

# حاشية العبداني

## حاشية العلامة عبد بن أبي بكر العبداني

على كتاب المنثور في القواعد للزركشي

المؤلف في سنة 794 هـ

إعداد

تقريظ

د. / حسن محمد مكيولي الأهدل جمال محمود فارغ سعيد

رئيس قسم أصول الفقه والحديث  
كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء

مكتبة تريم الحديثة

حضرة موت - تريم



# حاشية العلامة عمر بن إبراهيم العبّادي

على كتاب

## المنتور في القواعد

ت / ٤٩٧ هـ

تقريظاً

أ.د / حسن محمد مقبولي الأهدل

رئيس قسم أصول الفقه والحديث

كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء



المكتبة التوفيقية

٠٩ ٢٥١٠٠٤٥٦

## الإهداء

- إلى من كانا سبباً في وجودي والذي الحيين رحمهما الله تعالى وأعلى درجاتهما في الجنان مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.
- إلى زوجتي الغالية وأم ولديّ مالك وماريا التي وقفت معي وساعدتني.
- إلى العلماء والمشايع الفضلاء الذين تشرفت بطلب العلم عنهم.
- إلى جميع أحبائي وأصحابي وطلابي الأعزاء.

أهدي هذا البحث

## الشكر والتقدير

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ١٧].

وقال رسول الله ﷺ: «لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ» رواه أبو دارود وغيره عن أبي هريرة.

أقدم شكري الجزيل إلى قسم الدراسات الإسلامية في جامعة عدن وأساتذتها الفضلاء وإلى كل من مدّ لي يد العون في إكمال هذا البحث وأخص بالذكر منهم مشرفي التقدير، أستاذي وشيخي الدكتور: ياسر عتيق محمد علي الذي كان لي كالسراج المبرق أمدني من أنواره وأزال عني كل ما أشكل من صعوبات هذا البحث وأعانني في جميع محتوى الرسالة من دون تقصير أو ملل، وتحمل مشاق الإشراف على رسالتي، رغم كثرة أشغاله ودروسه فأسأل الله العظيم أن يجزيه خير الجزاء وأن يبارك في عمره وعلمه وعمله والشكر موصول لكل من الأستاذين الفاضلين والشيخين الكريمة، الأستاذ الدكتور حسن محمد مقبولي الأهلل، والأستاذ الدكتور أحمد غالب المغلس أشكرهما جزيل الشكر على تفضلهما بقبول مناقشة وقراءة رسالتي وعلى ما بذلاه من جهد ووقت في ذلك وإني أرجو منهما نصحي وإرشادي فيما وقفنا عليه من خلل أو نقص أو خطأ، وأسأل الله أن يجزيهما خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لمن دلني على هذا المخطوط الأستاذ فهد بن عبد العزيز  
جميع وكذلك شكري الخاص لزميلي ورفيقي الأستاذ لييب نجيب الذي أمدني بالمراجع  
والتوجيهات العلمية.

ولا أنسى مشايخي وأساتذتي في جمعية الحكمة اليمانية الخيرية الأستاذ الدكتور  
عارف أنور والشيخ الفاضل جمال البكري والشيخ الفاضل عمار ناشر.  
فالشكر والتقدير والجزاء الحسن من الله تبارك وتعالى، ثم مني لهم جميعاً.



## الملخص

إن هذا البحث هو عبارة عن تحقيق مخطوط لعلم من أعلام المذهب الشافعي هو عمر بن إبراهيم بن محمد بن عبد الصمد العبادي سراج الدين بعنوان «حاشية العلامة: عمر بن إبراهيم العبادي المتوفى سنة ٩٤١هـ أو ٩٤٧هـ على كتاب المشور في القواعد للزر كشي المتوفى ٧٩٤هـ» توفر لديّ منها نسخة وحيدة وهي بخط المؤلف نفسه فقامت بكتابة هذه الحاشية مع مقابلتها بالأصل المطبوع - المشور - مع وضع علامات الترقيم المناسبة في محلها، وخرّجت الآيات والأحاديث وترجمت للأعلام الوارد ذكرهم وضبط المشكل من الألفاظ بالشكل مبيّناً معاني الغريب منها من كتب اللغة، وعزوت النصوص الفقهية إلى أصحابها سواء في المذهب الشافعي أو غيره قدر استطاعتي، مبيّناً - ما تيسر لي - أصحاب الأقوال الذين نسب القول إليهم صاحب الحاشية.

كما بينت مظان المسائل من كتب المذهب الشافعي، معلقاً على النص عند الحاجة لذلك متوسطاً في ذلك، ثم قمت بعمل دراسة على الحاشية وصاحبها وعلى الأصل المشور وصاحبه، أظهرت فيها شخصية هذان العلّمان النابغان، بينت فيها اسمهما ومولدهما ومكانتهما العلمية وثناء العلماء عليهما وشيوخهما وتلاميذهما ووفاتهما.

وأما الحاشية فبينت فيها اسم الحاشية ونسبتها للمؤلف، ومصادر المؤلف التي اعتمد عليها في حاشيته.



وقد قمت بعمل فهرسة لمحتويات الكتاب كالأيات القرآنية والأحاديث النبوية والأعلام وموضوعات الكتاب.

وأخيراً أرجو من الله عز وجل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون قد تمَّ على الوجه اللائق والمناسب، وأن يقرَّ عين صاحب الحاشية بهذا الصنيع، وكما أرجو من كل من اطلع على هذا العمل إن وجد فيه خطأ أن ينبئني عليه لكي أصلحه فجلَّ من لا يسهو عز وجل ذلك تصحيحاً لأرتب يوحنا (البقرة: ٢) أما جهد البشر فناقص منها عمل والله الموفق للصواب.



## تقريظ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.  
وبعد .. لقد اطلعت على ما كتبه الأخ/ جمال محمود فارغ سعيد بعنوان ((حاشية  
العلامة عمر بن إبراهيم العبادي على كتاب المشور في القواعد للزر كشي)) المتوفى سنة  
(٧٩٤هـ) دراسة وتحقيق، وقد نال بها درجة الماجستير من جامعة عدن كلية التربية -  
قسم الدراسات الإسلامية بدرجة امتياز مع التوصية بطباعة الرسالة والتداول بين  
الجامعات.

وقد كنت أحد أعضاء اللجنة في المناقشة وقد قام الباحث بجهود عظيم بتحقيق  
وإخراج هذه الرسالة العلمية التراثية وبذل في إخراجها جهداً عظيماً وتحريراً عميقاً  
لإخراج هذا البحث إلى حيز الوجود بعد أن كان مغموراً من ضمن المخطوطات  
التراثية التي مرت عليها أعوام لم تر النور، وقد أثرى الباحث هذا البحث بالتحقيقات  
والتعليقات العلمية مما زاد هذا البحث جمالاً، وتناول الباحث دراسة للمؤلف وللكتاب  
وأضاف إلى المادة العلمية تعليقات مفيدة موثقاً ذلك كله من المصادر والمراجع الأصلية.

وبالبحث يستحق على جهده هذا الشكر والتقدير لما قدمه من خدمة جليلة للعلم  
ليستفيد من هذه الرسالة العالم وطالب العلم، ونسأل الله له التوفيق والسداد في مراحل



العلمية القادمة.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

أ.د/عبد الرحمن محمد مقبول الزاهد

مدرس قسم أصول الفقه والحديث

كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء



## مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نور بالإيمان قلوبنا وأقام بشريعته الغراء نفوسنا هدًى يليق بجلاله وكبريائه وجماله وعظمته وكمالها ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون.

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على مدينة العلم والعرفان صاحب الحقيقة والبرهان خير نعمة مهداة وأكمل خلقه محتبه سيدنا ومولانا أبي القاسم محمد بن عبدالله وآله الأكرمين وصحبه المهتدين والمقتفين هداة. أما بعد ...

فإن من نعم الله عليّ أن شرفني ويسر لي تعلم العلم الشرعي الشريف والارتباط بأهله وسلوك طريق أئمتنا الأخيار في اتباع مذاهب المتقدمين من الأئمة المجتهدين المعتمدين خصوصاً إمامنا أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي رضوان الله عليه.

وقد جعل الله في قلبي حب الإطلاع على كتب أئمتنا في المذهب سواء منهم المتقدمون والمتأخرون وكان مما يسر الله الإطلاع عليه مخطوطة حاشية العلامة عمر بن إبراهيم بن محمد العبادي على المنثور في القواعد الفقهية للإمام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي والتي احتوت على تعليقات نفيسة على المنثور فرأيت من المتحتم الاهتمام بمثل هذا التراث وخدمة كتب أعلام الإسلام وإبرازها وجعلها في متناول أيدي الباحثين والدارسين وعندما طلبت من قسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية - جامعة عدن -

تقديم عارفين لسجيل رسائل الماجستير عرفت على أن أقدمها حيل شرحه المحسن  
من خلال سحبه وتصحيح نصها والتعليق عليها بما يفسح به الوهاب، وسأبين في هذه  
القدمة أهمية هذا البحث وأسباب اختياره والخطوة المرسومة في محقق هذه الحاشية وأمر  
الصعوبات التي واجهني.

#### أسباب اختيار الموضوع وأهميته،

أولاً إنه من كتب التراث التي ألقت في انشغال على المنثور في التوفيق الفقيه  
وأخراجه بعد إضافة جديدة للمكتبة الفقهية

ثانياً ما يتمتع به صاحب هذه الحاشية من مكانة علمية عالية فهو من فقهاء  
الشافعية من أهل القرن العاشر الهجري بأهل الفقه والعلم وكون الحاشية بقلمه وبخطه

ثالثاً كون المعرفة بالقواعد الفقهية خير سبيل يوصل إلى صسط الفقيه لأصول  
مذهبه وبطلعه على حقائق الفقه ومداركه ومآخذه وأساره.

رابعاً: عدم وجود دراسته أو تحقيق سابق فيها أعلم لهذا السفر القيم.

خامساً: التحقيق أمية طالما تطمعت إسهام وهي أن يكون في شرف الإسهام ل  
إخراج شيء من تراثنا الإسلامي الذي تركه لنا علياً والأماثل ولا سيما في قواعد الفقه  
التي أميل إليها، وذلك لأهمية ما تحويه مؤلفات هؤلاء العلماء من عدم دفع غريب وفهم  
صحيح وبحث جيد عميق وسلوك سليم وأفق واسع بالإضافة إلى الصبغة والدة  
والإنسان

سادساً: أحسنت أن تكون رسالتي في مرحلة الماجستير تحقيقاً لأندرب على هذا  
لعمل، ويكون ذلك عوناً لي على ما أصبر إليه في المستقبل - إن شاء الله - من إخراج



ما يعكس إخراجاً من الكتب الإسلامية خاصة منها التي تعدم لفقه الشافعي أرحم من الله، فكان أن يسير ذلك.

### خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة، وقسمين، وفهارس

المقدمة تتضمن:

١. أسباب اختيار البحث وأهميته

٢. خطة البحث

٣. المنهج المتبع في التحقيق،

٤. صعوبات البحث

القسم الأول الدراسة، ويشمل أربعة فصول

الفصل الأول تعريف القواعد الفقهية لغةً واصطلاحاً، وأهميتها وأهم مؤلفاتها،

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول التعريف بالقواعد الفقهية لغةً واصطلاحاً، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول علاقة القاعدة الفقهية بالصياغة الفقهية.

المطلب الثاني: علاقة القاعدة الفقهية بالقاعدة الأصولية.

المطلب الثالث: علاقة القاعدة الفقهية بالأشياء والمظاهر.

المطلب الرابع الفرق بين قواعد الفقهية والقواعد الأصولية.

المبحث الثاني أهمية علم القواعد الفقهية وفائدته.

المبحث الثالث أهم المؤلفات في القواعد الفقهية في المذاهب الأربعة عبر القرون.

مختصر 'شور' دراسة عن المؤلف صاحب الحاشية، 'العبادي'، وحاشيته، ووجه

مستند

نبحث المؤلف: التعريف، المؤلف، العبادي، وليه، تبيين ومبيعة مطالب،  
تتميز عصر مؤلف، ريسيكور الكلام فيه مختصراً على ما له أثر في شخصية

مترجمه

نصبت مؤثر أسسه ومسه ومولده

المطلب الثاني: شيوخه.

نصبت ثالث تلاميذه

المطلب الرابع: محته

المطلب الخامس: عقيدته ومدحه

المطلب السادس: مكانته العلمية وشأن العلماء عليه

المطلب السابع: وفاته

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف الحاشية، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب.

المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الرابع: أهمية الكتاب وأثره في عصره.

المطلب الخامس: موارد الكتاب ومصطلحاته.

المطلب السادس: نقد الكتاب إن وجد تقويمه، بذكر مزاياه والمآخذ عليه

الفصل الثالث. دراسة عن صاحب الأصل - الشور (الزركشي) وكناهه المشور.

وعنه مسحان:

المبحث الأول: شخصية المؤلف (الزركشي) صاحب المنثور، وعنه تمهيد وسبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده

المطلب الثاني: شأته

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: آثاره العلمية والعملية.

المطلب الخامس: عقيدته وذهبه

المطلب السادس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب السابع: وفاته.

المبحث الثاني: التعرف بالمؤلف (المنثور) وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب.

المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الرابع: أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده

المطلب الخامس: موارد الكتاب ومصطلحاته.

الفصل الرابع: منهجي وعملي في التحقيق.



أولاً، منهجي في ضبط المعن.

سرت في تحقيقي على المسجع الآتي:

١. اعتمدت على النسخة الوحيدة والموجودة لدي وهي بخط المؤلف.
٢. كونها نسخة وحيدة؛ معثت سقطاتها مع أصل الحاشية وهو المنشور في القواعد المعقمية للبركشي مع موارد المخطوط التي وجدت ومصادر المؤلف التي نقل عنها، مع إثبات المروق أو القصر، أو إكمال الحذف في المتن والإشارة إلى ذلك في هامش.
٣. تسخت الكتاب وفق قواعد الرسم الإملائي الحديث، مع إبقاء بعض علامات الترقيم.
٤. أصبحت الأخطاء النحوية إن وجدت.
٥. صبطت الشكل من نص المحقق وتهيئته بالشكل، حذمه هذا السفر الخلف، وتماماً بمائدة؛ علم بأن ضبط الكتب والمصطلحات والأعلام المشكلة رجعت فيه إلى أمات كتب اللغة والمراجع والعريب المهتمة بالضبط، على أي قد واجهت اختلاف في الضبط أو أوجه الإعراب في كتب اللغة والنحو، فحرصت على الضبط المشهور، بوقوع الاختلاف.
٦. ميرت كلام البركشي الذي هو أصل الحاشية بخط محقق، ووضعته بين الأقواس المزدوجة، هكذا ( )،
٧. أثبت الآيات القرآنية برسم المصحف الشريف ثم أعرب الآيات القرآنية دأكر، اسم السور ورقم الآية، وجعلتها بين معكوفتين هكذا (السورة الآية) وجعلتها في أصل لرسالة، مع وضع الآيات بين الأقواس المربعة.
٨. ميرت الأحاديث النبوية والآثار المروية بخط محقق، وأصعبها بين الأقواس المزدوجة، هكذا ( )،

٩. أخرجت الأحاديث السيئة، والآثر من مصادرها المعتمدة، وأثبتت في طريقة تحريجي المصحح لآتي.

(أ) إن كان الحديث أو الأثر في الصحيحين أو أحدهما، اكتفيت بتحريجه منهما، أو من أحدهما، إلا أن يذكر المؤلف نصاً ليس في الصحيحين، فأخرجته من مصدره الذي نقل منه.

(ب) إذا كان الحديث أو الأثر في غير الصحيحين، فإنني تشعته من أصول كتب لثته، مع ذكر الحكم عليه، برأي من يعتمد قولهم من أهل الشأن.

(ج) ظهر مني في عرو التحريج بدأت بذكر اسم المصدر ثم الكتاب فالباب، فرقم الحديث، ثم أسعته بالحكم على الحديث من كلام أهل الشأن من يعتمد قولهم.

(د) بالنسبة للعرو إلى المسانيد وما في حكمها من بعض المعاجم أو نحوها، فهي اكتفيت بذكر الجزء والصحة، ورفق الحديث إن وجد هذا.

١٠. ما أضفه في النصّ المُحقّق؛ لأجل سقط بسدعي المقام إثباته، لاستقامة المعنى، أو لحاجة متحقّة، أو ما أضيفه من موارد المخطوط للضرورة، أضفته بين معكوفتين، هكذا: «غير له» خطأً على أصل النص، مع بيان المصدر إن وجد.

١١. وثقت الأقوال، والقبولات، وكلام أهل العلم قدر طاقتي من مصادرها الأصلية؛ فإن لم أجد فالفرعية.

١٢. حين ذكر أقوال المذهب، أو آراء أئمتها؛ فإن عروها إلى مصادرها الأصلية، قدر الإمكان.

١٣. عرفت بأنكتب التي مرّ ذكرها في النصّ المُحقّق، فإن كانت مطبوعة أحلت عليها، وإن وقعت عليها مخطوطة ذكرت أماكن وجودها، وإن لم ألق على شيء يميّز عنها؛ سكّتها؛ لعدم علمي بها.

٤. عدد العرو في اهو، مش ذكرْتُ اسم الكتاب متبوعاً باسم المؤلف عادياً.

١٥. عدد الرجوع إلى معاجم اللغة في ذكرْتُ احراء والصحة، والمادة التي وردت فيها

الكلمة قدر الإمكان

في قسم التروسة،

١٦. عرُفْتُ من الأعلام بشيوخ وتلاميذ الإمام، ولم أعرف بغيرهم ممن ورد ذكرهم

ضمناً خشية الخروج عن المراد من مقصود الدراسة، وقد عرُفْتُ بمن رأيت

الماسة في تعريه

وفي قسم التحقيق،

١٧. عرُفْتُ بسائر الأعلام الوارد ذكرهم في النصّ المحقق على السواء باختصار خوفاً

من الإطالة، لا المشهورين كالائمة الأربعة، وقد أنبّه على أشياء مهمة إمّا لتشبيه،

أو وهم شائع، أو مصطلح خاص بالعلم، وبحو ذلك مما يخدم الترجمة

١٨. عرُفْتُ بالمصطلحات والألفاظ العربية، مع صبطها بالشكل.

صعوبات البحث

أولاً. كبر الحجم للمخطوط كونه ١٦٥ لوح به يعاد (٣٣٠) صفحة

ثانياً. نقل المؤلف عن المصادر التي ما زال منها غير متوافر لديّ إمّا لأنه ما زال مخطوطاً

أو لا يزال تحت الطباعة.

ثالثاً. كثرة النقول وتعدد المصادر التي تحتم على الباحث العودة إليها للتأكد من

المصادر التي نقلها المؤلف وتوثيقها وعزوها إلى مصادرها، وراود الأمر

صعوبة كون هذه المصادر البعض منها لم يطبع ولا يزال مخطوطاً أو لا يزال تحت

الطباعة كما سبق بيانه.



رابعاً، كثرة ما أورد المؤلف من نقولات عن علماء المذهب بأسمائهم وألقابهم كل ذلك يحتاج إلى بحث جاد وعناء للوصول إلى تراجمهم

خامساً، وجود أخطاء وتصحيحات وكلمات غير مفهومة وسقط الجملة من الكلمات وردت في المخطوط ووجود بياض في المخطوط في بعض المواضع كل ذلك جعل الباحث يجد صعوبة في البحث عن مضاف هذه الكلمات غير المفهومة وإصلاح ما كان مصححاً من الكلمات ويقدر المحذوف منها والتي هي في البياض من المخطوط.



# قسم الدراسة

# الفصل الأول

## تعريف القواعد الفقهية

لغة واصطلاحاً وأهميتها وأهم مؤلفاتها





## تعريف القواعد الفقهية لغة واصطلاحاً وأهميتها وأهم مؤلفاتها

ويشمل المباحث الآتية

المبحث الأول: تعريف القواعد الفقهية لغة واصطلاحاً، وعلاقتها القاعدة الفقهية بالصانط  
الفقهية، ولقاعدة الأصولية، والأشياء والظواهر، والفرق بين القواعد الفقهية والقواعد  
الأصولية.

القاعدة لغة الأساس، وتجمع على قواعد، قال ﴿وَإِذَا يَرْتَعِ بِرَهْمِ الْقَوَاعِدِ مِنَ الْبَيْتِ  
وَالْمَنْعِيلِ رَبَّنَا لَقَبْلُ بِثَّ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [اسراء: ٢٧] وقد ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ  
مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَفْزَقَ اللَّهُ بَيْنَهُمْ مِنْكَ لَعْنَةً عَلَيْهِمْ وَأَنُفِقُوا فِي قَوْلِهِمْ وَأَتَتْهُمْ الْعَذَابُ  
مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الحج: ٢٦٠].

وتطلق لفظ القاعدة على الحجة مها كما في لأيتين، والمعبرية، كما في قول العلماء  
قواعد العلم كذا، أي: أسسه

والمخلف في تعريف القاعدة اصطلاحاً، فقيل: هي الأمر الكلي المطلق عن  
جميع الحالات. وهذا التعريف ساء على أن القاعدة الفقهية كلية، وهو ما اختاره المحلل

المحلي <sup>(١)</sup> وغيره<sup>٢</sup>، وعرفها غيره بأنها حكم أغلبي يطق على أكثر جرائته، لعرف أحكامها منها.

ويظهر أنه لا يترتب على هذا الخلاف فائدة، فمن نظر إلى ما يستش من القاعدة حكم كونها أعمدة، ومن نظر إلى ما تجمعها القاعدة من فروع ومبادئ تتعرف أحكامها منها رأى أنها كدية، ولا يخرجها عن لكية كونه استش منها بعض الفروع.

فإن الشاطبي<sup>٣</sup> "الأمر الكلي إذا ثبت كذب، فتحلف بعض جرائب عن مقتضى الكلي لا يخرج عن كونه كلياً، وأيضاً فإن العال الأكثري معتبر في الشريعة اعتبار العام انقطعي؛ لأن المتخلفات لحرية لا يتظم منها كلي يعارض هذا الكلي الثابت"<sup>(٤)</sup>

تعريف الفقه،

وافقه لغة الفهم<sup>(٥)</sup>، واصطلاحاً العلم بالأحكام الشرعية العممية المكتسب من أدلتها التفصيلية<sup>(٥)</sup>.

تعريف القواعد العقلية باصباره لقباً للعلم،

هو العلم بانقضاء الكلية العقلية التي يُعرف منها أحكام جرائبات موضوعها من

(١) (المرو الطالع شرح جمع الجوامع)، ١/ ٧٤، واختاره أيضاً العمومي في (المصباح سبأ) (مادة فقه)، ابن السكيت (الاشياء والنظائر): ١/ ١١

(٢) هو إبراهيم بن موسى بن محمد، أبو إسحاق الشاطبي، من علماء المالكية، من تصانيفه (الموااع)، (الاعتصام)، (البحر في طبقات لأصول)، (الفتح المبني في طبقات لأصول)، (عبد القادر عي)، ٢/ ٣٠٤، (الفكر السامي)، حجري ٨٢، ٤

(٣) (الموااع)، ٢/ ٨٣

(٤) (المصباح نفع النعم وصحاح الفهم)، للجوهري، ١/ ٢٤٤٣

(٥) (جمع الجوامع)، ابن السكيت، ١٢

أبواب متعددة<sup>(١)</sup>

العلاقة بين القاعدة الفقهية والضابط الفقهي

درج كثير من العلماء على التفريق بين القاعدة والضابط، حيث جعلوا الضابط أصيب بخلاف من القاعدة، قال ابن السبكي<sup>(٢)</sup> "إذا عُرِفَ منك والقاعدة، لأمر الكلّي، الذي يصدق عليه حريّات كثيرة يفهم أحكامها منها، ومنها ما لا يختص ببابٍ ومنها ما يختص . والعالم فيها اختص بباب وقصد به نظم صور متشابهة أن تسمى ضابطاً"<sup>(٣)</sup>

وقال ابن نجيم<sup>(٤)</sup> "انفرد بين الضابط والقاعدة، أن القاعدة تجمع فروغاً من أبواب شتى، والضابط بجمعي من باب واحد، هذا هو الأصل"<sup>(٥)</sup>

العلاقة بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية

عرّف المحي عدم أصول الفقه بقوله "أصول الفقه: دلائل الفقه لإجالية، وطرق استعادتها، ومسئيد جرئياتها".

ومن هذا التعريف تتحدد مواضيع علم أصول الفقه، وهي ثلاثة. أدلة لأحكام،

(١) (القواعد الفقهية) الندوي، ص ٤٥، (القواعد الفقهية) يعقوب الياسري، ص ٥٥، (أثر الاختلاف الفقهي في القواعد المختلف فيها) محمود إسماعيل، ص ٢١٣.

(٢) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر، فقيه وأصولي ومؤرخ، من تصانيفه (جمع الخوامع) في الأصول، (طبقات الشافعية)، توفي سنة ٧٧١هـ، (طبقات الشافعية)، ابن قاضي شعبة، ٣/ ١٤٠.

(٣) (الأشباه والظواهر)، ١١/١٠٠.

(٤) هو الرئيس بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نجيم، من دعواه ختية، وهو اسم بعض أجداده، كان إماماً عالماً عاملاً، مؤلفاً مُصنفاً، ما به في رفته بغيره، من تصانيفه (البحر الرائق في شرح كثر الدقائق)، (الأشباه والظواهر)،

توفي ٩٧٠هـ، (اللطائف السنية في تراجم الختية)، دمري، ١/ ٢٨٩.

(٥) (الأشباه والظواهر)، ص ١٩٢.

وصفة لاستعدده فيها وهو ما يعرف بطرق الاستعداد، وصفه المحنيد وصفه وهو المنذر  
وما يتبع ذلك من شروط الاجتهاد وأحكامه<sup>(١)</sup>.

ومن أقدم من أظهر الفرق بين القاعدة الفقهية والأصولية القرني<sup>(٢)</sup> حيث قال:  
شريعته المعظمة لمحمدية راد الله تعالى مدارها شرقاً وغرباً - اشتملت على أصول  
وفروع، وأصولها قسرين<sup>(٣)</sup>.

أحدهما السعي بأصول الفقه وهو في غالب أمره ليس فيه إلا قواعد الأحكام  
اماشئة عن الألفاظ المعربة خاصة، وما يعرض لتلك الألفاظ من السجع والترجيع،  
ونحو الأمر بالمعروف، والهي للتحريم، والصيغة الخاصة للعموم، ونحو ذلك،  
وما خرج عن هذا لسط لا يكون بقياس حجة وحر لراحد وصفات المجتهدين

والتقسيم الثاني: قواعد كلية فقهية جديده كثيرة العدد عظيمه اعدد مشتملة على  
أسرار الشرع وحكمه، نكل قاعدة من الفروع في الشريعة ما لا يخصى وم يذكر منها شيء  
في أصول الفقه<sup>(٤)</sup>.

الفروق بين القواعد الفقهية والقواعد الأصولية هي:

❖ من جهة التعلق: القواعد الفقهية تتعلق بأفعال العبد وتصرفاته، وقاعدته الأمور  
بمقاصدها، سدرج تحتها مسائل في العبادات والمعاملات والحياتيات والعقوبات،

١- لا يسع غيب حيد من أصول الفقه، حياض السلمي: ص ١٧

٢- من أشهر من أظهر الفرق بين القاعدة الفقهية والأصولية القرني، أحد علماء المالكية، من كتبه «الذخيرة» وهو من أهل

كتاب ما جده في سنة ١١٥٦ هـ - ١١٥٧ هـ (الديباج المذهب) ابن تيمون، ١/ ٢٣٦، وخرق سبه إلى الله الله، وهو

سنة سنة ١١٥٦ هـ - ١١٥٧ هـ (الأسباب) السمعاني، ١/ ١٦٥

٣- لا يسع غيب حيد من أصول الفقه، حياض السلمي: ص ١٧

من القواعد، الأصولية فلا تتعلق بالمسائل العملية بل هي أداة لمعرفة الدليل الشرعي، كقاعدة: (الأمر للوجوب) مثلاً.<sup>(١)</sup>

من جهة كون إحداهما ثمرة للأخرى: انقواع الفقهية هي ضابط لثمرة المحققة من أصول الفقه، إذ أن قواعد الأصول هي الوسائل التي يتوصل المجتهد من خلالها إلى معرفة الأحكام الشرعية، وقواعد الفقه تصط هذه الأحكام<sup>(٢)</sup>

من جهة تقدم إحداهما في الوجود: القواعد الفقهية متأخرة في وجودها الذهني عن القواعد الأصولية؛ لأن القواعد الفقهية تجمع أسئلة مسائل وترتبط ببعضها، والقواعد الأصولية هي آلة المجتهد في استنباط المروع الفقهية، ولعل هذا هو ما يفسر تأخر التأليف في القواعد الفقهية إلى القرن الرابع الهجري<sup>(٣)</sup>

من جهة الاستمداد: القواعد الفقهية مستمدة من الأدلة الشرعية أو من المروع الفقهية مباشرة، أما القواعد الأصولية فمستمدة من ثلاثة أشياء، هي علم الكلام والعربية وبصور الأحكام.<sup>(٤)</sup>

من جهة المستند: القواعد الفقهية يستند فيها المجتهد وغيره؛ لاشتغالها على حكم كلي بعدد من أسئلة يسهل الرجوع إليه، أما القواعد الأصولية فيستند فيها المجتهد خاصة؛ لأنها آلة الاستنباط.<sup>(٥)</sup>

(١) (التيسر علم أصول الفقه)، عبد الله الخليل، ص ١٤٤

(٢) (القواعد الفقهية)، يعقوب النجاشي، ص ١٣٩

(٣) (صد الدرائع في الشريعة الإسلامية)، محمد البرهان، ص ١٥٩.

(٤) (الأحكام في أصول الأحكام)، الأمدي، ٢١/١ (مقدمة حفاة عن الشملان لكتاب القواعد للحصري).

(٥) (الأصول العامة للفقه المقارن)، محمد تقي الحكيم، ص ٣٩



من جهة الاستمادة المباشرة بقواعد الفقهية تستخرج منها أحكام العروج والمسائل الفقهية مباشرة دون توسط دليل، فقاعدة: اليقين لا يزول بالشك - مثلاً - مأخوذة منها أن من شك في انقضاء وضوئه قطعه بنية، أما القاعدة الأصولية فلا تستخرج منها أحكام العروج الفقهية. لا توسط دليل، فقاعدة الأمر بتوجوب، لا يؤخذ منها وحرب الصلاة مثلاً إلا بإضافة دليل بمصيب، كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة ٤٣] والله أعلم.

إلا أن بعض القواعد متداخلة بين العلمين، كقاعدة العرف وسد الذرائع، فإذا نُظر إليهما باعتبارهما دليلًا كنت قد عدت أصولية كقولنا (الدليل المثلث للحرام مثبت لتحريم ما أدى إليه)، وإذا نُظر إليهما باعتبارهما معاً بدلاً بمكلف كانت فقهية، كما لو قيل (كل مباح أدى فعله إلى حرام فهو حرام سداً للدرعة).<sup>(١)</sup>

### العلاقة بين القواعد الفقهية والأشياء والنظائر

يطبق لفظ لأشياء والنظائر على المسائل المتشابهة في الصورة، المختلفة في الحكم والعدة، فمصطلح الأشياء والنظائر مرادف لمصطلح الفروق، قال السيوطي: من لطائف ما يحالفت نظائره في الحكم لمدرك خاص به، وهو الفن المسمى بالفروق، الذي يُذكر فيه الفرق بين النظائر المتحدة تصويراً ومعنى، المختلفة حكماً وعلّة<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا التعريف يتضح الفرق بين علم القواعد الفقهية الذي يمثل الرابط تجمع بين المسائل الفقهية الفرعية، وبين لأشياء والنظائر التي تبحث في الفرق بين

(١) انظر في الحاشية لأشياء والنظائر لأمن الملقب ٣٩/١

(٢) انظر في الفقه على المذاهب ٢٠

١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣

تشابه صورةً واحتلف حكمًا. (١)

إلا أنه يُلاحظ أن من العلماء من يطبق لفظ القواعد المقهية عن عدم الأشياء  
والبطائر والعكس، ولا يشددون في التفرين بينها. (٢)



## المبحث الثاني

### أهمية علم القواعد الفقهية وفائدته

تعدّ دراسة القواعد الفقهية مهمة جدّاً لدارس الفقه؛ لما تتضمنه من الأثر العظيم والفوائد الكبيرة، التي منها:

- صسط المروغ الفقهية الكثيرة المنتشرة بقاعدة واحدة، قال القرافي "من ضط الفقه بقواعده استعنى عن حفظ أكثر الحريات لاندراجها في الكلبيات، واتخذ عدّه ما تافص عدّه غيره"<sup>(١)</sup>، وقال الزركشي: "إن ضط الأمور المنتشرة المتعددة في القوانين المتحدة هو أوعى لحفظها وأدعى بصيغتها"<sup>(٢)</sup>، ولذا كان من أسباب تأخر الفقه عند متأخريين عدم العناية بجمع النظائر والقواعد للفروع المتحدة يذكر الحكم الجامع بيها حتى يستعنى عن كثرة نصريح"<sup>(٣)</sup>.
- تسمية المذكة الفقهية عند الفقيه وتعطي دارسها القدرة على إدراك الأحكام الشرعية وبلوغ رتبة الاجتهاد، قال ابن نجيم: "معرفة القواعد . بها يرتقي الفقيه إلى درجة الاجتهاد ولو في القنوى"<sup>(٤)</sup>.

(١) «المروغ» ٢/١.

(٢) «المنثور في القواعد الفقهية» للزركشي. ١٥/١.

(٣) «ألبس الصبح بترتيب» لتعظيم العربي للإسلامي. محمد الطاهر ابن عاشور ص ١٧٣.

(٤) «الأشباه والنظائر». ص ١٠.

- استخراج أحكام الموارل المعاصرة والقضايا المستجدة، قال وهبة الزحيلي<sup>(١)</sup> "كتب القواعد الفقهية كالأشبه والبطائر لأن مجيب الحنفى أو ليسوطي وقواعد الأحكام في مصلح الأسم لشبح الإسلام العربى عبدالسلام"<sup>(٢)</sup>
- والقواعد لأن رحب<sup>(٣)</sup> وغير ذلك . نعمنا المرأة في تعطية أحكام المستجديات المتشابهة، وفيدنا أيضًا فيما لا يشبهها، لأنها تعلمنا كيفية علاج المشكلات والتطبيقات المعاصرة"<sup>(٤)</sup>
- تمكين الدارس من معرفة مقاصد الشريعة الإسلامية وأسرارها، قال الطاهر بن عاشور<sup>(٥)</sup> "القواعد الفقهية مشتقة من النروع وأخرنيات المتعددة بمعرفة الربط بينها ومعرفة المقاصد التي دعت إليها"<sup>(٦)</sup>.

(١) هو وهبة مصطفى الزحيلي نيسنتي، فقه وأصولي ومفسر، من تصانيفه: «الفتح الإسلامي وأدلة»، «التفسير

المفهر»، لا زال حيا وقد تجاوز المائة حفظه الله، «دعوة الرحبي العام الفقه المفسر»، بديع المحام. ص ٦

(٢) هو عبدالعزير بن عبدالسلام بن أبي القاسم السجعي، أبو محمد، معروف بسلطان الدنيا، من كبار علماء

الشافعية من تصانيفه «مختصر تفسير الماوردي»، «تقواعد الكفرى»، قال من كثير "يسب على فضيلة نامة"،

توفي سنة ٦٦٠ هـ «طبقات الفقهاء الشافعية» ابن كثير ص ٨٧٥

(٣) هو عبدالرحمن بن أحمد بن رحب، أبو الفرج فقيه ومحدث حنبلي المذهب، من مصنفاته «فتح الناري شرح

صحيح البخاري» لم يمتعه «جامع العلوم والحكم»، «شرح علل البرملى»، توفي (٧٩٥ هـ)، «الدر الطنح»

الشوكاني: ١/ ٢٢٨

(٤) «سبل لاستفادة من النوارد والتاوى والعمل العمهى في التطبيقات المعاصرة». ص ٧

(٥) هو محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن محمد ابن عاشور، عالم وفقه وأصولي تونسي لأصل، من مصنفاته

«التحرير والسور» في التفسير، «مقاصد الشريعة الإسلامية»، توفي ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٣ م، شيخ الإسلام لأمة

الطاهر ابن عاشور»، محمد الحبيب بن الخرجة: ص ١٥٣

(٦) «مقاصد الشريعة الإسلامية»، ص ٤٧

### المبحث الثالث

أهم المؤلفات في القواعد الفقهية في المذاهب الأربعة عبر القرون

من عملية حصر وتعداد المؤلفات في القواعد الفقهية متعذرة أو شبه متعذرة

أولاً: لكثرتها وتنوعها.

وثانياً: لكثرة تضاعفها بعوامل الزمن والكوارث والنكبات

وثالثاً: لأن أكثر ما هو موجود ونجا من السلف والصيغ ما ران مخطوط متعرا في

مكتبات العالم

وسأسير في ترتيب هذه المؤلفات ترتيباً زمنياً لا مذهبياً

١ أول كتاب علم في لقواعد الفقهية والأصول المذهبية هو «رسالة الإمام أبي الحسن عسقلاني بن الحسين بن دلال الكرخي» من كرخ جدان من كبار فقهاء الخنعية توفي سنة (٣٤٠هـ)

٢ كتاب «تأسيس النظر» للإمام أبي رعد عداة بن عمر الدبوسي وهو من أجل فقهاء الخفية في بلاد ما وراء النهر توفي سنة (٤٣٠هـ) وهو مطبوع

٣ كتاب «القواعد في مروع الشافعية» لعين الدين محمد بن إبراهيم الحارثي الشافعي المتوفى سنة (٦١٣هـ).

٤ كتاب «تخريج المروع عن الأصول» للإمام أبي الملقب شهاب الدين محمد بن محمد

الرنجاني الشافعي المتوفى سنة (١٦٥٦هـ) وهو في كتابه هذا يرسم علاقة الفروع  
والجزئيات من مثل العقه بأصولها وضمومها من قواعد ضمن إطار لتقييد  
الاحتلاف بين مذهبي الحنفي والشافعي، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور محمد  
أديب الصالح

٥. كتاب «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» للإمام عز الدين عبدالعزیز بن  
عبد السلام السلمي الشافعي المتوفى (١٦٦٠هـ)، وهو المسمى «القواعد الكبرى»،  
حيث له كتاب آخر يسمى «القواعد الصغرى»، وهو قدسى كتابه هذا على قاعدة  
(حلب المصالح ودرء المفاسد) وكلا كتابيه مطبوع

٦. كتاب «أنوار الفروق في أبواب الفروق»، المعروف بكتاب «الفروق»، للإمام شهاب  
الدين أحمد بن إدريس القراني المالكي المتوفى سنة (١٦٨٤هـ)، وهو مطبوع في أربع  
مجلدات، وهو من أوائل كتب القواعد التي اعتنى بها وطبعت، وقد علو على هذا  
الكتاب مصححاً ومستدرجاً سراج الدين قاسم بن عبدالله الأنصاري المالكي  
المعروف بابن الشاط المتوفى سنة (٧٢٣هـ)، حيث عقب لقراني في كثير من مواضع  
كتابه السابق وسمى كتابه: «كتاب إدراج الشروق على أنوار الفروق». وهو مطبوع  
على «حاشية الفروق» كما أن الشيخ محمد عبيد حسين المالكي المتوفى سنة (١٣٣٧هـ)،  
كتاب آخر على كتاب الفروق سماه: «تهذيب الفروق والقواعد السنية»، سار فيه  
على نسق القراني شارحاً وموضحاً وهو مطبوع أيضاً على «حاشية الفروق».

٧. كتاب «القواعد الكبرى في فروع الحاشية»، للإمام نجم الدين سليمان بن عبد القوي  
لطوفي الحنبلي المتوفى سنة (٧١٠هـ).

٨. كتاب «المجموع المذهب في قواعد المذهب»، وكتاب «الاشباه والنظائر في فروع  
الفقه الشافعي»، كلاهما للإمام صلاح الدين خليل بن كيكليدي الشافعي الشهير



بالعلائي و المتوفى سنة (٧٦١هـ). مطبوع

٩ كتاب «الاشياء والنظر» للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي المعروف باسم المسكي الشافعي المتوفى (٧٧١هـ)، وقد سلك في كتابه طريق ابن الوكيل ولكنه فانه في سببائه وتنسيقه ولغته.

١٠ كتاب «الاشياء والنظر» لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي «الإستوي الشافعي المتوفى سنة (٧٧٢هـ).

١١ كتاب «مختصر قواعد العلائي والإسري» تألف محمد بن سليمان الصرحدي السدسي المعروف باسم حطيب دهشة المتوفى سنة (٧٩٢هـ) مطبوع

١٢ كتاب «المنثور في القواعد الفقهية» للزر كشي، وكتاب «حاشية قواعد الزر كشي» لسراج الدين عمر بن عبد الله العبادي الشافعي المتوفى سنة (٩٤١هـ)، أو سنة (٩٤٧هـ) وهو الذي بين أيدينا دراسة وتحقيقاً

١٣ كتاب «الاشياء والنظر» لاس الملقب عمر بن علي الأنصاري الشافعي المتوفى سنة (٨٠٤هـ) مطبوع

١٤ كتاب «القواعد» لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحصري البكري الشافعي المتوفى سنة (٨٢٩هـ)، وهو كتاب مختصر لكتاب العلائي السابق الذكر «المجموع لمذهب»، مطبوع

١٥ كتاب «إيضاح القواعد الفقهية» للشيخ عبد الله بن سعيد محمد عبادي اللحجي الحضرمي، وقد ألقه لطلاب المدرسة الصولتية بمكة المكرمة<sup>(١)</sup>

(١) «القواعد الفقهية» للسدوي. ص ٤٦٩ - ٤٨٠، «الرحير في إيضاح قواعد الفقه للكنية»؛ إل بوربر ص ٩٤

١٠٦، «القواعد الفقهية»؛ الباحثين، ٣٢٧ - ٤٤٠، فقد ذكر الباحثين في هذه الصفحات تاريخ تدوين

القواعد وذكر المؤلفات عبر هذه الفترة الزمنية منذ بدء إيرادها بالتدوين حتى العصر الحديث.

A decorative border with intricate floral and scrollwork patterns, featuring small black dots at the corners and midpoints of the sides.

## الفصل الثاني

### دراسة عن المؤلف صاحب الحاشية (العبادي) وحاشيته

## المبحث الأول

### التعريف بالمؤلف (العبادي)

وفيه: تمهيد؛ وسعة مطالب

التمهيد: عصر المؤلف، (وسيكون الكلام فيه مختصراً على ما له أثر في شخصية المترجم له).

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المطلب الثاني: شيوخه.

المطلب الثالث: تلاميذه.

المطلب الرابع: محنته.

المطلب الخامس: عقيدته ومذهبه.

المطلب السادس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

المطلب السابع: وفاته.



## المطلب الأول

### (العبادي) اسمه ونسبه وكنيته ومولده

سراج الدين عمر بن إبراهيم بن محمد بن عبدالصمد العبادي المصري الشافعي  
الإمام العلامة المعلم بالبرقوقية من الصحراء خارج القاهرة.<sup>(١)</sup>

أما مولده لم أعثر على سنة ميلاده هـ في الكتب التي ترجمت له ولكنه من أهل  
القرن التاسع الهجري كما يعرف ذلك من تاريخ وفاته هـ هم يذكر أحد من ترجم له  
تاريخ مولده.

ولكن يظهر من تاريخ وفاة بعض شيوخه كشيخه العلامة يحيى بن محمد  
المنائي الذي توفي سنة (٨٧١ هـ) فهذا يدل أن العلامة العبادي كان مولده قبل ذلك وبلغ  
مبتغاً يحصر فيه دروس شيخه المنائي فأقرب تقدير لتاريخ مولده هو ثمان مائة ونيف  
وخمسين هجرية والله أعلم.

وبمعرفة تاريخ سنة وفاته وهي سنة (٩٤١ هـ) أو (٩٤٨ هـ) على قول أكثر من ترجم  
له يجعلنا نقدر بأنه عاش ما يقارب لتسعين سنة هـ.<sup>(٢)</sup>



(١) وهناك بعض من ترجم له يسميه إلى (عمر بن عبدالله) فيجعل اسم أبيه (عبدالله) بدلاً من إبراهيم وذلك كما في  
«الكواكب السائرة» للمعري ٢/ ٢٢٧، و«شذرات الذهب» لأبي العلاء ١٠/ ٣٨٥ ولكن في آخر صفحته  
لمحطوط مثبت الاسم كما أثبتته عمر بن إبراهيم وهو أثبت كونه بخط مؤلف العبادي بنفسه والله أعلم. ص ٤١  
من «...».

(٢) «شذرات الذهب» لأبي العلاء ١٠/ ٣٨٥، «الكواكب السائرة» للمعري ٢/ ٢٢٧، و«الفرع عن الذهب»  
للمعري ص ٢٣٤، و«الفرع عن الذهب» للباحث ص ٣٥٦.

## المطلب الثاني والثالث

### شيوخه وتلاميذه

#### شيوخه

أحد عن سميته ولدته السراح العادي الكبير<sup>(١)</sup>، وعن الشمس الجوجري<sup>(٢)</sup>،  
ويحيى المساوي<sup>(٣)</sup>، وغيرهم، وأجازوه.

#### تلاميذه

- (١) محمد بن البهري<sup>(١)</sup>.
- (٢) عبدالعزیز بن عمر بن فهد<sup>(٢)</sup>.

#### (١) م أجده رجعة

(٢) هو محمد بن عبدالنعم بن أبي الطاهر إسماعيل الشمس بن بيه الدين الجوجري ثم القاهري الشافعي ويعرف بين أهل بلده بابن بيه الدين وفي غيرها بالجوجري. ولد سنة (٨٢١هـ) أو التي بعده بجوجو ومن مصنفاته: (شرح الإرشاد)، لابن المقرئ، و(شرح شذور الذهب)، و(شرح ممر به الوصيري)، ويؤي منه (٨٨٩هـ). (الضوء اللامع) ١/ ٨٠٢٣، و(شذرات الذهب) ١/ ٩، ٥٢٢، (هدية العارفين) ١/ لبنان، ٢/ ٢١٢.

(٣) هو يحيى بن محمد بن محمد بن أحمد بن مخلوف بن عبدالسلام الشرف أموركزي بن سعد الدين، ولد في العشر الأولى من ذي الحجة سنة (٧٩٨هـ) ومن مصنفاته: (شرح مختصر الزبي)، ومات في ليلة الاثنين ثاني عشر جمادى الثانية سنة (٨٧١هـ). (الضوء اللامع) ١/ للسخاوي ١٤٧/ ٥.

(٤) هو بدر الدين محمد بن أبي العباس أحمد البهري المصري العالم الشافعي (شذرات الذهب) ١/ لابن العماد ١٠/ ١٦٦٣، (الكواكب السائرة) ١/ للبرقي ١/ ٣١.

(٥) هو عبدالعزیز بن عمر بن محمد بن محمد بن محمد بن عينا الله بن فهد، ولد في النصف الأخير من ليلة السبت سادس عشر شوال سنة (٨٥٠هـ) بمكة لشرفه. (الكواكب السائرة) ١/ للبرقي ١/ ٢٣٩، ٢١٠، و(شذرات الذهب) ١/ لابن العماد ١٠/ ١٤٤ - ١٤٥.

(٣) عبد الحليم بن أحمد السيد الشريف

✿ ✿ ✿

#### المطلب الرابع

4-2-20

حدث له في حياته العصف والحمية حادثة ونعمة عظيمة ابتلي بها وهي  
واقعة كنيسة اليهود من قدام الشريف وهي أنه كان يحارب اليهود مسجداً للمسلمين  
عليه مدبرة وهو بالتصق كنيسة اليهود من جهة القبلة ويتوصل إلى المسجد من رفاق  
مستطيل من جهة القبلة ويحارب المسجد من جهة الغرب دار من جملة أوقاف اليهود  
فوقع انطرب في زمن شتاء فهدمت الدار المذكورة وكشف باب المسجد من جهة الشارع  
المسمى كفتصد لمسلمون الأسبلاء على الدار المهدمة وأن يكون الاستطراق إلى المسجد  
من باب الكوب على الشارع المملوك فيكون أقرب للمصلين من الاستطراق من ذلك الرقاق  
شقي بعده بالنسبة إلى هذا المكان فامسح الشهد من ذلك ورفعوا أمرهم للنصاة وأظهروا  
من أيديهم المسد الشهد ثم استحقاقهم لندار المذكورة وانتهى الحال إلى أن النصاة  
يوحبر بأنفسهم فكشف ذلك وتحريرد فجلسوا بالمسجد المذكور وهم القاضى شهاب من

[illegible]



عليه الشافعي<sup>(١)</sup>، ونعاصي حبر الدين بن عمران الحنفي<sup>(٢)</sup>، والقاضي كمال الدين الشافعي الحنبلي<sup>(٣)</sup>، فتبين أن الدرر من حملة أوقاف اليهود وأن الحق لهم فيها، وبمصل المجلس على ذلك وتعصب بعض العوام وبوجه إلى قاهره، ووقف لسلطان وأبى أن الكنيسة التي لليهود بالقدس محدثة وأن الدار المذكورة من حملة حقوق المسجد وهي بأيدي اليهود غير حق فرسم السلطان بمقتضى مجلس بالمدرسة الصالحية بحط بين القصرين وشرط في ذلك وتحريره فجلس قضاة انقضاة بالديار المصرية وهم قاضي القضاة ولي الدين الأسبوطي الشافعي<sup>(٤)</sup> وقاضي القضاة شمس الدين الأمشاطي الحنفي<sup>(٥)</sup> وقاضي انقضاة برهان الدين النقاوي الشافعي<sup>(٦)</sup> وقاضي انقضاة بدر الدين السعدي الحنفي<sup>(٧)</sup> ومن علماء الشيخ

(١) هو القاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد المقدسي الأثري الشافعي، الشهير بابن عبيد مرييل دمشق، ولد في ثاني عشر ربيع الأول سنة ٨٣١هـ، واشتغل بالقدس الشريف، وحصل وولي قضاء بيت المقدس ((النصرة اللامع)) للبحاري ١/ ٢، ١٨٥، ((شذرات الذهب)) لابن العماد ١٠، ٣٧، ((الكوكب السائر)) بغري ١/ ١٢٦.

(٢) محمد بن محمد بن موسى بن عمران خير الدين أبو الخير بن شمس العمري سم المقدسي الشافعي وولي قضاء القدس سنة ٨٩٤هـ، ((النصرة اللامع)) للبحاري ١٠/ ٢٣.

(٣) هو كمال الدين محمد بن علي بن القضاء لمصري الحنكي الحنفي الإمام العلامة، تولى سنة ٨٨٩هـ، شذرات الذهب)) لابن العماد ٩/ ٥٢٢.

(٤) هو لأسبوطي، وب الدين حمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد الحليم بن عبد الخالق بن عبد الرحمن الأسبوطي، قاضي القضاء، وولي قضاء، ولد سنة ٨١٣هـ، ومات في سنة ٨٩١هـ، نظم العبدان في العبادة، الأمان)) للبيهقي ص ٣٥.

(٥) هو شمس الدين الأمشاطي الحنفي، وكان من قضاة العدل بالنسبة هذا الزمان، يتكلم كمنه شئ وبو على السلطان، ((معدن الخلال في حوادث الزمان)) لابن طرطوش ص ٢٩.

(٦) هو أبو الهيثم بن حسن بنقاي، أبو الإمداد، برهان الدين فاضل متصوف مصري حنكي سمه برهان بن الحمد ومعه، وولي سنة ١٠٤١هـ، ومن مصنفاته ((موجوه)) يوجد منظومة في العقيدة و...

البحار ٩٠، ص ١٠، الشافعي، حاشية على مختصر حنبلي، ص ١٠، أعلام النبلاء، ص ٢٨١.

(٧) هو القاضي محمد بن محمد السعدي قاضي الديار المصرية، شذرات الذهب)) لابن العماد ١٠/ ٣٧.

سراج الدين العبادي والشيخ جلال الدين البكري، وأمس جماعة من علماء الشافعية والحنفية بمصر بجوار إعادة لكيسة ومن جملة من أفتى قاضي الجماعة المغربي وأشد فيه بعضهم: "تفتي بعود كيس وكان ذلك جهلاً وتدعي غرط علم والله ما أنت، لا" وأنشد الناس آياتاً كثيرة في معنى ذلك ووقع القدح في حق الشيخ سراج الدين العبادي وأنشدوا فيه آياتاً، وأحبرت أن بعضهم كتب على باب منزله ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنْ هَذَا اللَّهُ هُوَ الْهَادِي وَلَكِنْ أَتَّبَعْتُ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَ لِي مِنَ الْبَيِّنَاتِ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (البقرة ١٧٠) (١)



### المطلب الخامس

### عقيدته ومذهبه

كان العلامة عمر بن إبراهيم العبادي سالكاً منحأهل السنة والجماعة من الأشاعرة (٢) في العقيدة كما هو شأن كثير من علماء الأمة وأعلامها ويظهر ذلك من قوله: "والكلام هو النفسي، يقولون في أنفسهم فانية قول" (٣) وبهذا يظهر أن العلامة العبادي

(١) الأسس الحنبليّة تاريخ الفقه والحنبليّة ١/٢ لآبي اليسر، ص ٣٠٦/٢ ٣١٠

قلت: "وكان موقف العلامة سراج الدين العبادي مرفعاً، إذ الحكم في مسألة كما أفتى بها، باليهود كتابه وثائق كما يظهر من نفسه من أنه ملكاً لهم بشراء أو بيعه من العقود التي ثبت الحق بمصاحب الأرض وإن كان كان بالإسلام يثبت الحق لمصاحبه وإن كان كانراً"

(٢) الأشاعرة هي مذهب من الفرق للإسلام، ينسب إلى الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري مؤسس

١٤٣٢هـ، الملل والنحل ١١/١، منشور سنة ١٩١١

٣١، ص ١٦٩، وفيه الزيادة

كان يفتح مذهب أهل السنة والجماعة من الأشاعرة في العبادة

وأما مذهبه المذهبي فكان في شافعي المذهب، يظهر ذلك من خلال حاشيته وتعليقاته على المشور للبركشي، ومن خلال سنده إلى المذهب الشافعي من راجعاً

\*\*\*

### المطلب السادس

#### مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

قال ابن العماد العكري الحنبل واصفاً العلامة العبادي "كان على قدم عظيم في الفقه، والرهبة، والورع، والعلم، وضبط النفس، وكانت تقول مذهب الشافعي نصب عينيه"<sup>١</sup>.

وكان عجلة مما ذكر عنه أنه حكماً في الشعر واللغة العربية<sup>٢</sup>.

وكان العلامة سراج الدين العبادي محب الدعوة ولما حج وزار رسول الله ﷺ فتحت له الحجر الشريفة والناس يسمون غير فتح، فدخلها وزار ثم حرق فعمدت الأفتال كما كانت، عجلة<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> دس حمد حادي في الثورات الذهبية: ٢٨٥ / ١٠، قال: "كان على قدم عظيم في العبادة والورع

والعلم، وضبط النفس، وكانت تقول مذهب الشافعي نصب عينيه

<sup>٢</sup> دس حمد حادي في الثورات الذهبية: ٣٩٥ / ١٠، وذا اللواتك السائرة: ١٠٠ / ٢، وعبده الصريح

١٩٥٠

<sup>٣</sup> دس حمد حادي في الثورات الذهبية: ٢٨٥ / ١٠، قال: "كان على قدم عظيم في العبادة والورع

والعلم، وضبط النفس، وكانت تقول مذهب الشافعي نصب عينيه

## المطلب السابع

### وفاته

توفي سنة (٩٤١هـ) أو (٩٤٧هـ) كما هو مذكور فيمن ترجم له<sup>(١)</sup>.

ودل إسماعيل الباني العدادي، أنه توفي سنة (٩٤١هـ) كما في كتابه «هدية

العارفين»<sup>(٢)</sup>.



## المبحث الثاني

### التعريف بالمؤلف ((الحاشية))

وبه ستة مطلب:

المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب.

المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب

المطلب الرابع: أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده.

المطلب الخامس: موارد الكتاب ومصطلحاته.

المطلب السادس: نقد الكتاب إن وجد (تقويمه، بذكر مزاياه والمآخذ عليه).

## حاشية العبادي

### المطلب الأول

### دراسة عنوان الكتاب

مخطوط، المصدر: مكتبة الأزهر مصر / رقم النسخة: ٣٤٠١٢٨ / عدد الأوراق

١٦٥ / ملف BDF

\*\*\*

### المطلب الثاني

### نسبة الكتاب إلى مؤلفه

الكتاب منسوب إلى مؤلفه، عمر بن إبراهيم العبادي وذلك من خلال ما جاء في المخطوط في مقدمته وحاشيته فقد قال في مقدمة كتابه، "ولما أن من الله عليّ نسخة من هذا الكتاب في سابع عشر شهر رمضان سنة اثنين وعشرين وتسعمائة احتججت في تحريرها مدة ثم وقفت على السحرة المذكورة أعلاه فعارضت بغالبها نسحتي والنقطة ما عليها من الفوائد وأودعته هوامش نسحتي اعتسافاً بها إذا أخذ والانتهاج أمر يرتاح له المايك فكيف بالقاصر مثلي وزدت عليها فوائد أخر عاليتها تنكيت في عمها." <sup>(١)</sup>



وقال في خاتمة كتابه "وكاد المراع من تعليقها في مدّة آخرها اليه المسمر صاحب  
عن يوم الخميس الرابع عشر من شهر ربيع الثاني سنة خمس وعشرين وتسعمائة على يد  
مؤلفها صغير رحمه ربه الهادي عمر بن إبراهيم بن محمد بن عبد الصمد العبادي الشافعي  
عفى الله عنه آمين وحسبنا الله ونعم الوكيل" (١).

ثانياً: إنّ من ترجم للمؤلف العلامة العبادي ذكر أن من مؤلفاته «حاشيته أو  
تعليقاته على المنثور للزركشي» (٢).

ولكن وهم واحطأ من نسب انكتاب المذكور إلى العلامة / أحمد بن قاسم  
العبادي (٣) كما ظهر هذا الخطأ في علاف السحرة التي بين يديّ بعنوان «حاشية العلامة  
الإمام ابن قاسم عمر العبادي على قواعد العلامة البحر الفهامة الإمام الهمام بدر الدين  
محمد بن بهادر الزركشي» في صفة اسم (ابن قاسم) هذا هو الوهم فإن المؤلف العلامة  
عمر بن إبراهيم العبادي ليس في اسمه أو نسبه (ابن قاسم) (٤).

ثالثاً: الكتاب المحقق حديث هو تعلقات نعمة ونفيسة دبجتها براعة ثلاثة علماء  
في فترات مختلفة، عانها تنكيت واستدراك على الكتاب وهم «الشيخ برهان الدين

(١) ج ١٢ من الرسالة

(٢) كما في «المواعيد العظيمة» لعلي أحمد النوي ج ٢٣٤، وكتاب «انقوع العقيدة» ليعقوب الباحث ج ٣٥٦

(٣) وهو شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي القاهري الشافعي، ومن مصنفاته «الحاشية على شرح مع الخوامع»  
المسماة بـ «الآيات البينات» و «حاشية على شرح الأوراق» و «حاشية على المختصر في دعائي والبال» و «نوي  
بالنبي المنور» عتداً من الخ ج ٩٩٤، وفي ٩٩٢ هـ «شذرات الذهب» لاسن العام ١٠ / ٦٣٦ -  
٦٣٧، «معجم المؤلفين» لعمر كحلالة ٤٨ / ٢ - ٤٩.

(٤) «المواعيد العظيمة» لعلي بن أحمد النوي ج ٢٣٤، بعد أشار إلى هذا وهم عندما اطلع على نسخة من  
المخطوط

الشافعي والشيخ نور الدين أبو الحسين علي الحلي الشافعي<sup>(١)</sup> والشيخ سراج الدين عمر العبادي<sup>(٢)</sup>

ومن هنا أصبحت هذه نسخة تلي بين أيدي مؤلفي العلامة عمر العبادي فرعاً معتمداً ومقتداً ومردداً، فكانت بقية متصلة لقواعد حقه

ودليل التحصيل المذكور أنما ورد للمصنف في نسخة العلامة عمر العبادي في تحرير تلك التعليقات ومن عيّن به هذه النسخة من لكتاب يقول تحت عنوان كتاب اشور في ترتيب القواعد تحقيقه شيخ الإمام العلامة بدر الدين محمد بن هاجر بن عبد الله الركني الأصل المصري أسير بوزنشي - بعدده سنة برحمته - قد طر في الخاتمين ذكره وداع بين الأئمة بشره واعتنى أساساً بحفظه وتبويبها وأكوا على تعليمه

(١) الشافعي، يرفاه الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الشافعي - تحت عنوان - من علي بن أبي بكر الشافعي الشافعي، أبو الحسن بن هاشم بن أحمد من البغداد في سورة، ويؤيد بدمشي (٨٨٨٥هـ) ومن مصنفه (أعواد الزمان في راحة شيوخ وأهلها) أربع مجلدات و(أعواد الزمان) و(مختصر أعواد الزمان)، و(سواق الأشواق) اختصر به (مصارف نعتي)، (الصورة للامع) للحمادي ١٠١٦/١، و(شذرات الذهب) لابن العماد ٥٠٩/٩، (الأعلام) للزركلي ٥٦/١

(٢) إن مشهور هذا الاسم هو داعي بن محمد بن موسى الحلي البغدادي، ٧٤٥هـ - ٨٣٨هـ الذي تلى عنه ابن حجر العسقلاني فإن كان مقصود العلامة للعبادي هو هذا فلا يستقيم كلامه في أي حال، لأنه أقدم وفاة من الشافعي سبعاً وثلاثين سنة، وباعتبار أن الشافعي عثر على نسخة الكتاب سنة ٨٦٥هـ، كما ورد هنا في المخطوط عند فوته أو كان شيخ يرفاه الدين بعبادي عند هذه نسخة في سنة ٨٦٥هـ، واعتنى بمقتنضها وتحريرها فقد يكون ذلك خطأ أو خطأ وقع من النسخ أو أورد به شخص آخر شارك المحقق المشهور في اسمه، كنية، ونقبة، كما يستدل ذلك من بعض النصوص مثلاً جاء في (الكواكب السائرة) للبرقي ١٧٧/١ في ترجمة الشيخ حسن بن صالح الرميسي "ولد سنة ٨٨١هـ ولازم الشيخ نور الدين الحلي وبهذا التوجيه يستقيم النص المذكور إلى حد كبير" والله اعلم. (القواعد الفقهية) للحلي بن أحمد التنوي. هـ ٢٣٥

(٣) هـ ٢ من الرسالة

(٤) (القواعد الفقهية) للحلي بن أحمد التنوي. هـ ٢٣٦

وتعلمه لكن مؤلفه لم يحرره لكثرة تكليفه وقصر عمره . وكان الشيخ برهان الدين البقاعي ملك به نسخة في سنة (٨٦٥هـ) واعتنى بمقابلتها وتحريرها مرتين بمعارضه خمس نسخ في المرة الثانية منها نسخة بخط ابن المؤلف وريادتها بخط المؤلف نفسه . ثم إن الشيخ برهان الدين كتب على هوامش النسخة المذكورة فوائد عاليتها كتبت على الكتاب واقتضى أثره في ذلك للمبداء العلامة الشيخ نور الدين أبو الحسين عبي المحي الشافعي - تعمد بهما الله برحمته - فألحق عن هوامشه فوائد كذلك فصارت هذه النسخة فرعاً معتمداً لكن فاتهما مواضع كثيرة من الكتاب محتاجة إلى التنقيح لم ينسها على ما فيها، ولما أبى الله عز وجل عليّ نسخة من هذا الكتاب .. اجتهدت في تحريرها مدة ثم وقفت على النسخة المذكورة فعارضت بعانها بنسختي والنقطت ما عنيها من الفوائد وأودعته هوامش نسختي . وزدت عليها فوائد أخر غاليتها تنقيح في محالها ليتم الاتساع به . ثم إن الله عز وجل عليّ في جماد الآخرة سنة خمس وعشرين وتسعمائة بالمسودة التي بخط المؤلف وقد اتمحت منها البعض وسقط منها شيء كثير وفيها محالمة لما في النسخ كما سنبينه في محالها وعارضت بها نسختي حسب الطائفة والله الحمد<sup>(١)</sup>.



#### (١) ص ١ - ٢ من الرسالة

ومن خلال دراستي للكتاب وتحققه وجدت أن المؤلف يدل جهداً كبيراً في تنقية الكتاب وعرفته بما هو دقيق في موضوعه وتحريره مع رباهات وملاحظات واستدراكات على الكتاب - المنور - ومن أمثلة ذلك قول العلامة العبادي في تعليقاته "كأهلها أهلها للصف الصرير الوم الرذ بالعيبه والشمعه والحجره والفصااص، وخدمه، والكفرانده ومبال المؤلف، القسمة، والتداوي، وجيب الأئمة، والقعبه، ودع الفصائل، وفتان العبد ودرستين"، ص ٢٦٤ من الرسالة، فهذا يدل على أن العلامة العبادي حاول أن يتفحص الأمور المهمة التي ماتت عن المؤرخ في المشور والله أعلم وقد أشار الدوي في كتابه «القواعد الفقهية» ص ٢٣٦ إلى هذا أيضاً

## المطلب الثالث

### منهج المؤلف في الكتاب

أما منهج المؤلف في حاشيته وتعليقاته على المنشور فهو:

١. يورد العلامة العادي نص الإمام الزركشي الذي يرى حاجته إلى التعليق عليه إذا  
بعضه أشار بقوله. (قوله. )، ثم يبدأ بالتعليق عليه مباشرة.
٢. هي عبارة عن تعليقات بعينة من كلامه وتعليقه الخاص به وقد تبع الإمام الزركشي  
في تعليقه على ترتيب القواعد على الأحرف المعجائية حرفاً بحرف ليسهل مراجعته في  
الأصل، فيقول عن سبيل المثال (حرف الألف) قوله: الإباحة تتعلق بها مباحث .
٣. كانت تعليقات العلامة العادي عبارة عن تعليقات بالتفاوت، فعصها طويلة تمتد  
إلى أكثر من صفحة، وأحياناً تكون قصيرة جداً لا تتجاوز الأسطر مثال ذلك قوله  
«فلاً عن الزركشي كلامه "قوله" وفي تعليق الشيخ أبي حامد في كلامه على البيع  
اعاسد لو أباح وطء أمه لإنسان موطنها لا يرمة المهر للإذن . " إلى أن قال  
"ومحتمل قولين كما في إذن الراعي للمرته هل يرمة المهر قولان لكليهما في حاشية  
التحريم"»<sup>(١)</sup> ثم علق بمقدار سطر بقوله: "إلى آخره أطلق القولين والراجع معهما  
وجوب مهر على المرتبة إن أكره الأمة على الوطء."<sup>(٢)</sup>
٤. ومن منهج المؤلف أنه التزم النقل عن الإمام الزركشي في «المنشور» الذي هو الأصل

(١) «المنشور في القواعد الفقهية» للزركشي ٨٠/١

(٢) ص ٢٢٤ من الرسالة

ينقل النصوص كما هي في «المشرق» من دون إدخال في العال بركدلت النقل عن بعض أئمة المذهب لما يماس المسائل والمروغ المذكورة فنجده ينقل عن الإمام السوي مثلاً أو الإمام الرابعي أو الرويان أو السبكي أو الولي العراقي أو غيرهم ما يناسب ما يعلق عليه من فروع للقاعدة بالنص عالاً

٥. احتلقت تعليقات العلامة العبادي على كلام الزركشي في «المشرق» وحاجت على صور.

أولاً: اتعقب والاستدراك على ما في كلام الزركشي.

ثانياً: تأييد وموافقة لما ذهب إليه لإمام الزركشي في غالب المسائل وذلك بتأييده نقل النصوص عن الأئمة تأييداً لما ذكره الزركشي في المشرق ومن أمثلة هذا كثير

ثالثاً: إضافة مسائل وفوائد ذات قيمة علمية وذلك إما من كلامه وفهمه الخاص به أو من إضافة كلام لأئمة كالسوي والرابعي والإسوي وغيرهم وهذا كثير.<sup>(١)</sup>

#### موارد الكتاب:

أما موارده كالتالي.

(أ) فقد ذكر في مقدمة تعليقاته وحاشيته على الكتاب أنه اعتمد على نسخة برهان الدين البقاعي ابتداءً وأضاف إليها تعليقاته واقتبس وأخذ من تعليقات البقاعي ثم تحصّل على النسخة التي بيد وخط المؤلف فقبلها بالنسخة التي معه كما قد أشير إليه سابقاً.

(١) مثاله قال العبادي "قوله - يعني الزركشي - لإبراهيم يتعلق بها مباحث الأول من هر إسقاط بعض كالاتق أو تحسّن لمدبرين ما في دمه هذا ملكه سقط؟ فيه اختلاف بريحج" (المشرق في الفروع) ١/ ٨٦ إلى آخره. من العبادي. "لم يبين الشيخ الرجح من الخلاف"، وقال في «المهايات» في باب الصيام عند قول «الروضة»: «إن لنا إسقاط صح لإبراهيم من المجهول، وإن ذلك تمثيل لم يصح وهو ظاهر المذهب». ص ١٨ من الرسالة

ب) كتاب «المشور في القواعد الفقهية» للركن الكشي الذي هو أصل الكتاب ولتعليقات عليه

ج) كتب الفقه، ومن أهمها:

- «أسى المطلب في شرح روض الطالب» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري  
(ت ٩٢٦هـ ط)

- «السان شرح المهدب» للإمام العمري (ت ٥٥٨هـ ط)

- «بحر المذهب» للإمام الروياني (ت ٥٠٢هـ ط)

- «تكملة احتاج شرح المنهاج»، للركن الكشي (ت ٧٩٤هـ ط)

- «خاوي لكبير» للإمام الماوردي (ت ٤٥٠هـ ط)

- «خادم الراعي والروضة» للإمام الركني (ت ٧٩٤هـ ط)

- «مهانة المطلب في دراية المذهب» لأبي المعالي الخويني (ت ٤٧٨هـ ط)

- «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للإمام النووي (ت ٧٦٧هـ ط)

- «انقور النهاية في شرح السهجة لوردية» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري  
(ت ٩٢٦هـ ط)

- «فتح العزيز بشرح الوجيز» للإمام الراعي (ت ٦٢٣هـ ط)

- «المجموع شرح المهدب»، للإمام النووي (ت ٦٧٦هـ ط)

- «الوسيط في المذهب» للغزالي (ت ٥٠٥هـ ط)

د) كتب القواعد الفقهية، ومن أهمها:

٥ «المشور في لقواعد الفقهية» للإمام الركني (ت ٧٩٤هـ ط)

٥ «قواعد الأحكام في مصالح الأنعام» للعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ ط)

٥ «الاشباه والمظائر» لتاج الدين السبكي (٧٧١هـ ط)

٥ «الاشباه والمظائر» للسيوطي (ت ٩١١هـ ط)

## هـ كتب الفتاوى، ومن أهمها:

- «فتاوى العموي» (ت ٥١٦هـ) ط.
- «فتاوى القاضي حسين» (ت ٥٦٢هـ) ط.
- «فتاوى ابن الصلاح» (ت ٦٤٣هـ) ط.
- «فتاوى القرافي» (٥٠٥هـ) ط.
- «فتاوى القفال» (ت ٥٠٧هـ) ط.

## و كتب أصول الفقه، ومن أهمها:

- ⑤ «الإبهاج في شرح المهاج»، لشمس الدين السبكي (ت ٧٨٥هـ) ط
- ⑤ «العيث المذمع شرح جمع الخوامع» للولي العراقي (ت ٨٢٦هـ) ط

## ز كتب الحديث، ومن أهمها:

- «صحيح البخاري» (ت ٢٥٦هـ) ط.
- «سنن أبي داود» (ت ٢٧٥هـ) ط.
- «سنن النسائي» (ت ٣٠٣هـ) ط.

## ح كتب اللغة، ومن أهمها.

- ⑤ «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»، لأبي نصر الجوهري المديني (ت ٣٩٣هـ) ط
- ⑤ «معني السبب عن كتب الأعراب»، لأبي هشام (ت ٧٦١هـ) ط



## المطلب السادس

نقد الكتاب أن وجد (تقويمه، بذكر مزاياه والماخذ عليه)

١. من هذا الكتاب مدارك جيدة وسليمة من نقل العلامة العبادي صاحب الحديث عن مؤلفات عدة مصادر شتى ومنها ما هو في عداد المخطوط أو المفقود، مما لم يصف عنه إلا من خلال كتب لثة احم، ومهدرس الكتب ومن هذه المصادر لتشكيل قطع محمد على سبيل المثال لا الحصر يقول فإن المصنف في الخدم، ويعني لدر كشي، ويقول فإن المصنف في الكملة ويعني بـ «تكملة شرح المنهاج» لدر كشي، وإن في «المطلب العادي» لأبن الرفعة، وغيرها من النقول التي هي من المصادر وهي في عداد المخطوطات إلى الآن وبعضها تحت الطبع

٢. ومما يبر هذا الكتاب الجهد الكبير الذي بذله المؤلف في تنقية الكتاب وتحريره تحريراً متقناً مع ما أضاف المؤلف من زيادات وفوائد ونقولات الأنمة على الكتاب لأصل - المنشور -

٣. ومما يبر هذا الكتاب أن العلامة العبادي حاول أن يتقصى الأمور المهمة التي فانت على الإمام الرركشي في «المنثور» وذلك بقوله موضعاً ذلك: "وردت عليها فوائد آخر غالبها تنكيت في محالها".<sup>(١)</sup>

واما الماخذ على الكتاب وهي:

(١) أن المؤلف لم يميز بين ما يدينه عن تعليقات من اعتمد على مسخته وعلقانه عيه وهو



البقاعي والمحلي بن جعلها كلها في سياق واحد من غير تفصيل.

(ب) لو أن المؤلف رمر بتعليقاته مثلاً بـ حرف (ع) وتعليقات البقاعي بـ حرف (ب) والمحلي بـ حرف (م) لكان ذلك عملاً جميلاً منه حتى يتبين ويتضح لمن يقرأ الكتاب تعليقات هذا من هذا ولا سيما وأنه قد بين في مقدمة كتابه أنه أخذ من تعليقات كل من البقاعي وتلميذه المحلي وأضاف إليهما.

(ج) مما يؤخذ على لكتاب أنه حصل تدخل في بعض المواضع بين كلام صاحب الحاشية وصاحب الأصل وسقط في بعض المواضع كلام من الأصل ودمج بين كلام صاحب الأصل وبين كلام غيره، وذلك ظهر في المخطوط.



## الفصل الثالث

**دراسة عن صاحب الأصل (الزركشي)  
وكتابه المنشور وفيه مبحثان:**

## البحث الأول

### شخصية المؤلف ((الزركشي)) صاحب المنثور

وفيه تمهد وسبعة مطالب:

التمهيد. عصر المؤلف (وسيكون الكلام فيه مقتصرًا على ما له أثر في شخصية  
«المترجم له»)

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المطلب الثاني: نشأته.

المطلب الثالث: شيوخه ولاميته.

المطلب الرابع: آثاره العلمية والعملية.

المطلب الخامس: عقيدته ومذهبه.

المطلب السادس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

المطلب السابع: وفاته.



## الزركشي

### المطلب الأول

#### اسمه ونسبه وكنيته

بدر الدين الزركشي مُحَمَّد بن بهادر بن عبد الله أبو عبد الله الزَّركَشِيّ نسبة إلى صفة الزركش<sup>(١)</sup> ويلقب بدر الدين ويقال له المصري؛ لأنه ولد بمصر ونشأ وتوفي بها، ويقال له أيضاً التركي باعتبار أصله فقد كان أبوه مملوكاً لبعض الأكراد، وكان أيضاً يلقب بالمسححي؛ لأنه حفظ «المنهاج» في صمره<sup>(٢)</sup>

#### مولده

ولد الزركشي كما تذكر كتب التراجم سنة (٧٤٥هـ) الموافق (١٣٤٤م) بالقاهرة ونشأ فيها<sup>(٣)</sup>



(١) زركش وزركش الثوب وقشقه بالعصاة زركش وقش، وقش ثوب زركش - مطرز، موسى (الكنية المصاحفة

لعربية) لدوري، ٣١٥/٥

(٢) "منثور في القواعد"، الزركشي القسم الدراسي لرسالة الدكتوراه، تشير هاشم، ١٠/١

(٣) "مجموعات الناصية" لابن قاضي شهبة ١٦٧/٣

## المطلب الثاني - الثالث

### نشأته وشيوخه وتلاميذه

#### نشأته ومطلبه للعلم.

أولع المراد كشي بحب العلم منذ صغره حديث براء وهو لم يكمل يحاور بعد من  
الحدائث قد انتظم في حلقات «درس وتنقح بمدح الشافعي، وحفظ القرآن الكريم  
وبعض المختصرات كـ «التبيه» للشيخ الرازي  
وحفظ كتاب «المباح» في الفروع للإمام النووي وصار يعرف بالمتفاني سنة  
إلى هذا الكتاب.<sup>(١)</sup>

#### شيوخه.

- تتلمذ الإمام المراد كشي على جملة وافر من الشيوخ والعلماء الذين يعبرون من  
العلماء الأجلاء منهم:
- ١ أحمد بن الحسن بن عبد الله بن قدامة، جمال الإسلام، شرف الدين، ابن قاضي الحل  
(٦٩٢ - ٧٧١هـ)
  - ٢ أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد، أبو العباس، شهاب الدين الأدرعي، ٧٠٨ -  
(٧٨٣هـ).
  - ٣ الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب، أبو محمد، بدر الدين الحلبي (٧١٠ - ٧٧٩هـ)  
سمع منه الحديث أثناء رحلته إلى حلب.

(١) «منثور في القواعد» للمراد كشي، القسم الدراسي لرسالة الدكتوراه: سير فائق ٤١/١

- ٤ بهاء الدين أبو الققاء محمد بن عبد الله بن يحيى بن علي بن يوسف بن موسى بن ثمام السكي (ت ٧٧٧هـ) قرأ عليه في الفقه والأصول.
- ٥ خليل بن أبيث بن عبدالله الصقدي، صلاح الدين (٦٩٦ - ٧٦٤هـ) سمع منه في الأدب والشعر أثناء رحلته إلى دمشق.
- ٦ عبد الرحمن بن الحسن بن علي الأسوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (٧٠٤ - ٧٧٢هـ) قرأ عليه في الفقه والأصول.
- ٧ عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام من أئمة لعربية. (٧٠٨ - ٧٦١هـ) قرأ عليه علوم اللغة ورثه شعر بعد وفاته.
- ٨ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر الصوري ثم الدمشقي صاحب تفسير مشهور والمعروف بـ (تفسير ابن كثير) (٧٠١ - ٧٧٤هـ) سمع منه الحديث أثناء رحلته إلى دمشق.
- ٩ عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البكني، العقلاي الأصل، ثم البقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين (٧٢٤ - ٨٠٥هـ) قرأ عليه في الفقه والأصول.
- ١٠ معطي بن قليب بن عبدالله الكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبدالله، علاء الدين (٦٨٩ - ٧٦٢هـ) قرأ عليه الحديث وغيرهم.

#### تلاميذه:

- تورع جهد العلامة الزركشي على التأليف والتصنيف والإفتاء والتدريس فقد أخذ عنه وتخرج على يديه جماعة من التلاميذ الفصل نذكر منهم:
- (أ) سراج الدين عمر بن عيسى بن أبي عيسى بن محمد بن أحمد الشافعي (٧٤٧ - ٧٨٦هـ)
  - (ب) عبد الرحيم بن إبراهيم بن محمد الأميوطي (٧٧٨ - ٨٦٧هـ)

ح) كمال الدين محمد بن حسن بن محمد بن محمد بن خديف الله لشعبي المالكي  
(ت ٨٨٢١هـ)

د) محمد بن عبدالمعالي بن موسى الميموني العسقلاني البرماوي، أبو عبد الله، شمس  
الدين (٧٦٣ - ٨٣١هـ) وكان من أحسن تلامذته له وأكثر ملازمة له.

هـ) محمد بن أحمد بن محمد بن عثمان الكتاني (٧٧٤ - ٨٥٢هـ).

و) نجم الدين أبو الفتح عمر بن حنفي بن موسى بن أحمد بن سعد اندلسي  
الشافعي (٧٦٧ - ٨٣٠هـ)



## المطلب الرابع

### أثاره العلمية وحياته العملية

#### حياته

أبى الإمام الزركشي منذ صغره على العلم، وأعانه عليه ما كان يتحلى به من  
ذاكرة وحافظة متروعة، بلغ في وقت قصير وقراً على جملة من الشيوخ في القاهرة، ثم  
سافر وارتحل فأدرك عدداً من شيوخ دمشق وحلب وأخذ عنهم، ثم رجع إلى القاهرة  
واقطع أكثر وقته في بيته، لا يتردد إلى أحد إلا إلى سوق الكتب يطلع فيها طوال النهار،  
ثم يمسي إلى داره، فمهر واشتهر في كثير من العلوم وخاصة الفقه الشافعي، وأصول  
الفقه، والتفسير، وعلوم القرآن، والحديث، والتاريخ، رصف المصنفات الدفعة والماتعة  
التي تدل على علو كعبه وبراعته في تلك العلوم، كما درّس في بعض مدارس القاهرة،  
ودرس في حلقه كريمة الدين وتولى مشيختها وظلّ شجعها إلى حين وفاته

بعض مؤلفاته:

١. الإحاطة لإيراد ما أسدر كنهه عدنية على الصحابة. (ط)
٢. «الذهب لإيراد ما أسدر كنهه عدنية على الصحابة» (ح)
٣. «أعلام المساجد بأحكام المساجد». (ط)
٤. «الآلئ المشورة في الأحاديث المشهورة المعروفة» - «التذكرة في الأحاديث المشهورة». (ط)
٥. «البحر المحيط» في أصول الفقه. (ط)
٦. «البرهان» في علوم القرآن (ط)
٧. «تخريج أحاديث فتح العزيز» للرافعي. (خ)
٨. «الأمالي على نظم الآلي». (ح)
٩. «تشتيف السامع بجمع الجوامع». (ط)
١٠. «تفسير القرآن» وحصل فيه إلى سورة مريم (خ)
١١. «تكملة شرح المنهاج للإمام النووي...» (ح لا يزال تحت الطبع).
١٢. «التفريح لألفاظ الجامع الصحيح» (طبع منه ستة أجزاء).
١٣. «خادم الرافعي والروضة» في الفروع. (خ)
١٤. «أخبار الزوايا» في الفروع. (ط)
١٥. «خلاصة الفنون الأربعة». (ط)
١٦. «الديباج على المنهاج». (ط)
١٧. «الأهمية في أحكام الأدعية». (ط)
١٨. «التذكرة» في النحو. (خ)
١٩. «ازهرة العريش في أحكام الحشيش». (خ)
٢٠. «سلاسل الذهب» في أصول الفقه. (ط)



٢١. «شرح البردة». (ح)  
 ٢٢. «أحكام التمني». (خ)  
 ٢٣. «شرح التنييه». (ح)  
 ٢٤. «شرح الوجيز». (ح)  
 ٢٥. «عقود الخمان وبديل وميث لأعيان لاس خلكان». (خ)  
 ٢٦. «العرر السواقفيا يحتاج إليه المسافر». (ط)  
 ٢٧. «المشور» في القواعد الفقهية. (ط)  
 ٢٨. «لفظة العجلان ونبذة لظمان» في أصول الفقه والحكمة والمنطق (ط)  
 ٢٩. «ما لا يسع المكف جهه». (خ)  
 ٣٠. «المعتر في تحريج أحاديث المهاج والمختصر». (ط)  
 ٣١. «لكت على عمدة الأحكام». (ط)  
 ٣٢. «الكت على علوم الحديث مقدمة ابن الصلاح». (ط)  
 ٣٣. «معنى لا إله إلا الله». (ط) وغيرها مما صنفه رحمه الله.

### صفاته:

كان رحمه الله رضي الخلق محمود الخصال، عذب الشرائع متواصلاً رفيقاً يلس الخلق من الشيا وبرضى بالقليل من الراد لا يشعله عن العلم شيء من مطالب الدنيا أو شؤون الحياة

### أهم المناصب التي شغلها:

من المناصب التي شغلها الإمام البركتي أنه تولى إمامة إيوان الشافعية بالمدرسة لطاهرة، وتولى أيضاً مشيخة نخافاه كريم الدين بالقراة الصعري.

## المطلب الخامس

### عقيدته ومذهبه

كان العلامة لمرزوقي سالكاً مسلكاً مهجراً أهل السنة واجتماعاً من الأشاعرة في العقيدة كما هو شأن الكثير والحم العفيم من الأئمة والعلماء ويظهر ذلك من خلال إثباته الكلام النفسي لله تعالى، وذلك عدم عرف الحكم الشرعي في كتابه «البحر المحيط» فقال: «الحكم الشرعي الذي هو الكلام النفسي»<sup>(١)</sup>.

وأما مذهبه الفقهي فكان شافعيًا وقد حفظ «المنهاج» في الفقه الشافعي للسوي حتى لُقّب (بالمنهاجي) وهذا واضح جداً في مؤلفاته - طبع -.

قال ابن تعري بردي: "بدر الدين محمد بن عبدالله المنهاجي الفقيه الشافعي المعروف بالزركشي"<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

## المطلب السادس

### مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

قال عنه ابن قاضي شهبة: "محمد بن بهادر بن عبدالله العالم، العلامة، المصنف،

(١) البحر المحيط، ١، ١٧٣

(٢) المجموع الزركشي، ١٢، ١٣٢

المحرر " فان عنه ابن عربي بردي " وتوفي الشيخ بدر الدين محمد بن عبد الله لمهاجتي  
 العقبة الشافعي المعروف بالزركشي المصنف المشهور في ثالث رجب وكان تقيها  
 مصنفها<sup>(١)</sup> وقال عنه ابن حجر العسقلاني: "ورأيت أما يحطه من تصنيفه «البرهان في  
 علوم القرآن» من أعجب الكتب واندعها مجلدة، ذكر فيه نبأ وأربعين علماً من علوم  
 القرآن ومخرج به جماعة، وكان مقلداً على شأنه، مجمعاً عن الناس، وكان بيده مشيخة  
 الخاقية الكرمانية وكان يقول الشعر الوسيط"<sup>(٢)</sup>



### المطلب السابع

### وفاته

توفي الإمام الزركشي - رحمه الله - يوم الأحد الثالث من رجب سنة (٧٩٤هـ) الموافق  
 سنة (١٣٩٢م) وعمره تسعاً وأربعين سنة بعد حياة حافلة بجلال الأثر ومما  
 الأعمال، ودفن في المدائن الصغرى محلاً ورثته خمسة من الولد وهم (عائشة - وفاطمة -  
 ومحمد - وعلي - وأحمد) رحمه واسعة<sup>(٣)</sup>.

(١) «طبقات الشافعية» ١٦٧/٣

(٢) «المجموع الرافعة» ١٣٤/١٢

(٣) «إنباء العمر» ٤٤٧/١

(٤) مصادر ترجمة الإمام بدر الدين الزركشي هي

١. «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهاب: ١٦٧/٣

٢. «أبواب العمر» لابن حجر: ٤٤٧ - ٤٤٦/١

٣. «الدور الكامنة» لابن حجر ٣٩٧/٣ - ٣٩٨

## المبحث الثاني

### التعريف بالمؤلف ((المفتور))

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب

المطلب الثاني: فسة الكتاب إلى مؤلفه

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الرابع: أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده.

المطلب الخامس: موارد الكتاب ومصطلحاته



٤. ((الملوك)) لمقريري: ٣/ ٧٧٩

٥. ((النجوم الزاهرة)) لبردي. ١٢/ ١٣٤

٦. ((معجم المربعين)) لعمر كماله ١٠/ ٢٠٥.

وكذلك رجعت إلى عن ترجم له في الرسائل الجامعة رسالة الدكتور تيسر فائق المفتور، دأبه ونحسب ١/ ١٠ ١١



اسم المتشور عنه هو الأقرب والله أعلم

\* \* \*

## المطلب الثاني

### نسبة الكتاب إلى مؤلفه

لكتاب منسوب إلى مؤلفه الزركشي كما هو مذكور فيمن ترجم له وفيمن عدد كتب قواعد الفقه وأصوله.

قال حاجي حليم "انقواعد، في الفروع، للشيخ، سر الدين: محمد بن عبد الله الزركشي"

المتوفى. سنة (٧٩٤)، رتبها على حروف المعجم وشرحها. شرح الدين: عمر العبادي في مجلدين.<sup>(١)</sup>

\* \* \*

## المطلب الثالث

### منهج المؤلف في الكتاب

منهج المؤلف في كتابه «المتشور» يتلخص في الآتي:

١. بدأ الزركشي - رحمه الله - بعد الديباجة بذكر فصل يبي فيه معنى الفقه وأثره ثم تبعه

(١) «المتشور» للزركشي، الاسم الدراسي للمذكور، سير طاق ١٩/١

(٢) «كتب الفقه» ١٣٥٩/٢

مفائدة ذكر فيها ما نصح من العلوم وما احترق أو لم يخرق أو تصح واحدة من ثم بعد ذلك بدأ بحرف الألف وذكر القواعد التي تدرج تحتها ثم ذكر حرف الراء وبعده الراء وهلم جرأ إلى آخر حروف الهجاء فيها عدا حروف الراء المشبه لم يذكره في كتابه لأنه لم يذكر فيه قاعدة تبدأ بحرف الراء ثم ختم كتابه بذكر عدد من القواعد عرج لها بقواعد يختتم بها.

٢ المؤلف لم يجمع في كتابه بعد ذكر القاعدة دليلاً لكن قاعدة بل قد يذكر دليلها وفي أكثر الأحوال لا يذكر الدليل بل يكتفي بذكر القاعدة والتمثيل لها بمرورها.

٣ المؤلف يظهر في كتابه أنه سئل إلى الإيجاز ولا اختصار حتى في رواية الحديث يكتفي منه بموضع الاستدلال

٤ المؤلف في كتابه يظهر جلياً سبب الأقوال إلى أصحابها في أكثر الأحوال فيقول مثلاً قال السوري كذا أو قال الراعي كذا وهكذا في جميع كتابه وقلما تجده يقول قال بعضهم كذا أو قيل كذا

٥ إن المؤلف في كتابه هذا راعى ردّ الصروع إلى الأصول ولم يلتزم السير على حسب أبواب الفقه فإنه يلحق أي فرع كان ومن أي باب كان تحت القاعدة المذكورة لديه وهذه طريقة تدل على سعة إطلاعه وعمق معرفته.

٦ إن المنهج الذي سلكه المؤلف في هذا الكتاب وخاصة ترتيب القواعد على حروف المعجم يختلف عن المنهج الذي سلكه غيره من الذين كتبوا في هذا الفن



## المطلب الرابع

## أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده

عباية العلماء بهذا الكتاب:

لقد عنى العلماء بهذا الكتاب شرحاً واحتصاراً مخرجه سراج الدين العبادي في «حاشيته» التي بين أيدينا للدراسة والتحقيق عليها

واختصره عبد الوهاب الشعراوي المتوفى ٩٧٣ هـ وهو مطبوع رسالة ماجستير.

واختصره أيضاً محمد الدين محمد بن أحمد بن فضل العبد المتوفى سنة (٩٠٣ هـ) وهو لا يزال مخطوط في مكتبة الأحكام برقم (٦٣٦)

المنهج الذي سلكه المؤلف في كتابه:

(١) أنه سلك منهجاً جديداً بأعبار الترتيب الهجائي فراه يذكر الحرف مع حروف المعجم كلها مرتبة بحسب ما يقتضيه الحال فإنه انتظم هذه الطريقة ولم يخرج عنها إلا في بعض القواعد القليلة جداً.

ومن أمثلة ذلك أنه ذكر في حرف الشين المعجم اشعاعة ثم ذكر بعد ذلك الشركة مع أن الراء التي تلي الشين في الشركة مقدمة على الراء التي تلي الشين في الشعاعة

(٢) المؤلف لم يشغل نفسه في كتابه بالاستدلال على القاعدة ففي أكثر الأحوال لا يذكر وقد يستدل في بعض الأحيان ببعض القواعد مثله: (قاعدة: الإحهاد لا ينقص



بالاجتهاد، فإنه قال في الاستدلال عليها ما نصه: "لأنه لو نقض به لنقص النقص لأنه ما من اجتهاد إلا ويجوز أن يتغير ويتسلسل فيؤدي إلى أنه لا يستقر الأحكام".<sup>(١)</sup>

٣ إن المؤلف يعين إلى الإيجاز والاختصار حتى في رواية الحديث فيكتفي في روايته بموضع الاستدلال. ومثال ذلك حديث شاة الأضحية فقد اكتفى منه بقوله الطهارة: «شاةك شاة حم»<sup>(٢)</sup>

٤ إن المؤلف - الروكشي - تدو عليه أمارات الإجهاد فعد ذكر في كتابه هذا قواعد لم يصح من سلفه من العلماء ممن كتبو هذا الفن بها وإسما استخرجها هو من الخلاف في بعض المروع.

ومثال ذلك: القاعدة التي ذكرها في الحث الحادي عشر من الأبحاث التي ذكرها في النحاسة وهذه القاعدة هي (الجس لا يتجس)<sup>(٣)</sup>

٥ إن المؤلف تعلب عليه الداتية العلمية فلا يرهقه شهرة العلماء وألقابهم بل يبارهم ويعلطهم حتى لو كان المحطى أحد شيوخه ومثال ذلك ما ذكره في الولاية على من طرأ سفهها فإنه ذكر أن ولاية المال تنتقل لنفاسي وأما ولاية اسكاح فإنها تبقى للأب أو من يقوم مقامه فيها؛ لأن العار يلحقه كم نص عليه في الأم ولكن صاحب طراز المحافل وهو جمال الدين الإسنوي أحد شيوخ المؤلف ذهب إلى أن ولاية اسكاح تنتقل إلى نفاسي أيضاً وعبر المؤلف - الروكشي - عما ذهب إليه شيوخه صاحب «صرار المحافل» بقوله "وغلط صاحب «طرار المحافل»" وقال أن

(١) «المشور في القواعد الفقهية» للروكشي، ٩٣/١

(٢) «المشور في القواعد الفقهية» للروكشي، ١١/١، والحديث في «الصحيح ابن حريجه» كتاب الصلاة - باب

ذكر الخبر الدال على أن مرتك الأكل يوم الحر حتى يلبس امرء نصية، حديث رقم (٢٧، ١١) عن أبي هريرة بن يار

(٣) «المشور في القواعد الفقهية» للروكشي، ٢٦٣/٣

الروح شافعي<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

## المطلب الخامس

### موارد الكتاب ومصطلحاته

أهم مصادره وموارده في كتابه ((المنثور)):

١. ((البيان)) في مذهب الإمام الشافعي (ت ٥٥٨هـ)
٢. ((الرسالة)) للشافعي (ت ٢٠٤هـ).
٣. ((الأم)) للشافعي.
٤. ((الحاوي)) للماوردي (ت ٤٥٠هـ).
٥. ((روضه الطالبين وعمدة المحتين)) لنسوي (ت ٦٧٦هـ)
٦. ((الاستذكار)) لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)
٧. ((فتاوى أبي عاصم العسادي)) (ت ٤٥٨هـ).
٨. ((فتاوى القفال)) (ت ٤١٧هـ).
٩. ((فتاوى القاضي حسين)) (ت ٤٦٢هـ).
١٠. ((فتاوى ابن الصلاح)) (ت ٦٤٣هـ).
١١. ((فتح العرير بشرح الوجيز)) للرافعي (ت ٦٢٣هـ).

(١) ((المنثور في القواعد الفقهية)) للبرككتي ٣/٣٢٥، و((رسالة الدكتوراه))، لبيبر داس، المصنف، الدرر في

١٢. «كفاية النبيه» لابن الرفعة (ت ٧١٠هـ).
١٣. «المجموع شرح المهدب» للووي (ت ٦٧٦هـ).
١٤. «نهاية المطلب» لأبي المعالي الخويني (ت ٤٧٨هـ).
١٥. «الوسيط» للغزالي (ت ٥٠٥هـ).
١٦. «شرح المحصول» لبقراق (ت ٦٨٤هـ).
١٧. «المطلب العالي بشرح الوسيط للغزالي» لابن الرفعة (ت ٧١٠هـ).
١٨. «لشاعر الكبير شرح لمختصر المزني»، لأبي نصر عبد السيد ابن الصباغ العدادي (ت ٤٧٧هـ).
١٩. «كفاية المحتاج إلى شرح المنهاج» للأسنوي (ت ٧٧٢هـ).
٢٠. «المهمات في شرح الراعي والروضة» للأسنوي (ت ٧٧٢هـ).
٢١. «التعجير في مختصر الوجيز»، للعلامة تاج الدين عبد الرحيم بن محمد بن يوسف الموصلي (ت ٦٧١هـ).



# قسم التحقيق

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه أستعين ..

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى. وبعد: فإن كتاب المنثور في ترتيب القواعد لفقهية للشيخ الإمام العالم العلامة بدر الدين محمد بن بهادر بن عبيد الله التركي الأصل المصري الشهير بالدرر كشي - تَعَمَّده الله بِرَحْمَتِهِ - قد طر في الخافقين ذكره وداع بين الأئمة نشره واعتنى الناس بحفظه وبعمه وأكبوا على تعميمه وتعلمه لكن مؤلفه لم يحورره لكثرة تأليفه وقصر عمره؛ فإنه عاش تسعاً وأربعين سنة فوّن مولده سنة ٧٤٥هـ، ووفاته ثالث شهر رجب سنة (٧٩٤هـ) بالقاهرة كما ناله الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup> في الدرر الكامنة<sup>(٢)</sup>.

وكان الشيخ برهان الدين البقاعي<sup>(٣)</sup> ملك منه نسخة في سنة (٨٦٥هـ) واعتنى

(١) ابن حجر العسقلاني أحد بن علي بن محمد العسقلاني الشافعي، أبو الفحل، شهاب الدين من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان (بعلبك) ومولده ووفاته بالمعاصرة، توفي سنة (٨٥٢هـ)، ومن مصنفاته «فتح الباري في شرح صحيح البخاري»، «الإحصاء في تغيير أسماء الصحابة»، «تهذيب التهذيب»، «تقريب التهذيب في أسماء رجال الحديث»، «لسان» وغيره. «المصنف» للامع، لسحاري ٣٦/٢ - ٤٠.

(٢) ١٣٣ - ١٣٤ هـ

(٣) البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الزيناط - بضم الزاء وتنجيف الياء - بن علي بن أبي بكر البغدادي الشافعي، أبو الحسن برهان الدين. مؤرخ ادب. أصله من البقاع في سورية، وسكن دمشق (وحوّل إلى بيت المقدس والقاهرة، وبو في دمشق (٨٨٥هـ)، ومن مصنفاته «عنوان الرمان في تراجم الشيوخ والأئمة»، أربع =

بمقابلتها وتحريرها مرتين بمعارضة خمس نسخ في امرة الثانية منها نسخة بخط امر  
الخير وريادتها بخط المؤلف نفسه حتى قال الشيخ برهان الدين "وبالحقيقة فالعبد  
على انظر ان هذه النسخة - يعني نسخته - هي الآن اصح نسخة توجد من القواعد كما  
وحدته بخطه على ظهر نسخته"، ثم إن الشيخ برهان الدين كتب على هوامش النسخة  
المذكورة فوائد عالها نكت على لكتاب واقتفى أثره في ذلك تلميذه العلامة الشيخ

نور الدين أبو الحسن علي المحي اشاعمي " - نعمدهما لله برحمته - فالحق على  
هوامشها فوجد كذلك فصارت هذه النسخة فرعاً معتمداً لكن فاتها موضع كثيرة  
من الكتاب محتاجة إلى التكميل ميبها على ما فيها، ولما أن مر الله على نسخة من هذا  
الكتاب في سابع عشر شهر رمضان سنة اثنين وعشرين وتسعين اجتهدت في تحريرها  
مدة ثم وقفت على النسخة المذكورة أعلاه فعارصت بعاليها بسحتي ولتمطت ما عليها  
من انحراف وأوردته هوامش نسختي اعباطاً بها، إذ الأخذ بالانتهاج أمر يرتاح له

= عبادات و(اعواد العبادات) و(اختصر عواد الزمان) و(أسواق الأسواق) اختصره (مصارف العبادات).  
و(أخبار الخلائق في فتح البلاد) (الصورة اللامعة) للسحاوي ١/١٠١، و(شذرات الذهب)؛ لاس العباد  
٩/٥٠٤، (الأعلام)؛ للزركلي ١/٥٦

(١) إن المشهور بهذا الاسم هو (علي بن محمد بن موسى المحلي المدني) ٧٤٥ هـ - ٨٣٨ هـ، سدي تلقى عنه ابن حجر  
العسقلاني فإن كان معصود العلامة العبادي هو هذا فلا يستقيم كلامه في أي حال؛ لأنه أقدم وفاة من البقاعي  
سبعاً وثلاثين سنة، ويحتمل أن البقاعي عثر على نسخة الكتاب سنة (٨٦٥ هـ)، كما ورد في المخطوط عند قوله  
وكان الشيخ برهان الدين البقاعي منحه نسخة في سنة ٨٦٥ هـ، اعتنى بمقابلتها وتحريرها، فقد يكمن ذلك  
حقاً أو وهماً وقع من السامع أو أوردته شخص آخر شارك المحي المشهور في اسمه وكنيته، ولعل، كما يستفاد  
ذلك من بعض النصوص، مثلاً جاء في (الكواكب السائرة)؛ للنعري ١/١٧٧ في ترجمه شيخ حسن بن صالح  
الرمسي. ولد سنة ٨٨٠ هـ ولادوم الشيخ نور الدين المحلي وهذا الوجه يستقيم بعض المذكور إلى حد كبير،  
والله اعلم. (القواعد الفقهية)؛ لعلي بن أحمد الندوي. ص ٢٣٥.

الليث فكيف بالمعاصر مثلي<sup>(١)</sup> وردت عليها فوائد أخر عليها تنكيت في مجامعها  
في مجانس<sup>(٢)</sup> أخرها في ليلة التاسع من ذي القعدة الحرام سنة أربع وعشرين وتسعمائة  
ثم رأيت تجريد ذلك جميعه في هذه الأوراق؛ ليتم الاستماع به إذ قد يمحي بعضها على  
طول الزمان فيموت لمقصود من ذلك، ثم إن الله تعالى من عني في جاد الآخرة سنة خمس  
وعشرين وتسعمائة بالمسودة التي بخط المؤلف وقد يمحي منها البعض وسقط منها شيء  
كثير وفيها مخالفة لما في النسخ كما مسيه في مجاله ومارست بها سحتي حسب الطاقة والله  
الحمد، وبالحمة فأنا متطفل بما أودعته في هذه الأوراق من التنكيت على هذا الكتاب  
ومن الفوائد على ساداتنا وعلى الإخوان فإن الدهى لكلاله بكثرة الهموم حوان لعل أن  
يرشدوني في ذلك إلى الصواب، ويزيلوا ما وهمت فيه ليحصل لي ولهم الثواب من الميث  
الوهدب، جعل الله ذلك حانصاً لوجهه الكريم وموجداً للمور لديه في يوم لا يسمع مال  
ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

قال: - رحمه الله ونفعنا بعلومه في الدنيا والآخرة - :



(١) هذا يوافق من المؤلف رحمه الله وإلا مكانه العدمية ربيعة جداً كما حكاه عنه من ترجم به كاس العيار المكري  
أخيه في (شذرات الذهب) بقوله: كان على قدم عظيم في العبادة، وبره، والورع، والعزم، وضبط النفس،  
كانت بعدل مذهب الشافعي نصب عليه، ٢٨٥/١٠

(٢) هذا من كلام صاحب الحاشية في حاشيته كنه عن هاشم المحطوط من الخانب



حرف

الألف



## حرف الألف

(قوله: الإباحة تتعلق بها مباحث. الأول في حقيقتها وهي تسليط من المالك على استهلاك عين أو متعة ولا يملك فيها إلى أن قال: وفي فتاوى القاضي حسين<sup>(١)</sup> جماعة تيمموا لعدم الماء فقال رجل أبحث لكم هذا الماء وهو يكفي لواحد بطل تيممهم جميعاً لأن الماء لا يتعين لواحد<sup>(٢)</sup>).

أي ولا تسليط لهم بغير الاستعمال فهم في ذلك سواء فلو هجم واحد منهم واستعمله كله كان له ذلك، (وإن قال وهب لكم) - يعني هذا الماء - إنني يكفي لواحد فقط (فقلوا) يعني الجماعة المذكورين (إن فمنا يحب استعماله) أي يجب على كل واحد منهم استعمال البعض الذي خصه من ذلك الماء وهو الراجع كما يعلم مما سيأتي (بطل) يعني تيممهم؟ لأنهم ملكوه على حسب التوزيع ولا يكفي حصة واحد منهم وإلا أي وإن لم يجب استعمال البعض له وهو المرحوح فلا يبطل تيممهم انتهى

فقد تقرر أن الأظهر من قولنا الشافعي<sup>(٣)</sup> أن من وجد ماء لا يكفه ووجد تراًماً يجب عليه استعماله في بعض أعضائه محدثاً كان أو جيباً ويكون نيل التيمم عن الباقي ثلثاً

(١) هو القاضي حسين رحمه الله وهو لأمام جعفر المذني أبو عبي بن محمد بن أحمد مروزي من أكبر أصحاب الفقهاء في حقه بعد صلاة العشاء سنة الثالث والعشرين من شهر الله المحرم سنة (٤٦٦هـ) ومن مصنفاته: «الفتاوى» (سبعة)، وهي مشهورة به (التعقيب الكبير) تهذيب الأسماء واللغات، البروي. ١، ١٦٤، و«ضعف الشافعية الكبرى» (للسبكي ٣٥٦/١) و«اشذوات الذهب» (لأبي العماد ٣١٠/٣)

(٢) (المشور في قواعد الفقه) ٧٣/١ (فتاوى القاضي حسين) ص ٥٣ مسألة رقم (١٥)

ينعم ومعه ماء ولو لم يجد تراباً وحسب استعماله قطعاً<sup>(١)</sup>، وأن من تيمم لفقد ماء فوجد  
إن لم يكن في صلاة بطل تيممه بالإجماع إن لم يقرب وجوده بما يحسب كعطش وسحرة ووجود  
ثم الماء عند إمكان شرائه كوجود الماء وكما يبطل بوجود الماء يبطل تنوهم كظلمة ركب  
وإطباق غمامة بقربه وتحليل السراب ماء ونحوه<sup>(٢)</sup>.

ومنه كى بقده الرافعي<sup>(٣)</sup> في كعارة التطهار عن بعضهم وأقره أن يسمع شخص  
يقول عندي ماء أودعني إليه فلان بخلاف ما لو قال: أودعني فلان ماء معدم<sup>(٤)</sup>

(قوله ومنها أي من أقسام الإباحة الكتب التي يكتبها الناس بعضهم إلى بعض على  
ملصقات الكتاب، والمكتوب إليه الانتماع به على سبيل الإباحة، حكاه الرافعي في باب الهبة عن  
المصولي<sup>(٥)</sup> انتهى.

(١) قال الإمام الشافعي "ولو وجد ماء قليلاً إن حسبه أنه لم يكن له وضوئه عمده به وسماه لأنه مأثور عنه ولا  
رحمة له في بركة إيا قدر على عمده وهذا من خصه له في التيمم إذا لم يجد ماء" (الأم)، ١٦٨/٢، (الوسيط في  
مسند) ٢٢٣/٢، (معجمي) ٣٦١/١، (البيان) ٢٩٧/١، (فتح العروبي بشرح الوجيز) ٢٢٣/٢، (الرافعي) ٢٢٣/٢،  
و(محتاج الطالبين وعمدة المفتين) ٢٢٣/٢، (الروزي) ٢٢٣/٢.

(٢) (الوسيط في مسند) ٢٢٣/٢، (معجمي) ٣٦١/١، (البيان) ٢٩٧/١، (فتح العروبي بشرح الوجيز) ٢٢٣/٢، (الرافعي) ٢٢٣/٢،  
و(محتاج الطالبين وعمدة المفتين) ٢٢٣/٢، (الروزي) ٢٢٣/٢.

(٣) الرافعي هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القرويني شافعي فقيه من كبار الشافعية،  
كان له مجلس بقرون بفسر الحديث وتولى فيها مسندته إلى رابع بن حبيب الصنعائي وتوفي في (٦٢٣هـ) ومن  
مصنفاته (فتح العروبي في شرح الوجيز لسنن أبي داود)، و(المحرو)، و(شرح مسند الشافعي)، (طبقات الشافعية  
الكبرى) ١٢١/٨، (شعرات الذهب) ١٢١/٨، (البيان) ٢٩٧/١، (الروزي) ٢٢٣/٢.

(٤) (فتح العروبي في شرح الوجيز) ٢٢٣/٢، (الروضة الطالبين وعمدة المفتين) ٢٢٣/٢، (الروزي) ٢٢٣/٢، وذكر المسألة  
شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في (أسس المطالب في شرح روض الطالب) ٨٨/١.

(٥) أبو عبد الرحمن بن مأمور البساموري الشافعي، أبو محمد، معروف بالحنولي، فقيه منظر، عالم بالأصول، له  
بسماء، وعلم يعرفه المترو، سنة (١٧٨هـ) ومن مصنفاته (تنمية لإبانة أبي القاسم المروزي)، و(العمدة) له  
لأصول، انظر (طبقات الشافعية الكبرى) ١٢١/٨، (البيان) ٢٩٧/١، (الروزي) ٢٢٣/٢.

(٦) (الروزي في التواعد الفقهية) ٧٤/١، (الروزي) ٢٢٣/٢.

هذا سبق قلم والذي حكاه الرافعي عن المتولي قول آخر مما سجد ذكره المصنف وهو إنه إن كتب إليه أكتب الجواب عن ظهره لزمه ردّه وليس له التصرف ولا فهو هذه يملكها لمكتوب إليه، فله المتولي ونال غيره يبقى على ملك لكتاب وللمكتوب إليه الانتفاع به على سبيل الإباحة هذا لعظ الرافعي آخر اللمة<sup>(١)</sup>.

وقد ذكره في «لروضة» كذلك لكن قدمه في أثناء الباب ثم قال من روايته هذا اثني حكاه صاحب «البيان»<sup>(٢)</sup> عن حكاية القاضي أبي الطيب<sup>(٣)</sup> عن بعض الأصحاب والأول أصح<sup>(٤)</sup>.

قوله: الإباحة قد تكون حائز الرجوع وقد تكون لازمة كما لو وصى له بالمناقص مدة حينئذ فإنه يستحقها على جهة الإباحة اللازمة لا التملك، حتى إذا مات لا تورث عنه وفي جواز الإعارة له وجهان<sup>(٥)</sup> انتهى.

(١) ذكر مسألة الخصي في «الغاية الأحبار» في كتاب الفقه ٣٠٨ فقال «كتب شخص إلى آخر كتابه فهل يملك المكتوب إليه الفهرست قال المتولي إن استدعى منه الجواب على ظهره لم يملكه وعليه ردّه ولا فهو هذبه يملكها المكتوب به وصحح النووي هذا وقال عبر النووي إنه يبقى على ملك الكتاب ولمكتوب إليه الانتفاع به بوجه والله أعلم»

(٢) للغير في يحيى بن سالم (ابن أبي الخير، بن أحمد بن يحيى أبو الحسن العمري الشافعي فقيه كان شيخ الشافعية في بلاد اليمن المتوفى سنة ٥٥٨هـ) به تصانيف منها: «البيان» (يعني) في فروع الشافعية، و«غرائب الوسيط»، و«الروايات»، و«الأحداث»، و«شرح الوسائل»، و«مختصر الإجابات»، و«مناقب الإمام الشافعي»، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشعرية، و«طبقات الشافعية الكبرى» (نسبكي ١٥/٧).

(٣) هو طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، ولد بأمن طبرستان سنة ٣٤٨هـ صاحب التصانيف المشهورة في أنواع العلوم وصف في الخلاف والفقه والأصول والفقه، وتوفي بعدد في عشر ربيع الأول سنة ٤٠٥هـ (طبقات الشافعية الكبرى)؛ نسبكي، ١٢/٥.

(٤) «الروضة الطالين وحيدة المفتين» المتوفى ٣٦٨/٥.

(٥) «المنثور في القواعد الفقهية»؛ للزركشي، ٧٥/١.

هذا ما ذكره الشبحان<sup>(١)</sup> وذكر في باب الإجارة ما يخالف ذلك وهو المعتقد عند المتأخرين<sup>(٢)</sup>

قال النقيس<sup>(٣)</sup> في «التدريب»<sup>(٤)</sup> "لا تمسخ الإجارة بموت أحد العقدين إلا في أربع صور:

الموقوف عليه، المؤجر بطريق الخطأ، المشروط له فيها متعلق به، والمقطوع، وموصى به بالمنفعة حياته، وفي الأخير المعين، انتهى<sup>(٥)</sup>

(١) ذكر الشافعي الشبحان فافراد بها هو الرامعي عند بكرم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي المروزي، أبو رزق، يحيى الدين أبو ذكريا بحر بن شرف الخواري شافعي، سلم لمنعم يحتاج<sup>(١)</sup> لأحمد شبله الأجل ص ٣٦

(٢) الكلام السابق كله موجود نصه في «أروضة الطالبين وعمدة المفتين» المروزي ١٨٦/٦

(٣) شقيقي عمر بن رسلان بن مصر بن صالح الكندي، المستطاب الأصل ثم نسبي مصري الشافعي أبو حفص، سراج الدين المتوفى سنة (٨٠٥هـ)، ومن مصنفاته «البيت الجاري على صحيح البخاري» مجلدان و«أخوه المروزي يخالف فيه آخر العبد»، و«التدريب» في الفروع «طبقات الشافعية» لأبي ناضي شهاب ٣٦/٤، «شذرات الذهب» لأبي المياد ٥٤٦/٨، «الأعلام» بدروكلي ٤٦/٥

(٤) «التدريب في فقه الشافعية» هو كتاب في الفقه ألقاه عمر بن رسلان بن مصر البصري سراج الدين أبو حفص المولود سنة ٧٢٤هـ والمتوفى سنة (٨٠٥هـ) وصل في كتابه «التدريب» إلى الرضاة ولم يشه مؤلفه كما حكى ذلك الرزكي وغيره. وله مختصر اسمه «التأديب» كتب به النصف «طبقات الشافعية» لأبي ناضي شهاب ٣٦/٤ - ٤٣، «مضوء اللامع» لسبحاوي ٨٥/٦، ٩٠، «كشف الظنون» لحاجي خليفة ٣٨٢/١

(٥) «التدريب» ٣٣٧/٢

⑤ وقال المروزي "لا تمسخ الإجارة بموت المتعاقدين، بل إذا مات مستأجر، قام وارثه في استيفاء ماله، وإن مات مؤجر، ترك أئماله عند استأجر إلى مقصده مدة الإجارة، فإن كانت الإجارة على الدمة، فإن الرمد ليس عليه، فإن كان في أنه كره وفاء، استأجر منها لتوفيقه، وإلا، فالتوارث بالخيار، إن شاء وفاء واستحق الآخر، وإن عرض فمستأجر فسخ الإجارة ولو أوصى بماله فريده مدة عمره، فقبل المصلحة، وأجره، وبذلك لم يمت في خلافه، فصحت الإجارة، لانتهاء حقه بماله" (أروضة الطالبين وعمدة المفتين) ٢٥٥ ٢٥٥

⑥ وقال ابن نجيم "لا تمسخ الإجارة بموت المؤجر لوقوفه إلا في مسائلين ما إذا أجزأه الوفاة ثم أرتد"

قال شيخنا الحلال البكري<sup>(١)</sup> "ولو لم يكن مالكاً لمصلحة ما صححت إحداثته انتهى  
 راد الأدرعي<sup>(٢)</sup> في «انقوت»<sup>(٣)</sup> على الصور المذكورة ما لو أجر عبده المعلق عتقه  
 بصفة ووحدت مع موته أو أم ولده فالأصح انصاحها بموته قال لأدرعي "وكلام  
 الشيخين في أول كتاب الوقف يفهم خلاف ذلك وليس بجيد"  
 ومقتضى ما قاله الرمي<sup>(٤)</sup> في أوائل الوقف إخراجهم بطلان إجازة أم لولد<sup>(٥)</sup>

= ثم مات بطلان الوقف برأيه فانتقلت إلى ورثته، وفيما إذا أجر أمه ثم وفها عن معنى ثم مات نسخ  
 ((الاشبه والنظار))، ص ١٦٩، ((الوسيط في المذهب))، لفرعاني، ٢٠٣/٤، ٢٠٥

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن حمد المصري الشهير بالشافعي ويعرف بالحلال البكري، ولد في ثاني صفر سنة (١١٧٧هـ)  
 بعروطة، ومن مصنفاته: «شرح المنهاج» ومختصر التبريري وسماه «المصحح العربي»، وبعض «التدريب» بلبني  
 و«الروض لاين المقرئ» و«تقريب الباب» وأورد كتاباً على كل من «الروضة» و«المصباح» بن شرح على  
 «البخاري»، ((الضم - اللامح))، مسجدي ٢٨٤/٧، ٢٨٦، و«الأعلام»، للزركلي ١٩١/٦

(٢) الأدرعي أحمد بن حمد بن أحمد بن عبد الواحد أبو العباس، شهاب الدين لأدرعي الشافعي فقيه شافعي  
 توفي سنة ٧٨٣هـ. ومن مصنفاته: «الوسط والمصباح» بين الروضة والشرح، وله شرح على «دعية الفناوي»  
 لمحمود بن أحمد المصري في حجة عيسى عليه السلام، وله كتاب «غريب المحتاج بشرح منهاج»، وله شرح على المنهاج  
 آخر اسمه «العينة» وعليه نكت شهاب الدين بن العميد «طهات الشافعية» لاين فاضي شهة ١٤١/٣،  
 «شذرات الذهب» لاين المعاد ٤٧٩/٨

(٣) هو كتاب «قوت المحتاج بشرح المنهاج» للأدرعي والكتاب لأزال مخطوط وهو تحت الطبع كما هو معص عنه ولم  
 يكمل بعد.

(٤) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي الخولي المصري الأنصاري الشافعي، ومن مصنفاته  
 «حاشية على أسنى المطالب لذكره الأنصاري»، و«حاشية على شرح تحرير نسيج اللباب بتركيب الأنصاري»،  
 و«فتح الرحمن شرح ريد ابن رسلان»، غيرها «الطبقات المصرية»، للشعراني ص ١٥٥، «الكواكب السائرة»  
 للمصري: ١٢٠/٢ - ١٠٩/٣، و«شذرات الذهب» لاين المعاد ٤٥٤/١٠

(٥) «حاشية الرملي الكبير على أسنى المطالب» ١٩٤/٢، بداية المحتاج إلى شرح منهاج» لشمس الدين الرملي

حيث قلا والعبارة (الروضة) "الرابعة" لا يصح وقف أم الولد على الأصح وإن صححنا حيات السيد عتقت<sup>(١)</sup>.

قال المتولي: "ولا يبطل الوقف من تبقى منها للوقوف عليه كما لو أجز ومات"<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام<sup>(٣)</sup>: "تظل لأن الحرية تنافي الوقف بخلاف الإجارة"<sup>(٤)</sup>.

وهذا مقتضى كلام ابن الحاجب<sup>(٥)</sup> انتهى.

(١) (روضة الطالبين وعمدة المفتين) ٢/٣١٥، لنووي.

(٢) كلام المتولي موجود في (الروضة الطالبين وعمدة المفتين) ١/٣١٥، لنووي.

(٣) المراد بالإمام هو إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن محمد الجويني، فإذا أطلق بمقتضى الإمام فليست به في كتب المذهب هو جويني إمام الحرمين. (مجمع المصنف) ١/١٠٠، لأحد شعيبه لأحمد. ص ٣٢.

(٤) قال الإمام "وأما وقف أم الولد، فقد اختلف أصحابه فيه، وروى الخلاف على الوجهين في وقف الكسرة وجدفوا وقف المستولدة أولى بالصحة، من جهة أنها ممنوعة، ولم يمنع فيها من أحكام المالك إلا البيع والرهن، وروى الخلاف على أن الوقف من يتصل بمثل ذلك بل بوقوف عليه؟ وفيه اختلاف المتقدم، فإن نصب بالرقعة الوقف مبقا على ذلك الواقف، فلا يمنع وقف المستولدة وإن حكمت بأن الوقف يتضمن نقل المثلث في ربه بوقوف إلى المعروف عب، فالوقف باطل، فإن المثلث في رقة بوقوف لا يعمل العمل، هذا منتهى القول بما يصح وقفه ولها لا يصح وقفه، ثم إن صححت وقف المستولدة فلو عتقت بموت مولاهما، انقضى الوقف ورأى أن الوقف يناقض حرية بوقوف.

وقد ذكرنا أن العبد استأجر إذا عتق في أثناء المدة، فالظاهر أن الإجارة لا تنسخ، والعرق ما قدمنا من أن الوقف يناقض الحرية، والإجارة لا تنافيها. (نهاية المصنف في تروية المذهب) ١/١٠٠، لأبي المعالي الجويني. ص ٨، والنص موجود في (الروضة الطالبين وعمدة المفتين) ٢/٣١٥، لنووي.

(٥) ابن الحاجب الأصبهاني عمرو بن منصور الأصبهاني، أبو حفص، عر الدين المعروف بابن الحاجب وقد في ص ٥٩٣ وقال الحافظ المزني: "شرح في تصريف (الناويزج) للمشتق، مديلا على الحافظ أبي القاسم المشعشعي ابن عساكر، وهو غير الإمام أبو عمرو المالكي، ابن لحاجب عثمان بن عمر، صاحب (الشافية) و(الكافية) اختصر في الأصول وعثره من العبادات الحافظ ابن الحاجب الرحالة وقاد "خرج لعمري (معجها) في مضمعه وسينجر".

ثم ذكر الأدرعي مسأله أخرى تنع فيها السكي موافقة لابن الخداد<sup>١</sup>، خلاف ما رجحه الشيخان في الشرح<sup>٢</sup> و«الرخصة» وهي مالو استأجر من أبيه واقصه الأجره ثم مات الأب والأب حائر فيسقط حكم الإجارة فإن كان على أبيه دين صارت مع العرماء ولو كان معه ابن آخر انفسحت الإجارة في حصة المستأجر ورجع بنصف الأجرة في تركة أبيه انتهى<sup>٣</sup>

والذي قاله الشيخان والعبرة «الرخصة» "الربعة أخر داره لانه ومات في المدة ولا وارث له غير الابن المستأجر وعيه ديون مستغرقة بي أولاً على أن الورث هل يعلث تركة وهناك دين مستغرق، إن قلنا لا يملك بقيت الإجارة بحالها، وإن قل يملك وهو الصحيح فعلى الأصح لا تنفسح الإجارة"، إلى أن قال "ومات المؤجر عن اثنين أحدهما المستأجر فعلى الأصح لا تنفسح الإجارة في شيء من الدار ويسكنها المستأجر إلى بقضاء المدة ورفيتها بينهما بالارث". وقال ابن الخداد، "تنفسح بالإجارة في

١- ومات دون الأربعين سنة (٦٣٠هـ: شذرات الذهب) لابن انعماد ٢٤٢/٧ (دلائل) للزركلي ٦٢/٥  
٢- تنبيه، ولكن في الروضة العبرية وهذا، مُنْقَضٍ كلام ابن كنج: (روضة الطالبين وعمدة المفتين) للزركلي ٣٩٥/٥

١) هو ابن الخداد محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الكندي الشافعي قاض من فقهاء السلفية من أهل مصر وفيه القضاء والتدريس. وكان قوياً بالحنفي ماضي الأحكام فصيحاً متبلاً، متوفى: سنة (٣٤٥هـ) ومن مصنفاته (مناوي ابن الخداد) و«مولد ابن الخداد» وهو في المروج (طبقات الشافعية الكبرى) للسكي ٧٩/٣  
٢) وهو في المسأله هي: «إذا استأجر الرجل من أبيه داراً سنة ودفع إليه الأجر، ثم مات الأب بغير ديون، فإن لم يكن له غير هذا الابن المستأجر فقد سقط حكم الإجارة، لأنه صار مالك الدار والمنفعة إرثاً لا مشاع بقاء عمده على المنفعة، فإن لم يكن على أبيه دين فقد صارت الدار مع التركة إرثاً، وإن كان على أبيه دين ضرب مع العرماء بقدر الإجارة؛ لأنها صارت بنصفها الإجارة بالارث وبها على الأب مساوي العرماء فيها، فهو كأنه الأب ابن آخر انفسحت الإجارة في نصف الدار، هو حصة المستأجر ولزم في حصة الابن الآخر ورجع المستأجر منها بنصف الأجرة في تركة أبيه؛ لأنها صارت ديناً عليه» (المجموع شرح المهذب) للزركلي ٩٣/١٥

نصف مدي يملكه المسأخرون له الرجوع بنصف أخره ما انسخ لعقد فيه، لأن مقتضى  
الانسخ في نصف الرجوع بنصف الأخره نكته حذف الشئ وتركته في بدله وانسخ  
مدي يملكه يتوزع فيحصل الراجع للربع ويرجع بالربع على أحبه فيا لم يدرأ بيت  
سوى نادر بيع من نصيب الأخ المرجوع عليه بعده ثبت به الرجوع وهذا بعد عدم  
الأشياء لأن الأس المستأجر ورث نصيبه بمنفعه وأخوه ورث نصيبه مملوك المنفعة إلى  
حر ما ذكره انكبي ما أودعه من «الروضة»<sup>(١)</sup>.

ومال المصنف في «المكلمة»<sup>(٢)</sup> "تنبه استثنى أربع صور الأخير المعين وسوى  
بقية الأربع صور التي ذكرها البلقيني، ثم قل: ويلتحق من خاصة وسبق ما ذكره  
الأذرعى".

ثم قال "وفي استثناء الأولى نظر" يعني مسأله الأخير المعين؛ لأن الانسخ فيه  
موت العقود عليه لا يموت العاقد كما قاله صاحب «البحر»<sup>(٣)</sup> و«انكفى»<sup>(٤)</sup> يعني  
نصاح الإحارة في هذه الصور ليس يموت العاقد بل يموت لعقود عليه فيه في الحقيقة

(١) (روضة الطالبين وعمدة المفتين) للردوي ٢٥٢/٥ - ٢٥٤

(٢) هو بتركه في «تكملة» به (شرح المسأخ) شبه الإسراري الذي منع فيه إلى استدراكه واعمد فيه على تركه  
التيقيد وأخذ من كلام لأذرعى والبقيني. «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهيد ١٦٨/٣

والتكليف لا يزال تحت الطح من رسالة ماجستير في جامعة الإسلامية

(٣) عبد الرحمن بن سعيد بن أحمد بن محمد أبو القاسم بن الإمام الكبير أبي المعاني مشهوره صاحب  
الرواية، مرقى به ٥٥٠٢، ومن مصنفاته «بحر المعاني» و«البحر» و«جله مؤمن في مرقى» و«الرواية»  
المطبعة فيه اختياراً كثيرة منها ما يوافق مذهب مالك. «طبقات الشافعية الكبرى» للشيخ ١١٠/٧  
«طبقات الشافعية» لأن كثر ٥٢٤ - ٥٢٥

(٤) «خاله» شرح حصر على المختصر «لقد اختلفت من إسناد الرواية» «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهيد



عقد ومعقود عنه ثم قال وكذا في استثناء لثابتة نظر يعنى الموقوف عليه فإن الانسحاب فيها ليس بموت، العاقد بل لشرط الواقف فإنه لم يثبت لهم الحق، لا في مدة حياتهم والمنافع بعد موتهم حتى يعيرهم فلا يتعدر عليهم عقدهم، وقد صرح بذلك الحويني<sup>(١)</sup> في «مختصره»<sup>(٢)</sup> في باب الوقف انتهى.

وأفتى السروي<sup>(٣)</sup> بصحة إحارة سقطة مال لأنه مستحق لمصنعه ولا يمنع من ذلك كونها معرضة لأن ستردها السطبان منه بموجب أو غيره كي يجوز للروحة أن تؤجر لأرض التي هي صداقها قبل الدخول وإن كانت معرضة لأن تسرد منها يصح الكساح<sup>(٤)</sup>

فعلى هذا يصح استثناء البقيني هذه الصورة

لكن قال المصنف في «لتكملة»<sup>(٥)</sup> "فيه نظر لأن الروحة يمكنه بالعقد ملكاً تاماً وقد بطلت كل ما لتصرف فيه بأسرع وغيره بخلاف الإقطاع، وقد حالف الشيخ ناج الدين

(١) إمام الحرمين عبد الله بن محمد بن يوسف بن محمد الحويني الشافعي، أبو المعالي، ركن الدين، تلمذ بزم الحويني المتوفى سنة ٧٨١ هـ، ومن مصنفاته «غياث الأمم والياب القلم» و«نهاية الطب في برية المنفعة» لأبي المعالي الجرجاني، و«مختصر نهاية المطلب» و«الاورقات» و«كتاب التلخيص في أصول الفقه» (طبقات الشافعية الكبرى) ١: ١٦٥/٥.

(٢) ابن أبي عمير «مختصر نهاية المطلب» اختصر فيه كتبه «نهاية المذهب» وجمعه منزله بنفسه قال: "إنه يقع في الحجم من النهاية أقل من المصنف" لكنه لم يسمه «طبقات الشافعية الكبرى» (المسكي ١٦٢/٥). والكتاب لا يزال محفوظ لم يطبع بعد.

(٣) النووي هو يحيى بن شرف بن مري بن حسين بن محمد بن حمزة بن حرام النووي الدمشقي الشافعي، أبو زكريا، لإمام حافظ لأزرح الفقه المتوفى سنة ٦٧٦ هـ، ومن مصنفاته «مهاج الطالبين وعمدة المفتين» في الفقه، و«المهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» و«روضة الطالبين وعمدة المفتين» وغيرها «طبقات الشافعية الكبرى» (المسكي ٣٩٥/٨).

(٤) «فتاوى النووي» ج ٨: ٨٤ مسألة رقم (١٨٧).

والده" وابن الرملكاوي وغيرهم من لشاميين وأفتوا بالطلاق بناء على أن هذا المقطع لم يملك لمنفعة وإنما أبيع له الانتفاع بها كالمستعير

فإن المصنف "والحق التفصيل بين أن يأذن له الإمام في الإيجار أو يجري فيه عرف عام كديار مصر فيصح حينئذ كلها يصح إيجار الموقوف عليه إما لكونه باظراً أو بدون الناظر وإلا فيمتنع" انتهى.

وقال المصنف في (الخدم) (٢) "ما جزم به بعبي الرافعي في مع الإعادة حله في باب الإجارة فقطع بالحرار والموقع له في هذا تعليق صاحب (التهذيب) فيه قال ما "أما إذا كان أوصيت لك بمناعه حيثك فهو إباحة ليس بتعليق فليس له أن يؤجره" (١) وقل في كتاب الإجارة "فلو أوصى الإنسان بمنفعة دار ما عاش فيها الموصي وقبل الموصى له الوصية وأجرها مدة بعد موت الموصي وحروجها من التملك جاز، فإذ

(١) هو نعمي الدين علي بن عبد الكافي بن علي السكي الشافعي، والد بهاء الدين وعبد الوهاب السكي. معه سامعي معشر حافظ أصولي يعقوب يعقوب مقرئ يابى جليل، وندبته (قرية مصر) من قرى محافظة المنيا، واسمها بالقاهرة (٧٥٦هـ) ومن مصنفاته: (إيران الحكم من حديث ربيع النعم) و(الإيجار في شرح المنهاج) و(مناوي السكي). (طبقات الشافعية الكبرى) للسكي: ١٠ / ١٣٩

(٢) ابن الرملكاوي محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري الشافعي، كمال الدين، معروف بابن الرملكاوي لقول من (٧٢٧هـ) ومن مصنفاته (البرهان في إيجار القرآن) و(تحقيق الأبي) من أهل الرمي لأهل) و(الدرر) في الرد على ابن أبي (طبقات الشافعية الكبرى) للسكي ٩ / ١٩٠، (طبقات الشافعية) لابن أبي شبة ٢ / ٢٩١

(٣) هو حادم الشرح والمروضة واسعة (الخدم الرافعي والروضة) ألغى بدر الدين الرواسي وهو كتاب كبير فيه ما أتت جليلة شرح فيه مشكلات (الروضة) و(معلقات فتح العري) وهو مخطوط ومعه تحت الطبع رسائل ما حجب من كتابه الحصى إلى باب صفة الصلاة ولم يخرج إلى الآن (طبقات الشافعية) لأبي فاضل ٣ / ١٦٨

(٤) (التهذيب) ٤ / ٤٢٦ - ٤٢٨ وهو كتاب لمحي السنه أبو بكر الحسن بن محمد البعوي

باب الوصي له في حلال المدة منمخ لإجاره، لأنه انتهى حق الوصي به من الوصية<sup>(١)</sup>  
 هذا كلامه وتابعه على ذلك صاحب «الكافي» و«الرافعي» وسبق هذا أن يصوب  
 لحوار وإسها مستثنى ثم بعد ذلك «سطر»<sup>(٢)</sup> ذكر ما ذكره شبحه البديهي وعظ الشيخ  
 ليلقيي بعد ذكره عن «التهديب» ما تقدم به يحك في «التهديب» الوجهين في هذه بل  
 حكها فيما إذا كانت صيغته أن يخدمك هذا الحد أو تكن هذه الدار ولقائل أن يقول  
 لا يصرد الوجهان في الصورة التي في الكتاب؛ لأنه إذا أوصى بأن يخدمه أو يكسبه  
 وقصيه هذا الخصص ينصرف إلى نفس الموصي له فإذا أراد أن يعيره لغيره فعليه وجهان  
 من أجل فقدان معنى المحاضرة لكن في كلام «لحموي»<sup>(٣)</sup> شيء يقتضي صرد الوجهين في  
 صورة الكتاب أيضاً وهو قوله لأنه أمانة وليس تمليك شيء انتهى

قلت و«الرافعي» ما سبق المأه في باب الوصية وقصيته أن الموصي له بالنامع  
 لا يملك المفعة فإن بخلاف قوله أوصيت لك بسكاها وخدمته<sup>(٤)</sup>

هكذا ذكره الفخال<sup>(٥)</sup> وغيره فك ذكر وجهين فيما إذا قل أسأ حرمك لتعمل كذا

(١) «التهديب» للحموي ٤٤٩/٤

(٢) وفي المخطوط «ما سطر» والنصواب ما أثبتته ويستقيم به الكلام

(٣) الحموي، أ. محمد الحسين بن محمود بن محمد بن القرد، البصري الشافعي، صاحب «النهاية»، خقب بركر

دينه ويصحب السنة. الخوف. به (٦٥ هـ) ومن مصنفاته: «معالم التنزيل» في التفسير، (١٠٠٠ هـ)،

«الدرر في مسائل السبي المحتراز» و«التهديب» في الفروع، «طبقات الشافعية الكبرى» للبيهي ٧/ ٧٦.

«طبقات شافعية» لابن كثير ٥٤٨ هـ، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ٢٨١/١

١١ هـ الفاسي وعلمه حسن التصوي ١٨٧/٦

١٢ هـ عبد الله بن أحمد المروزي الشافعي، مؤلف الفخال عقبه شافعي، ك. واحد زمانه فيها رجعت ورحد كبر

الأن في «الدرر» لابن أبي السفي وحسن مصنفاته شرح مروج محمد بن أحمد المصري في اللغة ١٠٠ هـ

عبد الأمان. قال: «بعض في اللغة ورحد قبل به للفخال الصمد لنفسه به وابن العبدان أن سبي ومحمد من

إن العقد الحاصل إجماره عن أم إجماره في الدمة؟ قرب قلنا به إجماره في الدمة فيسفي أن لا يفرق ههنا من قوته بأن يسكنها أو يسكنها وقد قدم الراجعي في الركن الثاني من باب الإجماره أن في قوته مساجرتك نكدا أو بفعل كذا وجهين أظهرهما أن الحاصل به إجماره عن الإصافه إلى المحاطب كما لو قال استأجرت هذه الدامة انتهى.<sup>(١)</sup>

واستشكل تصوير إجماره البطل الأول من الموقوف عليهم؛ لأن الراجعي قال إذا أجر البطل لأول ثم مات في أثناء المدة لأصبح لا تنفي الإجماره وقال بعد ذلك أما إذا أحرر الوقف متوليه سموته لا يؤثر في الإجماره على الصحيح والبطل الأول إذا لم يكن باظر لا تصح إجمارته على المذهب الصحيح.<sup>(٢)</sup>

وأجيب بما أشار إليه الشيخ السلقيني بأن صورة المسألة ما إذا جعل الموقوف لكن بطل أن يؤجر حصه فيه والحال هذه إذا أجر مدة ثم مات في أثناءها فإنها تنسخ؛ لأنها استحقاقه وليس له ولاية على من بعده وكلام لراجعي في الأخير محمول على الناظر مطلقاً في حصته وحصه غيره وانذفع الإشكال بذلك.

تنبيه: قال المصنف في «التكملة»: «احترز بقوله لبطل الأول عما لو كان المؤجر أحمك أو الراقف أو منصوبه ومات الموقوف عليه أعني البطل الأول»

= علي: توفي في سجن سنة ١٧١ هـ (الطبقات الشافعية الكبرى) ١٠١/٥٣. «الطبقات الشافعية» لابن كثير ص ٣٧١، (الطبقات الشافعية) لابن قاضي شهبة: ١/١٨٧.

تنبيه: إذا أطلق ذكر القفال في كتب المذهب فمراد به هذا (القفال الصغير) أما القفال الكبير فإنه ذكر في كتب المذهب فإنه يذكر مبدئياً بالشمسي ولا يذكور في الكتب الصغيرة من القفال الصغير وأما ما سوى العقد من التعمير والأصول فالقفال الشافعي «النهاية المطلب في دراية المذهب» لمجرب، المقدمة ص ١٣٣.

(١) «فتح المبريز بشرح الوجيز» للراجعي ١٢٠/١٩٥.

(٢) «نهاية المطلب» ص ١٠١، «شمس» لمجرب، ٥/٢٥٥.

كما أوضحه ابن الرفعة<sup>(١)</sup> فالصحيح عدم الانتحاح، لأن لعاقبة نظر للنكاح هذه  
انصورية هي انعيه بقول ابن قتي<sup>(٢)</sup> "وأما إذا أحر الخولي فعوته لا يؤثر" - يعني موت  
اسطن لأول - .

وذكر الشيخان في باب الوقف "أن المدفع المستحق للموقوف عليه يجوز أن  
يسمونها بنفسه ويجوز أن يقيم غيره مقامه بوعارة منه أو جارة هذا عند الإطلاق وسبق  
ما فيه أما لو قال وقتت داري ليسكنها من يعلم الصبيان في هذه القرية للمعلم أن  
يسكنها وليس له أن يسكنها غيره بأجرة ولا بعيره ولو قل وقتت داري على أن تستعمل  
ونصرف عنها إلى فلان، تعين الاستعمال، ولم يجز به أن يسكنها، كذا ذكرت الصورتان  
في (فتاوى الفقهاء) وعيره<sup>(٣)</sup>."

وما ذكره لقبح امتناع العارية في مسألة تعليم الصبيان يوافقه قول الإمام<sup>(٤)</sup> على  
المذهب الظاهر الذي قطع به الأئمة لو وقف داراً على معين وشرط أن لا يسكنها ولا يؤجرها  
ليس لهم أن يتعدوا موجب شرطه كالرباط والمدرسة<sup>(٥)</sup>."

(١) ابن الرفعة محمد بن محمد بن علي الأنصاري الشافعي، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة نعيه شافعي،  
من فضلاء عصر المتون ص ١٠٧، ومن مصنفاته (كتاب السيرة شرح السيرة) لابن الرفعة (رسالة  
الكتاب والبيع) (صفتان الشافعية الكبرى) لسبكي ٢٤٠٩، (طعاب الشافعية) لابن قاضي شعبة  
٢١١/٢

(٢) (فتح العزيز شرح الوجيز) ٢٨٤/٦

(٣) (فتاوى الشافعية) ص ٢٤٨-٢٤٩، (فتح العزيز شرح الوجيز) ٢٨٦/٦، ورواه الطائفة رعمده  
نصه ٢٠٧/٤ ٤٠٨، ٣٤٤

(٤) قال إمام الحرمين الخويسي "ولمذهب الظاهر الذي قطع به معظم الأئمة أنه لو وقف دار على معين وشرط أن  
يسكنها، لا يجوز، فليس لهم أن يتعدوا موجب الشرط، وسئل المار في مؤسسه - ما بهوا - منزلة الترمذات  
في هذه من شأنه على جهة السحر" - به انطلس في دراسة المذهب، لأبي حماد بن عيسى ٣٩٧/٨

قال المصنف في «الخدم» "لكن عمل الناس على خلافه، ولم يزل الناس يسمحون بإعارة بيت المدرسة والشيخ في الرباط، وإذا اقتضى العرف ذلك ولم يمت به عرض الواقف لم يتمتع، وعن الشيخ محي الدين النووي أنه لما بولى دار الحديث بها فإنه لم يسكنها وأسكنها غيره، ويؤيده ما في كتاب الصلح على خدمة أن لصاحب الخدمة أن يخدمه غيره ويؤجره غيره في مثل عمله" انتهى.

واخدمه مثل السكنى وقد قدرا من استحق شيئاً استحقاقاً لازماً له نفقه إلى غيره، وخرج باللام العارية إلى آخر ما ذكره في «الخدم»

فائدة: قال الشيخ كمال الدين الدميري<sup>(١)</sup>: "لواجب ماظر الوقف سبب واحد الأجرة لا يجوز أن يدفع جميعها للبطل الأول وإنما يعطى بقدر ما مضى من الرمان فإن دفع أكثر منه فهت الآحد ضمن الباطر تلك الريادة للبطل الثاني قاله انقعد في «فتاويه» وقاسه أن الموقوف عليه إذا أجر لا يتصرف في جميع الأجرة لتوقع انتقاله بخيره بسوته قال المصنف في «التكملة»: "استعمل العارية بعد رجوع وهو جاهل بالرجوع لا يلزمه الأجرة وذكره القفال" انتهى<sup>(٢)</sup>

وقال ابن الرقعة "لموقوف عليه أن يتصرف في جميع الربح؛ لأنه ملكه في الحان وقال وكان بعض الفصاة الفصلاء يصدعه من التصرف في جميعه وكذا ما يخل من أجرة الموقوف بالوفاة، قال، ويحتمل أن يمكن من ذلك بكامل، قال الشيخ: وسعي<sup>(٣)</sup> التفصيل

(١) الدميري محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري الشافعي، أبو بقاء، كمال الدين باحث، أديب، من فقهاء

الشافعية من أهل دميرة، بمصر، المتوفى سنة ٨٠٨ هـ، من مصنفاته «الجم الوهاج شرح منهاج» و«الجم

الغريد» في علم النوحيد و«حياة الحيوان» «الطبقات الشافعية» لابن قاضي شهاب ٦٢/٤

(٢) «الجم الوهاج في شرح منهاج» للدميري: ٤٩٣/٥ ٤٩٤

(٣) في المحلوط كلمة (أن) وكأنها رالدة فالكلام يستقيم بدونها كما أثبت

من هويل مدة وقصرها إذا ضل بحيث بعد احتمال نداء بوجود من أهل الوقت  
يجمع عن التصرف وإن قصرت المدة<sup>(١)</sup> ليظهر ما قاله ابن الرقعة انتهى.

قوله، وفي تطبيق الشيخ أبي حامد<sup>(٢)</sup> في كلامه على اسع العائد لو أراح وطء أخته  
إسأل قوطنها لا يلزمه النهي للإذن... إلى أن قال: ويحتمل قولين كما في ذن الراعي  
للعوتين هل يلزمه النهي قولان تكفيهما في حاهل التحريم<sup>(٣)</sup>

إلى آخره أطلق لقوانين ولرايح منها وجوب النهي عن المهر إن أكره الأمة على  
لوطء.

قوله، الإبراء يتعلق بها ما حدث الأول من هو إسقاط محض كالإتفاق أو تمليك  
للمعديون بما في دئته فبدأ بملكه سقط فيه اختلاف تروحيح<sup>(٤)</sup> إلى آخره. ثم بين الشيخ  
الراجع من الخلاف.

وقال في المهمات، في باب الصمان عند قول «الرخصة» «إن قلنا إسقاط صح  
الإبراء عن المجهول، وإن قلنا تمليك لم يصح وهو ظاهر اندهب، حاصل هذا أن الأظهر  
بمه تمليك لأنه إن كان الأظهر عائداً عليه وهو ما يقتضيه سياق الكلام فواضح، وإن

(١) رد المحتار شرح تنبيه «لا من الرخصة ١٢ - ٤٤ فقد قلنا ما يشبه وهو يتكلم عن الوفاء» وتناصب أن ذلك  
محمولاً لقول عليه كان له أن يسري به بفساد والإعادة إذ أمكن كسائر لأحكام، كما صرح به  
المؤلف.

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد لأسرة أبي الشيخ أبو حامد شيخ طريقتي العراق حافظ القلوب وإمامه جليل من جبال العلم  
مبع وحر من أنعم الأمة ربيع، ولد سنة (٣٤٤هـ) ومن مصنفاته «التعريف الكبير على مختصر عربي» وهو في  
حرف خبير بمبدأ جمع فيه من النجاشي ما لم يشأ في مجموعة من كتبه مسائل ونوع، روي عنه ١٠٦هـ،  
«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٤/ ٦٦ - ٧٤هـ، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ٢ - ١٧٢ - ١٧٣

(٣) «شورى في أمور عند التفتيش» للبركلي ٨٠/١

(٤) انظر السلي ١ - ٨١

كان عائداً إلى الإبراء فهو لازم أيضاً، لأن حمله لازماً عن القول بانتمالك، ويرم من ترجيحه ترجيح الأول ثم ذكر في «الشرح الصغير» ما يحال به فقال في أوائل الركائز: «فل الركن الثاني ثقل ما نصه وهل يشترط في الإبراء من عليه الحق يسيء ذلك على الإبراء فهي إسقاط أو هو تملك من عليه الحق» ثم إنه يسقط إن عدنا بالأول لم يشترط عليه وهو انطباع، وإن قلنا بالثاني فلا بد من علمه " انتهى<sup>(١)</sup>

ولم يصرح في الكبير هذا بتصحيح وقد اختلف كلام الووي أيضاً فيه صحح في «أصل الرأفة» عن الو كالة ما وافق «الشرح الصغير» مع ذكر المسألة هنا كما ذكره الرافعي موقع في الاختلاف، وقال في باب الرجعة من ربه: «المحار أنه لا مطبق ترجيح واحد من القولين وبها يختلف الراجح بحسب المسائل بظهوره قبل أحد الطرفين انتهى»<sup>(٢)</sup>

قوله: الرابع البراءة تنقسم إلى استيفاء وإسقاط قبل لفقار فيما حكاه القاضي حين عنه في كتاب «الأسرار»<sup>(٣)</sup>: «وحد الاستيفاء حصول البراءة لمن عليه الدين مع تمكن صاحبه من التصرف في بدله غير أن التصرف اقترن بالاستيفاء وهو إقراضه»<sup>(٤)</sup>.

أي إقراض المحتال ما كان عند المحيل من المحال عليه هذا الحد ليس لمطلق الاستيفاء بل للاستيفاء الخاص بالخوالة فإنه احتلف بينها أي استيفاء حق أم مع واعتبار من على قولين وقيل على وجهين أحدهما استيفاء وكأن المحتال استوفى ماله من<sup>(٥)</sup> المحيل وأقرضه المحتال عليه وأصحهما أنه بدل ما كان بهال

(١) (أروضة الطالبين وعمدة المفتين) ١١/٢٥٠، (المهملات) ١٠/٢٥٠، (الإسوي) ٤٩٤/٥.

(٢) (أروضة الطالبين وعمدة المفتين) ١١/٢٥٠، (المهملات) ١٠/٢٥٠، (الإسوي) ٤٩٤/٥ - ٤٩٥.

(٣) هو كتاب «أسرار العقدة» للقاضي أبو عبد الله محمد بن محمد المروزي وهو كتاب نحو النسب قريب من كتاب «الحاشي» (نشره) «مفتي» يشتمل على مسائل غريبة ومسائل قليل الوجود «طبقات الشافعية» لا تسمى شعبة ٢/٢٤٤، «طبقات الشافعية الكبرى» ٤/٣٥٦ - ٣٥٨ والكتاب لا يزال مخطوط لم يطبع بعد.

(٤) (المتنوري في القواعد العممية) ١/٨٥ - ٨٦.

(٥) وفي المخطوط (على) والصواب ما إليه وبه يستقيم الكلام.



(قوله ' ويستثنى من هذا القسم - وهو مسألة صحة الإبراء قبل وجوبه - ما لو حفر ثوراً في ملك غيره بلا إذن وأبراه المالك ورصي [باستئذانها]<sup>(١)</sup> بعد الحفر برئ مما يقع فيها وصار كما لو إذن له ابتداءً قاله (صاحب البيان) في ((فتاويه))<sup>(٢)</sup> وليس لنا إبراء يصح قبل وجوبه غير هذه [الصورة]<sup>(٣)</sup>

اقتصاره على (١) .<sup>(٤)</sup> ولقد روي صاحب ((بيان)) عجيب والمسألة المذكورة في الرافعي في السب لربيع من باب الوديعة ومقتضى كلامه في الضمان فإنه قال ما حاصله. "إذا صدرت الوديعة مصمومة على المودع بانساع أو غيره من وجوه انتقصر وأحدث المالك استيلاء تاماً أو أبراه عن لصيان إن أصبح لوحين وهو طاهر نصه في باب الوديعة عوده عيلاً؛ لأن النصيب خلق ادلك وقد رصي بسقوطه" ثم قال الرافعي. "وهو كخلاف فيما إذا حفر ثوراً في ملك غيره عدوياً أبراه ادلك عن صيان اختصر"<sup>(٥)</sup> انتهى وفيه مجور

قوله. الآية تعتبر في صلاحه لجمعة وعدم النصر . إلى أن قال: وقضاء الصلاة بالنميم عند فقد الماء على لمميم [بالسبية]<sup>(٦)</sup> دون المسافر غالياً<sup>(٧)</sup>

(١) وفي المخطوط بالقضاء بالسبيلها والصواب ما أثبتته كم في الأصل - منثور بالكتاب

(٢) هي (الفتاوى لمحصرة) لأبي أبي الخير يحيى بن سعد العمري النمري قال ابن قاضي شهبة "وهو مختصر"

(طه) (الشافعية) لا من قاضي شهبة. ٣٢٧/٢، والكتاب مخطوط لم يطبع بعد

(٣) ((المنثور في القواعد الفقهية)) للروكني. ٨٧/١.

(٤) في المخطوط كلمة غير معهومة

(٥) ((روضة الطالبين وجمعة المفتين)) للروكني. ٣١٧/٩.

(٦) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأثبت من الأصل - المنثور

(٧) قال الروكني "وفي البيع يدخل في بيع العريه الآية والساحات المحطة بالسور لا يدخل في الأصح وهو روي

قضاء ملنة محكم وهو خارج الآية فيسمى أن يكون على خلاف في بطلانه في دخول المزارع في البيع ومجوزه ولو

حلف لا يدخل فيه كذا لم نبحث بدخول مزارعها لخارجها عنها" ((المنثور في القواعد الفقهية)) ٨٧/١ - ٨٨

فيد بالعلبة حتى يخرج ما إذا كانت الآية لا يوجد فيها ماء غالباً فإنه لا قضاء على المتعمم بها حيث لا فرق بين الإقامة والسفر في هذا الحكم وهو علّة فقد الماء بل حينئذ وجدت دار معها الحكم وإنها فرضوها في السفر لعلّة لفقد فيها فقد قال ابراهيم بن قولهم المقيم يقضي والمساfer لا يقضي إجماع على العائب من حال السفر والإقامة والحقيقة ما بينا<sup>(١)</sup>.

فلذا أدام بمفردة أو موضع بعدم فيه الماء<sup>(٢)</sup> لم يعد لصلاة ولو دخل المسافر في طريقه بلدة أو قرية وعدم الماء أعاد في أظهر الوجهين وإن كان حكم السفر سابقاً انتهى<sup>(٣)</sup>.

والجمعة لا تدخل في هذه العادة لأنه لا قضاء لها والمستحب فعلها وقضاء الظهر (قوله: الآية والسورة متصايفان بمعنى أنه يترجم من صوت أحدهما ثبوت الآخر، ومن فروعه قال الروياني: الأولى في ادعاء السب أن يقول مدعي الآية: أنا عائب، ومدعي

(١) ما بين المعكرونة سقط من المخطوط وأكملته من «الشرح الكبير» لبراهيمي (فتح العزيز بشرح (نوحية) ٣٥٧/٢

(٢) وفي المخطوط (غالباً) والصواب ما أثبت به يستقيم الكلام.

(٣) هذه عبارة «روضة الطالبين وحشلة المفتين» للزوي، ١/١٢٢، وأما عبارة «فتح العزيز مشرح الوجيز» لبراهيمي «واعلم أن وجوب القضاء على المقيم إذا ظهر المذهب من لعدة الإقامة بل لأن فقد الماء في موضع الإقامة مآدر وكذا عدم الوجوب في السفر ليس لأنه مسافر بل لأن العقد في السفر يحتمل ويعلى حتى لو أقام رجل في معار أو موضع بعدم فيه ماء غالباً وطالب إقامته فيه يشتم ويصلي ولا يعيد، ربي مثله قال رسول الله ﷺ لأي حرم وكان يقيم بالبردة ويعقد الماء أياماً (فيسأل عن ذلك فقال ما لثراب كالك وبولم تجد ماء عشر حجج) وهو دخل مسافر في طريقه بلدة أو قرية وعدم الماء وتعمم وصل أعاد على أظهر الوجهين فإن كان حكم السفر يقضي نظر إلى عدمه في ذلك الموضع ورد عرفت ذلك فعول الأصحاب المقيم يقضي والمسافر لا يقضي حال على العائب من حال السفر والإقامة والحقيقة ما بينا» ٣٥٧/٢

البوه أنت ابني، فلو قال الابن، أنت أبي، والاب، أنا أبوك، صحت الدعوى حكماً وإن  
فدت اختياراً<sup>(١)</sup>.

مدعي الأموة هو الابن فلصاف إليه هو المفعول، ومدعي النسوة هو الأب، وهذا  
ظاهر وإنما نه على ذلك؛ لأنه يُسبب إلى من يسب إلى العلم أنه فهمه على أن مدعي  
لأنوة لأب، ومدعي النسوة لاس، وأن الأب يقول لابنه عبد ادعائه أنا ابنك وقضي  
على لروبي وانروكشي بالعلط، ووجه كون الاختيار أن مدعي الأموة وهو لاس يقول  
لأب: أنا ابنك دون أنت أبي أن النسوة هي السبب وفي المدعي إذ لولاها لما سمي والداً  
وهذا روضح في الشقي ووجه للذهب وهو صحة دعواه بها تقدم وبقرله أنت أبي أن  
المدعي من يقوله الإصافة فكل منهما لا يعقل إلا بالآخر فتأمل ذلك.

أقوله القاعدة المذكورة في اتحاد القابض والمقبض يمنع إلا في صور<sup>(٢)</sup>

ولو كان الموهوب له الغاصب أو المسعير أو المستأجر في قبض ما بي يده من  
نفسه وقيل صح صورة المسألة وهبت له عين في يد غاصب أو غيره فوكل الموهوب له  
الغاصب في قبضها من نفسه وقيل صح العقد

أقوله: في اتحاد القابض والمقبض أنه يمنع إلا في صور الوالد يولي طرفي القبض  
في البيع وهي المكاح إذا اصدق في دمه أو في مال ولد ولده لنت ابنه<sup>(٣)</sup>

كما في حط المصنف وفي السح ومراده وولده ابن ابنه يعني إذا تولي طرفي عقد

(١) «مشوري القواعد الفقهية» لمروركشي ٨٨/١، و«المختصر الكبير» لمروردي ٩٥/٧ ٩٦

(٢) «المشوري القواعد الفقهية» لمروركشي ٨٩/١، و«الأشباه والمطائر» لمسكي ٢٥٩/١، «الأشباه والمطائر»

لمسكوطي: ص ٢٨٩

(٣) «المشوري القواعد الفقهية» لمروركشي ٨٩/١

تكاح ست أمه بآب ابنه الآخر على صداق إما في دمه أو في مال ابن أمه فإن التكاح يصح  
وتنول طري قص الصدق لقوة ولايته ولا يصح إرادة ابن بنته لشمول الوالد للدم  
والأشياء لأن الحد لا ولاية له على ابن بنته ولا على ماله فدم يكن مراداً والله أعلم.

قوله "المرادة على العين كالبيع في وجوب التسليم عقب العقد ولا يصح إيرادها  
على المستقبل كإحارة الدار للسنة المستقمة أو الشهر الآتي أو سنة أوها من كذا أو هذه  
الدائمة للركوب إلى موضع كذا على أن يخرج هذا أو آخرتك سنة فإذا انقضت فقد أخرت  
سنة أخرى فإن العقد كذا لا يصح على الصحيح كما حر قال أجراً تعين الشهر فقد  
أجرتك شهراً"<sup>(١١)</sup>.

(قوله: الإحارة كالبيع إلا في وجوب النافيت والامساخ بعد القبض)<sup>(١٢)</sup> يتعلق المورد  
من الدابة والدار بخلاف البيع وفي خيار الشرط فيها خلاف وأن العقد يرد على المبيعة في  
الأصح وفي البيع على العين وأن التعوض يهلك في البيع بالقص من الطرفين ملكاً مستقراً  
وفي الإحارة ملكاً مراعى لا يستغنى إلا بقصي العدة)<sup>(١٣)</sup> انتهى

قلت قوله إلا في مسائل يحور تأخير التسليم عن لعقد منها لو أجر المالك السنة  
الثانية لمستأجر لأولى قبل انقضائها فإنه يجوز في لأصح - أي لاتصال المدتين - مع  
أن العراقي اعترض بأنه قد تفسح الأولى فلا يتحقق الاتصال، وأجاب عنه الرافعي بأن

(١١) هذه العدة غير موجودة في الأصل - المنشور - وهي متعلقة بالإجارة والظاهر أنها في غير محلها ومن تدخل  
الكلام مع بعضه وقد تكون زيادة موجودة في نسخة العبادي صاحب الحاشية التي اعتمد عليها. (الوسيط  
في المذهب) للعراقي، ٥٩٥، ٢، (أجواهر العقود) وحسن الدين المهاجي ٢٢١/١، (نهاية المصنف في دونه  
المذهب) لأبي المعالي الجرجاني ١٢٣/٨ - ١٢٤

(١٢) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأثبتته من الأصل - المنشور -

(١٣) (المنشور في القواعد النجفية) للمر كشي ٩٢/١

الشرط ظهوره فلا يقدر عروص الانساح.<sup>(١)</sup>

وصرح في كلامه على الفاصد «لوجير» بأنه لو مسح العقل يقدر في الشيء وأسقطه من الروضة وهي مسألة نفيسة.<sup>(٢)</sup>

وقولهم: "لو أخر لمؤجر السنة الثانية لمستأجر الأولى يخرج ما لو أخر العين سنة ثم دعاها في أثنائها وصححها وهو الصحيح عيسى بمشتري إيجارها السنة الثانية من مستأجر الأولى نقله الشيخان عن فتاوى الفقهاء إله ليس ينهي معاقدة وتردد في الوارث هل يتمكن منه إنا مات المكري أو المكثري؟ لأن لو ارث ثابته"<sup>(٣)</sup>

قال المصنف في «التكملة»، «والظاهر الجوار ثم قال ولو قد يعني السوي في «المباح» مستحق المنفعة الأولى لكان أحسن لشموله صورتين إحداهما الموصى به بمنفعة الد ر شهراً يجوز لموارث إكرام الشهر الثاني منه.

الثانية المعتدة المستحق للسكنى بالأشهر يجوز كراؤها منها المدة المستقبلية ذكرها لقناب في «فتاويه»<sup>(٤)</sup>

قال "وهذا بخلاف ما لو أعاده د ر شهراً ثم أكرام الشهر الثاني لا يصح؛ لأنه غير مستحق لذلك المنفعة؛ لأن له الرجوع فيها وما لا رجوع فيها، قل وشمس إطلاقه يعني السوي الإطلاق والوقف نعم لو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين

(١) «فتح العزيز بشرح الوجيز» للرافعي: ١٢، ٢٥٨ - ٢٥٩

(٢) قال النووي في «مباح الطيبين وعمدة المصنف» ص ١٦٠ "قل لأجل أنه الثاني مستأجر الأولى لم يفسد"

في الأصح

(٣) «تأويل القفال» ص ٢٤٦ و«دررمة الطالب وعمدة المصنف» للسوي. ١٨٢/٥، «معني محتاج» بشرحي

٢٥١ ٣

(٤) «فتاوى المصنف» ص ٢١

فأحر الناظر ثلاثاً في عقد قبل مضي المدة الأولى، فأعتى ابن الصلاح بأنه لا يصح لعقد الثاني وإن قرعنا على الأصح أن إجارة لمدة مستقبلية صحيحة اتساعاً بشرط إواقف<sup>(١)</sup>

قال المصنف في «التكملة»: «قلت: وهذا لا يأتني إلا على تعليل لعقد فإذن عدناه بعله الجمهور ولأنه يلتزم الصحة وقد خالفه ابن الأستاذ»<sup>(٢)</sup>

وقال: «يسعى أن يصح نظراً إلى ظاهر اللفظ ومطابقته للحقيقة ولا نظر إلى ما يتخيل من مقصود الآخر». انتهى

أما لو اقتضت الحاجة مخالفة الواجب في المدة صحت الإحارة في عقد وفي عقود وسيأتي الكلام بعد بأبسط مما هو.

فان شيعت الجلال السكري - رحمه الله - والحق ما ذكره الشيخ أبو عمرو بن الصلاح، ووافقه الشيخ الإمام السكي، والشيخ شهاب الدين الأدرعي، وغيرهما، ومنها ذكره المعصب، فإنه يجوز في الأصح المنصوص في «الأم»، وهو أن يؤجر دابة رجل ليركبها بعض الطريق، أو رجلاً ليركبها أيماً وداً أياً ما ويبين المعصين، ويصح على الإشاعة، ويقسمان - أي بالمهاياة - هو والمكري أو المكريان لثبوت الاستحقاق حالاً، فإن المثل وقع لهما دفعة واحدة والتأخر الواقع من ضرورة القسمة لا يؤثر كالدائر المشتركة، وبحل اعتبار تبين المعصين إدام يكن لثلث الطريق عادة مضبوطة فإن كان إما سارمان كيوم

(١) «فتاوى ابن الصلاح»: ج ٦ ص ٦٣٥ مسألة رقم (٨٦٢)

(٢) هو القاضي كمال الدين أحمد بن قاضي القضاة بين الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن الأستاذ الأسدي الشافعي المعروف بابن الأستاذ، وهو لقب جد والده عبدالله بن عذرا. ولد سنة ٦١١ هـ، وسمع من جماعة، واشتغل بالمدح والوعظ في المصوم والحديث، وأبى ودرس، وتوفي سنة ٧٢٦ هـ، ومن مصنفاته «شرح الرصيد للمهاياة» في أربع مجلدات (طبقات الشافعية الكبرى)، للمسيكي ٨ ١٧ (طبقات الشافعية)، لابن كثير ٨٨٥

(٣) «الأم» للنشاعبي ٣/ ٢١٠

أو يومين أو بالمسافة كتمسح وفرسحين من العقد عليها<sup>(١)</sup>.

ومنها: "لو أجز نفسه ليحج عن غيره إجازة عين قس وقته، فإنه يجوز بشرطين بعد المسافة لينتقل العذر في التقديم وكونه رمن خروج أهل بلدة"<sup>(٢)</sup>.

ومنها: "لو أجز داراً ببلد آخر فالأصح الصحة، ومنها استئجار الدار المشحونة بالأمتعة الأصح في ((الروضة))، أجز باب الإجازة أنه إن أمكن تفريعها في مدة يسيرة ليس لمشئها أجرة تصح وإلا فلا، ونال في أول الباب: إن الإجازة صحيحة ولم يذكر التفصيل والمعمد التفصيل، وسكت الشيخ عن أقل المدة التي يؤجر العين لها"<sup>(٣)</sup>.

قال الماوردي<sup>(٤)</sup>: "فالدار يؤجر بمسكن يوم وأقل منه نافع فلا يصح به عقد وقال أيضاً في عصب الدار المؤجرة أن المدة التي ليس لمشئها أجرة ثلاثة أيام"<sup>(٥)</sup>.

قال الأدرعي: "وهذا تناقض ظاهر والأول أقرب انتهى"

ومنها: "إجازة الأرض التي علاها الماء قبل إحسارها"<sup>(٦)</sup>.

(١) المسألة في ((المجموع شرح المذهب)) للرووي ٤٠/١٥، و((حاشية الجمل على مناهج الطلاب)): ٥٤٣/٣.

(٢) المسألة في ((الروضة الطالبيين وعصبة المفتين)) للرووي ٢٠/٣ - ٢١، ((المرور البهية في شرح نهج الرودية)) لتركيب الأنصاري ٣١٧/٣.

(٣) ((الروضة الطالبيين وعصبة المفتين)) للرووي ٢٥٨/٥.

(٤) الماوردي علي بن محمد حبيب، أبو الحسن الماوردي الشافعي أقضى قضاء عصره من العلماء الساجدين، أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة الموقوفة سنة ٥٠٦ هـ، ومن مصنفاته ((الأسكاف السلطانية)) و((أدب الدنيا والدين)) و((الإمام)) في المروءة، و((الحاوي الكبير)) وغيره. ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسيكي ٢٦٧/٥، ((طبقات الشافعية)) لابن كثير ج ٤١٨، ((طبقات الشافعية لابن عاصي شهاب)) ٢٣٠.

(٥) قال الماوردي: "فإن كان كذلك دار بمسكن جازم إحسارها يوماً واحداً أو أقل من ذلك فإنه لم يجر به عرف لم يصح به عقدون كان ذلك أرضاً لم راعة فأدبها مدة ردها" ((الحاوي الكبير)) ٦/٢.

(٦) قال الرمعي في هذه المسألة: "أرض على شط النيل أو الفرات أو غيرها يعلو الماء عليها ثم يحبس ويكفي ذلك".

ومنها: "استأجر عبداً أو بهيمة لعمل مدة على أن يستمع بها الأيام دون الليالي فإنه يصح؛ لأنها مطيقان".<sup>(١)</sup>

وهذا قول الإمام عر الدين<sup>(٢)</sup>: "لا يجوز تقطيع الإجارة عند ميسر الخاصة، بخلاف ائخاتوت وسجوه فإن إجارتهما يستمع بها ليلاً فقط أو بالعكس باطل؛ لأن رس الاتماع غير متصل فيكون إجارة رس متصل".<sup>(٣)</sup>

(قوله الأهل لا يحل بيع وقته إلا في صورة: إلى أن قال: ومنها: الحيوان يحل به الدين المؤجلة إلى وقت ولا ترحيح في كلام الراعي<sup>(٤)</sup>) انتهى نقله عن أصل ((الروضة))، كذا

- فرو عنها لسه فإن استأجرها بر راعه بعد ما علاها ذاء وانحصر مسمع، وإن كان قبل أن يعلو، عليها يوم يوش به كاليل لا يسهط أمره لا يصح" (فتح العربي بشرح الرجير) ٢ / ٢٥٠، و(روضة الطالبين وعمدة المفتين) لسووي ٥ / ١٨٠، (نهاية المطلب في دوايه المذهب)، لأبي المعالي الخويسي ٨ / ٢٣٩، و(أغاية البيان شرح ريد أبى وسلا لانا) لمزملي، ٢٢٥ / ١.

(١) وقال الراعي "ولا يجوز أن يبر حر الدار والخنوم سهر، على أن يستمع به الأيام دون الليالي؛ لأن زمان الاتماع لا يتصل بعضه ببعض فكأن جاره زمان استغنى وفي مثله في العهد والبهيمة يجوز لأهلها لا يطيقان العمل الدائم ويرفها ان الل على العادة وإن أطلق لا حارة" (فتح العربي بشرح الرجير) ١ / ١٢ / ٢٦٠، (روضة الطالبين وعمدة المفتين) لسووي ٥ / ١٨٣، (حاشية الرمي الكبير على مسمى المطلب)، ٢ / ٤٠٧، (جواهر العقود) شمس الدين خياجي ١ / ٢٣٢، (نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج) شمس الدين الرملي ٥ / ٢٧٧.

(٢) ابن عبد السلام عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السعدي الدمشقي الشافعي، هو الدين، منقب بسطغان مغل، المتوفى سنة ٦٦٠ هـ، ومن مصنفاته: (التفسير ابن عبد السلام)، و(الإمام في بيان الله الأحكام)، و(قواعد الأحكام في مصالح الأنعام)، وغيرها (الطبقات الشافعية الكبرى) لسسكي ٨ / ٢٠٩، (الطبقات الشافعية)، لأبي كثير ٨٧٣، (الطبقات الشافعية)، لأبي قاضي شهبة ٢ / ١٠٩.

(٣) قال عمر بن عبد السلام "لا يجوز لقطع المذبح في الإجارة، إلا عند ميسر خاصة، وإلا استأجر بعض الأمان بما حرك أو ماب الأكل والشرب والصلاة وقضاء الحاجات عن ذلك لميسر خاصة إلى هذا التصريح، وكذلك لو استأجره بلخدمة أو بيع بعض الأمان شهر أو سنة أو جمعة خرجت منه؛ لأن باب مع التباي عن الاستحقاق، فإن ذلك لو منع لأدى إلى ضرر عظيم" (قواعد الأحكام في مصالح الأنعام)، ٢ / ١٨٥.

(٤) (المشور في القواعد الفقهية) لمزملي، ١ / ٩٢.



في المسحة التي سخط المنوري وهو مكتوب على كسط ومضروب عليه كسط بصرى،  
وقال<sup>(١)</sup> في شرح الوسيط<sup>(٢)</sup>، لأن لصحيح عدم الحول<sup>(٣)</sup>

وقال السبكي، "بدي يفهم من كلام الأصحاب على طاعتهم عدم الحول ولا ريبه  
في أنه لصحيح"<sup>(٤)</sup> انتهى

قوله: من قاعدة: حيث حلّ الأهل ولم يوجد ما أخل لأحله هل بقي الأمر كما في  
الحال؟ فيه خلاف في صور إذا أصدقها مؤحلاً فلم تسلم نفسها حتى حلّ الأهل لم يجب  
عليها لتسليم حتى تقضى في الأصح<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> خلاف المصنف في (الديح على المصح)،  
فقال أرجح الوجهين وبه قال الأكثر، لا حسس بروحة إذا لزمها التسليم فلا يرتفع

(١) وفي المخطوط (وقد) والصواب ما أثبت به يستقيم الكلام.

(٢) هو (المصباح شرح الوسيط) لمحي الدين المنوري م يكمه وإيا وصل فيه إلى كتاب شروط الصلاة (طبعات  
الشامية) لابن قاضي شهة ١٥٧/٢

(٣) قال العراقي في (الوسيط) ٥/٤، "المصحح أن الدين المؤجل لا يحل بالحجر على النفس ولا بمجرد وإن  
كانت تحل بالموت" (الحاوي الكبير) ١٠/١٠٥

(٤) المسألة مذكورة في "أسنى المطالب في شرح روض الطالب" للزركشي لأصاري ٢/١٨٤

٥ قال السبكي في حاشيته "وقد ذهب بعض المتأخرين إلى أن دين النفس إلى أجل تحل بخوف على الفم وقد يحصل  
أن يؤخر مؤخر عنه؛ لأن له دمه وبه يهلك؛ ليست تظلم دمه ولا يهلك بعد الموت. قال المنوري، قد أن  
هذا أصح وبه قال في الإجماع"

٦ قال المنوري، أما الديون المؤجلة فبها تحل بالموت وهو موت فناء الأضداد وقال الحنفى البصري وابن أبي عمير  
الديون المؤجلة لا تحل بالموت وتكون على آجاف؛ لأن مدة الأجل حتى ثبت للميت مثل مدة الخبز مما لم يطل  
مدة الخبز بالموت لم يطل مدة الأجل بموت. والدلالة على حيوية ميتة بموت أن ماله قد ينقل بعد موته  
إلى غيره بموتهم وإلى ثورته بإرثهم في كل حق الورثة يستعمل إليهم حالاً؛ لأنه لا يبقى لميت شيء بعد  
موته فوجب أن يكون حق العرء يستعمل إليهم حالاً؛ لأنه لا يبقى له شيء عند موته" (الحاوي الكبير)

(٥) المسألة في (الحاوي الكبير) ١٠/١٨٤، ٩/٥٣٦

(٦) (المشور في القواعد الفقهية) للزركشي ١/٩٢ - ٩٣.

بالحول، وبه أجاؤوا في البيع.<sup>(١)</sup>

ورجعه الشبهان في «المحرر»<sup>(٢)</sup>، و«المهاج»<sup>(٣)</sup>، و«نوروي» في «أصل الروضة»<sup>(٤)</sup> وفي «الشرح الكبير»<sup>(٥)</sup> على هذا حرر صاحب «التهديب»<sup>(٦)</sup>، و«التنقيح»<sup>(٧)</sup>، وأكثر الأئمة، لكن رجَّح في «الشرح الصغير»<sup>(٨)</sup> أن لها الخبس لاستحقاقها المطالبة بعد الحلول كما في الابتداء، وصوّنه في المهمات، وردّه عليه الأدرعي بعبارة حسنة، قل شيعها بالجلال البكري: والحق الأول.

ومنها: إذ باع ولم يستم الثمن حتى حفر عن المشري، وفيه وجهان: تبعاً لشرح ود الروضة، والذي في «المحرر»<sup>(٩)</sup>، و«المهاج»<sup>(١٠)</sup>، ورجح في «الشرح الصغير»<sup>(١١)</sup> أنه الصنح.

(١) «الدراج في توضيح المهاج» لمؤرخي ٢٥/٢.

(٢) «المحرر» للرافعي ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(٣) «مهاج الطالبين» لنوروي ص ٢١٨.

(٤) «الروضة الطالبين» لنوروي ٧/٢٨٢ - ٢٨٣.

(٥) «التهديب» للبحوي ٥/٤٨٥.

(٦) هو «تنقيح الأبيات» لأبي سعد عبد الله بن مأمون الختلي الباصوري وهي شرح وتعليق على كتاب «الإمام» شيخه العرواني جمع فيها الغرائب من المسائل ووجود غريبه التي لا تكاد توجد في كتاب غيرها لكنه سمى من أكتاف وصل إليها إلى الحدود كذا ابن حنكاه وابن السكيت، أما ابن كثير فقال وصل إليها إلى الغناء «وفيات الأعيان» لابن حنكاه ٣/١٣٤، «مطبقات الشعبة الكبرى» لمسكي ٥/١٠٦، «كشف الظنون» لمخاض حبيد ١/١.

(٧) هو شرح الإمام أبو القاسم عبد الكريم الرافعي عن الوجيز ويسمى «الشرح الصغير» خزائن المسألة للمصنف ص ٦٤.

(٨) ص ١٥٠.

(٩) قال النووي «لم باع ولم يقبض الثمن حتى حفر عن المشري بالمفسد منه فصح بيع واسترداد البيع والأصح حذره على المور» «مهاج الطالبين وعمدة المفتين» ص ١٢٢، «مغني المحتاج» للشريفي ٣/١١٧.

(قوله: "ولو ألحقه القائف بأحد المتداعيين، ثم رجع وألحقه بالآخر، لم يقبل، وكذا لو ألحقه بالأول قائف آخر فألحقه به")<sup>(١)</sup> انتهى<sup>(٢)</sup>.

(قوله: "الذي قاله الزايفي: وقال الهروي<sup>(٣)</sup> في الإشراف<sup>(٤)</sup>، قال مدد سيف وعشرين سنة من بعض مسألة صحة صاحب ((التهديب)) هذا هو الأصح، وفي القاضي الحسين شكلت علي هذه المسألة الاجتهاد بالاجتهاد وتردد جوابي، فذكرت مرة من أن تأكيد الحكم بالسليم لم يقص<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> كذا في حط المصنف، ولعله سقط أنه قيل تأكيد الحكم فلتأمل

(١) العبارة في ((المنثور في القواعد الفقهية)) للزركشي: ٩٤/١ بنصب "ولو ألحقه القائف بأحد المتداعيين ثم رجع وألحقه بالآخر لم يقبل، وكذا لو ألحقه القائف بأحد من مدد سيف وعشرين سنة من بعض مسألة صحة صاحب ((التهديب)) هذا هو الأصح، وفي القاضي الحسين شكلت علي هذه المسألة الاجتهاد بالاجتهاد وتردد جوابي، فذكرت مرة من أن تأكيد الحكم بالسليم لم يقص<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> كذا في حط المصنف، ولعله سقط أنه قيل تأكيد الحكم فلتأمل

(٢) ومسألة مدكورة في ((فتح العبر بشرح الوحي)) للزايفي ٤٨٤، ٨، مجموع شرح التهديب، للهروي ٣٤٢/١٦، ((روضه الطالبين وعمدة المفتين)) للهروي ٥٢٦/٣.

(٣) هو الشيخ العبادي القاضي، أبو عاصم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عطاء للهروي الشافعي، شيخ الشافعية، وصاحب التصانيف تفعه عن القاضي أبي منصور لأردني، ومسماهور على أبي عمر البساطمي، وكان دفين النظر، إماماً واسع العلم مولود سنة ٥٨١ هـ، ومن مصنفاته ((المبسوط)) و((أدب القاضي)) ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي ١٠٢/١، طبقات الشافعيين دلائل كتبه ص ٤٣٣، ((طبقات الشافعية)) لأبي القاضي شهة ٢٣٢/١.

(٤) ((الإشراف على غوامض الحكومات)) وهو شرح على كتاب ادب القضاء، لشيخه أبي عاصم العبادي.

(٥) عبارة في الأصل كالتالي: "لو اقام الخارج بينة وحكم له بها وصارت الدار في يده ثم أقام الداخل بيه حكم له بها ونقض الحكم الأول لأنه بها تعي بالخارج لعدم حجة صاحب اليد هنا هو الأصح في الزايفي" ((المنثور في القواعد الفقهية)) للزركشي: ٩٥ - ٩٦.

(٦) قال الهروي في ((فتح)) قال القاضي أبو سعد قال القاضي حسين أشكالت هذه المسألة مدد سيف وعشرين سنة لما فيها من نقص الاجتهاد بالاجتهاد وتردد جوابي في هذه المسألة فذكرت مرة، إن تأكيد الحكم بالسليم لم يقص، وإن لم يتأكد فيه وجهان وليس أصح رجوع الشهود على قول من قال إنه بعد الحكم وقبل التيسير يوجد نقص الحكم في أحد مدعيي كذا في العيون، قال القاضي الحسين ثم استغر رأي عن أنه لا يقص، سواء كان من التيسير أو بعد التيسير "أمر و((الإشراف على غوامض الحكومات)) ص ٤٨٦.

(أدرك بعض وقت العبادة بوعان: الأول أدرك بعض وقت الصلاة، كذا في خط المصنف  
وفي السح وفي بعضه: (كأدراك رائل العذر بعض وقت الصلاة، وقوله: فأدراك الجماعة) أي  
- على الكاملة - الآتي في كلامه.

(فلا يشترط فيه كذا في خط المصنف والسح، وفي بعضه: فلا يشترط في الركعة  
الكاملة) <sup>١١</sup>

(قوله: فهو كان - أي المستحق للدين - عداً فدفعه المدين للحاكم هل يجب على  
الحاكم قبضه له - أي للعائب - لتراً دعت؟ وجهان: أحدهما كما قاله إمامي في الودعة  
والشهادات المصحح لأن الحظ للعائب في أن يبقى المال في ذمة المصلي فإنه خير من أن  
يصير أمانة عند الحاكم) <sup>١٢</sup> إلى آخره.

قد أطلق الشيخان عبارة في الرهن في مسألة لو كان المرحون به حالاً وأراد أن يرهن  
سعه لمرأ من الدين ولم يرص المرتين وامتنع من الإذن، فقالوا: يقول له الحاكم إيمان

(١) قال الرزقيني: «هناك بعض وقت العبادة بوعان» الأول: إدراك الركن (كإدراك رائل العذر بعض وقت الصلاة،  
وإدراك الجماعة فلا يشترط فيه الركعة الكاملة) إدراك العذر من وقت الصلاة قدر تكبيرة هياؤها، وقد رآه  
عمره كان مدركاً ما ملزم ببعضه وقت سحوا، إدراك إلزام: لأنه بشرط نقصاء مسوود فيه بين الرمان العادل  
والقصير. ومثله ناسا إذا أدرك جزء من صلاة الإمام أنقيم يرمه الإتمام: لأنه إدراك إلزام والالتزام يسوي فيه  
القبيل: الكثير.

(الثاني: إدراك إسقاط مشروط فيه الركعة الكاملة مع الجمعة لا تدرك بيا دون ركعة: لأن إدراكها ينقص  
إستعداد كعبين سواء قلت الجمعة ظهر معصودة أو صلاة بحذف والإدراك لا بعد الإسقاط إلا بشرط كمال في ذلك  
الإدراك (المشور في القواعد الشرعية): ١/ ٩٩ - ١٠٠

(٢) (المشور في القواعد الشرعية) للزرزقي ١/ ١١٢، قال النووي: «لو كان لعائب دين عن حراً فأذن له أخاه  
من يقبضه لعائب؟ وجهان: أحدهما: منع؛ لأنه ليس بمؤذي عرض إلا مسوود الدين عنه، والنظر لعائب أن  
يمنى نال في ذمة دين، فإنه سحر من أن يصير أمانة عند الحاكم» (الروضة الطالبي وعمدة القاصي) ٢/ ١٢٢  
والسألة في (معي المحتج): للشريبي: ٦/ ٤٩٨.

تأذن في لبيع، أو تبرئ، فيحتمل أنه يجبره على إيرائه من الدين المرهون به، أو يبريه من تعلق حقه بالعين المرهونة وتنقضي ذمته بلا وثيقة في الذمة<sup>(١)</sup>

وهذه المسألة ترشح الاحتمال الأول، وهو قبل بمقتضاها من كل وجه لكن المتجه في الرهن أن يحاكم يجبره على سعه فإن لم يرص أن يقبض من المرهون فنصفه للحاكم.

وفي (الغنية)<sup>(٢)</sup> للأدرعي بعد قول (المهاج) "وبيعه الراهن أو وكيله بذن المرتهن فإن لم يأذن له الحاكم يأذن أو يبرئ"<sup>(٣)</sup> ما نصه: قلت: هذا ما اقتصر عليه الماوردي إذ: متنع المرتهن من الإذن للراهن سأل الحاكم عن سبب امتناعه فإن ذكر عدراً سائعاً فدك ولا أدن الحاكم للراهن في بيعه فإذا باعه بدينه منعه من التصرف في ثمنه، وأعلم أن المرتهن كذلك فإن سأل حقه أمره الحاكم بإيقاعه من الثمن وإن لم يسأل حقه أنه يطلق بصرف الرهن فيه وأذن للراهن في التصرف فيه فإن سأل الراهن أن يقبض المرتهن حقه أمره الحاكم بقبضه أو بإبراءه فإن امتنع من كل منهما قبضه الحاكم يبرئ منه الراهن وتركه في بيت ادل للمرتهن<sup>(٤)</sup> انتهى

فلو كان الراهن عائياً أثبت المرتهن ائحال عند الحاكم لبيعه بشرطه، فإن لم تكن يبه أو لم يكن حاكم فلا يبيعه بنفسه على الأصح، كمن طهر بغير جس حقه من مال

(١) «دروسة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي ٢٥٢/١٢

(٢) «غية المحتاج في شرح منهاج» للشهاب الدين أحمد بن محمد الأدرعي قال بن السبكي هو أصغر من كتابه الثبوت وبين ابن حجر ما فهمه عن «المحتاج» نقلاً عن شرح المحتاج في غية المحتاج وفي ثبوت المحتاج وحججه مقارب وفي كل منها ما ليس في الآخر لأنه كان في الأصل وضع أحدهما عن الآخر بكتاب فقط هي اصطلاحه  
ثبت بن بشر جملته «طبقات السافعية الكبرى» بن سبكي ١٤٢/٣ «الدور الكامي» لابن حجر العسقلاني ١٤٦/١ والكتاب ٦ يرال مخطوط لم يطبع بعد «الخزانة السنية» بن منبيلي ص ٧٧

(٣) «مناج الطالبين وعمدة المفتين» للنووي ص ١١٦.

(٤) «سأله في «الحاوي الكبير» بن الماوردي ١٣٠/٦

عربيه وهو جاحد ولا يهتدي هكذا قالوا، وقضية الشبهة أنه لو كان من نوع حقه وبصحة أنه يتملك منه قدر حقه. (١)

أقوله الثاني: أن الدين الذي لأدعي صريحا: الأول: أن يكون الدين مؤجلاً إلى أن قال والثاني - أي الضرب الثاني: أن يكون أي الدين حالاً، فإن كان المدينون مؤسراً وشهداً حياً فهل يجب أدائه قبل الطلب؟ يتحصل منه خمسة أوجه من كلام الماوردي " وغيره: أحدها: يجب قياساً على الرقابة، والثاني لا يجب لأن الحق لمعين واختاره ابن السمعاني (٢) وابن عبد السلام. (٣)

وهو المصنف من كلام الأكثرين، ومقتضى كلام الشرحين في باب الفسول ولكن في (الروضة) في آخر المحر ما حاصله الوجوب. (٤)

والثالث: إن كان سببه معصية وجب وإلا فلا، ويؤيد ما ذكر قول ابن الصلاح في (رحلته) (٥) "من أن المفسد إذا وجب عليه الدين سبب هو عاصم منه يجب عليه الاكتساب؛ لأن التوبة واجبة ومن جملتها وفاؤه"

(١) المسألة في (روضة الطالبين وجمعه المختار) للمنووي، ٨٨/٤

(٢) وفي الأصل بدلاً من الماوردي (الروائي)، (المشور)، ١٠٢/١

(٣) هو أبو الظفر مصور بن محمد بن عبد الحارث بن أحمد المروزي السمعاني التميمي الخنزي الشافعي من أهل مرو مدينة وردانة من نصايقه (القواعد في أصول الفقه)، توفي سنة (٤٨٩هـ) (طبقات الشافعية الكبرى)، (المكي) ٢ واسمه فيها مصور بن محمد - (طبقات الشافعيين)، لابن كثير، ص ٤٨٩، (طبقات الشافعية)، لابن قاضي شهاب ٢٧٣/١

(٤) (المنور في القواعد الفقهية) للمروكشي ١٠٢/١

(٥) المسألة في (الحدادي الكبير)، للمرودي، ٢١/١٨، و(روضة الطالبين وجمعه المختار)، للمروزي، ١٨٩/٤

(٦) (قواعد) جمعها الشيخ، نقي الدين أبو عمر، وعثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، شهردودي، (المول) سنة ٦١٣هـ في رحلته إلى الشرق وهي عظمة النعم في سائر العلوم مفيدة جداً (كشف الظنون)، (خارج) ص ٨٣٦/١

(قوله، وإن كان - أي المديون - معصراً فحتى يوسر ولا يجب عليه الاكتساب له، وقال

أبو المصل المروزي<sup>(١)</sup> «استدان في معصية وجب عليه أن يكسب لوفاء الدين»<sup>(٢)</sup>.

وقال المصنف في «المكحلة» عند قول «(المنهح)» من روائده "أن العدم إذا استدان في

معصية يعطى وبه صرح البهوي في «فتاويه»<sup>(٣)</sup> لأنه يجب لاكتساب لقضاء الدين وقضيته.

استدان لمعصية لزمه وهو كذلك، وكلام الأصحاب في قسم المداينات يحلله انتهى<sup>(٤)</sup>

واعلم أن الأصحاب أوجبوا المبدرة إلى قضاء دين الميت تبرئة لدمته وخوفاً من

تلف ماله، ويتجه تخصيص ذلك بما إذا كان الميت مكنتاً، فإن لم يكن كان على خيرة

(١) محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أبي العباس أبو عبدالله المروزي ثم الشيباني الشافعي، المتوفى

بغداد، مولده تقريباً سنة ١٤٤٦ هـ، سيالور، وتوفي سنة ١٥٣١ هـ في سؤال ضحوة يوم الخميس لخاوي

والعشر، ومن مصنفاته «مجال» أملاها في الوعد، أكثر من ألف مجلد، و«أربعون حديثاً» وكتاب في

العقد، «طبقات الشافعية الكبرى»؛ لمبكي ٦٠/١١٠

(٢) «منصور في القواعد المنهجة»؛ للزر كنزي ٣/١٠٠. قال السيوطي «كان المروزي إلا أن يكره الدين بزمه

هو عاصم به، كإتلاف مال، بسان عدوان، فله يجب عليه أن يكسب لوفاء» (لأشياء والنظائر)؛ ١٨١

(٣) قلت. «الدي في (فتاوى البهوي)» خلاف ما كتبه صاحب «الحاشية» العبادي. فالدي في «فتاوى البهوي» «من

غرم في معصية ثم تاب عن يجوز صرف سهم بخارمين إليه؟ فله وجهان واختاره أنه لا يجوز صرف الزكاة إليه»

أحد «فتاوى البهوي»؛ ص ٢٧٥.

⑤ والتوجه الثاني يجوز صرف الزكاة إليه «(السنة)»؛ بشيراري ص ١٣٧، «خاوي الكبير»؛ لبهارودي ٢٧٢/٨

(١) قال شيخ الإسلام وكرياً الإحصاري. «سادس العارمون وهم أرباب الديون يعني من لزمهم مديون وهي ثلاثة

أضرب دين لزمه لمصلحة نفسه ودين لزمه لصيان لا تتسكين قنة ودين لزمه لتسكينها وهو إصلاح ذات البين

فمن استدان لمصلحة نفسه أعطي لا إن استدان في معصية كشم حر وإسراف في مفرقه فلا يعطى إلا إن تاب عنها

فيعطى كالمسافر لمعصية إن تاب عنه فإنه يعطى من سهم ابن المسير قال في الأصل وم يتعرضوا لها لا يسير حاله

معصية منه يظهر فيه حاله إلا أن الروياني قال يعطى على أحد توجهين إذا علم على الظن صدقه في توبته فممكن

من إطلاقهم عليه، وقال في «المجموع» بعد كلام الروياني وهو الظاهر قال الإمام ولو استدان بمعصية ثم صرفه

في مباح أعطي وفي عكس يعطى أيضاً إن عرف قصد الإباحة أولاً وبك لا يصدق به» (أسس المطالب في شرح

روص المطالب)؛ ٣٩٧/١ و«حاشية عميرة على كثر الراعيين»؛ ١٩٨/٣

ملكه، ولقائل أن يعدي ذلك إلى غيره،<sup>(١)</sup>

(قوله: الصرب الثالث - أي من الأعيان - الأمانات إلهي أن قال: ومنها لو أذن لعمده في التوبة فأنلها فبدلها يؤديه من كسبه ومال تحارقه لا من رقبته واستشكل بأن الإذن في الحفظ ليس إذناً في الإزالة)<sup>(٢)</sup>

وأجيب بأن المتن في حقيقة هو السيد: لأن إتباعها في يده تشييط له على الإزالة انتهى وجه نظره؛ لأن مقتضاه تعميم أموان السيد لا الاختصار على ما في يد العبد بما ذكر بل يقتضي تعلق العزم بذمة السيد.

(قوله: من قاعدة: مخالفة الإذن الثاني مخالفة إذن شرطي كما إذا شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ستة فأجرها الناظر أكثر منها لغير حاجة وهذه المسألة لم أر فيها نقلاً والظاهر أنها على خلاف تقرير الصفقة [حتى تصح في المشروط وخدة]<sup>(٣)</sup>) حتى يصح في محله الإذن هذا ما أفتى به الجلال السلقيني<sup>(٤)</sup>، وخالعه أبو زرعة بن العراقي<sup>(٥)</sup> فأفتى بالبطالان

(١) قال الرملي الكبير في «حاشيته على أسس المطالب»: «وإن لأصحاب في المختار تحت المدونة إلى هذه من الملب بركة لعمه وخود من ملك ماله وشجه تخصيصه به إذا كان عيب مكنه، فإن لم يكن كان على نية مالكه» ١٨٦/٢

(٢) «المشور في الفروع الفقهية»: للرزقي ١٠٩/١، والمساله في «المرور البهية في شرح البهجة الوردية» تركباً الأنصاري: ٤٤/٣

(٣) ما بين منعكويين منقط من المحطوط وأثبت من الأصل - بدشور

(٤) «المشور في الفروع الفقهية»: للرزقي ١١٠/١، و«الأشياء والنفقات» للسيوطي ص ١١٢

(٥) عبد الرزاق بن عمر بن رسلان بن نصر بن صالح بن عبد الخالق بن عبد الله الإمام العلامة شيخ الإسلام فاضل

القضاة جلال الدين أبو الفصّل بن الإمام العلامة شيخ الإسلام بهجة المجهدين سراج النبل أبي حفص الكندي الحصري البشبي، وندى شهر رمضان (٧٦٣هـ) وتوفي سنة (٨٢٤هـ)، ومن مصنفاته «الحواشي الروضة» و«الركب المباح» «المنهاج الشافعية» لابن قاضي شهبة ٨٧، ٨٩، «الصواعق المأمعة» للسجاري ١١٣

(٦) أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الله بن السافعي، الإمام الحافظ البهية لمصنف فاضل القضاة بن الدين



في انكل قياساً على مسأله الإعادة للرهن على مائة درهم على مائتين فإنه يطل فيها ولا يخرج عن تعريق المصنعة فلما اجتمع لامة الخلال للقبلي في مخالفته فقال له: من ترى بالصف في مسألة الرهن وهو التحريم على قول تعريق المصنعة؟ فقال لا، فقال له، وفاق، فقال له: حتى أعطي للمأله كيم، وافترق مع ابن العراقي واحتلما فادو. فيها مرة أنظر في الكل ومر دفرق، قال، وهو المعتمد وقال بغير حاجة عما إذا كانت المصنعة في مخالعة شرط الواقف، كما إذا تهدمت الدار وليس لها جهة عمارة إلا إحارة سنين مثلاً عقد حتى تمضي مدة لعند الأول لأنه في هذه الحجة يحجب مصلحة الوقف، وقد حكى العبادي ما أفتى به ابن الصلاح وجهاً كما نقله الرافعي عنه ثم قال الرافعي "وهذا قول بالمصلحة مع فساد الشرط".<sup>(١)</sup>

وقال المصنف في "الخدم"، "إن هذا الوجه الذي حكاه العبادي هو المنهج، وقد أفتى به ابن الصلاح وابن رزمين"<sup>(٢)</sup> عند حرات الوقف وحكى كلام ابن الصلاح في فوائده

= أبو رزعه من إتمام العلامة حافظ بن الدين أبي المعين العراقي لأصل النص في، وفي من نسخة سنة ٧٦٢ هـ ونوي. بالقاهرة سنة ٨٢٠ هـ، ومن مخطوطاته: "الأجوبة برخصة عن الأسئلة" لكنه، و"المعين عن فهم أحرارة ابن الياصمين" و"حكمة التحصيل في ذكر دواب المرسل" و"تبع المصالح" و"طبقات الشافعية" لابن عاصمي شهة ٨٠ / ٤

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن عماد الخروزي لإمام خليل القاضي أبو غانم العبادي صاحب "ريادات" و"ريادات الرادات" و"أبوجه" و"الهادي" و"أدب القضاء" الذي شرحه أبو سعد الخروزي في كتابه "الإشراف عن غوامض الحكومات" وله أيضاً "طبقات الفقهاء"، ولد سنة ٣٧٥ هـ ونوي في شوال سنة ٤٥٨ هـ "طبقات الشافعية الكبرى" للمسكي، ١٠٢ / ٤

(٢) "أروضة المعاليين وعملة المصنفين" نفوي: ٣٣٠ / ٥، قال النووي: "قلت ليس هذا إقصاداً بشرط مطلق، بجلاء مسألة. والله أعلم"

(٣) هو نذر الدين بو الركام بن شافعي نقي الدين بن رزمين الحموي المصري، ولد سنة ٦٤٩ هـ فقه شافعي من مشعلين بالحديث جمع بمصر والشام، وباب في الفقه وأمن، وحظ بالارهر ودرس، من مصنفاته "محة الفنايين خلف الأحاديث لأربعين"، وتوفي بالقاهرة سنة ٧١٠ هـ "طبقات الشافعية الكبرى" للمسكي -

المتقدمة ثم قال وهذا صحيح لكنه لا يحتاج إلى ما يفسده بالعمود بل يجوز في عقد واحد.  
وفي «فتاوى من رربس» سئل عن قرية موقوفة حرمت من مدة طويلة ولم يجد الساطر من  
بعضها يد بعدد لا يمنع إلا أن يؤجرها مدة وأنه شرطه بوافقه عليها إلى حد يمكن  
أن يستفيع بها ولا يجوز الريادة على ذلك وأنتى به أثمة عصره انتهى

ورأى الشيخ السكي على ذلك، لكن قال لكها الدميري في «شرح المهج»  
«لدي اعتصمه أن ذلك لا يجوز فقد رأيت مكة وغيرها أرقاها استؤجرت لذلك وتملكها  
أولاد مستأجرها وعرفت بها وحرمت عن مسمى الوقف انتهى»<sup>(١)</sup>

(قوله من قاعدة: «إذا بطل الخصوص هل يبقى العموم؟»<sup>(٢)</sup>).

ومها: لو أخرج ركعة مائة الغائب وهو يعطى سلامته فإن تألما، يقع بطوعاً بلا خلاف  
كما أشار إليه الرافعي في باب تعجيل الركاة ولم يخرجوه على هذا الخلاف إلى آخره،  
لم يتقدم ذكر خلاف يحال عليه بل هو في انتالف وقوله بعد كما لو رفع إليه الركاة المعجلة  
ولم يشترط الاسترداد إن عرص مانع انتهى.<sup>(٣)</sup>

قلت. وصوابه واشترط بالإثبات كذا في حط المصنف وفي السح

قوله: (ومها لو قالت: وكسك تزويجي وليس بإذن لأن توكيل المرأة في النكاح  
باطل، قال الرافعي: وبحور أن يعد به إداً لما ذكرنا في الوكالة)<sup>(٤)</sup> أي من أنه إداً بد

١٠ ٩٧. «الطبقات الشافعية»: لأبي قاضي شهبة ٢/ ٢١٩.

(١) «شرح المهج في شرح المهج»: للدميري ٥/ ٤٨٩.

(٢) «المشقة في عمدة القضاة»: للدميري ١/ ١١١ و«الإيضاح في شرح المهج»: ١/ ٩٢. و«الاشارة» ونصه

السكي ١/ ٩٦ «الاشارة» و«الفتاوى» بمسوطي ١٨٢. و«الموعود القضاة» ونصها في

الأحكام» شرحه ٢/ ٢٦٩.

(٣) «مجمع الزوائد» شرح «الرافعي» ٥/ ٥٢٠. «المجمع شرح المذهب» لسووي ١٦/ ١٥

و«المشقة في عمدة القضاة» للدميري ١/ ١١٦. «الإيضاح في شرح المهج»: ١/ ١٢٩. «مجمع الزوائد»

فسدت الوكالة [فقد] <sup>(١)</sup> التصرف بالإذن، لكن قال لنووي: "هذا كلام عجيب من الرافعي والمسألة منصوصة للشافعي <sup>(٢)</sup>".

قال صاحب «البيان»: "يجوز للمرأة أن تأذن لوليها غير المجبر بلفظ الإذن ويجوز بلفظ لو كانه نص عليه شافعي <sup>(٣)</sup> لأن المعنى معها واحد فهذا هو الصواب نقلاً وديلاً، ولو أدب به ورحمت لم يصح بزوجها كملوك، إذا عرن الوكيل فإن زوجها ابولي بعد العزل وقس العدم ففي صححه وجهان بناءً على بيع الوكيل والله أعلم" <sup>(٤)</sup> انتهى <sup>(٥)</sup>

قوله: من قاعدة: إذا تعلق الحق بعين فأنقضت فهل يعود الحق إلى البدل المأخوذ من غير تحديد عقد؟ فيه خلاف في صور، منها: لو ألتف المرهون وأخذت قيمته صارت لها لمحرد الأخذ كما هو ظاهر كلام الأصحاب <sup>(٦)</sup>

فقد يجعل البدل في يد من كان الأصل في يده، والأرجح في روائد ابروصه أنه يحكم أيضاً بأن البدل مرهون ما قدم في دمه لحاي ولا يبيع من ذلك كونه ديناً لأنه مال وإنما يبيع رهن الدين ابتداءً والله أعلم <sup>(٧)</sup>

وقوله ومنها ألوف، إذا ألتف وأخذت قيمته فاشترى بها بدله، فلا بد من إنشاء الولف

فيه. <sup>(٨)</sup>

= للمحل مع «حاشيتنا للبري وعميرة» ٤٢٢/٢.

(١) في المخطوط بعد الصواب ما أثبتته كما في كلام الرافعي

(٢) «أروضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي ٥٧/٧

(٣) «البيان» للعمرازي، ١٩٢/٩.

(٤) «المشور في القواعد الشرعية» للزركشي ١٢٠/١، «فتح العزيز بشرح الوجيز» للرافعي ١١٤/١٠ معني

المحتاج» بشرحي ٦٧/٣٠

(٥) «أروضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي ١٠٠/٤

(٦) «المشور في القواعد الشرعية» للزركشي ١٢٠/١، «القواعد» لابن رجب، حد ٥٣

وَقَرَأَ الْمُصَنَّفُ بِهِ وَيَرَى بَدَلَ الرِّهْنِ (بَابُ الدَّخُولِ فِي مَنَاقِبِ التَّوَكُّفِ لَا يَصَحُّ وَقَدْ كَالِقُودُ بِخِلَافِ بَدَلِ الرِّهْنِ فِيهِ نَصَحَ رَهْمَهُ) وَيَمُرُّ أَيْضًا بِأَنَّ النَّاطِلَ قَدْ يَرَى الْمُصَنَّفَةَ فِي رَدِّ الْبَدَلِ وَوَقَعَ غَيْرُهُ.

مَتْنُهُ لَوْ لَمْ يَنْقُصْ فِيهِ لَمْ يَهْوِ بِأَحْيَايِهِ عَلَيْهِ، كَأَنَّ قَطْعَ ذِكْرِهِ وَأَشْيَاءَ أَوْ نَقَصَتْ بِهِ وَكَانَ الْإِرْثُ رَائِدًا عَلَى مَا يَنْقُصُ مِنْهُ فِيهِ الْمَالُ بِالْإِرْثِ كَمَا فِي الْأَوَّلِ وَالرَّائِدُ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الثَّانِيَةِ ذِكْرُهُ أَمَّا وَرَدِي. (١)

(قوله: إذا) اجتماع في البادة جانب الحصر والسر غلبا جانب الحصر لأنه الأصل. فلو مسح حاصر ثم سافر أو عكس أنتم مسح المقيم، ولو طعت سفينة دار إقامته وهو في الصلاة اسمع الإتمام (٢) كذا في النسخ موافقاً لما في «شرح المذهب» (٣) وهو سبق قدم والصواب امتنع القصر.

(قوله: ولو) ابتداء المافلة على الأرض ثم أراد السفر فأراد أن لا يستقبل بها القلة اسمع وعليه الاستئناف بلا خلاف، قاله النووي في «شرح المذهب» (٤) انتهى تفق الأصحاب على أنه إذا ابتداء المافلة على الأرض لم يجوز أن يتمها على الدابة لغير القبلة، وبقي الشيع أبو حامد وغيره عن نص الشافعي (٥)

(قوله: ولو) اختلط حمام مملوك بحمام متاح محصور امتنع الصيد، أو لا يحصر - أي

(١) لا أحده في «اخاري» ولا «الإتمام»

(٢) «المشور في القواعد الشرعية» لا ركني ١٢٣/١، ود لأشبهه «الناظر» في مسيوطي ص ١١٣ و انظر

المنهية وتصميماتها في المذهب الأربعة» للرحبي: ٢/٧١٦

(٣) «مجموع شرح المذهب» للنووي. ١/٤٨٨

(٤) «المشور في القواعد الشرعية» للركني. ١/١٢٤

(٥) «مجموع شرح المذهب» للنووي. ٣/٢٣٩

خلط ما لا يحصر بما يحصر - حاز<sup>(١)</sup>.

ر لأصح كذا في السح احصر، وصوابه بي لا يحصر فقد قال بعضهم وأصلها

برع هو اختلط حمامه وحمامات بحمامات مباحة محصورة لم يحصر، ولو اختلط

بحمامة مباحة اصطاد في لائحة ولا يتعير لحصر في العادة باختلاط به انتهى<sup>(٢)</sup>.

(قوله من قاعدة: إذا اجتمع السب والمباشرة أو الضرر والمباشرة قدمت المباشرة

ولو عر بامرأة فظهرت معيبة أو رقيقه انصح تكاحها وغرم المهر ولا يرجع به على من عره في

الحديث انتهى<sup>(٣)</sup>).

(١) (المشوري في القواعد الفقهية)، مير كشي ١/ ١٢٨ - ١٢٩ قال صاحب النور السكي "لو اختلط حمام عموك بغيره،

وعر لتعير وليس بواحد مني التصرف بيع أو هبة من ثالث، أما من الآخر فوحيها"، (الأشبه والظائر)،

٢٣٧/١

وقد السيوطي ولو اختلط حمام عموك بمباح لا يحصر جاز الصيد ولو كان عموك غير محصور أيضاً في

الأصح"، (الأشبه والظائر)، ١٠٨ هـ، (أصح القواعد الفقهية)، لمحيي ص ٥٤، (أسمى مطالب في

شرح روض الطالب)، لركزي الأنصاري ١/ ٥٦٠، (حاشية الشرواني على تكملة المحتاج)، ٩/ ٣٣٨، و(مبني

المحتاج)، الشريفي ١٩/٦

(٢) قال العراقي لو اختلط حمامه بعموك أو حمامات مباحات مباحة محصورة لم يبر الاصطياد منها ولو اختلط

بحمام مباحة جاز الاصطياد في المباح ولا يتعير حكم ما لا يحصر في العادة باختلاط ما يحصر به ولو اختلط

حمام أبراج عموك لا تكاد تحصر بحمام بده أخرى مباحة يعني جواز الاصطياد منها وحيث أصحها الجواز وإليه

ما من معظم لأصحابنا، ومن أهم ما يجب معرفة ضيقه العدد محصور فإنه يتكرر في أمثال القعة وقل من يبه

عليه قال العراقي في (الإحياء)، في كتاب الحلال والحرام بمديد شد غير ممكن فليس يضبط بالتقريب، قال: بكل

عدد لو ختم في صعيد واحد يعسر على الدطر عددهم بمحذور نظر كالألف وحره فهو غير محصور وما سهل

كالسرة والعشرين فهو محصور وبين الطرفين أوساط متساوية فاحس أحد الطرفين بالنظر وما وقع فيه شئ

استثنى به النسب والله تعالى أعلم، ما بين شعكوفين سقط من مخطوط وأثبت من (درجاء علوم الدين)، شعرني

٢/ ١٠٣، و(روضة البتالة وعمدة الخبير)، مير كشي ١/ ١٣٣، و(البرهان في أصول الفقه)، مير كشي ٢/ ٧، و(النوعد -

(٣) (المشوري في القواعد الفقهية)، مير كشي ١/ ١٣٣، و(البرهان في أصول الفقه)، مير كشي ٢/ ٧، و(النوعد -

الأظهر صحة النكاح، وفيها وجهان أصحهما قال النووي في «روند لروحه»  
 "قلت من أهم ما يجب معرفته ضبط العدد المحصور فإنه يتكرر في أبواب الفقه وقل من  
 ينسبه" (١)

قال العزالي في «لوحير» في كتاب الحلال والحرام: "تحديد هذا غير ممكن وإنما  
 يصط بالقریب، فال وكل عدد لو اجتمع في صعيد واحد يعسر على الناظر عنهم  
 لمجرد النظر كالألف وسحوه فهو غير محصور، وما سهل كالعشرة والعشرين فهو محصور،  
 وبين الطرفين أوساط متشابهة تلحق بأحد الطرفين بالظن والله أعلم" (٢) انتهى.

والخلاف فيما إذا شرطت حرمتها فبانت أمة، هو إذا نكحت بإذن السيد وكان  
 الروح من يحمل له نكاح الإمام ولا فلا يصح قطعاً، ويجري الخلاف في كل وصف شرط  
 فيه خلافه سواء كان المشروط صفة كمال كالحال والسب والشباب واليسار والكرامة  
 أو صفة نقص كضدادها، أو كان فيما لا يتعلق به نقص ولا كمال هذا هو المذهب وبه  
 قطع الجمهور وفي «شرح مختصر الخويسي» أن الخلاف يجري في السب والحرية وما يتعلق  
 بالكفاءة انتهى والله أعلم. (٣)

(قوله: ومنها إذا عصب شاة وأمر قصاباً بذبحها وهو جاهل بالتحال، فقرار الصمان على  
 العاصب قطعاً) (٤) أي - ضمان النفس - لما بين قيمتها حية ومذبوحة لا لثام قيمتها.

= العنفة وتطبيقاتها في المسام الأربعة» ندرجلى: ٤٨١ / ١

(١) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي: ٢٦٠ / ٣

(٢) الصحيح الخب أن هذا الكلام للعزالي في «الإجاء» كما سبق إثباته في الأصل وليس في «لوحير» «مجدد علوم  
 الدين» للعزالي: ١٠٣ / ٢

(٣) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي: ١٨٤ / ٧

(٤) «المشترى في نموذ العنفة» للبركسي: ١٣٥ / ١، «تقويم النظر» لأبي شجاع: ٧٨ / ٣، «الاشهاد والنظائر»

(قوله: فاما في صمان الإللاف [في الحكم يتعلق بالماض دون المتسبب] <sup>(١)</sup>، ولا يرد الإكراه في القتل) <sup>(٢)</sup> أي حيث وجب نقصاص عن المكره بكسر الراء بصا حراماً (لأنه) أي الإكراه (سبب ملحق) لأنه يقول: اقتل هذا ولا تقتك، دعيت في المكره غالباً لدث اعلاث عن نفسه وقد أثرها بالإكراه على مكافئة فهي شريكان في القتل، وهذا إذا كان يعمم المكره بالإكراه لا يبيح له، حكاه في القوت (قولا للنووي) <sup>(٣)</sup> قال في (القوت)، "وسواء كان عبداً للأمر أو لعيره، أو كان حرّاً كما صرح به المحامي وعيره، وإذا آل الأمر إلى وجوب المال يلزم الأجر فقط".

(قوله: من قاعدة: إذا علق الحكم بعدد، أو ترتب على متعدد، فهل يتعلق بالجميع، أو بالأخير؟) <sup>(٤)</sup>

فيه تردد لبعضاء و لتحقيق أنه معوي و لعزو لذهبا أن المؤثر المجموع ويقابله العزو لأي حيفة أن المؤثر بمحصولة بالأخير) <sup>(٥)</sup> و لخلاف بينهما مأخوذ من مسألة المسكر بانقذح العاشر، فحكم لشافعي بأن المسكر لا يحصى بانقذح الأخير وحده بل به

١ - نتائج الدين السبكي ٣٢٢/١، (الأشياء والظواهر) للسيوطي ص ١٦٢

(١) ما بين المخطوطين سقط من المخطوط وأثبتته من الأصل - المنشور -.

(٢) وفي المخطوط حصل خطأ في العبارة والصواب ما أثبتته في الأصل - المنشور - وهي تكون نسخة العبادي

صاحب (الحاشية)، فيها روايت أكثر من النسخة، مطبوعة حاشية «المنور في القواعد الفقهية» للفر كشي ١٣٦/١

(٣) وفي المخطوط العبارة هي "حكاه في (القوت)" قال النووي فإن في (القوت) "حكاه في المخطوط والمجروح به

أنه خطأ من النسخ وقد حل في الكلام من القائل ليس النووي قطعاً فإنه مات قبل الإذاعي صاحب (القوت) بحرر مائة سنة، فالصواب ما أثبتته به يستقيم الكلام.

(٤) (المنور في القواعد الفقهية) للفر كشي ١٣٧/١، (الإبهاج في شرح المنهاج) نقي الدين السبكي ٣١٨/١.

و (البحر المنيع)، في أصول الفقه للفر كشي ١٧٠/٥.

(٥) وفي المخطوط "الحر والأخير" والصواب ما أثبتته به يستقيم الكلام.

وبما قبله وأوجب الحد بما قبله لحرمة وتخاليف عنه أبو حنيفة

وفي كتاب ((الأم)) للشافعي رحمه الله للحافظ أبي الحسين محمد بن الحسين الأثري في ذكر مآثر الشافعي ١. ١٠٠ ما نصه أخبرني عبد الرحمن بن أحمد عن قرات عنه بالقسط، حدثنا يحيى بن زكريا سمعت ابراهيم قال، قال الشافعي: أرايتم إذا شرب تسعة فلم يسكر ثم شرب العاشر فسكر، فقالوا العاشر حرام.

قال الشافعي "أرايتم لو شرب عشرة فلم يسكر، فقالوا حلال، قال فلو خرج فصرته الريح فسكر قالوا يصير حراماً قل هم أرايتم شيئاً قط شربه أحد وهو حلال فصار في جوفه حلالاً، فصرته الريح ينقلب فيكون حراماً،" انتهى

(قوله من قاعده إذا اختلف الفاضل والدافع في الحجة فالمول قول الدافع) ٢

(ولو أذن في أكل طعامه ثم ادعى عليه المدل حكماً به لأن الطعام قد يصير مباحاً بالاضطرار مع تبدل الإباحة لا بعيد سقوط البدل عند دعواه) ٣، فيه نظر ومقتضى كلامهم في المصطر تحلوه.

فقد قال في ((الروضة)) كأصلها والعبرة ((الروضة)) "لو أطعمه الميت ولم يصرح بالإباحة، فالأصح أنه لا عوض عليه" ٤ ويحمل على المسألة المعتادة في الطعام، ولو احتلها فقال: أطعمتك بعوض فقال بل محاماً، فهل يصدق ادالك لأنه اعترف بدفعه

(١) كلمة غير معهودة من المخطوط

(٢) ((الأم)) ١٥٦/٦.

(٣) ((المنثور في القواعد المعية)) للركني ١ ١٥٠، ((فتح العريب بريح الوحي)) للرافعي ٣٠٢/١٠، ((الروضة

الهادية وعمدة المفتين)) للثوري ١٤٩/٤

(٤) ((المنثور في القواعد المعية)) للركني ١٤٥/١

(٥) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأتبعه من ((روضة الطالبين)) للثوري



أم، لمصطر لبراءة دمه؟ وحيات. أصحها الأول<sup>(١)</sup>. انتهى

قوله من قاعدة: إذا اختلف المتعاقدان وأدعى أحدهما إلى دفع العقد والآخر إلى إمساكه فالأصح إجابة من طلب الإمساك<sup>(٢)</sup> إلى أن دل، (إلا في صورة، وهي: ما إذا أطلع على عيب الثوب بعد صفته، فأراد الدفع إعطاء الأرض وأراد المشتري رد الثوب وأخذ قيمة النصع، فالأصح أن المحاب هو البائع، ولو كان بالعكس فوجهان: قال الرافعي: قضية إيراد الأئمة أن المحاب أيضاً البائع مع أنه دعا إلى دفع العقد فلهذا كان مستثنى من القاعدة على ما رآه الرافعي، فمسألة العكس هي المستثناة فقط، وأهمل من (الروضة) لهذا الترجيح<sup>(٣)</sup>

قوله: من قاعدة: إذا اختلفا المتعاقدان<sup>(٤)</sup> في الصحة والفساد فالقول قول مدعي الصحة [ببنيته]<sup>(٥)</sup>.<sup>(٦)</sup>

(ولو اختلف المسايغان في الرؤية، فقال العراقي - رحمه - في فتاويه "إن القول قول البائع"<sup>(٧)</sup> هذا تعريض على النور بشرط لرؤية، أمّا على لقول الآخر فالأصح كما في (الروضة)، وغيرهما تصديق المشتري<sup>(٨)</sup>. قوله: إلهما لو اختلفا في تغير ما كان رآه قبل العقد، فقال البائع لم يتغير وعاكسه المشتري، قال النافعي - رحمه - في كتاب الصرف: القول قول المشتري<sup>(٩)</sup> هذا هو الأصح عند الشيعين وغيرهم؛ لأن البائع يدعي علة بطله

(١) (الروضة الطالبي وعمدة المفتين) للبرقي ٢٨٨/٣

(٢) (مشور في القواعد الفقهية) للزركشي ١٥٣/

(٣) (المشور في القواعد الفقهية) للزركشي ١٥٣/ و(المجموع شرح المهذب) للبرقي ٢٤٣/١٢

(٤) ما بين المتكرفين غير موجودة في المخطوط وإثباتها من الأصل - مشور - وإثباتها بالبرقي يوضح مسألة

(٥) وكذلك ما بين المتكرفين غير موجودة في المخطوط وإثباتها من الأصل - مشور - وإثباتها يوضح مسألة

(٦) (مشور في القواعد الفقهية) للزركشي ١٥٣/ و(الأشب والاعتبار) للسيوطي ٦٧

(٧) (المشور في القواعد الفقهية) للزركشي ١٥٥/ و(مناوى العربى) ص ٣٦: مسأله رقم ١٢٦

(٨) رحمه الطالبي وعمدة المفتين للبرقي ٢٧٢/٣ و(المجموع شرح المهذب) للبرقي ٢٩٤

(٩) (المشور في القواعد الفقهية) للزركشي ١٥٥/ و(الأم) ٢٣١/٣

الصفة فلم يقل كادعائه اطلاعه على لعب، وقيل ايهول قول البائع.<sup>(١)</sup>  
(قوله. من قاعدة: الإسلام يَحْبُ ما ظله)<sup>(٢)</sup>.

لو وجب عليه حد ابرء ثم أسلم، ففي نص الشافعي الموقوف، حكاه في (الروضة) في آخر كتاب الحرية كذا في حط المصنف في النسخ، وصوبه السير وعمدة (روائد الروضة) في شرح قسب، ولو وجب على ذمي حد زن فأسلم<sup>(٣)</sup>، نقل من المنذر في (الإشراف)<sup>(٤)</sup> عن نص الشافعي رحمه الله أنه يسقط عنه الحد، وحكاه عن مالك أيضاً ورواه عن أبي حنيفة، وقال أبو ثور<sup>(٥)</sup>، 'لا يسقط والله أصم'.<sup>(٦)</sup>

(١) صورة لسالة قال النووي. "نوع إذا خلف في هذه الأحوال في التعبير فادعاه المشتري وأدكره البائع هو جهان الصحيح المنصوص به قطع المصنف ركضون أن القبول قول المشتري يجهته؛ لأن السائق يدعي عليه عهده بهذه النصفة فمن جهل كادعائه اطلاعه على العيب - والثاني حكاه الخواصاني عن صاحب التفرير القول قول البائع يجهته؛ لأن الأصل عدم التعبير والله يحكم أعلم" (الروضة الطالين وعمدة المختصين ١١/ ٣٧٢)، (المجموع شرح لمذهب) ٩/ ٢٩٧.

(٢) (المنثور في القواعد الفقهية) للمرركسي ١٠/ ١٦٦، قال الميرزا طي "الإسلام يحب ما فيه في حقوق الله دون ما يفسده حق آدمي، كالتقصص وضمان المال ويستثنى من الأول صور منها: أحب ثم أسلم، لا يسقط العسل خلافاً للإصطخري ومنها: لو تجاوز حياض مريضة لفسد، ثم أسلم وأحرم دوره وبسبب الدم غلغلا يفسد ومنها: سسم وعيه كفاءة يمين أو ظهر أو قن، لم يسقط في الأصح" (الأشبه والبطائر) ص ٢٥٥، (الأشب والبطائر) لابن نجيم الحنفي ص ٢٨١، (القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذهب الأربعة) شرحي ١/ ٢٣.

(٣) (الروضة الطالين وعمدة المختصين) لنووي ١٠/ ٢٩٣.

(٤) (الإشراف) ٧/ ٢٦٧، مسألة رقم (٤٧٢٦).

(٥) هو (الإشراف في معرفة الخلاف) لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن أسلم البساموري قدام ابن خلكان وهو كتاب كبير يدل على كثرة وعرفه على مذاهب الأئمة، وهو من أحسن الكتب وأجمعها وأمتها (روايات لأعيان) لابن خلكان ٤/ ٢٠٧.

(٥) أبو ثور الكلبي إبراهيم بن عمار بن أبي الهيثم الكلبي السعدي الشافعي، أبو ثور الفقيه صاحب الإمام الشافعي وهو من رواة المذهب القديم، المئوي سنة ٢٤٠ هـ، ومن مصنفاته قال ابن عبد البر "له معجمات كثيرة" كتاب ذكر فيه اختلاف مالك والشافعي وذكر مذهبه في ذلك وهو أكثر ميلاً إلى الشافعي، (طبقات الشافعية الكعبة) للسبكي ٢/ ٧٤.

(٦) (الروضة الطالين وعمدة المختصين) لنووي ١٠/ ٢٩٣.

(قوله من قاعدة الإستثناء الحكمي هل هو كالإستثناء اللطفي؟) (١)

(هذا على أربعة أقسام: أحدها، ما لا يؤثر قطعاً وإن كان لو نلغظ به نص، كبيع الأمة المروحة يصح قطعاً، ولو باع أمة واستثنى مائة بصعها لم يصح، وكذلك بيع الموصي بما يحدث من حملها ولمرتها يصح وهي مشناه شرعاً، ولو دمع واستثنى لقطاً لا يصح وكذلك (٢) بيع الدار المشحونة بالأمتعة الكثيرة والشجرة عليها الثمر، والأرض المعروضة يصح ويقع بقاء الأمتعة والثمر والعرض مستثنى إلى أوان تفرغه على ما حرم به العادة وإن كان لو استثنى بلغظ مثل هذه المدة لم يصح) (٣) انتهى

سأقي بمصنف في حرف ايم في فصل ما قصد صحاً بعد قاعدة المستثنى شرطاً كالمستثنى شرعاً أنه لو استأخره لمعمل يوماً فوقت الصلاة مستثنى ولو صرح باستثناء الوقت بطلت الإجارة.

(قوله من قاعدة الأصل في كل حدث تقديره بأقرب زمن) (٤)

(واستثنوا من ذلك الزمان مسألة وحده وهي ما لم قامت اليقينة باستحقاق المبيع فإن المشتري يرجع بالثمن ولا يقدر الاستحقاق قبل غام لسة، فإن لو قدر ما ذلك يكن المشتري هو لدفع له) (٥) إلى المستحق أي إمكناً - فإنه إذا ثبت ملكه قبل الشهادة

(١) (المشور في القواعد الفقهية) للبركشي ١/ ١٦٢، (الأشياء والنظائر) للسيوطي ص ٣٨٠، و(القواعد) لابن رجب ص ٤١

(٢) ما بين المعكوفين غير موجود في المخطوط وأنه من الأصل المشور

(٣) (المشور في القواعد الفقهية) للبركشي ١/ ١٦٣، (الأشياء والنظائر) للسيوطي ص ٣٨٠

(٤) (المشور في القواعد الفقهية) للبركشي ١/ ١٧٤، و(المهيد في تخريج الفروع عن الأصول) للإسوي ص ٤٨٨ - ٤٨٩، و(الأشياء والنظائر) للسيوطي ص ٤٥٩، و(الموجيز في تصحيح قواعد الفقه المكتبة) للبروم ص ١٨٧، و(القواعد الفقهية وقطعها في المذاهب الأربعة) بدرجي ١/ ٤٦

(٥) (المشور في القواعد الفقهية) للبركشي ١/ ١٧٥

مدحطه لا يلزم من ذلك ثبوت ملكه له قبل شراء المشتري فكيف يرجع بالتمس على  
البائع<sup>(١)</sup>

(قوله: من قاعدة: "الأصل في الأبضاع التحريم"<sup>(٢)</sup>)

(ولهذا كانت مواع التكاخ تمتع في الإبتداء والدوام لأبديها واعتصامها بهذا الأصل،  
نعم لو اختلفت محرمة بنسوة غير محصورات، فإن له نكاح من شاء منهن)<sup>(٣)</sup> هذا الموضع تقدم  
في قاعدة إذا اجتمع الحلال والحرام وقد المصنف، 'هناك إنه يجوز التكاخ منهن'.

(قوله: "الإصطلاح الخاص هل يرفع الإصطلاح الخاص؟")<sup>(٤)</sup>

(فلو قال الزوج)<sup>(٥)</sup> لزوجته: إذا قلت أنت طالق ثلاثاً لم أرد به الطلاق وإنما غرضي  
أن تصومي وتقمدي، أو أريد بالطلاق واحدة)<sup>(٦)</sup> كذا في السج بالطلاق، والذي في خط  
المصنف بالثلاث وهو الصواب فليتأمل.<sup>(٧)</sup>

(١) هاهنا القاضي أبو الطيب وقد قال بعض أسماكتا: إنه إذا قال في كتاب الاتباع لشري فلان من فلان جميع  
ما هو له وفي ملكه وهو كذا، ثم أسحقه مخرج لأن المشتري لا يرجع بالتمس على البائع لأن المشتري إذا  
أشهد على نفسه بذلك فقد أقر أن البائع يده ما يملكه ولا يقل رجوعه وكذلك إذا قال في بيع تسليم فلان  
من فلان يعني أسري - جميع كذا - يعني البيع نصار في ملكه يكون إقراراً به بصحة البيع فلا يرجع  
بالتمس إذا استحق لما ذكرناه " (البان) ١٠٠٠/١٣ - ٢١٤.

(٢) (مشور في قواعد الفقهية) ١٠٠٠ بدرر كشي ١٧٧، و (الأشياء والظواهر) لسيرطي ص ٦١، و (الأشياء  
والظواهر) لأمير مجيب الحنفي ص ٥٧، و (القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذهب الأربعة)، للزحبي ١٩٣/١

(٣) (المشور في قواعد الفقهية) ١٠٠٠ بدرر كشي، ١٧٧/١.

(٤) (المشور في قواعد الفقهية) ١٠٠٠ بدرر كشي ١٨٠، و (البحر المحیط) في أصول الفقه بدرر كشي ٢٤٧/٢،  
و: "هذا في عدم أصول الفقه المقارن" ١٠٠٠/٣ - ١٠٠٠.

(٥) ما بين منك من غير ملاحظة في المخطوط وما أثبتته هو من الأصل - المشور

(٦) (المشور في قواعد الفقهية) ١٠٠٠ بدرر كشي، ١٨٠/١.

(٧) (المسالك في) ١٠٠٠ من الطائفة وحمدت الفقيهين، للزحبي ٧٧٥/٧.

قلت في كتاب الصداق وذكرها نصف عنه في لطلاق في كتابه (لروند) والله أعلم

ولمذهب أنه لا عرة بذلك، وقيل الاعتبار به تراصعا عليه أي بواقعة عليه -<sup>(١)</sup>

قال في ((الصحيح)) "واضعته في الأمر إذا وافقه فيه على شيء انتهى"<sup>(٢)</sup>

(قوله: من قاعدة الإعراف عن الملك أو حق الملك صبطه: أنه إن كان ملكاً لازماً لم

سقط بذلك) إلى أن قال: (وإن لم يكن كذلك) أي ملكاً لازماً بل ثبت له حق الملك

صح كإعراف العائنه عن العيمة فللقسمة كان يقول: أسقطت حقي من القسمة، وكذا قبل

قرر لحكم وسقط قسمة الأخماس الأربعة على الأصح)<sup>(٣)</sup>

أي يسقط حقه بعد فرر الخمس - أي - وبعد إفراز ما يحتاج إليه من رأس مال

العيمة - لأن إفراز الخمس لا يتعين به حق كل واحد من العائنين، بل كل واحد على

ما كان عليه وإن تغير به حقهم عن الجهات العامة

تنبيه: قال في ((قاموس))، "العرز ما طمأ من الأرض وعزل شيء من شيء

وميزه كإفراز انتهى"<sup>(٤)</sup>

(قوله: من قاعدة، إن الإكراه يسقط أثر التصرف)<sup>(٥)</sup> وحصة من الله تعالى، وقد استثنى

١) روح الطالين وعمده المختار (١) ملووي ٢٧٥ / ٧

٢) الصحيح تاج القضاة ومساح المرييه (١) للموهري ١٢٩٩ / ٣، ورو شفته في الأمر، إذا وافقه عليه على شيء

٣) (١) ملووي في قواعد الفقه (١) للروكشي ١٨٣ - ١٨٤، و(عمر عبود البصائر في شرح الأشياء والبصائر) (١)

شبهه ما بين الحسيني الموهري ٣٥٤ / ٣

٤) (١) قاموس المحقق (١) ٥٢٠ / ١

٥) (١) الفوائد الفقهية (١) لروكشي ١٨٨ / ١، ونص عليها تاج الدين سيكي في (الأشياء والنسب)

١) (١) ملووي في قواعد الفقه (١) للروكشي ١٨٣ - ١٨٤، و(عمر عبود البصائر في شرح الأشياء والبصائر) (١)

٢) (١) الفوائد الفقهية (١) للموهري ١٨٣ - ١٨٤، و(عمر عبود البصائر في شرح الأشياء والبصائر) (١)

في البسيط خمس مسائل: أحدها: الإكراه على القتل لا يبيحه أي - بالاتفاق - وبحسب القصص في الأظهر<sup>(١)</sup>.

قال المصنف في «لتكسية»: «محل في القتل لأجل الذات دون قتل حرم لأجل المدينة كقتل الكفار أي الحربين فإنه يجوز بالإكراه قتله في (المطالب) ولهذا قلنا يجوز قتلها ويجوز للمصطرقتهم للأكر كما قال الإمام والعزائي وصححه في (روائد الروضة) وهذا لا كفارة فيهم لأنهم ليسوا معصومين»<sup>(٢)</sup>.

قلت: وفي إثبات مقاتل مكرهاً خلاف الصحيح المجمع والله أعلم.

(قوله: الثانية الإكراه على الرضا إن قلنا ينصور)<sup>(٣)</sup> وهو الأصح لأن الانتشار يقتضيه الطبيعة عند الملازمة (فإنه لا يعمل به)<sup>(٤)</sup>.

(١) (المنثور في القواعد الفقهية) ٢٢ للروكي ١٨٨/١

(٢) قال تاج الدين السبكي في الكلام على قاعدة: (الإكراه يسقط أثر التصرف معاً كان أم قولاً) "ومن مسائل المشقة من هذا القاعدة ومنها: الإكراه على العمل لا يشجع إجماعاً، ولا يسقط القصص على الصحيح، ولا يصح استثناء القتل لأن ما من شيء يكره به عليه (لا وهو أشق منه) (الأشياء والمظاهر) ١، ١٥١، و(الأشياء والمظاهر) ٢ للميرطي ص ٢٠٥ - ٢٠٨

(٣) (المنثور في القواعد الفقهية) للروكي ١، ١٨٩، ونص على هذه المسألة تقي الدين السبكي تحت مسألة الثالثة: (الإكراه المدعى بيمين التكليف) ومنها: الإكراه على الرد إن قلنا ينصور الإكراه عليه (الإيجاب في شرح منهاج) ١/ ١٦٢ - ٦٣، وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: "والأصح تصور الإكراه على الرد إذ الانتشار متعلق بالشهوة ليس شرطاً يترتب على يمينه مجرد الإيلاج والإكراه لا يذهبها". (أسس المطالب في شرح روض الطالب) ٤، ٩، و(التعبد والعوائد) لابن اللحام ص ٧٢، و(الأشياء والمظاهر) للميرطي ص ٢٠٥

(٤) قال إمام الحرمين: "وأما الإكراه على الرد، فهي أصحاً من يقول لا يتصور الإكراه عليه، قد ذهب إلى ذلك بعض أصحاب أبي حنيفة، وحدها قبحه في ثياب الإبلاء والمظاهر، ووجهه على بعده - أن الرائي مشرء ولا يأنى لانتشاره، لا مع شطئه في النفس والنسابة في الشهوة، وهذا يناقض الإكراه ولا يصح أن الإكراه ينصور فيه فإن الانتشار لا اختيار فيه، والرد هو الإيلاج، والإكراه عنه ممكن ثم إن تصور الإكراه، فلا يحسن، بل الخطر فيه قائم"

قال في «المهمات» «مقتضاه استواء الرجل والمرأة وهو كذلك كما صرح به  
الرافعي في كتاب الجهاد وجزم الرافعي في باب القضاء ما يحالعه»<sup>(١)</sup> انتهى

وقال المصنف في «التكملة»: «استواؤهما».

(الثالثة: الإكراه على الإرضاع يثبت التحريم)<sup>(٢)</sup>.

قلت بلا خلاف، وأم عمره المهر إذا نسخ به النكاح هل هو عن المصلحة أو  
على المكروه؟ فيه وجهان أصحهما الأول، كذا في «الروضة» و«أصلها»<sup>(٣)</sup>

قال لإسوي<sup>(٤)</sup> وفيه نظر، ولو أكره المحرم والصائم على الرضا، قال الإسوي  
«لا يحضر فيها نفس، والمتحج أنه يقتضي فساد عاداتها، لا أن عدم وجوب الحد قد يروح  
عدم الإفساد»<sup>(٥)</sup>.

إكراه الصائم على الأكل لا يطر في الأصح، وإكراه المصلي على الكلام لا يبطل  
في الأصح<sup>(٦)</sup>

= فإن فيه اشتراك لحرمه الكفرى «نهاية مطلب في دراية لطيفة» ١١٤/١٦

(١) لم أجد في «المهمات» وهو مبني في «التمهيد» في تخريج الفروع عن الأصول ص ١٢٤

(٢) «المتن في القواعد الفقهية» ١/٨٩ «التمهيد في تخريج الفروع عن الأصول» للإسوي ص ١٢٥.  
«الأشباه والمطائر» للسيوطي: ص ٢٠٥

(٣) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» ٢/٩٠ ثانوي. ٢١/٩

(٤) لإسوي عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسوي الشافعي، أبو محمد، حال تدوين فقه أصولي، من علماء العربية  
وبدوينا، وولد في القاهرة سنة ٧٢١ هـ مات سنة ٨٧٢ هـ، ومن مصنفاته «التمهيد»  
و«جواهر البحرين» في الفروع، و«المهمات في شرح الروضة والرافعي»، «طبقات الشافعية» لابن ماضي  
شبه ٩٨/٣

(٥) «التمهيد في تخريج الفروع عن الأصول» للإسوي ص ١٢١، «الأشباه والمطائر» للسيوطي ص ٢٠٥

(٦) المسألة صورتها ما ورد في «الحاوي الكبير»، فقال: «قام الرجل إذا أكره على تركه فذهب الشافعي -

تنبيه [تعبيره] <sup>(١)</sup> بالأصح في إكراه الصائم <sup>(٢)</sup> [يقصى] <sup>(٣)</sup> أن الخلاف وجهان، وليس كذلك بل هما قولان، فكان ينبغي أن يعبر بالأظهر.

قال المصنف في (شرح المهاج) <sup>(٤)</sup> في باب الرضا: الإكراه على الرضا هل يشترط السب لأجل عدم وجوب الحد أو لأنه وطء حرام بخلاف وطء الشهوة فإن في تحريمه خلافاً؟ الطاهر عدم ثبوته لأجل أن السب إنما جاء من جهة ظن الواطئ ولا ظن هـ، فإن أورد وطء حبلة ابنه مع أنه عالم، قلنا: هناك شبهة املك قامت مع الظن فلذلك ثبت

= لا حد عليه كإثره وذهب بعض أصحابه إلى وجوب الحد عليه؛ لأن الرضا لا يكون إلا مع الانتشار الحادث عن الشهوة، وحدوث الشهوة يكون عن الاحتار دون الإكراه وقال أبو حنيفة: إن أكرهه السلطان على الرضا فلا حد عليه، وإن أكرهه غير السلطان حد استدلالاً بأن إكراه السلطان مطلق يخرج به من الإمامة قصير الوقت حال من إمام كزمان الفترة، ويصير عنه كدار الحرب التي لا يجب على الرضا فيها حد عموماً وكلا الأمرين باسناد. والدليل عندهم قول النبي ﷺ ((أمرؤوا أخفود بالشبهات)) وإكراه من أعظم الشبهات؛ ولأنه إكراه على الرضا فهو حرج لا يقط به الحد كإكراه امرأة؛ ولأن كل من سقط به الحد أو أكرهه عليه المرأة سقط به الحد، وأكره عليه الرجل كالسرقة وشرب الخمر.

وأما الجواب عن الاستدلال بحديث الانتشار عن الشهوة فهو أن شهوة مكررة في الطبع لا يمكن دفعها، وأما يمكن دفع النفس عن الانقياد لغير دين أو تقية، فصار الإكراه على الفعل لا على شهوة، وأخذ بها يجب في الفعل دون الشهوة.

وأما الجواب عن استدلال أبي حنيفة بحلو الدار من لإمام لخروجه بالنفس من الإمامة فمن وجهين أحدهما أنه قد يكون السلطان المكره غير إمام، فلا تخلو الدار من إمام. وأنت تسوي بين الأمرين فلم يصح التعليل والثاني أن حلو الدار من إمام لا يوجب إسقاط الحدود كما لم يوجب استباحة أسبائها، وكذلك دار الحرب، وقد تقدم الكلام فيها <sup>(٥)</sup> ٢١١/١٣، ٢٤٢، و(المجموع شرح المهدب) للووي ١٨/٢٠.

- (١) وفي المخطوط (يعبره) والنصواب ما أثبتته وهو يستقيم الكلام.
- (٢) وفي المخطوط (صافة على الأصح) والنصواب حذفها كي هو في الأعلى لأنه رائد والكلام يستقيم بدونها.
- (٣) وفي المخطوط (مقتضي) والنصواب ما أثبتته وهو يستقيم الكلام.
- (٤) هو كتاب (الديباج في توضيح المهاج)، (طبقات الشافعية)، لابن قاضي شهبة ١٦٨/٣، و(شذرات الذهب).



السد، ويجيء هذا في المحبون إذا وطئ المكرهه". انتهى

فرع نوأكره على ترك الرضوء قسيم، فقال الروي عن ولده "أنه لا قضاء".<sup>(١)</sup>

وقال في ((الروضه)) وغيرها: "وفيه نظر، لكن الرجوع ما ذكره؛ لأنه في معنى من

غضب مأو (ولا قضاء)<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup> انتهى

قل لإسنوي "والمتجه خلافه؛ لأن العصب كثير معهود بخلاف الإكراه على

ترك الرضوء".<sup>(٤)</sup> انتهى

وفيه نظر، بل غصب الماء نادر وغير معهود أيضاً فتأمله

فروع. أحدها إذا وقف على سكان موضع فأخرج بعضهم مكرهاً قال لإسنوي:

"ففي بطلان استحقاقه نظر ولا يبعد بقاء الاستحقاق" انتهى<sup>(٥)</sup>

ولا يخفى رجحانه إذا لم يكن شرط أو حجة؛ لأنه بذلك يصير إكراهه عبر حق

ثانيها: قبول القضاء عند الإكراه عليه، صحيح إن تعين عليه؛ لأنه إكراه بحق وإن

لم يتعين فكإكراه المالك أجنبياً على بيع سلعته.<sup>(٦)</sup>

ثالثها: اسرقه وشرب الخمر مباح بالإكراه، وقيل لا يسقط الحد عن السارق

(١) «الدياج في ترميح المنهاج» ٢/ ٣٢٢.

(٢) «المهيد في ترميح الفروع على الأصول» للإسوي. ص ١٢٢.

(٣) ما بين المتكربين سقط من المعطوط وأثبت من ((الروضه)) للروي.

(٤) «الروضه الطالين وعمدة الفقيه» للروي: ١/ ١٢٤.

(٥) «المهيد في ترميح الفروع على الأصول» للإسوي. ص ١٢٢.

(٦) «المهيد في ترميح الفروع على الأصول» للإسوي. ص ١٢٣.

(٧) «المهيد في ترميح الفروع على الأصول» للإسوي. ص ١٢٢.

مكرهاً حكاها الرافعي في باب حد الخمر<sup>(١١)</sup>.

(ومنها: إذا امتنع المدين من الوفاء للمالك [فللقاضي أن] يكرهه على البيع أو وفاء الدين<sup>(١٢)</sup> كذا في خط المصنف وفي النسخ.

(قوله: وإن أكره فأكل فقولان، لعدم أن الأصح لا يفطر)<sup>(١٣)</sup>

(وقوله: لو وطئ زوجته من غير تمكينها لم يفطر - أي الزوجة - وإن صربها حتى مكنت فقولان...<sup>(١٤)</sup>

قلت ويجرم على الروحة تمكيه من الوطء في صورة العرص على الأصح؛ لأنه إعانة على الحرام، ومثله المحرم والله أعلم.

(قوله: الثانية: لو أوجر المالك طعدم)<sup>(١٥)</sup> حلّصه من الهلاك، فصار كما لو عصى عن انقصاص على ما في «الروضة»<sup>(١٦)</sup>، و (شرح المهذب) عدم الفطر<sup>(١٧)</sup>.

(١١) «التمهيد في تخريج الفروع على الأصول»: للإسوي: ص ١٢٤.

١٢ تمت هذه الفروع والمسائل وغيرها قد ذكرها الإسوي في كتابه «التمهيد» نشره إليه سابقاً بحسب ما أنه الإكراد إن كان صحيحاً، فليراجع.

(١٣) ما بين المكونين غير موجود في المخطوط وأثبتته من الأصل المشور.

(١٤) «المشور في الفروع العينية»: للزركشي: ١/ ١٩٦.

(١٥) «المشور في الفروع العينية»: للزركشي ١/ ١٩٨، «المجموع شرح مهذب»: للسوي ٦/ ٣٢٥.

(١٦) «المشور في الفروع العينية»: للزركشي ١/ ١٩٨، «المجموع شرح المهذب»: للسوي ٦/ ٣٢٦.

(١٧) مسألة التي ذكرها الزركشي هنا وجعلها في مسألة الفطر للصائم لا علاقة لها بالعصر وإنما هي في مسند من العلماء الذي أطمعهم ذلك لم يظفر قهراً فلا علاقة للفطر هنا وعبارته «المجموع»: «الروضة» هي «ولو أوجر ذلك المصطر مهر أو أجره وهو محرم عليه» من يسمي الميعة عليه فيه وجهان. أحدهما: يستحق لأبيه وجهه من هلاكه - غنا عن المصاير وما فيه من التحريم على مثل ذلك.

١٨ «دعوة العبد إلى ربه» للمصنف: ٣/ ٢٨٨.

(١٩) «المجموع شرح المهذب»: للسوي ٩/ ٤٧.

قال في (الروضة): "فمن أكره على الأكل لم يعص على الأظهر"<sup>(١)</sup>

وقال في (المهذب): "أصح القولين أنه لا يفطر"<sup>(٢)</sup>، وصححه المرافعي في (الشرح الكبير)<sup>(٣)</sup>، ولا يتعين تصحيح المرافعي لطلال، وقال في (المحرر) وقد سهت عليه في (مختصر المحرر):

وقال في (المسأله): "وإن أكره حتى أكل أو شرب في الأظهر، قلت لا يفطر"<sup>(٤)</sup>

ثم قال في (الروضة): "وتحرير المصولات في لو أكره المرأة حتى مكثت كسك"<sup>(٥)</sup>

(قوله: [يجب الشرع بطل مبرة الإكراه])<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup>

(نعم لو حنف لا يحنف نمياً معلقة فوجب عليه يمين، وقلنا بوجوب التعليق) أي وهو المرحوح - (حنف وحنث)<sup>(٨)</sup> يشكل على احنث ما لو حنف لا يمين عند بعض سائنه وطلبه الصرة إلى القاصي وحكم عليه مائيات، قالوا لا بحث ويطلب العرق بينه وبين ما لو حنف ليطأن روحه الليلة فوجدتها حائضاً فإنه لا بحث كما لو أكره على

(١) (الروضة الطالبي وعمدة المفتين)؛ لنووي ٣١٣/٢.

(٢) (المجموع شرح المهذب)؛ لنووي ١٦٠/٩.

(٣) (فتح العزيز بشرح الوجيز)؛ المرافعي ٣٩٨/٦.

(٤) (مسأله الطالبي وعمدة المفتين)؛ ص ٧٦.

(٥) مسأله موجوده في (المجموع شرح مهذب) ٣٢٢/٦ وليس في (الروضة).

(٦) وفي مخطوط "أبحاث لتأليف بطل مبرة" وهو خطأ وتصحيح والصواب ما أثبت من الأصل - لنور.

(٧) (المشور في القواعد الفقهية)؛ للزرركسي ١٩٩/١، ومضى عليها السيوطي في (الأشياء والظواهر)؛ ص ٢١١.

يقوله: [حكم الحاكم وحكم الشرع هل يبرأ من مبرة الإكراه].

(٨) (المشور في القواعد الفقهية)؛ للزرركسي ١، ١١٩، (الأشياء والظواهر)؛ للسيوطي ص ٢١١، (البيان).

بمعرفتي ٢، ٢٥٩، (الروضة الطالبي وعمدة المفتين)؛ لنووي ٣٣/١٢؛ حاشية الرملي تذكر عن أبي

قول الوطء<sup>(١)</sup>

(قوله: ولو كان له عبد مقيد فحلف بعتقه إن في قيده عشرة أرطال وحلف بعتقه لا بخله هو ولا غيره<sup>(٢)</sup>) فنهد عبد القاضي شاهدان أن في قيده خمسة أرطال وحكم القاضي بعه ثم حلَّ القيد فوجد فيه عشرة أرطال قال ابن الصاغ<sup>(٣)</sup>: لا شيء على الشاهدين لأن العتق حصل بحل القيد دون الشهادة لتحقق كذبهما حكاه الرافعي وأخر باب العتق<sup>(٤)</sup>. انتهى

يسمي لعق إن حله لا عن جهة حكم الحاكم، وإلا فلا، وذكر أيضاً في كتاب الإطلاق أنه لو ورن إن أحدث حقت مبي فأنت طلق، فأكرهه المصنفان، قد في (الروضة): "لا يقع"<sup>(٥)</sup>.

قوله: من قاعدة الإمام هل يلحق بالولي الخاص؟ قد نزلوه مرتين فيما إذا لم يكن للمقدوف الميراث خاص فإنه بقيم العبد على الأصح. إلى أن قال - ويتحه مثله في

(١) (المسرى في القواعد الفقهية) للمزركشي ١/ ١٩٩، وقال النووي: لو قدر: أنت طلق إن لم أطأ النبله، موحى جازع أو عزم، من المزي أنه حكى عن الشافعي ومالك، وأبي حنيفة أنه لا طلاق، فعارض وقال: يقع لأن المعصية لا تعقق بالخيار، وهذا لو حلف أن يعصي الله عز وجل، فمن يعص، حسب وخيل ما قاله المزني هو اللعب، واخبرنا بمقاله قبل عن القوميين، كقوله البر بالأكراه (الروضة الطالين وعمدة المفتين) ٨/ ٢٠٦

(٢) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأثبت من الأصل - المشرور -

(٣) ابن الصاغ عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد الشافعي، أبو نصر، ابن الصاغ قبي شافعي، من أهل بغداد ولاناً ووفاء. كانت الرحلة إليه في عصره. متوفى سنة (٤٧٧هـ)، ومن مصنفاته: (الطريق السليم) في عهد مشعل على أحاديث ومسانل، وبعض تصوف (١٠ مسائل) في الفقه، و(تذكرة العام)، و(العدة) في أمر الله (حفظت شافعي الكبرى) نسكي ٢٢/ ٥، و(طبقات الشافعية): لأن القاضي سيبويه<sup>(٤)</sup> و(طبقات الشافعيين) لابن كثير ٤٦٤

(٤) (مشور في القواعد الفقهية) للمزركشي ١٩٩، و(روضة الطالين وعمدة المفتين) للنووي ١٢/ ٥٧

(٥) (روضة الطالين وعمدة المفتين) للمزركشي ١٩٥/ ٨

حارة الإمام وصية من أوصى بكل ماله<sup>(١)</sup> انتهى الأصح بطلانها فيما راد على الشئ فلا يجزئه للإمام<sup>(٢)</sup>.

(قوله: من قاعدة: امكان الأداء شرط في استقرار الواحات في الدمة، فلا يحكم بلوجوب قبله وإلا لزم تكليف ما لا يطاق إلى أن قل وكذلك الصوم بوضع الصبي مفطراً في أثناء يوم من رمضان، أو أسلم فيه كفرًا، وصهرت فيه حنص لا يلزمهم القضاء في الأصح<sup>(٣)</sup>) كد في حقه المصنف، وفي نسخ صهرت، وأصلحت في السحرة المفروءة على شيخنا الحلال البكري - رحمه الله - ابتدأت، وهو الصواب فلو غير المسألة إذا ظهرت في أثناء النهار ألزمت بالقضاء.

ناب في الروضة، في كتاب الصلاة "والخاص أن من لم يؤمر بالترك لا يسجل أن يؤمر بانقضاء وإذا لم يؤمر كان تحفظ، ومن أمر بالترك فامثل الأمر لا يتوجه أمره بانقضاء، لا لخص باباً مأمورة بترك الصوم ويقضائه وهو خارج عن القيس للص<sup>(٤)</sup> انتهى

(قوله: وبوقال: إن دخلت الدار طلقك وظن الناح الكندي<sup>(٥)</sup> أنه تعيق، وحولف وقيل: لا يقع بدحوك؛ لأب جملة خبرية وهو وعد محض لا تعليق، وفيه نظر انتهى<sup>(٦)</sup>)

(١) (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي ٢٠١/١

(٢) المسألة في (روضة الطالبين وعمدة المفتين) لسروبي ١٠٩/٨

(٣) (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي ٢٠١/١، (المواعيد لأبي رجب) ص ٢٦، ٢٧، و(القواعد الفقهية

وطبقاتها في المذهب الأربعة) للرحبي ٨٤٥/٢

(٤) (روضة الطالبين وعمدة المفتين) لسروبي ١٩١/١

(٥) هو الناح الكندي أبو بكر عثمان بن أبي الياسن مهدي لأسكندرية الشافعي، ملقب بـ حاج الدين بن دمشق، نقله عن النحر

عن عساكر حتى برع في فقهه ودرس الناس وسمعوا عنه، وتوفي في سامية في سنة ٢٦٣ هـ بدمشق

(٦) (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي ٢٠١/١، (الأشياء والمطائر) لكراج النيس السكي ٢٤٩/٢، (حاشية =

قلت: بل كلام الشافعي حيث قال "إن الشافعي يخطئه نصّ على أنه لو قال إن أعطيتني ألف درهم طلقتك، كان وعداً ولا يلزم أن يطلقها"<sup>(١)</sup>

قال ولم أره في غير «تهذيب البعوي»<sup>(٢)</sup> انتهى.

ونقل الأذرع في «القوت» في باب الخلع ما حكاه عن النص عن جماعة من الأصحاب وصحّح عدم لزومه الطلاق.

(قوله: من قاعدة: أوائل العقود يؤكد بما لا يؤكد أو آخرها)<sup>(٣)</sup>. أن يجعل الثاني هو بالنون - أي يأتي العبدان أي الذي لم يتلف - كذا في خط المصنف وفي النسخ، وقوله: فيها - أي الصفقة - (بحمض الثمن في قول حتى لا يوقع جهالة في الثمن فيسطل العقد بخلاف استرجاع البائع بعكس المشتري؛ لأنه لم يستأنف عهداً)<sup>(٤)</sup> - أي يتدلى عهد كذا - في كذا في خط المصنف وفي النسخ يشأ من عقد وهو قريب منه فليتأمل.

(قوله: من قاعدة: الإيثار المصلي يُشكّل عليه - أي على المذكور - من كراهة الانتقال إلى أبعاد من الإمام - : لأنه أثر بالتوبة كما قاله الأصحاب من يصلي في الصف الأول إذا جاء المفرد ليصلي فالمذهب أنه إن لم يجد فرحة فله أن يجزّ شخصاً ويساعده المجزور، ومع

= الرملي الكبير عن أسس لطائف، ٢٠٧/٣، والحادثة الإمام أحمد بن حنبل عن عبادي عن عمر البهية، ٢٦٢/١

(١) «الأم»: ٢٢١/٥

(٢) «تهذيب» للبعوي ٥٦٦/٥.

(٣) «شور في الفروع الشرعية»: ٢٠٧/١، ونصّ عليها السيوطي في «الأنباء والنفائس» ص ٢

العدة البهية يعتبر في النواحي ما لا يعتبر في غيرها، وقريب منها يعتبر في الشيء عندما لا يتطرق فيه قصد

وإنما يعتبر في النواحي ما لا يعتبر في الأوائل وقد يعان أوائل العقود يؤكد به أو آخرها، والمدة

لا من أحسن وأعم. «الفوائد الشرعية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة» لمرحبي، ٢٩١/٢

(٤) «الشورى في الفوائد الشرعية» للرازي، ٢٠٧/١، و«الحاوي الكبير» للهارودي، ٢٧٧/٦

هذا فقد قُوب لعمه قرينة، وهو أحر الصف الأول، وهذا يخالف قولهم: إن الإيثار لا يكون في  
 التوب، بل في مسألة الوضوء قد أعطى الماء لمن يؤدي به عباده، وأما في مسألة الصف فقد  
 فإنه أحر الصف الأول ولم يحصل الفصل) الثاني على حر الأول كما في الوضوء" <sup>١</sup>  
 بل قد حصل له أمر عظيم وهو: صون صلاة مسترد عن الطلآن عند من يقول به،  
 والكراهة عند غيره.

وقال الشيخ عر الدين افي القواعد<sup>٢</sup>، لا إيثار في الترات (١) <sup>٣</sup> إيثار بهاء  
 المتيمم<sup>٤</sup> كذا في السج وفي خط النصب، والله أعلم



- (١) ما بين المعكوفين غير موجود في المخطوط وأثبتته من الأصل - المنشور -  
 (٢) (المنشور في القواعد الفقهية) سرركشي ١ / ٢١٣، من العلامة بافضل "ويكرر قوله مسترد عن الصف م، م  
 يجد صفة الحرم ثم جر وحدا وينبغي أن يساعد المجرور"، (المقدمة الخضرية) ص ٩٤  
 (٣) ما بين المعكوفين غير موجود في المخطوط وأثبتته من الأصل - المنشور -  
 (٤) ما بين المعكوفين غير موجود في المخطوط والذي في المخطوط «القرينة» والصواب ما أثبتته من الأصل - المنشور -  
 وبه يستقيم الكلام  
 (٥) الصواب ما أثبتته من الأصل كما هو وفي المخطوط حصل خطأ في السج فقال: "لا إيثار في القرينة إيثار بهاء المتيمم"  
 والصواب ما أثبتته في يستقيم الكلام. (المنشور في القواعد الفقهية) سرركشي ١ / ٢١٣، «الأشياء والمظان»  
 لمبوطي ص ١٦: «الأشياء والمظان» لاس مجيم، ص ٩ - ١٠: «الوجير في إيضاح قواعد اللغة الكلية»  
 روبرو ص ١٦٣، (القواعد الفقهية وطبقاتها) ب اعداهب الأربعة: لرحبي ٢ / ٧٠٣

حسوف

الباب



## حرف الباء

(قوله: البدعة، قال ابن درستويه<sup>(١)</sup>، هي في اللغة إحداث سمة لم تكن، وتكون في الخير والشر)<sup>(٢)</sup> إلى أن قال - يعني المتولي - تكون بـعصية والطاعة.

(قال الشيخ عمر الدين، هي فعل ما لم يعهد في عهد رسول الله ﷺ، وتنقسم إلى الأحكام الخمسة، وطريق معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشرع فأي حكم وجبت فيه فهي منه)<sup>(٣)</sup>.

وجدت المصنف تجاه آخر الكلام على البدعة عن الحاشية، وكان قد خرج له تخريجه إشارة إلى أنه من الأصل مجهولاً من المعلوم قصيره مجهولاً.

(١) ابن درستويه عيّد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المربك أبو محمد من عمه البدعة، فدرسي لأصل، شهر وتوفي بعد سنة ٣٤٧هـ، ومن مصنفاته ((التوسل بين الأحسن، وتعلب، في التفسير ١٩١)، (خير من ابن ساعدة لإباضي)، و(الرد على دمع من نصبي عن الخليل)، (شذرات الذهب)، لابن العماد ٢٤٨/٤، (الأعلام)، للزركلي ٧٦/٤.

(٢) (المشرد في القواعد الفقهية)، للزركلي، ٢١٧/١.

(٣) (المشرد في القواعد الفقهية)، للزركلي، ٢١٨/١، ٢١٩، قال العرب عبد السلام البدعة فعل ما لم يعهد في عهد رسول الله ﷺ، وهي مقسمة إلى بدعة واحدة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكررة، وبدعة مباحة، والطريق في معرفة ذلك أن تعرض البدعة عن قواعد الشريعة فإن دخلت في قواعد الإباحة فهي واحدة، وإن دخلت في قواعد التحريم فهي محرمة، وإن دخلت في قواعد انتساب فهي مندوبة، وإن دخلت في قواعد انتساب فهي محرمة، وقد عد المباح من مباحة، وهو عند الأحكام في مصانح الزمام ٢٠٤/٢.

قوله: ولو دعاها لموطء فقالت: حصت فإن لم يمكن صدقتها، لم يلتفت إليها. وإن أمكن واتبعها بالكذب حرم وإلا حاز. كذا في حط المصنف وفي نسخ، وصونه جار وإلا حرم، ويدل على ذلك (قوله: لأنها ربما عابدته ومثلته حقه) <sup>(١)</sup> إلى آخره؛ لأنه لا يصلح عتة إلا لجواز الوطء إذا اتهمها قبيلاً <sup>(٢)</sup>.

(قوله: من قاعدة: ما لا يؤثر في الحال هل يؤثر في الاستقبال؟ قسمان: الأول: ما لا يؤثر - أي في الاستقبال - فمعه لو اعتق الشربك وهو معتر حصته ثم أيسر لا يسري عليه العتق، لأنه لما لم يؤثر عتقه في الحال لم يؤثر في المال، الاستقبال <sup>(٣)</sup>، ومنها إذا أسلم شخص وله ولد كافر ولولده ولد صغير وقتلنا لا يستمتع الحد ولد ولده لأحل وجود ولده، فإن مات ولده لا يستمتع أيضاً، لأن إسلامه لما لم يؤثر في الحال لم يؤثر في الاستقبال <sup>(٤)</sup>، قلت: هذا ضعيف. فقد قيل في (الروضة)، "للحية في الإسلام ثلاث جهات أحدها إسلام الأوين أو أحدهما وينصرون ذلك من وجهين أحدهما أن يكون الأبران أو أحدهما مسماً يوم العلوق فيحكم بإسلام الولد إلى قوله وفي معنى الأوين الأجداد والحداد سواء كانوا وارثين [أو] <sup>(٥)</sup> لم يكونوا، وقد أسلم الجد أبو الأب أو أبو الأم تبعه الصبي إن لم يكن الأب حياً قطعاً، وكذا إن كن في الأصح <sup>(٦)</sup>."

(١) المشور في القواعد الشرعية: ١٥٠/٣، و(أسس المطالب في شرح روض الطالب): ٢٨٠/١ لأنصاري.

(٢) (الأنواع في حل مضامير شجاج): الشريسي ١٠٢/١، (مغني المحتاج): الشريسي ٢٨٠/١.

(٣) ورسالته في (المصروع شرح المذهب): الشريسي ٣٧٢/٢.

(٤) ما بين المكتوبين سقط من المخطوط وأنته من الأصل - المشور -

(٥) نبيه بك هذه الدعوى، تصححه هنا وهي بريها في الأصل - المشور - بـ حرفه يم، المشور في القواعد الشرعية: ١٥٤/٣.

(٦) (الأنواع في حل مضامير شجاج): الشريسي ١٠٢/١.

(٧) (الأنواع في حل مضامير شجاج): الشريسي ١٠٢/١، (مغني المحتاج): الشريسي ٢٨٠/١.

(٨) (الأنواع في حل مضامير شجاج): الشريسي ١٠٢/١، (مغني المحتاج): الشريسي ٢٨٠/١.

وشاحح في ((المهمات)) النووي - رحمه الله - في معنى الخلاف في الصورة الأولى بأن القفال قد ذهب إلى أنه لا يتنع إذا كان لصبي قد ولد بعد إسلام الجدة وفي حياة الأب - ، بأن كانت ولادته بعد موته فقد سلم أنه يتنع.

قال في ((المهمات))، "كذا رأيت في ((فتاوى البغوي))، ولم بدع لر فعي ذلك مقطوع به، بل هو من زيادات النووي"<sup>(١)</sup>.

وشرح أيضاً في الترجيح في الصورة الثانية، لكن الحق ما قاله الشيخ<sup>(٢)</sup> فقد سبقه لذلك الرافعي.

فإنه قال: "أقرب الوجهين التبعية؛ لأن سبها القراءة وهي لا تختلف حياة الأب وموته، كسقوط لقصاص وحد القذف"<sup>(٣)</sup> وإذا مات الجد والأب حي ثم حدث له بعد ذلك ولد

قال المسكي "لم يتعرض له الرافعي ولا غيره فيه وقفت عليه، ويحتمل أن يقال لا يستتبع؛ لأن الاستتاع يمتنع بالحج لا باليت، وعلى هذا لا يرد الاستدلال بآدم عليه السلام، ويحصل أن يقال يسسع، وعلى هذا يرد ويجاب عنه بأن الكلام في حد يعرف نسب إليه بحيث يحصل بينهما التوارث أي (...)"<sup>(٤)</sup> بخلاف ما سقط به وحرّج عليه انقال ما لم ...<sup>(٥)</sup> المنصور في الجمعة وصلى الظهر ثم رال المدر في أثناء الصلاة انتهى"<sup>(٦)</sup>

(١) ((المهمات)) للإسوي، ٣٠٥/٦

(٢) المقصود به هو الإمام (النووي)

(٣) "فتح مبرير شرح الوحي" ٣٩٨/٦

(٤) كلمة غير معهود من المحظوظ

(٥) كلمة غير معهود من المحظوظ

(٦) لم أجده لمصدر

عبارة «الرخصة»<sup>(١)</sup> "إذا زال المدور في أثناء الطهر، قال الفقهاء: كروية الماء في الصلاة، وهذا يقتضي خلافاً في بطلان الطهر كالاختلاف في بطلان صلاة الميمم، وذكر الشيخ أبو محمد وجهين لها، والمذهب استمرار صحة الطهر"<sup>(٢)</sup> انتهى فهاض

(قوله: ومنه المعنونة بالأشهر إذا رأت الدم)، قيل: ترجع بالأشهر، وفي نسخة ترجع إلى الأقراء، كما في خط المصنف وفي لسانه وهي الصواب، وفي كلام المصنف إحماله في المنتقاة من الأشهر إلى الأقراء بعد فروع لأشهر إن كانت آيسة فأطهر الأقوال فيها كما في «الرخصة» "إن مكحت فلا شيء عليها ولا فلاقراء متعلق بحق الروح وللشروع في المقصود كالتميم إذا رأى الماء بعد الشروع في الصلاة، وإن كانت صغيرة وحاصت بعد الأشهر فإنه لا يلزمها شيء، لأنها لو ألزمتها الانتقال إلى الأقراء لم تنقض عدتها بالأشهر غالباً؛ لأن الغالب في كل صغيرة انتهاءها إلى الحيض وهذا فارقته الآيسة إذا حاصت بعد الأشهر والله أعلم"<sup>(٣)</sup>.

(قوله: ومنه لو حصر شهود الأصل عند شهادة شهود الفرع وقبل الحكم امتنع القاضي من تقريب الحكم على شهادة الفرع قياساً على ما لو وحد التميم الماء بعد التيمم وقبل الصلاة، ويرد شاهد الأصل قبل الحكم لقدمه من السر، وقيل: لا منع، حكاه القاضي حيناً)<sup>(٤)</sup>

(١) عبارة «الرخصة» أما إذا زال المدور في أثناء الطهر فقال الفقهاء: كروية الماء في الصلاة وبعد ينفي خلافاً في بطلان الطهر، كالاختلاف في بطلان صلاة التيمم وذكر الشيخ أبو محمد وجهين لها وجهين: من صحة الطهر ومنه الخلاف، ترجيح عن إبطال طهر غير المدور إذا صلاها قبل فوات وقت حمله ثم بعده فمدور أو لا، «الرخصة الطائفة وعدة المتقين» نسوي، ٤٠ / ٢

(٢) قال النووي: وإذا عمدت صغيرة بالأشهر ثم حاصت بعد ما عمدت، فقد انقضت الصلاة، ولا يلزمها الأمر، إذا حاصت في أثناء الأشهر، انتقلت إلى الأقراء ومن ينسب ما مضى قرأ؟ وجهين: أحدهما: إلى ظاهر النص «الرخصة الطائفة وعدة المتقين» ٤٠ / ٨ - ٣٧١

(٣) «المشور في القواعد الشرعية»، ما ذكره في أصول الفقه، ٢٢١، البحر الرضائي، ٩ / ٦، ٢٢١

في تعينه، كما في حط المصنف وفي نسخ، لكن الذي في خطه من قوله قياساً

قوله في تعينه ويرد شاهد الأصل قبل الحكم كقدومه من السفر وقيل الح.

قوله ولو أتى بالاستفتاح والتعود، وأطلق أي - لم يقصد البذل ولا غيره - ثم قدر

على إعادته بعد فراغه منه، فالظاهر أنه تلزمه قراءتها،<sup>(١)</sup>

لفظه وأطلق ليس له معنى هنا فليتأمل.

وقوله منه كذا في حط المصنف وفي النسخ ولعله منها أي الإستفتاح والتعود

قوله من قاعدة: (المعص)<sup>(٢)</sup> المندور عليه هل يحب؟ على أربعة أقسام: أحدها:

= بشراري ح ٢٧٢

٥ وقال الشيرازي: "وإن شهد شهود الفرع ثم حصر شهود الأصل قبل الحكم لم يحكم بشهادتهم؛ لأنه قدر على

لأصل فلا يجوز الحكم بالبذل". والله أعلم. ((المهذب)). ٤٦١/٣

(١) قال سبوح: "ولا يجوز الحكم بشهادة على الشهادة، إلا بعد حصر شهود الأصل سابقاً أو مرفوضاً أو

العبء؛ لأن شهادة الأصل أقوى؛ لأنها تشبه نفس الحق والشهادة على الشهادة لا تثبت نفس الحق فسم تقبل مع

التقدم على شهود الأصل (العبء الذي يجوز به الحكم بالشهادة على الشهادة أن يكون شاهد الأصل من موضع

حكم على مسافة إذا حصر لم يقدر أن يرجع بالنسب إلى مبرله فإنه تلحقه مشقة في ذلك وإنما إذا كان في موضع إذا

حصر أمكنه أن يرجع إلى بيته بالنسب لم يجوز الحكم بشهادة شهود الفرع؛ لأنه يقدر على شهادة شهود الأصل من غير

مشقة" ((المجموع شرح المهذب)): ٢٦٨/٢٠

(٢) "شور في القواعد المفهومة"، بدرر كشي ٢٢٢/١، ((حاشية الرمز الكبير على أسس المطالب)). ١٥٤/١

((حاشية المجلس على منهج الطلاب)): ٣٥١/١.

٥ قال أحمد بن حنبل في مسند العبادي: "فرع خالفوا لو قدر على المشقة في أثناء البدن وحسب مرادها أو بعد فراغه، ولو بعد

تركه فلا، يعني ما لو لم يحس شيئاً مطلقاً بقدر عليها بعد الوضوء بقدره فهل تسعد عنه كما لو قدر عليه بعد

التراخي من البدن بجماع أنه لو أنشأ نومه حسنة أو لا، لأنه لم يأت بسبب من البدن يبيد البدن بدله الفتح، بل هو واجب

حرمه، فيه نظر وقد مرم الأول، لا أن يوجد ثقل بخلافه" ((حاشية الرمزي على حقه المحتاج)). ٤٩/٢

(٣) ما في الحكومة مستند من المحظوظة وأثبت من الأصل المشور

ما يحب قطعاً إذا قدر المصلي على بعض الفائحة، وهل يضيف إليها من الذكر ما يتم به قدر الفائحة أو يكررها؟<sup>(١)</sup> - أي الآية - (سبغاً، قولان)، الخلاف وجهان: والأصح أنه يبرأ ما يحسه ويأتي بالذكر عن الباقي.<sup>(٢)</sup>

قوله، (ولو مات في بئر أو معدن انهدم عليه وتعدر إخراجاً وغسسه تُغني عنه عن النقص لانه المقدور، حكاه الشيخ أبو محمد في الفروق<sup>(٣)</sup> وهو مقدم على ما حكاه الراعي عن [التمة]<sup>(٤)</sup> انه لا يصلي عليه، ومساعدة النووي له<sup>(٥)</sup> - أي ومقدم على مساعدة النووي لصاحب [السمة] - (ودعوا له لأنه خلاف) - أي وعلى دعوى النووي لا خلاف فيه - أي من جهة - أن الصلاة لا تجب عليه إلا بعد العسل، كذا في خط المصنف، وحال في الخادم ونص ما يقفه الراعي عن [التمة] ونفعه عليه النووي، وفرق بين صلاة على

(١) (المسور في التوبة عند المذنب) (مرور كشي ١ / ٢٢٧، وهذه القاعدة عبر عنها الإمام نج السبكي في (الأمية

والنظار ١ / ١٥٥، قاعدة: المسور لا يسقط بالمسور) وقال: هذه القاعدة من أشهر افتراء مستبطن من قول الشيخ

(إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) وكذا الإمام السيوطي في (الأشياء والنظار) ١ / ١٥٩

(٢) (شرح العمري شرح الوحي) ٢ / ٣٣٩، (المعجم شرح المهدى) ١ / ٣٧٥، (رد المحتار

الطحاوي وعدة مفتين) ١ / ٢٤٥

(٣) (الجمع والفرق) ١ / ٦٧٢، مسألة رقم ٢١٩، وهو لعبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن

حماد بن الشيخ أبو محمد الحنفي والد إمام الحزبي أو أحد زعمائه على وجه واحد، وتقسماً رأياً ومحرراً في المدارس

كان يلبس بركس الإسلام في المعرفة النافذة بالفقه والأصول والحج والتفسير والأدب، وروى عنه (٢٨٨٨

ومن مصنفه: (التفسير) و(البصيرة والتذكير) فقه و(الوسائل في فروق المسائل) و(الجمع والفرق) في

فقه الشافعية وكتابه المشار إليه (الفروق) ويسمى (الجمع والعزل) (طبعات الشافعية لكم ي ١ / ٢٢٥

٥، ٧٣، و(طبقات الشافعية) لابن قاضي شهاب ٢ / ٢١٩.

(٤) (نصه ابن أبيه في المحصول مدر السمة) وهو خطأ في النسخ ونصه ابن أبيه فهو كتاب (رسالة الريادة) للمسور

ابن سعد عبد الرحمن بن مأمون وهو شرح على كتاب (الإبانة) لشيخه الموراني (طبقات الشافعية، رقم ١ / ٢٢٥

نسخي ١٠٦ / ٥ (كتيب الطول) ١ / ١٠٦، حاجي خليفة ١ / ١

(٥) (المسور في التوبة عند المذنب) (مرور كشي ١ / ٢٣٠

الغسل دون الكفين بأن تطهيرة تختص بالصلاة فلهذا توقفت الصحة عندها بخلاف الكفين فإنه وجب لحرمة اليد كستر العورة في حق الحي ما لا دين عليه إذ كل منهما واجب لأنه لم يقف عنه عليه السلام ولا أصحابه الصلاة لا بعدهما<sup>(١)</sup>.

قلت: وشاهد ذلك أن فاقد الطهورين يعيد بخلاف فاقد لستره ومما يشهد له أيضاً أنه يشن انقباب بعد الدفن للغسل<sup>(٢)</sup>.

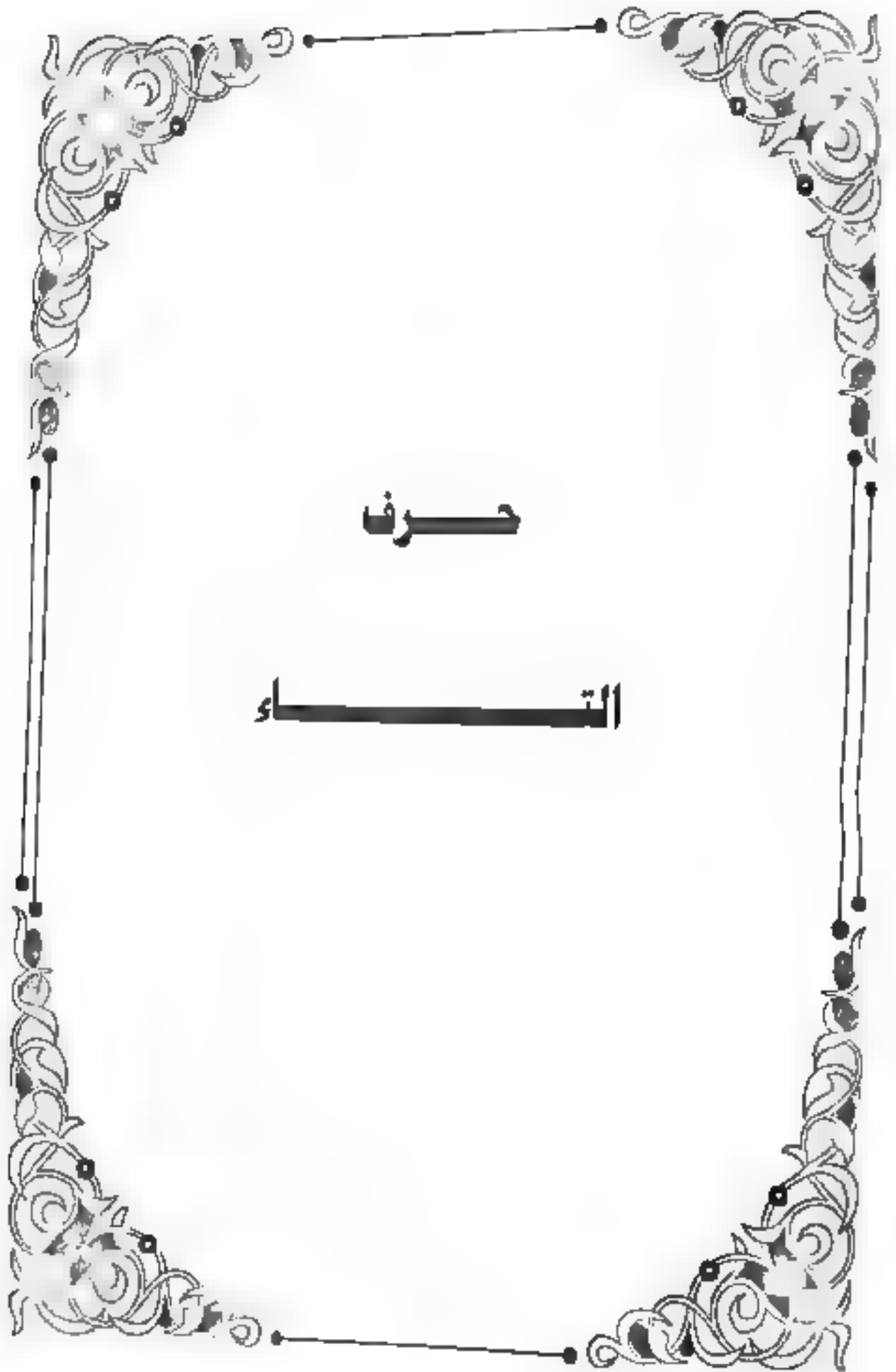


(١) «فتح العربي شرح الوجيز»: للراملي ٥ ١٩٩ ٢٤٦ و٢٥١، و«دروضة الطالبين وعمدة المفتي»: نسوي

٢ ١٢٩

(٢) قلت: قد مر في هذه المسألة 'ولا يغسل شئ من النور' لا إذا تمسح أثر اليد بطول الزمان أو دفن من غير غسل بالكلية أنه يسجد النحر ويغسل أو دفن في أرض معصونه وترك ذلك إخراجاً عن حيز الحلي أولى بدراعه، ولا دفن غير الصلاة غسل عليه في القبر، ولو دفن بين الكفين أو جهان أظهر مما أنه لا يشن؛ لأن دفن مرة بخلاف غسل فإن معصيته لا يحصل بالدفن<sup>١</sup> «الوسعة في المذهب» ٣/ ٣٩١، و«فتح العربي» شرح وغيره.

بدل في ٥ ٢١٦





[حرف التاء]<sup>(١)</sup>

(قوله: من قاعدة: أن التابع هل يكون له تابع؟)<sup>(٢)</sup>

(ومنها: هل ين تكبير العيد خلف المواقف؟ فيه خلاف: قل في البيان: والأصح لا

يس، لأن العمل تابع لسرائر والتابع لا يكون له تابع)<sup>(٣)</sup>

قلت. هذا أحد أوجه أربعة، والأصح منها أنه يكبر عقب كل صلاة، فمفعوله في هذه الأيام، لأنه شعار الوقت كما قال الراعي سواء كانت تلك الصلاة فريضة مؤنة أو مقصية مائة في غير هذه الأيام، أو في هذه الأيام، أو ستة رتبة، أو مائة مضمناً، والمدورة كالدفلة، كذا العيد، وكسوف، ولاستسقاء، والأصح أنه يكبر خلف حדרه، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة والمسافر والمعمود والمصلي جماعة والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

(١) لا يعرف هذا العبادي صاحب الحاشية بحرف التاء وهي تخرج تحت حرف التاء في الأصل

(٢) القاعدة العامة المنصص عليها في كتب القواعد هي (التابع تابع، أو التابع لا يرد بالحق) وهذه القاعدة المشار إليها هي مما يدخل ضمن مباحث هذه القاعدة العامة (الأشياء والنظائر) تليدوني ص ١١٧، و (الأشياء والنظائر) لأن مجيم الختفي ص ١٢، (شرح القواعد الفقهية الرقعة) ص ٢٥٣، (القواعد والمضبوط الفقهية) العيد الفطيم ٢، ٥٩٦، (الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية) ال بوربر ص ٣٣٩، (القواعد الفقهية ونظماتها في المذاهب الأربعة) للزحيلي ١/ ٢٢١

(٣) «حشر في القواعد الفقهية» بطرر كشي ١/ ٢٣٧ - ٢٣٨، (الأشياء والنظائر) للسروطي ص ١١٧، و (الأشياء المقدسة) لأن مجيم ص ١٠٢، والمألة بالنصيب في (البيان) بدمبراي ٢/ ٦٥٧

(٤) (فتح المبرر بشرح الوجيز) للراعي ٥/ ٥٩

ومنها، لو حضر الجمعة من لم تعتقد به كالعبد والمسافر والمرأة، فلا تصح إلا بعد إجماع أربعين، كذا قاله الحسين في «فتاويه»<sup>(١)</sup>، انتهى

قال في «الحاشية»: «قاعدة: قيل الصبي لا ينوي الجمعة إذا صلى إماماً فيها، وكذا العبد، ولو نوى الجمعة من غير نية الإمامة لم تعتقد به الجمعة، فإن تمام الأربعين لم تصح الجمعة وإلا صحت هم دونه، وهذا يحىء على قوله القاضي في «فتاويه» لو حضر من لم تعتقد به الجمعة مع من تعتقد به وساق ما تقدم، ثم قال: لكن الظاهر أن القاضي قاله بناء على القول بأنه لا تصح إمامة من لا تعتقد به، والمرجع خلافه». انتهى

(قوله، من قاعدة: تحمل المؤنة على الغير)<sup>(٢)</sup>

(الثالث: أن يهتبه عبداً متصلاً [بماله كما لو غصب]<sup>(٣)</sup> ثوباً فصعبه ثم ردّه ووهبه الصع فهل يحجر على قبوله؟ وجهان: (١).

قلت: الأيسر والأشبه عند الراعي وصححه النووي في «زوائد الروضة» أنه

(١) «فتاوى القاضي حبي»، ج ١، ص ١٣٩ - ١٤٠ مسألة رقم (١٥١).

(٢) «مع المعاداة في الأصل - حنوز [تحت المؤنة بين اثنين]»، (المشور في القواعد الفقهية)، للبركشي ١/١٤١.

(٣) هكذا الأصل وفي المعطوف (يا لو غصب) والصواب ما أثبت به يستقيم الكلام. (المشور في قواعد الفقهية) للبركشي ١/٢٤١.

(٤) (المشور في القواعد الفقهية) للبركشي ١/٢١٣، قال أبو يوسف «لو غصب أرض ورزعه ولم ثبت حق جده وبه فهو غير نواشء ترك يدرك فيها بأجر المثل ولو شاء ضمن البذر ليعاصب. انتهى وكذلك لو غصب ثوباً تصعبه فباعه غير يبر ترك الثوب به وأخذ قيمته منه غير معصوم ويبع وأخذ مصوغاً ويعطي ليعاصب ما زاد الصيغ فيه» (شرح المرقع الفقهية) للبركشي ١/١٧٦ - ١٧٧، و«القواعد» لاس رحب، ص ١٥١.

(٥) «مع المعاداة في القواعد الأربع» للرحبي ١/١٥، و«حنوز الكبير» للهاردي فقد ذكر مسألة بالخصيل ٧/١٨٠ - ١٨٥.

لا يجبر على قوله، قال النووي: ومن صححه صاحب «السيه» رحمه الله عليه: (١)  
 قال الخرجاني ويحري الوجهان فيما لو عصب بآناً وسمره بمسامير للعاصب وتركها  
 لها لك. (٢) انتهى

(قوله: وكذا لو عصب أرضاً فغرس فيها ثم وهبه العراس ففي إيجابه وجهان) (٣) مقتضى  
 كلام الشيخين الحرم بأنه لا يجبر عن انقوت حيث قلاً والمعظ للرفع. "ووجه المنع  
 يعني في مسألة غسل الثوب ثم صغره، لو ترك العاصب الصبح عن منك ففي إيجابه  
 على القول وجهان ووجه الإجماع صيرورته كالصعة التابعة لثوب وأيضاً من المشتري  
 إذا أنحل الدابة ثم اطبع على عيها فردها مع العمل لكان يعيها بوزع العمل يجبر الساع  
 على انقوت ووجه المنع لقيس (٤) انطاهر ويدل عليه أنه لا يجبر على قول لاء والعراس  
 إذا تركه العاصب. (٥)

(قوله: ولو عصب دابة فأنعلها ولا يمكنه قلعه: لأنها تنقص به قبله الأرض فلو ترك  
 العمل إياه فهل يحضر على قموه وجهان) (٦).

(قوله: من قاعدة: التحمل مراتب).

(١) قال الشيرازي: "فإن أراد العاصب قمع الصغ لم يصب وإن أراد صاحب الثوب مع الصغ واحتج العاصب أجبر،  
 وقيل لا يجبر وهو الأصح" (السيه)، ص ١١٥.

(٢) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي، ٤٩/٥.

(٣) «النووي في القواعد الفقهية» للزركشي، ٢٤٣/١٠.

(٤) ما بين المعكوفين غير موجود في المخطوط وأثبت من (فتح العري) نراه في قائلاته يستقيم الكلام.

(٥) «فتح العري بشرح الوجيز» للرافعي، ٣١٦/١١، وذكر العلامة العمري في كتابه «البيان» السأله بصورة

المتعلقة رسل بها تفصيلاً معتمداً لمراجع «البيان» نعمراني، ٥٠/٧، ٥٣، و«المهذب» للشيرازي، ٣/٧، ٢.

و«المجموع شرح المهذب» للنووي، ٢٥٦/١٤.

(٦) «النووي في القواعد الفقهية» للزركشي، ٢٤٣/١، والمسألة في «فتح العري بشرح الوجيز» للرافعي، ٣١٦/١١.

ثالثة: تحمل الزوج عن الروحنة زكاة الفطر والسيد عن عبده والقريب عن قريب  
 وهل هي؟<sup>(١)</sup> وجبت عن الروح ابتداءً أو عليها ونحمله الروح؟ خلاف. والأصح الثاني. وقبل  
 بطرده في السيد والقريب، وقبل بن عليها ابتداءً قطعاً؛ لأن الرقيق لا قدرة له لعدم ملكه  
 والقريب وجبت بعبته على غيره لا في ماله،<sup>(٢)</sup> انتهى أي لأن القريب عاجز فلم يجب في  
 ماله؛ لأن الأكثرين اطرءوا والخلاف في كل مؤد عن غيره من الروح والسيد والقريب  
 قال الإمام: "وقلت طائفة من المحققين هذا الخلاف في فطرة الروحنة فقط، أما فطرة  
 المملوك والقريب فيجب على المؤدي قطعاً؛ لأن المؤدي عنه لا يصلح للأب لعجزه"<sup>(٣)</sup>  
 (قوله. وإذا قلنا بالتحمل) أي حيث فرص التحمل فيه خاصة عن نفسه فقط، وأنه  
 لا شيء على المرأة كما قاله الشيخ كمال الدين الدميري في توجيه الأصح<sup>(٤)</sup>  
 فهل هو كالحالة أو الضمان؟ وجهان: انتهى.

عبارة «أصل الروضة» قولان: حكاهما أبو العباس الروياني في المسائل الخرجيات،  
 فهو كان الروح معسراً أي وقت الوجود - والروضة أمة أو حرة موسرة فطريقان  
 أصحهما به قولان. بناءً على الأصل المذكور إن قلنا الوجوب يلاقي المؤدي عنه أراً لا  
 وجبت الفطرة عن الحرة وسيد الأمة وإلا فلا تجب على أحد.<sup>(٥)</sup>  
 والطريق لثاني وصححه النووي في «روايد الروضة» "تجب على سيد الأمة ولا تجب

(١) ما بين المكوفين غير موجود في المخطوط وأنته من الأصل - المشور - وبه يستقيم الكلام.  
 (٢) «مشور في القواعد الفقهية» للروكني: ١/ ٧٤٥ - ٧٤٦.  
 (٣) «نهاية الطلب في رواية دعيب» للنجاشي: ٣/ ٣٧٩، ٣٨٠، و«روضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي  
 ٢، ٢٩٤، و«المرور البهية في شرح البيهجة الزردية» للزكريا الأنصاري: ٢/ ١٩٥.  
 (٤) «النجم الوهاج في شرح المنهاج» للدميري: ٣/ ٢٢٠.  
 (٥) «فتح العزيز بشرح الوجيز» للرافعي: ٦/ ١٣٠.

على الحرة وهو المنصوص، واشترى كمال سليم احرة بمها أي - بمقدد المكح - بخلاف  
الامة فيها بالبروح غير مسبعة بل في قصة السد يستخدم ويسافر بها، فحينئذ لم تكن  
المطرة محولة عنه وإنما الروح كانصاعاً، وقد تندر على الأداء بقي الوحوب كما  
كان<sup>١</sup>

أقوله الرابعة: تحمل الروح عن روحته كفارة الوقاع قال الإمام وهي أبعد المراتب  
لما فيه من تحمل القرب واتحاد الكفارة بخلاف صدقة التطهر فإنها يوحىها عليه في روحه  
ورفعه وقربه<sup>٢</sup> انتهى

قلت الخلاف في هذه المسألة مستند من كلام الشافعي رحمه الله وأصح من  
نحوه أن الكفارة على الروح عنه دون لروحة، لأنه<sup>٣</sup> لم يأمرها روحه الجامع  
أهلها مع مشاركتها له في<sup>٤</sup> لأنه جاء في رواية هلك وأهلك<sup>٥</sup> ولو وحى عليها  
ليشبه كما في الرحل، ووجه القول الثاني بأن لفائل بأن لكفارة عنه وعنهما بأنها لهما  
كفارة ونعمها الروح فاتفقت مع كفارته لأن الجامع لما ذكر النصية ومشاركتها له في  
السب أمر<sup>٦</sup> - بالكفارة فدل على وحيها بسب المحمرع، وعلى هذا قل يجب

(١) (دروحة الطالبين وعمدة المفير) المشوري ٢٩١/٢

(٢) (المشور في القواعد الفريسي) للزركشي ٢٤٦/١

(٣) قال الإمام: الروح قد تحمل عن روحه الكفارة، وقد استدل به آراء من أئمة أهل البيت -  
يوجد الكفارة وبس الأمر في صدقة التطهر كذلك،  
فإن الإنسان يمجج العطر عن نفسه، ثم يمر بموتة<sup>١</sup> أي به المطلب في توبة نفسه<sup>٢</sup> لأبي العباس الخواري  
٣٨١/٣

(٤) برواية هي ورواه بعض الرواة عن لاوارعيني عن الزهري، وفيه من الزيادة قال في معنى به ثم أخرجه عشر صنفه  
فقال: ثم قد تصدق به، وفيه من، عن لاوارعيني إذا جاءه رجل فقال هلك وأهلك، وموتة أهلك،  
سر بسطوطه، وموتة أخرجه صنف، فقال: إنك عن عمرو بن شعيب، فأدرجه بعض الرواة في روايته، عن  
زهري، عن محمد بن عبد الرحمن (معرفته حسن والآثار) لأبي بكر البيهقي ٢٦٥/٦ رجم الحديث (٨٦٨٥)

عن كل منهما النصف، ثم يتحمل ما وجب عليها، ونيل: يجب على كل منهما كفارة؛ لأن  
لم يتحمل عنها، ثم يباحلان، حكاه في «الحر» وضعف الثاني<sup>(١)</sup>

ولقول الثالث: يجب عليها كفارة أخرى، وحجه بالقياس على الرجل لتساويهما في  
السبب؛ لأنها عقوبة مشتركة فيها كحد الزنا<sup>(٢)</sup>

وحكى ادوردي وغيره أنه يجب على الزوج في ماله كفارتان كفارة عنه وكفارة  
عنها، وهو مصادم للحديث؛ لأنه - رواه - لم يأمره إلا بكفارة واحدة<sup>(٣)</sup>

ويستثنى من القول الثالث، ما إذا جومعت في دبرها فلا كفارة عليها، نقله ابن الرواد  
عن القاضي أبي الطيب والسندنجي<sup>(٤)</sup>، وكذا إذا كانت مفطرة خيض أو غيره، أو صامته

(١) «بحر المحجب» للرويان، ٣٠٥/٤

(٢) وحكى المسألة العمراني في «البيان» وذكر خلافه فيها، فقال «إذا ثبت هذا ووطئ الرجل زوجته في ما رخص  
وعنه يجب به الكفارة - فعل من تجب الكفارة - ذكر الشيخ أبو حامد أن في ذلك حرجين

أحدهما تجب على كل واحد منهما كفارة، وبه قال مالك، وأبو حنيفة، واختاره ابن المديني، لا روي أن النبي  
ﷺ - عن - «من أفطر في رمضان فعليه ما من الفقاهة»، يعني من الكفارة، والفروجه قد أفطرت بالجمع  
فوجب أن تكون عليها الكفارة؛ لأنها عقوبة تتعلق بالجمع، فيستوى فيها الرجل والمرأة، كحد الزنا، وفيه إحد  
من المهر

والثاني: تجب الكفارة على الرجل وحده وهو الصحيح؛ لأن السبب - رواه - أمر الذي جامع في جارية  
رمضان بالعتق، فإن لم يجد - فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع - أطعم ستين مسكناً، فدل على أنه  
هو ما يجب بالجمع - فإذا فسد هذا فهل تجب الكفارة عنه وعنهما أو تجب عنه دونها؟ فيه وجهان، وحكا  
انصباغ قريش، أحدهما: تجب عنه وعنهما وتعلق هذا القائل بقول الشافعي (والكفارة واحدة عنه وعنهما  
ولأنهما اشترى في المائتين، فاشتركا في الكفارة والثاني: تجب عليه عنه دونها؛ لأنها حتى مال يتعلق بالزنا، وذكر  
عن الزوج كالمهر، وتناول هذا القائل قول الشافعي أنه لو ادّعى أن يجرى عنها جميعاً ٥٢١/٣ ٥٢٢، وادّعى  
العتاقين وعنده المنع، لمروى ٢٧٤/٢

(٣) «البيان» لكبير، للمروى ١٢٥/٣

(٤) السندنجي: هو محمد بن هبة الله بن ثابت، لم يصر بالسندنجي الشافعي؛ لقبه من كبار الشافعية يعرف به

ولم يعطل صومها لكونها نائمة مثلاً والله أعلم .<sup>(١)</sup>

(قوله: من قاعده: التحبات ثمان. قوله: قل: ولو طاف وصلي، ثم دخل الكلمة فهل يستحب عليه ركعتان تحية دخولها لأن الطواف تحية رؤيتها؟ فيه نظر، قلنا: لا يستحب لأن الماحد المتصلة لها حكم الواحد، وقد صلى عن الأول فلا يصلي للثاني: (وقوله: تحية المسجد) يعني (الطواف تحية الرؤية [محب])<sup>(٢)</sup> وإنما هو تحية البيت.<sup>(٣)</sup> انتهى

قلت: بل يستحب الصلاة لأنه - ﷺ - ما دخل إليها صلى وقد كان بعد الطواف، وصلاته تمنع الناس من رفع أصواتهم تحية المسجد قال القاضي أبو الطيب: وإنما لم يأمر بركعتين بعد تحية المسجد لأنه يصلي ركعتين بطواف، ودلت بحجته عن التحية اثنتان، تحية البيت بالطواف وقد صرحوا بأنه تحية تحية البيت لا المسجد، ولهذا يبدأ داخله

الحرم، بجوارونه مكة معوض من أربعين سنة المذكور في ٤٩٥١ هـ. ومن مصنفاته «المعتمد» في مروج السائلة وهو كتاب مشتمل على أحكام مجردة غالباً عن الخلاف. وله فيه اختيارات غريبة «الطقات الشافعية الكبرى» لسبكي. ٢٠٧/٤.

(١) تفصيل المسألة قال النووي: «وتحجب الكفارة بالتحجيج بلا خلاف وهي على الرجل فأما الروحة الموطوءة فإن كانت معطرة بحب أو غيره أو صائمة ولم يعطل صومها لكونها نائمة مثلاً فلا كفارة عليها وإن كانت صائمة مكنته طائفة قولان أحدهم وهو بطلان في الإجماع يدرمها كفارة أخرى في ما زاد كره المصنف وأصحها لا يدرمها بل تنتهي الروح بها وهو بطلان في الأثر والتدريج من هذا هل الكفارة التي يدرم الروح عنه خاصة أم عنه وعدها ويجعلها هو عنها فيه قولان مستطان من كلام الشافعي وربما قيل منصوصان وربما قيل وجهان ومن الأصحاب من يجمع المسألتين كما فعل المصنف بكثيرين ويقول في الكفارة ثلاثة أقوال أصحابها يحجب عن الروح خاصة والتي يحجب عليه عنه وعدها والثالث يلزم كل واحد منهما كفارة والأصح على إجماعه وجوب كفارة واحدة عنه خاصة عن عده فقط وأنه لا شيء على المرأة ولا يلاقيها الوجوب وذكر الدارمي وغيره في المسألة أربعة أقوال هذه الثلاثة الرابع يحجب عن الروح في ماله كفارتان كفارة عنه وكفارة عنها «المجموع شرح المهذب» ٣٣٢/٦، «دروهم الطالبي» وعمده لفتين، ٣٧٤/١، «فتح العزيز بشرح الوحي» للرافعي ١٢٢/٦.

(٢) وفي المحط ١: (محببت) والصواب ما أثبتته من الأصل - مشور -

(٣) «مشور في الذم أعد المقهية» للركشي ٢٤٧/١.

بطواف القدوم، هذا ما قاله الأصحاب لا تشتغل بصلاة المسجد ولا غيرها بل تبدأ بالطواف، فيقصد الحجر الأسود ويبدأ بطواف القدوم، وهو محبة المسجد الحرام.<sup>(١)</sup>

قال أصحابنا، والإبتداء بالطواف مستحب لكل دخل سواء كان محرماً أو غيراً، إلا إذا خاف فوت الصلاة المكتوبة، أو سنة راتبة، أو مؤكدة، أو نوت الجماعة في المكتوبة، وإلا كان وقتها واسعاً وكان عليه فاتة مكتوبة فإنه يقدم كل هذا.<sup>(٢)</sup>

(١) قال الماوردي: ولأن طواف القدوم محبة الله في أبي ربيعة عنه مسجده ثم كتب محمد بن محمد بن أبي ربيعة، فكذلك قاصد الب مأمور بحبه فإن قبل صلاة كتب حبه الب صلاة ركعتين كسائر المساجد قبل ما كان الب أفضل من سائر مساجد وحبه أن يكون حبه أفضل من غيره سائر المساجد، والطواف أفضل من الصلاة، لرواية عطاء عن أبي عباس قال: قال رسول الله - ﷺ - "يصل من هذا البيت كل يوم عشرين ومائة رحمة، سور منها لطفاتين، وأربعون للمصلين، وعشرون للناظرين" فيجعل للطفات أكثر من أجر للصلي، يدل على أن الطواف أفضل من الصلاة وروى أبو زياد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «أكرم سكان أهل السماء على الله، الذين يطوفون حول عرشه، وأكرم سكان أهل الأرض، الذين يطوفون حول بيته» (حاشي الكبر)، ١٣٣، ١٣٤، و(البيان) ١٠، للمعبري ٢٧٢.

(٢) (المجموع شرح المنهاج) للسووي، ١١، ٨، وقال السيوطي: "ولو دخل المسجد وصل الفرض وجب له التحية، ولو دخل الحرم محرماً، بجمع فرض أو غيره، دخل فيه الإحرام لدخول مكة ولو دخل القادح من فرض أو مدر، دخل فيه طواف القدوم، بخلاف ما لو طاف لإفادته لا يدخل فيه حواف التوداع لأن كلا منهما محصور في نفسه، ومعهود به مختلف ويختلف ما لو دخل مسجد أحرام، فوجدهم يصومون جماعة لفعلها، فإنه لا يفعل له تحية البيت، وهو الطواف؛ لأنه ليس من جس الصلاة. ولو صلى غلب الطواف مريضة، حسب عن وكسي العواف: (عبارة) تحية المسجد نص عليه في القديم، وليس في الجديد بما يخالفه، وقال النووي: إنه المذهب بالأشياء والنظائر: حد ١٢٦، و(الأشياء والنظائر): لابن حبيب: حد ١١٢، (الإيضاح الفوائد المعقولة) بلحجي حد ٦٦.

وقال الخصي: "وطواف القدوم وهو سنة ليسى أيست طواف الزرود وطواف التحية؛ لأنه محبة الله (صحيح مسلم) أنه عليه الصلاة والسلام طاف حين قدم مكة فدخل ووجد الناس يصلون في صلاة مكتوبة، فبدا لهم ألا يكذبوا، لو أقيمت الجماعة وهو في أثناء الطواف قطعها وكذا لو خاف فوت فريضة أو سنة ما كنه والطواف تحية البيت لا تحية المسجد" (الكمالية الأعيان): حد ٢٦٩، (الأسس المطالب في شرح روض الطالب): حد ١٠.



(قوله: السابعة: تحية المسجد بالخطبة بالنسبة للخطيب يوم الجمعة قاله النووي وتكون التحية هنا بالخطبة كما كانت بالمسجد الحرام بالطواف) تقدم قريباً في كلامه أنه تحية البيت لا المسجد وتقدم ما فيه.<sup>(١)</sup>

(قوله: من قاعدة: التحريم يتعدد وتعدد أسبابه، وكذلك الحائض المستترضة، كما في خط المصنف وفي السح (وفي المستبرئة محترمة من جهة حق النافع، وضعف الملك، ومن جهة وجوب الاستبراء، فإذا ارتفع التحريم المسند لضعف الملك ولحق النافع بقي التحريم بسبب الاستبراء، وإذا ارتفع إحدى الحريمتين وجب ثبوت الحل لأن للحرمة المرتفعة وإلا ارتفع المقصود، وبهذا يدفع اعتراض من توهم التناقض في قول الرافعي في باب الاستبراء: أن وقوع التحيص في زمن الخيار المشروط لا يكفي؛ لأن الملك غير لازم، وقوله في باب الخيار: أنه إذا اشترأها بشرط الخيار له أنه يحل له الوطء إن جعلنا الملك له)<sup>(٢)</sup> بل أحرم ما ذكر

قلت: اعترض سيدي أشار إليه المصنف هو البارري<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - فإنه استشكل

\* مركز الأبحاث ٤٧٦/١، (معني المحتاج): للشريبي ٤٦٤/٢، (نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج) ١٠ شمس  
الدين الرمي ٢٧٦/٣

(١) (المستور في القواعد الفقهية): للفرع الكشي ٢٤٨/١

(٢) قال النووي: قال ابن أبي شبيب يستحب لمصطفى أن لا يحضر الجمعة إلا بعد دخول الوقت بحيث يشرع فيه أول وصوله مسجد، لأن عبده هو المتمسك من رسول الله ﷺ وإذا دخل المسجد بعده ولا يصلي تحية المسجد وسقط هنا التحية بسبب الاشتغال بالخطبة كما سقط في حق الخاق إذا دخل المسجد الحرام بسبب الطواف، وقال جماعة من أصحابنا: يستحب له تحية المسجد وكما أن عند غيره من ذكر هذا البيهقي والخزرجاني في (التحرير) وصاحب (العمدة) و(البيان) والذهب أنه لا يصحها لأن النبي ﷺ لم يفعل أنه سجد وسكت ما ذكرته ولم يذكر الشافعي رحمه الله الأصحاب التحية وطعن كلامهم أنه لا يصحها والله أعلم (المحصر شرح المذهب): للنووي ٥٢٩/٤ و(روضة الطالبين وعمدة المفتين): للنووي ٣٣/٢

(٣) (المستور في القواعد الفقهية): للفرع الكشي ٢٥٢/١

(٤) هو ابن البارزي حبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم أبو القسم، شرف الدين ابن البارري الجبلي الحموي الشافعي \*

حال الوطء من المشتري إذا كان اختار له؛ لأنه يتوقف على حصوله الاستبراء، والأصح في باب الاستبراء أنه لا يعتد به في زمن الخيار لضعف المثلث، حكاه هذا الإشكال عنه ابن الوردي في «لهجة»<sup>(١)</sup> وأيده بأن في «الشامل»<sup>(٢)</sup> الجرم بأن وطء المشتري محرم، وما أشار إليه لمصنف من رفع الإشكال هو جواب ابن لرفعة في المطلب فإنه قال: «إذا زال التحريم المستند لعدم إتيان التحريم المستند لعدم الاستبراء والله أعلم»

(قوله من قاعدة التخفيف في الشرع على ستة أوجه الثالث: مسح الرأس بدلاً عن غسله، كما في خط المصنف وفي السج (الخاص: بالتأخير كالجمع، والإفطار للصوم، وخوف الإنفجار للميت) (٣) انتهى

قلوا إنه في خوف الإنفجار يترك الإسراع، فلعله سمي بذلك تأخيراً أو يكون الإنفجار مصحفاً من الإنعجار بمعنى أنه يخاف أن يكون حصل له ما عسر حوائجه فظن به سكتة وتردد في موته.

- قاضي، حافظ بتحديث، من أكابر الشافعية المتوفى سنة (٧٣٨هـ) من أهل حماة ومن مصنفاته «الأساس في معرفة إله الناس» و«إظهار الفتاوى» و«تجريد لأصول» في أحاديث الرسول (جريدة الجامع الأصول) لابن الأثير (طبقات الشافعية الكبرى)؛ بسكي ٣٨٧/١٠

(١) ابن الوردي عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي القوام الشافعي أبو حصص، زين الدين بن الوردي الحنفي الكندي. ماعمر، أديب، مؤرخ ولد في معرة النعمان (سورية) وروى القضاء بصريح، وتوفي بحلب سنة (٥١٩هـ)، ومن مصنفاته «الألفية الموردية» (طبقات الشافعية) لابن قاضي شهبة ٤٥/٣

② وكتاب خشار إليه اسمه «سبحه اخلاوي نظم بها اخلاوي الصغير» فسمع الدين القروي في فقه شافعية وهو في خمسة آلاف وثلاث وستين بيتاً (الخرائج السيرة) للسبكي ص ٢٨

(٢) «الشامل لتجريد شرح مختصر المزني» لأبي نصر هبة السيد أبي الصباع الحنفي، فقيه العراق، ولد سنة ٤٠٠هـ، وتوفي سنة (٤٧٧هـ)، وهو المراد حيث أطلق الشامل، وهو من أجود كتب الاسماء وأسماء السيرة أتت في «وفيات لأعيان» ٢١٧/٣ «طبقات الشافعية الكبرى»؛ للسبكي ١٣٢/٥ - ١٣١، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ٢٥١/١ - ٢٥٢، «الخرائج السيرة»؛ للسبكي ص ٥٤

(٣) «فتاوى القواعدي»؛ للرد كنزي ٢٥٢، ٢٥٤

وأسقط المصنف الوجه السادس، ولعلّه إياحة المحذور كالمية للمصطر، ونكاح  
الامة لمن يحدف العت.<sup>(١)</sup>

(قوله. من قاعدة: التخيير يتعلق به مباحث، نعم الإمام مخير في الأسير بين الإرقاق  
والمن، فلو أرق بعضه، قال البغوي، رقى كله، قال الرافعي: وكان يجوز أن يقال لا يرق شيء،  
وهذا البحث يتأيد بهذه القاعدة<sup>(٢)</sup>).

قلت: ليس هذا التخيير بل تشهي، بل يلزمه الإمام أن يجتهد ويعمل، الحق للمسلمين.  
وعباره ((الروضة)) "هل يجوز استرقاق بعض شخص؟ وجهان أصحهما نعم، قال  
البغوي: فإن معناه وضرب الرق على بعضه رقى كله وقد يجوز أن يقال لا يرق شيء".<sup>(٣)</sup>  
(قوله: من قاعدة: التداخل يدخل في صروب، وكذلك لو طاف وصلى بعده فريضة)<sup>(٤)</sup>  
هذه مسألة تقدمت قريباً.

(قوله: ولو كشط المحرم جلدة الرأس فلا فدية، والشعر تابع، قال الرافعي، وشبهه بما  
لو أرصعت أم الروحة يحب المهر، ولو قتلها لم يحب المهر).<sup>(٥)</sup>

عارة الرافعي "وشبه ذلك. بي لو كان تحت امرأتان صغيرة وكبيرة، فأرضعت  
الكبيرة الصغيرة، يبطل النكاح ويحب المهر، ولو قتلتها لا يحب المهر؛ لأن البضع تابع

(١) قلت: فإن إياحة المحذور للضرورة معينه بمئة قيام الضرورة وأما نكاح الامة فلا فدية من شروط هي خوف العيب،  
وعدم القدرة على نكاح أخرى وأن لا يكون تحت حرة صاحبه للإمتناع (الأم)، ٢٨٥/٤، و(الإحكام في أصول  
الأحكام) ٢٩/٧، (الحاوي الكبير) ١/لهاورد، ٣٣٣/٩، (الشيء)؛ لشيرازي ص ١٦١ - ١٦٠

(٢) (المنشور في القواعد الفقهية)؛ للزركشي: ٢٥٩/١

(٣) (روضة الطالبين وعمدة المفتي)؛ للبغوي: ٢٥١/١١

(٤) (المنشور في الفرع الفقهية)؛ للزركشي: ٢٦٩/١

(٥) (المنشور في القواعد الفقهية)؛ للزركشي: ٢٧٢/١

عند القتل غير مقصود انتهى<sup>(١)</sup>.

ورأي بخط العلامة الشيخ تاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي على هامش نسخة من الرافعي ما صورته. "قال الشيخ الإمام: - يعني والده - في «شرح المنهاج»: الحكم صحيح إلا أنه يمكن أن يقال بالقتل انتهى الكناح بهيته فلا فسخ ولا يصح التنظير" انتهى وهو بحث حسن.

(قوله: من قاعدة الترجمة [بغير]<sup>(٢)</sup> بالعربية أقسام: وما يحكى عن أبي حنيفة من تجويره قراءة القرآن بالعربية صخ رجوعه عنه<sup>(٣)</sup>، ومثله الدعاء غير المأثور إذا اخترعه في الصلاة بالعجمية يمسح قطعاً كما قاله الإمام.<sup>(٤)</sup>)

عبارة «الروضة»، "ولا يجوز أن يبتدع دعوة بالعجمية يدعو بها قطعاً".<sup>(٥)</sup>  
وقال الأصفهاني<sup>(٦)</sup> في «مختصره»<sup>(٧)</sup>: "لا يجوز احتراع دعوة أو ذكر، وما ذكره

(١) «فتح المعبر بشرح الوجيز»: لرافعي: ٤٦٥ / ٧

(٢) كلمة [بغير] سقطت من المخطوط وثبتت في الأصل ألبين

(٣) قلت "الناث في كتب الحنفية ثبوت ذلك عن أبي حنيفة في كتبهم معتمدة" قال السرخسي "رأيت إذا كان ما مرأ موافقاً في القرآن تجوز به الصلاة عند أبي حنيفة - رحمه الله - لأنه تجوز قراءة القرآن بالعربية وغيرها من اللغات فيجعل كأنه قرأ القرآن بالسريانية والعبرانية فتجوز الصلاة عنده" «المبسوط»: ٢٣٤ / ١

وقال أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن قارة اليساري الحنفي: "أن قراءة القرآن بالعجمي جائز عند أبي حنيفة ومحمد، وهذا تجوز قراءته القرآن بالعربية في الصلاة عنده" أنه «المحيط البرهاني في الفقه العماني»: ٣١٩ / ١

(٤) «المنثور في القواعد الفقهية»: للعلامة الشافعي ٢٨١ / ١ - ٢٨٢، و«الأشياء والخطائر»: تاج الدين السبكي ١٠٧ / ٢

(٥) «الروضة الطالبي» وعمدة المفنيين: للنووي: ٢٦٦ / ١

(٦) وهو عبد الرحمن بن يوسف بن إبراهيم بن علي الشافعي العلامة نجم الدين أبو انعمان ويقال أبو محمد الأصفهاني. رند بأصمغان بئذه من الأعمال الموصية في (٦٧٧ هـ) اختصر «الروضة» وصنف في الشعر والمقابلة توفي بسمرقند في عيد الأضحى في ٢٥٠١ هـ من خمسين وسبعمائة هجرية وذو بيت المثل، ومن مصنفاته «مسائل الجارية في مسائل الدورية» في الحبر والمقابلة، بمكتبة أوقاف بغداد. «طبقات الشافعية»: لابن قاضي شهاب ٣٠ / ٢

(٧) هو «مختصر الروضة» جرد في فروع الشافعية «المختار السني» لمندلي ص ٩٠

بالذكر هو أحد أوجه ثلاثة حكما لرافعي من غير ترجيح، وصحح السوي في (روائده) الحزم للعاجز ومنعه للمقادير<sup>(١)</sup>.

أقوله من قاعدة التوافق<sup>(٢)</sup>.

(الثاني: ما يفتح و) "الأصح كقوله في التشديد في الصلاة أعلم موضع الشهد"<sup>(٣)</sup>.

(١) أوجه عقالين وعمدة الفراء، ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٢) المختصر في القواعد الفقهية، ص ٢٨٣، بقدر ما عدت في الأصل "فإن فاعله ونحوه عرفه نفي الدين السكتي معناه أنه قد وهو نفي الاختصاص به من حيث هو، حدد بمقتضى واحد كالأصل والنسب أنه لا يباح في شئ المباح ٢٣٨، وشرح المحقق في هذا المقام ما عرفت في ٢٣٥، وجمع المسائل المصنوعة من مقتضىها على ما ذهب إليه صاحب النسخة ص ١١٢.

(٣) هكذا في (الحاشية) وفي الأصل كلمة في.

(٤) المختصر في القواعد الفقهية، ص ٢٨٣، مسألة جلالة من ثلاثة مدعيات في (سوي مقال) "هل يلزم إمامة كل من المترادين مقام الآخر حيث يصح حفظ أحدهما في مركب يدعى أن يصح الظاهر به بالآخر أم صحها عند من حنك البروم؟ لأن المقصود من التركيب هو معنى دون اللفظ فإذا صح اللفظ مع أحد اللفظين وجب بالضرورة أن يصح مع اللفظ الآخر لأن معانيهما واحد".  
و ثمة لا يجب مطلقا واختاره في الأصل وتخصيص وقال في المحصول إنه لا يجوز لأن صحة الصم قد تكون من عواض الألفاظ أيضا لأنه يصح هربك خرجت من الدار مع أمك لو أنكرت بلفظ من وحدها بمركبها باعتبارية م يخرج قال وإد عطف ذلك في معنى م يصح وخرج مثله في اللغة بوحدة.  
والثالث وصححه الصادي أنها إن كان من لغة واحدة وجب ما قلناه أولا وإن كانا من لغتين فلا لأن إحدى اللغتين بالنسبة إلى الأخرى مهملة داخلان اللغتين يسلم فسم مهملة من مستعمل.

قلت وأحق ما قلناه لإمامة لأن التركيب الخاص قد يقع فيه ما يمنع من استعمال الآخر في موقعه وبيان من وجوه فيه من أن يجب منها أنه يصح قولك مررت بصاحب زيد ولا يصح مررت بذي زيد وإن كانت ذو مرادته بصاحب لأن صيغة ذي لا تصاف إلا إلى اسم حسن ظاهر وأجاز بعضهم إضافته إلى المضمرة ومنها أن اسم الفعل للعائب كهيئات بمعنى بعد بضم العين فلا يقع فاعله ضميرا متصلا ولا ظاهرا بعد إلا فلا نقول ما هيئات إلا زيد ولا زيد ما هيئات لا هو ويصح ذلك مع بعد، وهذا الذي مع ال بوضوح "التمهيد في تخريج الفروع على الأصول" ص ١٦١ - ١٦٣.

من الجنائز للإمام انتهى.

(قوله، من قاعدة: التراحم).<sup>(١)</sup>

(ولو اشترك جماعة في قتل صيد) ثم نض بعد

قلت ولعله أراد ما في أصل ((الروضة)) من أنه "إذا اشترك محرمون في قتل صيد حرمي أو غيره لمهم جزاء واحد، ولو قتل ابقرون صيداً لزمه جزاء واحد، وكذا لو ارتكب محظوراً أحر فعليه فدية واحدة، ولو اشترك محرم وحلال في قتل صيد لزم المحرم نصف الجزاء ولا شيء على الحلال والله أعلم"<sup>(٢)</sup>

(قوله: قاعدة): قد يقع اللفظ من شخصين مع صلاحية كل واحد منهما للانفراد به فيتردد البطر في أنه يتعلق به الكل أو القسط فبدأ قالاً: صمماً الدين الذي لك على فلان وكل واحد لو ضمنه مسرداً لصح ولو ضمن نصفه لصح فإذا وجد اللفظ على هذه الصورة، فهل يقع الصمان مورعاً أو يقع مكمللاً فيه وجهان حكاهما المتولي<sup>(٣)</sup> إلى قوله: وصحح المتولي أن كل واحد منهما يكون ضامناً لكل الألف، وهو غير متبادر إلى الذهن من التوريع.<sup>(٤)</sup> انتهى.

قلت وفي هذا تصيف للشيخ صاحب ((عقود الجهان)) واختصره وسماه (العقد الجهان في عقد الرهن والصمان).<sup>(٥)</sup>

(١) (المتشور في القواعد الفقهية) للبركشي، ٢٨٤/١

(٢) (الروضة الطالين وعمدة المتقين) للبرقي، ١٦٢/٣.

(٣) بين المعكوفين سقط من المخطوط وأبته من الأصل - المتشور -

(٤) (المتشور في القواعد الفقهية) للبركشي، ٢٨٩/١ - ٢٩٠.

(٥) عقود الجهان في عقود الرهن والصمان، مؤلفه تقي الدين السكي عدد اللوحات ٦١ لوجه ٢ مكان البرجود

مكتبة شمس الدين رقم ٨٧٠ - تدل على زيادة الملاحظات مسحة نامة ذهبية من مخطوطات القرن السابع الهجري

تفسير: قال فيها النقي السكي "بعد حذف كرامته سميتها (عقود الجهان في عقود الرهن والصمان) ثم اختصر ٣

أقوله: من قاعدة، التراحم على الحقوق: لا يقدم أحد على أحد إلا بمروءة، فإذا مات  
 اثنان أحدهما قبل الآخر وهما ماء يكفي الآخر فالأول أولى أبيه لأن غسسه وحبب عبد موته  
 فلا يتغير حكمه بموت الآخر بعده<sup>(١)</sup>! لا إذا وجد عبد موته حكاة الروباني عن والده ولو كان  
 وحيون الماء بعد موتهما لم تقدم الأول منهما بل الرجوع إلى معرفة أنفسهما وأورعهما فيقدم  
 فإن تساويا يختار<sup>(٢)</sup>

كذلك في السح بجير وصوائه أقرع فقد قال الشيخان: وإن ماتا معاً أو واحد لما بعد  
 موتهما فأفضلهما أولى فإن استويا أقرع بينهما<sup>(٣)</sup>

قال في ((المهمات)): والقياس ن تلحق بدلت ما إذا لم يعلم المعية أو عدم التريب  
 أو جهل السابق أو سي، والأقرب اعسار لأفضلية بعلية انظر لكونه أقرب إلى الرحمة،  
 فلا يقدم بالحرية والنسب كما ذكروه، في تقديم الأفضل من الجائر للإمام قال وينتجه  
 تقديم الصبي عن البالغ وفي التمدد بالأبوة عن لسوة والذكورة عن لأبوة بطر  
 والظاهر عدمه<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>

- ومنها: عند العياشي في عدد الضالين، ونصبت مسائل منها صغرة كما هي، ومنها حرر بذكره واجب أن أحود  
 تلك المسائل ما تضمنه عبر مودة سعاد وسبها نشر عياش وفتح القول أن يوفى لما يرضيه بمحمد وآله  
 وهي الآن تحت المطبعة أو طبع وتكر لم أقت عليها

(١) مذهب المعكوف غير موجود في المخطوط ولعله سقط وأثبت من الأصل - لمشور - وبإثباته يستقيم الكلام  
 (٢) ((مشور في القواعد المعقبة)) لمرزوقي ٢٩٤/١ - ٢٩٥، و((الأشب والنظائر)) للسيوطي ص ٣٤١،  
 و((الأشب والنظائر)) لأبي نجيم الخفجي ص ٣١٣

(٣) ((اصح العرب شرح الوجيز)) للرازي ٢٤٨/٢، ((روض الطالبين وعمدة المفتين)) للفوري ١٠١/١  
 (٤) ما بين المعكوفين عبر موجود في المخطوط والعبارة التي في المخطوط هي: "وبو تعاقب مسا هلاك في بيان غير ثم  
 تحجر ثم بطر في الأصل معناه ولا يستقيم الكلام بما قلناه تدل على الكلام نفسه بعض على النسخ، وما أثبت من  
 الأساس المطالب<sup>(٥)</sup> لمرزوقي، ٧٩/١ هو الذي به يستقيم الكلام

(٥) هذه المسألة لم أجدها في ((مهمات)) للإسنوي ولكن وجدت مسائل أخرى غير جمع ٥٠٠/٣ - ٥٠٥، والمسألة  
 موسومة بتحتها في ((أسس مطالب في شرح روض الطالب)) لمرزوقي الأنصاري، ٧٩/١

قلت: ولعله أراد ما في «لو وصة أنه» من جنمها سبها هلاك قدم لأول مهمل،  
لأنه المهلك إما نفسه وإما بواسطة الثاني فأشبه الردية مع الخمر، وإذا حتر شرأ في  
عدوان أو نصب سكيناً ووضع آخر حجراً فتعثر بالحجر وقع في شر أو على لسكين  
فمات، فالصمان متعلق بوضع الحجر، لأن سكره هو بني أخيه إلى الوقوع في الشر أو  
على السكين، فكأنه أحده مرداه، فصر كذا لو كان في يده سكين فمضى عليه رجل أسماً  
وحب النقص، والنقص على السبي، والله أعلم.

قوله من قاعدة تصرف الإنسان من غيره ثلاثة أقسام

وذكر القاضي الحسين في كتابه ويصح قوله قال القاضي، فطلب له لو كان نيابة لخل  
بالبوت ولما بعد قضاءه على المستعصم كذا في نسخ وفي حقد المصنف، وعنه على  
الإمام، ويدل عليه قوله بعد قال بطراً للمستعصم، وفي الحديث عن قاضي العوي،  
أن الوكيل في استيفاء نقضه لا عن حقه الموكل بل يعرض بنفسه لزمه  
النقص، ويتنقل حق الموكل للدية والمتركة<sup>(١)</sup>

والخطب هي، فيلزمه يتنقل وكل في استيفاء نقضه والنقص الوكيل والنقص  
منه واحد موكله الدية من تركة الذي اقتصر منه الوكيل

قوله من قاعدة: تصرف الحاكم هل هو حكم؟

- (١) (دروغة الطائير وعمدة المفتي) بنووي ٣٦٤/٩
- (٢) ونص القاعدة في الأصل: «تصرف الإنسان عن غيره بيته أفهم»
- (٣) العبارة كما هي كالقاضي وذكر القاضي الحسين في كتابه (الأسرار) عن الفخار إن عقد المصاء به واحد  
لا يخلط دوراً لإدخاله عرله، قال القاضي فطلب له لو كان سفل «موت ولما بعد قبضه» عن السامح  
(المشوري في التوحيد الفقيه) المروكشي، ٣٠١/١
- (٤) (فتاوى البصري) ص ٣٦٦ مسألة رقم ٧٠٣



(وفي حاشية الكفاية: الحتمي يحوّر العدد بحصور فاسقين) <sup>(١)</sup> إلح

قلت: الحاشية على الكفاية تصنفها من الرقة - ~~رقة~~ - والله أعلم <sup>(٢)</sup>

(وقوله: لو روج) الحتمي (الصغيرة بدل عنه قوله (ولو حكم فيه بعد الترويج حاكم

آخر (عدا) <sup>(٣)</sup>) لا يستقيم الكلام بدونه والله أعلم.

(فإن قس فقد (نقصتم) <sup>(٤)</sup>) حكم الحاكم بالقسمة، قلنا: ليس ذلك يحكم منه، ولهذا قال

الشافعي: لو روج (الصغيرة) <sup>(٥)</sup> لم يصح لكاحه) <sup>(٦)</sup> كذا في حط المصنف وفي السخ، ولعله

سقط منه بعد زوج الحتمي

(قوله: ومنه لو اغسلت من الحمام بعده، انقصت شهوتها إلى قوله (فالتقاس عدم

الوجوب) في هذه الصورة نظر فإن الأصح وجوب العسل فهي من القسم الذي يقدم فيه

بظاهر على الأصح لا المقطوع به.

(قوله من قاعدة: تعارض الأصل) <sup>(٧)</sup>

(١) (المنثور في القواعد المفهومة)، للزركشي، ٣٠٤/١

(٢) وهو (الكفاية إليه شرح النية)، لاس الرقة هو نراد حبيب أطلق الكفاية، لاس الرقة أحمد بن محمد بن علي بن نجم

لديس أبو العباس المعروف بلس الرقة المتوفى ٧١٠ هـ، (طبقات الشافعية الكبرى)، للسكي ٢٤/١، ٢٧.

قال فيه ابن حجر: «فاق شروح (النية)» ووجهه حاجي حبيقة مثلاً: «وهو شرح كبير يقع في عشرين مجداً

لم يعمق على (النية) مثله

وأما (حاشية على الكفاية)، مخطوط ولم تطبع بعد (المرور الكاشفة)، لاس حجر العسقلاني، ٣٣٧/١.

(كشف الظنون)، حاجي حبيقة، ٤٩١/١.

(٣) ما بين معكوفين غير موجود في المخطوط وأثبت من الأصل - (المنثور)، للزركشي ٣٠٦/١

(٤) وفي المخطوط (بعضهم) وهو خطأ والصواب ما أثبت من الأصل - (المنثور) - وفيه يستقيم الكلام.

(٥) ما بين المعكوفين غير موجود في المخطوط وأثبت من الأصل - (المنثور) - وبإثباته يستقيم الكلام

(٦) (المنثور في القواعد المفهومة)، للزركشي ٣٠٦/١

(٧) من القاعدة في الأصل (تعارض الأصل وظاهر)، (المنثور في القواعد المفهومة)، للزركشي ٣١١/١، و(الأشبه =

والأولى أن يقال: إذا اجتمع في جانب أصلا [أو أصل وظاهراً]<sup>(١)</sup> وفي جانب آخر أصل أو ظاهر فقط لا تعارض؛ لأن شرطه المساوي ولا تناوي، ولكن يعمل بالتواحيح إذا تعارض به مقتضى شرعاً وعقلاً [وبالحمل]<sup>(٢)</sup> فكل من الأمرين قول الشافعي، فإنه ذكر فيما إذا تعارض بينة [الخارج والداخل]<sup>(٣)</sup> تساقطتا كذا في حط المصنف وفي التسح، (قوله. فإن الظن كما أثر في نقص الطهارة بخروج المني بعد الغسل وقضاء الوطر كذلك يؤثر في رفع الحدث)<sup>(٤)</sup>.

قلت: وقد في «المهمات» نقلاً عن «الشام»<sup>(٥)</sup>: «بما قلنا بنقض الوضوء باليوم مصطحباً لأن الظاهر خروج الحدث وصدق أن يقال رفعاً - يعني الطهارة - فظن الحدث بخلاف عكسه انتهى قال "فكان الراعي أراد ما ذكره من الصاع لا يعكس عليه".<sup>(٦)</sup>

قال شيخنا الكمال بن أبي شريف<sup>(٧)</sup> في «شرح الإرشاد»<sup>(٨)</sup>: «وأولى ما في «المهمات» حمل كلام الراعي على صورة واقعة في كلامه وهي أن من لا يعتاد التجديد إذا جهل

= (والمناظر) للسرطي ص ٦٤، والقواعد الفقهية وتطبيقاتها في مذاهب الأربعة (لرحبي) ١/ ١١٧

(١) ولي المحطوط "أو أحد مظاهر" ومعبوات ما أثبت من الأصل - «المشور» - وبه يستقيم الكلام

(٢) ما بين المعكوفين غير موجود في المحطوط وأثبت من الأصل «المشور» - وبإثباته يستقيم الكلام

(٣) ما بين المعكوفين غير موجود في المحطوط وأثبت من الأصل - «المشور» - وبإثباته يستقيم الكلام.

(٤) «المشور في القواعد الفقهية» للروكشي: ١/ ٣١١ - ٣١٦

(٥) «المهمات» للإسوي: ٢/ ٢٢٠

(٦) ابن أبي شريف، محمد بن محمد بن أبي بكر بن عبي بن أبي شريف، مقدسي الشافعي، أبو المعالي كمال الدين بن الأمير ناصر الدين عامر بالأمول، من فقهاء الشافعية من أهل بيت المقدس، مؤلفاً ورواة عنه (ابن العباد بالإمام شيخ الإسلام ملك العلماء وثقوى سنة ٣٠٩ هـ)، ومن مصنفاته ما عُرف بـ «تناوي» ابن أبي شريف، «شذرات الذهب» لابن العماد: ١١/ ٥٦٠، «الأعلام» للزركلي: ٧/ ٥٣

(٧) كتابه اسمه «الإسعاد بشرح لإرشاد» وهو شرح لكتاب «الإرشاد» في فروع الشريعة للإمام شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر بن مقرئ اليمني الشافعي (ت ٨٣٦ هـ) الذي هو في الأصل اختصار «المناوي» المصدر مجمع الدين القروي، الإمام نجم الدين القروي الشافعي (ت ٦٦٥ هـ) «الخرائج والخرائب» للمصنفي ص ١٤ - ٢٠

المسبق من حدثه وطهارته ثم تذكر أنه كان قبلها متطهراً فإنه يأخذ بالطهارة فيكون رافعاً لحكم يعني حدثه الواقع بعد الطهارة الأولى بطل تأخر طهارته الثانية عنه، ومستند هل الظن عدم اعتبار التجديد؟<sup>(١)</sup>

قال شيخنا قاضي القصة الكهل المدرسي "أبقاه الله -" وما قاله في «شرح الإرشاد» سبقه إليه أن الرفع بالمطلب مع زيادة، وذلك أنه نقل بعض شارحي «الوسيط» أن ما ذكره الرافعي بعيد، إلى أن قال وما ذكره الرافعي لعله مما سنده في المربع لهذه المسألة وهو ما رواه القاضي الحسين عن ابن الخلد من جواز الاجتهاد في حدث لغير وإذا جار ذلك ففي حدث نفسه أولى، والاجتهاد إنما يفيد الظن فصح به قول الرافعي، ثم قال في فرع يتيقنهما مع الجهل بأسابق<sup>(٢)</sup>

(١) إبراهيم بن علي بن أحمد القادري باحث من علماء الشافعية موفقه في دير انعمشوري (يرجع مالكة) بشا مطب وند (٨١٦هـ). ورحل وحج وسمع بمدينة مصر وغيرها وأقام وتوفي بدمشق (٨٨٨هـ) كتب «الروض البهر - ح» في مناقب الشيخ عبدالقادر الجيلاني، في دار الكتب و«المنهاج في دفع المضيق» في الإنكار عن ما كانت يصحبه طائفة تسمى العمادية، من ضرب الطل والرقت، ولحق كثير بجمع «أخبار العمومة» فكتب من ذلك بحر مجلدين. قال السخاوي: «وهو مغل في كل ما يجعله كثير التحري لا يتقن» «الضوء اللامع» لسخاوي. ٨٠/١، «الأعلام» للزركلي ٥٢/١

(٢) قال الرافعي "وكيف العود في الحدث الأكبر وهذا كونه إذا عرف من الطهارة نعم إذا لم يعرف ذلك بان تيقن أنه بعد طلوع الشمس توسأ وأحدث ولم يدرك أيها سبق وأنه لأن على ما؟ ففي المسألة وجهان أصحهما حال صاحب «التحصيل» والأكثر أن يؤمر بإستناد الوهم إلى ما قبل طلوع الشمس وتذكر ما كان عليه من الطهارة وأحدث من ذكر أنه كان محدثاً فهو الآن عن الطهارة؛ لأنه تيقن الطهارة بعد ذلك الحدث وشك في ما أحدث لعدم بعد الطلوع عن تلك الطهارة وإن تذكر أنه كان متطهراً فهو الآن محدث لأنه تيقن حدث بعد ذلك الطهارة وشك في تأخر الطهارة عن ذلك الحدث ومن الخاف سيقع في الحدث ومولي الطهاريين وهذا إذا كان الشخص وشك في تأخر الطهارة عن ذلك الحدث ولا بعد من الوضوء لشماعته الاحتمال من غير ترجيح ولا سبيل إلى الصلاة مع تردد المحضر في تذكر ما قبلها فلا بعد من الوضوء لشماعته الاحتمال من غير ترجيح ولا سبيل إلى الصلاة مع تردد المحضر في الطهارة ومنهم من قال يؤمر بالتذكر لكنه إن تذكر الحدث قبل الطلوع فهو الآن محدث أيضاً وإن تذكر بعده

قلت: وقد يحمل على هذه الحالة قول الرافعي؛ لأن حدثه قد تحقق بالنوم ومع ذلك فقد أجرى عليه الظاهر لأجل علة لعل بالطهارة، ثم قال بعد حكايه كلام المتولي: "العارف من يعتاد التجديد وغيره".

قلت: وهذا أيضاً يقوي ما ذكره الرافعي؛ لأن هنا لا يفيد قطعاً بالطهارة بل ظناً ويحمل كلامه المطلق على هذه الحالة وما شاكلها انتهى ملخصاً، قال شيخنا "وفي الاعتدار الثاني نظر لأن ما لم يرفع الحدث السابق إلا بتعين الطهارة اللاحقة"

قوله. ومنه لو قطع لسان صبي حين ولد، ولم تظهر أماره لصحة لسانه، قال الرافعي: قطع الأصحاب بأن فيه دية، مع أن الأصل براءة الدمة ولم يعارضه شيء<sup>(١)</sup> بل عارضه غالب حال الناس وفيه نظر<sup>(٢)</sup>

قوله: لو أسلم في لحم فأنه به على صفات السلم [فقال]<sup>(٣)</sup> المسلم هذا لحم ميتة لا يتوحي

= فهو الآن متطهر؛ لأن ما يذكره من قبل معلوم مستصحب وينعاض نظائر نهاراً بعد لتقابل الاحتمال والوجه الثاني أنه لا نظر إلى ما قبل الطلوع ويؤمر بالوضوء بكل حال أحد بالاحتياط "فتح المبرر بشرح الوحي" ٨١/٢ ٨٤

(١) (المشور في القواعد الفقهية) للزركشي، ٣١٨/١

(٢) قال في الأصل، "وعكس الإمام فقال: أشقو على أن نقيه لا يجب" (المشور في القواعد الفقهية) للزركشي ٣١٨/

قال إمام الحرمين في (نهاية النسخة) "أولاً إذا كان ولد أصم، فإنه لا ينطق لسانه وإن كان صحيحاً، وعلامة صحته حر كانه لا معنى على ذوي البصائر، ولكن الصبي إذا ينطق متلقياً مما يسمعه، فإذا لم يسمع لم ينطق، ولو نطق بلسانه، ففي وجوب الدية فيه خلاف، والأصح أنه لا يجب؛ لأن لصحة معتبرة في اللسان الباطن، وهو ما يبرهن من هذا عضو صحيح تقاعدت معناه لا لآفة فيه، فالتحق بالعضو المطلوب" ٣٤٦/١٦

\* قلت: السألة فيها خلاف بعد حكمي خلاف لإمام شمس الدين المصباحي فقال "وخطبوا فيها إذا نطق لسان صبي ثم بلغ حد النطق فقال أبو حنيفة فيه حكومة ولد مالث واحد فيه دية كاملة" (جواهر المعود) ١٢/ ٢٢

(٣) ما بين المعكرين غير موجود في المحفوظة وأنبته من لأصل - (المشور) - وبه يستقيم الكلام.

قوله، وقال المسلم إليه، بل مذكي فعليت قوله، فالمصدق المسلم قطع به الزبيري<sup>(١)</sup>، في المسكت<sup>(٢)</sup>، والعبادي في أدب القضاء والهروي في الإشراف<sup>(٣)</sup> قال العبادي: لأن اللحم في حال حياة الحيوان محرم الأكل والأصل بقاء تحريمه حتى تتحقق الذكاة الشرعية<sup>(٤)</sup>

(قوله: ومنه، لو نتجت شاة سخلت رأسها يشه رأس إنسان، ودسها يشه ذنب الكلب، فهي «فتاوى القاضي الحسين»)، أنها تحل لأنها لم تتحقق أن فحلها كان كلباً<sup>(٥)</sup>، لعله سقط بعد كان، بسائلاً، كذا في حط المصنف وفي السخ أو تقدير - أي لم يحقق - أن فحلها كان إنساناً أو كلباً لتردد الفحل بينهما<sup>(٦)</sup>.

(١) الزبير بن أحمد بن سفيان بن عبد الله بن عاصم بن حيدر بن الربيع بن العوام الأسدي الإمام حنبل أبو عدائه الزبيري صاحب «الكافي» و«المسكت» وغيرهما، كان إماماً حافظاً للمذهب عارفاً بالأدب جمع الأسانيد ومن مصنفاته غير «الكافي» و«المسكت»، كتاب «النية» وكتاب «ستر العورة» وكتاب «الهداية» وكتاب «الاستشارة والاستشارة» وكتاب «رياضة المعلم» وكتاب «الإمامة»، توفي سنة ١٧٠ هـ (٢٣١٧). (طبعات الشافعية الكبرى): للسبكي ٢/ ٢٩٥، و«طبعات الشافعية»: لابن كثير ٤٠١ هـ، و«طبعات الشافعية»: لابن قاضي شعبة ١/ ٩٣.

(٢) وكتابه اسمه «مسك» كالألغاز قبل الوجود قاله ابن قاضي شعبة «طبعات الشافعية»: لابن قاضي شعبة ١/ ٩٤: «كشف الظنون»: حاجي خليفة ٢/ ١٢٥٧.

(٣) «الإشراف على غوامض الحكومات»: محمد بن أحمد بن محمد أبو سعد الهروي وهو شرح على كتاب «أدب العقلاء»، شجعه أبي عاصم العبدي «طبعات الشافعية الكبرى»: للسبكي ٥/ ٣٦٥ - ٢٧٩ هـ، و«طبعات الشافعية»: لابن قاضي شعبة ٢/ ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٤) ما بين المعكوفين غير موجود في المخطوط وأنه من الأصل - «استواء» - وبه يتقيم الكلام «المنثور في القواعد الفقهية»: للزركشي ١/ ٢٢٢، و«حاشية الرمي الكبير على أسس المطالب»: ٢/ ١٣٨.

(٥) «فتاوى القاضي حسين» مسألة رقم ٢٦٨٨ - ٤٠٢ هـ، و«المنثور في القواعد الفقهية»: للزركشي ١/ ٣٢٣، وذكر المسألة الرمي الكبير في «حاشية على أسس المطالب»: ١/ ٤٦٣.

(٦) «حاشية الرمي الكبير على أسس المطالب في شرح روض الطالب»: للزركشي الأصبهاني ١/ ٥٦٣، «الإفاد في حل الغلط أبو شجاع»: للزبيري ٢/ ٨٨.

أقوله: ومنها: لو شك في صلاة يوم من الأيام [الماضية] "هل صلاها أم لا" قال الرواسي:  
 "إن كان مع بعد الزمن لم يعد لأن الإنسان لا يدر على صحت ما وقع عنه في الماضي"  
 ويغيب كذا في خط المصنف وفي السج وفي نسخة أو يعرض عليه تذكروه، وإن كان مع قرب  
 الزمان، كمن شك في آخر الأسبوع في صلاة يوم من أوله وحيت الإعادة، إلى آخر المائة  
 قلت يخالف ما في «شرح المهدب»: "لو شك بعد الوقت هل الصلاة عليه أم لا؟  
 لم ينزله قضاءها، ولو قضاها ثم تبين أنها كانت عليه لم تجزئه بلا خلاف والله أعلم."  
 أقوه، ومنها: لو حرج صيداً حرامياً: "فتاب، ثم وحده مياً ولم يدر أنه مات بحراجه أو  
 بسبب آخر، فالواجب حراء كامل أو صغان الحرج فقط؟ كما لو علم أنه بسبب آخر، انفيه"  
 قولان: قال في «الروضة»: قلت: أظهرهما الثاني، وهو مشكل لأنه وحده سبب تمكن  
 إحالة الموت عليه وهو الحرج<sup>(١٧)</sup>، (١٨)

قلت لا إشكال؛ لأن الحرج أحق بالثاني<sup>(١٩)</sup> قال القشيري<sup>(٢٠)</sup> "تقديم الأصل على

- (١) ما بين المعكوفين غير موجود في المخطوط وأثبت من الأصل «شور» - وبه يستقيم الكلام.  
 (٢) «نحر مذهب» نفوس ٣/ ١٧٩، و«شور في قواعد الفقه» بزرگشي ١/ ٣٢٦، «المعروف» بقرآنه  
 ١/ ١٧١، و«حاشية العطار عن شرح الخلال المحي عن جمع الحوامع» ٢/ ٣٩٠  
 (٣) «المجموع شرح المهدب» لنفوي، ١/ ٣٣١  
 (٤) ما بين المعكوفين غير موجود في المخطوط وأثبت من الأصل - «شور» - وبه يستقيم الكلام.  
 (٥) ما بين المعكوفين غير موجود في المخطوط وأثبت من الأصل «شور» وبه يستقيم الكلام.  
 (٦) في المخطوط وفي الأصل المطبوع ١/ ٣٢٧ كلمة «أصح»، وفي الأصل المطبوع في ١/ ١٧٤ «أظهرهما الثاني»،  
 ما أثبت وهو موافق لما في «روضة الطالبين» لنفوي، و«شور» بقرآنه أو الظاهر إن هو من المعون  
 أو لأنونه، وبمعنى «أصح» أو الصحيح من الوجهين أو الأوجه والصواب ما أثبت موافقاً في ذلك «الروضة»  
 (٧) «الشور في القواعد الفقهية» للبرزگشي ١/ ٣٢٧  
 (٨) «روضة الطالبين وعمدة المسائل» لنفوي ٢/ ١٦٢، «المجموع شرح المهدب» لنفوي ٧/ ٤٣٥  
 (٩) وفي المخطوط «الثاني» يدرن الباء وصواب ما أثبت به الثاني أي الغضبان -  
 (١٠) «حاشية الزمخشري على الرواسي» بقرآنه أو الظاهر إن هو من المعون



مقتضى هذه العبارة عدم الإجراء لتقابل أصبي بقاء الرمي عليه لحصول احصاء في الرمي مستندة إلى فعله لكن عارضة الشك في أب حصلت في الرمي بمجرد فعله أو معاونة الوثوب أو حركه المحمل فان بعضهم وعبارة «الهديب» الحج في الرمي ولو وقعت في حمل أو عتق بعير أو ثوب إنسان أو على الأرض أو امتست إلى الرمي جاز له لأنه حصل في الرمي بقوة فعله ولو لم تتسبل استعاض المحمل أو حرك هو المحمل أو بعض صاحب الثوب ثوبه حصلت في الرمي م يحسب وكذلك لو في كم الرامي فعضه، ولو شك في حصولها إلى آخره انتهى<sup>(١)</sup>.

الإستان: الوثوب من قوهم استن، الفرس، قمص واستراب اضطرب، وس الإبل سائها سربعا، وسنها أرسلها ترعى<sup>(٢)</sup>.

(١) (إساري الكبير) لها وردها: ١/ ١٨٠

قلت. وقد ذكر المسألة العمراني بتعاضلها فقال: «وإن رمى فوقعت على حمل أو عتق بعير أو ثوب، ثم وقعت في الرمي من غير شئ من وقعت عليه أجرا؛ لأنها وقعت في الرمي بقصد وفعله، وإن قصد من وقعت عليه حتى وقعت في الرمي م يحسب وقال أحد، يحسب دليلنا أنها حصلت في الرمي بعير فعله، فلم يحسب، كما لو وقعت في موضع فأخذها غيره حتى تركها في الرمي. وإن وقعت على حمل أو عتق بعير أو ثوب إنسان، ثم وقعت في الرمي، ولم يدرك هل وقع في الرمي بنفسه أو بتحريك من وقعت عليه؟ به قولان، حكاهما الشيخ أبو حامد، وغيره حكاهما وجهين أحدهما: يحسب؛ لأن الرمي قد وجد منه وحصله في الرمي، فالظاهر أنها حصلت به بفعله، لأن الأصل عدم فعل غيره في حصوله به والثاني: لا يحسب؛ لأنه يشك في حصوله بفعله، فيسقط الفرض عنه، أو يشير فعله، فلم يسقط الفرض عنه؟ والأصل بقاء الفرض في ذاته وإن رمى بحصة وشك هل وقع بالرمي أم غيره؟ به قولان، حكاهما الشيخ أبو حامد: أحدهما - وهو مذهب النديم - أنه تحسبه؛ لأن الظاهر يفارم به أب قد حصل في الرمي» (البيان): ١/ ٣٣٧، فتح مرقه شرح الوجوه: ١/ ٣٩٩، (المجموع شرح المهذب) المشوري: ١/ ١٧٣ - ١٧٤، (أروق البهجة) ومعدة المنى: المشوري: ٣/ ١١٤.

١٢ - (الدمع من محيط) للفيروز آبادي: ص ١٢٠٧



قوله: وبطيره اذا ادخل رحله الخف واحداث قبل (وصول القدم لي)<sup>(١)</sup> مستقره

لا يحور المسح<sup>(٢)</sup>.

عبارة (الروضة): "إذا أدخل الرجل قدم الخف، أو مسح بشرطه ثم أزال لقدم من شعره، ولم يظهر من محل الموضع شيء، فهي للصوريين ثلاثة أوجه. لصحيح جوار المسح في الثانية ومعه في الأولى، والثاني يحور فيها، والثالث لا يحور فيها، وهي أوضح من عبارة المصنف وفيها زيادة عليها"<sup>(٣)</sup>.

(وقوله: لو أتق المتراهاض) أي الراهن والمرتهن - في البيع والرجوع أي وعلى الرجوع في الأدن (وقال الراهن تصرف قب الرجوع فانقول قول المرتهن في الأصح)<sup>(٤)</sup> عند الأكثرين.

قوله: ولو طلق زوجته ثم عاشرها، وصحت ثلاثة أقراء، انتصت عدتها في الطلاق البالي دون الرجعي على أشبه الأوجه، قال القفال والبعوي: ولا رجعة له بعد مضي الأقراء وإن حكما بأن العدة لم تنقضي لها، أخذوا بالإحتياط من الحائضين<sup>(٥)</sup> المعروف المنقول من المذهب أن له الرجعة ما نصبت المعاشرة لبقاء العدة، ولا يسحقها الطلاق بالأشهر في دوم المعاشرة أم لا، هذا ما اقتضاه كلام الأئمة تصریحاً وتلويحاً، وسبق عن تعليق البغوي

(١) ما بين المتكوفين غير موجود في المخطوط وأنت من الأصل «المشور» -

(٢) «المشور في قواعد الفقهية» للبركشي ١/ ٣٣٢، و«الأشياء والظواهر» للسيوطي ص ٧٠

(٣) «روضة الطالبين وعلية الفتن» للنووي. ١/ ١٢٤.

(٤) «مشور في القواعد الفقهية» للبركشي ١/ ٣٣١، وقال البركشي "وما خلافاً تقابل الأصلين، فإن الأصل

عدم الرجوع ورجح البغوي السابق للبعوي"

(٥) «المشور في القواعد الفقهية» للبركشي ١/ ٣٣٣، و«خاوي البغوي» ص ١٢٤٥ مآله رقم (١٦٦٣)، و«نوى

انتصريح بأنه تصح الرجعة وإن مضت على ذلك سنون كثيرة، هذا هو المذهب، هذا  
لغظه كما سبق.<sup>(١)</sup>

وقال الأدرعي في «القرت»: «ووقع في «المحرر»<sup>(٢)</sup> قالوا: وليس له الرجعة لا  
في الأقراء ولا في الأشهر وإن لم يحكم بانتصاء العدة، وأحد هذا من تصريحه في «شرحه  
الصغير» ينقل ذلك عن الأئمة، وأصل هذا أنه حكى في «شرحه الكبير» أن البغوي  
قال في «فتاويه»: «الذي عنده أنه لا رجعة للزوج بعد انتصاء الأقراء والأشهر، وإن  
لم تنقضي العدة بسبب المعاشرة، أخذاً بالاحتياط من الخاسين كما لو وطئ الرجعية بعد  
مضي فرء من وقت الطلاق بثلاثة أشهر من وقت الوطء، ولا تجوز الرجعة بالفرء الثالث  
منها»<sup>(٣)</sup>.

قال الرافعي: «في «فتاوى القفال» ما يوافق ذلك، وتعه في «الروضة»<sup>(٤)</sup>، وسب  
اس الرجعة<sup>(٥)</sup> ذلك للبعوي، والفعال، و«حليه الروياني» وهو ملخص ذلك من كلام  
الرافعي، إذا عرفت هذا فاعلم أن الذي في «فتاوى البغوي» لغظه: «إذا كان يعاشر  
زوجته معاشرة الأزواج، قال أصحابها لا يحكم بانتصاء العدة وإن مضت ما أقراء  
وله الرجعة قال والذي عندي»<sup>(٦)</sup> وذكر ما نقله الرافعي عنه، كذا رأيت فيما لا أحصي  
من السخ في «الفتاوى» في أرمان متفرقة، وكذا سبق عن تعلقه أن المذهب له الرجعة

(١) أسس المذهب في شرح روض الطالب، تركباً لأنصاري، ٣/٣٩٨، و«المراد البيه في شرح صحيحه»

تركباً لأنصاري، ٤/٣٦٠، و«حاشية الجبل على شرح المنهج»، ٤/٤٥٤

(٢) «محرر» للرافعي، ص ٢٤٤

(٣) «فتاوى البغوي»، ج ٢، ص ٢٤٥، مسألة رقم (٦٦٣)

(٤) «مذهبنا» و«عدة النفس» للنعوي، ٦/٣٧١

(٥) «مذهب البيه شرح السب»، لاس الرجعة، ١٤/١٩٢ - ١٩٣

(٦) «فتاوى البغوي»، ج ٢، ص ٢٤٥، مسألة رقم (٦٦٣)

وإن أبداه من عد نفسه اسبح، فكأنه سقط على الرفعي نقل البعوي عن لأصحاب أن له الرجعة، وراع بصره عنه وإلا لذكره.

وقد صرح شيخه القاضي الحسين بثبوت الرجعة في «فتاويه»<sup>(١)</sup>، والمصعبي في «شرح مختصر اجويني»<sup>(٢)</sup>.

قال، وإن أمضى على المحالطة سون، وهو قضية إطلاق كلام الأصحاب السابق قرباً وما أبداه البعوي عن نفسه مع مخالفة لكلام الأصحاب ضعيف وليس كما استشهد به، وأما قول الرافعي في «فتاوى القفال» على نواب المقه - أي قوله - ما يوافق ذلك وقعت على سحة فيها فلم أرى ذلك فيها، نعم صرح بأنه لا رجعة له بعد الإقرار إذا أحسب من المعاشرة من لعدة وهو واضح، ومفهومه يوافق كلام الأصحاب وأجور أن الالتباس حصل من هذا الكلام.<sup>(٣)</sup>

(١) «فتاوى القاضي حسين»: ج ٢٧٢: مسأله رقم (١١٨).

(٢) هو عثمان بن محمد بن أحمد أبو عمرو المصعبي شارح «مختصر الجويني» في مجلدين وهو شرح مختصر قال مصنفه في حقيقته "إنه يارون عن حد التطويل مترق عن درجه لإختصار والتعليق قال ومعيته «شرح مختصر الجويني»، لأن جويس عن ترتيب مختصر الشيخ أبي محمد فصلاً فصلاً وردت ما يستعمل الققيه عن معرفته لم تأمله عرف صرف همتي إليه وبدن جهدي فيه" ذكره الشكيني في «الطبعات المكنزي» وقال "أخيه من أهل أنديجان ويعمل في شرحه عن إتمام التكمين وما أظنه لأذكرة وإني هو بين أحسب في أثناء هذا انقروا لعدة في حدود الخمسين وخمسينه، ٥٥٠ هـ) (طبقات الشافعية): لأبى قاضي شهة ٣١٩/١ ٣١٨

(٣) قال العلامة سليمان بن عمر المعروف بالهمل "صل في حكم معاشره الفارق المخذة، والمراد بالمعاشرة أن يدوم على حاله التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ليلاً أو نهاراً وخلوة بها كدلت وغير ذلك وحاصل الحكم فيها أن معاشره لما منع من حسان عدتها عن الطلاق ملتها، لأنها في فرض أجبي بوجود علاقتها لكنها كدلتها لتأخر عدتها إلى مخرج المعاشرة بالتعرف بينهما، وهذا في مدة مقدار عدتها من وقت الطلاق حكم الرجعية وفيها بعد ذلك حكم الباقى إلا في حق الطلاق وما أخى به، وإذا انقطعت المعاشره تشرع في عدة الطلاق كلها إذا لم يسبق لها شيء على المعاشرة، وإلا فتكتمها وهذا فيها حكم الباقى فلا يمنع رجعتها فيها، وتنقض بها عدة وطء قلها، وإن تكرر بدحر لها منها تأمن ذلك ورجعه، ثم تنقض عدتها أي وإن طالت المدة نحو عشرين سنة مثلاً، والمراد =

بقوله. الثامن: وقد يحب الشيء، وينقض لتعارض المفتحي وإسماح فيعمل بكل منهما  
يرد في صورة: منها لورؤح عبده بأتمه، هل وجب الميراث ثم سقط أوله يحب أصلاً وحيثما،  
أرسل الخلاف ولا رجح كما يؤخذ من سنده عدم الوجوب.

قال الولي العراقي في (تحرير الفتاوى): "قول ((النسبة)) المستحب أن لا يعقد  
النكاح إلا بصدق فيه أمور أحدها أنه توهم استحباب على قول ((المهاج)) يس  
تسميته في انعقد، فإنه اقتصر على مجرد لتسمية، كذا قيل وفيه بطلان، فإنه لا يلزم من عقد  
النكاح به لزومه في ذلك كـ ((المهاج))

ثانيها: اقتصر ((النسبة)) و((المهاج)) على استحبابه ولا يلزم من ذلك أن يكون تركه  
مكروهاً، وذكر الحارثي والمتولي أنه يكره إحصاء النكاح منه.<sup>(١)</sup>

ثالثها: تناول كلامهما ما إذا روح عبده بأتمه وهو الحديد<sup>(٢)</sup> كما في ((الروضة)).

المعاصرة أن يكون بحيث يتمكن منها بوطء أو غيره، نعم إن عاشرها بوطء شبهه فكان الرجوع أي في عدم بعد  
العقد فلا يزوج ما دام معاشرها بعد بوطء الشبهة وليس كالرجعية مطلقاً فلا يحقها العلق، وأنه لا يزوج  
محرأختها أي ومعتوب الشبهة ولا بأن عدم فلا تكون كالرجعية، وإن عاشر بالوطء لأنه غير شبهه  
الجميل على ((المهاج)) بتصرف يسير ٤/ ١٥٣.

(١) ((المشور في المواعيد العتمة)) للبركتي ٣/ ٣٢٢، ر ((الإبهاج في شرح المهاج)) انتهى الدرر السبكى ٣/ ٤١  
② قال العمري "إذا روج الرهن عبده بعت لم يجب المهر، وحكى أصحاب أبي حنيفة أنه يجب ريعه،  
لا يخلو النكاح عن المهر وهذا ليس بصحيح لأن مهر الزوج لزوجته ليس على عبده، بل عليه  
له على عبده المال ابتداءً" (البيان) للعمري ٩/ ٤٦١.

(٢) ((الحاوي الكبير)) للبروردي ٩/ ٣٩٣.

(٣) أي الحديد والحديد وهو ما كانه الشافعي في مصر بصيغة أو ملاء أو بقعة ويبدأ من عام ٩٩٠ هـ، ومن سب  
مبطلانه في الحديد كتاب ((الأم)) و((الإملاء)) وأشهر رواه الجديد بريح المروني وبوطي والخبر  
المحتاج) للسيد أحمد الميمني شعبة الأعدل ٢٣

(٤) ((الروضة الطائفة وعمدة المصنف)) للبروردي ٧/ ١٠٢.

وحكه في [التثنية]<sup>(١)</sup>، ولطلب عن الأصحاب، وذكر الثاني<sup>(٢)</sup> أنه كذلك في السخ  
معتمدة من الرافعي وأنه الحق<sup>(٣)</sup>.

قال في «التوشيح»<sup>(٤)</sup>: «وهو مزارع في القاموس»؛ أما الأول: فلأن الذي في نسخة والده  
الشيخ عز الدين الشافعي وقد أحكم مقابلاتها على عدة نسخ وهي أنص السخ، أن الخدي  
عدم الاستصحاب، والسحة التي اختصر منها لنووي نسخة الدراية وليست معتمدة  
قل وهذا ما ذكره الولد - رحمه الله - أن الأكثرين يملوه، وقد إن قول «الروضة»:  
الجديد الاستصحاب، تع فيه بعض نسخ الرافعي وليس بصحيح

فإن وأن الثاني فأنه يظهر من جهة بقاء، أما إن لما لا يجب رأساً وهو لأرجح  
لا تسحب التسمية وذكره نحو الكذب وإن لم يجب ثم يسقط فيه احتمال لعدم  
العائدة ودعوى أن به بتميز عن السخ لا سهو حجة؛ لأن التمييز حاصل من مرشد  
وشاهدي عدل وإيجاب وقبول انتهى

وكذا قال شيخنا الإسوي في «التنقيح»<sup>(٥)</sup> أن ذلك انعكس<sup>(٦)</sup> على النووي،

(١) وفي المخطوط «التثنية» وهو خطأ والصواب ما أثبت

(٢) هو الثاني عمر بن أحمد بن مهدي الشافعي الخدي لمرزوقي الشافعي عز الدين الشافعي الموف سنة ٧١٦هـ وم

مصنفه «شرح الوسيط للدراني» في المروغ م يكمل، وبه «اختفى» في الفقه؛ حسن مجدلات والإبرير لي الجمع بين  
الحاوي والوجيز». «طبقات الشافعية الكبرى»، ٣٧١ / ١٠، «طبقات الشافعية»: لابن قاضي شهبة ٢ / ٢٢٦.

(٣) «فتح العرير بشرح الوجيز» للرافعي ٢١ / ٨، فقال: «الخدي أنه لا يستحب»

(٤) هو «ترشيح عن النبي» لنسكي تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي «طبقات الشافعية»: لابن قاضي  
شهبة ٣ / ١٠٦.

(٥) وفي المخطوط «السخ» وهو خطأ والصواب ما أثبت وهو كتاب للإسوي «سمه «التنقيح عن التصحيح» وسماه  
ابن حجر «التنقيح فيما يرد عن التصحيح» «الدرر الكامنة»، ١٤٨ / ٦، «طبقات الشافعية»: لابن قاضي

شهبة ٣ / ١٣٦، «كشف الظنون»، لحاجي حلي ١ / ٤٩٢، «المخزاني السنية» بمسند ١ / ٤١

(٦) وفي المخطوط «يمكس» والصواب ما أثبت وبه يستقيم الكلام.

فإن "وهو غلط لا شك فيه، فإن الموجود لأئمة المذهب أن لاستصحاب هو تقديم صريح،  
أس الصباغ، والمتولي، والروائي، وابن الرقعة".

وحكي في «التوشيح» أنه: "مل عن الشافعي أنه بض في الإملاء، وهو من الحديد  
فيما يرجع على الاستصحاب، فيكون له في الحديد قولان، وأن البيهقي<sup>(١)</sup> في «المبسوط»<sup>(٢)</sup>  
أفهم كلامه في حكاية القديم، [و«لثمل»]، [و«التممة»]<sup>(٣)</sup>، و«البيان»، وغيرهم عن  
«الإملاء» أنه: يستحب، ونقله المتولي هنا<sup>(٤)</sup> وجوب التسمية، فقال، وقال في القديم  
وإذا رُوج عنه أنه فلا يجوز، لا يهود ومهر، وإذا كان هو يملك إيهام للجنة [في]  
ذلك انتهى"<sup>(٥)</sup>

قلت، وسجحه الشيخ عر الدين الشافعي التي أشار إليها الشيخ تاج الدين  
بن السكي رحمه الله تعالى - قدم الله عليهما، والذي في أصلها ما صورته "ويجوز  
أن يزوح أمته عنه الصغير أو البالغ حينئذ لا مهر، وفي مسند ذكره قولان لحديث  
أنه لا يستحب وعلى هامشها بخط الشيخ عر الدين أشار إليها ما صورته في بعض  
النسخ والحديث استصحابه، والمحكمي في «الشميل»، و«البيان»، أن القديم استصحابه

(١) البيهقي أحمد بن الحسين بن علي، أئمة الشافعي من أئمة الحديث ولد في خمر وحرة (من قرى بيهق، بخراسان)  
رسا في بيهق ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة وعبرهما، تولى سنة ٤٥٨ هـ، ومن مصنفاته «السنن الكبير  
والصغير» و«سفرة السن والآثار»، «طبقات الشافعية الكبرى» لمسكي ١/٢، «شذرات الذهب» ٥/٢٤٨

(٢) «مبسوط في جميع نصوص الشافعي» قال تاج الدين السكي عنه "وأما المبسوط - لبيهقي في نصوص  
الشافعي فمنه في نوعه مثله «طبقات الشافعية الكبرى» لمسكي ١/٢

(٣) وفي المخطوط «الشيعة» والصواب ما أنه

(٤) ما بين المكوئين هي زيادة غير موجودة في «تحرير الفتاوى»

(٥) ما بين المكوئين زيادة غير موجودة في «تحرير الفتاوى»

(٦) «تحرير الفتاوى» دلوب العراقي ٢/٦١٤ - ٦١٥

لأنه من سنة الكاح، والجديد إن شاء ذكره وإن شاء تركه؛ لأنه لا فائدة في ذكره، قالوا.  
وهذا أصح قالوا: وحكى أصحاب أبي حنيفة أنه يجب ذكره ويسقط مثلاً يجوز الكاح من  
مهر، قال: وليس بصحيح إذ لو وجب لمهر لوجب للسيد على عبده ابتداءً وهنا لا يجوز  
انتهى<sup>(١)</sup>

وقال في «المهمات» بعد حكاية كلام الشيوخ وذكرهما للوجهين مرسلين حكاية  
عن الشيخ أبي عبيد: «من يقول وجب المهر لحرية الكاح ثم يسقط أم لم يجب أصلاً؟  
فيه وجهان: الأصح عدم الرجوع، وصحيحه في «النهاية»، و«الحاوي»، وهو منصوص  
كلام «الحاوي لصغير»<sup>(٢)</sup> انتهى

والعجب من لؤي العراقي، كيف نقل عن شيخه الإسوي كلامه في «القيح»،  
ولم يعرض لما في «المهمات» مع أن ذلك بين عب  
نبيه على الراعي مؤحدة في تمثيله لعبد الصغير إذ لا يصح إلا على المرجوح،  
وهو أن له إجاره على التكاح فليأمل.

(قوله: ومن فوائد الخلاف: أنه لو اعتمها السيد، أي - الأمة التي روجها من عبده -  
قبل الدخول فإن قده لم يحب شيء أصلاً وجب بالدخول؛ لأنه خارج عن ملك السيد، وإن  
لمسا وجب ثم سقط لم يحب الدخول لأنه كالمسوفى)<sup>(٣)</sup> انتهى

(١) ر. (فتح العربي شرح الوجيز) للرفعي ٢١ / ٨ أن الجديد أنه لا يستحب

(٢) «الحاوي الصغير» لتجريد الدين القروي - ص ٤٧٩

٥ وهو لعبد المهر من عبد تكريم بين عبد ألعفار أنقروبي الشافعي «شبح لإتمام نجم الدين المتوفى سنة ١٦٦٥ هـ

ومن مصنفاته «الحاوي الصغير» لتجريد الدين القروي، و«الباب» وشرح الكتاب المسمى بـ «العجاب»

وهو كتاب في الحساب كان أحد الأئمة الأعلام له البد الطولي في الشغف والحساب وحسن الاختصار «طبع

الشامية الكبرى» للسبكي ٢٧٧ / ٨

(٣) «المشور في القواعد الفقهية» لمرزكشي ٣٢٢ / ١.

قلت اندي في «المهمات» للخلاف فنده، عمن ما ذكره المصنف، فقال «فائدة هذا الخلاف كما حكاه شيخنا جمال الدين الوحيري»<sup>(١)</sup> عن شيخه ابي طاهر الترمذي «فيما رد روجه له وفرض يصعبها قل، روجت روحك بلا مهر ثم اعتقه، ثم وطئها وهو حر، فإن قلنا بعدم اوجود فلا شيء يسيد على العبد، فإن قلنا وحب وسقط فليسيد عنه مهر المثل، لأنه لما وجب في التعميم بالمدحول وهو حينئذ حر فلا سبيل إلى سقوط ما وجب لسيدته عليه، فإن المصنف في الخادم بعد نقله عن امهات الذي حكاه بعض المؤرخين عن الظهير الترمذي خلاف ما سن، وهو فيما إذا أعتق العبد وأعتقها جميعاً فصلت قبل المدحول فإن قلنا لا يجب شيء وحب لئلا يحبو الكاح من المهر كما قلنا في المفوضه، وإن قلنا وجب ثم سقط فلا كما إذا استوفى انتهى»<sup>(٢)</sup>

قال شيخنا حلال البكري «هذا الفصل الثاني هو الموافق لمائدة الخلاف عند التأمل وبحث في المظن على عدم الوحوب» انتهى

أقوه. التاسع: لو قال لروحه أب طالق للنسوة أو للبدعة وهو جاهل بمعنى العظ، أو نطق بلفظ الخلع أو الكاح، ففي العواعد للشيخ أبي محمد بن عبد السلام<sup>(٣)</sup> أنه لا يؤخذ

(١) هو أحمد بن محمد بن سبيح النواصي الأصل المصري الشافعي الشيخ جمال الدين الوحيري لقب بدت لكونه كان يحفظ «الوحي» بالعربي، وتُدعى سنة (٦٤٢هـ)، عن عمن من لرفعه عن حاشيه شرح الأوسط «طعاب الشافعية»، لابن قاضي شعبة ٢/ ٢٥١.

(٢) هو جعفر بن يحيى بن جعفر المحرومي الشيخ إمام فقير الدين الترمذي الشافعي يسه إلى ترمذ يفتح الشاء لنبأته من قومه وهي من بلاد الصغد، كان شيخ الشافعية بمصر في زمانه، توفي سنة ٦٨٢هـ، قال السكي أخذ عن أبي الجعبري وأخذ عنه عنه أبيه المان ابن الرفعة وعمه والذي الشيخ صدر الدين يحيى بن علي السكي وخلائق، ومن مصنفاته «شرح مُشكَل الوسط»، «طعاب الشافعية الكبرى»، ٨/ ١٣٩.

(٣) «المهمات» للإسوي. ٧/ ١٩٠ - ١٩١.

(٤) «عواعد الأحكام في مصالح الأنام» لابن محمد عمر الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي نقاسم بن الحسن \*



بشيء إذ لا شعور له بمدلوله حتى يقصده - أي المدلول إلى اللفظ -، قال: وكثيراً ما يخالف الجُهْل من الذين لا يعرفون مدلول اللفظ للخلع ويحكمون بصحته للجهل بهذه القاعدة.<sup>(١)</sup>

(وفيما قاله نظر فقد قالوا فيما لو قال رأت بالهمز في الجمل أنه كناية لأنه ظاهر في الصعود سواء كان قاله عاماً أو غيره)<sup>(٢)</sup>. انتهى

(قلت) ويؤيد فيها وجه به المصنف، النظر في كلام ابن عبد السلام

قال في «التكملة»: «إن الماوردي وغيره حكى عن أبي سلمة أن رأت بهمز في الجمل صريح في العمى الذي لا يعرف اللفظ دون غيره، ثم قال وهو قياس ما صححوه» انتهى من «الحاشية».

بقوله: وإن في نسخة «ولو قال علمت أحد ولكن طست أن ذلك القدر لا يسكو حذ ولزمه قصاء الصلوات المائة في السكر»<sup>(٣)</sup> انتهى

(قلت) فرب كان غير معتمد بالسكر الخلق بالمجنون فلا قصاء عليه، والله أعلم



= السبي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء، المتوفى: (٦٦٠هـ).

(١) «مقدمة الأحكام في مصالح الأنام» للمروكشي، ١٢ / ٢.

(٢) «المنثور في القواعد الفقهية» للمروكشي، ١٢ / ٢.

(٣) العبارة كناية عن النقص، أي: «لو قال علمت أحد ولكن طست أن ذلك القدر لا يسكو حذ ولزمه قصاء الصلوات المائة في السكر».

قال علمت أحد، لكن طست أن ذلك القدر لا يسكو حذ ولزمه قصاء الصلوات المائة في السكر.

المروكشي، ١٢ / ٢، «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للمروكشي، ١٢ / ١٠.



[حرف الجيم]<sup>(١)</sup>

قوله: السادس. الحول والبيان يعذر بهما في حق الله تعالى في الصلوات دون

«المأمورات»<sup>(٢)</sup>.

إلى أن قال: "ومن فروعها بنص المصنف، بعد نحو ثلاثة أسطر ووجدت في بعض النسخ في الياء ما يصفه: "لو فعل في صلاته غيرها ناسياً كأن زاد ركوعاً أو قياماً أو سجوداً لا تبطل، ولا شئت أن الجاهل يدرب عهده بالإسلام يعذر و الجاهل بتحريم قيل الأكل بالصلوة كإسباغي لا تبطل صلاته إلا خلاف"<sup>(٣)</sup>.

وكذا لا تبطل صلاة من تكلم ناسياً"<sup>(٤)</sup>، ولو عاد من سي التشهد الأول بعد

(١) م. يعزرون ما يبدي صاحب الحاشية بحرف الجيم وهي ندرج تحت حرف الجيم في الأصل

(٢) «المشور في القواعد العرفية» ١٩/٢، و«الشرح الكبير لمختصر لأصول من علم الأصول» للمباني ص ٢٢٧

(٣) قال النووي "ولو فعل في صلاته غيرها إن كان من جهل بطلت، لا أن يسي ولا فعلن بكثرة لا قلته والكثرة بالمرء. لا تحطون أو انصرفت من الثلاث كثير إن تواتر وبطلت بالثبوت الفاحشة لا حركات الخفيفة لتواليه كتجريد أصابعه في سبحة أو حدث في الأصح وسهو فعل الكثير كعمده في الأصح وبطلت بقليل لأكل قلب إلا أن يكون ناسياً أو جاهلاً بتعريفه والله أعلم فلو كان بضمه سكره فبطلت في الأصح" «مهاج الطالبين واعدة المنبئ» ص ٣٢. و«نعم المحتاج في شرح المهاج» لابن حجر الهيتمي ١٥٠/٢، و«ممن المحتاج» لم. ربي ٤١٧/١ «أما البيان» شرح زيد ابن سلام لا لم. ص ١٠٣

(٤) قال النووي. وإذا تكلم في الصلاة عامداً بطلت وإن تكلم ناسياً ما يسي ما يتناول الكلام وسجد السجود من السلام. «الجامع» ٤٥/١، «فتح مبرر بشرح نوحي» لم. ربي ٢١٥/٣، «المجموع شرح مهذب» لم. ربي ٨٠، «روضة الطالبين وعمدة المفتين» لم. ربي ١٩٠، «أسنى الطالبين» شرح ورض

انتصاه إلى الفعود لم تبطل وكذا الجاهل بالتحريم انتهى<sup>١</sup>.

(قوله: وقد قال في (الروضة): «لو<sup>٢</sup> جلس مع جماعة فقام وبس خف غيره، فالت له روحته استدلت بخفك ولست خف غيرك فحلف بالطلاق أنه لم يفعل ذلك حث إن كان عالماً»<sup>٣</sup>) إني قوله (والأفقولاً أساسي) عبارة النووي: «إن كان ساهياً فعلى قولي صلاق الناسي».

ط (المطالب): لذكرنا لأصاري ١٨٠/١

(١) ذكر غارودي المسألة بتفصيلها فقال: «قد مضى الكلام في أن الشاهد الأول سنة، وبس هو حب تركه ناسي ودم إلى الثالثة ثم ذكره نظر في حله، وإن ذكره من انتصاه عاد فأتى به ثم سجد سهواً قبل سلامه وإن ذكره بعد انتصاه مضى في صلاته ولم يعد إليه وسجد للسهو قبل السلام، وهم قول أكثر الفقهاء وقد إبراهيم الحلي، وإسحاق بن راهويه، يعوذ إليه في الخائبي. وقال آخرون: لا يعود إليه في الخائبي، وما ذكرناه أصبح؛ لرواية بصيرة من شعبة أن رسول الله - ﷺ قال: «إذا قام أحدكم في الثانية إلى الثالثة وذكر أنه لم يجلس فلأن يستوي قائماً رجع وجلس وسجد للسهو وإن ذكر بعد أن استوى قائماً لم يرجع وسجد للسهو»؛ ولأنه إذا اعتد قائماً فقد حصل في فرض فم تركه سهواً وما لم يعتد فليس بدخول في فرض فجار له الرجوع إلى السجود. إلا أن صح أنه يعود إليه قبل انتصاب ولا يعود إليه بعد انتصابه فانتصب قائماً ثم عاد إليه فذلك ضربان: أحدهما أن يكون ناسياً فصلاته عبثة وعليه سجود السهو والثاني أن يكون عامداً، فعلى ضربين أحدهما أن يكون عالماً بحرمة ذلك فصلاته باطلة والضرب الثاني: أن يكون جاهلاً بحرمة ذلك معذور خواره مضى مطلقاً صلاته وحيث أحدهما وهو قول أبي إسحاق صلاته باطلة، لأنه أتى بعمل طويل في الصلاة على وجه عمد.

والوجه الثاني: وهو أصبح صلاته جائزة؛ لأنه لم يقصد بعمله منافية الصلاة قصار كمن قام إلى الخامسة (الحاوي الكبير) ٢ ٢١٨ ٢١٩، (المقدمة: حصر ميه)؛ بالفصل ص ٨٣، (تحفة المحتاج في شرح المنهاج)؛ لاس حجر شامي ٢ ٧٨، (الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع)؛ للشرسي ١ ١٥٦، (معاني المحتاج) للشرسي ١٠/١٣١.

(٢) ما بين لكم من غير موجود في المخطوط وأثبت من الأصل المنثور وبساتنه يستقيم الكلام

(٣) المأثور عنه كالنبي "وقد قال في (الروضة): (لو) جلس مع جماعة فقام وبس خف غيره، فالت له وجه استدلت بخفك وبس خف غيرك، فحلف بالطلاق أنه لم يفعل ذلك وإن حرج ولم بين إلا ما سأل لم يحركه شيء غير ذلك، فقال: الرافعي فالت قال النووي والصواب أنه إن حرج بعد خروجهم وقصد أنه لم يأخذ به حث من كان عالماً، لا أنه لا ناسي". (المنثور في القواعد الفقهية)؛ للزركشي: ٢/٢٢

(٤) (الروضة الخليلي وعمدة المصنف)؛ للنووي: ٨/٢٠٢



## [حرف الحاء]

(قوله، من قاعدة، الحاجة العامة لئول ضرورة الخاصة في حق آحاد الناس)<sup>(١)</sup>

(كررها إمام الحرمين في مواضع من ((البرهان))<sup>(٢)</sup>، وكذا في ((النهاية))<sup>(٣)</sup> فقال في باب

الكتابة، "أن عقد الكتابة والتجالة والإحارة ونحوها حرم على حاجات غير عامة تكاد تعم"<sup>(٤)</sup>

كـ، في بعض النسخ، والذي في خط المصنف عن حاجات [عامة]<sup>(٥)</sup>

(قوله: ومن فروعها، شرعية صعان أدرك مع مخالفتها لقياس الأصول، فإن النافع إذا باع

ملك نفسه مما أخذ من الثمن فليس يدين عليه حتى يصممه)<sup>(٦)</sup> كذا في خط المصنف وفي

النسخ، وصوابه حتى يُضمَّن بالاء للمجهول مع حذف الضمير.

(١) ((المشور في القواعد العرفية)) لمرزكشي ٢/ ٢٤٤، و((الأنباء والظواهر)) للسيوطي ص ٨٨، و((الأنباء

والظواهر)) لابن نجيم، ص ٧٨، و((القواعد العرفية وتطبيقاتها في الفقه الأربعة)) بلزحي ١/ ٢٨٨.

(٢) ((البرهان في أصول الفقه)) ٢/ ٨٢.

(٣) ((نهاية الطلب في دراسة الفقه)) في ((شرح مختصر المزني)) وصحه ابن خنكاو والسبكي بقوله "ما طُف في

الإسلام مثله" ((وفيات الأعيان)) لابن خنكاو ٣/ ١٦٧، ((طبقات الشافعية الكبرى)) للسبكي ٥/ ١٧١،

((سلم التعميم المحتاج)) للأهمل: ص ٢٦.

(٤) ((نهاية الطلب في دراسة الفقه)) لأبي يعقوب الجرجسي ٨/ ٦٧، ((المشور في قواعد عرفت)) لمرزكشي ٢/ ٢٤٤.

(٥) وفي المخطوط كلمة (حاقة) والصواب ما أثبتوه ويستقيم الكلام.

(٦) ((المشور في القواعد العرفية)) لمرزكشي ٢/ ٢٤١، ((الأنباء والظواهر)) للسيوطي ص ٨٨، و((الأنباء والظواهر))

قوله: وكذا النخوة بين الصفيين، فقد قال السي - - - - - لن رآه يفعل ذلك هذه  
عشية بعصها الله إلا في هذا الموضع، الموضع في الحديث هو أبو دحانة سفاك بن خروشة  
الأنصاري رحمه الله (١).

قوله: وفي تصويره إشكال؛ لأن الصورة إذا كانت في معسر فالإنظار واجب والواجب  
لا يصح بذره، فإن كنت في موسر فاصداً للأداء لم يصح (٢) بل آخر ما ذكره، بقي ما لو كان  
ساکناً عن قصد الأداء، أو كان قصداً غير ملزم بالأخر، فمن التيسير على الموسر بتأخير  
ما عليه قربة فيصح النذر والله أعلم (٣).

قوله: وصور المصنف في «الخادم» لمساواة بما إذا كان له دين على غائب، وأحسن  
من تصويره إذا كان المدين لا رعة له بالأداء تاجراً.

قوله: راد ابن الرفعة الثالثة وهي: ما لو باعه شيئاً ثم ذكر الأهل في مجلس العقد، إلى  
قوله قال: ولا معنى بالاستثناء لأن في الصورتين الدين لم يؤجل وإنما هو حال ولكن مع من  
المطالب مائع (٤).

(١) والحديث هو عن خالد بن سليمان بن عبد الله بن خالد بن سفاك بن خروشة، عن أبيه، عن جده، أن أبا دحانة يوم  
أحد أعدم بعصبة حمراء، فنظر إليه رسول الله ﷺ وهو مخنأل في مشبه بين الصفيين، فقال: «إني مشية ينقصها الله  
إلا في هذا الموضع». «المعجم الكبير» للطبراني ١٠٤ / ٧ رقم الحديث (٦٥٠٨).

(٢) «المتن في القواعد الفقهية» برزكشي ٢٧ / ٢، و«حاشية الرعي الكبير على أسس المطالب» ٣٢ / ٣  
و«الأشب والنظائر» للسيوطي - ص ٣٣٠.

(٣) ذكر السيوطي مسألة فقال: «سأله لا يتأجل، لا في مدة الخبز، وأما بعد الزوم فلا» ومشي الرويبي وخنولي  
إذ سأل أن لا يطالبه إلا بعد شهر أو أوصى بذلك. قال البيهقي والتحقيق لا امتشاء، فدخل مستمر، ولكن اسمع  
الطلب لمعارض، كالإعارة، عل أن ضرورة النذر امتشكت، فإنه إن كان معسر فالإنظار واجب والواجب لا  
يصح بذره أو موسراً قصداً للأداء لم يصح؛ لأن أحده مه واجب ولا يصح إبطال الواجب بالسوء (الأشب  
والنظائر) ص ٣٣٠.

(٤) «متن في القواعد الفقهية» برزكشي ٢٧، ٢٨ - ٢٧، و«كفاية السالك شرح النسخة» لابن الرمي ٨ - ١٠٤ - ١٥.

قال لشيوخ نور الدين المحبي: "إعلم أنه بحث بما بحثه كعبه جماعة من مشايخنا وأفتوا [نصحه] حواله الددر [على<sup>(١)</sup>] من له عليه دين حال ويتمكن المحتار من المطانة في لمدة اسدورة، وكذلك صححوا الوكالة منه بمطانة الدين، وإن بوكيله المطانة في المدة، وفرقوا بين توصية وهاتين بشرط الوارث مبررة مورثه، وإن الشارع نظر إلى إبقاء وصيته ولم يموت على الورثة شيئاً بعده باعتبار موصي متأخيه من الثلث، وعلى هذه فلا تصح حوالة الورثة عليه قبل مضي المدة كما لا يطالب وكيلهم فيها، ولا يجزى عبث أن ما أفتوا به متوجه إن اعتبر البحث وتمسك جماعة بظاهر المقول المتقدم فأفوا بطلان الحوالة بدين الحال وبمنع مطالبة الوكيل، وفرقوا بين ذلك وما في الأيمان بأن تصحيح الحوالة وإعمال مقتضاها يبطل مقصود الذر من أصله فاسطناه ولا كذلك ما في الأيمان، ألا ترى إلى جعل الوكيل في الكسح كالموكل في كل وجه لما كان أثر الوكالة حاصراً برمته للموكل، فهو حلف لا يكسح حث بكسح وكيله ولا يجزى تكلف لعمري ويلزم من وقف مع الطاهر أن لا يلزم انذار بقصص الحال الذي نذر عدم قبضه ممن عليه إذ أحضره إليه وطلب براءة ذمته بقضه ولا يقال يقبضه القاضي إلى انقضاء المدة؛ لأنه مؤجل ولم يستحق قبضه، وقد أحرروا خلافاً في وجوب دفع الخلل قبل المطالبة ومقتضى كلام (الروضة) آخر باب الحجر الوجوب ومن مشى مع ظاهر المقول هنا لا يجري خلافاً حيث قد قُتل انتهى<sup>(٢)</sup>.

(قوله: الثالث: لا يثبت إلا بحاكم، وفي إشكالكه بعينه وجهان: وهو [العقل]<sup>(٣)</sup>)<sup>(٤)</sup>

(١) غير موجودة في المخطوط وإثباتها يستقيم الكلام

(٢) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي ١٩٠/٢

(٣) وفي المخطوط كلمة (العكس) والصواب ما أتت من الأصل - انظر -

(٤) «المنصور في الفرائد الفقهية» للزرزكري ٢/٢٨٨، قال المحامي في المجموع الحجر أربعة أقسام

الأول يثبت بلا حاكم، وينتج دونه وهو حجر المحرور والمسي عليه الذي لا يثبت إلا بحاكم، ولا يمنع

إلا به، وهو حجر العبد الثالث لا يثبت إلا بحاكم، وفي إشكالكه بدونه وجهان، وهو حجر العقل الرابع

ما يثبت بدونه، وفي إشكالكه وجهان، هو حجر الصبي إذا بلغ شيئاً «الاشبه والظن» ص ١٦٠



أرسل الخلاف والأصح في الروضة كأصلها، أما يحتاج إلى ذلك أحكام الحجر السبعة

(قوله: الرابع: ما ثبت بغير حاكم وهل يملك بحاكم؟ على وجهين: وهو الصبي بطل رشيداً هل يرول الحجر عنه ومن له عليه ولاية من أب أو حاكم؟ وحيث: قال في «المنثور»: وقيل أنهم ستة<sup>(١)</sup> فيه أمور: أحدها قوله يملك، صوابه يملك، الثاني: قوله: - (بعض من له عليه ولاية) - كذا في خط المصنف وفي السج، وصوابه، يفقد من له عليه<sup>(٢)</sup>، الثالث: أرسل الخلاف والأصح أنه يرول الحجر عنه ببذوعه رشيداً من غير فح حاكم (الرابع: قوله: قال في «المنثور»: وقيل أنهم ستة، لم أنهم له معنى<sup>(٣)</sup>).

(قوله: السادس: المرتد هل يصير محجور عنه بمس الردة أو لا بد من حجر الحاكم؟ قولان: حكاهم أبو حامد في الجامع<sup>(٤)</sup>، وإذا أسلم رل المنحر بلا خلاف<sup>(٥)</sup> انتهى

(١) (الروضة الطالبين وعمدة المفتين): للمووي، ١٤٧/٢

(٢) (المنثور في القواعد الفقهية): للمووي، ٢٩/٢.

(٣) وفي المخطوط: (فقد له عليه) والصواب ما أثبت

(٤) قال النووي: إن بلغ الصبي غير رشيد لأجلان صلاح الدين، أو المال، بني محجور عليه، ولم يدفع إليه المال وفي (التمهيد): وجد، أنه إن بلغ مصلحه ماله، دفع إليه وصح تصرفه فيه، وإن كان دسفاً وإن بلغ مصلحه دينه، مع ما حتى يبلغ خمس وعشرين سنة، وهذا الوجه شاذ صعب، والصواب ما تقدم وعمدة التفرع، يستلزم الحجر عنه، ويتصرف في ماله من كان يتصرف قبل بلوغه وإن بلغ رشيداً، دفع إليه ماله وعلى يملك الحجر بفسخ انقوع والرشد؟ أم يحتاج إلى ذلك؟ وجهان أصحهما الأول لأنه لم يثبت بالحاكم، فلم توقع عنه، كحجر محجور يرول بعض الإفاقة، (الروضة الطالبين وعمدة المفتين)، ١٨١/٤ - ١٨٢

(٥) المراد به (الجامع في المنهاج) قال النووي عنه: "إنه من أنفس الكتب" وقال الموطوعي: "وكانه لموسوعة جامع أمدح له من كل بيان باطن لإحاطة بالمعروف والأخبار، وإتيانه على التوضيح والوجوه فهو لإصباح عمدة من العمد ومرجع في المشكلات والعقد"، ومؤلفه أبو حامد أحمد بن بشر بن عمر المروزي وبدا المروزي لثوري سنة ٣٦٢هـ قال النووي: "ويعرف بالعاصي بن حامد بخلاف الإسفرايسي فإنه يعرف بالشيخ كرم الله (تهذيب الأسماء واللغات) ٢/٢٩٧ - ٤٩٦، (طبقات الشافعية الكبرى): للسبكي ١٢/٣ - ١٣، طبع

(الشافعية): لأبي قاضي شهاب ١٣٧/٢ - ١٣٨

(٦) (المنثور في القواعد الفقهية): للمووي، ٢٩/٢

فيه أمران أحدهما: أن في كلامه حداً بعد قوله زال الحجر، تقديره: يعبر حاكم أي - زال الحجر يعبر حاكم - بلا خلاف.

الثاني ما أصله من الخلاف صحيح في (الروضة)، الثاني منه وعبارتها "فإن قل بقي ملكه منع من التصرف نظراً لأهل الميعة، وهل يصير نفس الردة محجوراً عليه أم لا بد من ضرب القاضي؟ وجهان. ويميل قولنا: أصحهما الثاني. ومن قطع به، وحسن الخلاف [يقول] (١): "ملكه موقوف ثم على الوجهين كحجر السفيه؛ لأنه أشد من بضيع المال أم كحجر العنس؛ لأنه صيانة حق غيره؟ وجهان أصحهما الثاني. وإن قل لا بد من ضرب القاضي ولم يضرب بعدت تصرفاته" (٢).

(قوله: السادس: الحجر للغريب) (٣).

قلت: معناه: أن يشتري من ماله حاضر سلعة ثمن معلوم، ويبيع من أدائه بحجر الحاكم عليه في جميع أمواله حتى يؤدي الثمن، إذا كان البائع قد سلم المبيع، وكذلك المستأجر إذا سلم الأجرة إلى المؤجر وانصاع من تسليم العين المؤجرة بحجر عدله في أمواله كذلك والله أعلم.

(قوله: الثاني عشر: الحجر على الشريك في حصته قبل أخذ قيمتها إذا أعق شريكه حصته وقبلنا يتوقف العتق على أداء القيمة) (٤) أي - وهو رأي مرجوح - فإذا تصرف

(١) وفي المحطوط (بقونه) والصواب ما أثبتته من (الروضة).

(٢) «روضة الطالبين وهدية المفتي» لسبوي، ١٠ / ٧٩ - ٨٠.

(٣) «المشور في القواعد الفقهية» للروكشي، ٢ / ٣٠.

قال الأسوي: "الحجر الغريب. وهو حجر على الشريك في السعة، وجمع ماله من أن يحضر الثمن وكذلك

المسافر" «المنهاج»، ٥ / ٢٦٦.

(٤) «المشور في القواعد الفقهية» للروكشي، ٢ / ٣١.

المالئ سبع أو غيره فهي صحيحة أوجه. أصحابها عند الجمهور كما قاله الشيخان لا يصح.

(قوله الرابع عشر) أي السور الرابع عشر (إذا قصر ثوباً أو خاطه بأخرة)<sup>(١)</sup>

(وقوله: الخامس عشر: إذا استوخر على صاع ثوب امتنع على مالكه ببعه قبل القبض)<sup>(٢)</sup>، صرح به الرافعي بالبيع في الكلام على البيع قبل القبض؛ لأن الأخير يستحق العمل بهما استقر به الأخرى، تابعه عليه النووي والبوعان بين واحد فتأمل، وهو الحذر على المؤخر بالعين التي استأجر شخصاً على العمل فيها فتأمل)<sup>(٣)</sup>

(قوله: السادس عشر: إذا اشترى شيئاً فاسداً وأقضى ثمنه، فإن له حقه إلى استرداد ثمنه على قول، فيمتنع على هذا، على مالكه التصرف فيه قبل رد الثمن)<sup>(٤)</sup>.

قلت وكذا في فسخ ما اشراه بعيب كان له حبس المبيع إلى قبض الثمن، ويحجر على الساع في بيعه والحالة هذه كما ذكر الرافعي في الكلام على المبيع قبل القبض نقلاً عن ((التتمة))<sup>(٥)</sup> والله أعلم.

(قوله: الثامن عشر: إذا ركب العبد المأدون الديون فإنه يمتنع على سيد التصرف فيه بغير إذن الغرماء)<sup>(٦)</sup>.

(١) (المنثور في القواعد المفهومة) للبرركشي ٣١/٢

(٢) وفي المخطوط (البيع) والصواب ما أثبت.

(٣) هذه العبارة غير موجودة في الأصل المنثور عند قوله الخامس عشر وهي بمعنىها قال البرركشي حاشية عشر: إذا اشترى شيئاً فاسداً وأقضى ثمنه، فإن له حقه إلى استرداد ثمنه على قول يمتنع على هذا على مالكه التصرف فيه، قبل رد الثمن (المنثور في القواعد المفهومة) للبرركشي ٣١/٢ ٣٢

(٤) وفي الأصل المنثور هذه العبارة بعد قوله الخامس عشر (المنثور في القواعد المفهومة) للبرركشي ٣١ - ٣٢

(٥) وفي المخطوط (البينة) وهو خطأ والصواب ما أثبت كما سبق بيانه

(٦) (المنثور في القواعد المفهومة) للبرركشي ٣٢/٢

قلت. وكذا يحجر عليه إذا جرى حق المجبي عليه والله أعلم.

(قوله التاسع عشر: نفقة النخارية أي - المروحة - إذا أخذتها من روحها للسيد فيها حق الملك ولها حق التوثيق كما أن نفقة (روحة)<sup>(١)</sup> العبد تتعلق باكتسابه والملك فيها - أي إكتابه - للسيد وبمقتضى عليه بيع المأخوذ قبل تسليمه<sup>(٢)</sup> بدل<sup>(٣)</sup> أي - المأخوذ من العبد - قبل تسليم نفقة لزوجته

قلت. والدار التي استحققت المعتدة بها حمل أو الأبراء أن تعتد فيها، لا يجوز معها لأن حق المرأة متعلق بها والمدة غير معلومة بخلاف عدّة الوفاة، كذا قاله الأصحاب<sup>(٤)</sup> بقي عن المصنف مسائل في الحجر به عليها في (المنهايات) منها. "غشم مال من سترق وعليه دين، فإذا كان على حربي دين فاسترق منه مال ثم عمم اندي أسره أو غيره ذلك مال، فإنه يحجر عليه فيه ويؤى منه دين لعبد، وإن زال ملكه عنه لأن الرق كالموت، كذا ذكره الرافعي في كتاب السير، والحجر عن المشتري في المبيع قل لقصص ذكره الجرجاني في (الشافعي)<sup>(٥)</sup>، والحجر على الأب إذا وجب على ابن الإعفاف بملكه جارية، ومن أعزها الحجر على الأب يصنعه من عتق السرية التي عقدت ولده بعد طلاق زوجته ثم زوجه على وجهه<sup>(٦)</sup> انتهى

(١) غير موجودة في المخطوط وأنها من الأصل - المشور - وبإثباته يغيث الكلام

(٢) (المشور في القواعد الفقهية) للزركشي ٣٢ / ٢

(٣) (المنهايات) للإسنوي ١٢٩٥، و(المجموع شرح المنهايات) للنووي ٣٩٠ / ١١، (كفاية الأخيار) لمحمدي

ص ٢٥٧، (غاية البيان شرح ريد ابن رسلان) لشمس الدين الرملي ص ١٩٧

(٤) كتاب (الشافعي) هو في أربع مجلدات قبل الوجود وهو لأحمد بن محمد بن أحمد أبو العباس (مروحي) الشافعي

فاخي العمرة، وشيخ الشافعية جاء لثوري سنة ٤٨٢ هـ، ومن مصنفاته كتاب (الغاية) و(التحرير) ونفقة

عن شيخ أبي إسحاق الشيرازي، وكان من أعيانه لأديب. (مجلدات الشافعية) لابن كثير ص ١٢٧، (مجلدات

الشافعية) لابن قاضي شعبة ٢٦٠ / ١، (الخزائن السنية) للمنذلي ص ٥٣

(٥) (المنهايات) للإسنوي ١٢٦ / ٥ ٢٧

ورداً قل شر كان للعبد المشترك إذا متنا فأنت حره فلا يعتق العبد ما لم يموت جميعاً.

إم على الترتيب وإما معاً، وهو بين اثنين لدورته فلهم النصر ف فيه لا يربى الملك كاستخدام والإجارة، وليس هم بيعة؛ لأنه صار مستحق العتق بموت لشريك الآخر.

وفيل: لهم بيعة لأن واحد شرطي العتق لم يوجد<sup>(١)</sup>

ورداً اشترى دابة وأبعدها ثم اطلع على عيب بها، وكان قنع لنعل يؤدي إلى تعيب الدابة فردّها لمشتري، وترك النعل لسائق فيه يجبر على قوله، وليس للمشتري طلب قيمة النعل، ثم لأشبه أن النعل لو سقط يكون للمشتري فيمتنع بيعة على المشتري كمسكن لعبده كما تقدم<sup>(٢)</sup>.

ورداً أعار أرضاً<sup>(٣)</sup> لندف فيه لا يرجع فيها قبل أن يبني الميت لما فيه من هلك حرمة الميت بالمش، ولو أراد بيع بيت البقعة لم يجز لجهالة مدة القاء<sup>(٤)</sup>.

ورد فعل العاصب بالمعصوب ما يقتضي استقاله إليه كي لو خالطه<sup>(٥)</sup> بها لا يغير،

(١) ما بين المعكوفين غير موجود في المخطوط وأنته من «المهيات» للإسوي. ٤٢٨/٥ - ٤٢٩، و«الآباء» والظائر، «السيوطي» ص ٤٥٩، «القواعد» لا بين رجب ص ٢٥٨، «الحاوي الكبير»، «مهاوردي» ١٠/١٨ - ١ - «الوسط في المهيات» شعري ٤٩٥/٧، «السنن» لعمران ٣٩١/٨، «المجموع شرح المهيات» للبرقي ١٥/١٦

(٢) «المهيات» للإسوي: ٤٢٩/٥

(٣) وفي المخطوط أيضاً، والصواب ما أنته من «المهيات»، للإسوي

(٤) «المهيات» للإسوي: ٤٢٩/٥

(٥) وفي نسخة ط حصل خطأ في السح وكلام غير مفهوم والصواب ما أنته من «المهيات»، للإسوي

أوضح ذلك في ذكره في العصب كالتعريب الساري للهلاك<sup>(١)</sup> فإنه يجب إعديه البديل ولا يمكن أن يوجه عليه مع بقاء المعصوب في ملك المفصوب منه لئلا يجتمع في ملكه البديل والمبدل فتعين انتقاله إليه، ولا يمكن أن يجوز لمغاصب التصرف فيه لأن المعصوب منه لم يرص بدمته فتعين الحجر عليه<sup>(٢)</sup>.

قوله من قاعدة: حديث النفس له خمس مراتب<sup>(٣)</sup>.

قال المحققون. وهذه المراتب الثلاث، يعني: الهاجس والخطر وحديث نفسه وهو ما يقع مع التردد هل يفعل أو لا؟ لو كانت في الحسنات لم يكتب له بها أجر، سيأتي به في أواخر الكتاب ما ينهي هذا فإنه قال في القواعد التي يحتمل بها حديث النفس لو ارد من غير استقرار في القسب معمو عنه في الشر مكتوب في الخير<sup>(٤)</sup>.

(١) ما بين المعكوفين سقط من المحفوظ وأنته من «المهمات» للإسوي؛ لأن بوثبانه يستقيم الكلام

(٢) ما بين المعكوفين سقط من المحفوظ وأنته من «المهمات» للإسوي؛ لأن بوثبانه يستقيم الكلام «المهمات»

للإسوي ٤٢٩/٥

وذكر المسألة المعبر بها بالتعصّل وأوضح صورته فيراجع «المبدل» ٢٩٢/٥ - ٢٩٥

(٣) خمس المراتب هي كالتالي (الأولى) الهاجس وهو ما يلح فيها ولا مؤجدة به بالإجماع؛ لأنه وارد من له تعدد، لا يستطيع العبد دفعه الثانية لخطر - وهو جريانه بها الثالثة حديث نفسه وهو ما يقع مع التردد هل يفعل (أو لا)، وهذا أيضاً مرفوعاً عن الصحيح لقوله عنه «إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به» عنه، ارتفع حديث النفس ارتفع ما يله بطريق الأولى الرابعة - الحزم وهو أن يرجح قصد الفعل وهو مرفوع عن الصحيح لقوله تعالى ﴿إِنَّهُ هَبَّ سَاهِقًا فَأَمَّا﴾ (الذاريات ١٢٢) وهو كانت مؤجدة - يحذر الله وبها - عنه - (ومن هم بسيفه قلم بعملها لم تكتب عليه). الخامسة - الحرص وهو هو المعصية - الحرص به - عند القلب وهذا يؤجده عند محققين لقوله عنه «إنه التقى المسلمين سبعين عاماً فالتقى والمثول في السار» قيل يا رسول الله هذا نفس من بال المنثور<sup>(٥)</sup> قال «به كان حريصاً على فعل صالحة»

د. في المواضع المهمة؛ المنور كشي ٣٣/٢

(٤) في ص ٣٢٥

أقوله: فما نال المقبول قال، إنه كان حرباً على قتل صاحبه، فعلى بالحرص<sup>(١)</sup> قد  
يعلم أنه لو كان مراده الدفع عن نفسه حتى لو اندفع بغير قتال من كف أو بترس فكف  
عنه لم يكن مؤاخذاً<sup>(٢)</sup>.

أقوله من قاعدة: الحدود تتعلق بها مباحث<sup>(٣)</sup>.

إلى أن قال (والذي لله تعالى ثلاثة بلازمه أحدها: يجب لحفظ لأسباب وهو حد  
الزنا) هذا في المرأة لا على عمومها (إن اشتمل على النوعين كالسرقة فلا يقس في رجوعه عن  
العزم)<sup>(٤)</sup> إلى أن قال (ووجه الجمع أن حق الله في القطع [ثبت]<sup>(٥)</sup> تبعاً لحق الأدمي) كذا  
في خط المصنف وفي السمع، ولعله سقط قبل تبعاً لحق الأدمي فليتأمل<sup>(٦)</sup>.

(١) (المشور في القواعد الفقهية) ١/ ٣٦/ ٢.

(٢) قلت قال ابن رسلان رحمه الله

فَيُغْفَرُ الْحَدِيثُ لِلنَّفْسِ وَفَ هُمْ إِذَا لَمْ يَعْمَلْ أَوْ تَكَلَّمَ  
فَعَمِدَ النَّفْسُ بِأَنْ لَا تَعْمَلَ فَبَيْنَ قَعَسَتْ تَبِ وَأَنْدَعُ عَجَلًا

ومعنى ذلك أنه وما يقع للنفس من المعصية له مراتب، الأولى: الخاجس وهو ما يلحق فيه ولا يؤخذ به بالجمع  
الثانية: الخاطر وهو حريانه منها وهو مرفوع أيضاً الثالثة: حديث النفس وهو تردده بين فعل والخاطر المذكور  
وتركه وهو مرفوع أيضاً الرابعة: الهم وهو قصد العمل وهو مرفوع أيضاً لقوله تعالى ﴿إِذْ قَسَمْتَ لَعَلَّاقَانِ﴾<sup>(١)</sup>  
العه ان ١٢٢، وهو كاس مؤاخذاً لم يكن الله وليها، خبر من هم سيئه ولم يعملها لم يكتب أي عيب وخبر أن الله  
تعالى تجاوز لا شيء ما حدثت به أنفس ما لم تعمل أو تكلّم به وتصفيه أنه إذا نكمت كانهضة أو عمل كشر أو  
انضم إلى مؤاخذه بذلك مؤاخذه حديث النفس وأضم به وفي هذه امرته تشرق الحنة واليه من حبه نكمت  
به الستة لا نكمت عليه بحلال الثلاثة الأولى فإن لا يقرّب عليها نواب ولا عقاب واقتصر النظم عن حديث  
الدينين لوضوح الأمر في الأوليين. الخامسة: العزم وهو قوة القصد والجزم به وهو مؤاخذه بقوله تعالى ﴿وَلَكِنْ  
يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَكُونُونَ﴾<sup>(٢)</sup> البقرة ١٢٢. (غاية البيان شرح ريد من رسائل) ١/ ٣٤١ لشمس الدين الرملي ص ٣٤١

(٣) (المشور في القواعد الفقهية) ١/ ٣٨/ ٢.

(٤) وفي محطوط (القدم) والصواب ما أثبتته من الأصل - (المشور - (المشور في القواعد الفقهية) ١/ ٣٨/ ٢.

(٥) ما بين منكوبين سقطت من المحطوط وأنها من الأصل - مشور - ١٠/ ٢.

(٦) قلت قال البرزكشي رحمه الله في (المشور) ١/ ٣٨/ ٢ - ١٠ الحدود تتعلق بها مباحث

قوله: وقال الروياني: قيل تحب الظهارة عند دخول وقت الصلاة إلى أن قد (فإن عادات الأبدان لا يحور لمديمتها مقصوده على وقت دخولها)<sup>(١)</sup> هذا تعاليم وحبوب الظهارة بدخول وقت الصلاة.

(قوله، ويختص الحدث الدائم بستة شروط)<sup>(٢)</sup> إلى أن قل (وبية الاستباحة على

١- (الأول) تنقسم إلى صريين، ما يجب لله، وما يجب للأدمي، والذي للأدمي مهربان

(أحدهما)، ما يجب لحفظ النهرس وهو النقصان،

(وثانيهما)، للأحراس وهو حد المذهب فإنه حد حق للأدمي وهذا يورث عنه ولو كان غيره أدمي فقدفه لم

يجب الحد.

والذي لله تعالى ثلاثة

(أحدها) يجب حفظ (الأسباب) وهو حد الزنى واللواط

(ثانيها) حفظ الأموال وهو السرقة وطمع الطريق وإن (احتلف) هل يعذب فيه معنى نقصان أو أخذ

ورجحوا الأول لكن قالوا، هو عا، الوالي على من وجب لئلا ويسقط القصاص ويعقل حداً

(والثالث) ما يجب حفظ معمول والأموال وهو حد الخمر فيها حرمت (حفظها) معمول وصيانته للأمر واليهي

عها يشتملها ما فيها لا يدركان إلا بوجود العقر حتى حرم أبو حنيفة (حفظه -) الوحد وتعطي أسبابه من

انطربات والمسموعات املهييات مقله (الشيخ علاء الدين بن العطار) في كتاب أحكام النساء قال ويجب أن

يعرف بين الأمر الحامل على الخضوع والعيه (عما) ذكره سواء كان يلتم النفس (أو لا يلتمها) عما يحصل معه

نعية المسعرة (مطلقاً) كان وعدة معنى لا أعلم حداً من الملبي بحالف فيه

(الثاني) أنها لا تسقط بانزله إلا في أربع صور (سبق في فصل نوبة،

الثالث) أنها تسقط بالشبهة وتحققها يأتي في حرف الشين

(الرابع) في سقوطها بالرجوع إليها (كاست) محض حق لله تعالى كارت، والشرب سقط قطع وإن كانت محض

حق الأدمي كالندف لم يسقط قطع وإن اشتمل على النوعين كالسرقة فلا يعمل في رجوعه عن نهر وفي (ميراث

حده في سقوطه بقطع مولانا، ووجه الجمع أن حق الله تعالى في السقط ثبت، بعا على الأدمي

(الخامس) حيث انتهى الحد في المذهب ثبت لمهر (إلا في مذهب السعة بغيره من الوالي ولا حد ولا مهر

(١) - (سنة) بروياني ١/ ١٠٩٦ مشور في الموعد العقبه (٢) - (نهر كشي ٢/ ٢٢

(٢) - (سنة) بروياني ١/ ١٠٩٦ مشور في الموعد العقبه (٣) - (نهر كشي ٢/ ٢٢

(٤) - (سنة) بروياني ١/ ١٠٩٦ مشور في الموعد العقبه (٥) - (سنة) بروياني ١/ ١٠٩٦ مشور في الموعد العقبه (٦) - (سنة) بروياني ١/ ١٠٩٦ مشور في الموعد العقبه



المذهب) ظهر إطلاقه أنه يكفي بية استباحة الصلاة سواء قصد العرض أو التمتع أو  
أطن، وليس كذلك بل حكم فيه دائم الحدث حكم بية لتيمم حرفاً بحرف، وهو  
أنه. إن يوي استباحة العرض استباحه وإلا فلا على المذهب كما ذكره الرافعي في كتاب  
الوضوء، وأعمته «الروضة»<sup>(١)</sup> وهي مسألة مهمة<sup>(٢)</sup>

(قوله: من قاعدة، الحر لا يدخل تحت اليد والإستيعاء)<sup>(٣)</sup>

وأما ثياب الحر الناتج وما في يده من المال فلا تدخل في ضمان العاصب؛ لأنها  
في يد الحر حقيقة فإن كان صغيراً أو محموداً (فوجهان)<sup>(٤)</sup> كذلك في الأصح<sup>(٥)</sup> كذا في حط

= القواعد الفقهية: للرافعي ٤٣/٢

(١) تمت هذه المسألة المذكورة في «الروضة» ولم يعقلها النووي كما ذكر صاحب (الخشية). فقد قال النووي: «أن  
وضوء الضرورة فهو وضوء المسحاضة وسلس البرء ونحوهما عن به حديث دائم ولا أفضل أن يوي ومع  
الحدث واستباحة الصلاة. وفي الوجه الوجه الصحيح أنه يجب به الاستباحة دون رفع الحدث والثاني يجب  
المع به والثالث يجوز الاختصار على أيها شاء. ثم إن يوي فريضة واحدة، صحيح قطعاً لأنه معنى طهارتها  
وإن يوي بالله معية ونفس غيرها، فعلى الوجه الثلاثة لتقدمه في صحتها» «الروضة الطالبين وعمدة المفتين» ٤٩/١  
(٢) قال الرافعي: «لو انتصرت مستحضة على به رفع الحدث فهل يصح وضوءه؟ فيه وجهان أصحهما وهو المذكور  
في الكتاب أنه لا يصح لأن حدثها لا يرفع بالوضوء وكيف يرفع ومنه ما يقارن وضوءه وينأخر عنه؛ والثاني  
يصح لأن رفع الحدث ينصص استباحة الصلاة فقصد رفع الحدث يؤثر معتصمه وإن لم يؤثر بخصوصه وهو  
اقتصر من به الاستباحة ووجهان أصحهما أنه يصح وضوءه كما يصح السهم بهذه السيرة وشي لا يصح بحكي  
ذلك عن أبي بكر الفارسي والخصري لأن هذا أحدان سابقه وأخرى لاحقه فتشوى الرفع قد تقدم والاستباحة -  
تأخر وإن حملت يمينه فهو العاية» (فتح التحرير شرح الوجيز) ٣٣٢/١ - ٣٣٣

(٣) «المشور في القواعد الفقهية» للرافعي ٤٣/٢ و«الأشياء والنظائر» للسيبكي ٣٥٢/١ «الألب وانصاف»  
لسيبكي ص ١٢٤، «الأشياء والنظائر» لابن محيي طهري ص ١١١، «القواعد الفقهية ونظائرها» في «مدونة  
لأربعة» للزحيلي ٧٠٩/٢

(٤) هذه الكلمة، ياد غير موجودة في الأصل مطبوع والنسخة التي طبع عليها فهي موافقة لما قال العمادي من  
الضمان خلاف الوجهان، وبها موجودة في النسخة (ب) والنسخة (د) وهي الثاني من عينيها معقولة -  
من نسخة (أ) لأم.

(٥) «الخشية» ١٢٥/١ «المعني المحتاج» للشريبي ٣٥١/٣ - بعد ٣٠٠

مصنف وفي السح والصواب حذف فوجهه فليتأمل

(قوله: من قاعدة: الحصر والإشاعة)<sup>(٢)</sup>.

(هي أربعة أقسام: الأول، ما يروى على الإشاعة قطعاً، كما لو كان له على غيره عشرة دراهم فأعطاه عشرة عدداً فوراً فكانت إحدى عشرة كانت رائد للمقوص منه على الإشاعة ويكون مضموناً عليه؛ لأنه قصه لعمه حزم به لرافعي في باب الربا)<sup>(٣)</sup>.

(وأفتى بعض فقهاء العصر فيما لو اقترض من شخص ألفاً وخمسمائة فوزن له ألفاً وثلاثمائة غلطاً ثم علما بذلك وادعى المقرض تلف الثلاثمائة الزائدة أنه أي فالحكم أنه إذا لم يوحد منه تقصير فاللزم له من المسح الذي أحصره مئتا درهم وخمسون درهماً؛ لأن كل مائة في خمسة أسداسها مضمون وسدسها أمانة شرعية فالذهاب على حكم الأمانة سدس اثلاثمائة المقررة والمأني لازم له بطريق القرض واستشهد له بصورة الإقراض الآتية

= المذهب: لأبي المعالي الجوهري ٢٥٤/١٧

(١) قال الشوري في هذه القاعدة "ومها منعه بدن الآخر، وهي مضمونة بالتعويض فإذا مهر حراً وسحره في عمل، حصل أجرته وإن حبه وعطى ماله، لم يصحب على الأصح؛ لأن الآخر لا يدخل تحت اليد، فماله يعوب تحت يده، بخلاف المال وقال ابن مبررة يضمنه ويغوب من الوجهين الخلاف في صورتين، إحداهما لو استأجر حراً وأراد أن يؤجره، هل له ذلك؟ والثاني إذا أسلم حراً لمساخر نفسه، ولم يستعمله لمستأجر إلى انقضاء ائدة انتهى استأجره بها، هل يحرر أجرته؟ قال الأكثرون أنه أن يؤجره، ويحرر أجرته وقال القفال لا يؤجره ولا يحرر أجرته؛ لأن حراً لا يدخل تحت اليد، ولا يحصل ماله في يد المستأجر، ويدخل في ضمانه، لا عند وجوده، هكذا ذهب الأصحاب توحيه الخلاف في مسائل الثلاث، ولم يجمعوا دخول الآخر تحت اليد محتالاً فيه، بل اتفقوا على عدمه، ولكن من جبر المستأجر، وقرر الأحرار، في الأمر على الحاجة والمصلحة، وجعل العرفي خلاف في مسائل مبني على التردد في حمله تحت اليد ولم يرد ذلك بغيره" (الروضة لطالبي وعمدة لمعين) الشوري ١٤/٥ ١٥

(٢) "المشتر، في القواعد النكوبة" للفرع كشي، ٤٧/٢

(٣) "فتح الباري شرح الدرر كشي" للفرع كشي ١٦٧/٨ وأسأله المذكورة في "روضة الطالبي وعمدة المقبر" الشوري

ولم يستحضر النقل المذكور<sup>(١)</sup> انتهى كذا في السج عن المبلغ الذي أحصره ولعله الذي قضه فليتأمل.

قلت: أشار بقوله وأفتى بعض فقهاء العصر إلى آخره إلى شيخ الإسلام التقيي، ووجدت بخط بعض تلامذته ما صورته، سمعت شيخنا المشار إليه يقرر فتواه بأنه ما لم يتميز ما هو أمانة بقسمة شرعية بل هو الذي أفرز الثلاثمائة وهو يقسم لنفسه وغيره فهو محمول على الإشاعة، فذلك أجاز شيخنا بما أجاب أما مسألة الراعي فإنه ليس فيها أنه أفرز ولأن المقرض هو التالف، فإن قلت: وجه التخلّف أنه قد أن الرائد أمانة و لراعي قال إنه ضمان.

قلت: وينص واه أعلم.

(قوله: ومنها لو أوصى بمبعض لمورثه وكان بينهما مهياة فإن قلنا) أي وهو مقابل الأظهر من قولي الشافعي (لا تدخل النادرة في المهيأة) كذا في خط المصنف وفي النسخ (أولهما يكن بينهما) أي الوارث والمبعض (مهياة) فقال الشيخ أبو علي<sup>(٢)</sup> إن انتهى إلى ذلك أبطلنا الوصية بأن المبعض فيها<sup>(٣)</sup> وفي نسخة<sup>(٤)</sup> "مها يتصرف إلى ملك الرقة وهو الوارث وذلك غير حائز يبطل الوصية" وأشار الإمام وفي نسخة (وأبدا) احتملا إلى أنها تبطل في حصة الوارث وتصح في حصة الشخص فإن التخصيص ليس بدعا في الوصايا<sup>(٥)</sup>

(١) (المشور في القواعد الفقهية) للروكي: ٤٧/٢ .

(٢) هو الحسن بن الحسين الإمام الكبير القاضي الشافعي أبو علي بن أبي هريرة أحد عظماء الأصحاب ورفعاتهم المشهور اسمه الظاهر في ألقاب ذكره قال فيه الخطيب، وقد ذكره في (تاريخ بغداد) الشيخ القاضي المتوفى سنة (٤٣٤هـ)، كان أحد شيوخ الشافعيين وله مسائل في الفروع محفوظة وأقوله فيها مسطورة، وله (شرح مختصر لمربي) (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي ٢/٣٥٦، (طبقات الشافعية) لابن قاضي شهاب ١/١٦٦ .

(٣) (المشور في القواعد الفقهية) للروكي: ٤٧/٢ .

(٤) هذه الزيادة موجودة في الأصل المطبوع والنسخة التي طبع عليها.

(٥) وفي الأصل - (المشور) - عبارة "فإن التخصيص ليس بدعا في القضية" (المشور في القواعد الفقهية) للروكي ٤٧/٢ .

كما في خط المصنف وفي السج حصص الشخص واصوات المعص

### تنبيهات

الأول. قوله بدعا بكسر الهمزة أي مبتدعاً أي ليس تشعصص مبتدع في الوصايا أي مبتدأ يقال ابتدع الشيء ابتدأه

الثاني الأظهر من قول الشافعي دخول الدائرة في المهياة

قال في «أصل الروضة» ما نصه: «فرع قال أوصيت لنصفه الحر أو لنصفه الرقيق خاصة فمن يقال بطلان الوصية قال ولا يجوز أن يوصى لنصف شخص كما لا يرث وقال غيره يصح وينزل تقييد الموصى مرة الهدية فيكون الموصى به للسيد إن أوصى لنصفه لرقيق وبه إذا وصى بنصفه الحر قال النووي: قلت الأصح الثاني، والله أعلم»<sup>(١)</sup>

الثالث. قال في «أصل الروضة»: «تردد الإمام فيما إذا صرح بإدراج الإكساب الدرة في المهياة أم تدخل قطعاً أم تكون على الخلاف. قال النووي. قلت: الرجح تردد الخلاف مطلقاً لكثرة التماوت، والله أعلم»<sup>(٢)</sup>

(قوله: الثالث: ما نزلوه على الحصر قطعاً) إلى أن قال. (ومنها لو أوصى بثلاث عبد لله وبين اثنين إن وفى به قلت ماله نص عليه الشافعي)<sup>(٣)</sup> وجدت بخط بعض تلامذة

(١) «أروضة الطالبين وعمدة المفتين» ١/٢٠٣

(٢) «أروضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي ١/٢٠٣

(٣) قلت وفي لأصل العدة «ومنها لو أوصى بثلاث عبد لله فاستحق ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه إلى أن وفى به ثلاث ما نص عليه الإمام الشافعي رحمه الله» «في شرح القواعد» للشيخ ٢/٤٩، و«أروضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي ١/٢٠٧، «المجموع شرح المهدى» للنووي ١٥/٤٥٤ «أسى لطالب في شرح روض الطالب» مركز الأناضول ١٢/٣٠

اللقبي ما نصه: «دخان هذا المرقع فيما نزلوه على لمرع قطعاً مردود فإن الخلاف شهير في «الشرح» و«الروضة» وغيرهما فوالان على طريقة أو نول مخرج بل رب قطع قد صعدوا بالإشاعة انتهى»<sup>(١)</sup>.

قلت لم يجد في «الروضة» حلا في المسألة المذكورة في باب الوصية.

«قوله: ومنها عند مشترك بين مالكيين، وكُل أحدهما صاحبه في عتق نصيه، فقال: نصحك حر ولم يرد [نصيه]<sup>(٢)</sup> ولا نصيب [شريكه]، بل أطلق فعلى أي النصيب يحمل؟ وجهان، قال النووي: (لعل)<sup>(٣)</sup> أقواهما الحمل على المملوك لا الموكل فيه، قلت: وقد يوجه بأن [تصرفاً]<sup>(٤)</sup> فيه هو ملكه أنهم فكان الحمل عليه أنسب»<sup>(٥)</sup> انتهى.

فيه أمران أحدهما أن قوله نصفك مع الإطلاقي ووجود الكاف قد يشعر بالحمل على خطاب الشريك بالعتق وليس بمراد فكان ينبغي أن يقول كما في «الروضة» فكان الموكل للعبد نصفك حر.

الثاني ما سبه النووي كما هو فيه لكنه عبر بالأصل بدل لأقوى فقد قال في «الروضة» في باب العتق: «وكُل شريكه في عتق نصيه، فكان الموكل للعبد نصفك حر فإن قل أردت نصيبي قوم عليه نصيب شريكه وإن قل أردت نصيب شريكي قوم على الثاني نصيب الموكل وإن أطلق فعلى أيهما يحمل؟ وجهان حكاهما في «الشمس»، قال النووي: قلت: لعل الأصح حمله على نصيب الموكل والله أعلم»<sup>(٦)</sup>.

(١) «الترويب في العتق الشافعي» ١/ ٢ - ٣٧٣ - ٣٧٣.

(٢) غير موجودة في المخطوط وأثبتها من الأصل - «المشور» - في ثبوتها يستقيم الكلام.

(٣) غير موجودة في المخطوط وأثبتها من الأصل - «المشور» - في ثبوتها يستقيم الكلام.

(٤) وفي المخطوط (يعرفه) والصواب ما أثبتته وبه يستقيم الكلام.

(٥) «المشور في القواعد الفقهية» للروكشي: ٢ / ٥١.

(٦) «نزهة الطالبين وعمدة المفتون» للنووي: ١٢ / ١٣١.

وحرم (نحوي) <sup>(١)</sup> بما يحثه النووي، ولو قيل بالتحجير كما قيل به بين العبدین لكن منجهاً وعدل الرجح بتعليل واضح وهو أن إعتاق الوكيل عن نفسه مستغن عن التمتع، وبقتضي هذا التعليل الحزم باشتراط نية الوكيل إذا أعنى عن موكله لكن يشك عليه ما نقله الشيخان: أن وكيل الطلاق لا يحتاج إلى نية إيقاع الطلاق عن موكله، وفرق بأن تصرفه هنا متردد بين أمرين أحدهما بطريق الأصالة فلا يصرف عن الأصل إلى العارض لا بنية كالموكل بالشراء لا يصرف عنه إلى موكل (إلا) <sup>(٢)</sup> بالنسبة فوكيل الطلاق كوكيل البيع ولم يشترطوا فيه النية.

(قوله: ولو قال أحد الشريكين اعتقت من هذا العبد النصف فهل يختص بجوابه أو يشع في الحاسين؟ فيه الوجهان: ولا تظهر له فائدة هنا، لأنه إذا أعتق شيئاً من ملكه سرى إلى بقية نصيبه وإني أنصِب) <sup>(٣)</sup> شريكه إلا إذا كان معراً <sup>(٤)</sup>.

نقل عن قاضي القصافة شمس الدين العياشي <sup>(٥)</sup> - رحمه الله - ما نصه: "إذا جعله

(١) هكذا في المخطوط والطاهر أنه يصح من السح ولعل المقصود هو (النووي) وهو علي بن إسماعيل بن يوسف علاء الدين أبو الحسن الثوري سنة (٧٢٩هـ) قد عنه السكي "شرح الشرح" ومن مصنفاته (تلخيص منهاج الحليمي) و(شرح الحاوي) و(شرح الحرف في التصوف). (طبقات الشافعية الكبرى). ١٠ / ١٣٤، (طبقات الشافعية) لابن قاضي شهبة: ٢ / ٢٧١.

(٢) وفي المخطوط (إلى) والصواب ما أثبت به بتحقيق الكلام.

(٣) وفي المخطوط (نصف) والصواب ما أثبت من الأصل - المشرق -

(٤) (المختصر في القواعد الفقهية) للزركشي. ٥١ / ٢.

(٥) هو محمد بن علي بن محمد بن يعقوب القايي، ثم الفاهري، الشافعي أبو عبد الله شمس الدين فقيه أهل بلخ، سحر، يمني، محدث ولد سنة (٧٨٥هـ) تقريباً، وحضر دروس السراج النقيي، وأخذ عن المدر الطيبي والعمري ابن جماعة والعلاء البحاري وغيرهم، وحلت باليمن، وفي تلمذ البرقوق والأشرفية والشيخونية، وفي قضاء شافعية بمصر وأرأى زمانه، وانتفع به خلق، ومروى بالقاهرة في ١٨ المحرم سنة (٨٥٠هـ) ومن مصنفاته (شرح منهاج الطالبين) في فروع الفقه الشافعي (معجم المؤلفين) عمر كتابه ٦١ / ١١.

تصرفاً في جانب فليس هناك تصرف فصولي وعتق الباهي وهو أنصف مثلاً تصرف شرعي ألزمه لشارع له، وإن جعلناه تصرفاً من الحاسن محصته عتق بعضها بإنشائه وبعضها بتصرف شرعي ألزمه ووقع به في حصة شريكه تصرف فصولي مطلق وعتقه عليه عند اليسار سرية تصرف شرعي، في فهم حقيقة لمقام يظهر لك سره ولا نعتبر بقول المزلف لا تظهر به فائدة هنا كيف وعى الأول بقول عبرته صحيحة كلها لا حلل فيها بخلاف الثاني "انتهى".

«قوله» ومنها لو قال لروحتي قبل الدخول أنت طالق على نصف صداقتك، إما أن يقول الذي تملكه الآن، أو الذي أملكه، أو يطبق فإن أطلق، ففيها قولان: الحصر والإشاعة، والأصح قول الحصر، فعلى هذا يصح في نصفها ويقع الطلاق ويرجع أي - الروح - في جميع الصداق النصف بالطلاق أي قبل الدخول والنصف بالتخلع، وإن قلنا بالإشاعة وهو مقابل الأصح رجع له [النصف]<sup>(١)</sup> وهو قد خالفها على شيء يملكه وشيء لا يملكه فرجع إلى مهر العتق<sup>(٢)</sup> انتهى.

فالسدي ترجع به في هذه الصورة نصف مهر لمثل مصداقاً إلى نصف نصيبها من الصداق صرح بذلك في «الروضة»<sup>(٣)</sup>

«قوله» ومنها إذا قال، قارصتك على أن نصف الربح لك، صح في الأصح، أو لا؟<sup>(٤)</sup> لم يصح، [في الأصح]<sup>(٥)</sup> فلو قال، خذ المال قراضاً بالنصف وأطلق، فكلام سليم في المعرد

(١) وفي المحفوظ (بالنصف، والصواب ما أثبت من الأصل «المنثور») - وبه يستقيم الكلام.

(٢) «المنثور في القواعد العقبية»؛ لمركشي ٥٢/٢، و«تكملة المحتاج في شرح المهاج» لابن حجر الهيتمي

١٥٩/٧، و«نباهة المحتاج إلى شرح المهاج» - سبب الدين الرملي ٣٩٤/٦، و«حاشية الجمل» ٢٩٢/٤.

(٣) «الروضة الطالبي وعمدة المتنبئين»؛ للتتوي: ٣٢٠/٧.

(٤) غير موجود في المحفوظ وأثبتها من الأصل «المنثور» - وبها يستقيم الكلام.

(٥) غير موجود في المحفوظ وأثبتها من الأصل «المنثور» - وبها يستقيم الكلام.

يضي أن فيه وجهان<sup>(١)</sup>، وقال ابن الرفعة في «المعطلب»: «الأشبه الصحة تزيلاً على شرط الصف للمعامل، قال سليم<sup>(٢)</sup> وإذا قلنا بصحة فقال رب العامل أردت أن الصف لي، فيكون فساداً وادعى<sup>(٣)</sup> العامل العكس، صدق العامل لأن الظاهر معه، وهذا يخالف ترحيح السوي في التي قسمها<sup>(٤)</sup> يعني في مسألة ما إذا باع دراعاً من أرض يعلين أنها عشرة أدرع واحتلفا فقال المشتري أردت دراعاً مشاعاً فالعقد صحيح، وقال النائع بل أردت معيماً فإن أرجح لاحتمالين عند السوي بصديق النائع لأنه أعرف بمراده

قلت فرق بينهما، بأن في مسألة انقراض لا يختلف الغرض، فانتصحيح أولى بحلله في مسألة البيع والله أعلم.

قوله، ومنها رجل له روحتان أو أكثر حطب بالطلاق ولم يعين واحدة منهن، وحش، أفنى السوي بأن له التبيين في واحدة منهن ولا طلاق على البقيات؛ لأنه الرم الطلاق وذلك يحصل بطلاق واحدة فلا يكلف زيادة وخلعه السحي<sup>(٥)</sup> قل يقع على كل واحدة

(١) وفي المخطوط (وجهين) والصواب ما أثبتته لأنه اسم إن مؤخر مرفوع

(٢) عبر موجود في المخطوط وأثبتها من الأصل - «المشور» - وما يستقيم الكلام وهو سليم بن أيوب بن سليم الشيخ الإمام أبو النجاشي، أصله من الري، عقبه بمسألة، وراى بطر السور، وحج، فمرق في البحر عند ساحل جند له كتب، منها «عرب الحديث» و«الإشارة»، ولد سنة (٢٦٥)، وتوفي سنة ٤٤٧ هـ «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي، ٣٨٨/٤

(٣) وفي المخطوط (فادعى)، وما أثبتته هو من الأصل - «المشور» -

(٤) «المشور في القواعد الفقهية» ١٢ لمرزوقي، ٥٣/٢، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي، ص ١٦٧ - ١٦٨، «أسس المطالب في شرح روض الطالب»، لمرزوق الأنصاري، ١٤/٢

(٥) علي بن محمد بن عبد الرحمن بن خطاب الشيخ لإمام علاء الدين البجلي الشافعي إمام الأصوليين في زمانه ودرس مبادئه زمن الباع في بيع في المناظرة والدين الشافعي في الشجرة وكان أسداً لا يُعالب وبحراً تتدفق أمواجه بالعبارة ومحقق ببلوغ به الحق ويسمين ومدقق بظهور من حقيقاً للأمر كل كمين وكان من الأوائل المتنبين بدوي التعوى والورع والتيسر لنبيه، وتوفي (٦٣١ هـ) وتوفي سنة (٦١٤ هـ)، ومن مصنفاته كتاب في الفرائض والحساب =



طلقة لأنه يقع بالحنث طلقة عليهن على كل واحدة بعضها وتكمل<sup>(١)</sup> انتهى.

قلت: المسألة مذكورة في الروضة في أوّل كتاب الطلاق<sup>(٢)</sup> عن «فتاوى القاضي الحسين» قال: «إنه لو كان له امرأتان، فقال: حلال الله علي حرام إن دخلت الدار، فدخل، تطلق كل واحدة منهما طلقة»<sup>(٣)</sup>.

ويوافق ما ذكره البعوي في «العتاوي» أنه لو قال: «حلال الله علي حرام، وله أربع سوة صدق كلهن، إلا أن يريد بعضهن، لكن ذكر بعده أنه لو قال: إن فعلت كذا حلال لله علي حرام، وله امرأتان ففعل طنبت إحداهما؛ لأنه اليقين ويحتمل غيره فحصل تردد»<sup>(٤)</sup>.

قال النووي: «قلت المختار الحارثي على القواعد أنه: إذا لم يوهما لا تطلق إلا إحداهما أو إحداهن؛ لأن الاسم يصدق عليه فلا يلزمه زيادة، وقد صرح بهذا جماعة من المتأخرين، وهذا إذا نوى بحلال الله علي حرام الطلاق، أو جعله صريحاً فيه»<sup>(٥)</sup>.

= والرد عن اليهود، وأشهر كتبه «كتب الحقائق» في المطق، و«غاية السور في علم الأصول» وبيل «ما من علم إلا وله فيه مختصر» «طبقات الشافعية الكبرى» للمسبكي ٣٤٠/١٠

(١) «المشوري في القواعد الفقهية» للزركشي ٥٣/٢ - ٥٤

⑥ وقال إمام الحرمين: «إذا أوقع طلقة بين امرأتين أو سوة ولم يعين واحدةً منهن بقلبه، فيطالب بتعيين واحدة،

ثم إذا عين واحدة، فالطلاق يقع من وقت التعيين أو يستند إلى وقت التلفظ؟ فعل وحسين مشهورين. أحدهما

أنه يقع من وقت التعيين. والثاني: أنه يقع من وقت التلفظ» «نهاية المطلب في هداية المذهب» ١٥٤/١٤

٢٥٥، و«القواعد الفقهية وتعليقاتها في مذهب لأربعة» للرحبي ٩٧/١

(٢) «الروضة الطالبيات وعمدة المفتين» للنووي ٢٨/٨

(٣) «فتاوى القاضي الحسين»: ص ٣٥٤ مسألة رقم (٥٦٩)

(٤) «فتاوى البعوي» ص ٣٢٢ مسائل رقم (٦٢٩)، و(٦٣٠)

(٥) «الروضة الطالبيات وعمدة المفتين» للنووي ٢٦/٨

وهو ما صححه الراعي عند من اشتهر عندهم بعله الاستعمال وحصول التفاهم به عندهم.

لكن صحیح اسوي انه كناية؛ لأن الصريح في وجود من ورد لقرآن به وتكرره على لسان حجة الشريعة وليس المذكور كذلك، أما من لم يشهر عندهم فهو كناية في حقهم قطعاً<sup>(١)</sup>.

قال في (المهمات) "سقى السوي إلى هذا الترجيح يعني - فيما إذا م سوي لم يخط حلال الله على حرم لا تطلق إلا إحداهما - الشيخ ابن الصلاح في «فتاويه»<sup>(٢)</sup>، ورجح الشيخ يعني - السوي في «فتاويه»<sup>(٣)</sup>.

وقال السقبي: "وفي العتق لو نزل العتق وله عيب لم يلزم عن الكس قطعاً، ولا يجري هذا الخلاف الذي حكاه المصنف يعني - السوي - وطهر في الفرق بينهما، أن العتق لا انحصار له فيما يملكه الشخص حانة الخلف، بدليل أنه لو ملك عبداً بعد الخلف جاز أن يعينه للعتق، وهذا يجوز التزام العتق وإن لم يملك شيئاً بخلاف لطلاق، فإنه محصور فيما يملكه الشخص فأمكن القول بوقوع الطلاق على رأي انتهى"<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ ولي الدين العراقي: "هذا لدي ذكره الشيخ - عفيف - محله في الإلزام

(١) مسألة في (روضة الطالبين وعمدة المفتين) للسوي ٢٦، ٨، و(المجموع شرح مذهب) للسوي ١١٨/١٧.

(٢) «فتاوى ابن الصلاح»: ص ٦٨١ مسألة رقم ١٠٢٠، و(١٠٢١).

(٣) قلت انني في (فتاوى الإمام السوي)، هي مسألة رجل له امرأتان أو أكثر حلف بالطلاق حانة ولم يعين الطلاق من بعضهن أو كلها، ولا نواه، ولا أنى يخط بشملهن، انه يقرب لطلاق في واحدة منهن ولا طلاق على الباقيات؛ لأنه التزم الطلاق وذلك يحصل بطلاق واحدة فلا يتكلف زيادة، وهذا كما قال أصحاب في السهم والروضة، والإقرار، بل كل عيب على من يطلق عليه الاسم «فتاوى السوي»، ص ١٠٢ مسألة رقم ٢٣٦.

(٤) ظهر الكلام أنه قاله السقبي في (حاشية على الروضة)، ولكن لم أجده.

بالمدبر، وفي الحلف بالله تعالى، أما تعليق العتق على صفة فهو كتعليق الطلاق من غير فرق انتهى<sup>(١)</sup>.

قال شمسها الحلال الكري: "ومراداه تعليق العتق، الحلف من عبده أو عييده أو عما يملكه، فهذا كتعليق الطلاق بحلف من لا يملك رقيقاً إذا حلف بالعتق انتهى"

تنبيه: لو قال: أنت حرام، ولم يقل عليّ فهو كناية قطعاً والله أعلم.

(قوله: من قاعدة الحقوق أربعة أقسام)<sup>(٢)</sup>.

(وأما الأهل، فإما لا يورث لأنه حق عليه لا له) إلى أن قال: ((وأيضاً<sup>(٣)</sup>) فإن الأهل وإن كان حقاً مالياً لكنه صفة للدين والدين لا يورث)<sup>(٤)</sup> إلى آخره أصل المسألة أن وارث

(١) (تحرير المساري) المولي العراقي ٧٨١/٣

(٢) قال سبوي: فرع قال أنت حرام ولم يقل عليّ، قال البهوي: هو كناية بلا خلاف. وقال ناج الدين السبكي: إذا قال: (أنت حرام) ونوى به الطلاق أو بظهوره ينع ما نوى على المذهب - مع أن المذهب أن يعطى الحرام صريح في يجاب الكفاءة (أروضة النظارين وعدة المعين) ٣١/٨، و(الأنبياء والنظار) السبكي ٢٥١/١

(٣) هي كالتالي: (الأول): ما لا يقبل الإسماع ولا النقل ولا الإرث كحق الرجوع في الهبة، وحق الزوج في الاستمتاع، وحق العاصه في التأجيل. (الثاني): يقبل الإسماع والنقل والإرث دون النقل كحدود والقصاص والوصايا والولايات وسواها (الثالث): (ما لا يقبل النقل ولا الإرث كحق الوالدين (الرابع): ما لا يقبل النقل ولا الإرث ويقبل الإسقاط

كالمسوق إلى مقاعد الأساق. (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي: ٥٤/٢ - ٥٥.

(٤) غير موجود في المخطوط وأثبتها من الأصل - (المنثور) -

(٥) (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي: ٥٤/٢ - ٥٥

• وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: " (تنبيه) كذا تورث الأموال تورث حقوق ولضابط أن ما كان له لغيره يورث عنه كخيار المجلس، والفرد بالعيب، وحق الشفعة وكذلك ما يرسمه للمشي كاقصاص وحده المذهب بحلف لأجل، لأنه حق عليه لأنه ألا ترى أنه متأخر حقه من التركة لتفويض الدين ولا يتصور ورث من يكون عليه وأيضاً من الأجل وإن كان حقاً مالياً لكنه صفة للدين والدين لا يورث" أم (أسي) الطالب في شرح روض الطالب: ٣/٣

## المدين لا يورث الأجل فيحل الدين.

تنبيه: تقدم في كلام المصنف في المؤنة ما يدل على أن حق (١) لا يورث.

(قوله من قاعدة: حقوق الله إذا احتمت فهي على ثلاثة أقسام )

(و هو أوصى بماء لأولى الناس إلى أن قال ) وفي غسل الجنابة والحض ثلاثة أوجه  
ثالثها أيهما سواء فيقرع ويقدم غسل الميت والجمعة على غيرهما من الأعمال (٢) إن آخره  
كذا في السخ سقط لعط عاسل بعد عمل أي يقدم غسل عاسل الميت.

فقد قال في (الروضة) كأصهبها "وأما لغسل من غسل الميت ففيه قولان القديم  
أنه واجب وكذا الروضاء من مسه، والحديد استحبابه وهو المشهور، فعلى هذا غسل  
الجمعة والغسل من غسل الميت أكد الأعمال المؤنة وأيهما أكد؟ قولان الحديد الغسل  
من غسل الميت أكد. والقديم. غسل الجمعة وهو الراجح عند صاحب (التهدية)،  
والرواية، والأكثرين. ورجح صاحب (المهذب) وآخرون الحديد. وفي وجه. هما  
سواء قلت الصواب، الحزم بترجيح غسل الجمعة، لكثرة الأخبار لصحبة هـ.

(١) ما بين القوسين كلمة غير مفهومة في المخطوط.

(٢) ولأنهم هي كالتالي. (الأول) ما يتعرض وقته فيقدم أكده. (ثمة) تقديم الصلاة على وقتها على روايتها  
وكذلك على (الفصية) إذا لم يبق من الوقت إلا ما يسع الحضرة فإن كان يسع المؤداة والمقصية (والعائنة) أو  
بالتقديم مراعاة للترتيب (الذي) ما يسرى (فيه) لعدم المرجح، كما عليه غالب من (رمضانين) فإنه يسأ  
بأي شيء (الثالث) ما تعاقب فيقدم المرجح، كالداء الواجب في الإحرام، والركاة الوجه، إذا جمع في شيء،  
فالركاة أولى. والرابع. ما احتج به كمنحوس بمكان نجس، ولاصح أنه لا يسجد ولا يجلس، بل يحني  
لمسحود إلى القدر الذي يورده عليه لاقى الجاسه (المنثور في القواعد الفقهية)، للركشي ٦٠/٣ - ٦٣

(٣) قال في الأصل "و هو أوصى بماء لأولى الناس (به) قدم غسل ميت عن غيره، وغسل الجاسه على الحدث لأنه لا بد  
به من غسل لحمة أو بعض، ثلاثة أوجه، ثالثها أي سواء فيقرع، ويقدم غسل الميت والجمعة على غيرهما من  
الأعمال" (المنثور في القواعد الفقهية)، للركشي ٦٠/٢ - ٦١، (خيار الرواية)، للركشي ص ٣٣٣ - ٣٣٤

وفيها الحث لعظيم عليه، كقوله - وَاللَّيْلُ - «غسل الجمعة واجب» وقوله - وَاللَّيْلُ - «من جاء منكم إلى الجمعة فليغتسل» وأما لعسل من غسل الميت، فلم يصح فيه شيء أصلاً، ثم من فوائد الخلاف، ولو حصر إنسان معه ماء، يدفعه لأحوج الناس وهناك رحلان، أحدهما يريد لعسل الجمعة، والآخر للعسل من غسل الميت والله أعلم<sup>(١)</sup>

[مشهور عن] <sup>(٢)</sup> النوري من رواية الجزم بترجيح غسل الجمعة على الغسل من غسل الميت بأنه نصلاً الجمعة.

قوله: ولو اجتمع جماعة فهل يستحب أن يصلوا فرادى أو جماعة أو يتخيروا أو هما سواء؟ ثلاثة أوجه: "أطلق الخلاف واندي في (الروضة): "وهل يسن للمعراة جماعة أم الأولى أن يصلوا فرادى؟ القديم الافراد أفضل، والحديث الجماعة أفضل، قلت هكذا حكى جماعة عن الحديث والمختار ما حكاه لمحمود عن الحديث أهما: سواء، وصورة المسألة. إذا كانوا بحيث يأتي نظر بعضهم إلى بعض، ولو كانوا عمية أو في صفة استحب لهم الجماعة بلا خلاف، والله أعلم." <sup>(٣)</sup>

قوله: والحق الثابت لمعين أقوى من الحق الثابت لعبر معين، ولهذا تحب ركاة المال

(١) ما بين معكوفين سقط من المخطوط وأثبتته من (روضة الطالبين) لسووي. ٤٣ / ٢

(٢) ما بين المعكوفين غير موجود في المخطوط وقد رتبته بعبارة يستقيم الكلام به

(٣) (المشهور في القواعد العمية) للزركشي. ٦٣ / ٢

❦ وقال الشيرازي "وإن اجتمع جمعة عراة قال في القديم: الأولى أن يصلوا عراة؛ لأهم إدا صلوا جماعة م يحكمهم أن يأثروا سنة الجماعة وهي تعميم الإمام، وقال في (الأم): يصلون جماعة وفرادى يسوي بين الجماعة والفرادى، لأن في الجماعة إدراك بفضله الجماعة وفوائدها فصبه به الوقت وفي الفرادى إدراك قصيد الوقت ومرات قصيد الجماعة فأسويًا" (المهدب) ١، ١٢٨، (نيل)؛ للعمري ١٣١ / ٢، و(روضة الطالبين وعمدة المفتين) لسووي ٢٨٥ / ١

(٤) (روضة الطالبين وعمدة المفتين) لسووي: ٢٨٥ / ١

الموقوف على معين بخلاف غير المعين<sup>(١)</sup> أي - فإنه لا تجب فيه الزكاة - .

وقوله، والحق المتعلق بالعين أقوى من المتعلق بالذمة، ولهذا قدم النافع من الحق

لسلطة على العرءاء وكذلك الموقوفين يقدم بالمرهون<sup>(٢)</sup>.

قلت: ومنه حق إرث الحناية مقدم على غيره من الأور<sup>(٣)</sup>

وإذا قال البائع لا أسلم البيع حتى أقصص ثمنه، وفان لمشتري مثله، أحبر البائع؛

لأن حق المشتري متعلق بالعين، وحق البائع متعلق بالذمة والله أعلم<sup>(٤)</sup>

(١) «المشور في الموضع نفسه» للبركشي ٦٦/٢ . قال ابن حجر مبني فلا زكاة في بيع موقوف على نحو

نعم + وما حد كما يأتي بعدم عبر المالك، بخلاف موقوف على معين واحد أو جماعة «المنهاج الموصي»

ص ٢٦٠ ، وفي الخطيب شرمي فلا زكاة في بيع موقوف على نحو الصفة وما حد كما يأتي بعدم تعيين

المالك، بخلاف موقوف على معين واحد أو جماعة «المنهاج المحتاج» ٢٠٢ ، وفي «النهاية المحتاج» إلى شرح

المنهاج» للرمي ١٢٧/٣ يحو الكلام السابق

(٢) «المشور في القواعد الفقهية» للبركشي ٦٦/٢ ، وقال النووي «إذا وصفت الزكاة بحق الله تعالى وحقوق

الآدمي، نصبت جميعها، وإن لم تنص، وتعين بعضها بالعين، وبعضها بالذمة، قدم النفع بالعين، سواء أجمع

النوعان، أو انفرد أحدهما، وإن احتمل، ويعلم الجميع بالعين أو الذمة، فهل يقدم حق الله تعالى؟ أم الآدمي؟

أم يسريان؟ من ثلاثة أقوال، سبقت في موضع، أظهرها الأول، ولا تجري هذه الأقوال في المحجور عليه بنفس،

إذا أجمع النوعان بل يقدم حقوق الآدمي، وتوحد حقوق الله تعالى، ما دام حياً «أروضة المفاهيم وعمدة

المفسر» ٢٥/١١ ، و«الاشياء والبطائر» للسيوطي ص ٣٣٥ ، و«الأشياء والبطائر» لابن نجيم حكي

ص ٣١١ ، «الحجوي الكبير» للمهاوردي ٣٢١/١٥ .

(٣) نظر المسألة في «نهاية المطلب في تربية المسبب» لأبي المعالي الجويني ٢٧/١٩

(٤) ذكر المسألة النووي فقال «فرع كان البائع لا أسلم بيع حتى أقصص ثمنه وقال خشري في الثمن مثله أجبر

البائع وفي قول خشري وفي قول لا أجبر من سلم أجبر صاحبه وفي قول جبران. فله فإن كان الثمن معين

مقط نقولان الأولان وأجبراني لأظهر والله أعلم وإذا سلم البائع أجبر المشتري إن حصر الثمن وإلا فإن كان

مسر متباين الفسخ لنفس أو موثر أو ماله بالبد أو ماله موهب حجب عليه في أمواله حتى يسلم فإن كان

بمسألة القصر لم يكلف البائع الصبر إلى حصره ولا أصبح أنه الصبح فإن صبر فالحجور في ذكره، وللبائع حسن

مبعضه حتى يقبض ثمنه إن حاف فوته بلا خلاف وإن الأقوال إذا لم يمتد فوته وتنازعا في مجرد لا ابتداء» «المنهاج =

بقوله: من قاعدة: حكم الحاكم فيه مباحث:

١- قالوا: حكم الحاكم في المسائل المختلف فيها برفع الخلاف والصادر على سبب، أي  
والحكم الصادر على سبب صحيح، ولكنه في محل مختلف فيه أو مجتهد فيه، متمم فيه،  
خلاف ولا دليل على رده أي - دلالة ظاهرة - فافاد ظاهرة وباطن<sup>(١)</sup>

= مطالبين وعمدة المفتين، ص ١٠٤، و(معني المحتاج) ١/ الشريسي، ٤٧٢/٢، وبه، المحتاج إلى شرح المنهاج،  
شمس الدين الرملي، ٤/ ١٠٦ - ١٠٣.

(١) ما يرى لمعكوب غير موجود في المخطوط وأنت من الأصل - (الشورى) -

(٢) قال برزكشي: "قالوا: حكم الحاكم في المسائل المختلف فيها برفع الخلاف، وهذا مقيد لا بمص في حكم الحاكم،  
أما ما يقتضي أنه فلا الثالث مدارق قض حكم على بين الخطأ، وخطأ إما في جهاد الحاكم في الحكم الشرعي  
حيث بين مص أو لإجماع أو القياس لحل بحلافه ويكون الحكم مرف على سبب صحيح وما في سبب،  
حيث يكون حكم مرتباً على سبب باطل، كشهادة زور وفي التقسيم بين أن الحكم م يصد في السطر، خلاف  
لأنه حيث في الثاني في العمود والعوض، وأما حكم الصادر على سبب صحيح وهو موافق لحكم الشرع إجماع  
أو مص أو فيما جدياً، فافاد قطعا ظاهراً وباطناً والصحيح، ولكنه في محل مختلف فيه أو مجتهد  
فيه متمم فيه خلاف، ولا دليل على رده فافاد ظاهراً وباطناً أيضاً وقيل لا بعد باطل في حق من لا يعتقد"  
(الشورى في الفوائد المعهدة) ٢/ ٦٨ - ٦٩

٥ قال ابن حجر الهيتمي: "وقد صرح الأصحاب بأن حكم الحاكم في المسائل لخلافه برفع الخلاف وهو الأمر  
منتق عليه" (لمحة المحتاج في شرح المنهاج)، ٦/ ٢٤٦، و(حاشية الجبالي على المنهاج)، ٣/ ٢٤٨

٥ وقال القرني: "أعلم أن حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد برفع الخلاف ويرجع الخلاف عن مدعيه بذهب  
حكمه وتغير فيه بعد الحكم عما كانت عليه عن بقول الصحيح من مذهب المذهب - من لا يرى وجه  
صالح رد حكم حكمه بصفحة وهذه ثم وقعت الواقعة لمن كان يقضي بطلانه بعبء وأعضاء ولا محل له بعد ذلك  
أن يسي بطلانه وكذلك رد، فإن إن تزوجت فأنت طالق فتزوجها وحكم الحاكم بصفحة هذا الكاح وهو  
كان يري له ثم خلافتي له بعد هذا الكاح ولا محل له بعد ذلك أن يسي بطلانه من هو مدعيه جمهور  
وهو مذهب مذهب وكذلك وقع له في كتاب الركة وغيره أن حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد لا يرد ولا يتغير  
، أمس مالت في سماعي إذا أحد من الأربعة شاة لم يسمع من قبل في العلم شاء الله بفسادها بهر رد بحصر  
به من أحد من مذهب ماله الشافعي مع أنه يقضي إذا أحد من سماعي المذكور أنها تكون بصفحة من مدعيه  
وغيره مالت ذلك بأنه حكم حكمه فأنظر ما كان يقضي به بعد حكمه بصفحة من مدعيه مالت وهو

قوله: من قاعدة الحلال عند الشافعي ما لم يدل دليل على تحريمه، وعند أبي حنيفة ما دل الدليل على حله.<sup>(١)</sup>

وعلى هذه القاعدة يتخرج كثير من المسائل المشكل حالها، وبه يظهر وهم من حَرَّجَها عن أن لأصل في الأشياء الحل والإباحة انتهى.<sup>(٢)</sup>

الذي عرَّض به هو، ابن السكيت كذا في السخ وخطه ولعله سقط قبل قاله البحث الثاني فليتأمل.<sup>(٣)</sup>

= ذلك في عدة مسائل في العقود والفسوح وصلاه لجمعه إن حكم الإمام فيها أنها لا تصلى إلا بدين من الإمام وغير ذلك.<sup>(٤)</sup> ((الفروني))، ١٠٣/٢ - ١٠٤.

(١) قلت 'وهذه لسألة الحلال ما لم يدل الدليل على تحريمه، هي عند الشافعي ومالك وأحمد فهي قول الجمهور وعند أبي حنيفة الحلال ما دل الدليل على حله، وقال كثير من علماء الحنفية الأصل في الأشياء الحلال ويظهر أثر الخلاف في سكوت عنه فعل قول الشافعي هو (الحلال)، وعلى قول أبي حنيفة هو (من الحرام) والراجح ما ذهب إليه إمامنا الشافعي ويعضد قول الإمام الشافعي قوله بالحديث «ما أحل الله فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عمو» فاقبلوا من الله ما بيته، فإن الله لم يكن ليضي شيئاً»، أخرجه الميزان والطبراني من حديث أبي اسد هاشم بن حماد، وروى الطبراني من حديث أبي نعيم الحاشي بالحديث «إن الله فرض فلا تضيعوها، وهي من أشياء فلا تنهكوها وحد حدوداً فلا تمسوها، وسكت عن أشياء من غير بيان فلا تحثوا عليها»، وفي لفظ «وسكت عن كثير من غير بيان فلا تتكلفوها، ورحمة لكم فاقبلوها»

وروى الترمذي ومن صاحبه من حديث سلمان أنه «سئل عن الحب والسمن والتمر فقال: الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه»<sup>(٥)</sup> «لأشياء والنظائر» للسيوطي ص ٦٠  
(٢) منها الخبوايا المشكل أمره وفيه رجها، أصحابها الحن كما قال الرافعي ومنها الباب المجهول سميتها، قال الترمذي «بحرم أكله» وحالها السوي، ومما «الأقرب موافق للمحكمي عن الشافعي في التي ملها الحل» «الأشياء والنظائر» للسيوطي ص ٦٠

(٣) قلت وكذا السيوطي تبع معبر في «الأشياء والنظائر» فقال: «قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم» «الأشياء والنظائر» ص ٦٠

سبحه إن الرزكي في هذه القاعدة في «المشور في القواعد الفقهية» ١/ ١٧٦ - في الأصل - فقال: الأصل في الأشياء الإباحة أو التحريم أو الوقف أقوال بها الأصوريون عن قاعدة التحسين والتفصيل العففيين =



(قوله: من قاعدة: الحلف يتعلق به مباحث)

(ومن ثم أي - من هنا - وهو: أن تقدير المقسم به لا يقتضي بيميناً، ولو نواه الحالف، ومن ثم لو قال: حلفت لأفعلن كذا أو أقسمت لأفعلن فليس يمين وإن نواه، وغاية التقدير الذي قدره الإمام والرافعي أن يكون كهذا) <sup>(١)</sup>

قل أي تقديره ليس كهذا، فإن انقسم به مذكور صريحاً لا تقدير، فهو كاشية، لأن الكلام يحتمل ما أراده.

(قوله: ولو كررت طالق ثلاثاً ولا بية وقع الثلاث، نعم) <sup>(٢)</sup> لو قال: إن دخلت الدار فاست طالق ثم قال إن دخلت الدار فاست طالق ثم أعاد ثلاثاً (أي مرة ثالثة، بلا بية للأصح أنه يقع بالدخول طلقة واحدة) <sup>(٣)</sup> هذا ما صححه النووي في «المتاوى» ولم يرجح في «الروضة» كأصلها شيئاً من الوجهين. <sup>(٤)</sup>

(قوله: من قاعدة الحمل يتعلق به مباحث).

(الأول: هل يعلم أم لا) إن أن قال: «وهذا يتفرع على الصحيح أنه لا يسحق عليه مدة

= عن تقدير الترتيب لبيان عدم المعاودة بالأدلة السمعية وحيداً فلا يشتم تخريج مروع لأحكام على قاعدة مبررة في الشرع»

(١) «النور في القواعد العقوبة» للبروكشي: ٧٣/٢ - ٧٤

(٢) «بين المعكوفين غير موجود في المخطوط وأنبه من الأصل» «النور»

(٣) «النور في القواعد العقوبة» للبروكشي: ٧٥/٢

⑤ قال من الصلاح مسألة إذا كررت طالق ثلاثاً ولم يؤكده ولا الاستناب؟

جوابه: يقع الطلاق على أصح الأقوال والله أعلم أنه الأصح في «النتيجة» قبل من ذهب مالك وإليه حجة صحيحه. «فتاوى ابن الصلاح» مسألة رقم (٤٠٤): ج ٤٤٧

(٤) قال النووي: «وإن قال لرجته إن دخلت الدار فاست طالق ثم قامه مرات فإن أراد تأكيد الأولى وقع بالدخول طلقة واحدة، وإن قصد الاستناب وقع الثلاث، وإن أطلق للأصح طلقة، والثاني: تقع لكل بنية طلقة والله أعلم». «فتاوى النووي» كتاب الأيمان: ص ١٠٦ مسألة رقم (٣٤٥)

الحمل أن لو كان المولود عليه أي - الحمل - بخرجه فخرحت ثمرتها فمن خروج الحمل لا يكون له من تلك الثمرة شيء، قطع به أنشوري<sup>(١)</sup> والنفوي، وقال الدارمي: في الثمرة التي لم تؤخر قولاً لها حكم المؤخرة فيكون للبطن الأول أو لا<sup>(٢)</sup> فيكون للثاني حمل، الشافعي، إن البلقبي قال: الصواب ما قاله أنشوري والنعوي وأخذناه في الحمل.

(قوله: الحواس خمسة السمع والبصر والشم والدوق واللمس)

إلى آخره، لم يتعرض المصنف في تفصيل الحواس خاصة السمع مع ذكره ها أولاً في الإجمال.

(قوله: فأما اللسان فالمعاصي المتعلقة به ظاهرة، فاشية كذا في النسخ فاشية دالة، وفي بعض النسخ شنة، وفي حط المصنف محتمل؛ لأن يكون قد ورد يكون نوياً فيعلم<sup>(٣)</sup> (قوله: وأما الرأس فيمثل ترك الواجب المتعلق به بترك غسها الواجب من الحباة والحيض وكالمسح في الوضوء وترك الخلق أو التقصير في الحج والعمرة، ويمثل فعل المحرم بترك ستره في الإحرام وكالدهن)<sup>(٤)</sup> إلى آخره فيه أمران:

(١) عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن هوراد الفوري، بضم ألفاء الشافعي الإمام الكبير أبو القاسم الروزي، ولد في (٣٨٨هـ) وتوفي في سنة ٤٦١هـ، من أهل مرو كان إماماً حافظاً ملتزماً من كبار تلامذة أبي بكر أفعال وأبي بكر النخعي، ومن مصنفاته «الإمامة عن أحكام مروج البيان» و«آمنة الإيمانية» «طبقات الشافعية الكبرى» للسيكي، ١١٠/٥، «طبقات الشافعيين» لابن كثير، ص ٤٦٦.

(٢) وفي الأصل «أو لا تكون يُلطَى الأول؟» (أنشوري في القواعد المتقوية) للزركشي ٧٧/٢ - ٨٢.

(٣) والصواب هي كلمة (فاشية) لأن يتناسب مع المعنى المراد من معاصي الناس قال الزركشي «فأما الناس لمعاصي المتعلقة به ظاهرة فاشية»، كالتقصير (والعيه)، والسمه إلى غير ذلك، ولا يعنى عن شيء - مع - لا ما سبق به البناء أو وقع على جهة السوء (والبيان)، وما يرجع لإثم دون الضمان (أنشوري في القواعد المتقوية) للزركشي، ٨٥/٢.

(٤) (أنشوري في القواعد المتقوية) للزركشي ٨٤/٢ - ٨٦.

أحدهما أن الرأس مذكور وقد أعاد الضمير عليه مؤثراً

الثاني. أن فعل المحرم في الإحرام إنما ستر الرأس من الرجل بما يعد ساتراً من محيط وعبره كقدسوة وعمامة وخرقة وعصابة، وكذا طين شخص في الأصح إلا الحاجة كمدواة أو حر أو برد فيجوز ويجب العدية، وأما المرأة فهي ليس المحيط في الرأس وعبره إلا الفقاريين في الأظهر، ولا يمكن حمل كلام المصنف على المرأة إذ يجب عليها ستر الرأس وعبره من بدنها في الخثرة وغيرها إلا لعدم كعسل وبحوه وتركه حرام إن لبس ذلك شخصاً بحالة الإحرام فليتنامل.

قوله: كالدهن أي غسل قل المحرم - بكذا كما أن الدهن حرام أي - استعماله في الإحرام - حرام في شعر رأس من رجل أو امرأة أو في لحية الرجل مطيباً كان أو دهن أو غير مطيب كالزيت والسمن ونحوهما لما فيه من السرس المنافي لحديث المحرم أشعث أعر<sup>(١)</sup>، أي شأنه بالأمور به ذلك ففي محالته بالدهن المذكور الفدية، وفي دهن الرأس المخلوق لفدية في الأصح لتأثيره في تحسن الشعر الذي يمت بعمده، ولا فدية في دهن رأس الأقرع والأصلع والأمرد، ويجوز استعمال هذا الدهن في سائر البدن شعره وبدنه لأنه لا يقصد تزيينه.

(قوله: من قاعدة: الحيل حائرة في الحملة)

(قال تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالُوا مَن فَعَلَ هَذَا بِآلِهِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الباء: ٥٩] ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَصَلُّوهُمْ إِلَىٰ حَكَائُوا يَنْقَلِبُوكَ﴾ [الباء: ٦٣]

(١) الحديث عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ يَتَأَمَّلُ بِأَقْلَ عَزَلَاتِ لِقَىٰ الشَّيْءِ، فَيَقُولُ لَهُمُ انظُرُوا إِلَىٰ عِبَادِي خَائِفِينَ شَعْتُمْ قُبْرًا» (السس الكبرى) للسيهفي كتاب الحج (باب الحاج أشعث أعر ولا بد من رأسه وخيه بعد الإحرام) ١٩٣/٥ رقم الحديث (٩١٠٩).

أوخلص به بضعه<sup>١</sup> واحتمال لصدقه<sup>٢</sup>.

قلت: كذا في خط المصنف والسح و لمست التلاوة كذلك فبعده سقط لفظ إلى أن  
قل: قال كبيرهم هذا.

(وقوله: خلص به بضعه<sup>٣</sup> كذا في السح وخط المصنف، ولعله خلص بنفسه أي  
خلص إبراهيم نفسه واحتمال لصدقه<sup>٤</sup> فليتأمل

ومن الخيل قصة إبراهيم الخليل مع ابحار وقوله عن سارة لما سأله عنها فقيل:  
أحتي إلى أن أحدهما هاجر أخرجهما البحاري<sup>٥</sup> والله أعلم.

قوله وقد أحاز الحمية الحية الحيلة المحظورة ليدل بها إلى لصاح. وقد روى  
ابن الصارك عن أبي حبيبة أن امرأة شكت إليه روحها وأنه قال لها أرئدي ليصبح المكاح<sup>٦</sup>

(١) وفي المحطوط (وخلصه بضعه) والصواب ما أثبتته من الأصل «(المنثور)» -

(٢) (المنثور في القواعد الفقهية) ٩٣/٢ للرد كشي

(٣) في المحطوط خلصه بضعه والصواب ما أثبتته من الأصل «(المنثور في القواعد الفقهية)» للرد كشي ٩٣/٢

(٤) وفي المحطوط (بضعه) والصواب ما أثبتته من نصيب الكلام

(٥) عن أبي هريرة عليه السلام قال: لم يكذب إبراهيم عبد السلام إلا ثلاث كذبات، شتى منهن في ذات الله تعالى، قوله  
﴿إِنَّهُ سَمِعَ بِإِغْوَاءِ السَّامِرَةِ﴾ وقوله ﴿وَلَمَّا كَذَبَ الْكَاذِبُ﴾ الآية ١٣. وقال يسأله عن يومه: سارو، إدأني  
عن نبيار من الجنان، فقبل له إن هاجرا رخللا فقه اسراء من أحسن الناس، فدرس إليه مسألة عنها، فقال من  
ميه؟ قال أختي، فأمره ملك به سارة ليس على وجه لأرض مؤمن غيري وعزيزك، وإن هذا سألني فأحزته  
لأن أختي، فلا تكذبني، فأمر من إليها فلما دخلت عليه ذهب يسأله بيده فأحد، فقال: ادعي الله بي ولا أصررك،  
فدعت الله فأطعن، ثم سأله الثانية فأجذبته أو أهد، فقال: ادعي الله بي ولا أصررك، فدعت فأطعن، فدعا بعض  
خبيثه، فقال: إنكم في ثأورين يفسان، إن أنثورين يسطاون فأخدمها هاجر، فأنة وهو ماتم نصل، فأوما بيده  
موت، قالت: رد الله كيد الكافر، أو العاهر، في تحريره، وأخدم هاجر «(مصحح البحاري)» ١٤٠/٤ - كانت  
أحاديث لا يتبادر إلى ذهنه، باب قول الله تعالى ﴿وَأَتَّخِذَ اللَّهُ ذُرِّيَّةَ بَنِي آدَمَ﴾ وقم الحديث (٢٣٥٨)

(٦) قل في الأصل: «وسمى الله قاذر لرجل قبل أن يتركك بشهو، دون بكاح روحك تنقيح» (المنثور في القواعد =

قلت يجب القطع بكذب هذا، فإن الإمام أبا حنيفة - رحمته الله - في الذروة العبد من الدين والورع، وكسب أحب للمؤمن - رحمته الله - أن يخفي الكتاب من نقل مثل هذا والله أعلم.

(قوله) في الاستدلال على تحريم تعاطي الخيلة المحظورة، وقال النبي ﷺ: «لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها ثم باعوها وأكلوها أثامها لفظ فجملوها»<sup>(١)</sup> بالحليم

«المعجم» لمرور كشي ٩٥/٢

(١) قلت وهذا النقل يذكرني بنقل آخر مثابه له فقد نقل عن أبي القاسم بن عبد العزيز الأيبسي وهو من قضاء عدن، أنه جاءته امرأة تشكو من زوجها سوء عشرته، وكانت متبرجة فأعجب بها فتحدث القاضي بالصلح بينها وبين زوجها فامتنعت وأرادت التمسك من زوجها فأثأها من أئمة ما نزلت عن الإسلام لتسحق الكاح، وكان السلطان ينظر انداك في عدن فأجبر، فقال السلطان لو سكتنا عن هذه القضية اسمر النساء على هذا كرهت امرأة زوجها ارتدت عن الإسلام، فأمر السلطان بإحراقها، فأخرجت بين ساحل البحر من جهة حضامات، وتجمع ه حطب كثير، وأخرجت امرأة، وجعل الناس يصيحون ويهللون، ويقولون هوي أنهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فتشهدت فأمر السلطان بإطلاقها، فأقام مدة في بيتها، ثم خطبها القاضي ونزولها، وتحدث الناس أنه هو من أمرها أن يرتد، فعزله السلطان بسبب ذلك. وكان ذلك في نيف وسبعائة من الهجرة (تاريخ ثغر عدن، ياخرمة) ص ٢٦٣

ومثل آخر نقله لإمام السيوطي عن أبي حنيفة في كتابه الإكيس وتابعه على ذلك الآله سي - رحمهما الله - فقال قوله تعالى: «وَلَا يَأْتِيَنَّكَ مِنْ تَحْتِهَا إِلَّا كَذِبٌ» لهم يهمل عمل صحيح إن الله لا يهدي قوماً الضالين في النور ١٢ مستند به أبو حنيفة عن جواز الركب بـ أهل الحرب في دار الحرب. فعش هذا القول والذي سبق يسقي القطع والجزم عن أنه مكذوب على أبي حنيفة رحمته الله «الإكيس في المساط الشريفة» ص ٤٥، و«الروح المعاني»<sup>(٢)</sup> بلا كروسي: ٤٤/٦

قلت "ومثل هذه الأقوال الشاذة التي لا مستند لها صحيح أنها من كلام أبي حنيفة يعني أن نهدف من بطون الكتب"

(٢) «الصحيح البحاري» - كتاب البيع - باب لا يملك شحم حية ولا يباع ودكه - عن ابن عباس، وقم الحديث ١٢٢٢٣، و«مسلم» كتاب البيع - باب حريم بيع الخمر، والمث، والخبر، ولأصام - حديث رقم ١٥٨٢، عن ابن عباس، واللفظ الذي اختاره المصنف (العين) ورواه في رواية مس ابن ماجه عن ابن عباس - كتاب الأضحية باب التجارة في الخمر - رقم الحديث (٣٢٨٢)، ومسند أحمد رقم حديث (١٧١) مسند عمر بن الخطاب

قال ابن الأثير في (المهية): «أجملت الشحم وأحملته إذا أدت واستخرجت دمه وجمت أفصح من أجملت انتهى»<sup>(١)</sup>

أقوله. قال القاضي يعني - أبا لطب - (فأما الحيلة في الأيمان فصربان: حيلة تمنع الحش وحيلة تمنع الإنقاذ، فالذي يمنع الحش صربان. أحدهما: الخلع في نكاح وإزالة الملك في الرقيق، فإذا قال لها، إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً، فالحيلة في دخولها أن يخالفها فتبين ثم تدخل الدار فتحل اليمين وبعقد النكاح عليها، وإذا قال لعبد، يعني من عبده - إن دخلت الدار فأنت حر، فالحيلة أن يبيته ثم يدخل الدار فينحل اليمين ثم يشتريه، والحيلة العامة أسهل من هذه وهو أن يقول لزوجته كنما وقع عليك طلاق فأنت طالق قبله ثلاثاً، فمتى دخلت لم تنطق، وفي الرقيق أن يقول لعبد كنما وقع عليك عنقي فأنت حر قبله فيدخل الدار ولا يعق).

قلت. أما مسألة الخلع فقد ذكرها الأصحاب وأخدوه من أنه لو وقع نكاح تعليقاً قبل الملك، وفيه نظر لأنها تعود بما يبقى من عدد الطلاق، فالطلاق لو قيل بوقوعه فهو المملوك الذي كان في النكاح الأول تعليقاً قبل الملك، فالقول بعدم عودة الصفة فيه نظر؛ لأن التعليق والصفة كلاهما حال الملك وإنما تحلل بينهما فليطر إلى أنها هل تمنع الوقوع أم لا؟<sup>(٢)</sup> انتهى.

قلت: في كلامه أمور:

أحدها ما ذكره من تحلل اليمين بالدخول بعد اليمين تمثيل لا تنبيذ، فإنها لو لم تدخل الدار حل اليمين ونكحها لم يقع عليها الطلاق المعق على الأظهر من قول الشافعي؛ لأن لا جائر أن يريد النكاح شيئاً لأنه يكون تعليق طلاق قبل نكاح فتعين أن يريد الأول، والأول قد ارتفع

(١) (المهية في هرب الحديث والأثر)، ١/ ٢٩٨.

(٢) (المتنبي في القواعد للمرر كشي)، ٢/ ٩٧ - ٩٨.

ثانيها أن يسوئتها بالخلع ثمل، إذ يسوئتها بأنسخ كدلت كما حرم به لراعي  
هـ، وفي الردة وهي الثالثة أن قوله وأخيلة العامة أسهل من هذه إلى أخرى، هذه المسألة  
الدورية اسمويه لابن سريج<sup>(١)</sup> وقد كثر الخلاف فيها وعم الخطب

وأفردوا جمع من الأصحاب بالتصنيف كالشيخ أبي اسحاق<sup>(٢)</sup>، والعرالي،  
والكياهراسي<sup>(٣)</sup>، والشاشي<sup>(٤)</sup>، وصاحب الدخائر<sup>(٥)</sup>، وابن السكري<sup>(٦)</sup> وغيرهما،

(١) ابن سريج أحمد بن عمر بن مريج البغدادي الشافعي، أبو العباس، فقه الشافعية في عصره مولده ووفاته في بغداد ولد سنة (٢٤٩هـ) نفع وأربعين ومائتين هجرية وتوفي في سنة ٣٠٦هـ له نحو ٤٠ مصنف منها (الأقسام والخصائص) و(الودائع خصوص الشرائع)، ولي القضاء بشي آر ودام بصره المذهب الشافعي فشرى في أكثر الأفاق (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي ٢١/٣

(٢) إبراهيم بن علي بن يوسف العبوري الباصي بكسر الباء أبو إسحاق الشيرازي ولد في مير ورياد بنديوس سنة ٣٩٣هـ، وكان مرجع الطلاب ومعني الأمة في عصره، واشتهر بقوله الخجة في الحديث وماظره، وله مصنفات كثيرة، منها (النبيه)، و(المذهب) في الفقه و(البصرة) في أصول الشافعية، و(طبقات الفقهاء)، و(المعجم) في أصول الفقه وشرحه و(المعجم)، و(المعونة) في جمل وثري سنة ٤٧٦هـ بغداد (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي ٢١٥/٢

(٣) الكياهراسي علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري الشافعي، انقلب بعماد الدين، المعروف بالكياهراسي فقيه شافعي، مصر ولد في طبرستان سنة ٤٥١هـ، وانهم بذهب الباطنية فرحم، وأراد السلطان بده محياه اسقطوه شهد له من كية (أحكام القرآن)، وتوفي سنة ٥٠٤هـ (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي ٢٣١/٧ والكياهراسي الكبير الفخر المقدم بين الناس (معجم الأعلام)، ص ١٧٤

(٤) هو الشاشي الفقيه الكبير، أبو بكر، محمد بن علي بن إسحاق الفقيه الشافعي صاحب المصنفات رحل بين العراق والشام، وخراسان قال إمام كان عالم أهل ما وراء النهر بالأصول، وأكثرهم رحمة في الحديث، سمع ابن جرير الطبري، وابن خزيمة وطبقتهما، وهو صاحب رجة في المذهب قال الحسن كان شيخ القدان أعلم من نفسه من صهاء عصره، ولد سنة ٢٩١هـ في الشاش (وراء نهر سجود)، كذا كانت وفاته بها سنة ٣٦٥هـ ومن مصنفاته (أصول الفقه) و(الحسن الشريعة)، و(شرح رسالة الشافعي)، (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي ٢١٠/٣

(٥) هو علي بن محمد بن محمد بن سجا المحمدي الشافعي قاضي القضاة أبو المعالي قاضي فقيه تولى قضاء بنيار مصرية سنة ٥٤٧هـ واشتهر بحجج مستين، من مصنفاته (الدخائر)، مسبوقة في فقه الشافعية، كان الإسموي كثر الدعوى والعوائب، لا أن يريه غير معهود متعب من يريد استخراج مسائل منه، وفيه أوهام، وكتاب (العمدة) في أدب القضاء توفي ٥٥١هـ (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي ٢٧٧/٧

(٦) وفي المحطوط (ابن السكول)، وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب، ويزاد به هو (ابن السكري) عبد الرحمن بن عبد الحميد =

وحاصلة أنهم احتلموا في تصحيح الدورة وإسداد باب انطلاق على قولين: أحدهما تصحيحه وهو المشهور عن ابن سريج، ووافقه ابن الخلد، والقللان، وأبو حامد الناصي، والشيخ أبو إسحاق الإسفراييني<sup>(١)</sup>، والمرزبي<sup>(٢)</sup>، وكذا الشيرازي، وسحة أبي حامد في كتاب «الحيل»<sup>(٣)</sup> والسديحي، والخرجاني<sup>(٤)</sup>، والرويني وغيرهم، وبقي

= ابن علي المصري قاضي القضاة عماد الدين أبو القاسم ابن السكري. له «خواش على الترميذ» مقسدة و«مصفى في مسألة الدرر» وهذا هو ما أشير إليه العبادي. ولد سنة (٨٥٥٣هـ) وتعلم على الشيخ شهاب الدين الطوسي وسمع الحديث، دار الذهبية<sup>(٥)</sup> «ورع في العلم وولي قضاء القاهرة وحظها وحظها وأثنى ودرس وروى في شوال سنة ١٢٤٤هـ وقد دخل عنه ابن البركة في «حظها» «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهة ٧٣/٢

(١) الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهناة الإسفراييني من كبار أصحاب الزجوة وكان بصراً نظريته تفهمها في أصول معتقدهم بالجمع والأصول كان يفتي بركن الدين، دار ابن نعري برقي. وهو أول من كتب من النقب. ثم في إسفرايين ابن يسابور وجر جان، ثم جرح إلى يسابور ومب له منها مدرسة عظيمة فدرس فيها، ورحل إلى خراسان وبعض أنحاء العراق، فاشتهر وتوفي في يسابور ودفن في إسفرايين سنة (٤١٨هـ) ومن مصنفاته «الجامع» في أصول الدين، خمس مجلدات، و«أصول الفقه» وكان له في رواية الحديث وله مناظرات مع النصرانية «طبقات الشافعية الكبرى» لمسكي ٢٥٦/٤

(٢) أبو إسحاق غزوي، إبراهيم بن أحمد، شيخ شافعية، وصاحب ابن سريج، ذو التصانيف انتهت إليه رئاسة مذهب الشافعي ببغداد، وانتقل في آخر عمره إلى مصر له تصانيف منها «شرح مختصر المزني» مات في رجب سنة ٣٤٠هـ، ودفن عند صريح الشافعي حجة «طبقات الفقه» للشراري ص ٩٢، «تهذيب الأسامة» لنووي ١٧٥/٢، «شذرات الذهب» لابن العماد ٢١٨/٤

(٣) هكنا في المخطوط «حامد» والمراد به هو أبو حامد القروي (دبس) لأبي حامد كتاب اسمه الحيل وكتاب «الحيل الدافعة» هو لأبي حامد محمود بن الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسين بن محمد بن عكرمة ابن أنس بن مالك لأنصاري أبو حامد القروي أصله من أهل طبرستان قدم بغداد وأحد من الشيوخ أبي حامد الإسفراييني ومن تصانيفه «الحيل» تصنف بطبقتين يذكر فيه الحيل للدفاع المعطالة وأقسامها من المحرمات والكروعة والباحة قاله ابن قاضي شهة فقد نقل في «الروضة» من روايته في غير الشجرة من كتابه «الحيل» و«المجريد» للشيخ بدو لرفيقه «الحاملي» «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهة ٢١٨/٢ ٢٩٠، و«طبقات الشافعية الكبرى» لمسكي ٣١٢/٥، و«طبقات الشافعية» لابن كثير ص ٣٩٩ - ٤٠٠

(٤) هو الإمام أبو أحمد عبد الله بن محمد بن عبد الجباري من أصحاب الزجوة ومن كبار المحدثين، له مؤلفات عديدة =



في «البحر»<sup>(١)</sup> عن القاضي أبي الطيب. أن الشافعي نصّ عليه في «المنثور»، وصححه الشافعي في «المعتمد»، وصاحب «الندخاثر»، وحكاها الإمام عن معظم الأصحاب ووجهه بأن جعل الطلاق شرطاً في وقوع ثلاث قبله ولو وقع المجر لوقع ثلاث منه ولو وقع الثلاث قبله لما وقع؛ لأن ثلاث تين ولو لم يقع لمنجز لما وقع اثلاث منه؛ لأنه مشروط به فيؤدي إثباته إلى نفيه فلا.

وقال الإسوي في «التفحيح»<sup>(٢)</sup>: "فإذا كان صاحب مذهب قد نصّ عليه وقال به أكثر الأصحاب خصوصاً الشيخ أبو حامد"<sup>(٣)</sup> شح العراقيين<sup>(٤)</sup>، واعتقال<sup>(٥)</sup> شيخ

١- منها: «الكامل في معرفة الضعفاء» و«لا تنصير شرح مختصر المري» قال ابن السبكي "وددت لو وقعت عليه" (طبقات الشافعية الكبرى)، ٣/٣١٥.

(١) المقصود به هو البحر المذهب، بريدي، لعبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الرويني المصري. قال ابن الصلاح "كثير الغل قبل التصرف والترقيق". ووصفه ابن السبكي قائلاً "وهو وإن كان من أوسع كتب المذهب إلا أنه عبدة من «خاوي» (وردني) مع فروع تفقده الروياني عن أبيه وجده ومسائل آخر فهو أكثر من «الخاوي» فرداً، وإن كان «الخاوي» أحسن ترتيباً وأوضح تهذيباً" (طبقات الشافعية الكبرى)، للسبكي: ١٩٥/٧، (كشف الظنون)، حاجي خليفة، ١/٢٢٦.

(٢) وهو «التفحيح على التصحيح» منها: ابن حجر التتبع فيما يرد على التصحيح والتصحيح هو كتاب، «تذكره في تصحيح النية» بالإسوي نفسه «(نور الكاشفة)» لابن حجر العسقلاني ٦/١١٨، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة، ٣/١٣٥، (كشف الظنون)، حاجي خليفة، ١/٤٩٢.

(٣) هو الإمام الجليل أبو حامد الإسفراييني أحمد بن محمد يعرف بابن أبي طاهر من أصحاب الفوجاء وإمام طريقة العراقيين. (طبقات الشافعية) لابن كثير، ص ٣٤٥.

(٤) أي طريقة العراقيين ومدرسة العراقيين وإذ، قرأت في كتب الشافعية أن فلان من العراقيين ليس المراد أنه من الذين سكنوا بغداد أو البصرة أو العراق، لكن المعنى هو هذا من العراقيين أي أنه من الناس الذين درسوا الفقه والحديث على طريقة العراقيين التي أسسها أبو حامد الإسفراييني (م ٢١٦)، (تهذيب المذهب في دراية المذهب)، لأبي المعالي الحارثي، المقدمة ص ١٢٢ - ١٤١.

(٥) عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروري الإمام الجليل، أبو بكر العقاد قصير، شيخ طريقة حراسان (م ٤١٧هـ)، وأما سبل له القصاص لأنه كان يعمل الأتقال في ابتداء أمره، ويرى في هذا، حتى صنع مملأ بالآلة وسننحه ورد.

المراورة<sup>(١)</sup>، كان هو الصحيح، فقد نقل في (الهدية) عن معظم لأصحاب<sup>(٢)</sup>، وذكر في (المهيات) بحره، ونصّ أبي شعالي أولاً، وصنف به تصنيفين ثم رجع عنه ونصّ الوجه الثالث الآتي كلفيته.

**والقول الثاني:** بإبطال الدور؛ لأنه جعل الجراء قبل الشرط، فلا يقدر إن حتي أكرمتك قل بجيتك؛ ولأن الإطلاق تصرف شرعي لا يمكن سده، وإد بطل الدور<sup>(٣)</sup>

= أربع حیات، فلما كان بين ثلاثين سنة أحسن من بعد ذلك، فأقبل على الفتنة، فاشتمل به على الشيخ أبي ريد وعبد الله وصار إمام يمدى به به، ونفعه عنه حين من أهل حرمان، وسمع حديث رحدث وأسن قال القبة ناصر العمري. "لم يكن في زمان أبي بكر القنبر الله منه، ولا يكون بعده منه، ولا يقول إنه ملث في صورة إنسان" (دعوات الشافعية: ١٤٦ لابن قاضي شهبة. ١٨٢)

( ) هي مدرسة تسمى مدرسة احرار أو طريقة احرار، نسبة إلى المروزي المؤسس من التمثال نصيب أو احراسيين وإن قرأت في كتب الشافعية أن فلاناً من احرار أو احراسيين ليس مراداً أنه من الذين سلكوا خراسان، لكن البعض أنه من احراسيين أي أنه من الناس الذين نوسوا الفقه وأتوا به على طريقة احراسيين التي أسسها الإمام المروزي المعتدل الصمعي (ت ١٧ هـ).

ثم جاءت طبعة من الأئمة جمعوا بين الطرفين والمدرستين العراقيين والمراورة احراسيين ومنهم الروائي صاحب (بحر المذهب) للروائي (٥٠٢ هـ)، وابن الصباح (ت ٤٧٧ هـ) والمتوفى صاحب (السعة) (ت ٤٧٨ هـ) والجويني (ت ٤٧٨ هـ) والعربي (ت ٥٠٥ هـ) محاولو توحيد ما أن يجمعوا بين طريقتي العراقيين و احراسيين، وتتميز كل مدرسة وطريقة عن الأخرى بأمر غير موجود عند الأخرى قال الروي "واعلم أن نقل حواتم العراقيين لنصوص شافعية وقواعد مذهبه ووجوه متقدمي أصحابنا أثبت من نقل احراسيين في الغالب، و احراسيين أحسن تصرفاً وحناناً ونزاهة ورأياً عادلاً وقد يقع هذا ما هذا وهذا ما هذا" (نهاية المطلب في تزيه المذهب) لأبي شعالي الجويني: المقدمة ص ١٣٣ - ١٤٠

(٢) «نهاية المطلب في تزيه المذهب»: لأبي المعالي الجويني ٢٨٥/١٤ - ٢٨٦

(٣) الدور هو توقف الشيء على ما يوقف عليه، ويسمى الدور انصرح، كما يتوص (أ) عن (ب)، وبالعكس، أو بعراقب، ويسمى الدور انصرح، كما يتوقف (أ) على (ب)، و(ب) عن (ج)، و(ج) على (أ)، والعرف بين الدور وبين تعريف الشيء نفسه هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبة، إن كان صريحاً، وفي تعريف الشيء نفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة. (التعريفات): للجرجاني: ص ١٠٥

إليه عالماً، فترعه فيه كالتبرع في الصحة وفي مص الإمام الشافعي ما يؤيد ذلك<sup>(١)</sup>،

وإذا اختلف الوارث والمتبرع عليه في كونه محرفاً صدق التبرع عليه؛ لأن الأصل السلام، إلا أن يقيم الرارث شاهدين<sup>(٢)</sup>.

(قوله: وقالوا: عصر عساً، ثم قال: إن لم يكن تخمراً، ثم تحلل فأنت طالق، ثم إنه وحده خلّاً وقع الطلاق؛ لأن الغالب أنه لا يتخلل إلا بعد التخمير)<sup>(٣)</sup> كذا في خط المصنف، وفي السج إن لم يكن تخمراً بلقي، والصواب إن كان تخمراً بالثبات وما بعده يدل عليه فيتأمل

(قوله: منها، أي - من صور الشك بعد انقراض من العبادة) لو شك بعد السلام في

(١) (نهاية المطالب في دراية مذهب) لأبي لمعي الخوي ص ٣٤

(٢) قال النووي: «إذا اختلف الوارث والمتبرع عليه في كونه لمريض محرفاً بعد موت المتبرع، فالقول قول المتبرع عليه لأن الأصل عدم الحرق، وعلى الوارث البينة، ولا تثبت دعواه إلا بشهادة رجلين، لأنها شهادة عن غير مال وإن كان المقصود المال، لكن لو كانت العلة بامرأه عن وجه لا يطعم عليه الرجال غالباً، قبلت شهادة رجلين ورجل وامرأتين، وأربع نسوة ويعتبر في الساهلين العلم بالطب» (روضة القائلين وعمدة القائلين) ١٢٩/٦، و«المرر البهي في شرح المنهاج الوردي»: مركزياً الأنصاري ١٦/٤ - ١٧، و«مجمعة المحتاج في شرح المنهاج» لاس حجر الميحي ٣١/٧، و«معنى المحتاج» للشرسي ٨٣/٤، و«غاية البيان شرح رد ابن رسلان» للرملي ص ١٩٩

قاله قال النووي «ومن المحرف أي المرحس جريح وذاب جب وراف جاتم وإسهال منواتر وذي وابند، فالج وخروج طعام غير مسحق أو كان يخرج بشدة ووجع أو معه دم وحى مصغه أو غير ذلك إلا الربيع والمذهب أنه ينحل بالمحرف أسركهار اعتدوا قتل الأسرى ولتحم تال بين مكافئين وتقديم لقصاص أو رجم واضطراب ربح وهيجان موح في راكب سفينة وطلق حامل وبعد الوضع ما لم تنفصل المشيمة» «المنهاج العاجز وعمدة المفتين» ص ١٩١

(٣) «المشور في قواعد الفقهية» بلرركشي ٢٥٦، ٢، «كفاية الأخبار» للمصفي ص ٧٣ «أبني المطالب في شرح روض الطالب» لركريا الأنصاري ١٨/١، «مجمعة المحتاج في شرح المنهاج» لاس حجر الميحي ٣٠٣/١، «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» للشربيبي: ٩٤/١

ترك<sup>(١)</sup> فرص لم يؤثر على المشهور، أما إذا كان المشكوك فيه هو الية وحسب عليه الإعادة<sup>(٢)</sup>. قال النووي وكذا لو شك في الطهارة في الأصح، والفرق أن الشك في الأركان يكثر لكثرتها. بخلاف الطهارة، وقياسه كذلك في باقي الشروط، لكن سيأتي من نص عدم الإعادة في صورة الطهارة للطواف، فلا يحتاج للمرق<sup>(٣)</sup> كذا في حط المصنف، وفي السج، فلا يحتاج بانمي، وصوابه فيحتاج بالإثبات فليتأمل.

(قوله: ومنها لو قرأ الفاتحة ثم شك بعد الفراغ منها في حرفه فلا أثر له كما قاله في «شرح المذهب») عن الشيخ أبي محمد، وكان الفرق بينه وبين الشاك في ترك ركن من أركان الصلاة في الصلاة أنها يسيرة مصوطة بلا مشقة في صحتها، بخلاف حروف الفاتحة<sup>(٤)</sup> إلى آخره.

قلت: وجدت بخط البقاعي على نسخة ماصورته "هما مشتركان في الحكم فلا يحتاج إلى فرق" انتهى وهذا - فإن الفاتحة من ضمن أركان الصلاة -، وترك جزء منها يعتد به، فإذا شك في أنه هل أتى به أم لا؟ القياس على الشك.

(قوله: ومنها: في «فتاوى النووي») نوصا المحدث وصلى الصبح، ثم سمي أنه توصاً

(١) ما بين، متكررين سقط من المخطوط وأثبت من لأصل «المشور»

(٢) «المشور في القواعد الفقهية» للزركشي: ١/٢٥٨

قلت: "ومنه المسألة" مما يرجح فيه الظاهر على الأصح، وذلك إذا كان سبباً قوياً متصفاً، وفيه فروج. منها: لو شك بعد السلام في ترك ركن غير الية وتكبير الإحرام لونه لا يؤثر عن المشهور من القولين؛ لأن الظاهر مضياً على الصحة، والشرط كالركن على الأصح في عدم تأثير الشك فيه بعد السلام، أما الشك في الية وتكبير الإحرام فعليه على المعتمد أي فترعه إعادة الصلاة لشكه في أصل الاستعداد، ورجح بعضهم أن الية وغيرها سواء أي في عدم تأثير الشك بعد السلام<sup>(١)</sup> (الناس) للمعبري: ٢/٣٢٤، «المجموع شرح المذهب» للنووي: ٣/٧٢.

«الفتح على الفقهية وتطبيقاتها في المذهب الأربعة» للزحبي: ١/١١٩

(٣) «المجموع شرح المذهب» للنووي: ١/٤٩٢

(٤) «المشور في القواعد الفقهية» للزركشي: ٢/٢٥٨

وصلّى فأعادهما، ثم علم ترك سجدة في إحدى الصلّتين ومسح الرأس في إحدى الطهرتين فظهر له صحبة الآء، وعليه إعادة الصلاة لاحتمال أنه ترك المسح من الأولى والسجدة من الثانية،<sup>(١)</sup>

وتنظيره، ما حكاه ابن النّظان<sup>(٢)</sup> في «المطارحات»<sup>(٣)</sup> فيمن صلى صلاة من الخمس، وصلى الخمس ثم علم ترك سجدة من واحدة من الخمس التي صلاها، فإنه لا يلزمه الإعادة ثاباً، ويمكن توجيهاً بأمرين: أحدهما أن السجدة لم تحقق إنها مروكة من صلاة المروكة، بل يحتمل أن تكون من غير المروكة وهو الأكثر وقوعاً؛ لأن وقوع واحد من أربع أكثر من وقوع واحد بعينه.<sup>(٤)</sup>

قلت: هذه (معاصرة)<sup>(٥)</sup> فإن اختلفت واحدة، والمصلي قسمان: قسم واجب، وقسم غير واجب، واحتمال كون المتروك من لواجب، كاحتمال كونه من غيره على حدّ سواء، لا مزية لأحد القسمين على الآخر

والترجيح الثاني: الذي سذكره كاف في المراد.

(وقوله: والثاني: أنا لو أوحسا الإعادة ثانياً، ثم تأمن وقوع مثل ذلك في المرة الثانية.

(١) (فتاوى النووي)، ج ٢٣، مسألة رقم ٢٠،

(٢) هو الحسين بن محمد أبو عبد الله القفطان صاحب «المطارحات» توفي في حدود (٤٢٠ هـ). «طبقات الشافعية

بكرى»، ٢/ ٢٧٥، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ١/ ٢٢٥، «لغز الشافعية» للسديني ج ١٥٨

(٣) «المطارحات» كتاب لطيف وضعه مؤلفه للإمتحان نظارح به الفقهاء عند اجتياهم، يستحسن به بعضهم بعضاً

١. فله كما يسمّى بالألعار «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ١/ ٢٢٢، و«كشف الطنون» حاجي خليفة.

١٧١٣/٢

(٤) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأثبت من الأصل - «المنثور» .

(٥) «المنثور في الفقه» للبرزنجي، ٢/ ٢٥٨

(٦) وفي المخطوط «معلقة»، وهو خطأ والصواب ما أثبت به نسقيم الكلام

والثالثة كما قالوه في أنه: لا يجب قضاء الحج الذي وقع فيه الإفساد مرة ثانية<sup>(١)</sup> وهذا هو النوحية الثاني الموعود بذكره أعلاه، ويؤيده أن الأصل وقوع العادة على الصحة ما لم يتحقق غير ذلك، والله أعلم.

(قوله: ومنها: لو شك بعد الفراغ من الوضوء في ترك مسح الرأس، أو غيره فوجيان، اصحهما لا يؤثر) إلى أن قال: (وفرق غيره بأنه ثم يعني به من شك، هل أحدث أم لا؟ ثم يفتن الطهارة بعد أن شك في الحدث، والأصل عدمه)<sup>(٢)</sup> وهذا يفتن الحدث وشك في أنه رال أم لا، والأصل عدمه.

(قوله: ثالثها: الشك في المانع، وذلك بما نقول ما كان وجوده شرطاً، كان عدمه مانعاً)<sup>(٣)</sup> المراد ثالث المواضع التي لا يؤثر فيها الشك، استث فيهما، وكذا قوله بعد ذلك (أربعها) أي المواضع التي لا يؤثر الشك فيها -

(قوله: ويدل له قول بعض أصحابنا: إذا قال: إن خرجت بغير إذني فاست طالق)<sup>(٤)</sup> إلى

(١) «المشور في القواعد الفقهية» للزركشي، ٢٥٩/٢.

(٢) «المشور في القواعد الفقهية» للزركشي، ٢٥٩/٢، و«مجموع شرح المذهب» لسوري، ١١٦/١، «أسى المطالب في شرح روض الطالب» للزكريا الأنصاري، ٥٨/١.

(٣) «المشور في القواعد الفقهية» للزركشي، ٢٦٠/٢، «الأنثى في المانع لا تأثير به» كما هو مقرر في كتب القواعد «حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على معجم الجوامع»، ٢٥٦/٢، و«القواعد الفقهية ونظائرها في إمداد الطالب» للرحلي، ١٩٦/١.

(٤) «المشور في القواعد الفقهية» للزركشي، ٢٦١/٢، وقال العمري في «البيان»: «وإن قال: إن خرجت بغير إذني فاست طالق، فإن خرجت بغير إذنه، طلق وإن أدرك ما خرجت النجس اليمين، فإن خرجت بعد ذلك لم تنقض وكذلك قال: إن خرجت، لا يذني، أو قال: إن خرجت، لا أن أدركت، أو حتى أقدمت، أو إن أدركت لك الحكم واحد»، ٢٠٣/١٠.

وقال: «من الصلاح» لو كان هذا إن خرجت بغير إذني فخرجت فادعى الزوج أن كذا أدب وانكرت فادعى الزوج الثاني في كره هذه مسألة لأخيرة أن القوم توخا «الفتاوى»، ٦٨٢/٢.

آخره (١) أنه ليس بمعتمد، وأنه لم يقف على كلام الشيوخ في مسألة وهو عجيب، فالمسألة في كلامهما في باب الأيمان في أثناء مسألة، قال في «الروضة»: «الثامنة» حلف لا يخرج فلان، لا بإدنه، فادن بحيث لم يسمع المأدون له ولم يعلم وخرج، فطريقان المذهب، والمصوص، ولدي قطع به الجمهور، لا بحث، لأن الأذن والرعى قد حصل، وقيل وجهان، وقيل قولان مصوص ومخرج، أنه بحث، وهو مخرج من مسألة عرو الوكيل، وعلى هذا الخلاف، ما إذا قال لزوجته: إن خرجت بغير إذني فأنت طالق، فادن وخرجت وهي جاهدة بالإذن، وينبغي أن يُشهد على الإذن بيشته عند الشارع، فإن لم يكن بيّنة فهي المصدقة بيمينها في إنكار الإذن.

وفي كتاب ابن كجج<sup>(٢)</sup>: «أن الروح هو المصدق، كما لو أنكر أصل التعليق منهي»<sup>(٣)</sup>

(قوله: الثالثة أحرم بالحج، وشك هل أحرم به قبل أشهره أو بعدها؟ كان محرماً بالحج، نقله صاحب «البيان») عن الصيمري، قال: لأنه على يقين من هذا الزمان، وفي شك مما تقدم<sup>(٤)</sup>، ومن هذه المسألة يؤخذ: أن صورة المسألة في ما إذا تبين دخول أشهر الحج أي - قبل الشك - فإن شك هل دخلت أم لا؟ أي - فأحرم في هذه الحال - انعقد عمره<sup>(٥)</sup>.

(١) كلمة غير معروفة في المخطوط

(٢) هو يوسف بن أحمد بن كجج القاضي الشافعي الإمام أحد أركان المذهب أبو القاسم الديلمي صاحب أبي الخبر ابن النعمان وهو من أهل الديلم قضاة وقته عيارون فيه، توفي (٤٥٥ هـ). (طبقات الشافعية الكبرى) ٥/٣٥٩، (طبقات الشافعية) لابن كثير ٣٦٢، والمقصود بكتابه هو «توسوم» (التجريد) وهو كتاب مطول (طبقات الشافعية) لابن قاضي شهبة ١٩٩/٢، (الخراسانية) للمصلي ٣١

(٣) «أروقة الطالبين وعمدة المفتين» سوي: ٦١/١١.

(٤) «البيان» للعمري، ٦٥/٤.

(٥) قال الشافعي رحمه الله: «ولا يجوز لأحد أن يحج قبل أشهر الحج فإن فعل ما لم يكن عمره كرجل دخل في صلاة» وقتها فإنها تكون نافله.

قال الماوردي: وهذا صحيح لا يجوز الإحرام بالحج قبل أشهره فإن أحرم بالحج انعقد حرمه عمره «الحاوي

(قوله: ولو استبحى بشئ وشئ هل هو عظيم أو معظوم أو غيره مما يسمع الاستبحاء به  
فهي بحره؟ قولان) <sup>(١)</sup> [بياض] <sup>(٢)</sup> في الأصل بعده. <sup>(٣)</sup>

(قوله: ولو لمس من له كتان عامتان، أو غير عامتين باحداهما، فإنه ينتقص مع الشك  
في أنها زائدة أو أصلية) <sup>(٤)</sup>، على نسخة البقاعي فإن لَسَ، معده لغة كس في ((الصحاح)).  
"حسن باليد، يقال: لَسَته يَلْسُهُ ويلسُه بالضم والكسر - المراد هـ ولا هل انلمس إلى  
يشير لشهوة بطل الكف بخلاف اللمس ستره به وبغيره" <sup>(٥)</sup>

(قوله: وحكى ابن عمداً <sup>(٦)</sup> في ((الشرائط)) <sup>(٧)</sup>، من ولي القضاء من غير أهلية، كذا  
في خط المصنف، وفي نسخة أهلية مريادة إياء) <sup>(٨)</sup> أي للتقصاء (فوافق الحق) <sup>(٩)</sup>

\* (الكبرى): ٢٨ / ٤ - ٣٠، و(المجموع شرح لمذهب): للنووي ١٤٤ / ٧

(١) ((منثور في التواريخ المصنوعة)) للزركشي ٢ / ٢٦٦، حاشية أحمد بن قاسم بمادي عن العزير البيهقي شرح  
التهذيب الرودي: ١ / ٥٥

(٢) وفي المخطوط (بيض) وهو تصحيح والتصواب ما أثبت

(٣) وفي الأصل - ((المنثور)) - لطبع سهي الكلام هـ ولا يوجد بياض وبدأ القصر الثالثة

(٤) ((المنثور في التواريخ المصنوعة)) للزركشي ٢ / ٢٦٦ وقال الروي حماد "ومر كان له كتابي على كتاب، بعض كس  
وحديه بينهما وإن كانت إحداهما غائمة نقصت دون الأخرى. ويحل في الزائدة حلافاً مطلقاً" ((روضة الطالبين  
وعنده المنبر)) للنووي ١ / ٦٥

(٥) ((الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية)) للجوهري ٣ / ٩٧٥.

(٦) هو عبدالله بن عبدالله بن محمد بن عبدالله الشافعي الشَّيخ أبو الفصّل شبح همدان ومعتبها وعلمها وكان ثقة فقيها  
ورعاً جليل القدر ممن بشر إنيو، توفي ابن عمداً في صفر (٤٢٣هـ)، ومن مصنفاته ((شرائط الأحكام)) كتب في  
الفقه، ((طبقات الشافعية الكبرى)) لسبكي ٥ / ٦٦، ((الخرائج والخراب)) للمصنفي ٤٤٥

(٧) هو ((شرائط الأحكام)) مجلد مترسط في الفقه قبل الوجود ((طبقات الشافعية الكبرى)) لسبكي ٣ / ٢٣١،  
((طبقات الشافعية)) لابن قاضي شهاب ٢ / ٢٠٨، ((كشف الظنون)) لحاجي خليفة ٢ / ٣٠

(٨) وفي المخطوط كلمة غير معهومة والتصواب ما أثبت

(٩) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط رأيت من لأصل - ((المنثور)) .



في حكومة سميت تلك الحكومة؛<sup>(١)</sup> إن آخره، كذا في حط المصنف وفي النسخ، وحكي  
وهو الملائم لكلامه وقال فليتأمل.

قوله الثاني: أن يكون بخلاف ما سبق، وهو أي - ما سبق الذي هو أحد الصريين -  
كونه محب فيه الحق، أو سني على الاحتياط، وهذا الثاني بخلافه.

قوله الخامسة: أحرم بالصلاة إلى آخر وقت الجمعة، ونوى الجمعة إن كان وقتها باق  
والا فالظهر فإن بقاء الوقت، فهي صحة الجمعة وجهان: ووجه اجتواز إعتصام [بيته]<sup>(٢)</sup>  
بالاستصحاب للوقت (ومثله بية الصوم عن رمضان ليلة الثلاثاء من شعبان إذا اعتقد كونه  
منه)<sup>(٣)</sup> أي - من رمضان - أي بقول من يعتمد صدقه من عيد وساء أو بالحساب.

وقوله: (ومثله بية الصوم) إلى آخره فيه نظرية إنها مثله إذا نوى ليلة الثلاثاء من  
رمضان لصوم إن كان منه؛ وإلا أمطر لأن الجامع بينهما آخر الوقت وتبين بقوله فليتأمل  
قوله: التاسعة: إذا صلى أربع ركعات ظهراً نية الفائتة، ولم يعلم أن عليه ذلك، لم  
[علم]<sup>(٤)</sup> أنه كان عليه، قال صاحب (المحرر) قال والدي: يحور عن فرضه العانت؛ لأن  
بالإجماع لو صلى الظهر وفرغ منه، ثم شك في بعض فرائضه تستحب الإعادة بنية العرض،  
فلولا أن الأولى إذا تبين فسادها يعني - تقع الثانية عن فرضه -، لم يكن للإعادة معنى<sup>(٥)</sup>  
كذا في حط المصنف، والنسخ فسادها بالصمير المذكر، وصوابه بصمير المؤنث العائد

(١) (المنثور في القواعد الفقهية): للروكشي ٢/ ٢٦٨، قال الروكشي عند الإصطحري، قال: وحاشية جمهور الأصحاب

(٢) ما بين المعكوفين غير مفهوم في المحطوط والصواب ما أثبتته به يستقيم الكلام.

(٣) (المنثور في القواعد الفقهية): للروكشي ٢/ ٢٧٠، وقال الرملي الكبير في (حاشيته على أسس المطالبات)

"والأصح صحته وقوله والأصح صحتها قال الشيخ هذا يعني قول (الروض) أو شكوا في معناه يعني الإحراز

بالظهر" أهـ (حاشية الرملي الكبير على أسس المطالبات) ١/ ٢٤٧؛ فمسألة مذكورة مصاً

(٤) ما بين المعكوفين سجد على المحطوط وأثبتته من الأصل (المنثور) -

(٥) (المنثور في القواعد الفقهية): للروكشي ٢/ ٢٧٠

إلى الأولى<sup>(١)</sup>

(قوله: نذر شيئاً إن رده الله تعالى سائماً بكم شكك أولم يدر أندر صدقة، أم عتقاً، أم صلاة، أم صوماً، قال السخوي في تناوئه: يحتمل أن يقال عليه الإيمان بجميعها، كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل أن يقال: يحتهد بخلاف الصلاة تبقيا هناك وجوب الكل عليه فلا يسقط إلا باليقين، وهذا تبقيا أن الكل لم يجب عليه، إنما وحشت واحدة واشتبه فيحتهد كالفصلة والأواني) انتهى<sup>(٢)</sup>.

قلت: وفي الخمس اتحاد الشبهة بلشبهه به صورة وحكماً، والله أعلم.

(قوله: ولو حلف يميناً ولم يدر هل حلف بالله، أو بالطلاق، أو بالعتاق في نذر اللجاج، ففي «التصرة»<sup>(٣)</sup> للحمي<sup>(٤)</sup> من كتب المالكية: أن كل يمين لم يعتد الحلف بها لا تدخل في يمينه مع الشك<sup>(٥)</sup> وهو يشبه عندما الأخذ بالحدث فيمن لا يعتاد تحديد الطهر<sup>(٦)</sup> كذا في حط

١) وفي نسخة «المنتور في القواعد الفقهية» للروكشي ٢/ ٢٧٠، (مادها) بضم المزة

٢) «تناوئ العوي»؛ سأله رعم (٦٢٨)، و«أسى المطالب في شرح روض الطالب»؛ لركري لأصاري ٩٠/١

٣) هو علي بن محمد الريمي، أبو الحسن، المعروف بالحمي، فيه مالكي، له معرفة بالأدب والحديث، يروى الأصل. نزل سفاقر وتوفي بها سنة (٤٧٨هـ)، وصف كتب معتلة من أحسنها (تعلق كبير عن مدونة) في فقه المالكية، ساء «البصرة» قال ابن فرحون: «أوردته أو» حرج بها من ضعف «الديباج المذهب»؛ لليعمرى ٢، ١٠٤، وله «مضائل الشام» «الخلل السدس في الأخبار سريسة»؛ لشكيب أرسلان ص ١٤٣، و«مقدم الإيمان»؛ لأصوري: ٣/ ٢٤٦

٤) ذكر الإمام ابن نجيم الحمي أسأله وذكر فيها التعصيل فقال طه «شكك من حلف بالله، أو بالعتاق، أو بالعتاق فيميني أن يكون حنفة باطلاً، ثم رأيت، مسألة في البرازية في شك الأيمان: حلف وسي أنه بالله تعالى، أو بالطلاق، أو بالعتاق فحنفة باطل انتهى، وإذا كان يعرف أنه حلف معلقاً بالشرط ويعرف الشرط، وهو دخول الدار ومحوه إلا أنه لا يدري إن كان بالله أم كان بالطلاق فلو وجد الشرط عاد، يجب عليه قال يحمل على النسي بالله تعالى إن كان ادعاء مسياً» «الأشباه والنظائر»؛ لابن نجيم الحمي ص ٥٣، و«أمر عيوب البصائر في شرح الأشياء والنظائر»؛ للحموي، ١/ ٢١١.

٥) «المنتور في القواعد الفقهية»؛ للروكشي ٢/ ٢٨٢، وسأله تجديد الطهر لمن اعتاده في «الأشباه والنظائر»؛

للسيرهي ص ٩١. لا إقناع في حل العماد أبي سجع»؛ بشرسي ١/ ٦٤، «إعادة الطهين على حل ألفاظه» =

المصنف والشيخ الأحمد بالحدث، وصوبه (لأحمد بالطهر) «لأن الصورة مفروضة عند الفقهاء فيمن تيمم طهراً وحدثاً وشك في السابق منهما، وكان ممن يعتاد التجديد، فإن تأمره بالنظر قبلها، فإن تيقن أنه كان قبلها حدثاً فهو الآن متطهر؛ لأنه تيقن الطهر وشك في رافعه والأصل عدمه وإن تيقن أنه كان قبلها متطهراً فهو الآن متطهر لأن الظاهر تأخر طهره عن حدثه، بخلاف من اعتاد التجديد، فإن من عادته يبقاع طهارة بعد طهارة، وقد تيقن الحدث وشك في رافعه، والأصل عدمه، قال السيكي: «أوليس له عادة مطردة».

قال شيخنا قاضي القصص زكريا: «وما قاله داخل فيما قالوه لصدق لعادة بالمطرده وغيرها»<sup>(١)</sup> انتهى.

فائدة لو يذكر أنه كان قبلها متطهراً أو محدثاً أخذ بها قبل الأولين، فإنه في «البحر»، قال: «وهو في المعنى سواء»، والحاصل: أنه إن كان الوقت الذي وقع فيه الإشتباه وتراً أحد بالنصد أو شعفاً أحد بالمثل بعد اعتبار التجديد وعدمه انتهى»<sup>(٢)</sup>.

(قوله: وقياس مذهبا أنه) أي الحنف المتروكين ما ذكر سابقاً من أنه: إذا حلف بالله، أو بالطلاق، أو بالعاق، (ينزل على ما لا كفارة فيه؛ لأن الأصل عدم شغل الذمة، والقياس أن لا تحل الروحة لعدم تحقق يمين الطلاق)<sup>(٣)</sup> كذا في حط المصنف، والنسخ أن لا تحل وصوابه أن لا تحرم فليتأمل.

(قوله: ومنها الحكم بإسلام من أنهم بالردة إذا أنكروا، وأقر بالشهادتين، فإنه صحيح،

= المعين: ١ / ٨٠

(١) «المراد بهية في شرح البهجة» (وردية)؛ لركزي، الأنصاري ١ / ١٤٤

(٢) «أسس المتعالي في شرح روض الطالب»؛ لركزي، الأنصاري ١ / ٥٩

(٣) «المشور في الفروع عدد الفقهاء»؛ للزركشي ٢ / ٢٨٢

ون حصل الرد في مستنده، هل هو الإسلام السابق أو الإسلام المحدد على تقدير صحة ما التزم به<sup>(١)</sup>

عادة المصنف في «التكملة»<sup>(٢)</sup> "من سب إليه ما يقتضي الردة، ولم يهص عليه بيّة، فقصده مدعى عليه أن يحكم الحاكم بعصمة دمه كيلا تقوم بيّة زور عند من لا يرى قبول ثوبته، فهو شافعي إذا جدد هذا إسلامه أن يحكم به ويعصم دمه وإن لم يثبت عليه شيء إلى آخره، وراى مسألة أخرى ولو فبنوا، شهد عليه بالردة، وأنكر الشهاد، وتنمط مع ذلك بالشهادتين، وقرا من كل دين يحلف دين الإسلام، فرد لا يحكم برده كمن يرض عليه الشافعي، نعم يحكم بما يترتب عليها انتهى"

أقوله ونقل عن الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد أنه قال: ليس للحاكم الحكم بعصمة دمه حتى يعترف أو يهضم بيّة في مقابلة إنكاره، والصواب خلافه<sup>(٣)</sup>

(١) «المشور في القواعد العقية» للزركشي: ٢ / ٢٨٥

وقال ابن رجب حسي: "ومما يحكم بالإسلام من أنهم يقرده إذا أنكر وأقر وشهادتين فيه حكم صحيح وإن حصل الرد في مستنده هل هو الإسلام مستمر على ما يدعه أو الإسلام يتجدد على تقدير صحة ما انهم به؟ وقد قال الخري ومن شهد عليه بالردة؟ فقال ما كبرت فإن شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله لم يكشف عن شيء. وقال في «المعي» لا أحد، يشبهه إسلام الكافر الأصلي فكذلك حرقه قال ولا حاجة في ثبوت إسلامه إلى الكشف عن صحة رده ونقل محمد بن حكيم عن أحمد بن محمد بن أسلم عن أهل الكتاب ثم ارتد فشهد يوم عدول أنه نصر أو يهود وقد هو لم أقبل أنا منهم قال أقبل قوله ولا أقبل شهادتهم وذكر كلاما معه أن إنكاره أقوى من الشهود وكذلك نقل عنه أبو طالب في رجل نصر فأخذ فقال لم أفعل قد يقبل منه وعلى بأن المرند يستتاب معه يرجع فمن من فإذ أنكر بالكنية فهو أولى بالقبول وليس في هذه الرواية أنه ثبت عليه الردة ولا فيها أنه وحدته غير إنكار الرد، ولما مسألة محمد بن الحكم فيها أنه قال أن مسلم وذلك يحصل به الإسلام كالثباتين وطهر كلام أحمد بن علي أن إنكاره يكفي في الرجوع إلى الإسلام ولو ثبت عليه الردة بدين وهو خلاف قول أصحابنا"

(المقواعد) لابن رجب الحسي، ص ١٢١.

(٢) «المشور في القواعد العقية» للزركشي: ٢ / ٢٨٦

قال المصنف في التكملة: "وقد حالف بعض المعترين وافتى بالجوار"<sup>(١)</sup>

(قوله: الحادي عشر: منسبط من الحديث الصحيح (لا يخرج حتى يسمع صوتاً أو يحد ريشاً)<sup>(٢)</sup>، يبنى عليه كثير من الأحكام، وهي: استصحاب اليقين والإعراض عن الشك إلى أن قل (وقد استثنى ابن القاص<sup>(٣)</sup> في تلخيصه من هذه القاعدة إحدى عشر مسألة، ورد عليه القتال الكل والأرحح مع بن القاص في كثير إحداها) وعددها كلها<sup>(٤)</sup>

(١) قلت: مسألة مد كورة بالتفصيل في (أدب الطالب في شرح روض الطالب): لو كره الأنصاري. ١٢٠/٤.

ثم لقن بها فقال: "قد حكى ابن القاص في أدب القضاء في لو ادعى على رجل أنه ارتد، وهو ينكر أن الشافعي - رحمه الله - قال لم أكشف عن حقيقته الحال، وقتت به قل أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، وأنه بريء من كل دين حادف الإسلام". فيجوز للمحكم الشافعي أن يحكم بإسلامه وعصمته معه في سقط التعرير عنه.

(٢) نص الحديث عن عباد بن يحيى عن عمه، عن النبي ﷺ قَالَ (لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) البخاري (تجديد الرضوء - باب من لم ير الرضوء إلا من المخرجين من القبل والظهر - رقم الحديث ١٧٧).

(٣) هو أحمد بن أبي أحمد الطبري شيخ الإمام أبو القاسم بن القاص في أيام عصره صاحب النصاب المشهور، التلخيص والفتاح وأدب القاضي والمرايت وغيرها في الفقه، وله مؤلف في أصول الفقه والكلام على حديث أبي عذبة زارة عنه يملئه القاضي أبو علي الزجاجي قال إمامنا جليلاً (طبقات الشافعية الكبرى) للبيهي ٥٩/٣، (طبقات الشافعية) لابن كثير ٢٤٠/١، (طبقات الشافعية) لاس ناصي شهة ١٠٦/١.

(٤) قال ابن القاص في (التنصير): "لا يزال حكم اليقين بالشك إلا في إحدى عشرة مسألة إحداها شك صاحب الحظ هل انقضت أم لا؟ الثانية شك هل مسح في الحصر أو العز، ويحكم في المسألةين بانقضاء مدة الثالثة إذا أحرم المسافر سبة القصر خلف من لا يدري أصافر هو أم مقيم؟ لم يجر القصر الرابعة بالحيوان في ماء كثير ثم وجدته متميزاً ولم يدركه أنغير بالبول أم يغبره فهو نجس الخامسة المستحاضة المتحيرة، بلزمت العمل عند كل صلاة، يشك في القطع لعدم فعلها السادسة من أصابته بجماعه في ثوبه أو يديه وحيل موضعها حكم عليه كله السابعة شك مسافر أو صل بدنه أم لا؟ لا يجوز له الترخص لثبته. شك مسافر هل يوى الإقامة أم لا؟ لا يجوز له الترخص التاسعة المستحاضة وسلس البول إذا توضأ ثم شك. هل انقطع حدثه أم لا؟ نصي عليها به لم تنسخ صلاته العاشرة يسمي، ثم رأى شيئاً لا يدري أسراب هو أم ماء بطل بيمعه، وإن كان سراً. الحاشية منه رمي بمسافر حرجه ثم عاد فوجدته ميتاً وشك هل أصابه دابة أخرى من حجر أو غيره أم لم يخله، وكذا لو أرسل عليه كذا".

إلى أن قال: (واعلم إن الإمام، والغوالي ذكرنا أربع مستثنيات) إلى أن قال: (وتفاد واحدة عن ابن القاص صدرا بها لهم أرها في كلامه، وهي: أن الناس لو شكوا في انقضاء وقت الجمعة، فإنهم يصلون الظهر، وإن كان الأصل بقاء الوقت).<sup>(١)</sup>

قلت: وجدت بخط بعض تلامذة ليلقي ما نصه: ولم يذكر القصاص هذه المسألة

= هذا ما ذكره ابن القاص، وقد نازعه فقال وغيره في استثنائها بأنه لم يترك البقي فيها بالشك، وإن عمل فيها بالأصل الذي لم يتحقق شرط العدول منه؛ لأن الأصل في الأولى والثانية غسل الرجلين.

وشرط الملح بقاء المدة وشككتنا فيه، فعمل بأصل العمل، وفي الثالثة والسادسة والثامنة الفحص رخصه بشرط، وإذا لم يتحقق رجع إلى الأصل، وهو الإمام، وفي الخامسة الأصل وجوب الصلاة، فإذا شككت في الاحتياج فصدت بلا غسل، لم تثبت البراءة منها.

وفي السادسة الأصل أنه عموماً من الصلاة إلا مظاهره عن هذه الجاسة، فيما لم يعمل بمصم فهو شك في روال مبع من الصلاة، وفي العاشرة: بما يغل السمع؛ لأنه توجه الطلب عنه، وفي الحادية عشر: في حق الصيد قولان، فإن لم لا يجل فيس ترك يقي بثبت لأن الأصل التحريم، وقد شككتنا في الإباحة: «الأشياء والمظان»؛ للسيوطي ص ٧٢ - ٧٣ ونقل النووي ذلك في (شرح المذهب) ١، ٢٩٢، وقل: «ما قاله فقال فيه نظر» والصواب في أكثر هذه المسائل مع ابن القاص.

(١) «المنثور في القواعد الفقهية»؛ الدرر كنهي ٢/ ٢٩٠، «الأشياء والمظان»؛ للسيوطي ص ٧٣.

قلت: ثم راد النووي مسائل منها إذا شك الناس في انقضاء وقت الجمعة فليس لا يصلون الجمعة وإن كان الأصل بقاء الوقت ومنها إذا نوحاً وشك هل مع راحة أم لا؟ في وجهان. لأصح صحة وضوئه، ولا يقال لأصل عدم الملح.

ومنها لو سلم من صلاته وشك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً، أظهر أن صلاته مضت على الصحة.

وراد لنج البكي صوراً أخرى منها: «مسألة امرأة إن الأصل نجاسة معها فتركها لا حتى ولو غطاها في ماء كثير وعبر شك، ومنها من رأي ميا في نوبه أو قرشه الذي لا يام فيه غيره وم يذكر خلافاً برمه العمل في لأصح مع أن الأصل عدمه، ومنها من شك بعد صوم يوم من تكفيره هل بوى؟ لم يزل على الصحيح، مع أن الأصل عدم المنة ومنها من عيبه فاشك في فصائها لم يلزمه مع أن الأصل بقاءها ذكره الشيخ عمر الدين في محصر النهاية ١، قاله السيوطي في «الأشياء والمظان» ص ٧٤، والمنثور في «عقد القعدة»؛ الدرر كنهي ٢، ٢٩٠.

لكونها ليست في «التلخيص» ، نعم يمكن ردّها على طريقته بأن الأصل وجوب الأربع، فلا عدول عن الركعتين إلا بيقين، ووجدت بعد قول المصنف، واستثنى النووي في «شرح المذهب»<sup>(٢)</sup> الشك في مسح الرأس بعد الوضوء، والشك في أركان الصلاة بعد الصلاة فيه غير مؤثر فيها على الأصح بحط التلميز المشار إليه ما نصه: لكن قد شخّص شيخ الإسلام<sup>(٣)</sup> كي نقلته من حط المؤلف يعني - الزركشي - أن وجه استثنائه (أيّاهما)<sup>(٤)</sup> أن ابن انقاص قال في أول كلامه: من شك في فعل شيء، أو تركه فالأصل أنه لم يفعله، واستثنى ما ذكره، ولم يستثنى هاتين المسألتين وبعد قوله (وفي الاستثناء بصر فإن العبادة مصت كرامة على غلبه ظن المكلف وبرء المكلف به فلا إثم عليه بما يحدث من الشك) رأيت حط المؤلف يعني الزركشي - حكاية عن شيخ الإسلام البلقيني أنقاه الله تعالى علب ما ذكره يعني - المصنف - هذا في هذه القاعدة وزيادة، أن النووي في «شرح المذهب» ذلّ الظاهر قول ابن القاص في أكثر المسائل\* وذكر ذلك في تسع مسائل، وسكت عن ثلاث وهي: مسألة الثوب المتجسس بعضه، ومسألة

(١) هو كتاب في فروع الشافعية اسمه «التلخيص» لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد ابن تيمية وقد اعتمد الأصحاب بشرحه، فشرحه أبو عبد الله الحنفي، ثم المالكي، ثم أبو علي الشافعي، وأخروا وأثنى عنه النووي قائلا: من أنقى مصنفاته التلخيص، فم يصف فيه ولا يعمد مثله في أسلوبه\* (تهذيب الأسماء واللغات) ٥٣٢/٢، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهاب ١١٧/٢، و«نهاية السالكين في دراية المذهب» لأبي المعالي الحويص المصنعة / ص ١٢٥

(٢) «المجموع شرح للمذهب» للنووي: ٤٩٤/١

(٣) والمقصود به البلقيني

(٤) ما بين معكوفين في محظوظ غير معروفة وما أثبت من كلمة «أيّاهما» هي الكلمة، مرادة والصواب: لأن النص فيها عائد عن الشك في مسح الرأس والشك في أركان الصلاة

(٥) نص النووي «والصواب في أكثرها مع أبي العباس كي ذكرنا وفرو ظاهراً من ناحية» «المجموع شرح للمذهب»

المصلي حلف من شك في سفره، ومسألة الصيد وهو معذور في مسألة اثوب، ولو صح استشاؤه لزم استثناء من تسي الصلاة من خمس وبحوها، ولا يفرق بين تحمف اشتعان دمه بصلاة فلا طريق لبراءة إلا أن يأتي بالخمس بخلاف اثوب فإن له مسدوحة<sup>(١)</sup> أن يصلي في غير<sup>(٢)</sup> لأن الكلام فيه إذا أراد الصلاة فيه، وأما مسألة المسافر فهو معذور فيها، لأنه ليس معاً أصل يستصحب في هذه الصلاة بخصوصها، وشرط القصر أحرم بته أو تعليقها مع علم سفر الإمام المبيع للقصر، وأما مسألة الصيد فعذر فيها وضح من جهة أن المسيح م يتحقق، فصار كمن وجد ديبحة لا يدري هل من ديبحة المسلمين، أو لمجوس، أو لا يدري هل هو من مذكي أو ميت، أو لا يدري هل لبن بعير أو أتان، أو لا يدري هل سم قاتل أو غير<sup>(٣)</sup>، فإن النووي جزم بتحريم ذلك كنه انتهى<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

(قوله: ونفيت مسائل آخر تصاف) يعني - في الاستثناء - (لما ذكر منها، المقبرة إذا شك في نيشها، فإن الأصح أن لا تصح الصلاة فيها، مع أن الأصل عدم النش)، هذا سبق قلم، فإن الراحح صحة الصلاة، فقد قال في (لروضه) كأصلها: تكره الصلاة فيها يعني المقبرة بكل حال، ثم إن كنت غير منبوشة أو سبط عليها، طهر صحت صلاته، وإن علم أن موضع صلاته مسوش لم تصح، وإن شك في نيشه صحت على الأظهر انتهى<sup>(٥)</sup>.

(قوله: ومنها: من عليه فائدة شك في قصائنها، فإنه لا يلزم قصاؤها، كما قال ابن

(١) [دج] الذخ بالصم لأرض الواسعة، والجمع أنذخ و لندخ المقارر وأنتدخ المكان الوسع ولي عن هذا الأمر مندوحة ومنتدخ، أي سعة (الصحيح تاج اللغة وصحاح العربية) ٤٠٩/١

(٢) (المجموع شرح المهذب) للنووي: ٢٦١/١

(٣) قال النووي "المقبرة"، وتكره الصلاة فيها بكل حال ثم إن كانت غير منبوشة، أو سبط عليها طاهر، صحت صلاته، وإن علم أن موضع صلاته مسوش لم تصح وإن شك في مثله، صحت على الأظهر "روضه بطائين

وعنده لفتين) ٢٧٩/١



عبدالسلام في مختصر «النهاية»<sup>(١)</sup> في باب سخود النهو، مع إن الأصل نقاؤها،<sup>(٢)</sup>

قال الشيخ برهان الدين النقاقي ما نصه "لدي وجدته في نسخة (المختصر النهاية)  
الحرم بلروم القضاء، وهو قياس الفقه، وبقية كلام ابن عبدالسلام يدل على ذلك، فرب  
وجد في نسخة لا يلزم قصاؤها (فلا) زائدة من السسخ"

وقال الشيخ برهان الدين: "قال في «مختصر النهاية»، فمن قام إلى خامسة شاكاً،  
إن مصي ركن مع النك سجد، إن عللاً بالثبث، وإن اعتمدنا الخبر فلا يسجد، والتعليل  
بالثبث مستعص من عليه وثبث يشك في قصتها، فإنه يدرمه قضاؤها ولا يسجد، مع أنه  
شاك في قرضيتها من أولها إلى آخرها انتهى."

فتعين بما ذكر إن ما حكاه المصنف عن ابن عبدالسلام غير محذور.<sup>(٣)</sup>



(١) وهو كتاب «النهاية في مختصر النهاية» لشيخنا العلامة عبد العزيز بن عبد السلام السلمي المنقح له

المصنف يقع في مجلد «كشف الظن» للشيخ خليلي، ١٩٨٤ / ٢

(٢) «المشور في القواعد الفقهية» للشيخ، ٢٩٣ / ٢

(٣) وهذه المسألة تدل على تحريم صوم (كما يراد حكم اليقين بالثبث) «الأشبه والنظائر» لمصطفى، ص ٧٤، بهـ \*

القواعد الفقهية» للشيخ، ص ٣٦، و«المصنف» الفقهية و«مطهرتها في الداهية الأربع» للشيخ، ص ١٠١

حرف

الصفا

## حرف الصاد

(قوله: عن قاعدة أن الصبي يتعلق به مباحث) <sup>(١)</sup>

(الاول: بالنسبة لأقواله وهي سبعة) إلى أن د. (ويشئ صورا) إلى أن قل. (البراعة. دعواه) أي - الصبي المحكوم بكفره - تبعاً لأصله الكافر (استعجل الإناءات بالدواء. وشئ عليه راد ابن الصاغ والقاضي الحسبي يمينه، لأجل حقن دمه). <sup>(٢)</sup>

قلت: عبارة ((الروضة))، "ون وقع في السبي من أبيه، وقل: استنبط الشعر بالعلاج، ون غير بالغ شي على القولين السابقين في المحر، أن إنبات العانة من السبع. أو علامته، إن قلما بالأول، فلا حاصل لكلامه، وإن قدا بالثاني، وهو لأطهر، فالمصوص المعروف في المذهب أنه. يحلف، وهو مشكل من جهة أنه يدعى الصبي، (وتحليف) <sup>(٣)</sup> من يدعى الصبي لا وجه له كما سبق في الإقرار، فقال ابن القطان ولتقل: هذا التحليف احتياط، واستظهار، ومقتضى كلام الجمهور أنه: واجب، رصرح به الروياني، ونفى الخلاف فيه، واعتمدوا في تحليفه الإثبات، وقالوا: كيف يترك الدليل الظاهر يزعم مجرد، بد حلف ألحق بالصبيان وحقن دمه، ون نكل فالمصوص أنه. يقتل، ولثاني محي، والثالث: يحس حتى يحلف وأن يقر، والرابع: يحبس حتى يتحقق بلوغه، ثم يحلف عن

(١) الشور في الفواعل المصنوعة للزركشي ٢٩٤/٢

(٢) ابن عماد الفقيه، ١٠٠٠/٢، ١٩٦/٢، الألب، والعماد، ١٠٠٠/٢، ٢٢٣

(٣) في محظوظ (وتحليف) والصواب ما أتت من (الروضة) للزركشي

ما ادّعاء من الاستعجاب، فإن لم يحلف قنائه أبيه<sup>(١)</sup>

نسيه. ا. . . .<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

(قوله، بخلاف غيره، أي - غير الصبي - أعني ولد الكافر وهو المسلم إذا ادّعى، في جواب يحق عليه، أنه صبي، والصبي شتم، فلا يحلف، ووقف الأمر حتى يلعن ويدعى عليه حيثن؛ لأن الصبي لو كان كافراً يمتنع من الإقدام على الحلف، فلا فائدة فيه

قوله، ومنها: ما حكاه صاحب (المحرر)، أن الصبي إذا جامع لا يلزمه الكفارة بحال، وهل يبطل صومه؟ وجهان مبيان على القولين. في أن عمده عمداً<sup>(٣)</sup> أو خطأ، ولك أن تسأل عن الفرق بين أنه حيث بعد الصوم قطعاً، وفي جماعه وجهان، وقد يفرق بأن شهوة الصبي إلى الأكل، كشهوة البالغ، بل أكد، ولا كذلك لجماع، فإنه إما أفطر البالغ؛ لأنه مطعة الإبرال وهو مقصود الجماع، وذلك لا يوجد في حق الصغير بمقابلة المباشرة فيما دون الفرج إذا لم يتصل به الإبرال<sup>(٤)</sup> كما في حط المصنف، وفي السح، وفي حق الصغير بمثابة، ولعله سقط منه فإنه، أو فهو أي - وذلك لا يوجد بحق الصغير - فإنه، أو فهو بمثابة المباشرة، وبقي كلام المصنف يدل على الساقط الذي قدرناه فليتأمل.<sup>(٥)</sup>

(قوله: لكن يلزمه على هذا الفرق أن لا يسلط به أي - الجماع من الصبي - ملك

(١) (روضة الطالبين وعمدة المفتين)، للنووي، ٣٩/١٢

(٢) ما بين المعكوفي هو في المخطوط بياض

(٣) وفي مخطوط (عمدة) والصواب ما أنه من لأصل - (المشور) - فلا تنوي بل بالصبي لأنه خبر أن

(٤) (مشتور في بقواعد الفقهية)، للركشي، ٣٠٢/٢، (بحر المذهب)، بطريركي، ٢٨٧/٤ و ٢٩٠

(٥) قال العمري "وبو جامع الصبي في به رخصان فلا كفارة إذا لا عدوان والعدوان ليس بشرط في الفحل وفي كفارات

الإحرام وجهان، لأنما نتيجة عبادة بدنية وقد صحت منه العبادة البدنية وفي صحته صومه من الكفارة من البلوغ

وجهان، لأن عبادة بدنية ولكن لزم في الصبي" (الوسيط في المذهب)، ٣٩١/٦ - ٣٩٢



(قوله: الثالثة، يعني: من الصور التي تشي من قاعدة ما وجد تعداداً في موضوعه لا يكون كناية في غيرها) قال: بعثك نفسك بكذا، فقالت: اشتريت، فكناية خلعت، هذا ما وجد تعداداً في موضوعه، فلا سني، إذ لا يمكن تنبئه صريحاً في المحل المخاطب به، إذ الروحة الحرة لا تصح عقد البيع معها على سبيل، نعم لو كانت رقيقة، لو كانت رقيقة وكان المخاطب لها بذلك السيد صح ذلك، وإن كان في الحقيقة عند عثائه كما قاله فليتأمل.<sup>(١)</sup>

(قوله: الخامسة، يعني: من الصور التي يشي لو قال: عالي طائق، فإن لم يوصى الصدقة لم يلزمه شيء - ي - لأنه لم يجد تعداداً في موضوعه - وإن توى صدقة عالي فوجهان: أحدهما يلزمه أن يتصدق به، فذا في حط المصنف وفي بعض النسخ أن يقصد قرينة قال في «البحر»: وعلى هذا فيل يلزمه أن يتصدق بحميمه أو يتخير بين الصدقة وكفارة يمين واحدة أو جهان).<sup>(٢)</sup>

قلت: قال المصنف في «الكلمة»: «فما لو قال: أنت طالق أنت طالق، لم يحل فعل، وقصد التأكد، ولم يحكموا خلافاً في قوله طاهرة، مع أنه صريح في الإيقاع، وما كان صريحاً في شيء لا تصرف فيه بالية، لأن التصريح فيه عدم البلية انتهى»<sup>(٣)</sup>

(١) ونظر القاعده، ما كان صريحاً في بابه ووجد تعداداً في موضوعه لا يكون كناية في غيره، ونظيرها قاعدة: «ما كان صريحاً في بابه ولم يجد تعداداً في موضوعه يكون كناية في غيره»، والمسألة في «المنهاج»: «ولو قال الزوج لزوجته بعثك نفسك بكذا كالت عاليت نور، اشتريت أو تحره كقبست فكناية خلع سواء جعلناه طلاقاً أم فسحاً بخلاف ما يذكر كذا أو م بكر الفيون على الفور قال الرركشي والدميري. وهو مشتق من قاعدة ما كان صريحاً في بابه ووجد تعداداً في موضوعه لا يكون كناية في غيره» اهـ وهذا مشروع بل هو من جريبات القاعده فإنه لم يوجد معاً في موضوعه، إذ موضوعه المحل المخاطب، ولو قال: بعثك طلاقك بكذا أو قالت: بعثك توبى مثلاً بطلاقي كان

كناية أيضاً «معني المنهاج» لشرسي ١٤٠ / ١

(٢) «شور في المواعيد العقبية» للركشي ٣١٦ / ٢

(٣) وقال الشامي: «ولو قال: ادخروا بها أنت طالق أنت طالق أنت طائق رفعت الأولى وسئل ما توى في الشرع بمعنى =

الثاني، أنه إذا اجتمع التصرف في الشيء، بينه إذا كان صريحاً في المحل المحاط به، وهذا ليس كذلك فليتأمل والله أعلم.

(قوله السادسة) - يعني من انصرار المذكورة - صراح الطلاق كناية في العتق، فلو قال لأمتك أنت طالق، وبوي العتق عتقت، هذه لم تجد نكاحاً في موضوعها فلا يستثنى. (قوله: قال السعوي في «فناويده» لو كان متروحا بأمة، وكل سبيها في طلاقها، فقل قد اعصمت، وبوي الطلاق وقع) <sup>١١</sup> هذا وجد نكاحاً في موضوعه، ومع ذلك كان كناية في الطلاق فيقع، وهذه صريحة الإبراد.

فإن أراد مبين الأولى فهي واحدة وما أراد وإن كان لم أره مطلقاً في يدي في الأولى وفي يدي في  
قال اللغوي وصورها أن يكرر بلفظ الطلاق ثلاث مرات، يقول هذا أنت حرة، أنت حرة، أنت حرة،  
بعد أن حبسه أياً مطلق ثلاثاً ولا يرجع إلى إرادته، ويجري ذلك مجرى قوله هذا أنت حرة ثلاثاً غير أنه موقف في  
إحدى الموضعين وجمع في الآخر. وعلى مذهبه الشافعي أن التكرار يحسم أن يراد به التأكيد، ونحتمل أن يراد  
به التكرار والاستئناف لا يرى أن رسول الله ﷺ قال «أيما امرأة تكلمت بكلمة يغير إدين وليها فليكنها باطل»  
فكرها ثلاثاً فكان ذلك مدحمو لا على التأكيد دون الاستئناف وقال «والله لأغروا قريشاً، والله لأغروا قريشاً»  
والله لأغروا قريشاً» فكان تكراره مدحمو لا على التأكيد دون الاستئناف لأنه لم يغيره بعد هذه اليمين، لا  
مرة واحدة، هذا لأن العرب وعادهم فوجب أن يكون تكرار بلفظ الطلاق معمولاً عنه، ولأنه لو كرر الإقرار بما  
نصاعف به نحن كذلك الطلاق، لأن لو قال: به عني درهم، له علي درهم، لم يبرم إلا درهم واحد  
ويكون التكرار معمولاً على التأكيد فكذلك بطلاق» (الحاوي الكبير) ١٠/٢١٩

(١) «تأوي نيموي»؛ ماله رقم (٥٣٤)، و«التبصر في العوائد العتية»؛ تلوركني ٣١٢/٢

(٢) قال القاضي "ولو كان في أن سرقة يريدها المطلق، ولمنه أنت لما في يريده المقتضى من ذلك"

قال، «أوردني، "وعدا صحيح، أما صريح العتق فهو كناية في الطلاق إجماعاً، وهذا من الرجل لا امرأته، أنت حرة أو أنت معنّه، يريد طلاقها، فقلت: لأن عتق الأمة إطلاق من حبس الرقيق، كما أن طلاق الزوجة إطلاق من حبس النكاح، فصار معاصماً، وأما صريح الطلاق فهو كناية عندما في العتق، وهذا من أئمت أنت طائفة أو مبرحة -





A decorative rectangular border with ornate floral and scrollwork patterns at the corners and along the sides, enclosing the central text.

حرف

الضاد المعجمة

## حرف الضاد المعجمة

قوله: من قاعدة: الضرورات تبيح المحظورات؛<sup>(١)</sup>

ومنه: الماء الذي يسيل من فم النائم، إذا حكمنا بشخصه صفت بلوى شخص به،  
فالظاهر العموم، قاله النووي<sup>(٢)</sup> قل أي - النووي في باب إداله الحامسة من ((شرح  
لمهذب))<sup>(٣)</sup> بعد أن نقل عن الأصحاب العموم عنه أي - ذرق الطيور في المسجد لمشقة

(١) «استور في القواعد الفقهية» للزركشي ٣١٧/٢ «الأشياء والمظاهر» لحج الدين السبكي ٤٥/١ «الأشياء  
والنظائر» لابن نجيم ص ٧٢ «شرح القواعد الفقهية» بدروق ص ١٨٥ من أصول الفقه عن منهج أهل  
الحديث؛ لتركيبه الباكستاني ص ١٨٩

(٢) قال النووي: "وإن الماء الذي يسيل من فم النائم، فعال لحظي. إن كان متغيراً، فحسب ولا فظاهر وقت صيرره. إن  
كان من المهرات، فظاهر، أو من المعدة، فحسب. ويعرف كونه من اللوات بأن ينقطع إذا طال بومه. وإذا شك،  
فالأصل عدم المجاسة، ولا احتياط غيبه. وإذا حكم بجاسته، وعمت بلوى شخص به، يكثر به منه، فالظاهر أنه  
يصح بدم البراءة، وليس البول، ونظائره" (درميه الطالبين وعمدة المفتين)؛ لنووي ١٨/١

(٣) وقال النووي ما نصه "الماء الذي يسيل من فم الإنسان حال النوم قال خولي إن انفصل متغيراً فحسب ولا فظاهر  
وقال الشيخ أبو محمد الخويسي في كتاب المصرة في الوسوسة ما يسيل من المهرات فهو طاهر ومنه ما يسيل من  
معدة فهو نجس بالاحتياط وطريق التمييز منها أن يراعى عادته فإن كان يسيل من فمه في نواتل بومه يلى وينقع  
حتى إذا طال زمان النوم انقطع ذلك الطل وجعت شفته وسمعت الوسوسة فالظاهر أنه من الدم لا من المعدة. وإن  
طال زمان النوم وأحس مع ذلك نابيل فالظاهر أنه من المعدة وإذا أشكل قدم يعرفه بالاحتياط عنه هذا كلام  
الشيخ أبي محمد ومالك أنا عدولاً من الأطباء بأنكروا كونه من المعدة وأنكروا عن من أوجب غسله والحناء لا يجب  
غسله إلا إذا عرف أنه من معدته ومضى منك فلا يجب غسله لكن يسحب احتياطاً وسيث حكمنا بجاسته وعمت  
متون إنسان به وكثير في حقه فالظاهر أنه بمعنى أنه في حقه وينحق بدم البراءة وليس البول والاستحاضة =

الاحمرار - ولو عشت السوى بطرق الطيور، وتعدر الاحمرار عنه، تمي عنه، كنسب النازع،  
وتصح الصلاة معه، قوله وحكاه أي - اعمو عن ذرق الطيور (عنه، أي - عن الشيخ  
أبي إسحاق (الوفعي في الشرح الصغير) أي في باب الماء لجة ولعظه، وعن  
الشيخ أبي إسحاق الشيرازي أن ذرق الطيور يعمو عنه<sup>(١)</sup>

(قوله من قاعدة: ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها)<sup>(٢)</sup>

ومن أي - ومن ها - وهو لا يقدر بقدرها الا تاكل من الميتة إلا قدر سد الوفق،  
إلى أن قال: (وقال القاضي الحسين: لو كان عنده ثوب فيه دم براغيث، إن كان مستعياً عن  
نفسه فليس له لا تصح صلاته)<sup>(٣)</sup>، كذا في حط المصنف "إن كان مستعياً"، رعل لعل: "إن كان  
مات"، ولا بد أن في الكلام عن الضرر، والذي في النسخ "تستغياً"<sup>(٤)</sup> بحذف (إن)<sup>(٥)</sup>  
كما .....<sup>(٦)</sup>

وفي هامش نسخة الشيخ برهان الدين السعدي، لعله يستعني، وربما فيها رد وما في

= ربحه هـ عني عنه يمشى والله أعلم: (المجموع شرح المهذب) ٥٥١ / ٢ ٥٥٢

(١) وهذه المسألة تندرج تحت قسم (ما يعمى عنه من المحاسة) (الأشياء والنظائر) للسيوطي ص ٤٣٣، (المنهاج  
القيوم) لابن حجر العسقي ص ١٣، (تكملة المحتاج إلى شرح منهاج) لابن حجر العسقي ١٢٠ / ٢، (والمعنى  
المحتاج) للشرسي ١٢٥ / ١، (تهذيب المحتاج إلى شرح منهاج) شمس الدين الرملي ١٧ / ٢

(٢) (المشور في الفقه عند العقبة) للردكشي ٣٢١ / ٢، (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) للشرس عبد السلام  
١٦٥ / ٢، (الأشياء والنظائر) للسيوطي ص ٨٤، (الأشياء والنظائر) لابن نجيم ص ٧٣، (الوجيز في  
إيضاح قواعد الفقه الكلية) للبوروي ص ٢٣٩.

(٣) (المشور في القواعد الفقهية) للردكشي ٣٢١ / ٢، (تهذيب الزين) ص ٤٦، (إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح  
المعني) ١١٩ / ١، (حاشية البجيرمي على شرح المنهاج) ١٠٨ / ١، (حاشية الجمل) ٩٢ / ١ ١٩٣

(٤) والذي في الأصل المصروع المشور: ما أشبه (المعني) العادي - (مستعياً) بحذف (أن)،

(٥) وفي المخطوط أن بالفتح والصواب ما أثبت

(٦) ما بين المخطوطين في المخطوط هو بياض

خط المصنف لا يحتاج إلى هذا الترجيح، ولعل من حذف إن، كان من النسخ، طوَّ حذفها أنه وجد عليها ما يشبه الضرب فليأمل.

قوله: «الصر لا يزال بالصر»<sup>(١)</sup>.

أي - لأنه لو أزيل الصر بالصر لما صدق الصر يزال - من هذا عدم وجوب العبارة على الشريك في القول الخديد<sup>(٢)</sup>، ومنه الساقط على حريق يقتله إن استمر عليه، ويقتل غيره إن استقل عنه، قيل، يستمر لهذا، وقيل بتحير للإستواء، وقال الإمام لأحكام فيها

وتوقف الغرالي<sup>(٣)</sup>، ومنه من وقع في نار تحرقه ولا يخلص إلا بماء يعرقه له ذلك على

(١) «المنثور في القواعد الفقهية» للبركشي ٣٢٦/٢، و«كرار المعاني» محل ٦٩١/١، «الأشياء والعقارات» لنسخ الدين السبكي ٤٢/٦، «الأشياء والعقارات» للسيوطي ص ١١٥، «الأشياء» لابن مكي ص ٩٦، «موسوعة قواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية» لعطية عدلان ص ٥١، وقد عثر بعضهم عن هذه القاعدة بقوله «الصر لا يزال بمائه» - «مجموع الأحكام المدنية» ص ٨٩ أي «ولا تكبره من باب أول، وعد أصط وأدق، فلسف وصورة هذه المسألة وهي "ما لو كان شريك في أرض قام أحد مما تحت أرضه وجاء الآخر يريد أن يعمل حائرا فوق ما حدد لأول فهل يجب عن الأول مشاركة في العبارة فالحق لا ولا لزال صر بالصر من قسدي إرادته التحديد والصر من الأول دفع المال القديم بمعدار مضافة لأهلي شريك» «الأشياء والعقارات» للسبكي ٤٢/٦

(٢) قس، وصورة هذه المسألة هي "أن الساقط باختياره أو بغيره على حريق بين جرحي أو مريض بين مريض أو صحيح بين أصحاء يقتل إن استمر عليه أو يقتل كمنه في صدمات الفصاض من حريق وإسلام إن لم يستمر عليه لعدم موضع يحمي عليه، لا بدن كمنه قيل يستمر عنه ولا يتعلق إلى كمنه إذ الصر لا يزال بالصر، وقيل يستمر بين الاستمرار عليه والاعتناء إلى كمنه لتساويي في الصر"  
قال السيوطي في «الكوكب المنظم».

وساقط عن حريق قد قس إن لم يزال وكفاة إن انتقل  
قيل أوم وقيل تحيُّ والإقدام لا حكم وشجعة تحول الرفق حرم

وعقد بالحجة الغزالي حجة الإسلام، «الأصل الجامع لإيضاح الدور المطلوبة في سلف جمع الخوامع»

لسيوطي: ٣٨/١.



ثم قوله. كذا أصلوا، واستدرك الشيخ ربن الدين الكتاني<sup>١</sup> فقال لابد من القول  
«أخيهما وأغلظهما انتهى»<sup>(٢)</sup>.

قلت: هو الظاهر الموافق لقواعد الشرع، وما يشهد هذه القاعدة من القرآن  
العظيم، ما وقع للخضر مع موسى - عليه السلام - فإن كل ما عمله الخضر من دفع أعظم  
المفسدين بأخفها.

قوله. (وهما قواعد) تنطبق بالعصمونات، الأولى هل يشت الصمان مع ثبوت<sup>(٣)</sup>  
بد المال<sup>(٤)</sup>؟ إن أن قال<sup>(٥)</sup> (ومعها: الأخير المشترك إذ تلف اسمال بتصور الدالك لا يضمن  
في الصحيح)<sup>(٦)</sup> كذا في خط المصنف والسج، وهو مستحق فلم، فإنه متى تعدى الأخير

(١) هو عمر بن أبي حرم بن عبد الرحمن بن يوسف شيخ ربن الدين ابن الكتاني الفقيه الأصولي شيخ شافعية شيخ  
ربن الدين، ومولد (٦٥٣هـ) لم يصنف شيئا ولا أشبع به أحد من الطلبة ولا يصدى لفتى وكتب بخطه حاشية على  
الروضة التي تلي جمعها بعض أخصابه من مير حنيفة ونسب فيها مجير طندل وقائد قيس الشافعي، توفي باندهره  
في شهر رمضان (٧٢٨هـ) ومن يعرفه وقال الذهبي شيخ الشافعية «ضعف الشهادة بكبرى» ليسكني  
١٠ / ٣٧٧، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة، ٢ / ٢٧٦.

(٢) «المنثور في القواعد الفقهية» للروكسي، ٢ / ٣٢١.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأثبتته من الأصل - «المنثور» -.

(٤) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأثبتته من الأصل - «المنثور» -.

(٥) «المنثور في القواعد الفقهية» للروكسي، ٢ / ٣٢٩، و«القواعد» لابن رجب، ج ١ - ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٦) «المنثور في القواعد الفقهية» للروكسي، ٢ / ٣٣٠.

«الروكسي» أما المشترك، فهل يضمن ما تنبأ في يده بلا عقد ولا تقصير؟ فيه طريقان أحدهما: فهو  
حدهم يضمن كالمعبر والمستسم، وأظهرهما لا يضمن كعامل العراض والشبي لا يضمن لصاحبه ولا غيره  
ولا يضمن على لده، ويطلق به جماعة، ورواه الطائفتين وعنده الكثير ١٥ / ٢٢٨.

فصل في ما له فيها فوائد ويحذف فيها ويد لأجر المشترك تحذف فيها ربن الدين وبنو نصر وبنو نصر - وروى  
الشافعي في «الحاشية» أن «أما الأخير مشترك» فإن تنبأ ما في يده بعد وعده به فعليه صمد ١٥ / ٢٢٨  
لأنه يضمن بالعمدات وإن تلفد حده - فإنه ولا عذوبة في وجوب صمائه فلو أن أحدهما أهدى صمد

المشترك فيما استزجر عليه ضمن مضافاً قطعاً، وحيث ضمناه اعتبرت قيمته يوم إنزاله على الأصح، ولا تقوم الصناعة لاله، ولا عليه، قانه الدارمي<sup>(١)</sup>

تسبيه: ولاجير المشترك هو الذي الرم عملاً في دمه، فإنه إذا التزمه لشخص أمكن أن يلزم لغيره مثله فكأنه مشترك بين الناس، كمادة الخياط والتمصّر<sup>(٢)</sup>، هذا هو

وقعه ضم مناه وبه قال مالك، وإن لم يكن له سهم، محمد بن أحمد، وهو من نحوه عن علي وعمر ووجهه من روى خلاص من عمر، وقال كان علي كرم الله وجهه يمس أحمر ويهر هذا بطلح الناس ولأنه يهر في ذلك غيره لعدم بصره فوجب أن يكون من صفاته كالمشعر ولأن الأحمر يرجع إليه فوجب أن يكون الضمان عليه كالأحمر منسحب لأحمرها كذلك الأحمر يجب أن يكون عليه ضمان المال لأن الأحمر جاء، إليه معنى هذا يكون كالعارية وفي كسبه ضمانها وجهان أحدهما يصح قيمته وقت التلف والذي أكثر ما كان قيمته في وقت القبض إن وقت التلف

والقول الثاني أنه لا ضمان عليه وقعه قبض أمانة ربه قال عطاء وجاه من هذا نسخ النورين، واسترد مربي (الحارثي الكبير) ٢٦/٢، و(النواعيد) ١١ لابن رجب، ص ٢٠٩

هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عمر بن محبوب الإمام أبو الفرج الدارمي الجنداني - بل دمشق، قال حبيب هو أحد الفقهاء موصوف بالدقة وحسن الفقه والحساب والكلام في مسائل، له (٣٥٨هـ) وله في دمشق في بني أعمدة (٤٨١هـ)، قال السج أبو شحاح مات (٤٩٤هـ)، وهو باب الف ادريس ومن تصانيفه (الاستدكار) بمحمد بن شحاح و(الاختصار) ومصنف في المنجبره على هذه في الروضة في مواضع كثيرة. (الطبقات الشافعية الكبرى) ١/ ١٨٢، (طبقات الشافعية) ١/ ٢٣٤ - ٢٣٥

قلت: والذي قانه الدارمي هو يسطر التعدي من في قول الفقهاء الذين يرون بالاستحسان كدليل يفتونه ولو بدون تعدي وهو من باب الاستحسان الذي سنده المصنف. والحكم بتضمن الأجير لمشرك، وهو الذي لا يعمل لشخص بعينه، بل يقدم خدمه بكل من يحتاجه فمماثل أجرة معينة كاصناع والعمال والخياط فالأصل أن المال إذا أعطى الثوب ليعمله فنفد عنه من غير تريط لا ضمان عليه لأن هذا مقتضى عقد الإحارة ولأنه منه يؤذن صاحبه فهو مؤتمن عليه، ولكنهم عدلوا عن مقتضى ذلك القياس ودوا يصح ما تلف عنه إلا أنه يكون تلف بقره ظاهرة ظاهره كالخربين ونحوه. وسند هذا الاستحسان المصحح، وهي المحافظة عن أحوال الناس من الصنيع نظراً لكثرة الخيانة بين الناس وقلة الأمانة. ولو لم يضمن الأجير لاصح كثير من الناس من دفع أمتعتهم به خوفاً عليها من الصنيع أو التلف أو خائنه (أصول الفقه الذي لا يسع الغيب جهله) ١/ ١٩٦

(٢) التمصّر هو الخيط للثياب. وكان بها السبيح بعد سحبه به ودقه بالقصرة (المعجم الوسيط) ١/ ١٩٦ وهو الذي

المجزوم به في «الشرح الصغير»، والمرجح به في «الكبير» و«الروضة»<sup>(١)</sup>

(قوله: الثالث: ما لا يصح بالمثل، ولا بالقيمة، وهو ليس المصراة إذا اتلف فإنه لا يصح إذا تلف إلا بمثله، ولا بقيمته)<sup>(٢)</sup>، بل بالثمن<sup>(٣)</sup>، وما لا يصح أصلاً: كحبة حنطة، ورببة، ولمرة لم يدخل في هذا الصانع؛ لأنه ليس بمثلي ولا متقوم<sup>(٤)</sup>،

قلت. لكنه مال يقبل به تفسير المخر إذا قال له عليّ مال، نعم ليس بمتمول؛ لأن كل متمول مال ولا يعكس، وقد حشّ الشيخان ذلك في باب الإقرار<sup>(٥)</sup>

٧٣٩/٢ =

(١) من نووي: «والأجر مصدر باليد، فهو، إما أجر مشترك، وإما مفرد واسترد؛ هو الذي يتصل بالعمل في دمه، كما هو عادة الخياط وغيره من صنّاعه، فإذا انقزم لرحله أمكنه أن يستر بالجر مثل ذلك بمن مكانه مشترك بين الناس ومفرد هو الذي أجره مدة مفردة لعمل، فلا يمكنه نقل مثل ذلك العمل بغيره، في تلك الداء وغير المشترك هو الذي شاركه في الرأي نقض عمل في أي موضع شئت ومفرد هو الذي عين عليه العمل وموضعه أم»  
«روضة الطالبين وعمدة المفتين» ٢٢٨/٥

وقال في «صباح الطالبين وعمدة المفتين» لنووي ص ١٦٢ نقض: «الأجر حركاً وهو من ندم عملاً في دمه لا المتفرد وهو من أجر مدة معية بعمل» أم

(٢) ما بين المكوّنين حكى في الأصل ب = (لشور) بإضافة كلمة لا، وفي المخطوط بدون كلمة لا، وما أثبت من الصواب: «المنثور في القواعد الفقهية» لمرر كشي، ٢/٣٣٥

(٣) قلب وصورة ذلك إذا ردّ المشتري الشيء المصراة بعد نصف النسي ردّ معها صاعاً من النمر، ولا يردّ مثل النسي الثالث؛ ولا يمتنع قول النبي ﷺ: «لا تصروا الغنم، ومن يباعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن وصيها أمكنها وإن سخطها رقع وصاعاً من نمر» أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب البيوع، باب النهي للبايع أن لا يقرض الإبل والبقر والغنم وكل محنة، برقم (٣٤ ٢)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه وتحريم النجش وتحريم التصرية، برقم (١٥١٥)، عن أبي هريرة روى عنه  
«كثير الراغبين» للمصنف، ٦٠٦/١

(٤) فواضع لأدله في لأصوب: «لأبي الفتح السمعاني، ٢/٤٤٤»، و«عمدة السالك شرح زيد بن رسلان» برقم ٢١٦  
(٥) عدت ويطين ذلك فبي إذا قال: «له عي ما، قبل نصيره بأقل ما يتمور، ولا يقبل بها يس بال، كالنكس وحده»  
فيه، من الإمام والوجه الصواب بالتمرة الواحدة حيث يكثر؛ لأنه ماله وإن لم يتمور في ذلك الموضع، هكذا =



(قوله: العاشرة، أي من الصور اسي هي - من نوع التقدير، السبع بعبارة فاسداً على ما أطلقه الرافعي وحبوب القيمة<sup>١</sup>)، ولم يعزل بين مثلي، و«مقوم»، وبه صرح الماوردي، إلى أن قال (وهذا الذي قاله)، يعني - الرافعي - ضعيف نقلاً وتوجيهاً، وصرح البارزي بأن لأصح ما قال الرافعي نقلاً وتوجيهاً، وأجاب عما نسب إلى النص بما لعله يخالف ما قاله الرافعي، وكل ذلك بقلبه في - الإسوي البارزي، وبصه<sup>٢</sup> إذا اشترى شيئاً شراءً فاسداً، ثم تلف عبده، وكان من ذوات الأمثال، فإن إطلاق الرافعي يقتضي صحابه بدعيمة، وكذلك إطلاقه (النسبة<sup>٣</sup>)، وهو الذي صرح به الماوردي، وصاحب «الحر»<sup>٤</sup>، هل محل صورة المسألة ما إذا لم يطأه النافع بالعين بعد انسخ فم يردّها حتى تلفت، فإنه إذا لم يكن غاصباً ما فيضمن بالمثل أم لا؟ ررق، لكن ابن يونس قيد كلام «النسبة» بما إذا كان متقوماً فاقضى أنه إذا كان مثلياً بضمن بالمثل، وهو الذي نص عليه الشافعي في كتاب «الأم» في التلف فيما إذا تلف المسلم فيه شيئاً فاسداً بعد القبض، أنه بضمن بالمثل إن كان له مثل، وبانقيصة إذا كان منقوماً، ثم نص صاعداً وقال: فما الاعتدال عن هذه النصوص، وهو غير ممكن لاسيما والقرول بموافقتها هو مقتضى القاعدة المنتشرة من ضمان المثلي بالمثل، وهل صرح أحد بموافقة ذلك أو بمخالفته؟ وما الدليل على ذلك؟ فأجاب: بأن إطلاق الجملة الرافعي، وعبره يقتضي ضمانه بالقيمة، والأمر كما نصوا، ولا فرق بين أن يطلب بالمعين أم لا يطلب، وتوجيه ما قلوا ما ذكره صاحب «الخواوي»<sup>٥</sup>، وهو: أن المثلي إما بضمن بالمثل دون القيمة إذا لم يكن مضموناً على وجه المعاوضة، كالقبوض للثوم، أو بعقد فاسد، أو مفسوح فهو مضمون بالقيمة دون المثل، وأما تقييد ابن يونس فانظر أنه ألحق ذلك بما ذكره الشيخ، والماوردي في العارية، فإنها فلا: إن

= ذكره ابن يونس، وقال: كل محمول مال، ولا يعكس، ونلتحق به الحجة بالسرقة (فتح المير شرح

الوجيز) ٨٩/١١، ودارومة الطالبي وعدة آخرين: «بنووي» ٣٤٧/٤.

١١) «فتح المير شرح الوجيز» للرافعي ٣٧/١٠.

العارية تضمن ضمان المعصوب، فإن كانت مثلية وجب مثلها، ولا يصح دهن، والفرق بين العارية والبيع العاسد لما ذكره الماوردي فيما تقدم، فالحاصل أن المضمون بعقد (معوضة)<sup>(١)</sup>، أو مافي معناه وهو السوم خرج عن أن يضمن بالمثل يعين ما يقاها لعقد أو السوم، بخلاف المسعار فإنه مضمون بحكم اليد لا بمقابل رضى به المالك، ويمكن أن يفرق بين مانص عليه، وبين البيع العاسد، أو السوم، إنه في البيع العاسد ردد على عين معينة فتأثر العقد به وتحققت العوضية، بخلاف السلم فإنه م يرد على عين معينة فلم تحقق العوضية في عين معينة خصوصاً إذا كان فاسداً، فإنه بعد من كل وجه يكون كالمعصوب، ولهذا لو أطلع على عيب له رده وطلب بدله، بخلاف السلم إذا رده انفسح البيع، وليس له طلب بدله انتهى<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

قوله: حمى الوطيس أي - التنور - قال في «الصحاح»<sup>(٣)</sup> «الوطيس التنور، ويقال: حمى الوطيس إذا اشتد الحرب انتهى»<sup>(٤)</sup>، أي إذا حمى إسان الوطيس فجاء إسان آخر فخنز فيه خبزاً لزمه أجرة المثل، أي - أجرة ما يحمي به - بئ المصنف عليه في المسألة السابقة، وقريب منه ما إذا أفسدت المرأة طهارة الرجل، أو بالعكس

قال الراعي في النفقات: «يجب ماء الوضوء على الزوج وإن كان هو الألامس، وكذلك ثمن ماء العسل من الوطء، والولادة، والعاس، وهذا شرط أن يكون الولد مسوياً إليه، فإن نفاه باللعان لم تجب، وعلى هذا فلو كُتبت امرأة أجنبية، أو بالعكس، وجب عليه ثمن ماء الوضوء»<sup>(٥)</sup>.

(١) في المخطوط (معوضة) وهو تصحيف والصواب ما آتته

(٢) «أخاوي الكبير» للماوردي ١٤/٥

(٣) «الصحاح» تاج اللغة وصحاح العربية» للقيصري ٩٨٩/٣

(٤) «فتح العريب شرح الزحري» للراعي ١٩/١٠

فرع: قال الشيخان في «الشرح» و«الروضة»، «والمعبرة «الروضة» من على الروح آخره الختام ها أي: الروح - ؟ وجه أحدهم: لا يحب إلا إذا اشتد لرد وعسر للعسل إلا في الخيام، واحتاره العراقي، وأصحها أنه قطع العوي، والرويان وغيرهما الوجوب، إلا إذا كانت من قوم لا يفسدون دحونه، فإن أوحها أي - الأحره قال الموردي: إنما تحب في كل شهر مرة<sup>(١)</sup>»

فرع: «إذا احتاحت أي - الروضة - إلى شراء ماء للعسل إن كانت تعسل من الإحلام، لم يلزم الروح قطعاً، وكذا إن اعتسدت من الخيش على الأصح، وإن اعتسلت من الخماخ، وانفاس أي - منه - كما صرح به الثقل، وعليه يدل كلامهم لزمه على الأصح: لأنه سسه، ويظهر على هذا انفاس في ماء الوضوء إلى أن الس منه كالمس أم لا انتهى<sup>(٢)</sup>»

وهذا طهر أبناؤا في قول المصنف وإن كان هو إلا من رنده، وإن ماله الأجنبي مدحوله.

قال الشيخان: «وعلى الروح آلات التطيف للوجه، وما ينصف به ويريل الأوساخ التي تؤذيها ونودي بها كالمشط، وأدهن من، وما يعسل به الرأس من سدر أو خطمي<sup>(٣)</sup>، أو هين على عادة البقعة، والرجوع في قدرها للعادق، ويجب من الدهن ما يعتاد استعماله

(١) (فتح العزيز بشرح الوجيز) للرافعي ١٠ / ١٩ و«الروضة الطالبين وعمدة المختصين» للمووي ٩ / ١٥، و«الحاوي الكبير» للموردي ١١٠ / ٢٩

(٢) (فتح العزيز بشرح الوجيز) للرافعي ١٠ / ١٩ و«الروضة الطالبين وعمدة المختصين» للمووي ٩ / ٥١

(٣) (واخطمي «يكسر» وعنه انقصر الحاهري ويصح. وقال الأزهري: «هو شمع الخ»، ومن قال ينكسر فقد خسر باب يعسل به الرأس، ومنه حديث: «أنه كان يعسل رأسه بالخطمي وهو جب». (فتح العزيز) «لست بحري الريدي. ٣٦ / ١١٦

عاليًا، كارتيت والثيرج<sup>(١)</sup> وغيرهم، وإذا اعتادوا الطيب بالورد، والبنفسج وجب الطيب، وأما ما يقصد للتعدد، والإستمتاع كالكحل، والخصاب فلا يبرم الروح بل ذلك إلى اختياره، فإن شاء هاء لها، وإذا هاء لها أسباب الخضاب لرمها الخضاب، ومن هذا القيل الطيب، ولا يجب، لا ما يقطع به السهوك، ويجب المرتك<sup>(٢)</sup> وما في معناه لدفع لصان<sup>(٣)</sup> إذا لم يقطع بماء والتراب، وفيه وجه ضعيف انتهى<sup>(٤)</sup>.

تقبينه. السهوك الرائحة الشديدة، قال في «الصحيح» في مادة سهوك ليهت والسيهور<sup>(٥)</sup> الريح الشديدة، مثل السهح والسيهح، وقال في مادة سهج ربح سهج وسيهوج أي شديدة<sup>(٦)</sup>.

قوله «وقد يضمن غيره ما باثر هو اتفاقه من ملكه» إلى أن قال «لو جنى العد المعصوب على ملكه» أي صال عليه - «فنتله المالك للدفع» لم يبرأ العاصب سواء علم، أي - ادالك - «أنه عدده أم لا على الأصح لأن الإتلاف بهذه الجهة كإتلاف العد نفسه، ولهذا لو كان العد لغيره لم يضمنه»<sup>(٧)</sup> انتهى.

(١) هو «الثيرج» بالمعجمة بمعنى السبط، وهو دهن السمسم، مبرث بجزء «ح الحروس» بضمهم هو الريدي ٣٨/٦

(٢) «مرتك» «مرتك» و«ان» جمع ما يعالج به الصاب وهو معرب ولا يكاد يوجد في الكلام القديم وبعضهم يكره ليم قبل هو غلط لأن ليس له محله عن فعل أصوب من تفعل ويقال المرتك أيضا نوع من المر «الخصاب المنير» بلحموي: ٥٦٧/٢

(٣) «الصان» وهو خبث الرائحة من القرى «السان العرب»: «لأن منظور ٣٠٧/٤

(٤) «فتح العربي بشرح نوحير» ص ١٨٠/١ «روضة العدين وعمدة القين» للروزي ٤٩٠/٩ ٤٩٠/٩ و«الأسى المظالم في شرح روض مظالم» لتركيب الأنصاري ١٢٩/٣

(٥) «الصحيح» تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري ١٥٩٢/٤

(٦) «المنثور في الترمذ» للبركشي: ٣٤٣/٢

وقال الإمام الرافعي «فيه وجه أنه يبرأ بعد عدم الاتفاقه فلا يضمنه في مصدحه» اه قال النووي \*

ويذكر بهذا فيقال. مالت أتلف مال نفسه، فوجب له على غيره مال من غير أن يكون ذلك العير أمره بإتلافه، والله أعلم.

(قوله: الثانية) يعني - من لصور - التي تستثنى من قاعدة ما ضمن كله بالقبعة عند التلف، ضمن بعصه ببعضها (لو طلق قبل الدخول، والصداق (تالف)<sup>(١)</sup>، فله بدله، ولو كان معيماً فلا أرض له إن رجع في نصفه، وإن شاء رجع إلى قيمة نصفه)<sup>(٢)</sup>، كذا في لشرح، إن رجع. ولعله منه شاء أي إن شاء رجع في نصفه وبقيّة كلام المصنف يدل على ما قدرناه فليتأمل.

(قوله: الثالثة) يعني من الصور المذكورة - (ردّ الدرع الصبيح بالعيب، وقد نقص الثمن في يد البائع، فإن شاء رجع له ناقصاً بلا أرض في وجهه، وإن شاء رجع إلى بدله، والأصح أنه يتعين حقه منه من غير أرض ولا خيار)<sup>(٣)</sup> هذا في نقصان الصفة كشلل ونحوه، فقد قل في «الروضة» وأصله في باب خيار النقص (وإن كان الثمن باقي في يده بحاله، فإن كان معينا في العقد أحده. وإن كن في الذمة ونقده، ففي تعييه لأخذ المشتري، وجهان. وإن كان ناقص، بطر، إن تلف بعصه، أخذ الباقي وبدل التالف وإن كان نقص صفة، كالشلل ونحوه، لم يغرم الأرض على الأصح. كما لو زاد زيادة متصلة، يأخذها محالاً ولو لم تنقص القيمة بالعيب، كخروج العبد حصياً، فلا أرض له)<sup>(٤)</sup>.

= «هو شبيهة» (شرح التحرير بشرح الوجيز) ١١ / ٩٥٥، و«روضة الطالبين وعمدة المفتين» ٥ / ١١

(١) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأنته من الأصل (المشور) -

(٢) «المشور في النوع من الفقهاء» للبروكشي ٢ / ٣٤٤، و«الأشياء والظواهر» لنجاح الدين البكي ١ / ٣٥٠، ونعمه يحتاج

في شرح المنهاج، لأن حجر المشي ١ / ٤٨١ «نهاية المنهاج» في شرح المنهاج «شمس الدين الرملي» ٢ / ١٦٦

(٣) «المشور في قواعد الفقهاء» للبروكشي ٢ / ٣٤٤، و«الأشياء والظواهر» لنجاح الدين البكي ١ / ٣٤٠، ونعمه يحتاج

في شرح المنهاج، لأن حجر المشي ١ / ٤٨١ «نهاية المنهاج» في شرح المنهاج «شمس الدين الرملي» ٢ / ١٦٦

(٤) ما بين المعكوفين هو إكمال ما نقص من المخطوط وأكملت العبارة من «روضة الطالبين وعمدة المفتين» ١١ / ١١٥

قوله، ورغم الإجماع انعكاس هذه الصورة، وهو أن كل ما لا يصنع باليمين إذا تلف، لا يصنع باليسار إذا تلف، كالبائع يتعيب الشئ بيده<sup>(١)</sup> قبل الفسخ قلت: (والمكاتب)<sup>(٢)</sup> فإن بيده لو قطع يده صحتها، ولو قلته لم يصحها، والحاية على بعضه كقطع يده تنهى<sup>(٣)</sup>

قلت: "مسألة المكاتب على أصل القاعدة"<sup>(٤)</sup>.

(قوله: العاشر، يعني - من الصورة المذكورة - إنما يصنع المتحول، أما ما ليس بمحول في الحال لكنه يحول إلى<sup>(٥)</sup> المال فلا<sup>(٦)</sup>

قلت - ومنه الحنة والحسان من الحنطة، ومن النمرة وقومهم في باب البيع لا بعد مالا أي متحولاً<sup>(٧)</sup> فحرموا عن المتحول ما كان يدين عن هذا ما في الإقرار، قال الشيخان والسباقي «لخصوصه»، «إذ قل به على مال قبل تعبيره بأقل متحول، ولا يقل بما ليس بمال، كالكتب، وجلد امينة، من الإمام» والوجه القول بالشمرة الواحدة حيث تكررت لأنه مال وإن لم يحول في ذلك الموضع، هكذا ذكره العراقيون، وقيل: كل متحول مال ولا يعكس، ويلحق حنة الحنطة بالشمرة انتهى<sup>(٨)</sup>.

= ٢٧٥ / ٢

(١) ما بين معكوبين سقط من مخطوط وهو يدين وأثبتته من الأصل «المشور» -

(٢) ما بين المعكوبين سقط من مخطوط وأثبتته من الأصل «المشور» -

(٣) «المشور في القواعد الفقهية» للشيخ ٣١٥ / ٢

(٤) مسألة هي - ما هو حكمه مكتابه غير قتله لم يصح، وإن قطع غيره حكمه فهو يفسد المتعذر، ولا يفسد

الكل (حاشية جمل على شرح منتهج الطلاب)، ٢٢٧ / ٢

(٥) ما بين معكوبين سقط من مخطوط وأثبتته من الأصل - «المشور» -

(٦) «المشور في القواعد الفقهية» للشيخ ٣١٦ / ٢

(٧) الكلمة التي بين معكوبين في مخطوط يدين وقدرتها (بضم) لأن السباقي يقتضيه

(٨) روضة الطالبين وصحة الفتوى، لنووي ٢٧٤ / ٤

فالمتمول أخص من ابن، وما ليس بمتمول لا يلزم أن يكون مالاً، بل يصدق  
بالإحتصاص وغيره، نعم المالك والمال سيان والله أعلم.

ثم أقول: ولا يقال، أنه قوت الإرقاق، فهذا كان بمثابة تفويت الرق بالمعروف، والمفروق  
يلزمه القيمة لقطع الرق من العريان،<sup>(١)</sup> أي - من أن يجري في الولد - لا اعتقاده حرينها  
فاعتبر قلته وإن كان الزوج المعروف عبداً، كما لو وطئ أمة الغير على ظن أنها زوجته الحرة،  
فإن الولد يعتقد حراً ولا فرق في ذلك بين أن يجبر العقد، أو يصححه، ولا بين أن يكون  
العقد صحيحاً أو فاسداً لاستوائهما في الظن

تنبيه: إذا أوجب القيمة، فإن كان المعروف حراً بقي في ماله، وإن كان رقيقاً فلا يصح  
إسقاطه بدمته؛ لأنه لا خديعة منه وتعتبر القيمة يوم الولادة، لأنه أول أحوال إمكان  
التقويم، وعن أبي حنيفة تعتبر يوم المكتبة<sup>(٢)</sup> حتى لو ماتوا قبله لم يجب شيء، لكن  
يستثنى ما إذا كان الروح عبداً، وما إذا كانت هي العائرة وكانت مكنته، وقبلها قيمة الولد  
لما كان الرافعي في حر المسألة الرابعة؛ لأنه لو عزم لرجع عليها، واستثنى البارزي في  
التمييز ما إذا كان السداً للروح، ولا تستثنى فإن الأصح في باب العتق من «الشرح»  
و «الروضة» لزوم القيمة، خلافاً للشيخ أبي علي، وإذا عزم الزوج القيمة يرجع بها على  
العار له بحريتها؛ لأنه الموقع له في عرائسه، وهو لم يدخل في العقد على أنه يصونها بخلاف  
المهر إذا عزم كالصامس، وهو لا رجوع له قبل العزم، وقيل: له الرجوع عنه.<sup>(٣)</sup>



(١) «المشرور في الفوائد العنابية» للزركشي، ٣٤٦/٢

(٢) وفي المحطوط (للمحاكمة) والصواب ما أثبتته تقديراً وبه يستقيم الكلام.

(٣) المسألة بالتصديق في «روضة الطالبين» ومعه المفتي، «دسروي» ١٨٧/٧ - ١٨٨

حرف

الطاء



## حرف الطاء

(قوله: وإذا اشترى عرضاً لمضية، ثم نوى به التجارة في أثناء المدة، لم ينعقد الحول) أي - الذي كان استداؤه يوم الشراء عليه أي - المرض المذكور - (لأنه) أي حول التجارة (لم يقارن الشراء).<sup>(١)</sup>

(قوله: والعدد في الحمصة شرط في الإنداء قطعاً، وكذلك في الدوام في الأصح حتى

(١) ((المنثور في القواعد الفقهية)) للشيخ ٢٤٨/٢

قلبه. وهي مسألة تدرج تحت قاعدة (الطاري هل يرون مركة المقرب). ومنه مسألة قال السامعي رحمه الله (وإن اشترى عرضاً لمع تجارة فهو كما لو ملكه بغير شراء فإذا نوى به التجارة فلا ركعة عليه). قال الخوارزمي "وهذا كما قال إمامنا (اشترى عرضاً لمضية، فلا ركعة فيه فإذا نوى بعد الشراء أن يكون للتجارة، لم يكن للتجارة ولا ركعة له، حتى يتجر به ولا يكون بمجرد نيته حكم، وهو قول مالك وإمامنا حقه). وقال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية يصير بالتجارة ونحوه في الركعة بمجرد البيع، وهو قول الحنفية الكوفي من أصحابنا لأن عرض التجارة، لو نوى به القية سقطت ركعته بمجرد البيع فكذلك عرض المضية، إذا نوى به التجارة جرت فيه الركعة بمجرد البيع، وهذا خطأ لأن الركعة إنما وجبت في العرض لأجل التجارة والتجارة تصرف وفعل بالحكم إذا عوى مع من يشت بمجرد البيع حتى يقترب به لفعل وشاهد ذلك من الركعة طرد وعكس فالطرد أن ركعة لمواشي تجب بالسوم، فمن نوى سوماً وهي معلومة لم تجب الركعة بمجرد البيع حتى يبيع بها السوم، والعكس أن ركعة العصة واجبة إلا أن يتجدها حلياً فمن نوى أن تكون حلياً لم تسقط الركعة بمجرد البيع حتى يقرن بها العمل، وإن كان شاهد الركعة طرداً وعكس يدل على ما أثبت من انتفاء الحكم بغير العمل حين يوحد العمل ثبت أن عروض القية لا تجب بركعتها بمجرد البيع، حتى يقرن بها فعل التجارة فأما استدلالهم بسجل الجواب عنه برفقاً بذكره في موضعه، من المسألة الأنية بشاهد واضح" ((الخواص الكبار)) ٢٩٦/٢ - ٢٩٧: ذكر مسائل عدة في هذا الباب فليراجع

لو انضوا في أثناء ذلك أنما ظهر كذا في حط المصنوع والسخ أنما والصواب أنموه " .



(١) قال السروي في «أنهاج» ص ٤٧ في الكلام على الجمعة «والصحيح انعقادها بأربعين وإن الإمام لا يشترط كونه من أربعين ولو انضوا الأربعة أو بعضهم في خطبة لم يحسب المقصود في غيبهم ويجوز الياء على ما معنى : «عادوه قبل طروق العصر وكذا ياء الصلاة على التحلية أن انضوا بينهما لأن عادوه بعد طوله وجب الاستدراك في الأظهر وإن انضوا في الصلاة بطلت وفي قول لا إلا بقي الثاني»

قال الخطيب الشربسي «لأنه شرط في الابتداء، فكان شرطاً في جميع الأجزاء كالوقت (١) معنى : «أنهاج»

A decorative rectangular border with ornate floral and scrollwork patterns at the corners and along the sides, enclosing the central text.

حرف

الظاء العجمة

## [حَرْفُ الظَّاءِ الْمُفَجَّةِ] <sup>(١)</sup>

قوله من (قاعدة: أن الظن إذا كان كاذباً فلا أثر له (ولا عبرة بالظن اليقيني خَطْوَهُ) <sup>(٢)</sup>،

فمن ظن بقاء الليل في الصوم، فتسحر، أو غروب الشمس فأفطر، ثم تبين خلافه

لم يؤثر أي - الظن <sup>(٣)</sup>.

(قوله: ولو سرق دنابير طنها فلو ساقط <sup>(٤)</sup> وهذا بخلاف ما لو سرق مالا يظنه ملكه، أو

ملك أبيه فلا قطع <sup>(٥)</sup>)، كما لو وطن امرأة يظنها زوجته أو أمته <sup>(٦)</sup>، والفرق بينهما مشكل، فإيهما

(١) لم يذكر صاحب «الحاشية» المصنف في المخطوط عنوان الحرف بل مباشرة ذلك. "قوله من قاعدة: أن الظن اليقيني..." الخ «المنشور في القواعد الفقهية» مكرر كشيء ٣٥٢/٢.

(٢) «المنشور في القواعد الفقهية» مكرر كشيء ٣٥٣/٢، و(ذكر الرغيب) السحفي ١/١٥٥، «الأنساب والظائر» في سبوطي ص ٢٧، «الأنساب والظائر» لابن نجيم ص ٨٨، «المفصل في القواعد الفقهية» بعقرب اليحيى ص ٣٢٠.

(٣) قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري "من أفطر أو سحر بنحر وبأن غلظه بطل صومه (إد لا عبرة بالظن اليقيني خطوه) أو (أفطر أو تسحر) بلا نحو ولم يمس الخال صح في تصحيره (لا في إفطاره لأن الأصل بقاء الليل في الأولى وانتهى في الثانية فإن بان التصواب فيها صح صومها أو العمد فيها لم يصح وقوي بلا نحو لشعوره بالشك والعص بلا نحو أعم من قوله بلا ظن في الأولى. «فتح الوهاب شرح منبهج الطلاب» ١/١٤١.

(٤) فائدة قال بعض الرافعي "لو سرق دنابير طنها فلو ساقط لا تساوي ربما وجب القطع ولا يشترط علمه بكونه يصاب ولو سرق جنة ويمتثلها دون النصاب لكن في جيبه دينار وهو لم يشعر به وجب القطع وقال أبو حنيفة - خطأ - لا يجب ولا أصحنا وجه يومه من حيث إنه لم يقصد إخراج دينار" «البيان» ٤٥٩/٦.

(٥) قال النووي: "لو أخذ مال عن صورة السرقة عن ظن أن المأخوذ منك أو منته أبه، أو منه أن آخره منك، فلا قطع عن لأصح تشبهة" «روضة الطالبين وعمدة المفتين» ١٠/١٢٠.

(٦) قلت "وكذا لو وطن أجنبية يظنها زوجته، ولو وطن زوجته يظنها أجنبية لهم، وربما يسقط أحد الخصامة -

اعتبروا في الأولى ما في نفس الأمر لا ما في ظنه<sup>(١)</sup>، وعكسوا في الأخرى<sup>(٢)</sup>

قلت: قد يُفَرَّق بأنه في الأولى انتهك فيها الحرم بقصد السرقة، بخلاف الثانية وإن لم ينتهك فيها الحرم، وإن كان على صورة السرقة، لظنه المالك أو الشهة، إدله في ما أتت به شهة قوية والله أعلم

قوله: ولو رأى المتيمم المسافر ركناً فحط أن معهم ماء، فإن نيممه يطل وإن لم يكن معهم ماء، كلمة، وإن لم يهدأ التركيب وصلية التوحيد الطلب عليه<sup>(٣)</sup>.



= «محل الجدل» كل هذا تعميماً للأحكام بالنظر والاعتداد<sup>(١)</sup> «شرح مختصر الروضة» للعلوي ١/ ٣٢٧

(١) قلت: أي عملاً بقاعدة العبرة بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف، إذ العبرة فيه كسائر المبروريات في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف. «الوجيز في قواعد الفقه» للعلوي ص ٢١١، «القواعد الفقهية» للرحبي ١/ ١٧٠. «القواعد الفقهية» للعلوي (٣٤٧).

(٢) قلت: أي عملاً بقاعدة أن العبرة في العبادات بما في نفس الأمر مع ظن المكلف، لا بما في ظن المكلف فقط. «الوجيز في قواعد الفقه» للعلوي ص ٢١١، «القواعد الفقهية» للرحبي ١/ ١٧٠. «القواعد الفقهية» للعلوي (٣٤٧).

(٣) «المتن في القواعد الفقهية» للروكني ٢/ ٣١٤

فمنه وقد عرفت أن ابن عبد السلام في كتابه «قواعد الأحكام» يرى هذه مسألة فقال: «محل في شككم عند الظن، ومعه أنه إذا رأى نيمم المسافر ركناً فحط أن معهم ماء، فاحذف ذلك بطل ميممه ٢/ ٦٣

A decorative rectangular border with ornate floral and scrollwork patterns in each corner and along the sides.

حرف

الفين المهمة

## [حَرْفُ الْغَيْنِ الْمُهْمَلَةُ<sup>(١)</sup>]

لُعَادَةُ فِيهَا مُنَاجَاةٌ<sup>(٢)</sup>

(قوله: نسبة: قال الإمام في باب المسابقة: نقل الأئمة تردداً لشافعي - ٢٦ - في أن المتبع في النضال<sup>(٣)</sup> القياس أو لعادة التي فحري بين الزعماء، وهذا مشهور على هذه لصيغته<sup>(٤)</sup>، وهو مشكل، فإن القياس حجة في الشرع إلى آخره.<sup>(٥)</sup>)

قلت. الظاهر أنه أراد القياس في المدى المستبق إليه بالدرع، يعني<sup>(٦)</sup> أنه. هل يعتبر في المدى لتحديد أو التقريب بالعادة<sup>(٧)</sup> فانقياس هو الحسي لا المعري والله أعلم

(قوله. الثاني. بماذا تنقر العادة؟ أعلم أن عادة العادة تقتضي تكرار الشيء وعوده تكرراً كثيراً، يخرج عن كونه وقع بطريق الاتفاق، وإلى هذا أشار القاضي أبو بكر الأصولي<sup>(٨)</sup>)

(١) قلب م يذكر صاحب «الحاشية» العمادي في مخطوط عنوان الحرف بل مباشرة قال: قوله تيه «النور في القواعد النقية» للزركشي، ٣٥٧/٢

(٢) ما بين المكوّنين غير موجود في المخطوط وأثبتته من الأصل «المسور» -

(٣) ما بين المكوّنين غير موجود في المخطوط ولا في الأصل المطبوع وأثبتته من كتاب - «نهاية المطالب» -

(٤) ما بين المكوّنين غير موجود في المخطوط ولا في الأصل المطبوع وأثبتته من كتاب - «نهاية المطالب» -

(٥) «النور في القواعد النقية» للزركشي ٣٥٧/٢، و«نهاية المطالب في دراية الملعب» لأبي لمعالي الخريسي

٢٥٥، ١٨

(٦) «دراسة الطالبين وعنده المعين» سنن أبي بكر، ٣٣١/٦

(٧) هو محمد بن محمد بن جعفر البغدادي أبو بكر الدقاق، ولد في حمادى لآخر سنة ٣٠٦ هـ، صنف كتاب في أصول -

وغيره، وقالوا: الإنسان إذا تعرّف فأخذ اسقموبيا<sup>(١)</sup> فاسهلته، ثم أخذه مرة أخرى، وهكذا أي - يأخذه مرة بعد أخرى - وقع العلم عنده بأنه متى شربها أسهلته، وهي عندهم تنيد العلم الضروري، ولهذا كان حرق العوائد عندهم لا يحور إلا مع حرقه لبي، أو كرامة لولي،<sup>(٢)</sup>

قلت: وقد يكون إهانة لعدو، واستدراجاً، وامتحاناً لغيره، وكما شوهد لكثير، وكما في أخبار الدجال يكون والله أعلم.

(قوله: ومنها، الإبتحاضة وهي على أربعة أقسام<sup>(٣)</sup>، أحدها، أي - الأقسام الثلاثة بالمرّة قطعاً، وهي أصل الاستحاضة في المصادقة، عبارة الإسوي أحدها، مائت بالمرّة بلا خلاف، وهي الاستحاضة؛ لأنها علّة مرمّنة، أي - إذا وقعت دامت - وسواء فيه المبتدأة، والمعتادة والمميزة.<sup>(٤)</sup>)

(وقوله: ثانيها، أي - الأقسام - ما يشتت مرة على الأصح، وهو الحصى، [والظهر]<sup>(٥)</sup>) في المعتادة، إلى أن فن: (وقيل: [الابدأ]<sup>(٦)</sup> من ثلاث) إلى آخره، وعبارة الإسوي عن هذا الثاني ما يشتت بالثلاث، وفي ثبوته بالمرّة والمرتين وحدها، والأصح الثوث، وهو

= انقله ومن اختياراته أن مفهوم الملقب حجة، فإن الشيخ أبو إسحاق كان فليها أصولاً شرح المعنصر وروى القصة بمرح بعدة، وكان الخطيب: "كان فاضلاً عالماً بعلوم كثيرة وله كتاب في الأصول على مدعى الشافعي، وكانت فيه دعابة، توفي في رمضان سنة ٣٩٢هـ (طبقات الشافعية)،<sup>(١)</sup> لأبن قاضي شعبة، ١٦٦

(١) (السقموبيا) كانت يشترج مئة ذرة مهل لبطن ومرير لدوده (المعجم الوسيط)، ١/ ١٣٧

(٢) (المشور في القواعد الفقهية)، للزركشي، ٢/ ٣٥٧ - ٣٥٨

(٣) (المشور في القواعد الفقهية)، للزركشي، ٢/ ٣٥٩، (الوسيط في المعاني)، للقرافي، ١/ ٤٦٤، (الأشياء والنظائر) للسبكي، ١/ ٥٢

(٤) (المهمل)، للإسوي، ٢/ ٣٨٣

(٥) وفي المحطوط (انطعت)، والصواب ما أنشأه من الأصل - «المشور في القواعد الفقهية»، للزركشي، ٢/ ٣٥٩

(٦) وفي المحطوط (الاشت)، والصواب ما أنشأه من الأصل - «المشور» (المشور في القواعد الفقهية)، للزركشي، ٢/ ٣٥٩



بقدره<sup>(١)</sup> خيصر فيس لعارثين نوع من<sup>(٢)</sup>. "١" نكلام الشيخين أوفق لكلام لمصنف  
فدراجم -

قوله، قال الإمام، يعني - إمام الحرمين - "ومما يتعق بما نحن فيه: أن الشيء إذا  
فرص بدوره في قطر ثم تصور أطراده والحكم بالعادة، فمية خلاف، ومنه: مثلاً اختلافهم في  
كثير دم المرائس في بعض الصقاع في حكم العموم عن الخاصة".<sup>(٣)</sup>

عطف الصقاع وتنع في كلام المرائس، كذلك والصقاع السواحلي، قال في ((الصحاح)  
نُصِّع بالصم للاحية ويصم ما أرى أير صقع أي - ذهب -، وفلان من أهل هذا  
الصقع أي - من هذه للاحية<sup>(٤)</sup> هي كتبه الشيخ برهان الدين الفاعلي على هامش نسخة  
النسخ، وعليها لعمد لا حاجة لترجي ذلك مع صحة المعنى

بقوله: الخامس: العادة إنما تقيده اللفظ المطلق إذا تعلق بمرء أمر في الحال  
دون ما يقع أخباراً عن متقدم فلا يقيد به العرف المتأخر، إلى أن قال: "ولا يؤثر في التعليق  
والإقرار<sup>(٥)</sup>، بل يبقى اللفظ على (عمومه)<sup>(٦)</sup> فيها، أما في التعليق (فبقلة)<sup>(٧)</sup> وقوعه، وأما في  
الإقرار، فلاذنه إخبار عن وحوو (سابق)<sup>(٨)</sup>، وربما يقدم الوحوو على العرف الدليل، أو رغب

(١) وفي المخطوط (قرر وهو خطأ والصواب ما أثبتته من الخلاف في ثبوت خيصر بمرء والمرسين والأصح الثبوت

(٢) ما بين المتكويين يماضي في المخطوط

(٣) سيرت<sup>(١)</sup> للإسوي، ٢، ٣٨٥ - ٣٨٨، ((روضة الطالبيين وعمدة المصنفين))، بلووي، ١/ ١٧٧ - ١٧٩

(٤) مشور في التفرع (عقبه)، التفرع<sup>(٢)</sup> ٢/ ٣٦٣، ((نهاية المطالب في دوايه نهضة))، الأبي (معالي خويي) ٥/ ١٢٤

(٥) الصحاح ذبح صمعه وصحاح العربية<sup>(٣)</sup>، المعاري، ٣/ ١٢٤٣

(٦) ما بين المتكويين سقم من المخطوط وأثبتته من الأصل - ((المشور))

(٧) في المخطوط (عنه) والصواب ما أثبتته من الأصل - ((المشور)) -

(٨) في المخطوط (عنه) والصواب ما أثبتته من الأصل - ((المشور)) -

(٩) وفي المخطوط ما بعد، والصواب ما أثبتته من الأصل - ((المشور))

في بقعة أخرى، " كذا في حط المصنف وفي السح، أو رغب، ولعله علب أي - أو علب في بقعة أخرى - فيتأمل.

قوله: ولو أقر في بلد دراهمه ناقصة [بألف] <sup>(١)</sup> معطوفة لومع الناقصة في الأصح لعرف البلد، وقيل يلزمه الوارثة لعرف الشرع ولا خلاف أنه لو اشترى منه متاعاً بألف درهم في بلد دراهمه ناقصة أنه تلزمه الناقصة، والعرق أن البيع معاملة والغالب أن المعاملة تقع بها بروج فيها، أي المعاملة بخلاف الإقرار <sup>(٢)</sup> فإنه إخبار عما يقدم، فلا يقيد به العرف المتأخر الذي هو الخاص

قال ابن الرفعة يمكن بناء الخلاف على أن الإصطلاح الخاص هل يرفع الإصطلاح العام أم لا؟ كما في مسألة توافق الزوجين على تسمية ألف في عقد النكاح بألفين <sup>(٣)</sup> أي - يظهر أنها -، لكن قضية ذلك، أي - بناء الخلاف عن ما ذكر - (أن يكون الصحيح لزوم ألف واردة، أي - في المسألة السابقة - أعني مسألة الإقرار بناءً على أن الإصطلاح الخاص لا يرفع الإصطلاح العام، لأن الصحيح لزوم ألفين) أي - في مسألة الزوجين - لأنه يلزم ما يعلنانه

قلت: حل كلام المصنف على ما تقدم هو ما اقتضاه تركيبه، وهو من حيث أسفل متدافع لأن قوله "لكن قضية ذلك أن يكون الصحيح لزوم ألف واردة" يقتضي أن الإصطلاح الخاص لا يرفع العام، وقوله "لأن الصحيح لزوم ألفين" أي - في مسألة الزوجين - يقتضي عكسه، مع أن ما ذكره في مسألة الزوجين طريقة مرجوحة، فإن أصح

(١) (المشور في القواعد الفقهية)؛ لبروكشي ٣٦٤/٢، (أرواحه الطالين وعمدته المنس)؛ لشمسوي ٤٠٩/٧ - ٤١٠

(٢) ما بين المعكوفين سقط من المحطوط وأثبت من الأصل - (المشور) -

(٣) (المشور في القواعد الفقهية)؛ لبروكشي ٢٦٥/٢

(٤) (المشور في القواعد الفقهية)؛ لبروكشي ٢٦٥/٢، (الكفاية)؛ شرح لبس ٢٢٩/١٣ - ٢٣٠

الطريقين وجوب ما عقد به اعتباراً بالعقد، فإذا عقد سرّاً بألف ثمّ بالعين علانية تجبلاً مع بقاء العقد الأول وجب ألف، وعليه حمل نصّ الشافعي - رحمه الله - على أن المهر مهر السر، وإنّ تواعدا على ألفين سرّاً ولم يعتدوا ثمّ عقدوا علانية بألف وجب ألف، وعليه حمل نصّ العلانية فليس اختلاف قول له - رحمه الله - بل نصّاً محمولاً على هاتين الحالتين.<sup>(١)</sup>

وأما الطريقة المرجوحة التي أشرنا إليها سابقاً ففيها إثبات قويين في الحالة الثانية، فقبل مطلقاً وقيل: محلّها إذا صطلحوا على العين عن ألف بالعين، وهذه كما قال مصنف في «التكملة» تنفي عن ثلاث قواعد إحداها أن الإصطلاح الخاص من يرفع الإصطلاح العام<sup>(٢)</sup>، والثانية أن الشرط الذي قبل لعقد هل يلحق بالعقد<sup>(٣)</sup>، والثالثة الإيهام فيها هل يؤثر؟ والخلاف في الجميع؛ لأن إطلاق الألفين على الألف إطلاق خاص، وإطلاق الألف على الألفين نفسها بدون زيادة عدم؛ ولأنهم كأنهم شرطوا قبل العقد الأول أن يعلنوا زيادة انتهى.<sup>(٤)</sup>

(١) قال الشافعي في «المغني» «وإذا روج الرجل امرأة بمهر علانية وسر قبل ذلك مهر، أقل منه مهر مهر علانية الذي وقعت عنه عقده النكاح إلا أن يكون شهود مهريين وحدا مشنوق على أن المهر مهر السر وأن المرأة والزوج عقد النكاح عليه وأعل الخطة مهر غيره أو يشهدون أن المرأة بعد العقد أفرت بأن ما شهدوا به منه سمعة لا مهر» (الأم)، ١٦٤/٧ - ١٦٥، ر (وصيه الطالبين وعمدة المفتين)، ٢٢٧٤/٧ - ٢٧٥.

(٢) «المهر الحيد في أصول الفقه»، البركشي، ٢٤٧/٢، و«تجويد المحتاج في شرح المنهاج»، لابن حجر الهيتمي، ١٦٧/٦، «معي المحتاج»، للشريفي، ٣٧٩/٤، و«الذهب في علم أصول الفقه»، للشمس، ١٠١٤/٣.

(٣) المسألة فيها خلاف وقال العمراني: «وأم إذا كان الشرط قبل العقد فإنه لا يلحق بالعقد إن كان صحيحاً، ولا يطل به العقد إن كان الشرط فاسداً»، (البيان)، ١٣٧/٥.

(٤) قال عمراني: «إذا تواعدا أولياء الزوجين على ذكر العين في العقد ظاهراً وعلى الاكتفاء بألف باطن فقد نقل المهر قولين في أن الواجب مهر السر أو مهر العلانية واحتار الرب أن الواجب مهر العلانية لأن ما جرى قبله وعد محض وما ذكره صحيح إذ لم يجر إلا الوعد فأما إذا تواعدا على إرادة الألف بصدارة الألفين فيحمل قول من أحدهما أن الإصطلاح الخاص من يؤثر في الإصطلاح العام ويغيره أم لا وفيه نظر» (الوسيط في المذهب)، ٢٣٥/٥.

إذا علم ذلك فالحاصل أن الخاص لا يرفع العام، وأنه امذهب.<sup>(١)</sup>

قوله: «العادة يتعلق بها مباحث»

(الأول) في حقيقتها قال الإمام في الأساليب<sup>(٢)</sup> هي التبدل والخصوع والتقرب إلى المعبود بقس أو أمره، وقال المتولي: فعل يكلفه الله عبادة مخافة لما يفيل إليه انطاع على سبيل [الإسبلاء]<sup>(٣)</sup> كذا في حط المصنف وفي النسخ، والصواب الابتلاء أي الاختار. قال في (الصحيح) "وعلوته بنو حوته واحترته وبلاء الله بلاءً وأبلاءه إبلاءاً حسناً وابتلاءه أي احتبره والتبالي الاختار انتهى"<sup>(٤)</sup>

قوله من (قاعده) الأمر بجمع العقود أو بمعانيها<sup>(٥)</sup>

(١) قال الرركشي في «الشورى» - لأصل - الاصطلاح اخذ من هل يرفع الخاص العام ويحكم عنها بأنه هل يجوز تعبير البلاء بالاصطلاح وهو يجوز بمصطلح من المصطلح مع، في اللغة بالكسبة أو بشرط بناء أصل المعنى ولا ينصرف منه أكثر من خصيصه فيه؟ فربما للأصوليين وغيرهم، والاختار الثاني ١٨٠/١

(٢) (المشوري في القواعد الفقهية) للركشي ٣٦٧/٢

(٣) (الأساليب في الخلافات) من خلدان، أبي المعالي. عبدالمستبش بن عبدالله الخويي، المعروف بوزم الحرميين المتوفى (٤٧٨هـ) ذكر فيه الخلاف بين الحنفية والشافعية ووجه التسمية. أنه إذا أراد الاتصال في أثناء الاستدلال، إن دليل آخر، أو رديقه أسنوب آخر «كشف نطون» حاجي خليفة ١/١

(٤) وهي منطوق ولي لأصل «الشورى» - (الإسبلاء) والصواب ما ذكره العبادي في قوله «الابتلاء» وأشار إليه وصححه في العبارة التي تلت كلام الأصل.

(٥) (المشوري في القواعد الفقهية) للركشي ٣٦٧/٢، و(المجموع شرح المنهاج) للزوي ٣١٢/١ فانتماريف موجودة بنصها عن الإمام والمتولي.

⑥ وعرف بماورد في العبادة بقوله «لأن العبادة ماورد التعب به فربما الله» (الحاوي الكبير) ٨٩/١

(٦) (الصحيح) مناج الله وصحاح المربية) للزوي ٦٤٢/٢

(٧) (المشوري في القواعد الفقهية) للركشي ٣٧١/٢ وعرف عنها اختصار بقوله «العبادة في المعنى للمعاصد والمعاني لا للألفاظ والمعاني» وعرف عنها اختصار بقوله «إذا وصل بالمعنى المقود ما يخرجها من موضوعها فيل يند

(الثاني) ما يعتذر فيه اللفظ في الأصح، فمعها لو قال: أسلمت إليك هذا الثوب في هذه العين<sup>(١)</sup>، فليس مسلم قطعاً ولا بيعاً في الأخير، لاختلال اللفظ فإن السلم يقتضي لذينة<sup>(٢)</sup>، ولذينة مع التعيين يتناقضان، وقيل بيع للمعنى<sup>(٣)</sup> أي - معاني العقود

بقوله وإن قال: اشتريت منك ثوباً صفه كذا بهذه الدراهم انعقد بيعاً في الأصح، لتعادل المعنى والصيغة<sup>(٤)</sup>، كذا في السح، وقد سقط منه لفظ وقيل سلماً، أي انعقد

العقد بذلك أو يحتمل كناية عما يمكن صحته على ذلك المجه<sup>(٥)</sup> ((الأشياء والظواهر)) لسبوطي ص ١٦٦، (الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية) آل بورجو ص ٨٧، (المواعد الفقهية وتطبيقاتها في مباحث لأربعة)، مرجع ٤٠٣/١

⑤ وهذه القاعدة خلافية، فاعتبر صحة والمالكية لمقاصدها من الألفاظ وعقروا عن القاعدة بفهم "المراد في العقود بمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني" أما الشافعية والحنابلة فعبروا عن القاعدة بصيغة الاستفهام إشارة إلى الاختلاف فيها. إلا أن الغالب عند الشافعية اعتبار لفظ العقود، وهذا ما صرح به الدرر كشي بقوله "الأصل في العقود ماؤها على أقوال أربابها" والراجح عند الحنفية هو اعتبار المقاصد والمعاني وهو اختيار ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، حيث قال في (إعلام الموقعين): "الألفاظ في العقود والأعمال بمعانيها ومقاصدها دون ظواهر ألفاظها وألفاظها وقاعدة لسريته لا يجوز فهمها من المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرفات وعبوات كذا هي معتبرة في التقربات والعبادات" (المشور في القواعد الفقهية) الدرر كشي ١٦٩/١، (إعلام الموقعين) لابن القيم ٤٩٩، (إبهاجة شرح التلخيص) لسبوطي ٥٧٥/١، (الوجيز في المواعد الفقهية الكلية)، آل بورجو ص ١١٨، (بيان الدليل على بطلان التحليل)، ص ٨٥

(١) وفي الأصل المخطويع - (المشور) أي هذا العقد، وربما ذلك لاختلاف السح والمعنى لا يتغير بغير العبارة.

(٢) وهذا لا وجود لذينة، إذ أن حضور الثوب وعدم كونه ذنباً في البعنة

(٣) وهذا هو مذهب الحنابلة، (الإيضاح) للمرداوي ٩٤/٥، (مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى) الرحياني.

٢٠٨/٣

(٤) (المشور في القواعد الفقهية) الدرر كشي ٣٧٢/٢، (الأشياء والظواهر) لسبوطي ص ١٦٦، (كنز الرعيين) ص ١٢٤/١

(٥) (المشور في القواعد الفقهية) الدرر كشي ٣٧٤/٢، (الأشياء والظواهر) لسبوطي ١٨١/١، (الأشياء

والظواهر) لسبوطي ص ١٦٦، (البيان) للمصنف ص ٤٣١، (منهاج الطالبين ومختار المعين) للنبوي

ص ١١٠، (فتح المعين بشرح قرعة العين) ص ٣٢٣

بيعاً في الأصح - وبيل سبب تعدد الصيغة والمعنى، يدل على دلت قوله والأصح  
اعتماد الصيغة، فيعين بيعاً على أن هذه مسألة سبقت في كلامه عقب المسألة السابقة<sup>(١)</sup>  
بما يرفق مع ذلك

(فقال: نعمت فصحيح الواقعي أنه بيع نظراً للفظ، وقل: سلم نظراً للمعنى، وهو  
المعروف لشافعي ورُححه جماعة من الأصحاب نهي<sup>(٢)</sup>).

مع أن المصنف في مسودته انتصر على هذا وأسقط ما حكى في السخ ثانياً فليعلم  
والله أعلم.

قوله: من (قاعدة: العذر العام)<sup>(٣)</sup>.

(ومنه: الخائف من سم إذا صلى مومناً لا يقضي، مع أن العذر نادر لا يدوم، لكن قال  
[الهاوردي]<sup>(٤)</sup>: أنه خائف وحسن الخوف عام)<sup>(٥)</sup>.

(١) ما بين المعكوفي هو في المخطوط مباح والكلمة التي قدرتها بها يستقيم الكلام والله أعلم

(٢) (المشور في القواعد العقبية) للروكشي ٢٧٢ / ٢ ٣٧٣ والسألة في (فتح العزيز شرح الوحراني: بواقي  
٢٢٣ / ٩ ٢٢٥ و(محتاج الطالبين وجمعة عشير) للثوري، ص ١١٠.

(٣) (المشور في القواعد العقبية) للروكشي، ٢٧٥ / ٢.

قلت: ذكر الثوري أن نادر ينقسم إلى قسمين كما ذكره لأصحاب فقال بقوله "قال أصحاب العذر صريحا  
عام ونادر فالعام لا قضاء منه لمعشته، وأما النادر فتشدد قسم يدوم غالباً وقسم لا يدوم" (المجموع شرح  
المهذب)، ٢ / ٣٣٣ - ٣٣٤ بتصرف، (الأشياء والظواهر) للسيوطي، ص ٣٩٩.

(٤) مكمل في المخطوط وفي الأصل (الشافعي). (المشور في القواعد العقبية) للروكشي: ٢٧٦ / ٢.

(٥) قلت: وبهذه المسألة يتبين أن للكاتب المحاط بعمل العباد في الوقت، إذا أذاها عن حسب قدرته مع خجل معدود  
فيه لا يجب عليه معازاتها إذ رآل العذر، سرور كان ذلك العذر عاماً أو نادراً لأن القضاء إنما يجب بأمر حديد  
ولم يثبت فيه شيء، هذا أحد معرلي الشافعي واختاره المزي، إلا أن عمدة الشافعية يمتنعون بين العذر العام والنادر،  
فيرجعون القضاء إلى كل نادر نادر غير دائم، دون ما إذا كان عاماً أو نادراً لكنه دائم وماذا عبد الله بن يوسف  
أحدي: قضاء الصلاة إنما يسقط بالأعداد العامة أو بالأعداد النادرة الدائمة، وهذا وقيل أيضاً: النادر الذي

هكذا في بعض النسخ الماوردي وفي بعضها الرافعي، وباحتماله وسأله يست في كلام الرافعي فليعلم.<sup>(١)</sup>

(قوله. الثانية أن العذر كما يسقط الإثم يحصل الثواب إذا كانت النية الفعل على الدوام، ولهذا المعذور بترك الجمعة عن مرض أو سفر يحصل له الثواب لقوله ﷺ، «إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً».) رواه البخاري.<sup>(٢)</sup>

وهذا أي - حصول ثواب محالف لما في «شرح المهدب» فإنه قد في باب صلاة الجماعة بعد أن نقل عن الأصحاب سقوط الجماعة بالأعذار، سواءً فتن إياها سنة، أم فرض كصلاة، أم فرض عين، وإن قلنا: أي سنة فهي سنة متأكدة يكره تركها كما سبق بينه، فإذا تركها بعد رالت الكراهة، وليس معناه أنه إذا ترك الجماعة لعذر تحصل له فصليتها، بل لا تحصل فصليتها بلا شك، وإيها معناه سقوط الإثم والكراهة ويوافق جواب الجمهور عن خبر مسلم. (سأل أعمى النبي - ﷺ - أن يرخص له في الصلاة بته بكونه لا قائد له، فرخص له، فيما وثي دعاه فقال: «هل تسمع النداء؟» فقال: نعم،

= لا يطول زمانه لا تشد فيه المشقة على صاحبه في قضاء الصلوات قليلة العدد» اهـ. (الجمع والعري) للمعري ١٩٥١ وقال المزي - أولي قوله - أي الشامي - يلحق عدي أن يجزئه ولا بعيد، وكذلك كل ما عجز عن المضي وفيما رخص له في تركه من طهر وغيره. (المنتصر) ص ١٥

(١) وهذه المسألة المذكورة تنسج تحت قاعدة: لكل عادة وجب فعلها في الوقت مع الخلق لم يجب تصادها وهي المذكورة في (المواعيد الأحكام) العري عبد السلام ١٠/٢، وانها لا يطلب في ذرية المذهب: أي حالي المعري ٢٠٩/١، والفتح العري بشرح الوحي: الرافعي ٢٦٩/١، المجموع شرح المهدب: لسوي ٣٤٨/١، الكلام إليه شرح الشيبه: لاس الرعة ١٨٢/١، (المواعيد) الخصي ٢٢٦٦/٢ و٢٢٦٧/٢، الكبة: الماوردي ٢٨١

(٢) «الجمع استجابي» كتاب الجهاد والشير - بأش شكب يسامر مثلاً كان يمد في أذنه رفع حديث (٢٩٩٦) عن أبي موسى الأشعري

فقال: فأجب<sup>(١)</sup> بأنه سال هل له رخصة في الصلاة بستانه مفرداً تحفه بهصيله من صبي جماعة فقيل: لا<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال السكي. "ظاهره فيمن لم يكن يلزمها، وإلا فيحصل له فصلها الخبر البحاري الذي أورده المصنف".

وقد نقل في «الكلمة»<sup>(٣)</sup> من تلخيص الروياني وأقره حصوله إذا كان باوياً الجماعة لولا العذر، ونقله في «البحر»<sup>(٤)</sup> عن النعال، وجزم به «الورد»<sup>(٥)</sup> والمحلي<sup>(٦)</sup> وغيرهما، وحمل بعضهم كلام «شرح المذهب» على متعاطي السب كآكل بصل وثوم وكون حظه في الفرس، وكلام هؤلاء على غيره كمطر، ومرض وجعل حصولها له كحصولها لمن حضرها لا من كل وجه بل في أصلها، لأن لا يفي به خبر الأعمى

وفد الإسوي: "إنما يسجد جرح هذه الأمور أعماراً لمن لا يأتي له الجماعة في البيت، ولا لم يسقط عنه طلبها لكرهه الإصرار للرجل، وإن قلنا: أنها ماسة انتهى"<sup>(٧)</sup>.

قوته. ولو حلف لا يأكل مائة فأكل سمكاً أو حراداً [ميناً]<sup>(٨)</sup> لم يحنث، إلى أن قال:

(١) «صحيح مسلم» كتاب الصلاة - باب يحب إثبات المسجد على من سمع النداء، رقم الحديث (٦٥٣)، عن أبي هريرة.

(٢) «مجموع شرح المذهب» للشوري ٢٠٣/١.

(٣) «كلمة فيه شرح التيه» ٥٢٥/٣.

(٤) «بحر المذهب» ٣٩٢/٢.

(٥) «البحاري الكبير» ٢٩٨/٢.

(٦) «دكتور الأعين» ٢٦٠/١.

(٧) قال الإسوي: "قلت قلنا: أنها فرس، فيسجد على سفوفه بإقامتها في البيوت. وقد يقال: (عمل ذلك الخزي حد).

مجان معاً في المسجد، فإن بعدد وحت إقامتها في البيوت قطعاً لأنه لا قدر استطاع" جهات ٣٠٣/٣.

والعز: البنية في شرح البهجة الوردية: «لركبها الأصمعي» ٤١١/١.

(٨) ما بين العكوفين سقط من المخطوط وأنت من الأصل «المشور».



«ولا يأكل دماً فأكل الكبد، والطخال لم يحث قطعة»<sup>(١)</sup>، و«الطخال بكسر الطاء المشدودة»<sup>(٢)</sup>

(قوله: النوع الثاني، أن يتعلق بعرف الشرع حكم متقدم على عرف الإستعمال، كما إذا حلف لا يصلي لم يحث الأبدان الركوع والسجود دون التسييح، وكذا لو حلف لا يصوم لم يحث إلا بإمساك باللبة في زمن قابل للصوم، ولا يحث بمطلق الإمساك وإن كان صوماً لغة)<sup>(٣)</sup>.

قال «مصف في (الكلمة) في قول «المصالح»... "ولو خاطته بمكروه كذا سفه يا خسيس فقال: إن كنت كذا قلبت طائق، إن أراد مكافأتها بوسيع ما تكره من الطلاق كما غاظته بالشتم طلق أي - حالاً -، وإن لم يكن سفه أي - ولا خمسة -، لأن الإغاطة بالعلاق إنما تحصل بوقوعه، والتقدير ترعين أي كذا فأت طالق إذا، أو التعليق اعتبرت الصفة؛ لأنه ظاهر اللفظ، فإن شك في وجوده نطلق، وكذا إن لم يقصد مكافاه ولا تعليقاً في الأصح نظراً إلى اللفظ، فإن مقتضاه والتعليق وحكاة العادي من زيادته عن أبي العباس»<sup>(٤)</sup>.

(١) «منثور في القواعد الفقهية»، للمرزكشي ٣٧٩/٢ «نهاية المطالب في دراية الذهب»، لأبي عماد الجوهري

١٨/١٦٤، و«التمهيد في تحرير الفروع على الأصول»، للإسوي ص ٢٣٤ - ٢٣٥ «الأشباه والنظائر»

للسوحي ص ٩٣، و«القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة»، للرحبي ٣٠٩/١

(٢) قال الجوهري «والطخال معروف يقال إن المرء لا طخال له وهو مثل سرعته وجريته، كما يقال البعير

لا مראה له أي لا تجارة به» «الصحيح تاج اللغة وصحاح العربية»، ١٧٥٠/٥

(٣) «المنثور في القواعد الفقهية»، للمرزكشي ٣٨٠/٢، «الأشباه والنظائر» للسوحي ص ٩٣، «القواعد الفقهية

وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة»، للرحبي ٣٠٩/١

(٤) «المصالح الفطرية وعمدة المفتين»، لمروني ص ٢٤٠، «المنثور في القواعد الفقهية»، للمرزكشي ١١٦/٣،

«التمهيد في تحرير الفروع على الأصول»، للإسوي ص ٢٣٦، «الرضاء الفطرية وعمدة المفتين»، لمروني

٨/١٨٥، «محمة المحتاج في شرح المهاج»، لأبي حنبل المصنف ١٤١/٨، «نهاية المحتاج إلى شرح المهاج»

لشمس الدين الرملي، ٥٣/٧

والثاني: يحمل على المكافأة بصرّاً للعرف، فإن معظم الشرائع غير كافية، وهذه هي الخلاف في أنه إذا تعارضت الأدلة العرفية أو الدعوية ماذا يعتبر؟ والجمهور على اعتبار الوضع لأنه الأصل، والعرف لا يكاد ينصف، ورجح الإمام العرف لأنه الذي يتبادر إلى أذهانهم دليل ما لو حلف ليضربها حتى تموت ببر بالصرح الموضح جداً.<sup>(١)</sup>

## تنبيهان

الأول: محل الوجهين ما إذا عمّ العرف بالمكافأة، فإن لم يعم فهو تعليق قطعاً.

الثاني: هذا كله عند الإطلاق، ولو نوى أحد محلي التمسك فإنه يقبل وإن كان مرجوحاً انتهى.

(قوله: ولو حلف لا يظالم يحث بالوطء في الدبر، وما وقع في زيادة «الروضة» في كتاب الإيلاء من دعوى الإلحاق على «الحث بمسوع، بل الراجح أنه لا يحث على مقتضى ما روي في كتاب الإيمان»<sup>(٢)</sup> أشار المصنف إلى تناقض وقع في «الروضة» في ذلك، فإنه قال في «أصل الروضة» في كتاب الإيلاء: قال الإمام: "وإذا أراه أن الرطء في الدبر كهو في الفرج في حصول الحث"، قال النووي من زيادته: "ما قاله الإمام متفق عليه صرح به جماعات من أصحابنا"، وقد نقده صاحب «الحاوي» و«البيان» عن الأصحاب في الناعده التي قدمتها أن الأصحاب قالوا: الرطء في الدبر كهو في الفرج إلا في سعة أحكام أو حصة ليس اليقين منها.<sup>(٣)</sup>

(١) «الروضة» في كتاب الإيلاء، لأبي إسماعيل الحارثي، ١٨ / ٣٧٠، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي، ٩٣ - ٩٤.

(٢) «الروضة» في كتاب الإيلاء، لأبي إسماعيل الحارثي، ٢٣٦، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي، ٩٤.

(٣) «الروضة» في كتاب الإيلاء، لأبي إسماعيل الحارثي، ٢٣٦، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي، ٩٤.

عن حلف من الشرع في الأصح «حلف في الأمر عند الفقه» للسيوطي، ٢ / ٣٨١، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي، ٩٣.

«الروضة» في كتاب الإيلاء، لأبي إسماعيل الحارثي، ٢٣٨ / ٩.

قال الشيخ البلقيسي: "ما قاله الإمام غير متفق عليه، بل مقتضى كلام المصنف - يعني النووي - أن الرجح خلافه، ويبان ذلك أن أقصى القصة لما ورد في كتاب الأيمان أن اليمين إذا كانت في حكم عام اللط حاص المعنى، فإن ذلك التحصيل يكون بأحد خمسة أوجه: إما تخصيص بالعقل، أو بالشرع، أو بالعرف، أو بالاستثناء، أو بالنية. ثم لما أحد في الكلام على التخصيص في الشرع ذكر أنه على ضربين: اسم وحكم ثم لما تكلم على الحكم قال: مثل لحم الخنزير يرخص بالتحريم من عموم اللحوم المباحة، فهي تخصيص العموم في الأيمان وجهان: أحدهما: محض عمره بالحكم الشرعي كما حصّر الاسم الشرع فلا يحث إذا حث لا يأكل اللحم باللحوم المحرمة، ولو حلف لا يطأ بحث بالوطء في الدر، أو ليطأ لا يبر، لا بانقل، ثم قد: والوجه الثاني، أنه قد لا يتخصص عموم الأيمان بالأحكام الشرعية فيبحث في اللحم بكل لحم وفي الوطء بكل وطء، وهذا الوجه الثاني هو الذي رواه الأئمة، ثم إن المصنف - يعني النووي - رجّح في باب الأيمان في مسألة الحث باللحوم المحرمة فيما إذا أطلق الحث على اللحم التحريم بعد أن حكى وجهين فقال: رجّح لشيخ أبو حامد، والرواية المع، ولقتل وغيره الحث قلت. المع أقوى والله أعلم".<sup>(١)</sup>

فمقتضاه ترجيح الوجه القائل بأن عموم اليمين يختص بأحكام الشرع، وهو الوجه القائل بأنه لا يحث بالوطء في الدبر فيعلم أن في المسألة وجهين فإن المصنف - يعني النووي - اقتضى كلامه ترجيح خلاف مقالة الإمام انتهى

وجرى المصنف في «الخادم» على ما ذكره الشيخ انتهى

(قوله: وصها: لو قال: إن رأيت الهلال فانت طالق حملت) أي - الرقية - (على العلم،

(١) (رواه بطالين وعنده المفتون) للنووي. ٣٩/١١، «الحاوي بكبرى»؛ لما ورد في ٤٣٦/١٥

فإنما الشرعية كما في قوله: أي - المسي - إذا رأيتهم فاصوموا دون الرؤية بالمصر " هذه المسألة تقدمت قريباً لكن بعبارة أخرى.

(قوله: وينى على هذا قاعدة وهي: إذا عارض اللغة المستعملة عرف خاص، إلى قوله. وقد سبق) يعني هذه القاعدة (بفروعها في حرف الهمزة) في قاعدة الإصطلاح الخاص هل يرفع الإصطلاح العام؟ فتراجع<sup>(١)</sup>

(قوله: ومنها: لو حلف لا يدخل بيتاً أو لا يسكنه، فاسم البيت يقع على المسمى بالطين، والبحر والمدر)<sup>(٢)</sup>، كذا في حط المصنف وفي السج، ورأيت بخط الشيخ برهان الدين القاعي عن هامش نسخته تجاه رملار وعليها أن بالحندي، لعله والشعر والوبر ولا أدري ما وجه الترجيح هنا، فقد قل الشيخان واللفظ للرافعي فاسم البيت يقع على المسي

(١) قلت "وذلك لأنه لو كان الشرع يفرض لخصوص، وللفظ يقتضي العموم اعتبرنا خصوص الشرع فيه اعتبرنا خصوص الشرع الذي هو محل الرؤية على العلم" ((المشور في القواعد الفقهية)) للروكني ٣٨٢/٢، «البيه في اللغة» لسيرازي ص ١٢٩، «الأسماء والظانرا» للبيوطي ص ٩٣، «الأنشاء والظانرا» لابن نجيم الحلي ص ٨٣، «الوجيز في إيضاح قواعد العدة الكنية» آل برزبر ص ٢٨٨، «القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة» للزحلي: ٣٠٩/١

(٢) وقد جعل الروكني صاحب «المشور» هذه مسألة في كتابه «البحر المحيط» وقال مسألة ما له معنى عربي وشرعي علام يعمل عند الإطلاق؟ وجهان خرجها بعض المتأخرين من الخلاف فيمن يدر عن رقة هل يجرى ما يقع عليه الاسم في العرف، أو لا يجرى إلا ما يجرى في الكثرة؟ فيه وجهان مشهوران قلت المرجح الحمل على الحقيقة الشرعية أولاً، ثم العرف، ويشهد له ما لو وقف أو وصى لعقرب أو لمساكين والسبل الله، فإنه يعتبر من اعتبره الشرع في الزكاة وكذا لو حلف لا يبيع الخمر فإنه لا يبحث في بيعه، وكذا لو قال: إن رأيت أهلال فأت طالق؟ فهو محمول على العلم " «البحر المحيط»: ٨٦/٥

(٣) ((مشور في القواعد الفقهية)) للروكني ٣٨٥/٢، «البيان» للشمس الراني ٥٢٩/١، «المرر البهية في شرح المنهج الوردية» لكريا الأنصاري ١٩٥/٥، «فتح الرغائب بشرح منهج الطلاب» بركريا الأنصاري ٢٤٦/٢، «تحفة المحتاج بشرح المنهاج» لابن حجر الهيتمي: ٣١/١٠

من الطين، والآجر، والمد، والحجر وعلى المتحد من الخشب والشعر والصوف والخلد وأنواع الخيام فينظر إن نوى نوعاً منها حملت اليمين عليه، وإن أطلق حث بأي بيت كان، إن كان الخلف يدوياً؛ لأن الكل بيت عنده، وإن كان من أهل الأمصار وانقرى وجهان أحدهما. ويسب إلى ابن سريج أنه لا يحث ببيت الشعر وأنواع الخيام، لأن المتعارف عندهم والمفهوم من اسم البيت هو عسي، ويهدى من أبو حنيفة - رحمه الله - وأصحابه وهو ظاهر النص أنه يحث واحتلف في تعليقه فقل: إن يحث لأن أهل لبادية يسمون بيت الشعر ونحوه بيتاً، وإذا ثبت هذا العرف عندهم ثبت عند سائر الناس، ولذلك يقول: من حلف لا يأكل الخبز حث بالمتحد من الأرز وإن كان الخلف ممن لا يتعارفه، واعتزص عليه بأن: من حلف ببغداد وغيرها أن لا يركب دابة لا يحث بركوب الخمار، وإن كان أهل مصر يسمونه دابة، ولو كان ثبوت العرف عند قوم التعميم لحث، وفي مسئلة الخنز لم يكن الحث هذا السبب بن المتحد من الأرز يسمى حيزاً في جميع البلاد، ثم أهل كل بلد يطبقون الخبر على ما يحزونه عندهم، وقيل إنما يحث لأن المتحد من الشعر والخلد يسمى بيتاً في الشرع قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ بُرْتًا فَتَسْتَجِئُونَهَا يَوْمَ طَلْعِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَنْصَارِكُمْ وَأَنْصَارُهَا أَتْنَا وَمَسَعَا إِلَى جِبْرِ﴾ [النمل ٨٠] واعتزص عليه بأنه لا يحث بدخول المساجد، مع أن الله سمّاها بورتاً فقال عز اسمه: ﴿فِي ثَوْبِ إِذْ أَنْ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيُنْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [البور ٢٦]، والأصح أنه إنما يحث؛ لأن البيت يقع على جميعها في اللغة فحمل اللفظ على حقيقته، إلى آخر ما ذكره الراعي فلعل الشيخ برهان الدين أراد الإشارة إلى مسألة الشعر والصوف لما فيها من الخلاف المحكي آتياً، إذ هي أولى بالذكر مما قبلها فكتب عليها صورة الترحي نصار بهم منها غير المراد والله أعلم

قوله «النَّحْتُ الثَّانِي: إِذَا اطْرَدَ الْعُزْفُ فِي نَاحِيَةِ هَلْ يَطْرُدُ فِي سَائِرِ النُّوَاحِي؟»<sup>(١)</sup> إِلَى أَنْ تَأَلَّ:

(وَخَرَجَ عَنْ هَذَا صُورٌ) فَذَكَرَ الْأَوَّلَ، وَالثَّانِيَةَ، وَأَهْمَلَ الثَّالِثَةَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ «الثَّالِثُ إِذَا عَمَّ لِعُزْفٍ فِي نَاحِيَةِ شَيْءٍ» إِلَى آخِرِهِ، فَهُوَ ثَالِثُ الْمَاحِثِ لَا الثَّالِثَةُ الْمَخْرُجَةُ فَيَتَأَمَّلُ<sup>(٢)</sup> قَوْلُهُ مِنْ «قَاعِدَةٍ: الْعَرَمُ عَلَى الْإِبْطَالِ مُطْلَقٌ»<sup>(٣)</sup>

(وَمِثْلُهُ: لَوْ خَطَأَ فِي الصَّلَاةِ خَطْوَةٌ، وَعَرَمَ عَلَى أَنَّهُ يَخْطُو ثَلَاثًا، بَطَلَتْ فِي الْحَالِ، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي «الْأَمِّ») كَمَا نَقَاهُ فِي «الشَّامِلِ»، وَ«الْبَيَانِ»، وَعَبَّرَ هَهُنَا، وَعَمِلَ عَدَمُ الْبَطْلَانِ فِي الصَّعَةِ الْوَاحِدَةِ إِذَا مَا يَفْعَلُهَا عَلَى وَجْهِ اللَّعْبِ، فَإِنْ فَعَلَهَا عَلَى وَجْهِ اللَّعْبِ بَطَلَتْ.<sup>(٤)</sup> (قَوْلُهُ: وَلِلْعَمْدِ الشَّرْعِيِّ اعْتِبَارَاتُ: الْأَوَّلُ- بِاعْتِبَارِ الْإِسْتِقْلَالِ بِهِ وَعَدَمِهِ إِلَى صَرِيحٍ) كَذَا

(١) «المنثور في القواعد الفقهية» للزركشي، ٣٨٩/٢.

(٢) قلت: المراد من «طرد العزف هنا» أن يكون العمل به مستمراً في جميع الأوقات والحوادث، بحيث لا يتخلل إلا بالنص على خلافه، ومعنى ذلك أن تكون العادة كلية. فجزئان العزف عن تقسيم المهر مثلاً في النكاح، في بعض البلدان، إلى معجل ومؤجل إلى يكون مطرداً في البلد إذا كان أهله يهجرون عن هذا التقسيم في جميع حوادث النكاح، ولا يهجر حواشي إلا عند النص على خلافه ركس حلف لا يدخل بينا فدخل بيت الشعر حش، وإن كان قريباً لأنه ثابت في عرف البادية، وكذا لو حلف لا يأكل لحماً فأكل خبز الأرز بعير طير مثلاً حش، وقيل إلى بحث به بطبرستان؛ لأعيادهم أكله ولو حلف لا يأكل الرؤوس، وعادة بلديع رموس لحش والصيد معروفة حش بأكلها هناك، وفي غيرها من البلاد وحيثما أصبحها الحش: «المنثور في القواعد الفقهية» للزركشي ٣٨٩/٢، و«البيان» للنعمة ٥٣٩/١٠، و«المجموع شرح المهذب» للزركشي ١٨/٦٣، و«الوحيير» لإيضاح قواعد الفقه الكلية» له بورجو- ٢٩٥.

(٣) «المنثور في القواعد الفقهية» للزركشي ٣٩٦/٢.

قلت: وهذا مبني على أن الأصل عدو العزم على الشيء بمنزلة مباشرة وهو مذهب مالك رحمه الله، وعدم إيجاب حجية ليس بمنزلة المباشرة. (قواعد الفقه) محمد البركتي ص ٤٠

١- «المنثور في القواعد الفقهية» للزركشي ٣٩٧/٢، «الأم» للشافعي ٢٤٧/١، «البيان» للنعمة ٥٢٩/٢.

في خط المصنف، وفي لسانح الأول باعتبار الاستقلال، ولعله سقط منه نظراً ينقسم  
أي - الأول - ينقسم باعتبار الاستقلال به وعدمه إلى صريين، وبعبارة كلامه يدل عليه  
قليلاً من.

(قوله: الثاني) أي من التسيهات أن القضاء عن العقود الحائزة، ومع ذلك  
لو عول القاضي نفسه لا يعول إلا بعول من قلده، حكاه الراجعي عن المناوردي، والذي في  
الحاوي أنه: لا يحوز إلا بعد إعلام الإمام واعتاقه، هكذا في السح وهو مخرج، فقد  
قال في «الروضة» و«أصلها» «وللقاضي أن يعول نفسه كالحاكم» وفي «الإقناع»  
للمناوردي أنه إذا عول نفسه لم يعول إلا بعدم من قلده انتهى<sup>(١)</sup>

(قوله: الخامس) العقود الحائزة<sup>(٢)</sup> إذا اقتضى فحها صرراً على الآخر المصح، وصار  
لازمة ولهذا قال النووي للقاضي عول نفسه إلا أن يتبين عليه أو يطلب على ضده تلف المال  
باستيلاء ظالم عن قاص وغيره<sup>(٣)</sup>.

قلت، ويحوي مثله في الشربك والمقارص، وقد قبلوا في العامل إذا فسخ القراض  
أعليه التصاصي والإستبراء لأن الدين ملكت باقصة، وقد أخذ به كاعلاً فليرد كما أخذ<sup>(٤)</sup>

(١) «مشور في التواعد الفقهية» للراشدي ٢/٤٠٠ و«حاوي الكبير» للمناوردي ١٦/٣٣٤

(٢) «روضة الطالبين وعمدة المقربين» للنووي ١١/١٢٧، و«فتح المربع شرح الوجيز» للراجعي ١٢/٣٣٢

(٣) ١٩٦/١

(٤) «تلف وقسم التعفاء بأن العقود ضربان أحدهما العقود خائفة أما من الخائفين كالسرقة والوكالة والعرض  
والديعة والعمارة أو من أحدهما كالتسليم والكتابة، وبصرف الثاني. العقود اللازمة وهي نوعان العقود بوردة،  
على العين والعقود البوردة على المنفعة (أما النوع الأول فله أنواع البيع كالصرف وبيع العنق بالاعطام والسلم  
والهبة والشريك وصلاح المعاوضة (وأما النوع الثاني وهو العقد الوارد على لمعة فله التكاليف ومنه الإجارة  
الفتح المربع شرح الوجيز» للراجعي ٢٩٤/٨٠ ٣٠٤٠ بتصرفه

(٥) «مشور في التواعد الفقهية» للراشدي ٢/٤٠١ و«روضة الطالبين وعمدة المقربين» للنووي ٦/٣٢٠

(٦) «مشور في التواعد الفقهية» للراشدي ٢/٤٠٢ و«أسس المطالب في شرح روض الطالب» للراشدي -

أي - وقد أحده العامل من المقرض الذي دأبه به كاملاً فليرده إلى المقرض كاملاً كما أخذ منه.

(قوله. وهما أمران: أحدهما: هل يكفي بالعلم الطارئ في حريم العقد؟ هو على ثلاثة أقسام: أحدها: إلى أن قل: ثانياً. هل يكفي معية الحاضر عن معرفه قدره؟<sup>(١)</sup> يعني - ثاني الأمرين لا انشائي من الأقسام - تقدم ذكره في كلا القولين إن رؤية رأس مال المسلم يكفي عن معرفه قدره [في الأظهر كالتمسك وقد تقدم في البيع]<sup>(٢)</sup> والثاني لا يكفي بل لابد من معرفة [قدره بالتمسك في المكيل]<sup>(٣)</sup> و لورن في المورون والدرع في المذروع فليتأمل.

(قوله الثاني) أي مما يكفي فيه معية الحاضر عن معرفة قدره (ما يكفي على الأصح كالسلم. وفيه قولان: أصحهما نعم)<sup>(٤)</sup> أي - أصح (وبما حوى الخلاف) أي - جلاء الخلاف فيه - لأن الفسخ يعترقه غالباً، أي من شرط معرفة مقدار المرء أي - رأس مال المسلم - ولأجل أنه طراً فسح يعلم ما يرجع، ومن لم يشترط وهو الأظهر يعترض بهتان مثل ذلك في الثمن والمبيع

تنبيه. كلا القولين في رأس مال المسلم للمالي، أما رأس مال المسلم لمقوم فكفي رؤيته عن معرفة قيمته قطعاً، وبين فيه القولان ومحلها إذا تفرقا قبل العلم بالقدر والقيحة، فإن علماً ذلك ثم تفرقا فلا خلاف في الصحة، قال في ((الروضة)): "وحيث صح العقد ثم اتفقا صح، وتدارعا في قدره صدق المسلم إليه لأنه غارم انتهى"<sup>(٥)</sup>

١ - (المنصور) ٢/ ٣٩٠، (كلمة الأخيار)؛ للمحامي ص ٢٩١

(١) (المنصور في القواعد المعوية)؛ للشيخ ٢/ ٤٠٤

(٢) ما بين مكتوبين بياض في المخطوط وأثبتته من (المعنى المحتاج)؛ للشيخ ٦/ ٣

(٣) ما بين مكتوبين بياض في المخطوط وأثبتته من (المعنى المحتاج)؛ للشيخ ٦/ ٣

(٤) (المنصور في قواعد الفقهية)؛ للشيخ ٢/ ٤٠٤

(٥) (الروضة الطالبية وعمدة المفتين)؛ للشيخ ٦/ ٤



ولا فرق على المؤلفين بين السدم الحلي والمؤجل.

(قوله: ومن الأوراق التي يخرجها السلطان بملكوها قبل الأخذ، إذا صدرت منهم ما يقتضي التملك) كذا في السج، ومنه والتملك بزيادة الباء التحتية، والذي في خص المؤلف ومثله الأوراق التي يخرجها السلطان ليس بملكوها قبل الأخذ إذا صدرت منهم ما يقتضي التملك، ولعل البناء في صدرت زائدة ويصير نظم كلام المصنف التملك ملتبساً.

قاعدة ذكرها الشيخ اسراح الدين بن الملقن في شرحه «اللتية»: «الأعمى يخالف البصير في مسائل كثيرة، جمع النووي في «شرح المهدى» في اليوع منها جملة وأهمها غيرها.

أحداها، يكره أن يكون مؤذناً رانياً إلا مع بصير، كان أم مكنوم مع بلال.

ثانيها: لا يجتهد في القبلة.

ثالثها: لا يجتهد في الأوابي والثياب على نول.

الرابعة: لا جمعة عليه إذا لم يجد قائداً.

الخامسة: البصير أولى منه بغسل الميت.

السادسة: لا حج عليه إذا لم يجد قائداً.

السابعة: يكره ذكاته كراهة تنزيه بلا خلاف، ولا يحل صيده بإرساله نكسب أو سهماً في الأصح.

الثامنة: لا يصح بيعه وشرائه وإحارته ورهقه وهبته ومسافاته ونحوها من المعاملات على المذهب الصحيح.

قلت يمكن يثنى عقد السم، فإنه يصح مع مسلمي ك أو مسلمي إليه؛ لأن يعتمد عليه في لسم الوصف، واستدل لعراقيون بصحة سدم البصير فيه لم يشاهده لأن أحد لم يقل أنه لا يجوز لأهل بغداد أن يسلّموا في الموزة ولا لأهل حراسان أن يسلّموا في الرص لا هم م يشاهده، وشوب المسمى في نكاح الأعمى الذي م يتقدم له مطر، فإن كان لأعمى قد رأى شيئاً م يعتبر وهو ذكر لصنائه فإنه يصح بيعه وشراؤه كبصير، وإذا ملك الأعمى شيئاً بالشمس؛ الشراء وصححناه لم يصح قصصه ذلك نفسه، بل يوكل بصير بقصصه نكاح الأوصاف، فهو قصصه الأعمى م يعتمد به، قال المتولي: ويظهر صحة بيع لأعمى وشراؤه إذا راه بل العمى وهو في يده واستمر معه مع ذكر أوصافه بطريق الأولى والله أعلم.

التاسعة: لا يجوز كونه وصياً في رجه.

العاشر: لا يجوز مكاتبته عبده في أحد الوجهين.

الحادي عشرة: لا يجري في الكفارة.

الثالث عشرة: لا يؤخذ عين البصير بعينه.

الرابعة عشرة: لا يكون سلطاناً.

الخامس عشرة: لا جهاد عليه.

السادسة عشرة: لا يكون قاصياً

السابعة عشرة: لا تقبل شهادته إلا فيما تحمله قبل العمى، أو بالاستعانة، أو على من تعلق به أي - بأن أمر في أدبه فتعلق به حتى شهد عليه به عند قاض - هذا حجة ما ذكره.<sup>(١١)</sup>

(١١) (المجموع شرح المنهاج) بطوري. ٣٠٤/٩

وبقى مسائل أخرى

أحدهما: البصير أو بالإنسية على وجه قري، والأصح أنها سواء.

الثاني: يصح مسلمه، وفيه إن عمي قل ثمزه فلا، فعلى الصحيح يستثنى، وعلى  
الراجع يستثنى إقاضه رأس مال السلم فلا يصح

الثالث: إذا ملك بالسلم شيئاً لا يصح قبضه منه من الصحيح وتقدم النسبة عليه

الرابعة: لو عمي بعد الشرء وقبل انقضاء وقت لا يصح قبضه فهل يصح؟ وجهان  
أصحهما نعم.

الخامسة: يصح حبه قطعاً، لكن إذا حالف على عين معينة بطل ويبه على الذهاب،  
كبيعه ويرجع إلى مهر المثل.

السادسة: لو بدر شخص عتق رقبة وأطلق فهل محرره عتق أعمى؟ وجهان أصحهما نعم.  
السابعة: الخدقة القائمة كاليد السلاء لا تؤخذ الصحيحة بها، وهل يؤخذ المعتقة  
للصحيحة؟ فيه وجهان أصحهما أنه يراجع أهل الخبرة، فإن قالوا أنها إذا قلعت  
لم يسر إليها أقتص منها وإلا رجع إلى الذية

الثامنة: في قتله من أهل الحرب حاله قتله فولان أظهرهما احوار.

التاسعة: في أحد الحزبة منه طريقان، أظهرهما نعم.

العاشرة: لا يجوز أن يعتمد على برحمته في وجه وفي الأصح نعم

الحادية عشرة: لا تنقل روايته فيها تحمله بعد لعمى على وجه، والأصح العنون إذا  
صط ذلك وكان الاعتماد فيه على خط موثوق به.

الثانية عشرة: يجوز اعتماد أدان الثقة العارف بالأوقات صحواً وغيباً كالْبصير على  
الأصح عند النووي، وعد الراعي أن ذلك للأعمى خاصة، أما البصير فيجوز له

في الصحو والعمى.

الثالثة عشرة هل العمى من الخصال المعترة في الكفاءة؟ طاهر كلام الجمهور لا.

الرابعة عشرة. لو قال لامرأته وهي عمياء، إن رأيت زيدا فأنت طالق، قال الإمام.  
"الصحيح إن الطلاق معلق بمسحيل فلا يقع."<sup>(١)</sup>

الخامسة عشرة. إذا قال شخص لامرأته، إن رأيت أهلال فأنت طالق، فالذهب أنه لا يتوقف الطلاق على رؤية بصرها، بل يحمل لفظه هدا على العلم، حتى يكون رؤية غيرها كرفيتها، فلما قال الملق، أردت مقولي إن رأيت المعيشة دون العلم، فثبت في ذلك باطناً، وهل يقبل منه في الطاهر؟ الراجح نعم، إلا أن تكون المرأة عمياء فلا

السادسة عشرة. هل يسمع العمى أهلية الحصانة؟

قال ابن الرقعة. "لم أر للأصحاب فيه شيئاً، غير أن في كلام الإمام ماسط منه، أنه مانع"<sup>(٢)</sup>

وعبر (الحر) أنه لا بد من عدم العمى في الحصانة.

السابعة عشرة. هل يجتهد في أوقات انصوم فطراً، أو صوماً؟ فيه نظر واحتمال، والنظاهر نعم كما في أوقات الصلاة.

فهذه سبعة عشر مسألة، لم يذكرها التوري في المكان المذكور، فلا نسأ من طولها  
فلانها مهمّة والله أعلم.<sup>(٣)</sup>

(١) (نهاية المطالب في دراية المذهب) للجوي: ١٤٤ / ١٤

(٢) (الكفاية نبيه شرح التلبيه) لأبي الرقعة ٢٩٨ / ١٥ ، قال من الرقعة "قوله قال إن حفظ الام للورد اندي لا يسئل بيس عما يقبل الفرات فإن للورد في حركاته وسكناته، لم يكن متوجهاً من مرأب لا يسهر ولا يعمل - لا وثق أن حيث ومنتهى هذا: أن العمى يسمع، فإن ملاحظته معه - كما وصف - لا تثنى

(٣) (الأشياء والظواهر) للسيوطي ج ٢٥١ - ٢٥٢ ، بعد جعلها فصلاً فقال (ما من خاصة بالأعمى فيها خلاف).



هذا على ما في «الروضة» و «أصنها» و «لمهاج» و «أصله»<sup>(١)</sup>، مع أن الأدريعي في انقوت عجب من تعبير «الروضة» حيث كان «أصنها» ثمان ركعات، وأكثرها تتاعشرة، ونكس الأصح في «المجموع» وغيره أن أكثرها ثمان ركعات، ومنه عن الأكثرين ومن أن الروياني، والرافعي قالاً: ثنت عشرة وصغف في التحقيق ما ذل الروياني.<sup>(٢)</sup>

قوله: قراءة سورة قصيرة في الصلاة أفصل من قراءة بعض سورة وإن طالت كما قاله المنولي وقوله واقتصره إطلاق الرافعي<sup>(٣)</sup> في «الكبير»

بل قد في «المهمات»<sup>(٤)</sup> «إن كلام الراعي كالصريح في تفصيل السورة القصيرة عن بعض سورة أطول منها حيث قال وأصل الاستحباب ينادي بقراءة شيء من القرآن، لكن السر أحب، حتى أن لسورة القصيرة أولى من بعض سورة طويلة»<sup>(٥)</sup>، وقال في «المهمات»: «والأكثر ذكر حرف العاية هـ وهو حتى لا معنى له، بل يكون ذكره فاسداً»<sup>(٦)</sup>.

قلت: وقال الراعي في «الشرح الصغير»: «قل العوي وغيره، كما لو ضحى بشاة

(١) «فتح العرير بشرح الرجيز» للرافعي ٤/ ٤٧٥، و«روضة الطالبين وعمدة المفتين» للزوي ١/ ٤٠٢، «مفتاح الطالبين وعمدة المفتين» للزوي، ص ٥.

(٢) «فتح العرير بشرح الرجيز» للرافعي ٤/ ٢٥٧-٢٥٨، وفي «المجموع شرح المهمات» ٤، ٢٦ قال الزوي أما حكم لماله فقال أصحابنا صلاة الضحى سنة مؤكدة وأصلها ركعتان وأكثرها ثمان ركعات هكذا قاله الحنفية والأشربة. وقال الروياني والرافعي وغيرهما أكثرها اثنتي عشرة ركعة وفيه حديث فيه ضعف ذكره ابن ماجة «تعلي وأدى الكمال أربع وأفضل منه ست» اهـ.

(٣) «فتح العرير بشرح الرجيز» للرافعي ٢/ ٤١٦، «الأساء والظائر» للسيوطي، ص ١٤٣، «انوار البصائر» للمصنف، ص ١٤٣، «المذهب الأربعين» للرحيلي ٢/ ٧٣٧.

(٤) «فتح العرير بشرح الرجيز» للرافعي ٢/ ٣٥٢.

(٥) «فتح العرير بشرح الرجيز» للرافعي ٢/ ٦٢.

معدداً، كان أولى من المشاركة في مدة. وإن كانت عبارة «الروضة»، محالها أي - المذكور من تفصيل قراءة السورة القصيرة على قراءة البعض وإن كان - إذ عار «الروضة». لكن سورة كاملة أفضل حتى [إن] «١» السورة لقصيرة أولى من قدرها من طويلاً "٢"

قال في «المهمات»... "ثم بعد من «الروضة» إلى «شرح المهدب»، ثم أتى بالتحقيق وأعلمه واجتنبه، فقد صرح السوي وغيره بخلافه، ولا استعداد في أن يكون قراءة الكوثر مثلاً أصل في الصلاة بخصوصها أو أكثر أجراً من معظم البقرة، فقد يكون الثوب المرتب عن قراءة السورة الكاملة في الصلاة أكثر وقد علم في «شرح المهدب» تفصيل السورة، إن الوقوف على آخرها صحيح بالمقطع بخلاف البعض، فإنه قد يحتمل عليه الوقوف فيه، فيقف في غير موضعه، وهذا المعنى موجود في البعض الأطول انتهى "٣"

تنبيه. (قوله. وإن طالمت) بناء التأييد، كذا هو في حظه وفي السج، والصواب حذفها أي - قراءة السورة القصيرة أفضل من قراءة بعض طويلاً وإن كان البعض المقروء أطول - والله أعلم. "٤"

(قوله: ووجه الأول) أي - تفصيل قراءة السورة على قراءة البعض - أنه أي - قراءة السورة - (المعهود) أي المعروف (من فعله <sup>بشيء</sup> غالباً، ولم يحفظ) "٥" كذا في حط

(١) ما بين المنكوبين سقط من المحطوط وأثبته من «الروضة» السوي وبنياته يستقيم الكلام.

(٢) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للسوي. ٢٤٧/١

(٣) «المهمات» للإسنوي: ٦٣/٢ - ٦٤، و«الروضة الطالبين وعمدة المفتين» للسوي. ٢٤٧/١ -

(٤) قال السوي: "حتى أن سورة قصيرة أفضل من قدرها من طويلاً لأنه [ب] قرا بعض سورة قد يقف في غير موضع الرقب وهو انقطاع الكلام المتوسط بعد معنى ذلك" أهـ «المجموع شرح المهدب» للسوي ٣/٣٨٥، و«الأسى الطالب في شرح روض الطالب» لذكرها لأنصاري ١/١٥٥، و«المرر البهي في شرح البيهجة الزردية» لذكرها لأنصاري. ١/٣٢٦، و«نحج المحتاج في شرح المنهاج» لابن حجر الهيتمي ٢/٥٢، و«فتح المعين بشرح

مرة المعين» لتسلياري: ص ١٠٠

(٥) «المنثور في القواعد العرفية» للركشي: ٢/٢١٦

مصف وفي السج، وفي نسخة لم يهد عن (العض إلا في موضوعين) كذا في حظه

قراءة الأعراف في المغرب، وقراءة الآيتين من البقرة، وآل عمران في ركعتي  
المغرب<sup>(١)</sup> انتهى<sup>(٢)</sup>

ورأت بخط البغدادي ما نصه: وفي ((مسلم))، و((أبي داود))، و((البيهقي)) عن عبد الله  
بن السائب - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قرأ بعض سورة المؤمن، فلما انتهى إلى ذكر موسى  
وهارون قطع وركع وفي رواية أحدثه سبعة فركع<sup>(٣)</sup>، فهذا موضع ثالث والله أعلم.

(قوله الحادية عشرة: تفضل صلاة الصبح مع قصر ركعاتها على سائر الصلوات عند من  
يقول أنها الوسطى) كذا في خط المصنف وفي السبع (قصر ركعاتها)<sup>(٤)</sup> والصواب نقص عدد  
ركعاتها عن سائر الصلوات إلى آخره، إذ ليس في الصلوات أنقص عدداً منها<sup>(٥)</sup>، مع أنه

(١) ((المنثور في القواعد العقبية)) للروكشي: ٤١٦/٢.

(٢) وفي النور: وهذا قال العلماء قراءة سورة قصير تكملها أفضل من قدرها من طوية لأنه قد ينهي الارتباط.

أهـ: ((مجموع شرح النهج)) للنوري ١٦٧/٢ و((روضة الطالبين وعمدة المفتين)) للنووي ٢٤٧/٢

(٣) ((صحيح مسلم)) كتاب الصلاة: باب القراءة في الصبح - حديث رقم (٤٥٥) عن عبد الله بن سائب، البخاري

كتاب الصلاة: باب الجمع بين الترتيب في الترتيب - حديث رقم (٧٧٥) عن عبد الله بن السائب، ((مسند أبي داود))

كتاب الصلاة - باب الصلاة في العمل - حديث رقم (١٤٩) عن عبد الله بن السائب، ((مسند السائب)) كتاب

انصلاة: باب قراءة بعض السورة - حديث رقم (١٠٨١)، ((مسند أحمد)) حديث رقم (١٥٣٩٧).

(٤) ((المنثور في القواعد العقبية)) للروكشي: ٢١٧/٢.

(٥) قال عمر بن عبد السلام: "يكون قيل الفصل الذي أفضل من غيره، وحججه أفضل من غيره، كتمثيل المصنوع

عن الإتقان، وكمثيل صلاة الصبح مع نقص ركعاتها عن سائر الصلوات عند من وآها الصلاة الوسطى، مع أنه

أقصر من صلاة العصر على ما جاءت به السنة، والله تعالى يزي فضل من يشاء، ولو كان الثواب عن قدر العمل

محصلاً لما كان الأمر كذلك، ولما فضلت ركعة النور على ركعتي المغرب وما فضلت ركعتي العجر على غيرها من

ركعات<sup>(٦)</sup>، ((مجموع الأحكام في مصالح الأئمة)) ٣٨/١، و((المعروف)) للمقري ١٣٢/٢، ((الأنباء والخطاب))



يسن لها وللظهر طوال المفصل.<sup>(١)</sup>

أقوله: ومنها صلاة ركعتين من قيام أفضل من أربع من عود.<sup>(٢)</sup>

قلت. قال في «الروضة» و«شرح المهدب». والتطويل في القيام أفضل، ثم في السجود، ثم في الركوع، فإذا طَوَّلَ الثلاث وقع الزائد واحداً، ومثله مسح جميع لرأس، وغير أخرج في الركاة عن خمس من الإبل، وبدلة ضحى بها بدلاً عن شاء مدورة، لكنه قد صحح في باب الوضوء من «شرح المهدب» و«التحقيق». أن الريادة تقع بدلاً، وبه أحاط في باب الأضحية، وقال في باب الدماء. الأصح أن تعرض مسح البدنة، وفي باب الدر من «شرح المهدب»... الأصح وقوع سبعمها وجأً والقي تطوعاً، ثم ذكر هذه السطائر كلها في كتاب الركاة من الشرح المذكور، وصحح أن الزائد في تعيين الركاة فرض، وأن الرائد في باقي الصور بطل، وادعى اتفاق الأصحاب على تصحيح هذا انفصل، وكلام «الشرح» و«الروضة» ربما يفهمه والله أعلم<sup>(٣)</sup>

«تنبيه: قلت. ونرى قد حذف ابن حجر المصنف في «المنهاج» ٢٥٣/٢ وجعل صلاة العصر أفضل من الصلاة الصبح فقال «العصر أفضل» ثم الصبح، ثم العشاء، ثم الظهر، ثم المغرب» هـ فجعل صلاة الصبح أفضل من سائر الصلوات. غير العصر، مع أن الصبح أقصر من غير هـ وقد نظمها الشيخ العلامة حنن الدين السيد عماد بن عبد الرحمن بن حسن عبد الباري الأهدل (ت ١٣٥٢ هـ) - رحمه الله - فقال

وأفضل من كل المرفوض جملة      فعصر لها فاعصر بغير حلي  
فصبح عشاء ثم ظهر ومغرب      كذا، وتبوا فاحفظ حديثك للكر

«الفرع العددية وتطبيقات في المذهب الأربعة» ٧٣٢/٢

(١) «النسب في الفقه» لشرارزي. ص ٣٠، «منهاج الطالبين وعمدة المفتين» للعلوي. ص ٢٦، «أسس لطالب في

شرح رومن الطالب» لتركيب الأنصاري. ١٥٥/١، «الفرع البهية في شرح التهجئة الفروانية» لتركيب الأنصاري

٣٢٦/١، و«الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» للشريسي: ١٤٤/١.

(٢) «المشور في الفروع العددية» لمرزكشي: ٤٢٠/٢

(٣) «المجموع شرح المهدب» للمووي. ٤٠٣/٨، ٤٧١، و«إرشاد» لعماد بن محمد بن علي بن إدريس: ١٩٩/٣

A decorative rectangular border with ornate floral and scrollwork patterns at the corners and along the sides.

حرف

الغين المعجمة

## حرف الغين المعجمة

(قوله: العاية الأولى والأخيرة قد لا يدخلان) وهو (في البيع إذا قال: بعثت من هذا الحدار إلى هذا الجدار، لا يدخل الحداران في البيع كما قال الرافعي في كتاب الإقرار<sup>(١)</sup>، وفي الحلاق كما لو قال: أمت طالق من واحدة إلى اثنين، بيع اثلاث على الأصح في (الروضة))<sup>(٢)</sup> كما في خط المصنف، وفي البيع من واحدة إلى اثنين، والذي في (الروضة) من واحدة إلى ثلاث وهو الصواب<sup>(٣)</sup>.

قلت: وما يتعلق بهذه القاعدة ما حكاه لإسوي في القطعة<sup>(٤)</sup> في باب التيمم في مسألة: ما لو تيمم لمقدما يوجد به وهو في الصلاة، يسقط فرضها به، قال: وعلى هذا - يعني عدم الطلأ - إذا أتم المصلي فرضه نظرا، إن كان الماء ما قبل يطل تيممه بمجرد المراء، حتى حكى الروياني عن والده أنه لا يسلم الثانية خروجه من الصلاة بالأولى، وكذا نقله الرافعي عنه وسكت عليه، وجزم به ولده في «الحلية»، وكلام «المحرر» يشعر به، واتقاعدة إن العاية تحمل على أول المتأثرين، كما لو أسلم في شيء إلى ربيع أو جمادى أو العبد

(١) «فتح المعبر بشرح الوجيز» للرافعي ١٣٤/١.

(٢) «المنثور في القواعد الفقهية» للمروكشي ٢٢٧/٢.

(٣) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي ٨٥/٨، «أبلى المطالب في شرح روض الطالب» لوكريا

الأنصاري ٣٠٥/٢، «معني المحتاج» لشريبي ٢٩٠/٣.

(٤) «مع مصنف لإسوي عبارة عن زيادات على «المنهج» للنووي. وهو قطعة في عهد «كشف نظرون»

وقد في «الروضة»: «فيها ذكره الروياني نظر ويسعي أن يأتي بها؛ لأنها من الصلاة والله أعلم»<sup>(١)</sup>

تبيته من ابن اربعة. انظهر أن محل الخلاف في العبدتين إذا كان العقد قلبيهما، وإن كن بيهي انصرف بحسب الواقع إلى آخر مهيا؛ لأنه اندي يلي<sup>(٢)</sup>.

فرع قال المتولي وغيره لو قال: أسلمت إليك إلى يوم كذا، حل الأجل بطلوع فجر ذلك اليوم، ولو قال في، لم يصح، وقيل كيلي، واليوم أولى بانصحة، ثم الشهر

وحكى ابن الصلاح في «فوائد رحلته»<sup>(٣)</sup> وجهين عن الكفاية في (شرح مختصر ابن رزي)، أنه إذا أسلم إلى غدا كذا هل يدخل بالمجر، أو بطلوع الشمس؟<sup>(٤)</sup>، والله أعلم

(١) الروضة العذبة، وعمدة المفتين، الطووي ١١٦/١

(٢) «كفاية السيه شرح التبيه» ٣٣٢/٩

(٣) مراد: جمعها الشيخ، عبي الدين أبو عمر، وثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح الشهرزوري، المتوفى سنة

٨٦٤ هـ، في رحلته بن الشرح، وهي عظيمه الجمع في سائر العلوم مفيدة جدا. «كشف الظنوني» خدي خليفة ٨٣٦/١

(٤) ودل الصمراي في كتابه «السال» للمصراي فرج وقت حلول الأجل لو أسلمه إلى يوم كذا (د)، قال أسلمت إليك إلى

يوم كذا كان لحمل إذا طلع المجر من ذلك اليوم وإن قال: بدولة كذا كان لحمل إذا غربت الشمس من اليوم

الذي قبل تلك السنة وإن قال إلى شهر كذا، أو رأس شهر كذا أو غرته أو أومه كان لحمل إذا غربت الشمس من

آخر يوم من الشهر الذي بين هذا الشهر لأن اليوم اسم لياض النهار، والشهر يشتمل على الليل والنهار وإن قال

محله من يوم كذا، أو في شهر كذا، أو محله يوم كذا أو شهر كذا فيه وجهان. أحدهما: قال أبو علي بن أبي هريرة

يصبح، وينعني بأوله - وبه قال أبو حمزة - كما قال غا أنت طالق في يوم كذا فإنه يعنى بأوله

والثاني - وبه قال عامة أصحاب - أنه لا يصح؛ لأنه يقع على جميع أجزاء اليوم والشهر، وذلك مجهول، فلم

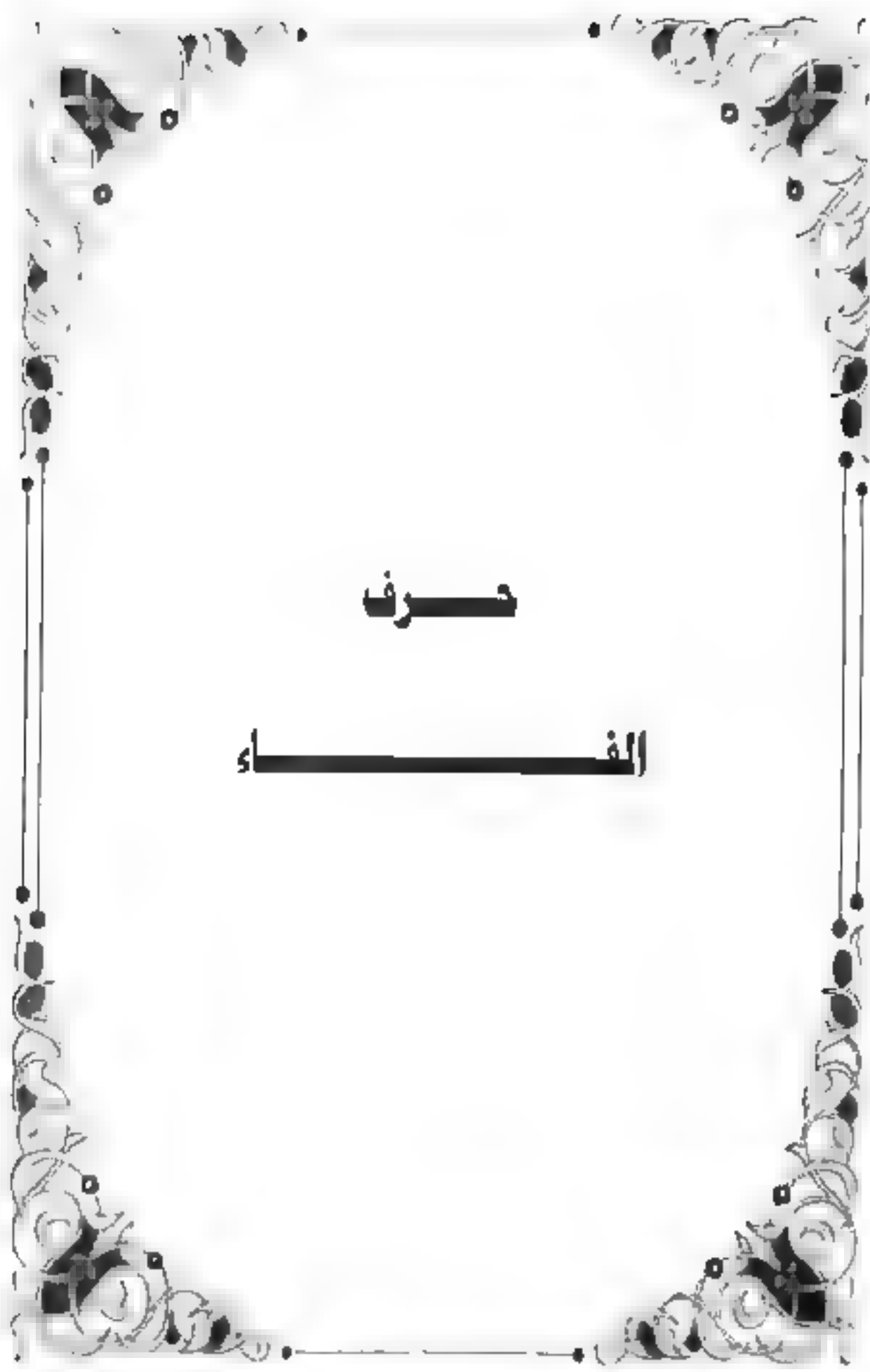
يصح والفرق بين الطلاق والسلم أن الطلاق يصح أن يعنى بالجهول والحرر، بخلاف السلم.

قال ابن الصلاح: وعد العرق بين صحيح عدي؛ لأنه لو كان مجهولاً لوجب أن يصح ولا ينعني بأوله،

بل يعنى بوقت منه يقع حل يئانه، فإذا فات حيمه وقع، فلما تعنى بأوله انتفى ذلك أن الإطلاق يقتضيه

وإن قال: أسلمت إليك في كذا، بأن تسلمه إلي من هذا اليوم إلى رأس الشهر - لم يصح؛ لأنه لا يدري أي يوم

يطالبه به، ولا كم يطالبه به، في كل يوم\* ٤٢٩/٥ وما بعدها



حرف

الفاء

## حرف الضاء

وقوله الثاني، يعني من المباحث فاسد كل عقد صحيحه في ضمان وعدمه ومعنى ذلك: أن ما اقتضاه صحيحه الضمان بعد تسليم كالتسليم والقرض والعمل في القراض والإجارة<sup>(١)</sup> إلى آخره أي العمل في الإجارة ومثله عمل العامل في المساهمة.

وقوله الخامسة إذا استؤجر المسلم للجهاد وفاتل وقتلنا بفساد الإجارة<sup>(٢)</sup> أي - هو الراجح - فلا أجرة له أي المسلم - لأنه إن لم يكن الجهاد متعباً عليه فتى حصر الصف تعين، ولا يجوز أخذ أجرة عن فرض العبيد<sup>(٣)</sup>

وقوله وهل يستحق سهم السبعة؟ وجهان: أحدهما نعم، والثاني لا، وفي نسخة (أصحهم السبع)<sup>(٤)</sup>؛ لأنه أعرض عنه بالإجارة، وما في هذه السعة هو الذي في خط

(١) «المنشور في القواعد الفقهية» للزركشي ٨/٣، و«الأشباه والنظائر» لبكي ٣٠٧/١، «المهذب في فروع» المصنف عن الأصول، للإسوي، ص ٦٠، «تقرير القواعد» لأمير رجب ٣٣٤/١، «الأشباه والنظائر» لابن المنذر ١/٤٦٤ و ٥٣٦، «القواعد» لآب بكر الحنفي ٢/٢٢٥، «الأشباه والنظائر» للسيوطي ص ٤١٠، «أشياء ونظائر» لابن نجيم ص ٤٢١، «موسوعة القواعد الفقهية» إل بورنو ٨/٨.

(٢) «المنشور في القواعد الفقهية» للزركشي ١٠/٣.

(٣) «المجموع شرح المهذب» للذوي ٣٩/١٥، و«المرور البهية في شرح البهجة الورعية» لتركيا الانصاري.

٣٢١/٣

(٤) «المنشور في القواعد الفقهية» للزركشي ١٠/٣.

المصنف موافق لما قطع به النووي، وروحه الرافعي في الشرح الصغير<sup>(١)</sup>

(قوله: وأما قولهم فيما إذا تحلل ركعته ثم ثبت له الرجوع) إلى أب قال: (نعم إذا ظهر قابض الزكاة ممن لا يجوز له أخذها<sup>(٢)</sup> كذا في السج: إذا ظهر قابض للركعة، وسئل عنه لفظ إذا أي إذا صهر أب قابض للركعة، وثبت الكلام يدل عليه ويتأمل

قوله الثالث يعني من المحدث حكم فاسد العقود حكم صحيحها في التنازل فيما يحط<sup>(٣)</sup>.)

قلت: هذا الحكم لدي ذكره على المرحوم كي صهر من مثله، حيث قد اؤلف ذكر الرافعي في باب لوهر إذا باع الوكيل بدون إذن المثل، وقلنا لا يصح أي وهو راجح - فختلف في بد الشري عاذا يعزم يعني لوكيل -<sup>(٤)</sup> على قولين: أصحهما نفسه أي - نس ائحل بكماه -، والثاني يحط النفس المحصل في لإبتداء، كما إذا كان نعمة عشرة وبنان فيه بدرهم فباعه بشمائه يعزم تسعة ويأخذ الدرهم الباقي من استشري انتهى<sup>(٥)</sup>

ويدل لما قلته على في لروضة، و(صلح) في باب الرهن الذي حكى المصنف

(١) (الروضة الطائير وعمدة المفتين) لنووي ٣٨١/٦

(٢) (المشور في القواعد الفقهية) للزركشي ١١/٣ وقد قال في هذه المسألة النووي: "قال أصحابنا إذا عجل ركعته ثم هناك المصنف أو بعضه قبل تمام الركعة خرج بدوع عن كونه ركعة بلا خلاف؛ لأن شرط الركعة الحضور به يوجد وأما الرجوع به على بدوع به لأن كان النافع هو المالك الذي وجبت عليه الركعة وبين عند البدع أنها ركعة معجلة وقال في عرض مانع من وجوبها استرحمتها فله الرجوع فلا خلاف وإن اقتصر على كونه هذه ركعة منجولة أو علم القابض ذلك ولم يذكر الرجوع فطريان أصحها القطع بجواز الرجوع وبه قطع المصنف والجمهور والثاني فيه وجهان أصحهما هذا والثاني لا رجوع حكاه إمام الحرمين" (المجموع شرح المهذب) ١٤٩/٦

(٣) (المشور في القواعد الفقهية) للزركشي ١٢/٣

(٤) (فتح العزيز بشرح بوجيز) للرافعي ١٣٢/١ وسطر مسأله في (الروضة الطائير وعمدة المفتين) لنووي

٩٢/١، و(البيان) للمعمراني ٤٣٣/٦، و(المجموع شرح المهذب) لنووي ١٣٩/١٤

بعضه عن الرافي حيث قال: والعده «الروضة» "فرح" بواع العدل بدون ثمن  
المثل بها لا يتغاس الساس به - يعني بالعدل ، العدل الذي اتفق على وضع الرهن عنه  
ابتداءً وشرط أن يبيعه عند المحل، فإن ذلك جائز، ولا يشترط تحديد إذن في البيع في  
الأصح في «الروضة»، و«أصلها» لأن الأصل بقاء الإذن إذا باع العدل المذكور الرهن  
على الوجه المذكور، أو بئس مؤجل أي - أو باعه بئس مؤجل أو بغير نقد البلد  
لم يصح، وقبل: يصح بالمؤجل وهو غلط، ولو سلم إلى المشتري صار صامماً، فإن كان  
بيعاً بقي استرد وجار للعدل يبيعه بالإذن السابق، وإن صار مصموراً هذه وصية يعني -  
جار للعدل البيع - وإن صار الرهن مصموراً عليه بالتسليم إلى المشتري، وإذا باعه يعني  
العدل - ثامناً وأحذه ثمنه لم يكن الثمن مصموراً عليه، لأنه أي العدل - لم يبعده  
أي - الثمن - وإن كان يعني الرهن - بالعدا، فإن باع بغير نقد البلد أو بمؤجل فإن الرهن  
بالحيار في بيعه من شاء من العدل والمشتري كمال قيمته، وكذا إن باع بدون ثمن المثل  
على الأظهر، وعلى الثاني: إن عزم العدل خطأ أي - عن انقص الذي كان يحتمل في  
الابتداء يعني المعتاد - مثاله: أي النقص الذي هو النقص المعتاد ثمن مثله عشرة وبنعاس  
فيه درهم فدعه بشمانية يعرمه أي يغرم الرهن العدل تسعة ويأخذ الدرهم الباقي من  
المشتري، كذا نقوه وعلم الظن طرد هذا الخلاف في البيع بغير نقد البلد وفي المؤجل،  
وإنما اتفق الصر على القولين في الغس لا أنه يحلف الأمرين لأخرين، ويدل عليه أن  
صاحب «التهذيب» في آخرين جعلوا كيمه بغير الوكيل إذا باع على صفة من هذه  
الصفات وسلم لمبيع على هذا الخلاف وسروا بين الصور الثلاث، ومعلوم أنه لا فرق  
بين العدل في الرهن وسائر الوكلاء، وعلى كل حال [فالغرم] "عن المشتري للحصول  
أهلاًك عنه انتهى".<sup>(٢)</sup>

(١) وفي المخطوط: (القراير) والصواب ما أثبتته لأن السياق يقتضيه

(٢) «الروضة الطالبيين وعدة نفوس» للشروفي ٩١ / ٩٢، «فتح العريير بشرح الموجيز» للرافعي ١٠ / ١٣٢



فائدة. قد تقرر أن كل عقد، فتصلي صحيحه بصيام فكذلك فاسده، وما لا يقتضي  
صحيحه الصيام فكذلك فاسده، أم لا أول فلا يصحح. إذا أوجب الصيام فساد  
أولى، وأما الثاني. فلا إثبات اليد عليه بإدب حدث ولم يترجم بالعقد صيماً<sup>(١)</sup>، إذا علم  
حدث بحيث لم يعدم الصيام في العقود فاسده سي لا يصح في صحيحها حدث حيث  
تدعت العين، لكن ما الحكم فيما إذا أتت بها؟

قال بعض المتأخرين: استمررت كلام الأصحاب فوجدت له ضابطاً حسناً وهو  
أنه إن كان إتلافه على من إذن ادب لا يقصم، وإن لم يكن على وجهه ضرس، مثله  
ما قالوه في التيجم من أنه: إذا وهب الماء لزمه قبوله، فعلى هذا لو كانت أهبة فاسدة لم يقصم  
بإتلافه؛ لأن إتلافه على من إذن؛ لأنه ما وهبه إلا ليتوصلاً به وذلك إيلاف بلا سراغ<sup>(٢)</sup>.  
وكذلك إذا وهب الصيد من المحرم فدسحه، فإن عده هبة فاسدة ولا يقصم له قيمته؛ لأنها  
لو كانت صحيحة لم يفسد، فكذلك وهي فاسدة؛ لأن الصيد ما جعل إلا لندسح<sup>(٣)</sup>، ولو  
وهبه عبداً هبة فاسدة فقتله صسر؛ لأن القتل ليس هو وثق إذن الواهب إنما هي الخدمة  
فقط؛ لأنه لو أمره بقتل عبده مثلاً ليس له ذلك وما ذكره شهد في انهض وهو أهم قاموا  
إذا أودع عبد صبي فلف لا يقصم وإن أنكض ضمن انتهى<sup>(٤)</sup> والله أعلم.

(١) «روضة الطالبيين وعمدة المفيد» للبيهقي، ٩٦/٤.

(٢) قال العمري: «وإن وهب به لك هبة فاسدة، فقبضه لم يملكه بذلك، فإذا بوجاهة صح وصوله ولا يثبت عليه  
ضمانه؛ لأن الهبة الفاسدة تجري مجرى الصحيحة في باب الصان، كما في البيع» «البيان»، ٢٩٣/١.

(٣) وقد ثبت كذا ولو أعار المحرم حلالاً، فإن هذا يحرم ببول ملكه عن العبد فلا قيمة له عن الحلال لأنه غداً  
ماله، وعلى المحرم الجراء على الله تعالى إنه تلف في يد الحلال؛ لأنه متعدد بالإعارة، فإنه يلزمه إرساله، وإن  
دس لا يبرؤ، صحب لإعادة، وعلى حلال النية إن تلف عبده «روضة الطالبيين وعمدة المفيد» للبيهقي.

٢٢٨/٤

(٤) «روضة طالبيين وعمدة مفيد» للبيهقي ٣٢٥ - ٣٢٦ و«المجموع شرح المنهاج» للبيهقي ١٤ ١٧٥

أقوله: "الرابع عشر فاسد العباد لا يلحق بصحيحه" كذا في حط المصنف في  
 مسحه بصحيحه: "لا في الحج"، "إن أن قد" و"فرق الأصحاب يعني - بين الحج وغيره  
 بوجهين: أحدهما أن الحج لا يخرج منه بالقول فلم يخرج منه بالفعل، بخلاف الصوم  
 والصلاة. والثاني أن الحج لما حار أن يعتقد مع مدة وهو ما إذا أحرم مخاضاً اعتقد إحرامه  
 فاسداً هذا وجه صحيح"، "وتقدم في كلام المصنف في أول القاعدة حيث قال: "العباد  
 والناطل سوء في الحكم عندما، واستثنى النووي الحج، والخلع، والكتابة، والعارية.  
 وصورة الحج ما لو أحرم بالعمرة ثم أسدها، ثم أدخل عليها الحج فيه يعتمد فاسداً  
 على أنه ذهب، ويحیی عن وجه فيها إذا أحرم وهو مد مع ، وقف بعد أسطر وقولوا: - يعني  
 الأصحاب - "العباد لا اعتدله لاني الحج إذا أحرم مخاضاً على وجهه ، وأحرم بالعمرة  
 ثم أسدها وأدخل عليها الحج يعتمد فاسداً على المذهب"

قوله. (الرفع. الأصل فيه أنه: يستند إذا سقط الأصل " "ولهذا لو أبرأ المصنفون

(١) (المنثور في القواعد الفقهية) ١/ ١٨٨، (الأشباه والنظائر) للسيوطي ج ٢، ٢٨٥ و ٣٥٩، و حط ط

للرحبي ١/ ١٦٩، (موسوعة القواعد الفقهية) ١٠١، ١٠٢، ٨١٤/ ٨ و ٨١٦

قال السلفي رحمه الله: "لم يفتي في صلاة فاسدة أو صوم أو طواف مبرور، وكان ثابتاً في الأم" ١/ ٢٩٠

(٢) وقال الدميري "ما سوى الحج والعمره من المادات لا حرمه لما بعد العباد وخارج منها بذلك" (الجمع

الرفيع شرح المنهاج) ٣/ ٥٩١

(٣) (المنثور في القواعد الفقهية) للروكشي ٣/ ١٩

(٤) قلت "مسألة ما لو أحرم وهو بجامع بالمسألة فيها ثلاثة أرجح عن الأصحاب حكاه النووي في (المجموع) فقال

بأنه إذا أحرم بمخاضه ثلاثة أرجح حكاه المعجم والختل في غيرهما أصحابها لا يعتمد إحرامه كي لا تعتد الصلاة

مع الحدث والثاني يعتقد صحيح فإن منع في الحال هناك ولا قد سكه وحيد الخفي في فاسد القضاء والبدن

واحتجوا له بالقياس على الصوم فيما إذا طلع المعجم وهو بجامع إن منع في الحان صح صومه ولا فسد والثالث يعتمد

بفسد وعليه القضاء وانهي في فاسده سواء منع أو مكث" (المجموع شرح المنهاج) للنووي ٧/ ٤٠٠

(٥) فسد. وهذه القاعدة المحض يمر عنها قوله (التامع يسلط بسلط النوع) وهو يعني التامع بالتمتع بالأصل، م

لا (٢). (المنثور في القواعد الفقهية) للروكشي ١/ ٢٣٥، (الأشباه والنظائر) للسيوطي ج ٢، ١١٨، (الأشباه =

من الذئب، هو ذلك للمعلوم، وفاعله ربُّ الذئب أي ذئباً ربُّ الدين المصوم أي  
 ائيين عن الدين (برئ الصائم) به منه، ووقع في حط المصنف أبرأ المصوم من الدين أبرأ  
 ائيامن وهو بمعنى ما تقدم، وعلى همة أبرأ صمحه بحطه بلعده سقط من خطه سقط من  
 أي أن أبرأ المصوم من الذئب أبرأ المصوم ليتأمل.<sup>(١)</sup>

قرله. من قاعدة فرق انتكاح<sup>(٢)</sup> كثيرة وأجاسها ثلاثة: موت وطلاق وفسخ.

(وأما المسخ: فينقسم إلى قسمين، أحدهما، اختباري وهو العيوب الخمسة)

قت. منها ما يشرك فيها الرجال والنساء وهو ثلاث أعيون مقطعة كان أو  
 مطلقاً، والخدام بالدال المعجمة، والبرص، ومنها ما يختص بالرجال وهو الحب والعنة،  
 ومنها ما يختص بالنساء: وهو الرق، والقرن، والدائر على السنة اعتقها في القرن تحريث  
 الرء وهو في كتب الفقه بالتسكين، وهما جائران فالتمتع على المصدر، وهو هنا أحسن  
 لكون قرائنه مصادر وهو الرق، والبرص ونحوهما والله أعلم.<sup>(٣)</sup>

١ - والفقائر ١٠، لاس بجسم. حد ١٠٣، (الوحي في إيضاح قواعد الفقه الكلية) ١٠، إل بورنو حد ٣٣٦، (القواعد  
 الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة) ١٠، مزحيلي. ٢٦٤/١.

(١) ونطبق آخر إل براءة الأصل بوجوب براءة الكفيل، فهو أبرأ الناس منه مبيوه الأصل يرى الكفيل بمنال من  
 الكفالة تبعاً، بخلاف ما إذا أبرأ الكفيل فإن لا أبرأ الأصل ولا يسقط الدين (القواعد الفقهية وتطبيقاتها في  
 المذاهب الأربعة) ١٠، المزحيلي ٤٥٠/١.

(٢) «المشور في القواعد الفقهية» ١٠، للروكشي. ٢٤/٣.

(٣) قال شاردي: «علم أن النكاح يصح بالعيوب، والعيوب التي يصح بها النكاح تسحق من المحرمين فيشعقها  
 الزوج إذا وجدت بالزوجة، وهي خمسة عيوب الجون، والخدام، والبرص، والقرن، والرق، وتستعقها الزوجة  
 إذا وجدت بالزوج، وهي خمسة عيوب الجون، والخدام، والبرص، والحب، والعنة، فيشتركان في الجون، والخدام،  
 والبرص وتختص الزوجة بالقرن، والرق، ويختص الزوج بالحب والعنة، ولا يفسخ نكاحهم بغير هذه العيوب،  
 من عصى أو زانية، أو قبيح أو غيرهم، وبه قال من الصحابة عمر، وابن عباس، وعبدالله بن عمر، ومن التابعين  
 أبو الشعثاء حابر بن زيد ومن العمدة: الأوزاعي، ومالك» (المشور الكبير) ١٠، للشاردي ٣٣٨/٩، (الخواهر -

(قوله: والغرور وعدم الكفاءة ابتداءً أو دواماً ليدخل الصبح بالخلف)<sup>(١)</sup> أي - نحذف الشرط في الحرية وسحوها - وتقدم ما فيه في كلام المصنف مع زيادته على ذلك في هذه الحاشية في حرف (الشين)<sup>(٢)</sup> فليراجع ثمة.

(قوله: العرض لا يؤخذ عليه عوض، ولهذا لا يحوز الإستحار للجهاد) أي - استتجار المسلم له - (لأنه إذا حصر الصنف تعين عليه)<sup>(٣)</sup>، هذه المسألة تقدمت في أوّل هذا الحرف، وذكرت هنا بزيادة على ما تقدم وتوطئه لما بعدها فلا تكرار

(قوله قال في المطلب: وكثيراً ما يسأل عن التهمة التي تلحق الشاهد في أخذ الرق من بين المال، وبحاب بما لا طائل تحته، والأقرب أن يقال، أما في الأداء فإنه فرض عليه، وأما في التحمل فلا تهمة إذا لم يخصصوا فحمل الرق لبعضهم دون بعض والمجصول له لا يتم به المتصور فرجح من غير مرجح)<sup>(٤)</sup>، كذا في السج فرجح، والذي في حط المصنف ترجيح من غير مرجح، وهو الصواب

قوله (فرض الكفاية يتعلق به مباحث)<sup>(٥)</sup>

(الأول: أي منها في حقيقته أي فرض الكفاية.

(الثاني: أي - من المباحث - ينقسم، (إلى ديني ودنيوي، الأول الديني: وهو صريح: ما يتعلق بأصول الدين، وفروعه، فالأول، أي - من الضريين (القيام بإقامة الصحيح

= (المعود) الشمس الدين المهاجي ٢، ٣٢، (الثاني): لابن المعالي ص ٣١٣

(١) (المشور في القواعد العقيدة) للزركشي، ٢٤ / ٣ -

(٢) ما بين منكرين يأتى في المخطوط ربما قلن هو الصواب ويقضيه الحال

(٣) (المشور في القواعد العقيدة) للزركشي ٢٨ / ٣

(٤) (المشور في القواعد العقيدة) للزركشي: ٣١ / ٣ -

(٥) (المشور في القواعد العقيدة) للزركشي، ٣٣ / ٣

والبراهين القاطعة إلى أن قال: (والثاني) أي - من الصريين - (كإلّا شغال بعلوم الشرع  
 رقرنه: الثاني الديوي، أي - المسم الثاني من المبحث الثاني - كالجزف والصاعات وما به  
 قوائم المعاش كالبيع، والشراء، والحراثة، وما لا بد منه، حتى الحمامة والكس، وعليه حمل  
 حديث اختلاف أمتي رحمة لئلا ي - إحتلافهم في المقاصد - حتى أدى كلاً منهم  
 رأيه إلى صفة يقوم بها المعاش، ومن لطيف الله تعالى خلقت النفوس على القيام بها، ولو  
 فرض امتناع الخلق منها أتموا، ولم يهلك الراقعي، والنووي فيه خلافاً<sup>(١)</sup>، وقد صار الإمام،  
 والقرائي إلى أنها لا تعد من فروص الكفاية محتجين بأن الطمع يحث عليها، فدعى عن حث<sup>٢</sup>  
 لشرع بالإيجاب<sup>(٣)</sup>، واستشكل الأول أي - القول بأنها من فروص الكفايات - بقولهم: إن  
 أصحاب الجزف الدنية لا تقلل شهادتهم، فكيف لا تقلل بعملهم فرضاً<sup>(٤)</sup> (٣)

(١) قال النووي: «وأما الجزف والصاعات وما به قوائم المعاش، كالبيع والشراء، والحراثة، وما لا بد منه حتى الحمامة  
 والكس، فالنفوس مجبوة على العمل بها، فلا تخاف بل حث عليها وترغب فيها، لكن لو امتنع لخلق منها، المر  
 وكانوا ساعين في إهلاك أنفسهم، فهي إذن من فروص الكفاية» (روضة الطالبين وعمدة المسكين)، ١٠، ٢٢٢

(٢) ((الوسط في مذهب)) للقرائي، ٦/٧ - ٧، ((حاشية العطار عن شرح جلال الصلي)) ٢٣٦/١

③ نبيه فت. ويشكل عن القرائي عدله في ((الإيجاب)) الجزف والصاعات الخ من فروص الكفاية. فقال: «لقد  
 أم فرض الكفاية فهو علم لا يستحي عنه في قوائم أمور الدب كالمطبخ إذ هو ضروري في حاجة بقائه الأبدان  
 وكالحساب فإنه ضروري في المعاملات وقسمة الوصايا والمواثيق وغيرها وهذه هي العلوم التي لو خلا البدن  
 عن يقوم بها خرج أهل البلد وإد قام بها واحد كفى وسقط الفرض عن الآخرين فلا يتعجب من قولنا إن  
 الطب وحساب من فروص الكفايات بل أن أصول الصاعات أيضاً من فروص الكفايات كالعلاحة والحياك  
 واللباس بل الخياطة فإنه لو خلا البدن من الخياطة سارع إهلاكاً إليهم وخرجوا شرعهم أنفسهم  
 للإهلاك». ((إحياء علوم الدين))، ١٦/١

(٣) ((المنثور في القواعد المعتمدة)) للشيخ ٣٨/٢، ((الوسط في المذهب))، بقري ٣٥٣/٧، ((مناهج المذهب  
 في دراسة المذهب))، لأبي المصطفى البيهقي ٨/١٩، ((البيان))، بسمراني، ٢٨٦/١٢، ((المصنف شرح مذهب))  
 للنووي، ٢٢٧/٢٠

قال الشيرازي: «وختلف أصحابنا في أصحاب الصانع الدية إذا حث طريقهم في الدين كالكناس  
 والمذبح ويزال والتخال والخدم والميم لخدمتهم من قان لا تقلل شهادتهم مدداهم وتقصان مرممهم» =

قلت مع تحرير ما قاله النووي لا نجد للإشكال محلاً، فإن لم تكن حرفة تائه ولا تليق به كان تكليفه ها مع انسدادها بعيره ممن هي حرفة آتائه وتليق به محلاً بمروءته والله أعلم.<sup>(١)</sup>

(قوله: الثالث) من مباحث فرض الكفاية، (فرض الكفاية لا يباين فرض العين بالحس خلافاً للمعتولة، بل يباينه بالنوع، ولهذا فارقته في اقسام: منها: إن فرض العين يتعلق بكل واحد، وفرض الكفاية هل يجب على الجميع أو على البعض؟)<sup>(٢)</sup> خلاف

قال المصنف في «شرح جمع الخوامع» «احتلوا في فرض الكفاية، هل يتعلق بالكل أو البعض؟ عن قولين أصحهما عند الجمهور أنه بالكل ونقله الأمدي عن الأصحاب، ووجهه تأييد الجميع عند البراءة والإثم»<sup>(٣)</sup> فرع الوجوب وإنما سقط بعمل البعض لأن المقصود به تحصيل تلك المصالح، كإبعاد العريق، وتجهيز الميت ونحوه، فلا تكرر المصلحة تكرر بحلاف فرض العين فإن القصد منه [تعدد]<sup>(٤)</sup> جميع المكلفين فلا يستلزم بعمل البعض لبقاء مصلحة المشروعة ها وهو [تعدد]<sup>(٥)</sup> كل فرد

والثاني: أنه البعض، ونقده المصنف يعني - ابن السكي - عن اختيار الإمام فخر الدين،

= ومهم من قال نقل شهادتهم نقوله تعالى ﴿إِنْ أَصْحَرْتُمْ بَعْدَ آقُولِ لَكُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ ١١٣ ولأن هذه

صناعات مدعاة وبالداس إليها حاجة فلم ترد بها الشهادة» ((المهذب)) ٢٣٨/٣

(١) قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري «وكان الشيخ زين الدين الكجائي يستشكل تحققهم الحرف القريبة من خواريم

المروءة مع تحققهم الحرف من فروض الكفاية وجوابه أنه كلامهم يترتب عن من اختار أنه يعمد مع حصول الكفاية

بغيره» (أسى الطالب في شرح روض الطالب) ٣٤٨/٤.

(٢) «المشور في القواعد الفقهية» للبركشي ٣٨/٣، «البحر المحيط في أصول الفقه» للبركشي ٣٢٢/١

(٣) نظر المسألتين في «البحر المحيط في أصول الفقه» للبركشي ٣٢٢/١ ٣٢٣

(٤) وفي المخطوط (تقييد) وهو خطأ والصواب ما أثبت من «تشبيح المسامع» للبركشي ٢٥٤/١

(٥) وفي المخطوط (تقييد) وهو خطأ والصواب ما أثبت من «النشيف المسامع» للبركشي ٢٥٤/١

وكلام المحصول مضطرب في ذلك، واحتج المصنف على اختياره بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ [ال عمران: ١٠٤].

وقوله ﴿وَلَنْ تَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ [التوبة: ١٢٦]، وأما تأنييد الكل بالترك فذلك مشروط بأن لا يظن قديم البعض به وتعلقه بالجميع يوجب إشكالاً وهو سقوط الواجب عن شخص لا ارتباط بينه وبين الآخر<sup>(١)</sup> بفعل الآخر، وهذا لا يعمل، وفي استدلاله بالآيتين نظر.

وقد قال المرافي "الوجوب متعلق مشترك لأن المطلوب فعل أحد الطوائف ومفهوم أحد الطوائف قدر مشترك بينهما لصدقه على كل طائفة كصدق الحيوان على جميع أنواعه واستدل بالآيتين انتهى"<sup>(٢)</sup>.

(قوله: ومنها: فرض العين يلزم بالشروع إلا لعذر، وفرض الكفاية لا يلزم بالشروع إلا في الحنابلة والجهاد والحج تطوعاً، فإنه لا يقع إلا فرض كفاية).<sup>(٣)</sup>

قلت: قال الراعي: "وهل يجب إتمام صلاة الجمار إذا شرع فيها؟ حكى الإمام فيه وجهين عن المقل أنه لا يجب كما لا يلزم التطوع بالشروع، وعن أكثر الأئمة أنه يجب كاجتهاد؛ لأن الصلاة في حكم لحصة الواحدة، وقد تضمن الفرض بعين المصلي إداءته فيه، وربما يوجه بأن الإعراض هناك حرمة لميت انتهى"<sup>(٤)</sup> (حاشية الروضة)، وقال الجمهور

(١) وفي المخطوط (آخر) والصواب ما أثبتته

(٢) «سبب السماع بجمع الجوامع»، ٢٥٤ - ٢٥٥، (شرح تنقيح الفصول)، للمرافي، ١٥٥ - ١٥٦، المروية للمرافي، ٢١ / ٢.

(٣) «المشروعي القواعد الفقهاء»، للروكشي، ٣٨ / ٣، «مسألة بالعصبي في (الحر المحظ في أصول الفقه)»، للروكشي، ٣٣ - ٣٤، و«التمهيد في تخريج العروج على لأصول»، للإمامي، ٧٦ - ٧٧، و«دعابة الوصول»، لتركيب الأنصاري، (ص ٤٥).

(٤) «مع تحرير بشرح الوجيز»، ٣٦٤ - ٣٦٥، «دعابة الفطالين وعمدة الخفيين»، للمووي، ١٠ / ٢١٣.

نعم وهو الأصح<sup>(١)</sup>.

وقال المصنف في «الخادم» فيه أي - في كلام الراعي - أمور أحدها أحد بعضهم من كلامه ها مع كلامه فيما سبق في الجهاد أن فرص الكفاية لا يتعين بالشروع إلا في هاتين الجهاد، وصلاة الجنازة، وصرّح به كذلك اسارري في «التميز»<sup>(٢)</sup>، فيعي أن يلحق بذلك غسل الميت، وتجهيزه لاسيما من أقاربه، وقد حكوا وجهين في أن الجميع إذا تركوه هل إثمهم على السواء أو إثم أقاربهم أكبر وأعظم؟ وعلى هذا يعين على أقاربه بالشروع، وكذلك ينبغي أن يلحق به المتطوع بالحج والعمرة على ما سيأتي أنه لا يقع إلا فرص كفاية، ولا ينبغي تجويز الخروج منه إلا على قولنا بخوار الخروج من صلاة الجنازة، وهو خلاف الراجح، ولتحقيق، أنه لا ترجيح للراعي، والنووي في هذا الأصل أعني التعين بالشروع - إلا في هاتين الصورتين، بل عاية القول بالمرور في الجهاد والجنازة وليس التعين فيهما من جهة كونه فرض كفاية كونه شرع فيه، بل لعدة التي ذكرها في الجنازة وهي: هتت حرمة الميت، وفي الجهاد وهو التحذيل، ولو كانت العلة فرض الكفاية لتطرق الخلاف لمسألة الجهاد ولم يحك هو فيها خلاف، بل حكى الإمام فيها الإتفاق<sup>(٣)</sup>، وقد أطلق في «المطلب»<sup>(٤)</sup> في كتاب النودعة. "أن المشهور في المذهب أن فرص الكفاية يلزم بالشروع مطلقاً من غير استثناء، وأشار في باب اللقيط إلى أن عدم اللزوم إنما هو بحث للإمام<sup>(٥)</sup>، لكن يشكل عليه صلاة الجماعة وإسهم حوزوا

(١) «روضة الطالبين ومختار الفتاوى» لنووي، ٢١٤/١٠

(٢) هو «تميز التمييز» هو شرح من كتاب «التميز» لابن برس لموسى الذي سبقه الإفتاء إليه «الحرام

السنة» للمنذلي، ص ٣٩

(٣) «نهاية مطلب في دراية للعب» لأبي المعالي الحويهي، ١٢٨/١

(٤) هو «المطلب المعالي شرح وسيط الخرافة» لم يفتح بعد

(٥) قال الإمام: «وإذا أراد أن من شرع له صلاة الجنازة فلا يتحلل منها إذا كانت الصلاة لا تتمتع بمحدود، مرة



الخروج منها مع لمول بأنها فرض كفاية، والصيغة: أن الشارع في فرض الكفاية إذا أراد قطعه وإن كان يلزم من قطعه بطلان ما مضى من العمل حرم كقطع صلاة الجسرة، وإلا لم تكن تقطع بقطعه امصلحه لمعقوده للشارع من حصلت سهامها كما إذا شرع في إبعاد غريب ثم جاء قادر على إنقاده جاز قطعه، وإن حصل المقصود ولكن لا على اسم فلا يصح أن له يقطع كالشارع في طلب العلم فإن فعله كذلك لا يوجب بطلان ما عين فيه أولاً لأن بعضه لا يرتبط ببعض، وفرض الكفاية قائم بعينه، ولكن الشارع كما قصد حمل العلم لذلك، قصد تنس كل أحده، وأوجب الأول وندب إلى الثاني، فإذا قطع هذا بطل ما ندب إليه فالصور حينئذ ثلاث

- قطع يبطل الماضي فيمتنع قطعاً.
- وقطع لا يبطله ولا يموت شيئاً من المقصد فيجوز قطعاً.
- وقطع لا يبطل أصل المقصود، ولكن يبطل أمراً مقصوداً على الحكم فهو موضع الخلاف.

الثاني: سفي أن يكون محل الوجهين إذا بقي من يقوم به غيره عن العرض، إذ هو أبيع الإعراض لكل فرض لزم التعطيل حجة ولا سبيل إليه

وقد قال في باب التيمم: "الذي أراه من شرع في صلاة لحارة فله التحلل بها إنه كانت لصلاة لا تعطل".<sup>(١)</sup>

الثالث: سفي أن يستثنى من وجوب الإعادة صلاة المرأة، فإن لدفعي نص في «الأم»: على أنها إذا حضرت الصف لا يتعين عليها وطأ الإنصراف؛ لأنها ليست من

= لما ذكره: «نهاية المطالب في دراهم المنهج» لأبي علي الجرجاني ١٧٨/١

(١) «نهاية المطالب في دراهم المنهج» لأبي العباس الجويني: ١٧٨/١

أهل الفرض، ويأسه في صلاة الحازة كذلك.<sup>(١)</sup>

تبييه. قال في «الروضة» و«أصلها»: «إد قام بالفرض جمع لو قام به بعضهم سقط الحرج عن الباقيين، كانوا كلهم مؤدين لفرض ولا مرة لسعصع عن البعض، بدأ صلى على الحازة جمع ثم آخرون كانت صلاة لأحرين فرض كفاية كالأولين».<sup>(٢)</sup>

وقال المصنف في «لخادم»: «هكذا جزأه، وهو بقاء أصلها على أن فرض الكفاية على الجميع، وهو قول الأصوليين، وعلى هذا فيجب على الجماعة لثانية نية لفرض، وبذلك صرح إرواياتي في «الحلية»<sup>(٣)</sup> في كتاب الحائز فقال هو صلى عليه جماعة آخرون يؤدون الفرض، لأن فعل غيرهم ما أسقط الفرض عنهم بل أسقط الحرج عنهم انتهى إلى آخر ما ذكره».

(قوله: الخامس: قال في «الروضة»: «للقائم بفرض الكفاية مزية على القائم بفرض النعم» من حيث أنه)<sup>(٤)</sup> أسقط الحرج عن نفسه وعن المسممين، وقد قال الإمام «الذي أراه القيام بفرض الكفاية أفضل من فرض النعم»<sup>(٥)</sup>؛ لأن ما عده ساع في صيانة الأمة كلها عن الإثم،

(١) (الأم) ١٧١/٤.

(٢) «فتح المبرر شرح الوجيز» لبركاتي ١٠، ٣٥٢، «روضة الطالبين وعمدة المفتي» لسوري ١٠، ٢٢٥، ٢٢٦.

(٣) هو «حلية المؤمن» قال ابن الصلاح: «أصح فيه في الاختيار، حتى اختار كثيراً من مذاهب العلماء غير الشافعي».

ضمه ما عمله في «البحر» ورد في قاضي شهاب مازلاً «مجموع متوسط فيه اختيارات كثيرة وكثير منها يوافق مذاهب

مات «تهذيب الأسماء والمعاني» لسوري ٢/ ٥٥٢، «طعاب السامعية» لاس قاضي شهاب ٢/ ٢٨٧.

«كشف الظنون» لحاجي حليته ١/ ٦٩١، «لخراش السيرة» للمبدئي ص ١٦.

(٤) نكر صيغة إن بعد حيث على قول النسخ. وأولج لبقاء بعضها ودفع لاسه إمادي في «شرح الكفاية».

وحيث لم يجمع، وجوز شمع الإسلام ذكره لأصحابي الوجهين الجمع والكسر وذلك في «حاشيته» عن شرح بعض

على جمع الخوامع».

(٥) «نور في النوازل العنيفة» للبركاتي ٣/ ٣٩، و«الأسماء والطائفة السوطية» ص ١١٤٤، «المجموع شرح =

ولا شك في رجحان من حلَّ عمل المسلم أجمعين في القيام بحجاب الدين.<sup>(١)</sup>

وحكى ابن السكيت في «جمع الخوامع» ما قاله الإمام عنه وعن ولده الشيخ أبي محمد والأستاذ أبي إسحاق الأسفرائيني، قال المصنف في «شرح»<sup>(٢)</sup> «النقل عن الأستاذ أبي إسحاق، والشيخ أبي محمد ذكره ابن لصلاح في «فوائد رحلته»، والنقل عن الإمام موجود في كتابه «الغياثي»<sup>(٣)</sup>.

ثم قال المصنف في «شرح جمع الخوامع» «وقوله يعني الإمام - الذي أراه يومهم أنه من تفقهه، فلهذا صرح يعني المصنف - بالنقل عن غيره، بل بقوله الشيخ أبو علي السحري في أول «شرح لتلخيص»<sup>(٤)</sup> عن المحققين، لكن لم يقل أحد منهم أن فرض الكفاية أفضل من فرض العين كما عبر به المصنف يعني - ابن السكيت<sup>(٥)</sup>.

بل قالوا: القيام أو الاشتغال بالكفاية أفضل من القيام بفرض العين، وبين العاريتين تفاوتاً قليلاً<sup>(٦)</sup>.

١ - أمهدب: للرووي ٢٧/١، «العقد النبوي في اختصار الدرر المصنوع»؛ لمعسوي: ص ٧٦، «إيضاح الفروع

المنتهية»؛ للحجي ص ٧٧، «القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذهب الأربعة»؛ سرحيني ٢٢٩/٢

(١) (الروض الطاهر وعمدة المفتي)؛ للرووي: ١٠، ٢٢٦

(٢) «غياث لأسم في الثبات العلم»، ويسمى «الغياثي»؛ للجوي ص ٥٠٣ - ٥٠٤، و«تشيف المصنف بجمع الخوامع»؛ للزركشي: ١/٢٤٢.

(٣) هو «شرح تلخيص ابن القاص»؛ قال ابن قاضي شهيد «هو في عمدة النعاسة وهو لأبي علي الحسين بن شعب السجستاني لمروزي»؛ اهـ ص ٢٠٨، «طبقات الشافعية»؛ لابن قاضي شهيد ٢/٢٠٨.

(٤) «تشيف المصنف بجمع الخوامع»؛ للزركشي ١/٢٥٢، و«التشديد في تخريج الفروع عن الأصول»؛ للرووي ص ٧٦ - ٧٧.

قلت. وعبر ابن السكيت تاج الدين بأن فرض الكفاية أفضل من فرض العين فعن في كتابه «رفع الحجب عن محمد ابن الخاضع» ما به «فائدة قال الشيخ أبو محمد رولده إمام الحرمين، والأستاذ أبو إسحاق محمد الكفاية أفضل من فرض العين» «رفع الحجب عن محمد ابن الخاضع»؛ ١/٥٠٥.

(٥) «تشيف المصنف بجمع الخوامع»؛ للزركشي: ١/٢٥٢ - ٢٥٣.

قلت، قد بين المصنف في التصديقات بين العبارتين هـ - ، "وقد قال الشيخ عمر الدين في «أمايه»<sup>(١)</sup> لا يقال مرض العين أفضل من مرض الكفاية، ولا المصيق أفضل من المرسع لكون المعنى معساً والمضيق مصيقاً، بل انتعصم عن حسب المصالح المتضمنة في لأفعال، فإن جمعت المصالح أمكن الاستدلال بالتصيق والتعين على انتعصم<sup>(٢)</sup>، وكذلك بارع في هذا الإطلاق من المتأخرين العبد الصالح عمر الدين عمر الشاوي وقال: أما جانب الترك فلا تخير له على مرض العين من حيث إن، ثم لجميع، بها كتاب لترك لجميع لا لترك بعضهم، فهو في جانب ترك العين<sup>(٣)</sup>، وأما جانب الفعل فليس

قلت وإياه فيها خلاف هل مرضه أفضل من مرضه من العين؟ على مذهبي لأول. أن مرض العين أفضل من مرض الكفاية والذي بخلافه وقد رد هذا الإمام الزركشي: أعني تفصيل مرض الكفاية عن مرض العين رسمياً وهو فقال: وهم بعضهم يحكي عن من ذكر أن مرض الكفاية أفضل من مرض العين، وهو غلط فإن كلامهم إنما هو في القيام بهذا الجس أفضل من ذلك، ثم عبارة الخوئي: «وللقائم به مزية» ولا يدرى من المزية لأصلية<sup>(٤)</sup> (البحر المحيط في أصول الفقه)، ١/ ٣٣٢

وقال المعطر في «حاشيته على شرح لمحلي»: «إن صواب الفعل عنهم أنه القيام به أفضل كما وقع في عباراتهم لأنه منه أصل» ١/ ٢٣٦

بل إن الإمام الشافعي نص في تنازع في ذلك، ففي «الأم»: «إن نطق الطوائف المفروص بعبادة الختاره أو الروتب مكروه» (الأم)، ٢/ ١٩٥ وقال العراقي: «ومن عبه مرض عين فاشتغل بمرض كفاية ورغم أن مقصده سبق فهو كتاب»، «إحياء علوم الدين»، ١/ ٤٣.

(١) «أما في عز الدين بن عبد السلام»، وهي تشمل «الأمي في تفسير بعض آيات القرآن الكريم»، و«الأمي في شرح بعض الأحاديث المتفق»، و«الأمي في مناقشة بعض المسائل العقبية»، وهذه الأمي كان العربيتيها في دروس تفسير القرآن بتكرير ووجدت هذه مخطوعات لها ونجتمج: «الأمي الثلاث» بينها اقتصرنا بعض السبع الخطية عن القسم الأول بعنوان «موائد العرب بن عبد السلام»، ولذلك قام الأستاذ رضوان السنوي بحقق هذا القسم في رسالته للدكتوراه ثم طبعته ودار الأوقاف الكويتية سنة ١٩٦٧م، ثم أعيد طبعه في دار الشروق بجدة سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، اعتمداً على نسخ خطية بعنوان «موائد الفوائد في مشكلات القرآن» (سلسلة فقهاء النهوض الشيخ

عمر الدين بن عبد السلام سلطان العلماء ورائع الأمراء)، «بصلاحي»، ٢١

(٢) مرادها هي «الأمي في مناقشة بعض المسائل العقبية» وهي مخطوط

(٣) وفي المعطوط (العين) والصواب ما أتت من «تتبع المصالح» للزركشي: ١/ ٢٥٤.

المقصود من الواجب رفع الحرج إما بقصود الفعل مع ما يترتب عليه من عبادة الله وبإل  
ثوابه، فهي فعل العبد ذلك مع رفع الحرج كما ذكر ورفق بين هذا وبين سقوط الترتيب<sup>(١)</sup>  
على فعل الحرج فقط، بهذا معارض لما ذكره والترجيح معاً؛ لأن كل ما يؤكد طلبة كان  
إلى السقوط أبعد، وكلما حُفَّ طلبه كان إلى السقوط أسرع، فقد ظهر أن لسقوط فرض  
الكفاية طريقين، ولعرض العين طريقاً واحداً فهو أكد<sup>(٢)</sup>.

و قد حررت هذا الموضوع من كتاب ((السير)) من كلام الراعي و((الروضة)) انتهى<sup>(٣)</sup>.  
ونال في ((الخادم)): وينبغي تربية كلام الإمام على ما إذا لم يترجح فرض الكفاية  
على فرض العين، كما لو حصرت [الجارة] وخشي عليها التعثر وكانت العريضة الحاضرة  
وقتها موضع فهدده هي<sup>(٤)</sup> الصورة لإمكان الجمع مع تعجيل الحازة فيها يحصل التوصل  
بالنسبة إلى تقديم أحدهما على الآخر.

ونال ابن الرفعة في ((المطلب)) في كتاب القضاء "فما ذكره لإمام طبرستان لأن كثيراً  
من فروض الكفاية لا يعم الأمة لرومها ولا أكثرها إنما لعدم عموم العلم، أو عدم عموم  
الندرة، ولو قدر لعلم أن الفاعل منهم لو ترك لأقام الله غيره لعصمة مجموع الأمة  
عن الضلالة، فحينئذ المعتبر اسعص في الأكثرية، ومقابلته إن فرض العين تاركه تارك  
[المعنى]<sup>(٥)</sup> عليه، وخصّ بالأمر به تقييداً له معتبر عدد التارك بالتواكل؛ لأنه ربما وقع

(١) وفي المحظوظ بربوبه. والقصود ما أثبتته من ((تبيين المسامحة)) بذكر كشي ٢٥٤/١

(٢) اشبهت جامع بجميع الجوامع ((بذكر كشي ٢٥٣/١ - ٢٤٥

(٣) ((صحيح العربي بشرح الوجيز ٣٦٥/١١، «الروضة الطالبين وهدية المفتين» ١٠/ ٢٢

(٤) ما بين معكوفين هو بيان في المخطوط والكلام الموحود بين المعكوفين هو مصدر تقدير، لأنه في هذا نصرة

بترجح فرض العين على فرض العين وهو ما يقتضيه السياق

(٥) وفي المخطوط (المعنى) والصواب ما أثبت به بتقديم الكلام.

في طائفة تناقص عدم التعيين فطريق قيام الباقي به، وإن كان فرضه على الاعتبار بظنه  
احتياج لأمة كلها للمصلحة التي داته في تكميل ضرورة كالأكل والشرب في الحياة  
الطاهرة

وقال ابن العراقي في «شرح جمع الجوامع» «ورغم الشارح أن بين تعبير المصنف  
بأنه أي - فرض الكفاية - أفضل، وبين تعبير غيره بأن لقيام به أفضل تعاوياً وفيه بطلان،  
فإنه لا يراد تفصيل دلت العبادة، بل تفصيل القيام بها يعني كثرة ثوابه، وبذلك عدل  
سعيه في إسقاط الإثم عن الأمة فلا يهاوب، لأن هذا التقدير مراد بلا شك والله أعلم»<sup>(١)</sup>  
وقال ابن العماد <sup>(٢)</sup> «وما قاله الإمام ضعيف، فإنه خلاف نص الشافعي، ونص  
الرسول، فقد روي «ديدار تنفقه على نفسك، وديدار تنفقه في سبيل الله، وديدار تنفقه على  
أهلك أفضلها الذي تنفقه على أهلك»<sup>(٣)</sup> فجعل نفقة الروجة الذي هو فرض عين أفضل  
من النفقة في الجهاد والذي هو فرض كفاية، ثم ساق أحاديث أخر وقال «هذا صريح  
في تفصيل فرض العين على فرض الكفاية، وهو ما نص عليه الشافعي، والأصحاب  
فقلوا: الإشتغال بفرض العين أهم»<sup>(٤)</sup>

قال في «المجموع»: «قال نقاشي أبو الطيب، قال لشافعي في «الأم»: لو كن في

(١) «العث الهامع شرح جمع الجوامع» ٧٢/١

(٢) أحمد بن محمد بن محمد الشَّيخ شهاب الدين الأنصاري البصري، ومما قل لحسين واشتغل في العقد والعريه  
وعبر ذلك، وأحد عن الشيخ جمال الدين الإسوي وقرأ عليه من أول «المُهَيَّب» إلى الحَنَات وكتاب «أحكام  
الحَنَات»، ولد سنة (٧٥٠هـ)، ومن مصنفاته «التعقبات على المنهاج» للإسوي، و«شرح المنهاج» و«السر  
المستأن بما أودعه الله من الخواص في أجود الحيوان» وتوفي سنة (٨٠٨هـ)، «طغيات الشافعية» لأبي قاضي  
شبهة ١٥/١ - ١٦

(٣) «المعجم الأوسط»: لطيف أبي برقم (١٠٣١) من اسمه أحمد.

(٤) «غاية الوصول في شرح لب الأصول»، لتركيا الأنصاري، ص ٤٣

طواف لإقصاءه، فأقيمت الصلاة أحب أن يصلى مع الناس، ثم يعود إلى طواف وبني  
عنه، وأن خشي فوات الوتر، أو سنة لفجر، أو حصرت جداره، فلا أحب ترك الطواف  
بشيء من ذلك، لئلا يقطع فرضاً لفعل، أو فرض كفاية هداً بص الشافعي<sup>(١)</sup>

ولو كان الاشتغال بفرض الكفاية أهم لقطع له الطواف كما قطع لأداء المريضة،  
وحزم به الشيخان فإنه يكرر قطع طرف انقراض لصلاة الجازة ونقلاً أنه يستحب قطع  
[طواف] النفل [لصلاة الجازة]<sup>(٢)</sup> ثم يبي عليه انتهى<sup>(٣)</sup>

وما نقله من العماد عن حرم الشيخين حكاه المصنف عن الرافعي، ثم حكى عنه  
أنه لا يحسن ترك فرض العين لنكافية، ثم قال: "وبدل لما ذكرنا أن اشروع في فرض العين  
يلزم به حتى لو خرج منه كان قضاءً، وإن وقع في الوقت هذا رأي القاضي الحسين،  
ومتولى، والرواية"<sup>(٤)</sup> وتقدم الكلام فيه في حرف الشين في الشروع فليراجع<sup>(٥)</sup>

(قوله: وأن من ترك فرض عين أحبر عليه قطعاً، وفي فرض الكفاية خلاف)<sup>(٦)</sup> تقدم في

(١) (الأم)، ج ٢، ١٩٥.

(٢) وفي المسطور (طواف) وهو تصحيح والصواب ما أثبت.

(٣) ما بين المعكوفين مسط من المسطور وأثبت من «فتح المبر» للرعي و«المجموع» لغزوي.

(٤) «فتح معبر بشرح الوحي» للرافعي ٣١٣/٧، فقال الرافعي "وقطع الطواف المفروض صلاة الجازة

والرداب مكروه، إذ لا يحسن ترك فرض العين بالتطوع أو فرض الكفاية"، و«روضة الطالبين وعمدة المفتين»

لغزوي، ٨٤/٣، و«المجموع شرح المهدى» لغزوي، ٤٨/٨.

(٥) «المنثور في القواعد الفقهية»، للروكني، ٢٤٧/٢، ٤١/٣.

(٦) حرف الشين، ص ١٧٢.

(٧) «المنثور في القواعد الفقهية» للروكني، ٤١/٣، وانزع صاحب عن مختصر ابن الحاجب، ٥٠٥/١، وقد خا

فيه إلحاح السبكي حاكياً لخلافه في ترك فرض الكفاية وحرم بأن من ترك فرض الكفاية يجر عنه أيضاً

والصحيح لإحار

حرف الشين الخلاف مع تمصين فليراجع<sup>(١)</sup>.

(قوله: والظاهر أن القائل بتفصيل الكعابة على الذين أرادوا به الجنس على الجنس)

إن آخره<sup>(٢)</sup>

قلت: قال الإسوي في «شرح المباح» بعد أن نقل كلام «الروضة» المتقدم،  
«ويقله ابن الصلاح في «قوائد رحلته» عن «المجهد» لشيخ أبي محمد<sup>(٣)</sup>، ثم رأيت في  
أول شرح «التلخيص» لشيخ أبي علي عن طوائف من المحققين وارتضاه انتهى<sup>(٤)</sup>  
والله أعلم.

(قوله: الثامن: التصحح الحقيقي هو الرفع للعقد) بل أن قال (والمحاري أن لا يكون  
رافعاً) أي - للعقد - (بل قاطعاً كالطلاق ليس رافعاً للعقد النكاح بل قطعاً للعصمة)<sup>(٥)</sup> كذا في  
حط المصنف، وفي النسخ بل قطعاً بالنصب، ولعله من قطع بالرفع على الاستثاء، قال  
ابن مالك<sup>(٦)</sup>: «بل العاطمة إذ وقعت بعد جنة فهي تنسبه على انتهاء عرض واستشف

(١) حرف الشين ص ١٧٣

(٢) «المشور في الفوائد المعية» للبركسي: ٤١/٣.

قلت وهذا ما جزم منه الفقهاء به رغم تأخذه «العمل المتعدي أفضل من العاصر» إذ كان العمل يتعدي  
صاحبه إلى غيره فيكون ثوابه أكثر من العمل الذي يقتصر أثره على صاحبه فقط، ويحيى بالمتعدي الذي يعم نعمه  
صاحبه وغيره\* «القول عند الفقهاء وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة» للرحبي ٧٢٩/٢

(٣) هو عبدالله بن يوسف بن محمد بن حيوية الجويني، أبو محمد والد إمام الحرمين. من صنفه التصدير واللغة والعقود،  
توفي سنة (٤٣٨هـ)، ومن مصنفاته: «التبصرة في العقدة» و«التذكرة» و«التفسير الكبير». «الطبقات الشافعية» ٢٢

لابن كثير ص ٣٩١

(٤) «التمهيد في تخريج المراجع على الأصول» للإسوي ص ٧٦ - ٧٧

(٥) «المشور في الفوائد المعية» للبركسي: ٤٨/٣

(٦) هو محمد بن عبدالله، ابن مالك نظامي الحلي، أبو عبدالله، جمال الدين أحد الأئمة في علوم العربية ولدي جليل  
بالأندلس سنة ٦٠٠هـ، وانتقل إلى دمشق توفي فيها سنة (٦٧٢هـ)، من مصنفاته: «الأنصبة» في النحو، وله =



غيره<sup>(١)</sup> وهي هل لا يتنقل من عرص إلى آخر فليتأمل.

(قوله: فإذا أعتقه مثلاً، أو باعه، أو وهبه لكاتب هذه التصرفات قاطعة للملك وليس رافعة لشراؤه، لأنها من حملة آثاره، فكيف ترفعها)<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup> إنها يذكر في بعض النسخ وفي بعضها آثارها وهو الذي في خط المصنف فليعلم.

(قوله: وكذلك العتق والبيع وبحوه من التصرفات قاطعة للملك، والصح رافع للعقد امقتضي للملك، وقد اختلفوا في أن المصح يبيح المصح<sup>(٤)</sup> هل هو رفع للعقد من حبه أو من أصله؟ وليس لك أن تقول: إذا قلنا من حبه فهو والقطع سواء، فإن من اشترى عبداً فشراؤه اقتضى أحكاماً [آخر]<sup>(٥)</sup> من الملك) إلى أن قال: (فإذا رده المشتري بغير رجع إليه بالملك الأول وكان الملك الثاني مستفاداً من شرائه السابق على بيعه وبمس ملكاً جديداً بالمصح ولو أنه اشتراه من مشتريه كان عوده إليه بملك جديد مبتدأ<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup>

(ويبيح)<sup>(٨)</sup> على هذا أنه: لو قال، إن دخلت الدار فأنت حر ثم باعه، ثم رُدَّ عليه بغير، ثم دخل الدار (يعتق)<sup>(٩)</sup> لأنه ليس تعليقاً قبل الملك [لأن الملك]<sup>(١٠)</sup> العائد هو الأول

= (تسهيل المولد) في بحوه، (الصرح في معرفة كتاب العرب)، و(الكافية الشافية)، (الشرح في ترجم أئمة البحر والعلّة) ص ١٢.

(١) (شرح الكافية الشافية)، ١٢٣٣/٣.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأثبت من لأصل - (المشور) -.

(٣) (المنثور في القواعد الفقهية)، بزرگشي: ٤٨/٣.

(٤) وفي المخطوط (المعيب) والصواب ما أثبت من الأصل - (المشور) -.

(٥) ما بين المعكوفين كتبه رائدة من (المحشي) - العبادي - وهي غير موجودة في الأصل المطبوع - (المنثور) -.

(٦) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأثبت من لأصل - (المشور) -.

(٧) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأثبت من لأصل - (المشور) -.

(٨) وفي المخطوط (ويبيح) والصواب ما أثبت من الأصل - (المشور) -.

(٩) في المخطوط (لا يعتق) والصواب بحدف (لا).

(١٠) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأثبت من لأصل - (المشور) -.

بمخلاف ما إذا اشتواه<sup>(١)</sup> كذا في اسح لا يعتق ملا انفية، ولذك عائد هو الأول وفيه أمران.

أحدهما: زيادة (لا)، قبل يعتق، وهو كذلك في نخط المصنف و لصواب حذفها.

الأمر الثاني: حذف الميم قبل لعائد، وهو ثابت في خط المصنف، وحذف من السح أي - ثم دخل الد ر يعتق لأنه ليس تعيقاً قبل است، فإن الميم لعائد هو الأول - وكلام المصنف ثابت ولا حتماً يدل على زيادة (لا) وحذف ما في أصل المصنف قبل أنزل.

وقوله: ابراع عشر إذا احصى السح والإحارة نعتب الإحارة، كذا في السح

قال في «الصحيح» نعتب المصوب مراراً<sup>(٢)</sup> والمعنى عليه أن المصح يقدم عليها، كذا في خط المصنف نعتب اسح وهو المصوب، ولا يجزئ معه إلى ما قبله ولا يستداه منه صحيح

وقوله: إلا في صورتين:

أحدهما إذا اشترى عبداً بخرابة واعتبها أي - لخرابة مع العبد - أي اعتبها معاً، حيث كان الخيار للمشتري كما صورته بذلك الشرح، كما في «الشرح» و«الروضة» للإحارة في الخارية، المتضمن لها عتق لعبد، مقدمة على المسح [فيها]<sup>(٣)</sup> في الأصح، وروصع ذلك بعبارة الشيخين: قال ابن العربي في «الوجيز»، ولو اشترى عبداً بخرابة، واعتبها معاً تعين العتق في العبد على الأصح تقديماً للإجارة على المسح، قال الشيخان

(١) «المشور في القواعد الفقهية» للمركشي: ٤٨/٣

(٢) «المشور في القواعد الفقهية» للمركشي: ٥٢/٣، و«الأشياء والظواهر» لسبوطي: ص ٤٥٥

(٣) «الصحيح فاج الفقه وصحاح العربية» لسجوهري: ١٩٥/١

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من «المحتوي» معادي غير موجوده في أصل المطبوع - «مشور»

والعبارة لمرافعي في شرحه بعبارة «الوجيز»: "وإن كان الخيار لمشتري العبد، وهو المراد من مسألة الكتاب لم يحكم بعقوبتها معاً، وعن أبي حنيفة <sup>رحمته</sup> - أنها يعتقان، لذا أنه لا يبعد إعتاقهما على لتعاقب، فكذلك دفعة واحدة، ومن يعتق منهما وجهان:

أحدهما وهو ما أورده ابن الصباغ أنه: تعتق الجارية لأن تشيد لعق فيها فسخ، وفي لعبد إجارة، والفسخ والإجارة إذا اجتمع يقدم الفسخ، وهذا لو فسخ أحد المتابعين، وأجار الآخر قدم الفسخ، وأصحهما أنه أجاب ابن حنبل أنه يعتق العبد لأن الإجارة إبقاء للعبد، والأصل فيه الاستمرار قال الشيخ أبو علي: «لو جهان مبيان على أن است في زمان الخيار للبائع أو للمشتري، فإن قلنا بالأول يبعد غير مملوك لمشرية، وإنما ملكه الجارية فينفذ العتق فيها، وإن قلنا بالكافي فصكه العبد فينفذ العتق فيه، ثم حكى وجهاً ثالثاً وهو أنه لا يعتق واحد منهما؛ لأن عتق كل واحد منهما يمنع عتق الآخر، وليس أحدهما أولى من الآخر فيندفعان»، قال الشيخان: "وإن كان الخيار لبائع العبد وحده فالمعتق بالإضافة إلى لعبد مستمر، والخيار لصاحبه، وبالإضافة إلى الجارية نفع والخيار لصاحبه، وقد سبق الخلاف في عقوبتها" <sup>(١)</sup>، والذي يصح به أنه لا يبعد العتق ل واحد منهما في الحد، فإن فسخ صاحبه بعد في الجارية وإلغى العبد، قال شيخنا الشيخ كمال الدين أبي شريف في «شرح لإرشاد»، "وإذا لم يحز البائع فيكون الحكم فيها عتق الأمة دون العبد؛ لأن إعتاق الأمة فيها فسخ للبيع والفسخ يستد به أحد المتبعدين بخلاف الإجازة فإن قيل <sup>(٢)</sup> فلم رجحتم الوجه القائل بعتق العبد في غير هذه الصورة، مع أنه إجازة وهلاقتهم فيها بعتق لأمة لكونها فسخاً مع أنه وجه، بل هو الذي أورده ابن الصباغ

(١) «فتح العزيز بشرح الوجيز» لمرافعي ٢٢٤/٨ - ٢٢٥، وأروحه الطالبي وعبد المطلب: «شور في القواعد» لمرور

وما زال إليه صاحب «المهمات» قدراً بأن مارجحه الشيخان فيها من عتق العبد غير مستقيم، فبما كان خيار للمشتري وحده في الصورة الأولى كان مستهداً بالإجارة كاستداده بالبيع، معارضاً بالنسبة إليه قدمت الإجارة؛ لأن الأصل استمرار العقد والإجازة تقتضيه، وأما قول صاحب «المهمات»: بأن صحيح الشيخين عتق العبد غير مستقيم بغير مستقيم؛ لأنه بناء على أن المثلث في العبد بلبائع وهو ممنوع، واستدلاله عليه بأن المثلث في الخيارية لمشتري انعقد خاصة فيلزم أن يكون المثلث في العبد ببايعه غير صحيح، لأن الخلاف المشهور في المثلث في ركن الخيارية هو في ميثاق المبيع، والأرجح فيه ما حكاه الشيخان من قتل<sup>(١)</sup> انتهى ما اردته منه.

قلت. وما أشار إليه الشيخان فهو أن الأظهر من خلاف أنه إن كان الخيار شروطاً للبايع بملك المبيع في ركن الخيار له، وإن كان للمشتري فله المثلث، وإن كان لهما فملك موقوف، فإن تم البيع بان أمثك بمشتري من حين العقد، وإلا فمستثنى، وكأنه لم يخرج عن ملكه وحيث حكم بملك المبيع لأحدهما حكم بملك لآخر بالآخر، وحيث ترقف فيه توقف في الثمن، وبسي على خلاف كسب المبيع المبدأ أو الخيارية في ركن الخيار، فإن تم البيع فهو للمشتري إن قلنا المثلث له أو موقوف، وإن قلنا للمشتري فهو له وفي معنى الكسب البين، والبص، والتمر، ومهر الخيارية انوطوء، مشهدة والله أعلم.

(قوله: الثانية) أي - ما تقدم فيه الإجازة على الفسخ - (إذا فسخ أحد الوائين وأجاز الآخر فالإجازة مقدمة على الفسخ كما إذا اشترى عبداً ومات في ركن الخيار وحلف ابن فاختار أحدهما الفسخ والآخر الإجازة) انتهى ما ذكره المصنف.<sup>(٢)</sup>

لوجه اشياء صورة هذه المسألة سهواً<sup>(٣)</sup>، والأصح في «الروضة» أن البيع

(١) «مشتري في القواعد الفقهية» بغير ركني. ٥٣/٣

(٢) وفي المحفوظ العبارة كالآتي "وجه اشياء هذه مسألة الصورة ميثاق والكلام غير مستقيم بها والصواب =

مقدم على الإجماع على القاعدة<sup>(١)</sup>

(قوله الفصيلة المنعقة بنفس العادة أولى من الفصيلة المتعلقة بمكانها)<sup>(٢)</sup>

قلت. هذا إذا رجع الجماعة خارج الكعة، وإلا ففعلها في الكعة أفضل، ومن ثم  
أي - من ها - وهو أولونه انصبه المنعقة بنفس العادة الجماعة خارج الكعة أفضل  
من الأفراد داخلها.<sup>(٣)</sup>

(قوله 'والجماعة في البيت أفضل من الأفراد في المسجد')<sup>(٤)</sup>

فروع: لو كنت جماعة بينه أكثر من جماعة المسجد، فقال إمامي. "المسجد  
أولى"<sup>(٥)</sup>، وهو مقتضى إطلاق الشيخين لاشتغال المسجد على الشرف، وإظهار الشدة،  
وكثرة الجماعة، وقال القاضي أبو الطيب في باب الإعتكاف منه أولى، ولو كان المسجد  
الذي بجواره بالجماعة ولو حصر فيه يحضر معه غيره، فالذهاب إلى المسجد للجماعة أفضل  
بالإشفاق، وإن استويا جماعةً فمسجد الحوار بالاتفاق أفضل، ولو تساوت جماعة مسجد  
الحوار وانعقد قدم ما يسمع بدؤه، ثم الأقرب، ثم يتخير قال في ((البحر))<sup>(٦)</sup> فإن برض

= ما صيرته وبه يستقيم الكلام.

(١) «دعوة الطالبين وعمدة المفتين» للزوري. ٤٥٩/٣

(٢) «المنثور في القواعد الفقهية» للزركشي ٥٣/٣٠، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي. ص ١٤٧، و«القواعد الفقهية

ونظيراتها في المذاهب الأربعة» للزحبي. ٧٣٨/٢

(٣) «المنثور في القواعد الفقهية» للزركشي ٥٢/٣، و«الأشباه والنظائر» للسيوطي. ص ١٤٧، و«القواعد الفقهية

ونظيراتها في المذاهب الأربعة» للزحبي. ٧٣٨/٢

(٤) «المنثور في القواعد الفقهية» للزركشي ٥٢/٣، و«أشبه المطالب في شرح روض الطالب» لرحمة الأنصاري

١/٢١٠، و«إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين» للزكري. ٨/٢.

(٥) «الحاشية الكبرى» ٣٠٣/٢

(٦) «بحر المذهب» للزويدي. ٣٩٥/٢

أنه يسمع نداء لأبعد دواب الأقرب حينئذ، يجمع اسمع أو يحوي (أوجه تشبيه الأقرب، قوله الله حي في شرح السجدة تنهى<sup>(١)</sup>

تنبيهات:

الأول: إن أقل الجماعة اثنان، مأموم بقوله تنهى<sup>(٢)</sup> الاثنان فيما فوقها جماعة<sup>(٣)</sup> روي ابن صاحبه.

قال في (شرح الحديث) "وإذا صلى رجل برجل، أو بامرأه، أو أمته، أو ابنته، أو غيرها، أو بعلامه، أو سيدته، أو بعمرهما حصلت له حصصه جماعة التي هي خمس أو سبع وعشرون درجته، وهذا لإطلاقه، ونقل الشيخ أبو حامد وغيره بيه الإجماع، وعن صاحب (العروة) أنها ثلاثة مؤمهم واحد، لأنه أقل الجمع عند الشافعي، والجواب أن ذلك وضع لعوي وهذا حكم شرعي مأخذه التوقف تنهى<sup>(٤)</sup>"

النتيجة الثاني: صلاة المراء التواضع في بيته أفضل من فعلها في الكعبة، وأما لصلاة

(١) (العروة البنية في شرح نهضة الوردية)، مركز الأندلسي ٤٠

وهنا يتم الحرمية ميا المألة "ولو كان بالقرب من منزل الإنسان مسجد ولو تعداه، ليعتقل، ولو قام به شارب، لقاصد الجماعة به، فهو أولى من قصد الجماعة الكثيرة، وإن كان مسجد لا يعتقل بسبب تعديه به ومجوزته، فالمدعى أن فضل الجماعة الكثيرة أولى. وذكر بعض أصحاب أدعية حوز الخوار بذلك لمسجد أولى، وذلك غير حديد، بل قد صرح نفع فيه، فيه أنه قد يحط بقصد الجماعة الكثيرة معرو، عبودي ذلك إلى نفع المسجد، ولعل ذلك في مسجد السكة، وأما إذا كان عن طريقه، وكان أقرب من المسجد المهدود، فلا يتقدم الوجه الضعيف في هذه الصورة (نهاية المطالب في ذراية السعدي): ٣٦٧/٢ (البيان) بقصر في ٣٦٥.

(٢) (الجموع شرح لمهدي)، المنوي ١٩٧/٤، و(الروضة الطاليز وعنده الغير)، المنوي ٣٤١/١

(٣) الحديث به. (المعجم لاس في (اسم ابن صاحبه)، وهو في (المعجم لأوسط)، لطيفي رقم حديث ١٦٦٤ عن أبي موسى الأشعري - باب من اسمه محمد، و(اسم الدار فطني) - باب الاثنان جماعة رقم الحديث (١١٨٧) عن أبي موسى الأشعري وغيرهما

(٤) (الجموع شرح لمهدي)، المنوي ١٩٦/٤

المدورة وقضاء الفائتة فعملهما في الكعبة أفضل.<sup>(١)</sup>

التنبيه الثالث وقال في «شرح المهدب»: «إذا كان هناك مساجد فذهب به إلى أكثرها جماعة أفضل، ولو كان في جوار مسجد قليل الجمع، والعيد منه أكثر جمعاً والمسجد البعيد أولى إلا في حالين:

أحدهما: أن تعطل جماعة القريب لعدوله عنه لكونه هاماً، أو يحصر الناس بحضوره فحينئذ يكون القريب أفضل.

الثاني: أن يكون الإمام العبد مستدعاً كالمعتزلي وغيره، أو فاسقاً أو لا يعتقد وجوب بعض الأركان ولقرب أفضل على الصحيح الذي قطع به الجمهور انتهى»<sup>(٢)</sup>

فإن لم تحصل الجماعة إلا بابتدع وحوه فالصلاة معهم أحب، كما ذكره الدميمري<sup>(٣)</sup>

وقد البيهقي "ب" كلامهم بشعره، لكن الذي في البحر صلاته منفرداً أفضل، ونقله في «الروضة» كأصدها عن أبي إسحق المروزي، لكن في مسألة الحضي فقط ومثلها

(١) قلت وهذا خلاف ما عده من كلام أئمة المذهب فقد قال النووي "قال أصحابنا والنسب في الكعبة أفضل من خارجه، وكذا الموضع إن لم يرج جماعة أو أمكن الجماعة لحاضرين الصلاة فيها فإن لم يمكن فحارجها أفضل وكلام الأصناف وإن كان مطلقاً فهو محمول على هذا التصحيح قال الشافعي في «الأم» قضاء العريض الفائتة في الكعبة أحب إلي من قضاءها خارجها قال وكل ما روي مني كان أحب إلي مما بعد قال الشافعي والأصحاب وقد المدورة في الكعبة أفضل من خارجها قال الشافعي لا موضع أفضل ولا أظهر للصلاة من الكعبة" (المجموع شرح المهدب) ١٩٥/٣، ١٩٦، «روضة الطالبين وعمدة المسير» ٢١٤/١

ونكس قال شمس الدين الرملي "وقد نقل الطرطوشي في التلخيص الإجماع على أن الصلاة القائمة في البيت أفضل منها في سائر مساجد حُرِّ في المسجد الحرام" «نهاية المحتاج» ٢٣٨/١

قلت وهذا الإجماع مجموع بخلاف المذكور، والله أعلم

(٢) (المجموع شرح المهدب) لسروبي- ١٩٨/٤

(٣) «النجم الرواحي في شرح المحتاج» للدميمري- ٣٢٩/٢

لقية بل أولى<sup>(١)</sup>.

الشيخ الرابع: إطلاق المصنف أن الجماعة في البيت أفضل من الإفراد في المسجد، يشمل مسجد رسول الله ﷺ فإن الشيخ نور الدين المحي رأته بحط - كذا مثل في «شرح المذهب»<sup>(٢)</sup> وسكت عن لمسح الحرام ومقتضى التعليل، لحقه به، بل أولى لأن حرم مكة لمسجدها في المصاعمة كما نقله النووي في مسنده عن إدوردي وأقره بخلاف حرم المدينة انتهى<sup>(٣)</sup>.

ولم أقف في «شرح المذهب» على مثله<sup>(٤)</sup>.

قال ابن تيمية: «والصلاة مفردة في المساجد الثلاثة أفضل من الجماعة في غيرها»، وأفتى العراقي بأنه: «إذا كان موصل مفرداً حشع، ولو صلى في جماعة لم يحشع، والإفراد أفضل»<sup>(٥)</sup>.

وقوله: الفعل القليل في الصلاة لا أثر له إلا في ثلاث صور أحدها: ما فيه لعب كما لو

(١) والبصير عن السبكي موحدة في «المروءية» في شرح البهجة الوردي، تركها الأنصاري ١/ ١٥٥، والنجاة

البيان شرح ربك ابن وصلاح، للرمي: ص ١١١

(٢) «المجموع شرح المذهب» للنووي ٨/ ٣٩، وكذا «روضة الطالبين وعمدة المتقين» للنووي ٣/ ٨٧

(٣) «الإيضاح في مناسبات الحج والعمرة» للنووي ص ١٦٦

(٤) قلت: أما النقل عن «المجموع شرح المذهب» للنووي فقد قال النووي: «قالوا: لا يتعلق بنفس العبادة أفضل وأولى بالمحافظة قالوا: وهذا كتاب الصلاة بالجماعة في البيت أفضل من الإفراد في مسجدها، أعم» «المجموع

شرح المذهب» للنووي ٨/ ٣٩

(٥) لم أجد المسألة في «فتاوى العراقي»، والمسألة موحدة بنصها في «أسس المطالب» شرح ررض الطالب، تركها

الأنصاري ١/ ٢١٠، و«الغرد البهية في شرح البهجة الوردي»، تركها الأنصاري ١/ ١٥٥، و«فتح الوهاب

شرح مهج الطلاب»، تركها الأنصاري ١/ ٦٩، و«نعمه المحتاج في شرح المنهاج»، لابن حجر العسقلاني

٢/ ٢٥٣، «حاشية الحسن على شرح المنهاج» ١/ ٢٥٣



صفت المرأة لأمرنا بها في صلاتها بطن اليمين على اليسار، لأنه لعب وقليل اللعب عطل،<sup>(١)</sup>

قلت. عبارة الراقي: ولا ينبغي أن يضرب بطن الكف على بطن الكف، وإن ذلك لعباً، ولو فعلت ذلك على وجه اللعب بطلت صلاتها، وإن كان ذلك قليلاً لأن اللعب يبطل الصلاة.<sup>(٢)</sup>

وقال في «شرح المهدب» «قد صحب لا تضرب باسطين، وإن فعلته على وجه اللعب بطلت».<sup>(٣)</sup>

فأفهم أنها لو ضربت لا على وجه اللعب لا تطل صلاتها، وفي «الحاوي»، وجه، أنه محوز مطلقاً.<sup>(٤)</sup>

(١) «المشور في الموعد بمعية» للبركشي ٥٥/٣ - ٥٦، «حاشية» في معرفة مذهب الفقهاء: «سفال الشافعي ١٣٠/٢» فقد قال: «إن باب الصلي في صلاته شيء مباح الرجل وصفت المرأة فتضرب بطن كعبها لا يمين على ظهر كعب الأيسر وقيل تضرب بأصبعي يمينها عن كعب الأيسر وذكر في «الحاوي» أن طاهر كلام الشافعي رحمه الله أنها كيف ما صفت جاز، وقال أبو سعيد لإصطخري: لا تصفق باطن الكف على باطن الكف، وقال مالك: «يحب أن يصعد» وهو «مجموع المحتاج في شرح المنهاج» لأس حنبل ختعي ٢ ١٤٩.

⑤ وقال الخطيب الشربسي: «إذا ضرب أي أصاب شيء يضر في صلاة أي صلاتها صفت بمحدث النار تضرب بطن كعب أو ظهرها عن ظهر أخرى أو ضرب ظهر كعب على بطن أخرى لا تضرب بطن كل منهما عن بطن أخرى فإن فعلته على وجه اللعب ولو ظهر عن ظهر غيره بالحريم بطلت صلاتها وإن قل شافعه بالصلاة» («الإصاح في حل ألفاظ أبي شجاع» ١٤٦/١).

(٢) «فتح العزيز بشرح الوجيز» للراقي ١١٥/٤.

(٣) «المجموع شرح المهدب» للبووي: ٨٢/٤.

(٤) قلت ذكر «دورقي» في مسألة المويين فقال: «أحدهما» وهو ظاهر مذهب شافعي أنه يصعد كيف شاءت إما بباطن الكف عن ظاهر الأخرى، أو بباطن الكف عن باطن الأخرى، أو بظاهر الكف عن ظاهر الأخرى كل ذلك سواء تساول الاسم له والوجه الثاني وهو قول أبو سعيد لإصطخري: «إنها تصفق بباطن الكف على ظاهر الأخرى، أو بظاهر كعب عن باطن الأخرى، وإما بباطن أحدهما على باطن الأخرى فلا يجوز تصفقاته تصفق بمصعب والنهوي» («الحاوي الكبير») ١٦٤/٢.

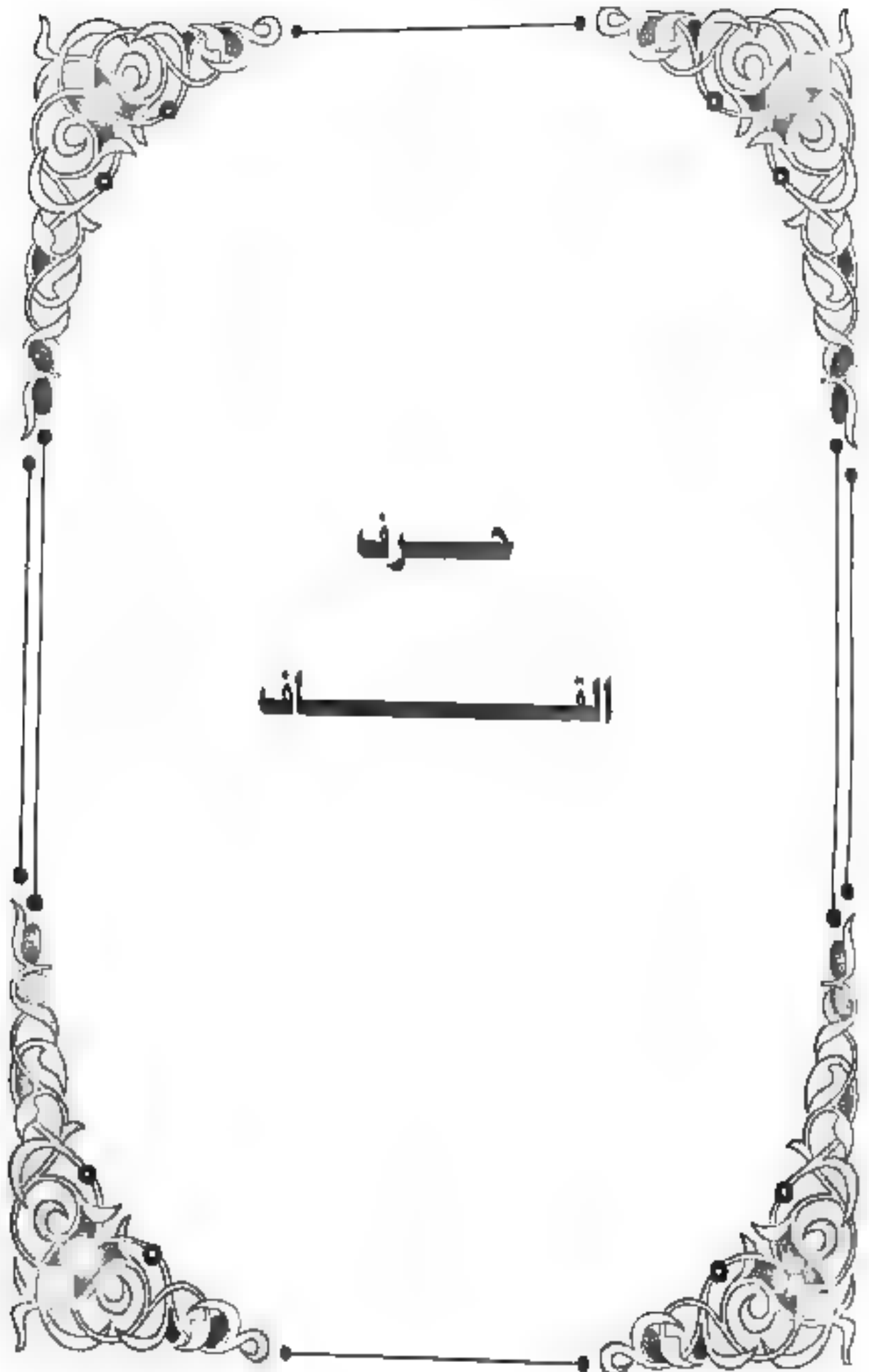
قال الإسوي في (سطعة): ولا يعني أن يصر بظناً على بطن، غير ذلك لعب، وبو فعت على وجه لعب عدة بالتحريم بطلت صلابها، ونقل كى ده لرابعي انتهى<sup>(١)</sup>.

وقد تقدم تعبير الرابعي وليس فيه انحراف لا اشتراط عدمي بالتحريم مع أنه لا بد

منه.



(١) «فتح الميرز يشرح الوجيز» للرابعي ١١٥/٤



## حرف القاف

(قوله من قاعدة. (القدرة على التحصيل كالقدرة على الحاصل فيما يحب له وليس كالقدرة فيما يحب عليه))<sup>(١)</sup> (ومن الثاني) يعني - أن لقدره على التحصيل يست كالقدرة ليس يجب عليه - (المعنى لا يحب عليه الإكتساب لو فاء الدين)<sup>(٢)</sup>

قلت: عن ابن الصلاح عن عبد الله بن محمد بن الفضل المرواي<sup>(٣)</sup> وكان من

(١) «المنثور في القواعد الفقهية» للرد المحتار ٥٧/٢ وقد قيد بفاعله المذكور في كتب القواعد (تمويذ) (الحاصل) (مخرج) (مخلاف) (تحصيل) ما ليس بالحاصل «(الأشياء والنظائر)» للسيوطي ص ٥٣٦، و«(المروى)» والصوابه العقيدة (المختصه لتفسير)» المجلد (المطبعة) ٢٢٩/١

(٢) «(منثور في القواعد الفقهية)» للرد المحتار ٥٨/٣، و«(المروى)» والصوابه العقيدة (المختصه لتفسير)» المجلد (المطبعة) ٢٢٣/١

(٣) قلت «العلف» سبق قسم من المؤلفين لا فصاحب إمام الحرمين هو محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أبي العباس أبو عبد الله الصاعدي الشافعي الفراءوي ويعرف بقرينه المأثور لأنه أقام بالحرمين مدة طويلة بشر العلم ويسمع الحديث ويعط الناس ويذكرهم أحد الأصول والتفسير عن أبي القاسم الشافعي وحلف إلى مجلس إمام حرمين وتبعه عنه وعن الأصول وصار من جملة المذكرين من أصحابه وسمع من خلق كثير ونمرود (صحيح مسلم) وغيره قال ابن السمعاني «مؤيد» نام مفت ماطر وعظ حسن لأحلاق والمعاشره جواد منكر لمعربيه ما رأيت في شيوخه مثله، ثم حكي عن بعضهم أنه قال الفراءوي الفراءوي قال الفهمي وقد أتى أكثر من ألف شخص، توفي في سؤال سنة ٥٣٠هـ وذهب إلى جانب أبي حريجة وبه كتاب في المذهب في عراف

وأما عبد الله بن محمد بن الفضل الفراءوي فهو أبو البركات الأبن مات في القرن السادس وكنى الفراءوي السكي في الطبقات (لأنه حدث في سنة ٥٤٦هـ) والمروسي مات في ١٧٨١هـ فلم يدركه حتى يكون من أصحابه (والعلم) «مقتاب الشافعية الكبرى» للسبكي ١، ٦٧، و«(طبقات الشافعية)» لابن كثير ص ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠

أصحاب إمام الحرمين أنه قال: «إن وجب الذنب بسبب هو عاصي به كالإتلاف عمدًا وجب عليه الإكتساب؛ لأن التوبة منه واجبة وذاؤه من جملة شروطها لكونه حق آدمي، وإن لم يكن عاصيًا لم يجب انتهى»

فتقيد به إطلاق المصنف والله أعلم.

فائدة مما ينبغي أن ندخل فيه «الفرقة» ما ورد سارع في عين تحت يدهما ولا يئنه لأحدهما، وأراد كل منهما أن يحلف، أو امتنع كل منهما عن اليمين وطس بهمين ريقه، ولا يبدأ لعاصي بتحليف أحدهما؛ لا بفرعه، خلاف ما يفهمه كلام «شرح» و«الروضة»، أو ذلك، لأنه قد ثبت في السنة في حديث أبي داود، وابن ماجة، والشافعي من حديث أبي رافع مرفوع عن أبي هريرة: «أن رجلاً احتصى في ماع أن رسول الله - ﷺ - يس لو حدهما يئنه، فعذر النبي - ﷺ - أسهما على الحسن»<sup>(١)</sup>، وقوله «استغني في «اسمته» بذلك، ويشهد له حديث البخاري «أن النبي - ﷺ - عرض على قوم اليمن فأمرعوا فأمر أن يسهم بينهم في اليمن أيهم يحلف»<sup>(٢)</sup>، انتهى

«(طبقات الشافعية)» لابن قاضي شعبة: ٣١٢/١

(١) «(مجمع محتاج في شرح المنهاج)» لاس حنابلة ص ١٣٨، «(معنى محتاج)» بشرحي ١١١/٣

قلت بل نقل العربي في «الأحياء» «وأما ما خرج من كان قد استطاع في بعض السنين ولم يتمكن من الخروج ولا قد أفلس فعنه الخروج فإن لم يصدر مع الإفلاس فعنه أن يكتب من أجل ذلك قدر الراد فإن لم يكن له كتب ولا مال فعليه أن يسأل الناس بمصرف ربه الركاء أو الصدقات ما يخرج به فإن مات قبل الحج مات عاصيًا، فإن أئنه (من مات) ولم يخرج فليعتد إن شاء يهوديًا وإن شاء نصرانيًا، والعمر الطارق بعد القدرة لا يسقط عنه الحج وهذا طريق نعيشه عن الطحايات ولداو كها» (الأحياء ص ٣٥/٢)

وقال الخطيب الشريفي في «(المعنى محتاج)» ١١٢/٣ «هَذَا أُنْعِمَ بِمَا عَمِلَ عَنْ أَبِي الصَّلَاحِ، فَإِنَّ الْحُجَّ مِنْ حَقِّهِ اللَّهُ تَعَالَى»

(٢) «(مسألة داود)» كتاب الشهاديات - باب الرُّحْمَانِ يَدْعِيَانِ شَتَا وَكَيْسَ قُلِي يَنْتَه - حديث رقم ١٣٦٦٦ ص أمه مبررة، «(السنن الكبرى)» بليهي حديث رقم ٢١٢١٥

(٣) البحري: كتاب الشهاديات - باب إذا تنازع قوم في اليمين - حديث رقم ٢٦٧٤

(قوله: قال الإمام في باب الكتابة، وإقراء في العتق لا يحري في موضعين، إلى أن قال الثاني: «أيهما السيد الإعتاق ولم يعين بقلبه ومات ولم يقم لواثر مقامه في التعس، فأما إذا عتق المعتق وقرع<sup>(١)</sup> ثم استهم فلا حريان للقرعة»<sup>(٢)</sup> كذا في حط المصنف وفي السمع وقرع<sup>(٣)</sup>، ولعله واحد أي - عتق المعتق - أي السيد واحداً من عبيده، ثم استهم فلم يعسم بعد، ويدل عليه قوله فلا حريان للقرعة.

قوله. من قاعدة: «القضاء مقابل الأوامر»<sup>(٤)</sup>

واختلف الأصوليون فيما انعقد سبب وجوبه ولم يوجب إما لمانع، أو لعوائب شرط، أو تضعف من الشارع، هل يسمى تداركه بعد الوقت قضاء على وجه الحقيقة أو لصحارة؟<sup>(٥)</sup> إلى أن قال:

«وعلم من هذه القاعدة مسائل، أحدها، أن الصبي غير المميز إذا بلغ لا يؤمر بقضاء الصلاة لا إيجاباً ولا ندباً، لأنه لم يوجد في ذمته سبب الوجوب»<sup>(٦)</sup> هذا كما يأتي إذا لم يميز إلا بعد سن يمكن فيه التنوع.

(١) وفي المخطوط (وقرعاً) والصواب ما أثبت من أن (قرع) فعل ماضي مبني على العتق

(٢) «المشور في القواعد الفقهية» للزركشي ٦٥ / ٣ ، «نهاية المطلب في حواشي المصنف» لأبي العباس الحويص ٣٩٢، ١٩

(٣) وفي المخطوط (وقرعاً) والصواب ما أثبت من أن (قرع) فعل ماضي مبني على القبح

(٤) «المشور في القواعد الفقهية» للزركشي ٦٩ / ٣ .

(٥) قال الإمام الزركشي في «المشور»: «فقال متأخرون حقيقه سواء تمكن المكلف من فعله في الرصد كسائر حريص الذي كان يطيق الصوم أو لم يتمكن شرعاً كالخائف أو عقلاً كالسائم وقال الغروي إطلاق اسم النصف في هذه الصورة على وجه المحار، لكنه جرم بذلك في الحائض والمريض الذي كان يحشى الامتناع في الصوم وتردد في فيه الصور ثم رجح كونه حاراً، واختلف في ذلك معظي إلا أن يلحقه نعرض لذلك في ص ٦٩ / ٣ ٧٠

(٦) «المشور في القواعد الفقهية» ٧٠ / ٣

قال الدميري في «شرح المنهاج» في فصل الحضارة من كتاب السمات. «ومر  
التميز في انساب سبع أو ثمان سنين تقريباً، وقد نعدم على ذلك أو يتأخر، ومدار الحكم  
على التميز لا على سنة.»

فهذه المسألة فهمت من قوله أو يتأخر فأمكن أن يبلغ قبل التميز.

(قوله: فائدة. قال صاحب التلخيص: «كل عبادة واحدة إذا تركها المكلف لزمه  
العصاء أو الكفارة إلا واحدة وهي الإحرام لدخول مكة»<sup>(١)</sup> إلى أن قال: «ويستدرك عليه  
بصحة عشرة صورة لا تدخل للعصاء فيها»<sup>(٢)</sup> وعددها ولم يذكر إلا عشر صور ويض للحادية  
عشرة لكن لم يعبر إلا ثمانية عشر، ووجد بحظه ماصورته. «إحداها: تحية المسجد فإنه  
إذا دخل المسجد وحلّس دنت، قال لقاضي الحسين ولا نقول يقضي لأنه كان يفعلها  
لسب وهو احترام المسجد وقد فات السب ووجد انصبيح فلا يقضيها لأنها لتحية  
القبعة» وقد يعلن بذلك صورة ابن القاص الثانية، وعلى ذلك كله صرب فلا يدري  
هو منه أو من غيره نكورها نقصت في كلامه وبها يكون الصور إحدى عشر، هكذا قال  
البرهان البقاعي كما وجدته بحظه عن هاشم سخته، وصرب بحظه من «قال القاضي  
الحسين إلى الثانية»، وأبقى إحداها بلا ضرب، وصار ما في سخته إحداها إلى آخره،  
والذي وجدته بحظه المصنف (ويستدرك عليه عشر صور لا تدخل للعصاء فيها، إحداها: تحية

(١) «الجم الرواج في شرح المنهاج» ٢٠٥/٨.

(٢) وعنده صاحب التلخيص: «بم أنه "لأنه لا يُمكن أن يدخله ثاب يقضي حرماً آخر وهو واجب بأصل الشرع  
لا بالعصاء" (المشور في التمر على الفقه) ٥٥/٣، «الأنباء ونبأها» ٢١٧، ١.

قلت قال السوي "ومع الذي قاله ينقص بانب منها مائة يوم السك بن ثبت أنه من مصادق قوله يجب  
بمكة عن المذهب الصحيح هو ترك الإمساك ثم يبرمه لترك الإمساك كفارة ولا قضاء الإمساك وأنه أعظم

مجموع شرح الهدى ١٨/٧.

(٣) المشور في التمر على الفقه ١١: ٧٦/٣.

«المسجد فإنه إذا دخل المسجد وحلّس ثأب»<sup>(١)</sup> إلى قوله «الثأب: من يدر صوم الدهر»<sup>(٢)</sup> في تقدم حكايته من غير صرب عليه كبرعم، ولا كشط، ولا إحق إلا بمط، عشر، فقط وليعتمد ذلك.

(قوله: الخامس. ما وجب قضاؤه نارة يكون على المور وهو: إذا أفسد العادة أو تعمد تركها حتى خرج الوقت، وناره يكون على التراخي وهو: ما إذا فاته إلا بعدر إلا في مسألتين) إلى أن قال (الثأب: إذا أفطر يوم الشك ثم تبين أنه من رمضان وجب القضاء على المور، قاله المتولي)<sup>(٣)</sup> أي - مع وجوب إمساكه إبقاء لحرمة وتشبه بالصائمين وفيه تعليق، وإن كان الممسك مخطئاً لانتسابه لترك التحفظ، وبذلك يحرم القائل خطأ من الإرث، وليس الممسك في صوم شرعي وإن أثبت عليه كما في «شرح المذهب»<sup>(٤)</sup> وهو مراد الرافعي بقوله. «ليس في عمادة بخلاف المحرم إذا فسد إحرامه»، ويظهر أثره في أنه لو ارتكب محظوراً رزمته العدية بخلاف الممسك هنا ليس عليه، لا الإثم، وهذا علم أن قول المصنف سابقاً. (الثأب)<sup>(٥)</sup> إذا ترك إمساك يوم الشك وثبت أنه من رمضان فإن الإمساك واجب ولو تركه

(١) «المختصر في القواعد الفقهية» للزر كندي، ٧٢/٣، «الأشب والظائر» للسيوطي، ص ٤٣٨، «المجموع شرح المذهب» للسوي، ١٣/٧، «أروحة بطالين وعمدة القس» للسوي، ٣٣٣/١.  
(٢) «المختصر في القواعد الفقهية» للزر كندي، ٧٦/٣، «الأشب والظائر» للسيوطي، ٣١٧/١، «الأشياء والظائر للسيوطي» ص ٤٠١، «فتح المبرر شرح الوجيز» للرافعي، ٧/٢٨٢، «المجموع شرح المذهب» للسوي، ١٣/٧.

(٣) «المختصر في القواعد الفقهية» للزر كندي، ٧٨/٣.  
قال الإمام الشافعي رحمه الله: «وإن أصبح لا يرى أن يومه من رمضان ولم يطعم ثم استأن ذلك له فعليه صيامه وإعادة» اهـ «الأم»، ٢٢٠/٣، «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» لشمس الدين الرملي، ١/٩٨، «حاشية الحلال على المنهاج»، ٢٨/١.

(٤) «المجموع شرح المذهب» للسوي، ٢٧٢/٦.

(٥) وفي الأصل - «المختصر» - (الثأب).



لم يرم لتركه قضاء ولا كفارة<sup>(١)</sup> أي لا يلزم إلا قضاء ذلك اليوم عن رمضان خاصة -  
 دون يوم آخر عن ترك إمساكه ولا تكرار في المسكتين، ود موضوعهما مختلف إذ هي في  
 بقي يوم قضاء يوم عن ترك الإمساك، وثالث في وجوب قضاء اليوم عن رمضان عن  
 الصور فليتأمل<sup>(٢)</sup>.

(قوله من قاعدة، الفرية) يحرم على المكلف اقتضاء أمور) إلى أن قال (ومنها: الصور  
 المقوشة في الجدران)<sup>(٣)</sup>، والسقوف دون ما في الممر، وما على الأرض وما يداس على  
 الساط، فهذا يحرم ابتداءً فعله [ولا يحرم] استدامته<sup>(٤)</sup>.

قلت أما في الممر فاستدامته حرام وإما المباح دخول البيت الذي هو فيه، فقد قال  
 الشيخان في (الشرح) و(الروضة) «تؤمن المكبرات، فرش الخرب وصور الحيوانات  
 على السقوف»<sup>(٥)</sup>، والجدران ولثياب الملبوسة والستور المعلقة والوسائد الكبار المنصوبة،  
 ولا بأس بما على الأرض والساط الذي يداس والمحاذ التي يتكئ عليها، ولكن في معابها  
 الطبق والخوان والنقصة، بل أن قلا. ولو كسب الصور في الممر دون موضع الخروس  
 فلا بأس بدخول والجلوس ولا نترك إجابة لدعوة هذا السبب، وكذا لا بأس بدخول  
 الحمام الذي على بابه صورة كذا قاله الأصحاب<sup>(٦)</sup> انتهى

(١) «المشور في القواعد الفقهية» للزركشي، ٣/ ٧٦

(٢) «فتح العزيز بشرح التحرير» لأبي ٧/ ٤٧٣ - ٤٧١، و«روضة الطالبين وعمدة المفتين» للهيوي ٢/ ٣٧٢

(٣) في المخطوط (الجدران) والصواب ما أثبت من الأصل - «المشور» - .

(٤) في المخطوط (الممر) والصواب ما أثبت من الأصل «المشور» .

(٥) «المشور في القواعد الفقهية» للزركشي، ٣/ ٨٠

(٦) ما بين المعكوف من سقط من المخطوط وأثبت من «الروضة» للهيوي

(٧) «فتح العزيز بشرح التحرير» للزركشي، ٨/ ٣٤٦ و«روضة الطالبين وعمدة المفتين» للهيوي ٧/ ٣٣٥

تنبه يستثنى من الصور لعب البيت فلا يحرم، كذا في «شرح مسلم» للهيوي  
بعاً لبعض عيضي في نقله ذلك عن العلبي.<sup>(١)</sup>

(قوله: من قاعدة القيمة هل هي) <sup>(٢)</sup> وصف قائم بالمتقوم، أو هي ما تنتهي إليه رغبات  
الراغبين في [إتياعه] <sup>(٣)</sup>؟ وجهان. <sup>(٤)</sup>

وأم مسألة الصداق وما نقل عن ابن الجمهور أنه يطالبها بنصف القيمة فعله  
عند الاستواء، إلى أن قال: (بدليل أنه لو كان رائداً فللروحة أن تدفع له البدل، وبدل عسى  
هذا لو امسح [النكاح] <sup>(٥)</sup> قبل الدخول بسبب حدث) <sup>(٦)</sup> إلى آخره، كذا في المسح  
لصداق، ولعله لنكاح ويدل عليه بقية الكلام. <sup>(٧)</sup>



(١) «شرح صحيح مسلم» للهيوي، ٢٠٨/٩.

(٢) ما بين المعكوفين غير موجود في المخطوط وأنته من الأصل «(انتور)» - يشو الكلام.

(٣) وفي الأصل «(انتور)» وفي الحاشية «(تبعها)» وما أتته في المعكوفين هو من «(أسنى الطالب)» فتركب  
الأنصاري ٢ ٣٤٧، «(أيتاعه)» ولعله ألق بالحق والله أعلم.

(٤) وخبره قال ابن الرُّفْعَةِ في كتاب الشَّهادَتِ «والأظهر الثاني» «(المنتور في القواعد الفقهية)» للروكي، ٨١/٣.  
«(كناية النبي شرح التنبه)». ٧٩/١٩.

(٥) ما بين المعكوفين هو من صحيح العبادي صاحب «الحاشية» وهو الصواب؛ لأن الكلام لا يصح وينظم إذ به  
في الأصل - «(انتور)» - كلمة «العقد» بدلاً منها. «(انتور)» للروكي، ٨٣/٣.

(٦) يشو في القواعد الفقهية، للروكي، ٨٣/٣.

(٧) قال الروكي بسبب حدث فالربيع ردتها وصداد رائد أنه ليس بدخول لا القيمة غير ردتها بعدد ما يسميه  
شبهاً جليلاً عند الطر، الحنفية وهذا يفصل صورة الاصداد عن طارده. «(خبر في قواعد الفقه)»



## حرف الكاف

قوله. الكفر يتعلق به مباحث الأول: في حقيقته وهو: إنكار ما علم ضرورة أنه من دين

محمد - ﷺ -، إلى أن قال: (هكذا صبحته أستاذنا الإمام فخر الدين الرازي).<sup>(١)</sup>

بلى أن قال، (وشرط الحد أن يكون منعكاً، قال ولا يخفى أن بعض الأقوال والأفعال صريح في الكفر، وبعضها في محل الاحتمال، ومن الأئمة من بالغ فيه وحمل يعد العاطا حرت [بها]<sup>(٢)</sup> عادة العوام سيما الشُّطَار<sup>(٣)</sup>)<sup>(٤)</sup>، كذا في خط المصنف، وفي لسح جرت عادة العوام وبعده سقط منها لفظة بها أي - جرت بها عادة العوام - فليتأمل.

(قوله، وأما المسائل المحتج بها بكترها المخالفون ولا) وفي نسخة (فلا) (بالفاء) (شك) أن أحد الطرفين شرع فليزم أن يكون أحد المحتجدين كذلك<sup>(٥)</sup> هكذا في خط المصنف

(١) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين النعمي النخري الإمام فخر الدين الرازي ابن عطية الرازي، إمام المتكلمين، وُلِدَ في ٥٢٤ هـ، وهو مؤلف السبب أصبه من طبرستان، ومولده في الري وإليها سببه ويقال به (ابن عطية الري)، من مصنفاته: (مفاتيح الحيدة) ثمان مجلدات في تفسير القرآن الكريم، و(لواعج البيات في شرح أسرار) تعان والصفات، و(معالم أصول الدين)، وتوفي (٦٠٦ هـ) (طبقات الشافعية الكبرى)، (المكشي) ٨ / ٨

(٢) بين المكيين أنه من الأصل (المنثور) - وهي صحيحته يستقيم الكلام بها كما قاله العادي (٣) والشُّطَار، من أعاب أهله ومُرَدِّيه جُلّاً ومُتَكَرِّراً، حمته الشُّطَار، وهو مأخوذ من شَطَر عنهم، إفا مخرج مُرَعْلًا تاج

العروس من جواهر القاموس)، (المرتضى الزبيدي: ١٢ / ١٧١

(٤) (المنثور في القواعد الفقهية)، (المرتضى): ٣ / ٨٤ - ٨٥

(٥) (المنثور في القواعد الفقهية)، (المرتضى): ٣ / ٨٥

وفي السخ، فلا شك، ولعله وردت أن أحد انظر في فليتأمل

قوله: وما أورده من التكفير بالأفعال كلس الوتر ونحوه على المصبط، فجوابه: أنه ليس في الحقيقة كفر إلى أن قال، (والظاهر أن من صدق الرسول لا يأتي بهذا ونحوه، فلم يخرج الكفر عن أول التصديق) كذا في خط المصنف وفي السخ عن أول التصديق، ولعله سقط لفظ (إنكار) (قبل) أول في فمخرج الكفر عن إنكار أول التصديق إذ تقدير ذلك يستقيم الكلام فليتأمل

قوله: وقد مثل ذلك بعض كتب إلى عبده فأمرهم ونهاهم) إلى أن قال (فكذلك اختلاف المسلمين في صفات الإله ليس) <sup>(١)</sup> اختلافاً في كونه خالقهم وسيدهم المستحق لطاعتهم <sup>(٢)</sup> كذا في خط المصنف وفي السخ في صفات الإله اختلافاً وقد سقط منه لفظة (ليس) فل اختلاف أي وكذلك اختلاف المسلمين في صفات الإله ليس اختلافاً في كونه خالقهم إلى آخره، وسواء الكلام ولو اختلفه تدل على ما قدرته فيأمل.

قوله: واختلفوا في تكبير نعمة الصفات مع اتفاقهم على كونه حياً قادراً سمياً بصيراً متكلاً فنفقوا على كماله بذلك واختلفوا في تعليله بالصفات المذكورة <sup>(٣)</sup> كذا في خط المصنف وفي السخ (وتعليله) وصوابه في (تعدد) وسبق الكلام يدل عليه فليتأمل

قوله من (قاعدة، الكفارة يتعلق بها مباحث. الثالث: هل يجب على الفور؟ إن لم يند بسبه فعلى التراخي، وإلا بأن تعدى بسبه فعلى الفور) <sup>(٤)</sup>

(١) (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي، ٣/ ٨٥

(٢) ما من المكاتب هو من صحيح مباحثي صاحب (الحاشية) وهو الصواب، لأن الكلام لا يستقيم ويتنظم إلا به

لأن المسلمين من اختلافهم في الصفات إلا أن ذلك ليس اختلافاً في كونه الله تعالى خالقهم

(٣) (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي، ٣/ ٩٠

(٤) (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي، ٣/ ٩٠

(٥) (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي، ٣/ ١٠٣

قيل هذا التخصيص هو ما أورده المروقي في كفارة الصوم وهو حسن<sup>(١)</sup>، إلا أنه حوّل في غيرها "فقد رجع المروقي في كفارة لقتل أنه لا فرق فيها على الأصح<sup>(٢)</sup>" وأطلق ممكن حمده على هذا التخصيص ويحس أن يهرق بأن في عمد القتل تصحب الكفارة بمصائب زهدا أجرى في أصل وجوبها حيث خالف جنوحاً إلى الإكتفاء بالواجب غيرها والله أعلم.

قوله، «فائدة: كفارة فعل المحرم بعنورها الأداء والعصاء»<sup>(٣)</sup> إلى آخره المائدة تقدم

في كلامه تعالى عن السديجي

(قوله: الكل المجموعي والكل الإفرادي بينهما فرق، فإن في المجموعي التحكم فيه

على المجموع من حيث هو وفي الإفرادي بكل فرد)<sup>(٤)</sup> كذا في السح والاصواب على كل فرد قليلاً أمل،<sup>(٥)</sup>

(١) قال المروقي كرامة وجوب العفو وجهان أحدهما أنه على التراخي كما كان الأداء على التراخي راضياً به عن المورد لأنه يرمى ويصحب بالشروع ويؤخذ عليه ظاهراً في رد الصحابة لخصه به يقتضي من قابل وعن القفص إجراء هذا الخلاف في كل كفارة وجب بعدوان لأن الكفارة في وضع السرع على التراخي كالخروج وأما الكفارة الواحدة من غير عدوان فهي على التراخي لا بحالة (فتح المير بشرح الوحي) للرافعي ٤٧٣/٧ - ٤٧٤

(٢) «روضة الطالبين وهدية المقتدين» للثوري: ٣٢٠/٦

٣١ - المروكشي وذلك في كفارة الظهار إن أخرجه قبل الوطء فهي أدنى (أو بعد)، فقفاً قاله الروياتي<sup>(٦)</sup> (المنثور

في أنواع العبدية) ١٠٣/٣

١٠٣/٣ في نفاذ الفقهاء للثوري

١ - المروقي في كل نكاح لا مروي والكل المجموعي فمن ذلك أن الأمر في جر من المجموعي، ومن ثم يصح في جملة بنيه، عيب بمعنى الأمر في دون المجموعي، ولا يصح كل واحد يحمل هذا الحجر المطبق بعض (وإلا في ذلك) المحمدية فإنه لا يرع في عدم جواز حقيقة ولا في جواز مجازاً إن وجدت علاقة مصححة

٢ - المروقي لا يرد في عدم جواز حقيقة ولا في جواز مجازاً إن وجدت علاقة مصححة

٣ - المروقي لا يرد في عدم جواز حقيقة ولا في جواز مجازاً إن وجدت علاقة مصححة

قوله: من قاعدة، الكلمات،<sup>(١)</sup>

كل ما خرج من السيلين فإنه محس إلا المني من الإنسان<sup>(٢)</sup> هذا ما رجحه الراعي<sup>(٣)</sup>، وصحح النووي طهارة مني غير الكذب والخبر وفرع أحدهما مع حيوان آخر؛ لأنه أصل حيوان طهر، وأما مني الكذب وبحوه فإنه بخس قطعاً<sup>(٤)</sup>.

المراد بالسيلين لقل والدبر ولا شك أن فرج المرأة مشتمل على سيلين، سيل في أعلاه وهو مخرج البول، وسيل في أسفله وهو مخرج الحيض والولد ومدخل الذكر، وتعتبر المصنف غير موقف بذلك فكان ينبغي أن يقول ما خرج من قل أو دبر.

قوله: (من قاعدة، كل من صحت صلاته صحت معية عن الفصاء صح الإقتداء به إلا في صور)،<sup>(٥)</sup>

(الحامسة، يعني من الصور التي لا يصح الإقتداء فيها) (القصي في الجمعة في

١ - من باب على أنها لترتيب مع أن شغى النمط أكل ثمن فيها الترتيب وهو مشعب لأن الكلي الإفرادي إذا  
مقدم ثمن عن المجرع " (أسي الطالب في شرح روض الطالب) " فركب الانصاري ٣/ ٣٣٢، و(التحرير  
والتحجير) " لأن أمير حاج الحنفي ١/ ٢١٣

(١) «المنثور في القواعد الفقهية» للرد كنسي، ٣/ ١٠٤

(٢) «المنثور في القواعد الفقهية» للرد كنسي، ٣/ ١٠٥

٣١ - قال الراعي: (المني مسان من آدمي ومن غيره فاما مني آدمي فهو طاهر لما روي عن عائشة رضي الله عنها  
كنت أمرك النبي من ثوب رسول الله ﷺ ثم يمس به، ولما روي في الصلاة والاستدلال به أقوى و  
مدح من آدمي فأشبهه برباب) (فتح المعري بشرح الوجيز) ١/ ١٨٨ و ١٩٠

٢١ - قال النووي: (منه الأصح طهارة مني غير الكذب والخبر وفرع أحدهما والله اعلم) (مدح التحرير وبعده  
فصل في حيواني منه ١٥)

٢ - قال النووي: (منه الأصح طهارة مني غير الكذب والخبر وفرع أحدهما والله اعلم) (مدح التحرير وبعده

٣ - قال النووي: (منه الأصح طهارة مني غير الكذب والخبر وفرع أحدهما والله اعلم) (مدح التحرير وبعده  
٤ - قال النووي: (منه الأصح طهارة مني غير الكذب والخبر وفرع أحدهما والله اعلم) (مدح التحرير وبعده

الأصح، أي إذا كان من الأربعين - ومثله العدد والمسافر والمشتري فإن تم العدد بعيرهم  
صحت الحصة حلهم لصحة الحصة منهم وإن لم تلمهم، ولو صحت لعبد والمسافر ظهر  
بومها بل الحصة في صحتها حلها لقولان في صحتها خلاف المتصل الذي تم العدد  
بغيره أظهرهما الصحة.<sup>(١)</sup>

قوله من فاعده (كل تصرف لا يترتب عليه مقصود لا يشرع من أصله)<sup>(٢)</sup>

إلى أن قال نعم خرجوا عن هذا في موضعين<sup>(٣)</sup>

(أحدهما: إذا استأجر الكافر مسلماً إجارة عيشة فإنه يصح في الأصح، وفي الأمر  
بإزالة ملكه عن المصالح أي بن يؤجر مسلماً وجهان: أحدهما كما قاله النووي في «شرح  
المهذب»<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>

قال في «روائد الروضة» - «زاد أصحابها نعم» قلت. ومن في «الروضة» القطع به  
عن الشيخ أبي حامد والله أعلم.<sup>(٦)</sup>

(١) (المجموع شرح المهذب) للرووي، ٢٤٨/٤ - ٢٤٩

(٢) ومن أمثلتها: «أنه لا تحل المجنون بب وجده في عقله، ولا السكران بسب وجده في صحوه إذ مقصود الخلد  
الحر وهو لا يحصل، وهذا لا يجوز له مكاح أمته لحصول مقصوده بدونه» (عما هو أقوى منه) (المشور في القواعد  
الفقهية) للركشي، ١٠٦/٣، «المروق» للقرافي، ١٣٥/٣

(٣) قال النووي: «قال أصحابنا يجوز أن يستأجر الكافر مسلماً على عمل في الدمة بلا خلاف كما يجوز للمسلم أن  
يشترى منه شيئاً بمن في الدمة وهل يجوز للمسلم أن يؤجر نفسه لكافر إجارة على عينه فيه طريقان مشهوران  
ذكرهما لمصنف في أول كتاب الإجارة أصحابها لجوار والثاني على قوبين وبعضهم يحكيها وجهين وانتموا عن  
أن الأصح إخبار سواه كان المسلم حر أو عبداً لا الجرحاني فصحيح البيع والمذهب لجواز لكن نص انشاء في  
والأصح ما من أنه يكره ذلك، وهذا صحيحه من يؤمر بإزالة ملكه عن النافع بأن يؤجره مسلماً به وجهان  
حكاهما إمام الحرمين وأخرون أصحابها من يؤمر به قطع الشيخ أبو حامد» (المجموع شرح المهذب)، ٣٥٩/١

(٤) (المشور في القواعد الفقهية) للركشي، ١٠٧/٣

(٥) قال النووي: يجوز أن يستأجر الكافر مسلماً على عمل في الدمة، كمن في دمه، ويجوز أن يستأجره عنه على



فروع أحدها قال ابن معن في (اشقيت على المهذب) <sup>١٠</sup> "كل من مس من  
أختي أي المشكل ماله مثله إنقص وضوءه وإن لم يكن له مثله لم ينقص وضوءه" <sup>١١</sup>

الثاني قول المصنف في (التكملة): "كل فُرقة صدرت من الزوجة قبل الدخول  
بهي مسقطه للمهر حزمًا إلا أن في لغة قولين آخرين

أحدهما: يجب أن الأمر يقتضي التمسك لا يمكن معه التقرير بخلاف غيره

والثاني وجوب نصف، وكذا لو أسلمت قبل الدخول، قال في البويطي: أن هذا  
نصف لمهر لأن عسمة بالإسلام، وحكاية الأصحاب قولاً <sup>١٢</sup>

• لأصبح، حر كان أو عبد فمن هذا من يؤمر بتركه عن دفاع، بأن يؤجره مسلمًا؟ وجهان قطع لنسج  
أبو حامد بأنه يؤمر

قلت: وإد صاحب إجراء عيه، فهي مكروهة، نص عليه السامعي - رحمه الله - والله أعلم (أروضة الطالبين  
وعلمة القائلين) ٣/٣٤٧

وقال عمر بن "إن استأجر الكافر مسلمًا نظرت فإن استأجره بعمل في دمه صح، لأنه لا صغار عليه في  
ذلك وإن استأجره بعمل مقفوره في زمان معلوم .. فقه طريقان.

الاول: من أصحاب من قال فيه قولان سنة على قومين في جوار شراء الكافر للمسلم؛ لأن في ذلك إيلاء  
عنه وصارًا، كالمذب

و الثاني: منهم من قال: يصح، مولا واحدًا ولأن ذلك عمل في مقابله عرس، فأش العمل في دمه ونخاله  
منه، لأنه يقتضي تسلط واستدامة ملكته عليه" أحمد مع نهر في سير (البيان) ٧/٢٩٣ - ٢٩٤

١٠ هو "الشقيت على المهذب" قال ابن قاضي شهبة "هو في جرائم، فيه مراتب وفي أوهام في عود الأحداث و  
الكسب (المقدمات السامعية)، لأن قاضي شهبة ٢، ٨٩ (الخراشي السب) المستدلي ص ٤٠

١١ هو "شخص من من سلطان الشامي الدمشقي محمد بن أبي عبد الله، فقه محدث عن ابن شد ووجهه  
كتاب "سبب" في الرجال، سمع وحدث ودرس في القاهرة العربية التي مظاهر دمسق، وكان فقهًا، مات بمصر  
السنه ٦١٠ هـ، (أصحاب السانعية) لأن قاضي شهبة ٢/٨٩

١٢ "المعجم في شرح مهذب" ابن جرير ٢/٤٥

الثالث قال المصنف في «السكيلة» في باب الخيار في الكلام على العنة الثالث. قال آخر حاشي في المعياة<sup>(١)</sup> كل امرأة تدعي (على) زوجها تسمع دعواها إلا الأمة إذا كان زوجها حراً فإنه لا يسمع دعواها، لأنه لو سمعت لأبطل خوف العنت، وإذا بطل أحل شروط الاستباحة فيعطل استحباح دعواها تنصص دعوى بطلان استحباح، ما يلحق بالأشياء أمراً نصي، والمحققون فلا تسمع دعوى العنة لسقوط قهرها، وذكر الفقهاء في الخصاكن لبس المرتقة ومن لا يصلح جماعها دعوى العنة.

قلت وما في المعياة ينبغي أن لا يكون اعتماداً لأن العنة قد نظراً بعد خوف العنت وعقد نكاح الأمة، فدعوى أنها ترفع العقد بموعة فتأمده انتهى<sup>(٢)</sup>

الرابع: قاعدة كل خمر تطهر إذا تحملت سواء أتحملت منها أو عين وصحت فيها أو بعير ذلك، لكن التي تحملت بوضع عين متحجرة ظاهرة العين، والدليل على ذلك أنهم قالوا إن العين لا وصحت فيها تنجست العين فمن تحملت لاقت العين المتحجرة تنجست<sup>(٣)</sup>.

أقوله ومن أقر بشيء يصره<sup>(٤)</sup> ويصر غيره قبل فيما يصره ولا يقبل فيما يصر غيره<sup>(٥)</sup>.

(١) هو «المعياة في العقل» لأبي العباس أحمد بن محمد الجرجاني، الشافعي، توفي سنة ٤٨٢ صاحب «اللمعة»

و«المحرير» و«الشافعي» كان رامياً في الفقه والأدب قاضياً بالصرّة ومدرساً به. «أطباق الشافعي الكبرى»

لسيكي ٧٤/٤، و«كشف الظنون» حاجي خليفة ١٧٣٠/٢

(٢) ما بين معكوفين غير موحدة في المخطوط وفدتها ستقيم الكلام.

(٣) لمسألة في «أسس المطالب في شرح روض الطالب» لتركيب الأصاري ١٨٣/٣ - ١٨٤، و«معني المحتاج»

لشربيني ٣٤٥/١

(٤) نظر المسألة في «فتح المعين بشرح فرة العين» لمصباحي، ص ٧٦، و«الإكشاف» لبشرسي ٣١/١، و«معاني

الدين شرح ريد ابن رسلان» الرملة ص ٣٦

(٥) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأبني من الأصل «المشور» -

(٦) «المشور في القواعد لصحة» للرد المحتار ١١٢/٣، رعبه المزي، ولا خلاف أن من أقر بشيء يصره بصره.

كذا في حط المصنف، وكذا في انسخ، ووقع في بعض النسخ ولا يقبل فيها يضر به وبغيره، وهو مخالف - عقبه (ولهذا) لو قال: خالعتك على مائة، فقالت: بل معاناً، وقع الطلاق، وسقط العمل<sup>(١)</sup>، إذا الأصل عدمه فتصدق بيمينها في مائة وهو عليه للمنفقة، فإن أقدم بيعة به أو شاهد وحلف يؤخذ من بيت المال كما له في إيمان.

(قوله: كل عتق كان عن العيت يكون عن الثلث إلا المستولدة وتابعها) أي ولدها (والمعتق بالنسبة به على العرض)<sup>(٢)</sup> أي كما لو قل أنت حر قبل مرضي مرض الموت<sup>(٣)</sup>.

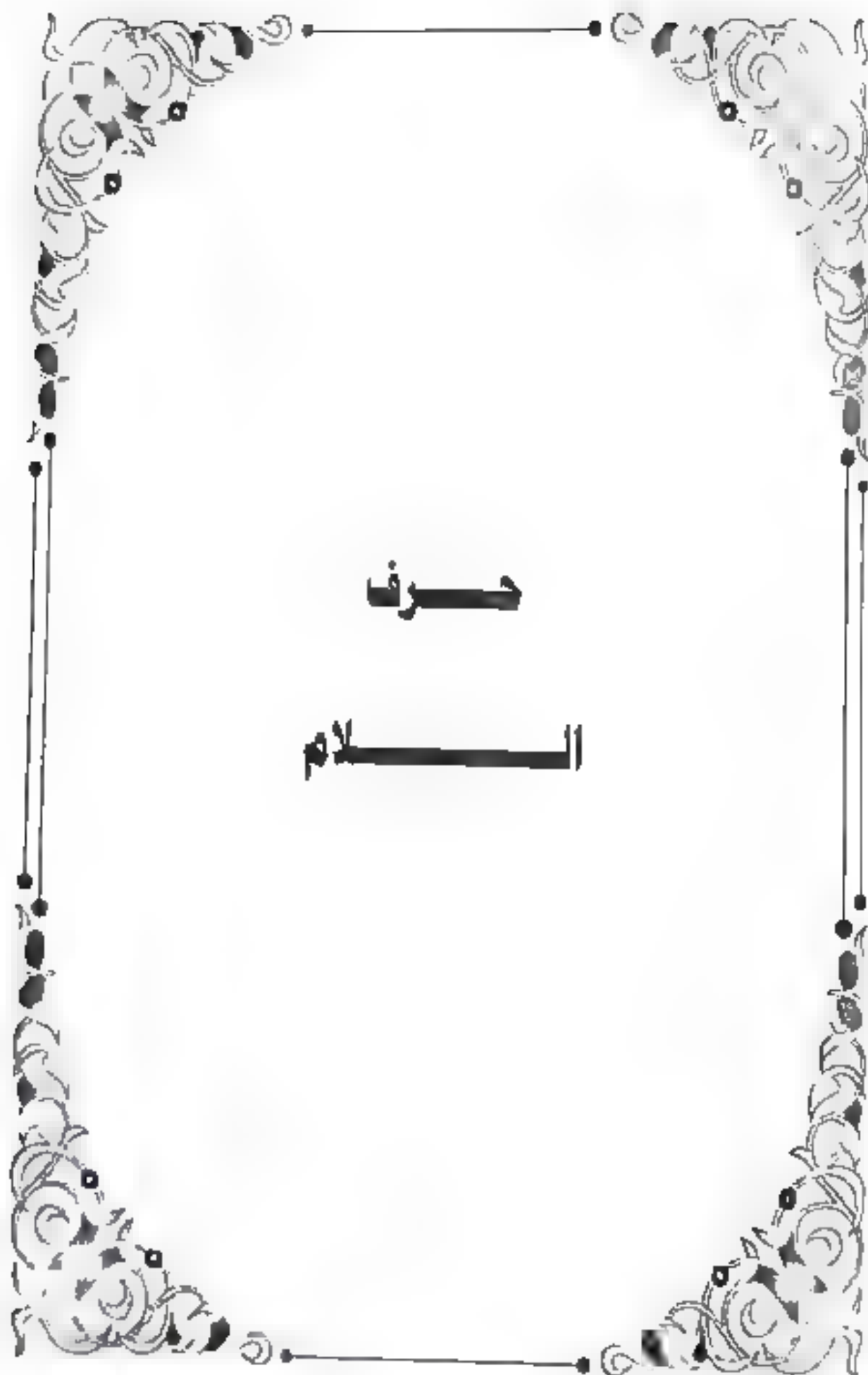


ح - (مختصر الزري) مطبوع ملخص بـ «الأم للشافعي» ١٢٨/٨، و«إيمان» ليعمراني ١٨/٨، «لمجموع شرح جهد» للزوي. ٣٥١/١٥.

(١) «المشوري في القواعد الفقهية» للزركشي. ١١٢/٣.

(٢) «المشوري في القواعد الفقهية» للزركشي. ١١٧/٣.

(٣) كتاب «الأم» ١٠١/٤، لقد ذكر الإمام الشافعي المسألة وغيرها.



## حرف الـلام

(قوله: اللفظ يتعلق به مما حث)<sup>(١)</sup> إلى أن قال: (الثاني: اللفظ إذا وصل به لفظ وقل

في الحكم إذا بوا<sup>(٢)</sup> أي - دون تنفـظ به - (لا يقبل به ويدبر في الباطن)<sup>(٣)</sup> إلى آخره.

(قوله: الرابع: اللفظ الصادر من المتكلم إذا عرف مدلوله في اللغة أو العرف لم يحز

العدول عنه إلا بأهور) إلى أن قال: (ثالثها: أن يسبق لسانه إليه كما في نحو اليمين، والطلاق

وكلمة الردة لكن لا يقبل منه في الظاهر إلا بقربة، وقال الرافعي في الأيمان: "نوحى

وقال لم أقصد اليمين صدق إلا في طلاق وعتق وإبلاء فلا يصدق ظاهراً لحق العير"<sup>(٤)</sup>،

وقال في موضع آخر: "لو قال بالله، ثم قال أردت بيميناً ما ضية قبل باطناً، وكذا ظاهراً إن

علم وإلا فالتص بقل"<sup>(٥)</sup> كذا في حط المصنف وبالسح بالله ولعله سقط منه حلت أي

حلت بالله، ثم قال: أردت إلى آخره وما قدرته بقيه كلامه يدل عليه فليتأمل<sup>(٦)</sup>

(قوله: ومنه مات رجل عن أمة أولدها بفكاح، فقال وارثه: لا أملكها لأنها أم ولده

(١) (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي: ١١٨/٣.

(٢) (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي: ١٢١/٣.

(٣) (فتح العرير بشرح الوسير): ١٢، ٢٣٠، و(روضة الطالبين وعمدة المفتين) للزركشي: ٣/١.

(٤) (فتح العرير بشرح الوسير): ١٢، ٢٣٠، و(روضة الطالبين وعمدة المفتين) للزركشي: ١١/١١.

(٥) (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي: ١٢٢/٣ - ١٢١.

(٦) (روضة الطالبين وعمدة المفتين) للزركشي: ١١/٣، ١١/١٢.

عتقت بموته، بقل: هي مملوكتك وليست بأمر ولد<sup>(١)</sup>، هذه المسألة داخله في حكم المسألة الخامسة السابقة عليها، وهي أن يدعى الخيل بحكم ويمكن صدقه [لغيره]<sup>(٢)</sup> إسلامه ولم يتعمق به حق العير وحكمها مع المسألة السادسة لآتيه في كلامه واحد فلا تكرار.

قوله: السادس، قاعدة ذكرها الشيخ الإمام أبو الفتح القشيري في ((شرح الإمام))<sup>(٣)</sup>

إلى أن قال،

«والملكات العنابية كلها من هذا القيل، إلى أن قال، لكنه لما حصل العلم به عند الفعل ولم يحصل العلم بالعلم به أو حصل<sup>(٤)</sup> إلى آخره كذا في السج، ولم يحصل العلم والصدور أن واد ولم زائدة إذ حذفها ينتم الكلام، ويحذفها يصير الكلام، لكنه قد حصل العلم به عند الفعل لم يحصل العلم بالعلم به الح متبأمل.

ثم قوله: وكذلك بقول في الكلام واللفظ إذا كثر استعماله في معنى وتكرر على الألسنة فإنه عند الاسترسال يراد به ذلك المعنى طاهرًا، وإن كان بعد ذلك توسل المشكل هل تستحضر أنك أردت به هذا المعنى المعين أو لم يذكر أنه حصرنه النية بعينها<sup>(٥)</sup>، كذا في السج أو لم يذكر بدم الساقية لجارمه ولعله أو لا يذكر بلا الساقية بلبأمل.

(١) ((المشور في القواعد الفقهية))، للزركشي ١٢٥ / ٢، و((روض الطالبين وعمدة القشيري))، للزوي ٨ / ١١.

(٢) وفي المحطوط (لغيره) والصواب ما أثبتته لأن السياق لا يقتضيه.

(٣) هو الإمام شرح الإمام، في أحاديث الأحكام، للشيخ، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي، المعروف بابن دحي الميذاني يعني المشور منه اثنتين وسبعين مرة جمع فيه متون الأحاديث متبعة بالأحكام، مبررة عن لأسابيه، ثم شرحه، وربع فيه وسباه ((الإمام)) قيل إنه لم يلاف في هذا النوع أعظم منه، لأنه من الإسباطات والقواعد  
لكن لم يكتمه، ((كشف الظنون))، خاجي، خليفه ١٥٨ / ١.

(٤) ((المشور في القواعد الفقهية))، للزركشي ١٢٨ / ٢ - ١٢٩.

(٥) ((المشور في القواعد الفقهية))، للزركشي ١٢٩ / ٢.

قوله «واعلم أن كثيراً من مسائل الأيمان انتقل [فيها]<sup>(١)</sup> الاسم عن الحقيقة اللغوية الوضعية إلى الحقيقة العرفية»<sup>(٢)</sup> كذا في السمع (انتقل الاسم عن الحقيقة)، ولعله حذف لفظة (فيها) قبل الاسم ليصير الكلام، «واعلم أن كثيراً من مسائل الأيمان انتقل فيها الاسم عن الحقيقة» إلى آخره فينامل.



(١) ما بين المعكوفين غير موحد في المخطوط وأنته من الأصل - «المنثور»

(٢) «المنثور في القواعد الفقهية» للشيخ: ٣ / ١٣٥



رَفِيعٌ

مِيقَاتُ



## حرف الميم

قوله: «ما تعلق بالعين مقدم على ما تعلق بالذمة»<sup>(١)</sup>

سبق في حرف الحاء قلت: في القسم الثاني من حقوق الأدميين والله أعلم.

(قوله: ولو اشترى قريه وبوى عتقه عن الكفارة لا يسق عن التكفارة؛ لأن عتقه بالقرابة

حكم قهري)<sup>(٢)</sup> إلى آخره.<sup>(٣)</sup>

قلت. وكذا لو اشترى قريه بشرط اعتقه فيه لا يصح على الصحيح كما قاله

الرافعي في كتاب الظهار انتهى.<sup>(٤)</sup>

وذلك لأن الحديث يستعصم للتحق بالكلام أي لا يُنكّر منه<sup>(٥)</sup> الولي شرط والله

أعلم.<sup>(٦)</sup>

(١) «المتور في القواعد الفقهية» للزركشي: ١٣٢/٣

قال الماوردي: «والضرب الثالث. أن يكون بعض الحقوق ثابتاً في الذمة، وبعضها منعفاً بالعين مقدم ما عسى بالعين عن ما تعلق بالذمة؛ لأن صاحب العين قد جمع بين حقين، وتفرد صاحب الذمة بأحدهما» (الحاوي الكبير) ١٥ - ٣٣٣ - ٣٣٣ ر (البيان) بالمعمراني. ١٠ / ٥٩٣، (المجموع شرح لمذهب) لسروي. ٨٦ / ١٣

(٢) «المتور في القواعد الفقهية» للزركشي: ١٣٥/٣

(٣) «الوسيط في المذهب» للسفري. ٥١/٦

(٤) «فتح العزيز بشرح الوجيز» للرافعي ١٠٨/٨

(٥) وفي المخطوط (لا يمكن معه) والصواب ما أثبت لأنه يستقيم الكلام به

(٦) قلت «وهذه الفروع تنبع ضمن قاعدة وهي (ما ثبت بالشرع مقدم على ما سب بالشرط) ومعها كل شرط»

قوله: «ما حاز بيعه حاز رهنه»<sup>(١)</sup>

(وما لا فلا إلا في صور: فمن الأول، أي وهو ما يجوز بيعه المصاع تمنع بالإحارة ويمتنع رهنها لعدم تصور النص فيها [والدين]<sup>(٢)</sup> يمنع ولا يرهن وكذا المصاع)<sup>(٣)</sup> أي يصح بيعه ويمتنع رهنه.

قلت أمران أحدهما أطلق صحة بيع الدين وهذا سبق قلم، فقد قال البرقي "ولا يشترط كون المرهون معروفاً"<sup>(٤)</sup>، بل يصح رهن الشائع سواء أ رهن من شريكه أو غيره، وسواء كان ذلك مما يقبل القسمة أو لا يقبلها، وبه قال مالك<sup>(٥)</sup> وأحمد<sup>(٦)</sup> ورحمهما الله - وعن أبي حنيفة<sup>(٧)</sup> لا يجوز رهنه من غير الشريك وفي رهنه من الشريك روايتان، لنا في إلحاق الرهن بالبيع والشائع بالمقرر<sup>(٨)</sup>.

وقد النووي من (روايت الروضة) قلت: "سواء كان السعي في إشباع بل رهن أم لغيره والله أعلم"<sup>(٩)</sup> أي فيه يصح رهنه - وفي (الروضة) كأصلها "ولو رهن

(١) غير حكم المشرع باطل هذه بقاعدة أصليها ودسها حديث رسول الله ﷺ (كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) (الفتن في القواعد الفقهية) للبركشي، ١٣٤/٣.

(٢) (الفتن في القواعد الفقهية) للبركشي، ١٣٩/٣، (الأشياء والظاهر) للسيوطي، ص ٤٥٧، (القواعد الفقهية وسطاها في المذهب لأرمه) بدرجي، ١/٦١٧، (الإصاع) للبرقي، ص ١٠١، (الحاوي الكبير) للبرقي، ١٢/٦، (البيان) للبرقي، ٣/٦.

(٣) وفي المحطوط (الذي والصواب ما أئنه من الأصل) (الفتن).

(٤) (الفتن في القواعد الفقهية) للبركشي، ١٣٩/٣، (الأشياء والظاهر) للسيوطي، ص ٤٥٧.

(٥) وفي المحطوط (معروفاً والصواب ما أئنه) لأن المقرر خلاف السامع.

(٦) (القواعد الدراية) للبرقي، ١٥١/٢.

(٧) (الإتباع في فقه الإمام أحمد) للبرقي، ٣٦٥/٢.

(٨) (النهاية في شرح بداية المبتدي) للبرقي، ٢٣٨/٣.

(٩) (شرح التحرير بشرح الوجيز)، ١٠/٣ - ٤.

(١٠) (الروضة الباقية) للبرقي، ٣٨/٤.

نصيبه من بيت معين من الدر المشتركة بين شركه صنع وبيع اذنه وجهان أصحهما  
عبر بهام صحته كم يصح بيعه، وأصحهما عند النووي مساده، وادعى طرد الخلاف  
في البيع

قال النووي في «زوائد»: «ومن وافق الإمام في تصحيح صحته القراني في  
«تيسيط»، وصاحب «التتمة» وغيرهما، وأم طرد الخلاف في البيع بشاد، فقد قطع  
الأصحاب بصحته والله أعلم»<sup>(١)</sup>

قال «المهمات»<sup>(٢)</sup> «والراجع على ما يقنصيه كلام «الروضة» هو الصحة، وساقى  
ما تقدم عن «الروائد» ثم قال، وكلام الرافعي في «الشرح الصغير» يشعر به، فإنه نقل  
بصحیح الإمام واقصر عليه، ثم قال الشرحان وإن قسمت الدر قوتع هذا البيت في  
نصيب شريكه فهو كخلف المرهون بأفة سماوية أم يحرم الراهن فبعته تكون رهناً لكونه  
حصل له بذله؟ في احتمالان للإمام أصحهما الثاني وقال الإمام محمد بن يحيى<sup>(٣)</sup> إن  
كان عتاراً في بقسمة غرم، وإن كان مجبراً فلا»<sup>(٤)</sup>

قال النووي في «زوائد» قلت، «هذا المذكور تغريمه على الصحيح الذي قطع به  
جمهور الأصحاب أن هذه الدر تقسم بقسمة واحدة ويسلم نصيب الراهن إلى المرتين

(١) «معجم العرب بشرح الوجيز» للرافعي ٤/١، و«روضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي ٣٨/٤

(٢) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» ٣٨/٤

(٣) محمد بن يحيى بن مسعود الإقلم المحظم الشهيد أبو سعيد التيساوي نعمد المراتي رئيس الشافعي بيسابور في  
عصره. وندى طريث (من نواحي بيسابور) وتغف على الإمام المراتي وترس بنظامية بيسابور، ولد في ٤٧٦هـ  
وتلك المراتي سولوا على بيسابور في وقتهم مع السلطان سحر السلجوقي وكانت وفاته ٥٤٨هـ ومن  
مؤلفاته «المعبط في شرح الوسيط» و«الانصاف في مسائل الخلاف» (طبعت الشافعية الكبرى) السبكي  
٢٥٨/٧، و«معجم الشافعية» لابن فاضي شهة، ٣٢٥/١

(٤) «المهمات» للإمام النووي ٣٣٦/٥، «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي ٣٨/٤

ثم يقسم الباقي كما لو باع نصيبه من ذلك البيت، وقد أشار صاحب «المهذب» ومن  
 تابعه إلى أنهما إذا اقتسما فحرق البيت في نصيب شريكه يبقى مرهوناً وهذا ضعيف،  
 والمحصل من هذا الاختلاف بيان أن المحار جوار قسمتها جنة وأنه لا يبقى مرهوناً بل  
 يفرم والله أعلم.<sup>(١)</sup>

فرع إذا رهن لمشاع فقبضه بتسليم كنه، فإذا قصص جرت المهاداة بين المرتهن  
 والشريك جرياتها بين الشريكين ولا بأس ببعض اليد بحكم الشيوع كما لا بأس به  
 لاستيحاء الراهن المانع.

قال النووي من «رواياته» «قلت. فإن أصحابنا. إن كان المرهون مما لا ينقل لخل  
 الراهن بين المرتهن وبينه سواء حضر الشريك أم لا، وإن كان مما ينقل لم يحصل قبضه  
 إلا بالنقل ولا يجوز نقله بغير إذن الشريك، فإن أدن قبض وإن امتنع، فإن رضي المرتهن  
 بكونها في يد الشريك جاز وبات عنه في القبض، وإن تارعه نصب الحاكم عدلاً يكون في  
 يده هي دون كان له منعة آجره انتهى والله أعلم.»<sup>(٢)</sup>

تنبيه: قد علم أن قبض الخراء الشائع إنما يحصل بتسليم لجميع فيكون ما عدا  
 المبيع في يده أمانه، وهذا إذا كان الباقي ملك البائع، فلو كان الباقي لغيره وسلم المشتري  
 بغير إذن الشريك فيده عليه يد ضمان كما أفتى به النووي.<sup>(٣)</sup>

قرله: (من قاعدة: ما شرع فعله لمعنى)<sup>(٤)</sup>

(اللم) كفي في خط المصنف بالفاء وفي نسخة (ولم يوجد في حق بعض المكلفين)

(١) (روضة الطالبين وعمدة المفتين) للنووي ٣٩/٤.

(٢) (روضة الطالبين وعمدة المفتين) للنووي ٣٩/٤.

(٣) (روضة الطالبين وعمدة المفتين) للنووي ٥٢٤/٣.

(٤) (المختار في (فروع الفقهية)) للزركشي ١٤١/٣.

وأمكن فعله هل يسقط عنه اعتباراً بنفسه أو لا اعتباراً بحسه؟ الأشبه الثاني، واحترز بقوله أي في أول القاعدة - وأمكن عي إذا ولد محتوماً

بقوله من قاعدة ما شرع لمعنى فوجد من غير فعل قاصد، فإن كان المقصد ركناً فيه لم يمتد به وإلا فلا، وعلى ذلك تنتج فروع منها، لو وقف الحنب العتيم في مهب الريح فسقته؟ أي التراب الريح فالريح فاعل مؤخر أي - مهب الريح انراب على العتيم -

(قوله: ومنها لو وقع الحصب) أي - بينه الإغتسال - (تجب ميواب أو نزل عليه سيل كفاه في الأصح).<sup>(١)</sup>

بقوله: ومنها: العريق هل يكفي غرفة عن العمل أو يجب شله؟ وجهان، أصحهما أنه لا يجب.<sup>(٢)</sup>

قلت، هذا أي - صحة العسل - صححه الرافعي في «المحرر»، وعلل بأن المقصود من هذا العسل هو النطافه وهي حاصلة بذلك، لكن رجح في شرحين الوجوب ونقله عن النص، وصححه الروي في «الروضة» و«زوائد المهاج» لأن ماورد بغسل الميت فلا يسقط الفرض عتاً إلا بفعلنا.<sup>(٣)</sup>

(١) «المشور في القواعد الفقهية» للمركشي ١٤١/٣، «الخواص الكبير» للمأوردي ٦٤١/١، «البيان» للعمري.

٢٨٣/١، «فتح العزيز بشرح الوحي» للرافعي ٣٦٧/٢، «روضة الطالبين وجملة المفتين» للروي ١١١/١.

(٢) «المشور في القواعد الفقهية» للمركشي ١٤٣/٣، «الأم» ٥٧/١ - ٥٨، «الخواص الكبير» للمأوردي ٢٤١/١.

«المهذب» لسيراري ٣٦/١، «البيان» للعمري ١٠٨/١، «المجموع شرح المهذب» للروي ٣٤١/١.

(٣) «المشور في القواعد الفقهية» للمركشي ١٤٢/٣.

(٤) «فتح العزيز بشرح الوحي» للرافعي ١١٥/٥ و«روضة الطالبين وجملة المفتين» للروي ١٤٥/٥.

«المهاج الطالبين وجملة المفتين» للروي ٥٦.

تنسبه هذا الخلاف لمسي على وجوب بية العاسل للميت وإن لم تجب وهو لأصح، فيكفي عرق الميت عن العسل وإن وحت بمعنى أنه مشروط في بية العاسل فلا يكفي العرق؛ لأنه عسل واجب فاعتقر إلى أبيه كعسل الحنابلة، مع أن الراعي رجح وجوب العسل كما تقدم النقل عنه بعد تصريحه بالبيا المذكور، روى المتولى الوجهين على الخلاف في نجاسته بأمر إن قضا لا يحسن، اشترطت وإلا فلا، وإد قد يوجب بية العاسل أن يوي عند إفصة الماء لقراح والعسل الواجب أو عسل الميت ذكره في شرح المذهب والله أعلم.<sup>(١١)</sup>

(قوله: ما شرط فيه العدد إذا تكرر الواحد منه هل يقوم مقام ثبوت فيه) هو على ثلاثة أقسام إلى أن قال: (الثالث ما فيه خلاف ولأصح الحوار، فمنها لو استعمل الحجر في الاستحاء فلم يتلوث، أي وكان في مستحب أو في الثانية واستعمله هو وغيره وإلا فلا يجب الاستحاء من غير تلوث ثم استعمله ثانياً وثالثاً أحراه في الصحيح)<sup>(١٢)</sup>

قال لاسوي في «المقطعة»: «ولقد أتت أن يقول: هذا الفرق بينه وبين مع السجم بالتراب المستعمل فإن كلاً منهما جامد أو اللمع ولم يرفع فإن التراب لم يرفع الحدث كما أن هذا الحجر لا يزيل النجس إلا بالمحس باق على النجاسة ولهذا لو برل المتجمر في ماء بلبس نجسه»

وقال في «المروق»<sup>(١٣)</sup>: «ولعل لفرق أن باب الاستحاء أوسع، فإنه يجوز به الحجر مع وجود الماء بخلاف نظيره من التيمم، فإن أثر الأحجار في الأصل إنما هو قطع

(١١) «المجموع مع حاشية العاصمي» ١٦٥/٥

(١٢) «المروق في القواعد الفقهية» للعلامة ١٤٣/٢

(١٣) «حاشية على» للمصنف في شرح لاسوي مع فيه إلى المسألة وسماه «المروق» كشاف

شيء محسوس بدليل أنه لو لم يتلوث المحل لم يجب الاستحجام، وذلك الأثر لم يحصل في  
الحجر الثاني فلم يلتحق بالأول بخلاف نظيره من اسمهم

قوله (من قاعدة: ما يحصل ضمناً إذا تعرض له لا يصر) (١)

كما لو ضم إلى بية رفع الحدث بية التردد (٢) إلى أن قال: (إلا في صور: منها: لو  
قال بعثت الدابة وحملها بطل، وإن دخل الحمل ضمناً في مطلق البيع؛ لأن ما لا يجوز  
بيعه وحده لا يجوز مقصوداً وكذلك بعثت الدار وأشها تبطل بذكر الأس مع أنه لو سكت  
لحصل ضمناً (٣)

تسميه قوله وإن دخل الحمل ضمناً في مطلق البيع، هذا محله إذا كان الحمل  
مملوكاً لمالك الأم وإلا فتبطل التسمية.

قال في ((الروضة)) و«أصدها». «فرعان. أحدهم. لو قال: بعثت الحدار وأشها

صح (٤)

وفي «شرح المذهب» «تصحیح طريقة القطع بالصحة» \*

(١) وفي الأصل القاعدة بعبارة (ما حصل ضمناً إذا تعرض له لا يصر). «المتن في القواعد الفقهية»: لمرر كشي

١٤٧/٣

(٢) قال الراعي «ولا فرق في جريان الوجهين في مسألة التردد بين أن يضم قصد التردد إلى الية التحريم في الاستثناء  
وبين أن يحددها في الأثناء وهو فاعل نية العبرة أما إذا كان فاعلاً فيها لم يصح ما أتى به بعد ذلك في صح

الوجهين» (فتح العزيز بشرح الوجيز) ٣٢٩/١

(٣) سبه قال ابن حجر اهتبعي «وعارق صحة بعثت هذا الحدار وأشها أو بأشها أو مع أنه على المذهب بأنه داخل في  
مسألة لفظ فلم يلزم حل ذكره محذور والحمل ليس داخل في معنى التسمية كذلك فلم من ذكره ترويج الشئ  
عليه وهو غير واعطاءه حكم المحذور [إن هو عند كونه بيعاً لا مقصوداً وكان الحدار وأشها الجبه وحشوها]» (مجموع

المحجج، ٣٠٧/٢ و«البيان»: بضمير ١٠٤، ٥ و«المجموع شرح المذهب»: بضمير ٩ ٣٢٢ ٣٢٤

(٤) (فتح العزيز بشرح الوجيز): الراعي ٢١٧/٨ (الروضة الطائفة وعمده خصيصاً): للوحي ٧٠/٥

(٥) (المجموع شرح المذهب): للوحي ٢٢٣/٩

"الثاني لو قال بعثك أخته بحشوها فقبل هو على خلافه، وفيل. يصح قطعاً".  
وقال في «شرح المهدب»: "إذا قال وحشوها أو بحشوها فطريقان أصحهما.  
الصحة قطعاً، لأن الخشو داخل في مسمى أخته وذكره تأكيداً".

قال الشيخ السكي "والذي استمر عليه رأي الفرق من الواو والباء، فإذا قال  
بعثكها وحملها، أو أخته وحشوها، أو الخدار وأساسه بطل، وإن قال بعثكها بحملها،  
أو أخته بحشوها، أو الخدار بأساسه صح، والله تفتتبه، وكلام الشافعي والأصحاب  
لا يحالعه إلا في الأساس، ولعل فاشه لم يجر العار".

قال الأدرعي "وما قبله من الفرق بين الواو والباء ظهري".

وقال في «المهتات»: "الصحة في مع والباء أظهر منها في الواو لما في ظهيرة في  
التغدير".

أقوله ولو باع عبده بها يخصه من الألف لو ورج عليه وعلى عبد فلا باعه<sup>(١)</sup> كذا في  
السنخ باعه ولا معنى له، والذي في حط المصنف، بطل، أي البيع لجهالة الثمن وقت المقد<sup>(٢)</sup>

أقوله: ولو استأجره للعمل يوماً فوقت الصلوات، وفي نسخة المصنف (الصلاة) يستثنى ولو  
صرح باستثنائه بطلت الإحارة<sup>(٣)</sup> أي - لأنه استثنى مجهولاً من المعلوم قصيره مجهولاً -<sup>(٤)</sup>

(١) (روضة الطالبين وعمدة المفتين) للنووي: ٤٠٧/٣

(٢) (فتح العرير بشرح الوجيز) للرافعي ٢٠٧/٨، (المجموع شرح المهدب) للنووي ٣٢٣/٩

(٣) (المنثور في القواعد العقبية) للزر كنزي: ١٤٨/٣.

(٤) (فتح العرير بشرح الوجيز) للرافعي ٢٣٥/٨، (المجموع شرح المهدب) للنووي ٣٨٢/٩

(٥) (المنثور في القواعد العقبية) للزر كنزي: ١٤٨/٣

(٦) (أسمى الطالب في شرح روض الطالب) لمركب الأنصاري ٤٣٦/٢



أما لا يعلم إلا من جهة الشخص فالتقول قوله فيه<sup>(١)</sup>

قوله ولو دعاها للوطء فقالت: حصت، فإن لم يمكن صدقها ثم ينفذ إليها، وإن أمكن واتبعها بالكذب حرم، وإلا حار، كذا في خط المصنف وفي السخ وصوابه جاز وإلا حرم ويدل على ذلك قوله (لأنها ربما عادت له ومنعته حقه)<sup>(٢)</sup> إلى آخره لأنه لا يصلح عنة إلا بجواز الرطء إذ اتهمها عتياً مل<sup>(٣)</sup>.

قوله من قاعدة ما لا يؤثر في الحال هل يؤثر في الاستقبال

(قسمان: الأول ما لا يؤثر، أي - في الاستقبال - فممن لو أعتق الشريك وهو مفسر حصته ثم أيسر لا يبري عليه العتق؛ لأنه بما لم يؤثر عتقه في الحال لم يؤثر في المال، وممها إذا أسلم شخص وله ولد كافر ولولده ولد صغير وقتل لا يستتبع الحد ولد ولده لأحل وجود ولده فإذا مات ولده لا يستتبع (أيضاً)<sup>(٤)</sup> لأن إسلامه لما لم يؤثر في الحال لم يؤثر في الاستقبال<sup>(٥)</sup>).

قلت هذا صعب فقد قال في ((الروضة)): "للتسعية في الإسلام ثلاث جهات.

أحدها إسلام الأبوين أو أحدهم ويتصور ذلك من وجهين: أحدهما أن يكون الأبوان أو أحدهما مسدماً يوم العلوق فيحكم بإسلام الولد، إلى قوله وفي معنى الأبوين الأجداد وأخوات سواء كانوا وارثين أم لم يكونوا، فهذا أسلم أحد أبو الأب أو أبو الأم

(١) ما بين المكونين أثناء وأصغته من الأصل ((مشور)) ١١٩/٣ ليعتقم الكلام.

(٢) ((مشور في القواعد الفقهية)) للزركشي، ١٥٠/٣.

(٣) سألته في ((مجموع شرح المذهب)) للزوري، ٣٧٢/٧، ((أسنى نظرات في شرح روض الطالب)) برزقيا

الأنصاري ١٠١/١

(٤) ما بين المكونين أثناء وأصغته من الأصل - ((مشور)) - ليعتقم الكلام

(٥) ((مشور في القواعد الفقهية)) للزركشي، ١٥٤/٣

تبعه الصبي إن لم يكن الأب حياً قطعاً وكذا إن كان في الأصح .<sup>(١)</sup>

وشاحح في «المهمات» النووي - حنف - في نفي الخلاف في الصورة الأولى بأن القتل قد ذهب إلى أنه لا ينفع إذا كان الصبي قد وُلِدَ بعد إسلام الجدة وفي حياة الأب، فأما إذا كانت ولادته بعد موته فقد سلم أنه ينفع، ول في «المهمات» كذا رأيته في «فتاوى البعوي»، ولم يدع الراعي ذلك مقطوعاً به، بل هو «من ربادات النووي وشوحيح في الترجيح في الصورة الثانية»، لكن الحق ما دله الشيخ عند سبقه لذلك الراعي فإنه قال: أقرب الوجهين المتبعة لأن سبها القراءة وهي لا تختلف بحياة الأب وموته كسقوط الفصاخص وحذف القذف، وإذا مات الجد والأب حي ثم حدث له بعد ذلك ولد، فإن السكني لم يتعرض به الراعي ولا غيره فيما وقعت عليه، ويُحتمل أن يعدل لا يستع، لأن الاستتاع يمدح بالحلي لا باست، وعلى هذا لا يرد الاستدلال بأدم الحلي، ويحتمل أن يقال يستع وعلى هذا يرد ويجاب عنه بأن الكلام في جد يُعرف نسب إليه بحيث يحصل سبها التوارث، قال والأمر مشكك من طرفين إن قيل بالاستتاع فقد بصر الولد على الإمتاع والقتل صعب، وإن قيل بعدم الاستتاع فتعكك من يحتمل إسلامه من الكفر أصعب انتهى .<sup>(٢)</sup>

قال الشيخ كمال الدين الدميري: «لكن عبارة، اخاوي الصغير»، صريحة في التبعة بذلك وبها أفتى عامة مشايخ العصر ونقل في لمحل عن الأوراعي أن عم الصغير إذا أسلم يكون مسلماً.<sup>(٣)</sup>

(١) (روضة الطالبين وعمدة القس) للنووي ٤٢٩/٥ - ٤٣٠

(٢) وفي المحفوظ: هل، والصواب ما أثبت لأنه يستقيم به الكلام

(٣) لم أجده له مصدر

(٤) لم أجده في ذلكم الموضع

«شدة من مات وهو صغير على أقسام: أولاد الأسياء في الجنة بإجماع، وأولاد غيرهم كسب غير مشهور، وقيل بالوقف، وأولاد المشركين بينهم هذان القولان، وقيل على لأعرب، وقيل يمتحنون في الآخرة، وقيل في النار

و«سئل بكورهم في الجنة وهو صحيح بقوله - (وَأُولَادُ الْمُشْرِكِينَ) - متفق عليه»<sup>(١)</sup>

وقال أحمد: «داعيات الدمي وروجته حامل حكم بسلام الجبن، والجمهور على أنه كافر لأنه ثبت له انتبعية بالعوق انتهى والله أعلم»<sup>(٢)</sup>

[قاعده] [ما يحتاج إلى مباشرة] لا يتم إلا بها<sup>(٣)</sup>

«قوله: من قاعدة: ما لا يحتاج فيه إلى مباشرة فاقم فيه وكيلين فأمصاه أحدهما نقد، كما لو وصى لرحل بعيه وأوصى إبن رحل بدفنه إلى الموصى له فدفعه إليه أحدهما حار؛ لأن الموصى له لو استقل بقضه لم يمنع، وكذلك لو كان له على رجل مال فوحد من حس ماله عنده وأخذه من غير إذنه لأحد صح ذلك»<sup>(٤)</sup> [لقطة]<sup>(٥)</sup> (أحد) ثامة في حط المصنف،

(١) (البحاري) كتاب (القدر - باب (الله أعلم بما كانوا عاملين) حديث رقم (٦٥٩٧) عن ابن عباس، (مسلم) كتاب - (القدر - باب (من كل مورد يؤخذ على العترة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين) حديث رقم (٢٦٥٩) عن أبي هريرة.

(٢) (العمري) «الابن قدامة» ١٩/١٩، و«الشرح الكبير على من لم يفتح» ١٠/١٥.

وقال النووي: «وقال الغزالي أما أولاد الأسياء صدقات الله وسلامه عليهم فالإجماع متحقق على أنهم في الجنة وأما أطفال من سواهم من المؤمنين فجاءهم العلماء على القطع هم بالجنة ونقل جماعة الإجماع في كورهم من أهل أحد قطع بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ فَلَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (الطور ٢١) ووقف بعض متكلمي فيها وأشار إلى أنه لا يقطع هم كذلكين والله أعلم» (شرح صحيح مسلم) ١٦/١٨٣ و«شرح الرقاب» عن موطأ لإمام مالك ٢/١٣٠ - ١٣١، ذكر المسألة بالتفصيل مع ذكر الخلاف فيها فراجع.

(٣) ما بين المتكوفين غير موجود في المحفوظ وأضفته من الأصل - (المنشور) -

(٤) (المنشور في انقواعد الفقهية) للزركشي، ٣/١٥٦.

(٥) وفي المخطوط (القطعة) وهو نص صحيح والصواب ما أثبت به يقيم الكلام.

وفي مسح، وهي ساقطة من بعض المسح وهو، يظهر في تأمل

قاعده [قوله] ما وسعه الشرع فحينئذ العكف على نفسه هل يصيق؟<sup>(١)</sup>

فيه خلاف في صور، منها، لو وقع منه أحداث فبوي بعضها هل يرتفع الجميع أم لا؟  
فيه [٢] خلاف والأصح لا<sup>(٣)</sup>، كذا في حط المصنف وفي مسح، لكن في مسح، نعم، وهو  
الصواب، فقد قال الرافعي "ولو بوي رفع بعض الأحداث دون البعض بأن كان قد نام  
ونال ومسّ فبوي رفع حدث منها فيه وجوه أصحها أنه يصح وضوءه؛ لأنه بوي رفع  
للعص فوجب أن يرتفع، والحدث لا يتجرى فإذا ارتفع العص ارتفع الكل

والثاني لا يصح لأن ما يورفعه يبي والأحداث لا تتجرى، فإذا بقي العص  
بقي الكل، ويكاد هذان الكلامان يتقاربان، لكن من نصر الأول قال نفس اليوم والبول  
لا يرفع وإنما يرفع حكمهما وهو شيء واحد تعددت أسانه، والتعرض لها ليس بشرط  
إذا تعرض مضافاً إلى سب واحد نعت الإضافة إلى السب وارتفع ثم حكى الرافعي  
ثلاثة أوجه غير ما تقدم" ثم قال، "وذكر بعضهم أن الخلاف فيما إذا نواه ونهى غيره، فإن  
م ينفّ صَحَّ بلا خلاف، وهذا إذا كان الذي حَصَّه بالرفع واقعاً به، فإن لم يكن كما إذا  
بوي رفع حدث اليوم ولم يسم وإنما بال نظر إن كان عائطاً صَحَّ وضوءه؛ لأن التعرض  
ها ليس بشرط فلا يضر الغلط فيها، وإن كان عامداً لم يصح في أصح الوجهين؛ لأنه  
متلاعب في طهارته"<sup>(٤)</sup>.

(١) (المشروفي القواعد الفقهية) للزركشي ١/٥٨، (القواعد والفواظ الفقهية المصنعة بالنسبة) للعلامة العبد العفيف

٣٩١/١

(٢) ما بين المعكوفين غير موجود في المخطوط وأنته من لأصل - (المشروفي) -

(٣) (المشروفي القواعد الفقهية) للزركشي ١/٥٨،

(٤) (فتح العزير بسرخ الوجيز) للرافعي ١/٣٩٩، ٣٢٠، و(أروضة العبد العفيف) للزركشي ١/٤٨

قال في «المهات» «واعلم أن هذه المسألة تشبه مسألة ذكرها لرافعي في الطلاق في حر البات وهي: إذا وطئ امرأتين واعتل من الجدة وحلف أنه لم يعتسل عن الثانية لم يحث، ورأيت في شرح التحصيل للشيخ أبي علي السحري قبيل كتاب الزكاة أن المرأة إذا كنت جنة فحاصت ثم اعتلت وكانت حلفت أنها لا تعتسل من الحانة والعرة عبدًا مائة، فإن نوب لإعتسل عنها تكون معتسة عنها وتحث، وإن نوب عن الحوض وحده لم تحث؛ لأنها لم تعتسل عن الحانة وإن كان غسها مجرداً عنها معاً

قال: ورجح انعقال الحث، هذا كلامه وقد ظهر لك أن الرافعي صور مسألة الممين بحالة اتحاد الزوج، وقد يلحد منها التحصيل في الوضوء حتى إذا بوى ما عدا الأول من أفراد الزوج متعمداً لم يصح كما لا يحث في الممين وهو منه انتهى»<sup>(١)</sup>

أقوله ما في الدمة لا يتعين إلا بقص مكلف بصير<sup>(٢)</sup> إلى آخره

فرع: لو استدل عن الثمن الذي في الدمة غير مراقق في علة الرب فلا يشترط تعيينه في العقد ولا قبضه في المجلس على الأصح بل تعيينه فيه، قال الإسوي في «انقطعة»: «وعلى هذا يكون قوهم أن ما في الدمة لا يتعين إلا بالقص محمول على ما بعد الزوم أم قبله فيتعين برصاهم رسول ذلك منزلة الزيادة والخط، هكذا قاله في «المطلب» في الصلح والمذكر الذي قاله جيد وهو يقتضي ومن الحق خيار الشرط في ذلك بحير

(١) «المهات» ٢/الإسوي. ٢٤٠/٢

(٢) قال الزركشي «ما في الدمة لا يتعين إلا بقص مكلف بصير إلا في مسألتين. أحدهما: حال روحه عن طعام في دمه ووضعه بصمات السلم وأدله في صرفة تولد منها من غير أن يصرفه إلى الصغير خلافاً لأحمال من الصانع الثانية: النعفة التي في الدمة إذا أعق عن روحه الصغيرة أو المجنونة ياد الوبي يرا وإن لم يقص المكلف» «شور في الفرق عد العموية» ٣/١٦٠، «الأشياء والظواهر» للسيكي: ١/٢٨٢، «الأشياء والظواهر» للسيوطي: ٣٢٩، «الأشياء والظواهر» لابن نجيم: ٣٠٨.

المجلس انتهى".

[قاعده، قوله: المشرف على الروال هل يعطى حكم الرائل؟<sup>(١)</sup>

(هذا على أربعة أقسام: أحدها، ما يعطى حكم الرائل قطعاً كالمريض المستهي لحالة يقطع فيها بموته لا تصح وصيته<sup>(٢)</sup>، نعم في الموت بقتله خلاف<sup>(٣)</sup> الرابع عند الشرحين في باب الجراح من الخلاف رجوب القود

قلت: كان انتهاؤه بذلك عرض لا؛ لأن موته غير محقق وإن انتهى إلى السرع وبدت أمارات الموت فإن الشفاء قد يقع بعد ذلك بخلاف المعدم والمذروح، وعن تعليق «ابن العاص»<sup>(٤)</sup> أنه لا يكون قاتلاً كما لا يحل الحيوان المسيهي بالمرض إلى هذه الحالة بالدكاة<sup>(٥)</sup>

تنبيهان:

أحدهما، ما ذكره الشيخان في باب الجراح، وفي باب لعقنة من أن المريض لا يقطع بموته وإن انتهى إلى حالة السرع وأن حكمه حكم الأحياء، سبق لهما في باب

(١) «مشور في القواعد الفقهية» برز كشي ١٦٦/٣، «الأشياء والظواهر» للبركاتي ١٢٧/١، «القواعد الفقهية وتنقيتها في المداعب الأربعة» للرحلي: ٩١١/٢

(٢) قال النووي: «فما للإنسان من مرض وعنة، إما أن ينتهي به إلى حال يقطع فيه بموته مع عاجل، وذلك أن شخص مصره عند السرع وسرع الروح الحجرة أو يقطع حلقومه ومريه، أو يشق بطنه وتخرج حشوته. وقال الشيخ بر حامد أو يعرف في بدء ويعبر، وهو لا يعرف الباحة، فلا اعتبار بكلامه ووصيه وغيرها في شيء من هذه الأحوال، حتى لا يصح إسلام الكافر ولا توبة الفاسق وخاله هذه، لأن صار في حيز الأموات، وحركة حركة المذروح». (دروسة الغالبين وعلمه لغتين) ٢٣/٦٠

(٣) «المشور في القواعد الفقهية» للبركاتي: ١٦٦/٣

(٤) وفي المحطوط (العاصي) وهو نصحيح والصواب ما أثبت به يستقيم الكلام.

(٥) قلت: «رمي ذلك أن من قتل هذا المريض انتهى لحاله بذلك فإنه لا يكون قاتلاً»



حتى يفصل، أي - عن العصور - (ولا عن الثوب) أي (المفسول في الحاشية)<sup>(١)</sup>، كذا في  
خط المصنف وفي السح (ولا في الثوب) ولعنه (على الثوب) أي ولم يحكم على الماء المنرد  
على الثوب المفسول في السجاسة بطهارة ولا نجاسة ما دام متردداً عليه حتى يفصل عنه،  
ومثله الإجابة ونحوها دل على ذلك قوله: ولو لا ذلك أي كونه المشقة تجلب التيسير -  
لما تصور رفع حدث عن عضو ولا إرانة محس عن ثوب<sup>(٢)</sup>

تبيينان:

الأول: أن حكم الماء دون الرفع للحدث وهو المستعمل في الغسلة الأولى طاهر  
غير ظهور في الجديد؛ لأن الصحابة - ~~لم يجمعوا~~ - لم يجمعوا المستعمل في أسفارهم القليلة  
الماء ليتطهروا به، بل عدلوا عنه إلى اليمم، والقديم أنه ظهور لوصف الماء في قوله تعالى  
﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ (البرق ٤٨) لمعط ظهور مقتضي تكرار الطهارة به كصروب  
لم يتكرر منه الضرب، وأحيب عنه من نل الجديد بتكرار الطهارة به فيما يتردد على  
المحل دون المنفصل جمعاً بين الدليلين.<sup>(٣)</sup>

وأما الغسالة المنفصلة عن الثوب لمتنجس، فإن كانت متعيرة فهي نجسة بالإجماع،  
وإن لم تتعير فأقوال أضرها إن طهر الثوب كانت طاهرة لأن البطلان باقي على الثوب  
هو بعض المنفصل، فلو كان المنفصل نجساً لكان محل كذلك، وعلى هذا يكون المنفصل  
طاهراً غير ظهور؛ لأنه مستعمل في الخبث فإن لم يظهر الثوب فانجس نجسة؛ لأنها  
بعض المنفصل بالثوب والمتصل نجس.<sup>(٤)</sup>

(١) (نشر في القواعد العقبية) للزركشي ١٦٩/٣

(٢) انظر لماله بتعصيفها في (المجموع شرح المهذب) ١٠/١

(٣) قلت: هذه المسألة مما جرى فيها خلاف. ومن فصل في هذه مسألة كتاب (الحوي الكبير) لثناوردي ٢٩٦/١

و(تهذيب القواعد) نسيه في لأسرار العقبة، محمد بن علي معني المالكية ١٤٤/٢ ١٠٦ فلنراجع

(٤) قلت: "وحاصل الكلام عليها المسألة - أنها إن كانت قديمة يحكم عليها بالطهارة شيو ثلاثة طهر المحل"



والثاني وهو محرج من رفع الحدث أنه نجس مطلقاً ووجه التحرج أنه انتقل إليه مع كما في مستعمل في رفع الحدث ولأنه ماء قليل أصابته نجاسة

والثالث، وهو القديم أنه طاهر ظهور كما سبق في توجيه القديم المحكي في المستعمل في الحدث، ويعبر عن الأول بأن حكم الغسالة حكم المحل بعد الغسل، وإن كان طاهراً بظاهرة، وإن كان نجساً بنجاسة، وعن الثاني بأن حكمها حكمه قبل استعمالها فيه، وعن الثالث بأن حكمها حكمها قبل الورد فتكون طاهرة طهر المحل أم لم يطهر، ويشترط في طهارة الغسالة أن لا يزيد وزنها بعد الإنمصال عما كان، فإن كانت النجاسة بولاً مثلاً فراد وزن نجاسته كانت نجاسة في الأصح كما ذكره الراعي.<sup>(١)</sup>

قال الإسكوي "وسعي أن يكون اعتبار زيادة الوزن بعد اعتدال المقدار الذي يلتصق بالمعسول حتى إذا انفصلت الغسالة في مسألت عن الثوب بقدر ما كانت أو أقل بمقدار يأخذ الثوب أكثر منه كانت نجاسة"، ثم قال الإسكوي "وإذا انفصلت الغسالة متغيرة والنجاسة غير ثابتة على المحل فإن المحل يكون نجساً كما دل عليه تعليل الراعي للقول الأول".<sup>(٢)</sup>

ورأيت في أوائل «شرح التلخيص» للقاضي حسين أنه الصحيح من الوجهين وفي «التمعة» أنه أصحهم ونقله عنه في «شرح المهدب» هنا يعني في باب النجاسة

«عدم تغيرها، وعدم زيادة وزنها بعد انحسار مقدار ما يشربه المعسول من الماء وما يمجج من الوسج الظاهر فإن فقد واحد من الثلاثة، بأن لم يطهر المحل، أو طهر ونكس كانت متغيرة، أو لم تكن متغيرة ولكن زاد وزنها بعد ما ذكر، فهي نجسة كالمحل لأن أصل النقي في المحل بعض الغسالة المتحصنة والله القليل لا يبيض جهارة ونجاسته وإن كانت كثيرة يحكم عليها بالطهارة بقدر واحد وهو عدم التغير، لأن كانت صغيرة فهي نجسة أم لا»  
«إعانة الطالبين عن حل ألفاظ فتح المعين» للمباري. ١١٦/١

(١) «فتح العربي بشرح شو جيز» للرافعي ٢٧٠/١.

(٢) «فتح العربي بشرح لوجه» للرافعي ٢٧٠/١.

وأقره<sup>(١)</sup>، وذكر المشور أمثلة فيما إذا راد الوزر بلا تغير واستصوبه بن الصلاح في ((مشكل  
لوسيط))<sup>(٢)</sup>، وذكر بعد مسألة أخرى تمتضي تقيده، فقال: «إذا حدث التغير بعد الانفصال  
بأن كان الساقط في الماء إذا أحرأ مجتمع لا تغير الماء إلا بعد تحللها فتأخر تأثر الماء به وبأن  
نجسه الطارئ لا يقتضي نجاسة المحل وأعداد القاصي المسألة في أثناء الكتاب وقل: إذا  
قلنا بطهارة المحل فعصره فهل يحكم بنجاسة ما حرج منه؟ على وجهين انتهى»<sup>(٣)</sup>.

التنبيه الثاني إذا كانت غسالة النجاسة قلتين، قال في ((الروضة)): «فهي طاهرة  
بلا خلاف»<sup>(٤)</sup>.

قلت: ومطهر على المذهب.

قال في ((التوسط))<sup>(٥)</sup>: «فيه أمران نقل الخلاف في أد الغسالة الكثيرة في الأصل إذا  
لم تتغير هل تكون مطهرة؟ وليس كذلك».

وقد قال الرافعي: «إنَّ ما ذكره العراقي من الخلاف بخصوص الماء القليل إذا غسل  
به النجاسة وإن أطلق اللمط والأفلا خلاف وإنَّ الخلاف الذي أشار إليه الشيخ فيما إذا  
جمع الغسالة بلغت قلتين ولا تغير انتهى»<sup>(٦)</sup>.

(١) ((الجموع شرح المذهب)) للسروري ٥٩٣/٢.

(٢) ((مشكل الوسيط)) لأبي الصلاح عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكندي وهو في محمد كبير، نكح عن مواضع

متبرقة وأكثرها في الربع الأول، قاله ابن فاضي ((شبهه في الطبقات)) ١١٥/٢.

(٣) ((المرور النية في شرح البهجة الوردية)) لأركريا لأصاري ٦٠/١.

(٤) ((روضة الطالبين وعلية المفتين)) للسروري ٣٤/١.

(٥) ((المرور الوسيط والفتح بين الروضة والشرح)) شبهات الدين أحمد بن حمدان لأدري سبقت ترجمته والكتاب في

عشرين مجلد كتب المؤلف، ولقد كان لأبي حجر الغضائري منه نسخة في ثلاثين سمر، ((المرور الكاشف)) لأبي حجر

العسقلاني ١٤٦/١، و((الغوائد الملكية)) ٣٦.

(٦) ((فتح العروبة بشرح الرحير)) ٢٧٣/١.

ول شحاح الحلال الكري "ولا شئت أن مراد ((الروضة)) ما صرح به الرافعي وهو  
 انطهر من لعظ العسل، الأمر الثاني كلام الرافعي هذا يعني في باب العجاسة دأ على أن  
 لعسل الكثرة مطهرة ولزيادة حشو لا أن يقال لا يلزم من الطهارة الطهورة انتهى"  
 قوله. وعفي عن الدم الفيل على اللحم والعظم من المذكي<sup>(١)</sup> قاله الحلبي<sup>(٢)</sup>  
 (و)<sup>(٣)</sup> الثعالي لعنه الثعلبي<sup>(٤)</sup>.

قوله: من (قاعدة: المطلق يتعلق به صاحب).

(الأول: المطلق من العارف بالمحل الصحيح يرسل على الجهة الصحيحة، ولهذا لو  
 أخرج من الماء الفقيه الموافق اعتمد وإن لم يبين السبب، وكذا في الخارج إذا حرج ولم  
 يبين السبب)<sup>(٥)</sup> أطلق الشيخ في كتاب الشهادات. "أنه لا يقبل المخرج المطلق بل لابد  
 من بيان سببه بخلافاً لأبي حنيفة - رحمه الله -".<sup>(٦)</sup>

(١) «المهاج القويم»: لاس حجر المصنف ص ١٦، و«حاشية الشرواني على النسخة»: ١، ٩٦، و«الإقناع في حل  
 المناظير في شحاح»: لمصنفه ١/٢٧، «معني المحتاج»: لمصنفه ١/١٢٨  
 (٢) «معني المحتاج»: لمصنفه ١/٢٧، «معني المحتاج»: لمصنفه ١/١٢٨  
 (٣) «معني المحتاج»: لمصنفه ١/٢٧، «معني المحتاج»: لمصنفه ١/١٢٨  
 (٤) «معني المحتاج»: لمصنفه ١/٢٧، «معني المحتاج»: لمصنفه ١/١٢٨  
 (٥) «معني المحتاج»: لمصنفه ١/٢٧، «معني المحتاج»: لمصنفه ١/١٢٨  
 (٦) «معني المحتاج»: لمصنفه ١/٢٧، «معني المحتاج»: لمصنفه ١/١٢٨

(٣) «المشور في القواعد الشرعية»: لمصنفه ١/٢٧، «معني المحتاج»: لمصنفه ١/١٢٨  
 (٤) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق الباصري الثعلبي صاحب التصانيف كان أواحد رتبته في علم القرآن  
 وله كتاب «المعاني» في قصص الأنبياء عليه السلام قال ابن السمعاني يقال له الثعلبي والثعلابي وهو لقب لأبيه  
 توفي في المحرم سنة ٤٢٧ هـ. «طبقات الشافعية الكبرى»: لمصنفه ١/٥٨، «طبقات الشافعية»: لمصنفه ١/١٧٨  
 شية ٢٠٣/١

(٥) «المشور في القواعد الشرعية»: لمصنفه ١/٢٧، «معني المحتاج»: لمصنفه ١/١٢٨  
 شرح معجم الطلاب: لمصنفه ١/٢٧، «معني المحتاج»: لمصنفه ١/١٢٨  
 (٦) «معني المحتاج»: لمصنفه ١/٢٧، «معني المحتاج»: لمصنفه ١/١٢٨

قال الرافعي "لما أخرج قد يني على ظن خطأ كما قال الشافعي - <sup>١</sup> برئيه - رأيت معصر مراكياً مخرج رحلاً فسل عن سه وألخ عليه فقال: رأيت يبول قائماً، قيل وما في ذلك؟ قال يرد الريح من رشاشه على بده وثيابه فيصلى فيه، قيل: قد رأيت قد أصابه الرشاش وصلى قل أن يعمل ما أصابه <sup>٢</sup> ن. لا <sup>٣</sup> فالمداهم فيها يوجب الفسق مختلفة فلامد من البيان ليعمل القاصي باحتجاده، ويجوز أن يقال: إذا عرف القاضي أنه لا يطلق الفسق إلا إذا تحقق سه يجوز اعتجاده كما ذكرنا في الخبر عن مجاسة الماء في أبواب الطهارة انتهى"

وما صححه الرافعي موافق لما جزم به المصنف.

وقال في «المهيات» بعد نقل كلام الرافعي: "أنه لا يقبل الحرج المصنق بل لا بد من بيان سبه ونقل مثله في «الروضة» <sup>١</sup> وهو نصه أنه لا سقى للية في هذه الحالة اعتبار بالكلية حتى تقدم عليها سة أخرى وليس كذلك بل معنى عدم قبوله أنه يجب التوقف عن العمل بها إلى أن يبحث عن السبب كما ذكره النووي في «شرح مسلم» بالنسبة إلى جرح الراوي ولا فرق في ذلك بين الرواية والشهادة انتهى" <sup>٢</sup>.

وقال المصنف في «الخادم»، "فإن قيل لا يقبل الحرج إلا مصرراً وإن كان فقيهاً

(١) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي، ٦/٣٣١.

(٢) «الأم» للشافعي، ٦/٢٢١.

(٣) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي، ١١/١٧٢.

(٤) قال النووي "لا يقبل الحرج المطلق بل لابد من بيان سبه، ولا حاجة إلى بيان سبه التعديل لأنه أسبغ به محصورة، ربه وجه ضعيف حكاه في المقدمة وليس بشيء والأصح أنه يكفي أن يقول: هو عدل ومن وشبهه أن يقول: عدل عي ولي، وهو ظاهر نصه في «الأم» و«المختصر» بكون تأوله الأولون أو جعلوه تأكيد لا شرط ولا يحصل التعديل قوته لا أعلم منه لا خبراً أو لا أعلم منه ما رده به الشهادة" «روضة الطالبين وعمدة المفتين» ١١/١٧٢ - ١٧٣.

موافقاً في الفرق؟ قبل الفرق بينهما أن الحكم بالجرح إلى احكامه وإن يحكم بها يؤدي  
إليه اجتهاد فلا بد من البيان و لتفسير، هذا ما أشار إليه الرافعي واستثنى من عدم قبول  
الجرح المطلق ما لو قال الشاهد أنا مجروح بهي الإشراف للهروي أنه يقبل قوله عن  
نفسه وإن لم يصر الجرح ثم أشار إلى تجريح و جزم بعدم القبول وعن بعضهم للرواي  
في «البحر»<sup>(١)</sup>.

وقال المصنف في «الخادم»: «إنه أشبه».

قوله: «عن قاعدة المعارضة بتقييد المقصود [ومدحه]<sup>(٢)</sup> أقام»<sup>(٣)</sup>.

(الأول. ما قطع فيه بالمعارضة) إن أن قال، (الثاني: ما هو كذلك في الأصح، الطاهر  
أنه ثاب قسمي المعارضة وهو لدي فيه خلاف، ولكن الأمثلة غير مطابقة لذلك وهي  
صاحبة لأمثله ما تركه وهي ثاب قسمي عدم المعارضة وهو الذي فيه خلاف فتأمله<sup>(٤)</sup>

(١) «الإشراف على غوامض الحكومات» للهروي ص ٢٩٢

وقال الرملي الكبير «شرح» قال الهروي بر قال الشاهد أنا مجروح قبل قوله أي، وإن لم يصر الجرح كما قال  
سوردي والرواي ويحل هذا قبل الحكم بشهادته (قوله هو ما يقفه الأصل عن نصحيح الهروي) وأقره، وهو  
الصحيح «حاشية الرملي الكبير على أسس المطالب في شرح روض الطالب» لتركيب الأنصاري ١/ ٣١٢  
٣١٤، «معني المحتاج» للشرسي ٦/ ٣٠٦، و«نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» للسيد الدين الرملي  
٨/ ٦٦٧، «حاشية الجمل على المنهاج» ٥/ ٣٥٧

(٢) ما بين معكوفين غير موجود في المخطوط وأثبت من الأصل «المشور»

(٣) «المشور في القواعد الشرعية» ٣/ ١٨٣، و«الأنواع» بلشاطي ١/ ١٠٥، «المواعيد العقبية وتطبيقها في

المداهب الأربعة» للوحجي، ١/ ١١٤

(٤) قال الروكشي في «المشور في القواعد» «الأول ما قطع فيه بالمعارضة كعدم طهارة خمر، فاختلت بغير شيء»  
بيها وحرمات القتال عند الإرث ووجوب القضاء على من رمى نفسه من شاعر عتاق مجن و جعل الإمام من هذا  
آليات الشعة بشريك وتوجيهه أن الشريك لا غرض له في البيع من أجبي، ولو باعه من شريكه حصل مقصوده  
من الشعر والتدفع عن الشريك نصرة فإذا باعه من غيره وقد نذبه الشرع إلى عرضه عن شريكه راغبه الشرع =

(قوله: الثالث ما لا يعارض قطعاً كما لو ناع اسأل الزكوي قبل الحول فراراً من الزكاة  
الصح<sup>(١)</sup>) وإن كان مكروهاً، "بقي على مصنف نفسه رابع وهو ما لا يعارض على الأصح  
كما لو تحللت الخمرة بالنقل من شعشع إلى حلب مثلاً فإن هذا لا يجعل لا يعارض الطهارة  
على الأصح<sup>(٢)</sup>."

(قوله: مقابلة الجمع بالجمع آثاره<sup>(٣)</sup>) يقتضي مقابلة الآحاد بالآحاد نحو ركب القوم  
دوابهم قال الله تعالى: ﴿حَمَلُوا أَسْعِمُ فِي دَابَّتِهِمْ﴾ (سج ١) ودخو أكل الريدان الوعيبين فإنه  
يقتضي أن كلاً منهما أكل رعيماً<sup>(٤)</sup> وقد يقتضي مقابلة لكل بكل فرد كقوله تعالى: ﴿حَمَلُوا  
عَلَى أَسْعِمَاتٍ﴾ (الغز ١٢٣٨).<sup>(٥)</sup>

= معصوده وصرف البع إلى الشريت وأحد منه إبطال الشدعة في دوهوب

الثاني ما هو كذا في الأصح، كما لو قتل صاحب الدبب لوجوه انديون حل الدين في الأصح، وكذا لو  
أسك زوجته لأحد ميراثها بك عشرة فإنه في الأصح وبم من معه من شيء من يصيل قاعدة لا يحد  
القضاء في الأصح، وكذا لو سرت دابة بقي حين نألت ومضت لم يلزمها قضاء (صواب) أيام العدم على  
الأصح

وبوأنه عشرة زوجته حتى أصدر ما فتح بعد في الصحيح، وكذا لو طعنها في مرضه حرر من الإرث بعدوم  
برئه عن الخديد وقال في القديم (برث) ما فصة نقصه، وبوجبت امرأة ذكر زوجته أو هدم الشاخر الدار  
المستأجرة لبيد (هما) الخيار في الأصح، وبو (مخل) الخمر بغير طرح شيء فيها بل بالنقل من الشمس إلى الظل  
وعكسه ظهرت في الأصح: ١٨٢/٢ - ١٨٤

(١) ما بين المكوفين غير موجود في المخطوط وأثبتته من الأصل (مشور).

(٢) (المشور في القواعد الفقهية) للبروكشي، ١٨٤/٣.

(٣) قلت: حد القسم وهذا المثاب يذكره الإمام الزركشي في القسم الثاني ولم يحمله نقد مقال بلطف "وبو (حل) لحد  
بغير طرح شيء فيها بل بالنقل من الشمس إلى الظل وعكسه ظهرت في الأصح" (المشور في القواعد الفقهية)

للبروكشي، ١٨٤/٣، وفتح العزيز بشرح الوجيز: للرافعي، ٤٩٠/٥

(٤) ما بين المكوفين غير موجود في المخطوط وأثبتته من الأصل - (المشور)

(٥) ما بين المكوفين غير موجود في المخطوط وأثبتته من الأصل - (المشور).

(٦) (المشور في القواعد الفقهية) للبروكشي، ١٨٧/٣، (البروكشي) في ١٧٦، (فتح العزيز) لابن أبيها.

قلت وقد يقتضي مقابلة المرد للجمع في قوله ﴿وَأَرَىٰ رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّأْتُمْ﴾ " وشاع فراد زيا عن الجمع؛ لأنه مصدر مراده للجمع والأصل مراتكم وأوراكم بالجمع ليكون جمعاً في مقابلة جمع

فائدة مما يصدق أن يذحل في هذه القاعدة ما ذكره المصنف في «تكملة» في باب الدبابة في «شرح المنهاج» ودونه حمسة، وقيل حكومة فإنه نظير الوجهين هـ و«<sup>(١)</sup>» من حصر دفن ميت ولم يصل عليه هل يحصل له قبراط؛ لأن من صلى فله قبراط ومن شهد حتى تدفن قبراطان أو لا يحصل لاحتمال ترتبها على المجموع؟<sup>(٢)</sup> وكذلك من صلى لصبح في جماعة دون العشاء هل يكون كمن قام بصف الليل أو لا؟ والخاص أن المترتب على المجموع هل يقتضي التوزيع عند الإفراد انتهى<sup>(٣)</sup> والله أعلم

١٠ / ٨٩، (المسنة والتشريع)، موسى شافعي، ص ٣٨

(١) (الحجاري)، كتاب الصلاة - باب فضل من تعار من الليل يصل حديث رقم (١١٥٨) عن عبدالله بن عمر

(٢) ما بين المحكوفين غير موجود في المخطوط وأثبتته ليستقيم الكلام

(٣) قال تاج الدين السبكي: «ومن صلى من جنازة فله قبراط من اتبعه حتى يوضع في القبر فله قبراطان» الحديث

فلو اتبعه حتى وضع في القبر ولكن لم يصل عليه ضمن أن لا يحصل له شيء من القبراطين؛ إذ يحتمل أن يكون القبراط الثاني لمريد مرياً على وجود الصلاة فيه، ويحتمل أن يحصل له القبراط الأول

وأمّا احتمال أن القبرطين يحصلان بالاتاع حتى يوضع في القبر وإن لم يصل عليه، فهو هنا بعيد، وبما احتمال أن من صلى واتبع حتى يدفن، يحصل له ثلاث قرايط؛ فمرتب على هذا الاحتمال الثالث إن ذلك من اتبع ولم يصل فيه قبراطان، فلا شك أن من صلى يرفاد قبراطاً ثالثاً، وقد سأل الشيخ أبو الحسن ابن القزويني الفقيه الشافعي الرجل الصالح صاحب الكرامات أباه نصر بن الصباح عن هذا فقال: لا يحصل من صلى واتبع، لا قبر صان، وإن له من قزويني جيد بالغ، وطوبى ابن الصباح بالدليل فاستدل بقوله صلى ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْوَاحَ نَبِيِّكُمْ﴾ فاستدل بقوله صلى ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْوَاحَ نَبِيِّكُمْ﴾ قال: «يومئذ بعد لأربعة بلا شك» «لأنه واضعاً»

١٤ من تاج الدين السبكي: «إذا قُرئ في مجموع أمرين قصداً بشيء من خارج معادة أحد دينك الأمرين ببعض ذلك»

بقوله: «ولو آمن مائة ألف من المسلمين مائة ألف من الكفار، قال الإمام فإيمان الكل

مردود»<sup>(١)</sup>.

قلت: العبارة التي نقلها الشيخان عن الإمام ولو آمن مائة ألف من المسلمين مائة  
ألف من الكفار فكر واحد لم يؤمن إلا واحداً لكن إذا طهر سد أو نقصان فأما  
[الجميع]<sup>(٢)</sup> مردود<sup>(٣)</sup>.

الشيء هو يلزم أن يكون الزائد في مقابلة الشيء الآخر أو يجرى بكس في مقابله، وأن يكون المجموع في مقابلة  
المجموع، أو يجوز أن يكون المجموع عد حصصاً أو أنه في مقابلة الشيء وحده<sup>(٤)</sup> به نظر يظهر حاله فيها، إذ انفراد  
الشيء الثاني عن الأول فهو يفتقر بالكل أو بجزءه أولاً لأنه من حيث مضمونه إلى الأول عدد وجود الأمرين؟  
وهذا أمثلة منها ما في «الصحيح مسلم» من قوله يفتقر «من صلى العشاء في جماعة، فكأن قام نصف الليل ومن  
صلى الصبح في جماعة فكأن قام الليل كله»، يحصل أن يكون من صلى الصبح في جماعة كان كأن قام الليل وإن  
لم يصل العشاء في جماعة وحده من صلى الصبح في جماعة والعشاء في جماعة كمن قام سنة ونصف ليلة، ويحتل  
أن إنه يكون كمن قام كل الليل إذا كان قد صلى العشاء في جماعة. وعن هذا لاحتياله لأن أحدهما أن يكون من  
صلى الصبح في جماعة، ولم يصل العشاء في جماعة كمن قام نصف الليل الثاني أن لا يحكم به بذلك، لأن شرط  
كونه إذا جمع في الصبح يكون كمن قام نصف الليل أو يكون قد جمع في العشاء وهذه الاحتمالات أظهرها أن قوله  
«من صلى العشاء في جماعة» يريد به والصبح، وأن صلاته في جماعة تعدل قيام ليلة، وهذا هو المرجح عند  
المحدثين، ويذكر له ما رواه أبو داود والترمذي من قوله يفتقر «من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف الليل  
ومن صلى العشاء والنحر في جماعة كان كقيام ليلة»، قالوا وطرق الحديث فيها حريجه في أن كل واحد منهما  
يقوم مقام نصف ليلة وحتيها يقوم مقام ليلة قلت. لكن بقي انفراد نصيب فأين التصريح بكونه يقوم مقام  
نصف ليلة، لأنه لا بد من دليل، ومن المحدثين من حل حديث الأرب على ظاهره، وقال جماعة المتعة تعدل  
نصف ليلة وجماعة الصبح تعدل ليلة، وهذه ليلة ونصف لمن صلاهما جماعة، ووجهه أن نشقه في جماعة الصبح  
أكرمها في العشاء فإنا أن تصاعف «(الأشباه والنظائر)» ١ - ١٣٦ - ١٣٧

(١) «نبذة مطلب في حربة ندم» لأبي المسالي الجرجاني ١٧/ ١٧٤ - ٤٧٥ «المنثور في التوفيق لأحمد بن محمد»

نظر كشي ١٤٣/ ٢، و«الأشباه والنظائر» لسبكي: ١/ ١٤٤.

(٢) وفي المخطوط (الجميع) والصواب ما أثبتته ويستقيم الكلام به

(٣) «أرواح الطالب» و«عدة المفتين» «المنثور» ١٠/ ٢٧٨



فما نقله المصنف مطلق يحتاج إلى ما قيده في عبارة الشيخين من أن شرط ردّ أحد الجميع ظهور اسداد باب الجهاد أو نقصانه، ثم ما قاله الإمام مني على الراجح من أن الواحد ليس له أن يؤثّر جمعا كبيرا كساحية وبددة ثم قوله وحاول الرافعي فيما إذا صدر هذا على التعبد انصحه إلى ظهور الخلل أي بحصول الكثرة التي ليس للواحد أمامها والله أعلم.<sup>(١)</sup>

قوله: من (قاعدة: المقدرات)<sup>(٢)</sup>

ومنها: السهم من العيمة والرضح، فلا يبلغ بالرضح لأدنى سهمه المقدر، ولا بالرضح له فوق سهمه<sup>(٣)</sup> كذا في حط المصنف وفي النسخ، وصوابه (الرضح له).

قوله (المكاتب كالحر فيما هو مقصود الكتابة به)<sup>(٤)</sup>

أي - وهو العتق (كالمبيع والشراء، أي أنه مطلق التصرف في الأموال بكل تصرف

(١) (العقد البهية في شرح البهجة الوردية)، لتركيا الأنصاري، ١٣٢/٥.

(٢) "المقدرات أربع هي الأولى: الحقوق إذا كان جميعها مقدرا بالشرع وبعضها غير مقدر فهي ثلاثة أنواع إحداهما أن يكون مقدر الحق حصة سقوط صاحبه بحيث كان من لم يقدر حقه يمس الجميع عند الانفراد كدوي العروض مع العصابات في إيراثها ما قد يرث الحق الذي لم يقدر على الحق المقدر لأنه أقوى منه الثاني: أن يكون التمييز لنهاية الاستحقاق، وغير المقدر موكولا إلى الرأي والاجتهاد فلا يراد الحق الذي لم يصدر على المقدرها من هذا الخد والتعريف فلا يقع بغير الأمر والعقد أدنى حدودهما (فيجب) أن يقع في عقد عن عشرين حصة وحر من أربعين، وثقل عشرين سهمها السهم من العيمة والرضح فلا يبلغ بالرضح لأدنى سهمه المقدر ولا بالرضح له فوق سهمه المقدر.

الثالث: أن يكون أحدهما مقدرا شرعا والآخر بغيره ورجع إلى الاجتهاد لكنه يرجع إلى أصل يشبط به<sup>(٥)</sup>

(المنثور في القواعد الفقهية)، للتركستاني، ١٩١/٣، (القواعد)، لابن رجب، ص ٣١.

(٢) (المنثور في القواعد الفقهية)، للتركستاني، ١٩١/٣، (الحنوي الكبير)، لبياردي، ٢٠٢/٨.

(١) (المنثور في القواعد الفقهية)، للتركستاني، ١٩٦/٣، (الأسى المطلب في شرح روض الطالب)، لتركيا الأنصاري.

٤/٤٩٦، (الأنباء والنظائر)، لسيوطي، ص ٥١١.

لا تبرع فيه ولا حظر أي يعقل بالبيع والشراء والإجارة مع غير سيده؛ لأن في ذلك تحصيلًا للعرض<sup>(١)</sup> المقصود منها وبه شراء حراري لتجارة حتى ولو وطئ<sup>(٢)</sup> جارية أمه<sup>(٣)</sup> على خلاف معاملة فلاحه عليه شبهة أمث، ولا مهر؛ لأنه لو ثبت، ثبت له من وطنه بسبب فإن ولدت في الكتابة قبل عتق أبيه أو بعد عتقه لدون ستة أشهر من وطنه [تمه رقاً وعتقاً]<sup>(٤)</sup> وهو مملوك لأبيه [يمتصحه]<sup>(٥)</sup>، ولا يعتق عليه لصعفه ماله ولا يصير مستولدة في الأظهر، لأنها عتقت بمملوك، وإن ولدته لستة أشهر وأكثر وكان يطاؤها فهو حر وهي أم ولد، وإن احتسب أن العتوق قبل العتق تعبيراً للحرية وإن لم يطاها فاستيلاده على الخلاف<sup>(٦)</sup>.

وأما ما فيه تبرع كالصدق والمهنة، أو حظر كالبيع سيئة والعراض، فإن العامل في القراض قد يخون أو يموت بمصيع ادب، وللمكاتب أن يأخذ المالك قراضاً؛ لأنه نوع تكسب ولأن الحظر على مالكه لا عليه، وكذلك ليس له تعجيل الديون المؤجله لما فيه من

(١) وفي المخطوط: (العرض) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته من تحرير الفتاوى، للعراقي ٨٣٤/٣، و(العلماء) (الطلاب)؛ للأنصاري ج ١٣٩.

(٢) وفي المخطوط: (الوطئ) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته من تحرير الفتاوى، للعراقي ٨٣٤/٣، و(تجعة الطلاب)؛ للأنصاري ج ١٣٩.

(٣) وفي المخطوط: (مها) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته من تحرير الفتاوى، للعراقي ٨٣٤/٣، و(تجعة الطلاب)؛ للأنصاري ج ١٣٩.

(٤) وفي المخطوط: (ياض) والصواب ما أثبتته من (تحرير الفتاوى)؛ للعراقي ٨٢٤/٣، و(تجعة الطلاب)؛ للأنصاري ج ١٣٩.

(٥) وفي المخطوط: (بشرى) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته من (تحرير الفتاوى)؛ للعراقي ٨٣٤/٣، و(تجعة الطلاب)؛ للأنصاري ج ١٣٩.

(٦) «منهاج الطالبين» للنووي، ج ٣٦٦، و(حاشيتا طبري وعصيرة على كثر الراغبين)؛ ٣٧٠/٤، «تحرير الفتاوى» للعراقي ٨٣٤/٣، و(تجعة الطلاب)؛ للأنصاري ج ١٣٩.

بصوت لا تنفع بدل من غير ضرورة والقرض فلا يستقل به إلا بإذن سيده في الأظهر، لأن منع إياها كان لحقية وقد زال بإذنه ومعاملة السيد وفي معاملة السيد بيعاً وشراء في الأمور ولتتق عليه أي وفي انقضاء على نفسه من كسبه العام، والدر وضابط التمرعات مردودة على المكاتب التي تحسب كلها من الثلث إذا تبرع بها المبرص في مرض الموت، وإسماع بيعه أي لا يصح من السيد بيع رقبته في الحديد من قول الشافعي **حقيقته** - ولو باعه السيد وأدّى المكاتب التحريم إلى المشتري لم يعتق على الأظهر، وفي القديم يصح بيع رقبته كسك المعلق عتق نصه وبمنكته اشترى مكاتباً واعتق بأداء السحوم إليه والولاء له، وقوله **كأنش أي** - والمكاتب كالفن - فيما يتعلق بالرقبة كيبيعه السيد برصاه، كذا في خط المصنف وفي السح (كيبيعه) ولعله (بيعه السيد).<sup>(١)</sup>

قوله **ومن الدليل على ثبوت انكسار في رقعة المكاتب** إلى أن قال: **(ولولا نقول انكسار في رقعة المكاتب لورثة الولي)**<sup>(٢)</sup>، كذا في خط المصنف، وفي النسخ **(ولولا نقول)** ولعله سقط منه لفظ **(إن نقول)** أي - **(ولولا أن نقول انكسار في رقعة المكاتب)** - إلى آخره.

قوله: **(الميسور لا يسقط بالمعسور)**<sup>(٣)</sup>

(١) (أروضة الطالبين وعمدة المفتين) للبزوي ١٢ / ٢٧٨، (منهاج الطالبين) للبزوي ص ٣٦٦، و(حاشيتا تليوي وعميرة على كبر الرعي) ٤ / ٣٧٠، (تحرير العناوي) للمعراشي ٣ / ٨٣٤، و(تحفة الطلاب) - للأنصاري ص ١٢٩

(٢) قال أبو المعالي الخواري "ومن الدليل على ثبوت انكسار في رقعة المكاتب أن من روج (أبنته من مكاتبه ثم مات فهو عتق المكاتب فمروجة تربت شيئاً من رقبته الروح (وينصع) انكسار بذلك ولولا أن نقول. ثالث في رقبته انكسار - رتبة الولي لما انصع انكسار" (نهاية المطلب في دراية المذهب) ١٩ / ٣٦٨، المشوري في الفوائد الفقهية ص ١٩٦/٢

(٣) (الميسور في الفوائد الفقهية) للزركشي ٣ / ١٩٨، و(الآشياء والظواهر) لأبي الملقن ١ / ٧٤، و(الاعتبار) للسلطاني ص ٢٠٣، (إيضاح الفوائد الفقهية) للشمس ص ١٦٦، (الفوائد الفقهية الكبرى) وأثرها في المعاملات المالية) عمر عبدالله كامل - ص ١٣٧

هذه ترجع لقاعدة القدرة على بعض الأصل، وسفت في حرف الماء.

قلت: في البعض المقدور عليه، ومن فروع هذه قاعدة ما لو خاف على المصحف من غرق، أو حرق، أو نجاسة، أو كفر ولم يتمكن من الطهارة بالماء هل يجب عليه التيمم أم لا؟.

قال في «زبدة الروضة»: «أخذ مع الحدث للصراحة انتهى»<sup>(١)</sup>

وعبارة بعضهم: «وجب حمله مع الحدث بضرورة؛ لأن حمله حينئذ من تعظيمه»، وقضية كلام «الروضة» أنه لا يجب عليه التيمم، وحكه في «شرح المهذب» عن القاضي أبي الطيب؛ لأنه لا يرفع الحدث، ثم قال «وسعي وجوبه»<sup>(٢)</sup>.

قال في «التوسط»: «وما أئده هو الصحيح المشهور»

وفي «فتاوى انقمار»: «أن المسافر المحدث لو خاف على المصحف الضياع تعم ثم حمله إلى أن يجد أداء؛ لأنه موضع ضروره»<sup>(٣)</sup> ثم أطن في تقرير ذلك

وتعجب في «المهمات» من النووي، فإن الأئمة جزموا في باب التيمم بوجوبه وجعلوا نية التيمم فيه كنية سجود التلاوة»<sup>(٤)</sup>.

قال المصنف في «الخادم»: «والعجب منه فالكلام في الوجوب لا في الصحة»

(قوله: ومما يشهد لإحراء الخلاف ما ذكره الرافعي: أنه يستحب دفع الزكاة للإمام، فلو

(١) «روضة الطالبين وعمدة المفتين»: لنووي. ٨١ / ١

(٢) «المجموع شرح مهذب»: للنووي. ٧٠ / ٢

(٣) «فتاوى انقمار»، ج ٢٢ مسألة رقم (١٥).

(٤) «المهمات»: للإسنوي. ٣٠٤ / ٢

وحد المالكين ولم يدفعها إليهم وأخرها للدفع للإمام فتلف المال ضمن<sup>(١)</sup> دفع ذلك بأنه لا يلزم من تصيان المعصية؛ لأن مناحه سلامة العقوبة ومناطها انتهاك الحرمة

قوله: وقريب منه لو طيب المالك الوديعه من المودع وكان له عذر فيحوز التأخير. ثم لو تلفت في هذه الحالة ففي [التقمة]<sup>(٢)</sup> لا يصح<sup>(٣)</sup> كذا في نسخة المصنف، وكتبها بعض الناس النهاية فلا تعثر به

قوله: من قاعدة: من لب له القصاص ثبت له حق العفو<sup>(٤)</sup> على ما لا في مسألة وهي: العبد المرهون إذا حصى على سيده فله القصاص وليس للمرتهن معه من الاستيفاء، ولو أراد العفو على مال سقط القصاص ولم يثبت المال على المذهب، وقال ابن سويج يثبت أرض الجذبة في ذمه على القاعدة وتكون فادته أن يعكس من الرهن بعينه<sup>(٥)</sup> كذا في نسخة المصنف ماصورته هكذا (يمينه) بالنقط انتهى وفي النسخ كذلك، ولعله (بقيته) في تأمل قوله: من حصر ثراً في ملكه فتلف بها شيء لم يصح إلا في مسألة وهي: ما لو كان في الحرم نص الشافعي على تصمينه<sup>(٦)</sup> كذا في حط المصنف وفي النسخ، ولعله سقط منه فتلف به صيد يدل عليه بقية كلامه فليتأمل.

قوله: (من قاعدة: من لا يملك الإنشاء لا يملك الإقرار)<sup>(٧)</sup>

(١) «المنور في القواعد الفقهية» للشيخ ٢٠٢/٣، «فتح العريذ بشرح الوجيز» للراعي ٥٥٠/٥

(٢) في المخطوط (البينة) وما أثبت هو في الأصل - «المنور في القواعد الفقهية» للشيخ ٢٠٤/٣

(٣) «المنور في القواعد الفقهية» للشيخ ٢٠٤/٣

(٤) نص المصنف كما في الأصل هي: من ثبت له استيعاء المصالح ثبت له حق العفو. «المنور في القواعد الفقهية»

للشيخ ٢٠٥/٣

(٥) «المنور في القواعد الفقهية» للشيخ ٢٠٥/٣، و«الأم» للشافعي ١٨٠/٣ ١٨٣

(٦) مسألة المدوردي نقلاً عن الإمام الشافعي وقضيل فيها في «لحاري الكبير» ٣٧٢/١٢ ٣٧٥

(٧) نص القاعدة في الأصل معكوسة وهي: من ملك لإثبات، ملك الإقرار. «المنور في القواعد الفقهية» للشيخ

«المريض لا يملك إنشاء تبرع نافذ في مرض الموت لو ارثه ولا لأحبي، ويملك الإقرار به بأنه كان وهو وأقبصه رتب الصحة في الأصح عند القاضي الحسين، وحرم به في «الحاوي الصغير» (١)».

قلت: كذا في نسخة المصنف وفي نسخة، فاحكم صحيح ولكن العزو غير محرز، فقد قرأ في «الروضة»: "ولو أقر في مرضه أنه كان وهو لو ارثه وأقبصه في الصحة أشار الإمام إلى طريقين".

أحدهما: القطع بالمنع؛ لأنه عاجز عن إنشائه  
والثاني: على القويين في الإقرار لنوارث ورجح العراقي <sup>عليه السلام</sup> المنع واحتار القاضي حسين القبول (٢).

قلت: القبول أرجح والله أعلم

ولو أقر لو ارثه وأجسب معاً، وقلد لا يقلد لنوارث، قيل في نصيب الأجنبي على لأظهر (٣).

= ٢٠٦/٣، «الأشياء والنظر»؛ لمبكي ٣٤٦/١، «الأشياء والنظر»؛ للسيوطي ص ٤٦٤، «الأشياء والنظر»؛ لابن نجيم الحنفى ٢١٥

غالبه: قال العزبي عبدالسلام "وهو لا يملك إنشاء لا يملك الإقرار به لا يملكه من إنشاءات وعدائتي منه، فإذا لا تمتك إنشاء الكاح وتمتلك الإقرار به وتمتلك لا يملك مجهول الخربة، إنشاء الرى عن نفسه ويمتلك الإقرار به ولا يصح لأبراء بما لا يملكه، لإنسانه ويصح من ملكه وإن وجد سبب ملكه ووجوبه ولم يملك نصيحة الأبراء منه قرآن، ووجه الصحة نقضه بذلك والوجوب عند النسب، وحكم الضمان في ذلك حكم الأبراء"، «القواعد الأحكام في مصالح الأنام» ١٨٣/٢

(١) «المشور في القواعد الفقهية»؛ للبركشي ٢٠٨/٣ و«المعادي الصغير»؛ لنجيم الدين القزويني ص ١٢٥ -

٢٠٦، «التأويل القاضي حسين»؛ ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٢) «الروضة الفلانية وعمدة المفتين»؛ للنبوي ٣٥٣/٤.

(٣) «الروضة الفلانية وعمدة المفتين»؛ للنبوي ٣٥١/٢.

وقال في «الحاوي الصغير»: «لا إن قل وهبت منه في الصحة»<sup>(١)</sup> فاستثنى من الصحة هذه الصورة فتحرر من هذا أن الذي في «الحاوي الصغير» الطلاق لا الصحة تعال للمعالي.<sup>(٢)</sup>

قال في «المهيات»: «وهذا الخلاف مفرع على أن الإقرار للوارث لا يقبل، وإن قلنا يقبل وهو الصحيح صححها جرماً، ذكره الرافعي في آخر الباب الثاني من الطلاق» انتهى.<sup>(٣)</sup>

وليس لقروي<sup>(٤)</sup> "قلو لم يعتد بالصحة بل أطلق الإقرار بأنه وهب وارثه أو قال في حين عرف أنها كانت للمريض هذه منك لو ارثني نزل ذلك على حالة المريض، ذكره القاضي حسين في التمهيس" انتهى.<sup>(٥)</sup>

(١) «الحاوي الصغير» للقروي، ص ٤٠٠

(٢) قال القروي، "وكذلك يجوز الإقرار للوارث وإن لم يجز الإنشاء" «الوسيط في المذهب» ٤٠٢/٥.

(٣) لم أجده في «المهيات» قال الرافعي "وقد إقراره للوارث طريقان أحدهما أنه على القويين أحدهما أنه لا يقبل وبه قال أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله لأنه موضع النهي لعدم حرمان بعض الورثة ما شبه الوصية للوارث وأصحهما التبعون كما هو أثر في بيان الصحة" «فتح العزيز شرح الوحي» للرافعي ٩٦/١١

وهذا التبريري في المسألة "وختلف أصحاب في إقراره للوارث فذهب من كان فيه قولان أحدهم أنه لا يقبل لأنه إثبات مال للوارث بقوله من غير رضي الورثة فلم يصح من غير رضي سائر الورثة كالأوصية ولأنه أنه يقبل وهو الصحيح؛ لأن من صح إقراره له في الصحة صح إقراره في المهر كالأجنبي ومن أصحابا من قال يقبل إقراره قولاً واحداً" «المهيات» ص ٤٧٢، «تخريج المروع على الأصول» للزنجاني ص ٢١٢ - ٢١٣

(٤) هو أحمد بن إسماعيل بن خلف بن عبد العال الشيخ شهاب الدين أبو العباس بن إمام العلامة عماد الدين ابن الحسبي مولده سنة ٧٤٩هـ واشتغل في صباه بعلم القرائن وأنشأها ثم اشتمل بالقرينة وكتب في التفسير تفسير كبير أوقف عليه البغوي وأتى عليه ثمان في ربيع الآخر سنة ٨٠٥هـ ودرس بسبع واديون «طبقات السلفية» لابن لاضي شعبة ٤/١١١

(٥) «التنوير القاسمي» ص ٢١١ معتمد ودأسي المطالب في شرح روض الطب» بركة الأندلسي

قال السمعري: "ويجوز الخلاف فيما إذا أقرت المرأة أنها كانت أُرأت الروح من صدقها في الصحة، قال لقاضي حسين، ولو أقر أنه كان وقف هذا الشيء في الصحة عن فقهاء أهله ويسو وارثين صحَّ الوقف وكان من رأس المال، والاعتبار في كون المقر به وارثاً بحال الموت لا بحال الإقرار على الأظهر كالتوصية ولا ينظر إلى الحالة المتحولة بينهما بالإتفاق والله أعلم".<sup>(١)</sup>

(قوله: من قاعدة: من لا يملك التنجير لا يملك التعليق).<sup>(٢)</sup>

إلى أن قال «ويستثنى صور إلى أن قال: ومثلها لو قال لعمده: إن بعثت فأنت حر فباعه بشرط نهي الخيار، أي خيار المجلس (هل يعتق؟). بناءً على الأصحاب، أي المعتق (على الأقوال) حكى في «الروضة» كأصلها: "أن في المسألة ثلاثة أوجه: فإن قلنا البيع باطل وهو أصح الأرجح لم يعتق، وكذا إن قلنا صحيح أي البيع صحيح ولا خيار وهو ثبوتها فإنه لا يعتق، وإن قلنا ثبت الخيار أي البيع صحيح وثبت الخيار وهو ثالثها اعتق أي - العبد - لأنه لو نجر عتقه في خيار المجلس عتق، وكذا إذا وجدت النصفة فيه أي خيار المجلس، واستشكل أن الرفعة حصول العتق إذا جعلنا الملك للمشري لأن حيث حكمت بفرض عتقه المنجز في زمن الخيار وقدرناه بالعتق فاسخاً للعقد قبيله، وإن العقد وقع في ملكه حيث حكمت بفرض العتق المذكور كذا في نخط المصنف وفي السمع، وصوابه (العتق) أي قدرناه فاسخاً لعقد البيع قبله أي العتق وإن العتق وقع في ملكه، يدر عن ذلك قوله

(١) لم أجد في نسخة (الجم الزهراء) المطبوعة

(٢) (ومن يملك التنجير يملك التعليق) «مشرى في القواعد المفيدة» ٢٢٠/٣

قال ابن نجيم الحنفي "فإنه: من يملك التنجير يملك التعليق، إلا الركيل بالعلاق، يملك التنجير ولا يملك التعليق، إلا إذا علقه ومن لا يملك التنجير لا يملك التعليق" (الأنساب والنظائر: ٢٠٢ ص ٣١٩، و(الأنساب والنظائر) ٣٧٨ طبع طي ص ٣٧٨



ضرورة توفيق صحته على وقوعه في ملك فليتأمن" (١)

قوله من كان النول قوله في أصل الشيء كان القول قوله في صفته، وما لا فلا، ولهذا  
هو خالف الزوجان في عدد الطلاق كان القول قول الزوج (٢)

قلت ومما يشبه هذه المسألة مسألة حسنة نقلها المصنف في ((التكملة)) وهي: ما لو  
روح أمته بعده وأدعت على سيدها أنه أعتقها فصدقها الروح وأنكر السيد، فالقول قوله  
أي - السيد - مع يمينه فإن حلفته بقيت على رقها، وهل لها مسح الكاح؟

قال صاحب ((الكافي)) "قل شيخنا: سمعت شيخي أبا علي يسأل عن ذلك فقال  
يحمل وجهين والأصح أنه يثبت لها الخيار؛ لأنها حرّة في زعمها والحق لا يعدوهما،  
وإنما ردّ قوها في حق السيد لا في حق الروح فعلى هذا لو فسخت قبل الدخول لم يسقط  
صداقها لأنه حق السيد، ولو أنها فسخت النكاح ثم عتق العبد وأيسر فهل له نكاحها؟  
قال: يحتمل وجهين والأصح لا؛ لأنها رقيقة في اطرار وأولادها تجعل أرقاء" انتهى (٣)

ويلعب بها فيقال: مسح قبل الدخول ولا يسقط الصداق، أو يقال: رقيقة تحت  
رقين نبت لها الخيار برقه، أو يقال: حرّ مرسر لا يجوز له أن يكبح حرّة بيس لها مانع في

(١) ((شرح العزيز بشرح الوجيز))، للرافعي ٢١٢/٨، و((روضه الطائين وعمدة المتقين))، لمؤلفي ٢٣٨/٣

(٢) ((المنثور في القواعد الفقهية))، لمؤلفي ٢١٩/٣، و((الأنباء والنظائر))، للمسكي ٢٨٦/١، و((التمهيد في تفريج  
المفروق على الأصوب))، للإسوي ص ١٨٠، و((المجموع شرح المهذب))، لمؤلفي ١٣/٢٥٣، و((حاشية الرملة  
الكبرى على أسس المطالب))، ١٨٢/٢.

وقال الطيبي "وإن ادعت المرأة على زوجها أنه مطلقها فأنكر أو ادعت أنه طلقها ثلاثاً فقال بل طلقها واحد،  
أو اثنين ولا بينة فالقول قول الزوج مع يمينه بقوله **يُطْلَقُ** ((البيتة عن المذهب واليمين على من أنكر))، وذكر  
الأصل عدم الطلاق، وعدم ما أراد على ما أقر به الروح، وبه قال أحمد وأصحابه قال في معنى «وإن حلفنا في عدد  
طلاق والموت قوله لا ذكر» ((التكملة للمجموع شرح مهذب))، لمؤلفي ٢٦١/١٧

(٣) ((أسس المطالب في شرح روضه الطائين))، لمؤلفي ٨١/٣

دعواه، أو يقال: ولد رقيق بين حرين.

### تنبيهات:

الأول هذا كنه مبي على أنه إدارج أمته عنده مدون مهر، والذي قاله الشيخان أنه لا يجب مهر؛ لأن السيد لا يشت له على عبده دين<sup>(١)</sup> بدليل جنائته عليه وإتلافه ماله، فإنه لا يجب له أرش ولا ضمان لا في الحال ولا بعد العتق، وظاهر كلامهما أنه لا يجب أصلاً<sup>(٢)</sup>، وهو المصحح في «النهاية»<sup>(٣)</sup> و«الشمس»<sup>(٤)</sup> و«البيان»<sup>(٥)</sup>، وقيل وجب ثم سقط وريعه الإمام؛ لأن امرج لسقوطه دواماً مقدر بالعتق وامتنع وفائدة الخلال كما أشار إليه الرافعي عن الشيخ أبي على تصير فيها إذا اعتقها وعتقه ثم دخل بها، فإن قلنا وجب ثم سقط لم يلزمه شيء لو أمراه ثم دخل بها، وإن قلنا لم يجب أصلاً فيحتمل أن يقال يجب وإن لم يجب ابتداء كما في الموضوعة، ومقتضى كلامه ترجيح عدم الوجوب وبه جرم الماوردي؛ لأن المهر لم يثبت في الإبتداء فلا يثبت بعده<sup>(٦)</sup>.

(١) «فائدة»: هذا الإطلاق وهو أنه لا يثبت للسيد على عبده دين مقيد في صورة واحدة قال الإمام لا يتصور أن يكون

لسيد على عبده دين يتعلق بدينه، أو في كسبه، إلا في صورة واحدة ودلت أن من ثبت له دين عن عبد العبد، ثم

ملكه، فعلى وجه يقسط الدين عن دمه بملك انطوى<sup>(٧)</sup>، وفي وجه ينقضي عليه ببعده به إذا عتق، فعلى هذا يمكن

تصديق حواله السيد على عبده<sup>(٨)</sup>. «النهاية المطالب في دراسة المذهب» ٥٣٠ / ٦ ٥٣١

(٢) «أروضة المطالبين وعمدة المفتين» بقاوي ٢٢١ / ٧

(٣) قال الإمام: «من المسائل المعروفة أن السيد إذا زوج أمه من عبده، فلا مهر» أه «النهاية المطالب في دراسة المذهب»

لأبي المعالي الجرجاني: ٤٨٧ / ١٢

(٤) «السان» للعمري: ٤٦٠ / ٩

(٥) قال الماوردي: «وإذا زوج الرجل عبده بأمة فليس عن العبد مهر ولا شقة؛ لأنها لو وجبت لكانت للسيد ولا يثبت

للسيد على عبده مال بكل احتمال أصحابي في المهر، هل وجب بالعتق ثم سقط؟ عن وجهين

أحدهما أنه وجب بالعتق ثم سقط لئلا يكون كالموهبة التي حدثت بحادثة ترميها بالعتق - يتركب من دون شوب

والوجه الثاني أنه لم يجب أصلاً لأنه ما كان عندك السيد ماله من استدامه استحقاقه كان ماله من ابتداء<sup>(٩)</sup>

الثاني قضية كلامهما حوار ترويح أمته بعده، وبقي في «الشرح الصغير» لخلاف فيه وليس كذلك فقد حكى في «الكبير» في الرصاع وجهاً أنه لا يصح الكاح وكذا حكاه الإمام هناك.<sup>(١)</sup>

الثالث يستثنى المكاتب فإنه في المعاملة معه كالأجنبي<sup>(٢)</sup>، وأما المبعص فالظاهر أنه يجب عليه بقسمه ما فيه من الحرية.<sup>(٣)</sup>

الرابع: كما لا يجب مهر لا يجب نصفه قوله الماوردي.

الخامس لو زوّج أمته بعد غيره ولم يقبض مهر أمته حتى اشتراه، قل الماوردي: "إن كان بيد العبد من كسبه بعد الكاح فهو للمشتري يأخذه من المهر وليس لسائق فيه حق، وإن لم يكن فلا يطالبه بشيء؛ لأنه صار عبده وهل هذا المهر أو يقع من المهر - مع بقاء المهر؟ فيه وجهان، فإحدى وجهين فيما لو عتق العبد أو باعه هل يطالبه أم لا؟"<sup>(٤)</sup>

استحقاقه، إلا مراد لو أنفق مال سيده لم يبرمه عرقه لا في الابتداء ولا في الاستدامة كذلك المهر "«الحاوي الكبير» ٧٨/٩.

(١) قال الإمام: "أن من زوج أمته من عبده، فالذهب الأشهر والمستفاد أظهر أن الكاح يصح، وحكى الشيخ أبو علي وغيره وجهاً عربياً أن ترويح أمته من عبده غير صحيح، وهذا - من بعده - موجه باستحالة ثبوت المهر، وإن كان كذلك، امتنع بعد الكاح؛ من جهة استعالة ثبوت العوض بالعقد وعند المسيس، وضاهى ذلك بين البضع". «نهاية المطلب في دراية المذهب» ٣٧٢/١٥.

(٢) قال الإمام الشافعي: "وبيع المكاتب وشراؤه والشعلة له وعليه فيما يبيع ويشتري سواء إلا أن المكاتب ممنوع من استهلاك ماله وأن يبيع بما لا يتعاضد الناس بشبهه ولا يبيع إلا بأذن سيده ولا يكفر في شيء من الكفار ما لا بالصوم" «تختصر للزلي من الأم» ٤٣٧/٨.

ومال الماوردي: "لأن الكتابة قد رفعت عنه يد السيد". «الحاوي الكبير» ٢٣٥/١٨.

(٣) «أسس المطالب في شرح روض الطالب» لتركيا أنصاري ١٩٢/٣ «معني المحتاج» بشرسي ٣٦٤/٤.

«نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» لشعشع الدين الرملي ٣٣٣/٦.

(٤) قال الماوردي: "وإذا زوج السيد أمته بعد غيره ولم يقبض مهرها، هل حتى اشتراه، فإن كان بيد السيد من كسبه قبل =

قال المصنف: (المال ما كان منفعة به أي مستعد لأن يتمتع به، وهو إما أعيان أو منافع والأعيان قسمان: حمار، وحيوان، ولحماد مال في كل أحوال<sup>(١)</sup>) ثم بيض ولعل الميصر له إلا السر حين ونحوه من الحاسبات فإنه ليس بمال (نعم قالوا في باب بيع الأصول والثمار لو اشترى أرضاً وفيها حجارة مدفونة وعلم المشتري بها، صح البيع وكان يسغي بطلانه، كما إذا علم أن تحت الصرة لمبيعة دكة فإن الأرض مسعة إلى تخوم الأرض والاعتماد على الصرة وهو سؤال صعب<sup>(٢)</sup>).

قلت وقد يمكن أن يجاب بأن الدكة من غير حسن المبيع بخلاف الحجارة فإنها من حسن المبيع<sup>(٣)</sup>.

= الشراء وبعد الكاح شيء مهر للمشتري يأخذه من مهر أمته، وليس للبيع فيه حق وإن لم يكن بيد العبد من كسبه قبل شراء شيء فلا مطالبة بشرائه بمهر أمته لأنه قد صار عبده ولا حق لمسيب عن عبده واختلف أصحاب هل هذا السر أسقط مهر أو منع من المطالبة مع بقاء المهر؟ على وجهين أحدهما أنه قد سقط المهر لأنه لما كان المثل مانعاً من ابتداء استحقاقه كان مانعاً من بقاء استحقاقه والوجه الثاني أنه قد منع من المطالبة بالمهر ولم يسقطه لأن الحقوق ثابتة في الدم لا سقط إلا بالأداء أو الإبراء، وليس الشراء واحد منهما، وتأثير هذين الوجهين يكون بعق العبد أو بيعه فإن قيل إن الشر قد أسقط ما عليه من المهر لم يكن للمسيب مطالبة العبد بعد عتقه أو بعد فإن قيل إنه منع من المطالبة به ولم يسقط كان لمسيب مطالبة بعد عتقه أريبه<sup>(٤)</sup>، (الخواوي الكبير) ٧٨/٩.

(١) قال برركشي: "المال ما كان مستعداً به أي مستعداً لأن يتمتع به وهو إما أعيان أو منافع والأعيان قسمان: حمار وحيوان، ولحماد مال في كل أحوال، والحيوان يسمى بالمال ما ليس، أنه أبيع حادثة للائتماع فلا يكون مالا كاندبابة والبعوض والخنافس والحشرات، وإلى ما له أمة صالحة وهذا ينقسم إلى ما جيت طبعته على الشر والإبراء كالأمم والذئب ويسمى مالا، وإلى ما جيت طبعته على الاستسلام والافتقاد كالبيهائم والواشي فهي أموال" (المنثور في القواعد الفقهية) ٢٢٦/٣.

(٢) (المنثور في القواعد الفقهية) للبرركشي ٢٢٦/٣.

(٣) جاء في (المجموع شرح مذهب) تفصيل مفيد في مسألة الأحجار وموعها فقال النووي "الأحجار هي ثلاثة أقسام الأول أن تكون محروقة في الأرض فتدخل في بيع الأرض كما يدخل قرار الأرض وطبها (القسم الثاني) "

قوله: ومنها إذا شرط في عقد الهدية رد من جاء أوله بذكر ردًا، فحاشا امرأة فهل  
يجب دفع مهر إلى زوجها قولان، أظهرهما المنع، والآية إنما وردت في قصة الحديبية  
وكان الصلح قد وقع على رد النساء قبل تحريره فلما حرم الرد بعد صحة اشتراطه وجب  
رد بدله وهو المهر<sup>(١)</sup> لم يقع لصلح على رد النساء نصًا، وإنما دخل عمومًا في لفظ من  
جاء منكم رددينا، ولا شك أن دلالة العام على فرد منه في حيز الاحتياط، فيسبب سببانه  
أنهم لم يدخلوا ولذلك لم يقل أحد من قريش أن هذا بقض للمعهد ولا رقع منهم طعن  
سببه أصلاً وهذه المسألة تقدمت في - ولم ينصح للمصنف مها ترجيع انتهى ما فيها  
للرافعي<sup>(٢)</sup>

قوله العاشر: المالك ينقسم إلى مستقر وغيره، فالمستقر ما لا يحتمل السقوط بتلعه أو  
تلف مقابله كمنع المبيع بعد القبض والصدائق بعد الدخول، وغير مستقر بخلافه كالأجرة

من أحوال المتجارة أن تكون مبيع في الأرض كالثي تكون في أثاثات، وحدارات وما أشبهها فهي داخلة في بيع  
أبصار، لأنها موضوعه للاستدانة وهذا على المذهب في أن بيع الأرض يتبع البناء ونظري (القسم الثالث) أن  
تكون مدفوعة فيها كما برعه المصنف وفي ذلك كان عادة أهل الحجر يستحبون الأحجار ويدخلونها إلى وقت  
الحاجة إليها ولا خلاف بها لا تدخل في البيع كالكسور والأقمشة<sup>٢٤١/١١ - ٢٤١٠</sup> باختصار ونصرف

(١) «النور في القواعد المعهدة» للفرزكشي ٢٣٦/٣

(٢) قال السوري في المسألة: «إذا شرط رد المرأة إذا جاء ناسهم مسلمة، لم يبر بحال، وشرط رد الرجل إذا هاجر مسياً  
جائز في الحنفية، والعرق أنه لا يؤمن أن يصيبها زوجها الكافر، أو أن تزوج كافراً، ولأنها عاهرة عن العرب وأقر  
في الافتتان، وإذا عقد الإمام هذه، قام أن بشرط أن لا يرد من جاء مسلم، أو يطلق، أو يشرط الرد، فإن شرط أن  
لا يرد، فلا رد ولا عرق، وقد لو حصى النساء يمنع الرد، وإن أطلق فهل يعزم الإمام مهر من جاءه مسلمة؟  
قولان، أظهرهما لا، وميل إلى أن قبل الدخول وجب العزم مطلقاً، قال ابن الصباغ، هذا سهو من هشام، وإن  
شرط الرد، نظر إن أطلق فقال بشرط أن يرد من جاءه مسلم، ففي وجوب العزم القولان، وقد يقال إن أوجب  
عند الإطلاق، فهو أولى، ولا قولان، وهو صرح بشرط رد النساء فهو حاسط وفي فساد المعنى به ما سبق  
«روضة الطالبين وعمدة المفتين» ٣٣٩/١٠ - ٣٤١، «المضي المحتاج» للشرعيني ٩٠/٦، و«الشرح الموضح

قل استيعاء المصنف<sup>(١)</sup> أي فإن الأصح أنه منكب منكاً مراعي لا مستقراً كما أنه الرافعي في باب الركعة<sup>(٢)</sup>، ولا فرق بين ما إذا كانت أحرة [حرة عبيد] و دمة معينة أو في الدمة، وقطع الفاضي حينئذٍ إذا كانت في أدمه ثم بعدها باستقرار ملكه على ما أخذ حتى لو أهدمت الدار لا يلزمه ردُّ المقوض بل ردُّ مثله حكاه عنه الرافعي في الركعة<sup>(٣)</sup>، ومن أحكام عدم استمرار ملكها ما برأ حرُّ الماطر الوقف ستين وأخذ الأجرة فلا يجوز دفع جميعها للطن الأول وإسما يعطى بقدر ما يصح من أرماد، فإن دفع أكثر منه فمات الأخذ ضمن الماطر تلك الزيادة للطن الثاني منه القفال في «فتاويه»<sup>(٤)</sup>، وقياسه أنه لو أجر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الأجرة لتوقع ظهور كونه لغيره بموته وهي مسألة معينة كما قال المصنف في «التكملة».



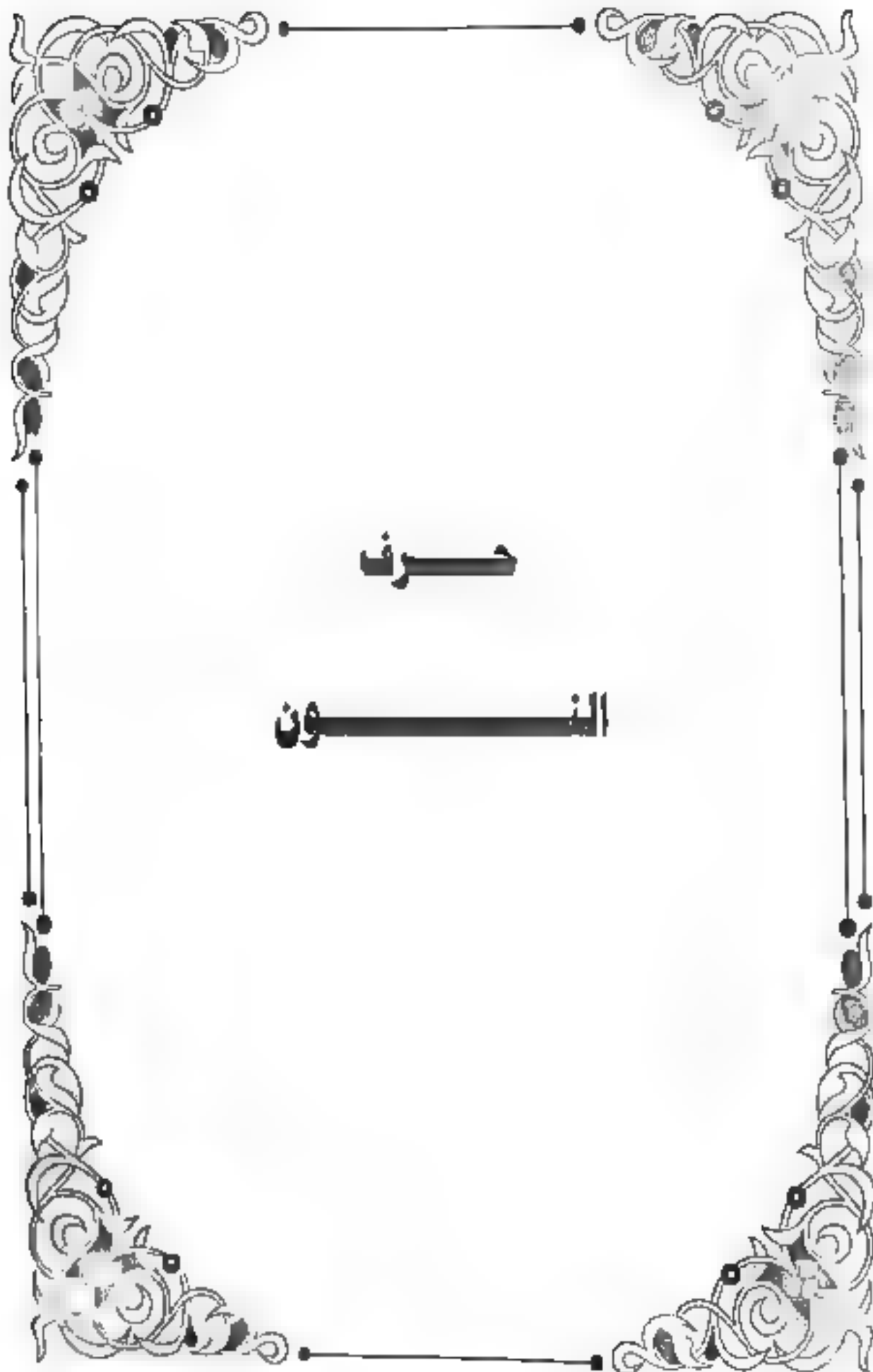
(١) «المنور في القواعد الفقهية»، المنزلة ٣/ ٢٤٠.

(٢) «فتح العزيز بشرح الوجيز» ٥/ ٦٠٥، وكلام الرافعي في المسألة موجود أيضاً في كتاب الرهن من «فتح العزيز

شرح الوجيز» ١٠/ ٣٤١، والروضة الطالبية وعدة المفاتيح، المنزلة ١/ ٥٤.

(٣) «فتح العزيز بشرح الوجيز» ٥٠٦/ ٥١٦.

(٤) «فتاوى القفال»، ج ٢٤٨ من كتاب الوقف.



## حرف النون

قوله «النادر هل يلحق بالغالب؟»<sup>(١)</sup>

«هو على أربعة أقسام، أحدها: ما يلحق قطعاً بمن خلقت بلا بكاره»<sup>(٢)</sup> وكذلك إلحاق

الولد بعد أربع سمين فإن بقاءه في بطن أمه نادر جداً فالحقوه بالغالب،<sup>(٣)</sup>

قلت إلحاق لولد بعد أكثر من أربع سمين من وقت إمكان العلوق قبل الإيسة  
ضعيف، إذ أكثر مدة الحمل أربع سنين، فإذا أتت به لأكثر منها لم يخلق الولد كهي ذكره في  
باب اللعان والعدد والله أعلم.<sup>(٤)</sup>

(١) «المشوري في القواعد الشرعية» ص ٢٤٣ / ٣، «الأشبه والمضاهي» ص ١٨٣، و«المواعيد الشرعية

وتطبيقاتها في المذهب» (الأربعة) ص ٩٧٧ / ٢.

(٢) قال شيخ الإسلام وكرها لأصنافي «أما من خلقت بلا بكاره أو وال بكاره، بعير ما ذكر كسقط وأصعب وحده  
حبس ووطء في دبره فهي له دلت كالكره لأنها لم تقوس الرجال بالوطء في عمل الكدرة وهي على غاوتها  
وحياثها» «فتح الوهاب» بشرح صحيح الطلاب ص ٤٤ / ٢.

(٣) «المشوري في القواعد الشرعية» ص ٢٤٣ / ٣.

(٤) قلت. وهذه المسألة إنما قال به الفقهاء بحسب معارف زمانهم حيث كانت المرأة تنضم فترة الحمل الكادح إلى  
الحمل الحقيقي فإذا الطغى بثب أن الولد لا يمكن أن يبقى في بطن أمه أكثر من تسعة أشهر، لأنه يموت وينكس  
ويست موب الأم بالتسمم وقد قال ابن حزم في كتابه «المحل» راداً على من قال بجلده الأقوال أن الحمل قد  
يكون لأكثر من تسعة أشهر «ولا يجوز أن يكون حمل أكثر من تسعة أشهر ولا أقل من ستة أشهر» يقول الله  
تعالى ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ ص ١٠. وقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزِينُونَ أَوَّلَهُمْ حَبْلًا وَثُمَّ يَكُونُ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ لِلَّهِ كِلَابًا﴾  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ ص ٢٢٣ فمن ادعى أن حملاً وفصلاً لا يكون في أكثر من ثلاثين شهراً فقد قال الساطع والمحال ورد =



(قوله: من قاعدة: أسأله يعطى حكم المستتبط في صور)<sup>(١)</sup>

إلى أن قال: «رابعها: أنه لا يسقط قضاء الصلاة بخلاف الإجماع، ولو رأى نائماً، أو من يريد النوم وقد حاء وقت الصلاة وهو لا يعلم فيسعي أن يعلمه لتلا تعوته»<sup>(٢)</sup>.

قلت: لما في «سنن أبي داود»: «...» لا السي والسي خرج يوماً إلى الصلاة فلم يمر سائماً إلا أبقضه»<sup>(٣)</sup>، ثم قال: (وقال النووي: إن نام قبل الوقت واستمر حتى خاف خروجه

= كلام الله تعالى جهاً وكل هذه أخبار مكشوفة رجعوا إلى من لا يصدق، ولا يعرف من هو؟ لا يجوز الحكم في دين الله تعالى بمثل هذا". ١٣١/١٠

وقال ابن رشد لخصه في كتابه «دعوى لمتحدة» بعد أن سرد اختلاف المذهب في أكثر حمل فقال "واحد من في أطول زمان حمل يلحق به الولد المولود فقال ثالث خمس سبب، وقال بعض أصحابه سبع، وقال الشافعي أربع سبب، وقال الكوفيون سبب وقال محمد بن الحكم سبعة، وقال داود ستة أشهر، وهذه أسانيد مرجوع فيها إلى العادة والتجربة. والحكم إنما يجب أن يكون بالمتد لا بالعدد، ولعله أن يكون مستحلاً" ١٤٢/٤.

وقال محمد بن علي الباري في كتابه «الحق الإنسان بين الطب والعرآن»: "وأما أكثر الحمل عند الأحياء فلا يريد عن شهر بعد مولده ولا ذات الجنين في بطن أمه ويمبرون ما روي على ذلك بسبب خطأ في الحساب وأما كنعاء ومشعونة بحكايات مولودين وقد أنست أسنهم ومولودين ثلاث وأربع سبب وكذا حكايات خرافة لا سند لها من الصحة مطلقاً" ص ٤٥٢

(١) قال الزركشي: «أحدها: في بقائه على الولاية بخلاف الجنون والإغماء ثقيتها «صحة وقوله أي بعرفة للصحة صومه ولو استغرق جميع الشهر خلافاً للإصطخري وأدعى المزج الإجماع على الصحة رابعها أنه لا يسقط قضاء الصلاة بخلاف الإجماع» «المنثور في القواعد الفقهية» ٢٤٦/٣

(٢) «منثور في القواعد الفقهية» للزركشي ٢٤٢/٢، (المجموع شرح المهذب): للزركشي ٧٤١/٣ - ٧٥، «الأنباء والنبأ» للسيوطي ص ٢١٥ - ٢١٦، و(أسس الطب في شرح روضة الطالبين) لوكريا الأمازي ١١٩/١، (إعانة الطالبين على حل ألفاظ مع معين) للزركشي ١٤٢/١

(٣) «سنن أبي داود» كتاب الصلاة - (باب لا يصطبح بعدها) حديث رقم ١٢٦٤١، عن مسلم بن أبي بكر، عم أبيه قال الألباني «قلت إسناده ضعيف، أن الفضل هذا مجهول» وقال لمدرسي «وهو غير مشهور» ضعيف أبي داود رقم ٢٣٤١

استحب إيقافه).<sup>(١)</sup>

وسكت عما لو نام بعده واستمر، والقياس وجوبه، وقال بعض المتأخرين: لا يجب، لأنه ليس بمكلف بها، وأما النوم بعد دخول الوقت فإنه يحوز إذا علم أنه يتنبه قبل خروجه،<sup>(٢)</sup> قال لدميري في (شرح المنهاج): "وإن ظن أنه لا يستيقظ قبل خروجه أتم، وكذا إذا احتمل أنه لا يستيقظ كما أفتى به ابن الصلاح، والشيخ السبكي"<sup>(٣)</sup>، ومن ظن قبل دخول الوقت أنه إذا نام استغرق الوقت جرم لشيخ السبكي بأنه لا يأثم؛ لأنه لم يحاطب بها قبل الوقت انتهى".<sup>(٤)</sup>

(قوله: الحاشية يتعلق بها مباحث الأول: في حقيقتها قال المتولي: كل عين حرم تناولها على الإطلاق مع إمكان التناول لا بحرمتها راد النووي واستدلوا بصرها في بدن أو عقل، فخرج بالإطلاق التمس إذا يباح قلبه الذي لا يصر، إلى أن قل: (وينصرف البدن والعقل)

(١) قال النووي: "يستحب إيقاظه إن شاء الله تعالى، لقوله تعالى: ﴿وَتَقَاوَنُوا عَلَى الْفَرِّ وَالْفَقْرَيْنِ﴾" ولحديث عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله ﷺ يصلي صلاته من الليل وأنا معرضة بين يديه فإذا بقي الوقت يقظني فأورثت" وفي رواية: "هذا أبو قال قومي فأورثني به علامة" رواه مسلم، وعن أبي بكره رضي الله عنه قال: "خرجت مع النبي ﷺ لصلاة الصبح فكان لا يمر برجل إلا ناداه بالصلاة أو حركه برجله" رواه أبو داود بإسناد به ضعفه ولم يضعه والله أعلم" (المجموع شرح المهذب)، ٣/ ٧٤ - ٧٥

(٢) وعن ابن القيم الساري على كراهية النوم بعد دخول الوقت فقال: "منع يكره النوم بعد دخول وقت الصلاة وقبله بعد حيث ظن الاستيقاظ قبل غيبه عادة أو لإيقاظ غيره به ولا حرم النوم الذي لم يعلب في الوقت" (الفتح المعين يشرح نرة العين)، ص ٨٩

قلت: "ولو غلب عليه النوم بعد دخول الوقت وعمره على العمل أو حال تميره فلا حرة فيه مطلقا ولا قرعة" والمألة في (النهاية للحنبل) في شرح المنهاج، ١/ ٣٧٣، (الحاشية لخمير عن شيخ)، ١/ ٢٧٣، (الحاشية الجعيري عن شرح المنهاج)، ١/ ١٥٣

(٣) (إبرار الحكم من حديث رفع القمم)، ص ٨٧

(٤) (النجم الوهاج في شرح المنهاج)، لدميري، ٢/ ٢٩

أي خرج هذه القيد التراب والحشيش المسكر<sup>(١)</sup>

قلت هذا صحيح بالنسبة إلى الحشيش، لكن أخرج الحشر ففسد بذلك الحد أعني  
لدي ذكره المتولي

«قوله: «الزابع في وجوب إزالها أي استحاسة ولا شئت فيه إلا في صور» إلى أن قال:  
«إذا لم يكن»<sup>(٢)</sup> أي أنه تمصير في تلك»<sup>(٣)</sup> «الحاسة فهو بطور ما لو وصل عظمه بحسن ثم  
خاف من برعه التلف، وفيه وجهان: أحدهما لا يجب»<sup>(٤)</sup> «ومنها ثم يبص المصنف، ولعله  
أراد ذكر هذه المسألة وهي بر داوى جرحه بدواء بحسن، أو حاط بحيط بحسن، أو شق  
من يده موضعاً وجعل فيه دماً، فحكمه حكم لو وصل بالعظم الحسن، وكذا الوشم  
على الأصح»<sup>(٥)</sup>

(١) «المنشور في القواعد الفقهية» للزركشي ٢٤٨/٣

قلت «هذا هو تعريف لإتمام التولي بنجاسة فقال في تعريفه وحده» (كل عين حرم تناول على لإطلاق  
مع إمكان التناول لا حرمة قال وقول على لإطلاق الحرار من المسموم التي هي بيات فأنه لا يحرم تناول على  
لإطلاق بل يباح القليل منها، وإن يحرم الكثير الذي فيه ضرر قال وقول مع إمكان التناول الحرار من الأشياء  
الصلبة، لأنه لا يمكن تناولها وقول لا حرمة الحرار من الأدمي»

وقال النووي: «وهذا الذي حذره التولي ليس عقفاً فإنه يدخل فيه التراب والحشيش المسكر وحاط وإنه  
وكلها طاهر» مع أنها محرمة وإن لم يكن به بكل أكله فبمعي أن يضم إليها لا حرمة لها أو استقذارها أو ضررها  
بدن أو عقل والله أعلم «المجموع شرح المذهب» ٥٤٦/٢ ٥٤٧، «كفاية الأحبار» للحطبي ص ٦٥، «عناية  
الديباج شرح ريد اير رسائل» للرملي ص ٢٩، «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» للشمس الدين الرملي ٢٣٢/١

(٢) ما بين المكوفين في المحظوظ (قال كان) والاصواب ما أنه من لأصل «المنشور» -

(٣) ما بين المكوفين أضعفها من الأصل «المنشور» وبها يستقيم الكلام أكثر

(٤) «المنشور في القواعد الفقهية» للزركشي ٢٥٠/٣

وقال النووي: «ولو وصل عظمه بحسن لعقد الظاهر معدوم ولا وجب برعه إن لم يخف ضرراً ظاهر من

وإن خاف فإن مات لم يسرع على الصحيح» «منهاج الطالبين وعمدة المفتين»: ص ٣٩

(٥) قال النووي: «مما ذكره الجرح بدواء بحسن وشيئة بسيط بحسن كالتوصل بعظمه بحسن فيجب السرع حيث يجب»

ومنها بول البقر وروثها على الغدة عند الدياس فإذا أعدّه جزءاً من غير غسل  
لخضعة فهو طاهر لا يجب غسله منه لعدم التحقق<sup>(١)</sup>، ومنها ما مثل عنه ابن الصلاح  
الأوراق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الخيطان المعمومة برماد نجس، فقال  
"لا يحكم بحاستها"<sup>(٢)</sup>، ومنها دحان المجاسة الأصح أنه نجس، فإذا أصاب ثوباً أو  
بدناً يمسس لم ينجس على الصواب، وكذلك لوط منها على الصحيح<sup>(٣)</sup>.

(قوله السادس: المجاسة لا تتعدى محلها، وهذا مما يخالف فيه المحسن الحديث<sup>(٤)</sup>)

شرح العظم ذكره الشرنبلالي واليعقوبي وآخرون وقد لو فتح موضع من بدنه وطرح فيه دماً أو مجاسة أخرى أو وشم  
بده أو غيرها فإنه نجس عند الجمهور لأنه حكم العظم هذا هو الصحيح المشهور قال الرافعي في تعليق العماد  
به برآل التوشم بالعلاج فإن لم يمكن إلا بالخرج لا يخرج ولا يثم عليه بعد النوبة<sup>(٥)</sup> ((المجموع شرح المهدب))  
١٣٩/٣، و((روضة الطالبين وعمدة المفتين)) ٢٧٥/١ - ٢٧٦

(١) قال النووي: "مرع قال أبو محمد في ((النسرة)): بلغ قوم يعملون أفواههم إذا أكلوا خبز ويقولون الخضعة لداس  
بالقرو وهي تبون وروث في المداسة أياماً طويلة ولا تكاد ينجس طحين منك من مجاسته، قال: وهذا مذهب أهل  
العماد والخروج من عمادة السلف هنا مسلم أن الناس في الأعصار السائمة ما زالوا يدوسون بالبقر كما يفعل أهل  
عبد العصر وما فعل عن النبي ﷺ والصحابه والتابعين وسائر ذوي السوي والورع أنهم رأوا غسل القدم من تحت  
هذا كلام الشيخ أبي محمد، قال الشيخ أبو عمرو والفقهاء في ذلك أن ما في أيدي الناس من القمح المتنجس بذلك  
قبل جداً بالنسبة إلى القمح السام من النجاسة فقد أشبهه بذلك وخطط قمح قلنس نجس بقمح طاهر لا ينجس  
ولا مس من ذلك بل يجوز التناول من أي موضع أراد كما لو أشبهت أخته بماء لا ينجسون فيه فكأن من شاء  
ممن وهذا أولى بجواز وفي كلام الأستاذ أبي منصور البغدادي في شرحه لمفتاح إشارة إلى أنه وإن تعبر ما سقط  
الروث عليه في حال المداس فسمعوا عنه بتعدد الاحتراز عنه" ((المجموع شرح المهدب)) ٢٧٦/١ - ٢٨٠

(٢) ((التنوير ابن الصلاح))، مسألة رقم ٦٦، ص ٢٢٢، ((المجموع شرح المهدب)) لنووي ٢٠٩/١، و((حاشية  
الرملي الكبر على أسس المطالب)) ٢٦٠/١، ((معة المحتاج في شرح منهاج)) لآس حجر اعلمي ١٣١/٢،  
و((معني المحتاج)) بشربي ٤١٨/١، نهاية المحتاج إلى شرح منهاج دشمس الدين الرملي ٢٨/٢

(٣) ((المجموع شرح المهدب)) لنووي ٥٧٩/٢، ((الأشياء والظاهر)) لسبحي ص ٤٣٢، ١٤٣٢، وفيه بطلان  
معرفة مذاهب الفقهاء، ((تنقيح)) ٢١٥/١، ((البيان)) للعمري ٤٢٩/١

(٤) ((مشور في القواعد)) للمروكشي ٢٥٢/٣، و((البيان)) للعمري ٢٠٣/١

ومن قروعه) إلى أن قال: (ومنها: الماء الذي يصب على النجاسة من إبريق ونحوه لا ينجس وإن اتصل بالنجاسة: لأن النجاسة لا تنقطع عليه)<sup>(١)</sup> إلى أن قال (تسميه: يشئي من هذا الأصل صورة التباعد فإنه يجب الساعد عنها) أي لنجاسة التي في الماء الكثير الذي لم يتغير أحد أوصافه بـ بقدر قليل على القديم وعينه الفتوى<sup>(٢)</sup> كما في حط المصنف، وفي السسخ أنه: يجب تباعد، قبل قوله (على القديم، وهذا سقط من الحديث ولا يجب على القديم) أي يجب تباعد عنها بقدر قليل عن الحديد ولا يجب على القديم وعليه الفتوى، وهذا غير خاف على من به أدنى ممارسة بالغة فيعلم<sup>(٣)</sup>

تنبه. قد الإسثوي: ورايت في شرح المختصر وشرح<sup>(٤)</sup> التلخيص» كلاهما للشيخ أبي علي السجسي، أن لشافعي بصر في اختلاف الحدث على عدم الوجوب على

(١) «المشرق في القواعد الفقهية» للزركشي ٢/٣٥٢، قال الروي "ذكر مصنف أن ماء الذي يصب على نجاسة من إبريق لا ينجس. ومراده الذي يتصل طرفه بالنجاسة بحيث يتكون الماء متصلاً من الإبريق إلى النجاسة. وإنما لا ينجس؛ لأن النجاسة لا تنقطع. وهذا الذي قلناه معنى عليه". (المجموع شرح المهذب)، ١/١٤٥، و(روضة الطالبين وعمدة المفتين) للزركشي ٢/٢٤٨.

(٢) «المشرق في القواعد الفقهية» للزركشي ٢/٣٥٢.

(٣) قلت: "وهو الصحيح كما أثبت الإمام العبادي هذا قال القرني في «البرسيط» "أد وقعت نجاسة مائة في قلتين فالكل طاهر وإن كانت جماعة فانصهر الحديد أنه لا يجوز الاعتراض إلا بعد التباعد عنها بقلتين، ونقول القديم وعليه ترى الأكثرين أنه لا يجب التباعد عنها بقلتين": ١/١٧٦.

وقال الرازي: "إذا وقع في الماء الكثير الراكد نجاسة بجملة كاللثة فهل يجوز الاعتراض عما حوالى النجاسة أم يجب التباعد عنها بقدر القلتين منه قولان القديم وهو ظاهر المذهب على خلاف الغالب أنه يجوز الاعتراض من أي موضع شاء ولا حاجة إلى التباعد؛ لأنه طاهر كله فيستعمل، يستعمل كعبه شدة" (فتح العزيز بشرح الوجيز) ٢/١٤٤.

(٤) ما بين العكبريين من يباح في المحظوظ وما أثبت هو انصواب موافق للمصنف ولأن هذين الكتابين (شرح المختصر) و(شرح التلخيص) هما لأبي علي السجسي الحسين بن شعيب المروزي المشرق ٤٢٧ هـ. «المختار في الشريعة» و(المستدبر) ١٤٨ هـ.

الحديد الموافق لتقديم، وإن قلنا بالرجوب ففي تعليق القاضي الحسين على الفعّال. أن الأصحاب بصوا على أنه لو كان في بحر عظيم فتباعد بقدر نصف [فطر] على حساب العمق كفى، ثم خالفهم - يعني الفعّال - وقال. لابد أن يتساعد قدرًا لو حسب مثله في العمق وسائر الجوانب لبلغ فلتين<sup>(١)</sup>، وهذا الأخير هو المجزوم به في الراجعي و«الروضة» وغيرهما، وقدوا عند انتفاء أحد الجوانب تعمل الفلتين من الباقي انتهى<sup>(٢)</sup>.

وعبارة الإمام "فإذا كانت العجاسة على وجه ماء البحر فتباعد ذراعاً فلا نحسب الماء إلى مسهى العمق، بل نحسب ذراعاً في ذراع طولاً وعرضاً وعمقاً، فلا يرال تباعد على هذه النسبة حتى يبلغ ما يحلّفه فليس، وربما راعى هذا لأن العمق الخارج عن هذه النسبة لا يصلح أن يكون حاملاً"<sup>(٣)</sup>.

(قوله: السابع:) أي من المباحث (بحرم تناوله) أي النجس (على المكلّف إلا في حالة الضرورة) إلى أن قال (أما محذور الدوق) يعني للماء (لاستكشافه عند الإحتياط فيه ونحوه. وكلام الراجعي في باب إرالة النجاسة يقتضي المنع منه؛ لأنه قال: فإن بقي طعم لم يظهر؛ لأنه سهل الإرالة، قال ويظهر تصويره بما إذا؟ دميت لثته أو تمحى فمه نجاسة أخرى فعسله فهو غير ظاهر ما يحد طعمه فيه)<sup>(٤)</sup> انتهى. وهذا التصوير يشعر بامتناع احتيار محل النجاسة بالدوق، واعتراض عيه بأن صاحب البيان قال في اجتهد في «الأواني»: "يجوز الإحتار بالذوق"<sup>(٥)</sup>.

(١) وفي المخطوط (ظفر) وهو تصحيح والصواب ما أثبت.

(٢) «فتاوى الفعّال». ص ٣١، مسألة رقم ١١.

(٣) «فتح المبرر بشرح الرجبي» ٤٦/١ و«روضة الطالبين وعمدة المفتين» لمير كاشي ١٣٢/١.

(٤) «نهاية المطلب في حراية المذهب» لأبي المعالي الخويسي: ٢٥٩/١.

(٥) «منثور في القواعد الفقهية» للركشي - «فتح المبرر بشرح الرجبي» للراجعي ٥١/١.

(٦) «البيان» للميرزا: ٥٨/١.

قلت المشور عن اليأس في الإجهاد أنه لا يجوز لإحتار لا احتمال أن يكون اندي  
داقه هو المحس فتجس منه، كذا في «شرح المهدب»<sup>(١)</sup>، والذي أجاز الذوق «شرح  
التعجيز»<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.<sup>(٣)</sup>

(قوله: الثامن) أن كفي في نسخة المصنف وفي نسخة (إذا تناولته) أي المحس (عليه  
إلقاؤه بض عليه الشافعي)<sup>(٤)</sup> إلى أن دس: (ونال في) المصنف، في وحوو التقي وجهان،  
كذا في خط المصنف، والسح التقي بالياء وصوابه، التعمير.

(قوله التاسع: النجاسة ما دامت في الناطق لا يحكم عليها بحكم النجاسة في بطلان

(١) «المجموع شرح المهدب» للشوري ١/ ١٨٤، وكلام المبادئ صحيح عند بعض البهائي من العراقي عدم الخوار  
مقال ما بعده "أم كيفية الإجهاد فقال صاحب «اليأس» "قال أصحابنا العراقيون هو أن ينظر إلى الآء ويغير  
للظاهر منها بتغير بـ أو ربح أو اضطراب فيه أو رشاش حوله أو يرى أنه كذب إلى أحدهم أقرب وسحو ذلك  
بإدخاله في ذلك عطف على أنه نجاسة أحدهما بوجود بعض هذه العلامات وظهارة الآخر لعدمها فإن فأما ذوق  
بلاء فلا يجوز لا احتمال نجاسته"

(٢) هو أبو بكر بن إسحاق بن عبد العزيز الشَّيخ العلامة الصَّاحِب محمد الدين السكوتى المصري مست إلى مكحول  
(وسمى الآن المكنون) من مرقية مصر مولده سنة ٦٧٧هـ، ومن مصنعاته (تحفة إليه بشرح انبياء) حسن  
عبدات، و«شرح المنهاج» جزء الأول منه، و«اللمع المارسة فيها وقع بين الراممي والنووي من فمارسة»  
والكتاب اسمه «التعجيز في حثو الوجيز» وهو مختصر عجيب مشهور بين الشافعية، قال ابن قاضي  
سبه "وهو كتاب نفيس، وإنا نثناه اسمه" «طبقات الشافعية»<sup>(١)</sup> لأن قاضي سبه ٢/ ٢٤٦ و ١٣٧، «كشف  
الظنون»<sup>(٢)</sup> حاجي خليفة، ١/ ١٢٤، «الخزائن المسبية»<sup>(٣)</sup> لمصطفى: ص ٢٤

(٣) قلت. "الذي دنه المبادئ هو الصحيح فإن صاحب «اليأس» على اختار فقال ما بعده "فأما ذوق بلاء فلا يجوز"  
لأنه رب كان مجسماً، فلا يحل له ذوقه حين أن يعطى على أنه طهارة" «اليأس»<sup>(٤)</sup> للعمري ١/ ٥٨

(٤) قلت. مصر عليه (الإمام) الشافعي - حجة - فقال في الوسيط في باب صلاة الخوف "إن أكره على أكل حرم  
عليه إلقاؤه، وإن بقياء، وإن كان الإمام، وإن أكره على شرب حرم أو أكل حرم فعليه أن يتقي، إن قدر عليه  
انتهى" «المشور في القواعد المتقبة»<sup>(١)</sup> للركشي ٣/ ٢٥٤، (تحفة مناجح في شرح المنهاج)<sup>(٢)</sup> لأن حجر العتبي  
٩/ ٣٩٢، «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع»<sup>(٣)</sup> للشرابي ٢/ ٥٨٥، و«معني مناجح»<sup>(٤)</sup> للشرابي ١/ ١٦

الصلاة، إلى أن قال: «وكذلك لا حكم لها في تحيis ما لافته وسحبها بها لاقها من نجاسة هي أغلظ منها، ولهذا لم يحب على من أكل لحم كلب أن يعمل دبره كلما لغوط أو بال»<sup>(١)</sup> كذا في حط المصنف وفي النسخ رلعله سقط "سعاً أحداها نراب" بعد قوله "أو بال"، ويدل عليه بقية كلامه قيتأمل.

(قوله، وأما الفاصي أبو الطيب في كتاب «المهاج» في الخلاف فسمع قولهم أن نجاسة الباطن لا حكم لها بدليل أن من أكل شيئاً ثم قذفه في الحال فإنه نجس ولم ينحس إلا ملاقة ما في المعدة من النجاسة لا تصح صلاته في الأصح)<sup>(٢)</sup> كذا في النسخ "من النجاسة لا تصح صلاته" وهو غير ملتئم، قال بعضهم ولعله سقط، "ووحس ميتاً وصلى" بعد قوله "من النجاسة"، وهذا واضح لاخفاء به، ولكن الشيء ظهر لي أن قوله "لا تصح صلاته في الأصح" ليس في محله فإن المصنف أقال بعده ومثله ما حكاه في «الروضة» عن الفاصي الحسين لو ألقى البهيمة حيا على هيئته بحيث لو زرع لست وحب غل طاهره، وكذلك قولهم: لو حمل البيضة المدرة في الصلاة لم تصح (صلاته) في الأصح<sup>(٣)</sup> ويشهد له قول المصنف بعد ذلك<sup>(٤)</sup> (ما لو حمل البيضة المدرة فكان باطنها دماً وظاهرها طاهر لا تصح صلاته في الأصح كالنجاسة الطاهرة إذا حملها بخلاف باطن الحيوان)، ثم ضرب على ذلك

(١) «المنثور في القواعد الفقهية» للشيخ ٢٥٦/٣، «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» لشمس الدين الرملي ٢٥٣، و«حاشية الرملي الكبير على أسس المطالب» ٢١/١ - ٢٢، «حاشية الشرواني وحاشية ابن قاسم العبادي على نعمة المحتاج»: ٣١١ - ٣١٢

(٢) «المنثور في القواعد الفقهية» للشيخ ٢٥٧/٣، «الأنباء والنظائر»: نسكي ١٩/١ قال النووي "وأما قولهم نجاسة الباطن لا حكم لها فغير مسلم بل لا حكم إلا انقضى ما لا صحتها ولهذا لا يسمع حورة وتذاتها صاروا نجاسة الظاهر" «المجموع شرح المنهاج» ٢٤٤ - ٢٤٥

(٣) ما بين المعربين سقط من المخطوط وأنت من الأصل - «المنثور»: وبإثباته ينضم الكلام ٢٥٨/٣

(٤) ما بين المعربين قدرته تقديرًا ليختم الكلام به



كله من قوله «ويشهد له» إلى قوله: «باطن الحيوان لا تصح صلاته في الأصح» فكشفه لسبح من غير تأمل مع أن المسألة أُنشئت في الكتاب<sup>(١)</sup> بعد وسذكر ما محتاج إليه في تقييده فليراجع ثم<sup>(٢)</sup>.

أقوله تنبيه: وهذا لو شق موضعاً من بدنه وحصل منه ماء ونسب عليه اللحم فإنه يحب كشفه وإخراجه إلى أن قال. بالطاهر أي هذا المذكور لا يختص بالحيوان، ولهذا قال الشافعي: فيما لو سقطت سكين ماء نجساً ثم غسلت بالماء طهرت. لأن الغسارات كلها إنما جعلت على ما يظهر لا على الأحواف، وحرى عليه الجمهور، ونقل في «الكفاية» عن السديحي أنه قال هذا خلاف أصوله لأنه يقول في الآخر إذا غس سول وطح أنه لا يظهر بالفصل<sup>(٣)</sup> انتهى.

وهذا يمكن الجواب عنه بأن السكين لا يمكن إيصال الماء إلى باطنها فلم تدخل تحت الوسخ فاكتفى بغسل الطاهر، وأما الآخر فإنه يمكن إيصال الماء إلى باطنه بأن يدق ويصب عليه من الماء ما يغموه انتهى<sup>(٤)</sup>.

(١) «المنثور في القواعد الفقهية» للزركشي: ٢٦٠ / ٣ - ٢٦١.

(٢) وقد جدد الزركشي بقيد «ما» أحدها أن يكون في حيز الحياة فأما الموت فيجس الشيء أن لا يصل نجاسة الباطن ظاهر «المنثور في القواعد الفقهية»: ٢٥٨ / ٣.

وقال العراقي «من حمل لمصل إنساناً قد استجر عليه وجهان أحدهما: إخوانه لأنه معتو عن والأصح أنه معتو عن محل محو المصلي للحاجة ولا حاجة إلى الحمل ولو من طير لم يطل صلاته لأن ما في البطن ليس له حكم النجاسة قبل الخروج وما عن صدره لا مبالاة به ومنهم من قطع بالبطان لأن منعه نجاسة لا يجوز النجاسة وفي إخوان البيضة الدرة بالحيوان تردودان النجاسة فيها أيضاً مسترأة حقيقة فلا يفارقه إلا في الحناء ويورد ذلك فيمن حمل عقوداً استحال باطنه خرواً وكذا في كل مسار خلقه» «الوسيط في المذهب»: ١٥٩ / ٢.

١٦٠، «نهاية المطلب في توبة المذهب»: ١٦٠، «فتح المعبر بشرح الوجيز» للرافعي: ٤ / ٤.

(٣) «المنثور في القواعد الفقهية» للزركشي: ٢٦٠ / ٣ و«الأم» للشافعي: ٢٥٢ / ١.

(٤) قال الزركشي: «إذا أصابت النجاسة شيئاً حقيقياً، كسيف، وسكين، ومراة، لم يظهر نجاسة من لونه من»

وقد يقال: الأجر فيه عين النجاسة، وأما السكين ونحوها فما فيها إلا نجاسة  
 حكمة، وكذا قال الإمام في أصل المسألة. أن نصه في السكين من طهارتها بالعسل  
 لا يجمع مع مسألة لأجر ولا وجه إلا التسوية، والقياس هو المذكور في الأجر، ونقل  
 البديعي في باب صلاة الخوف من تعليفه هذا النص المذكور في السكين ثم قال: وهذا  
 خلاف أصوله لأنه يقول في الأجر كذا وكذا<sup>(١)</sup> انتهى<sup>(٢)</sup>.

قلت وعندي أنه مائس على سبب واحد فإنه حيث حكم بالطهارة على الظاهر أراد  
 حقيقتها حيث كان موضع النجاسة طاهراً، أو في حكمه، وحيث نقاها عن الخوف أراد  
 حكمها لتصح الصلاة مع حملها لتعذر الوصول إلى الخوف، وذلك فيما من شأنه أن  
 يكون جوفاً بدليل ما في شروط الصلاة من جواز حمل الحيوان الحي وعدم الصحة مع  
 البيض المدر، والقارورة المصعمة لرأس، والحيوان المدرج المعول مذبحه وغيره، وكذا  
 الحكم بنجاسة الظهر والباطن من لحم طبع بهاء نجس فكلما قرب الباطن أن يكون  
 جوفاً رجد فيه الخلاف وكلما بعد انتفى، فقول الشافعي - رحمه الله - : "لأن الطهارة كلها

غسلها ولو سميت سكين ماء نجس، ثم غسلها طهر ظاهرها ومن يظهر باطنها بمجرد الغسل، أم لا يظهر  
 حتى يسميها مرة ثانية بهاء ظهور<sup>١</sup> وجهه. ولو طبع خم بهاء نجس، صار ظاهره وباطنه نجساً، ولي كيفية  
 طهارته وجهه. أحدهم يحسن ثم يعصره كالسباط والثاني يشترط أن يحل بهاء ظهوره وقطع المصغي حبله،  
 والثوي، في مسائلتي السكين والدعم بأنه يجب سقيها مرة ثانية وإغلاؤه. واختار الشافعي الاكتفاء بالغسل، وهو  
 المنصوص " (روضة الطالبين وعمدة المفتين) ١/ ٣٠ - ٣١

قال الإمام الشافعي: "ولو أحس لم يصب عليه شيء نجس أو غمس فيه فقبل قد شربت الحديد ثم غسلت يدي،  
 طهرت، لأن الطهارة كلها إنما جعلت على ما يظهر ليس على الأسواف قال شافعي ولا يريد حله الحديد  
 في يظهرها، ولا يحبسها لأنه ليس في الدر ظهور، إنما الظهور في الماء، ولو كان بموضع لا يجد فيه ماء مسح  
 بالراب لم يظهر الراب لأن الراب لا يظهر الأسفاس" (الأم) ١/ ٢٥٢

(١) ما بين المعكوبين سقط من المخطوط وأثبت من (النهاية) للإمام.

(٢) (النهاية) للإمام ٢/ ٨٣

بني جعلت على ما يظهر عدم في طهر السكين والأجر وكل ما ظهر من أحوالهما بعد  
دب ويعم ما ظهر الحيوان المدبوح؛ لأنه في حكم الظاهر لا في حكم الباطن، وكذا اللحم  
المبطوخ بإداء النجس وما أشبهه والله أعلم<sup>(١)</sup>

(قوله: نعم قد يشكل على النص مسألة إدخاله الدم تحت جلده أنه يجب إخراجها مع  
أن ما تحت الجلد موضع الدم ومعدن النجاسة).<sup>(٢)</sup>

قلت. ويمكن الجواب عن النص بأنه لما شقه صار في حكم الظاهر.

(وقوله: وكذلك لو حمل بيعة صار باطنها دماً وظاهرها طاهر لا تصح صلاته في الأصح  
كالنجاسة الظاهرة [د] حملها).<sup>(٣)</sup> ولأنه لا خطر في كسرها فهي في حكم الظاهر

قلت. هذا مبي على ضعيف وهو القول بنجاسة المني الذي هو أصل ذلك  
ومع كونه مبنياً على ضعف فقد استشكله شيخنا الشمس الخو جري - رحمه الله - بأنه قبل  
الإبصال لا يحكم عليه بالنجاسة وبعبه يصير حراماً وهو إشكال جدد لا مدفع له،  
ويستعيد المصنف المسألة [في باب] المستحيل ويتكلم على الباعث بأبسط مما هنا

(وقوله: بخلاف باطن الحيوان لأن للحياء أثراً في ذرة النجاسة).<sup>(٤)</sup> ولأن الباطن

(١) «الوسيلة في المنهج» للقرافي، ١٦٠/٢، ١٦٢ «فتح المبرر يشرح الوجيز» للرافعي، ٤١/٤ - ٤٢، (المجموع  
شرح المنهاج) للزوي، ١٥٠/٣، ١٥١ و«روضة الطالبين وعمدة المفتين» للزوي، ٢٧٩/١ - ٢٨٠.

(٢) «مشهور في الفوائد الشرعية» للزركشي، ٢٦٠/٣.

قلت. ونص عن هذه المسألة الإمام الشافعي في «الأم» فقال: «وإن أدخل دم تحت جلده وبس عنه بعد أن  
يخرج ذلك دم ويعيد كل صلاة صلاها بعد إدخاله الدم تحت جلده» ٢١/١.

(٣) «مذهب في القواعد الفقهية» للزركشي، ٢٦٠/٣ - ٢٦١.

(٤) في المخطوط «التي يرب» وهو خطأ في النسخ والصواب ما أثبتته.

(٥) «مشهور في الفوائد الشرعية» للزركشي، ٢٦١/٣.

لا يمكن الوصول إليه إلا بإذهاب حياته فجره جوفه لا ظاهر.

(وقوله: وأما البيضة فجماذ) ولأنه لا محذور في كسرها وليست موضوعة لبقاء فهي في حكم الطاهر لا الباطن، وقد علم مما تقدم أن هذا مبني على ضعف

(وقوله: وكذلك لو حمل عقوداً استحالة باطن حياته خماً ولا رشح على طاهره)<sup>(١)</sup> أي لأنه في حكم الظاهر.

(قوله: فأما إذا قصد بحاسة السواطن وترددنا في حوار البيع)<sup>(٢)</sup> فلا وجه إلا ما ذكره وهو أن ظاهر البيضة طاهر والحاسة مستترة استتار خلقة، والبيضة في نفسها صائفة إلى رتبة العرخ فتصاهي ابتاع العصفور (ووحشوه)<sup>(٣)</sup> النجاسة لأنه المقصود<sup>(٤)</sup> أي لأن العصفور يقصد لغير ما في باطنه والبيضة لا يتفع به في غير ما في باطنها.

(قوله: الثاني: أن ترد المخعة على المغلطة فيها الخلاف) إلى أن قال: (ولو وقع كلب

(١) (المشور في القواعد الفقهية) للزركشي: ٢٦١/٣.

قلت: ذكر الرافعي مسألة وذكر خلاف فيها فقال "ولو حمل بيضة صار حشوها دماً وظاهرها طاهر بقي صلاته وجهان حكاهما القفا وغيره أحدهم: نصح صلاته كما لو حمل حيواناً طاهر الظاهر لأن النجاسة في الصورتين مسترة خلقة وأظهرهما أن لا نصح كالنجاسات الطاهرة إذا حملت بخلاف ما على ما عيان لأن ما عيان أثر في درء النجاسات ألا ترى أنها إذا رالت بمجس جميع الأحرار وأما النصح فهي حادة" (افضح العرير بشرح الوجيز) للرافعي: ٤١/٤.

وقال النووي في (المجروح) "ولو حمل بيضة صار باطنها دماً وظاهرها طاهر أو حمل عقود صار باطن حياته خماً ولا رشح على طاهره لم ينصح صلاته في أصح الوجهين ويجري الوجهان في كل استتار حدي" ١٥٠/٣. (روضة الطالبين وعمدة المفتين) ٢٧٩/١، (كفاية الأحيار) للحصبي: ص ٩٢، (إعانة الطالبين) على الصلح خج المعين) بيكري: ١٢٧/١.

(٢) (في المخطوط كلمة النج) والصواب ما أثبت من الأصل - (المشور) -

(٣) هكذا في المخطوط وهو الصواب وفي الأصل نطوع (ووحشوه).

(٤) (المشور في القواعد الفقهية) للزركشي: ٢٦١/٣.



إني أن قل - (الثاني) أي من الأقسام (ما يعنى عن قلبه دون كثيره وهو دم الأحيي)<sup>(١)</sup>  
إلى آخره فيتأمل.

(قوله: القسم الثاني: ما يعنى عنه في الماء دون الثوب كالميتة التي لا دم لها)<sup>(٢)</sup>

(الثالث: ما يعنى عنه) على أظهر بقول (في الثوب دون الماء وهو الدم اليسير من  
سائر الدماء) من غيره من آدمي أو سبيمة أو غيرها (لا دم الكلب والخمير)<sup>(٣)</sup>

قلت: هذا ما استشهاه بغيره من المعرفي من أنمو أي فلا يعنى منه قطعاً حكاه في (شرح  
المهذب) عن (البيان) وقال: "م أر غيره موافقه ولا مخالفة"<sup>(٤)</sup>

وقال في (المطلب): "لم يحكه غيره"

وقال في (الكفاية): "بعض المتأخرين اسدركه وقال إنه ص على الأئمة"

وبعل في (المهمات) عن (المقصود)<sup>(٥)</sup> للشيخ نصر المقدسي<sup>(٦)</sup> موافقة صاحب

(١) (المنثور في القواعد العقبية) للشيخ ٢/ ٢٦٥، (الأسباب والنتائج) للسيوطي ص ٤٣٢، (المقدمة  
المحصلة) بإفضل ص ٧٦، (حاشية الجبرمي على الخطيب) ١/ ٣٢١، (إقامة الطالبين على حل ألفاظ فتح  
المعين) للبكري ١/ ١١٩ - ١٢٠

(٢) (المنثور في القواعد العقبية) للشيخ ٣/ ٢٦٧، و (الأسباب والنتائج) للسيوطي ص ٤٣٣، (إرواية الطالبين  
وعنده المصنف) للنووي ١/ ٢١، (نهاية الرب في إرشاد المستدين) للنجاشي ص ٤٤، (إقامة الطالبين  
على حل ألفاظ فتح المعين) للبكري ١/ ٩٨

(٣) (المنثور في القواعد العقبية) للشيخ ٣/ ٢٦٧، (الأسباب والنتائج) للسيوطي ص ٤٣٣، (المجموع شرح  
المهذب) للنووي ١/ ١٢٦، (أولى الطالب في شرح روض الطالب) بركبة الأنصاري ١/ ١٧، (نهاية  
الرب في إرشاد المستدين) للنجاشي ص ٤٤، (حاشية الجبرمي على الخطيب) ١/ ٣٢١

(٤) (المجموع شرح المهذب) للنووي ١/ ١٢٦ - ١٢٧

(٥) (كفاية السبب شرح التبيين) لابن الرقعة: ١/ ١٥٥

(٦) وهو (المعتمد) في دروس الشافعية، للشيخ نصر بن إبراهيم المقدسي، الشافعي أحكام مجردة في جرائب قاله  
حاجي خديعة في (كشف الظنون) ٢/ ١٨٠٧

(٧) هو نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن داود المقدسي قال عنه السيكي: "وغير على طريقة واحدة من الزهد"

«البيان» ودم فرع أحدهما من حيوان طاهر حكمه كذلك والله أعلم<sup>(١)</sup>

قوله: وفرق العمراني بين الثياب والماء بوجهين: أحدهما: أن الثياب لا يمكن صونها عن النجاسة بخلاف الأواني فإن صونها ممكن بالتعطية، والثاني: أن غسل الثياب كل وقت يقتضيها فعني عن يسير النجاسة التي يمكن وقوعها فيها بخلاف الماء<sup>(٢)</sup> كما في خط المصنف، وفي السح (التي يمكن)، والصواب (لتي يكثر وقوعها فلتأمل).

قوله: الثالث عشر. في النجاسات المستحبة وهي أنواع، إلى أن قال (ومنها: البيضة إذا صارت دماً فإنها نجسة في الأصح، وإذا استحال فرحاً طهرت)<sup>(٣)</sup>

قلت: هذا قد ينوجه على مذهب الرافعي القائل بنجاسة بعض غير المأكول ونجاسة مي غير الآدمي<sup>(٤)</sup>، وأم على مذهب الووي القائل بطهارة ذلك فلا يستقيم

والنفس وصورة صهح السنف منقشف متجبد ولاية أمور وما يأتي من الرزق عن أيديهم فاصح باليسر من على أرض كاد له يابلس يأتيه منها ما يقتاته ولا يقبل من أحد شيئاً، ومع الحديث من جمعه وحديث كثير<sup>(٥)</sup>، سبه ٤٩٠ هـ، ومن مصنفاته «الأنحاح الدمشقي»، و«التهديب»، و«كتاب (المفصرد)»، و«كتاب (الكافي)»، و«كتاب (شرح الإشارة)» في صنفها سليم الرازي، وغير ذلك «طبعات الشافعية الكبرى»، ٣٥١/٥ - ٣٥٢، و«طبعات الشافعية»، لاين كثير ص ٤٩١

(١) (المهيات) للإسوي. ٩٣/٧

(٢) «المشور في القواعد العقبية» للبركشي. ٢٦٧/٣

(٣) «المشور في القواعد العقبية» للبركشي. ٢٦٨/٣، «المجموع شرح (مهدب)» للبركشي. ٥٥١/٢، (أسى الطالب في شرح روض الطالب) لتركيب الأنصاري. ٥١٣/١

(٤) قال برقي "وأم مي غير الآدمي فسطر إن كان ذلك الغير نجساً فهو نجس وإن كان طاهر" فيه ثلاثة أوجه أظهرها أنه نجس لأنه مسجول في الشياطين كآدم، وإما حكم بطهارته من الآدمي تكريماً له والثاني: أنه طاهر لأنه أصل حيوان طاهر فاشبهه من الآدمي والثالث: أنه طاهر من المأكول نجس من غيره كاللبن ويبيض العائد مأكول طاهر كلبس الأعمام. وفي بعض ما لا يؤكل لحمه وجهان كما في ميه والأظهر النجاسة" (فتح العرير بشرح الترجيح) ١٩١/١

عليه إلا الحكم بطهارة البيضة إذا صارت دماً وكانت بحيث لو بقيت لاستحالت فرجاً  
كالعقّة ولضعة، وأمّا إذا صارت منيرة لا تصلح للإستحالة فرجاً فنجاستها على مدغمه  
ظاهرة، وعلى العكس محل ما وقع في «شرح المهدب» من الحكم على البيضة التي  
صارت دماً بأنها طاهرة في موضع وفي موضع أنها نجسة.<sup>(١)</sup>

مائدة نقي من مباحث ما سذكره مما تعرض له المصنف في «الخدام» وهو هل  
يجوز الإِسْعاق بـ بَصّ الشافعي <sup>بَيِّنَة</sup> - في «مختصر المزني» في الأطعمة على جواز  
لاستصباح بالدهن النجس وهو المدغم، والخلاف جار في الاستصباح بالزيت  
النجس والسمن والشرح وسائر لأدهان وفي الوداء النجس، ويستثنى من جواز  
لاستصباح به دهن السمك والخمير فلا يجوز الاستصباح به كما صرح به الفوراني في  
باب الأطعمة من «الإبانة»<sup>(٢)</sup>، وصاحب «البيان»<sup>(٣)</sup>، ويستثنى المسجد كما جرم به  
الأرعي في «التوسط»، وجرى عليه المصنف في «الخدام» وقال «إنهم نصوا على تحريم  
إدخال النجاسة إلى المسجد فمحرم أي الاستصباح إن حصل تنويث المسجد به أو بدخله  
إلى ذلك نجاسة دخان النجاسة أي - وهو الراجح - وإن قلنا بطهارته فكذلك لأنه محرم

(١) «المجموع شرح لمهدب» للنووي: ٥٥١/٢

(٢) هو «الإبانة عن فروع الديانة» للإمام عبدالرحمن بن محمد بن أحمد ابن فوران العموري أبو العباس  
توفي سنة (١١٦٦هـ)، عسى في هذا الكتاب يذكر أصح لأصح من الأقوال والرجوع قال السكي «وهو من  
أقدم مبتدئين بهذا الأمر»، وبه ابن الصلاح عل أن كتاب «الإبانة» للعموري قد وقع في بلاد اليمن مسوياً إلى  
المسعودي، وهذا غلط فبحث وقع في كتاب البيان، للعمري نقل عن المسعودي في تراجمه العمري

قال ابن قاضي شعبة «وكان الرازي لم يتبه هذاه إذا نقل عن المسعودي بواسطة صاحب «البيان» للعمري  
متراد به العموري، وكذا في الحال في «الروضة» للنووي «طبقات الشافعية الكبرى»؛ نسكي ١/١٠٠ -  
١٧٣، «طبقات الشافعية»؛ لاس ماضي شعبة ٢/٢١٧، و«تهذيب الأسماء واللغات»؛ للنووي. ٥٥٩/٢.

«خزانة السنية»؛ للمندلي: ص ١٥.

(٣) «البيان»؛ للعمري ٥/٥٦.



تلوث المسجد بالأشياء المستفزة، الطاهرة، وكذلك من أخذ بقرب المسجد ذكناً للطبخ  
بحيث يسود منه جذران المسجد مع في آخر ما ذكره<sup>(١)</sup>

(قوله: المدر المطلق هل يملك به مطلق وأحب الشرع أو جائزه قولان:

قال الرافعي في باب التيميم: وقولهم يملك به مطلق حائر الشرع أي في الأحكام مع  
وجوب الأصل وعموا بحائر الشرع ههما القريبت التي يجوز تركها انتهى<sup>(٢)</sup>.  
(وحاصله أنه لا خلاف في وجوب المدر) إلى آخره.

قلت: إن أراد كل مدر فمعلوم أن الواجب بأصل الشرع كالصلوات الخمس  
ولما لا الذي لم يرد فيه ترعيب، والمعاصي المذكورة لا يعمد مدرها فصلاً عن نفي الخلاف  
في لرومها، وإن أراد كل ما انعقد مدره ورد أن فروض الكفاية التي تحتج في دائها إلى  
بذل مال أو مفسدت مشقة تلزم بالمدر، وفيها وجه أن لا تلزم، وعن القفال أن من مدر  
اجتهاد لا يلزمه شيء، وأما ما ليس فيه مال كصلاة الحمار والأمر بالمعروف والنهي

(١) ذكر النووي المسألة ص ٢٨٨ قال "فرع من الشامي رحمه في «مختصر المروى» في أول الباب الثالث من كتاب  
الأضحية على جوار الاستصحاب بالريت النجس وبهذا قطع المصنف وسائر العراقيين وكثير من المراسلين وهو  
مذهب وذكر أكثر المراسلين في حواره قولين أصحهما حواره، والثاني تحريمه لأنه يؤدي إلى ملاسته وملاسة  
دخانه ودخانه نجس على الأصح والخلاف في حواره الاستصحاب جار في الريت النجس والنس والشجر وسائر  
الأدعان المتبعة بما روي في ذلك أدلة أيضاً والصحيح في الجميع جواز الاستصحاب". (للمجموع شرح  
المذهب) لنووي. ٢٣٨/٩، (الوسيط في المذهب) لمرزكسي. ٣١١/٢

وقال الرافعي "وهل يجوز الاستصحاب بالريت النجس فيه قولان. أحدهما لا، لأن السرح قد يقرب من  
الإنسان ويصيب الدخال بدمه وثيابه وأظفرها مع ما روي أنه يمتلئ من العارة تقع في النجس والودك فقال:  
«استصحابه ولا تأكلوه» وأما بدخان فقد لا يصيب ويغدير أن يصيب فدللصحاب رجها في نجاسته بآله  
محكم نجاسته فلا بأس به" (فتح المبرور شرح الوجيز) لرافعي. ٦٥٥/٤ - ٦٥٦، و«نهاية المطلب في دراية  
المذهب» لأبي المعالي الجويني. ٢١٥/١٨

(٢) (المنثور في القواعد العشرية) لمرزكسي. ٢٧٠/٣، (فتح المبرور شرح الوجيز) لرافعي. ٣٤٢/٢

عن المكر فمبه وجهان: أصحابها لرومه وكذا لو أفرده صفه الواجب بأصل الشرع بالنذر كطوبى انقراءه، وتعين المقروء في المرائض فمبه وجهان والأصح اللزوم، ويجريان في نذر فعل السس الراتنه ونذر القيم في النواص واستيعاب الرأس بالمسح، بل قال الإمام: "لننذر المريض القيام في الصلاة وتكلف شقة، أو نذر صوماً وأن لا يفطر بالمرص لم يلزم الوفاء؛ لأنه لا يريد عن الواجب شرعاً والمرص مرخص، وإن أراد نوعاً من النذر صحَّ وصدق بالعبادات المقصودة التي شرعت للتقرب بها وعدم من الشرع الإهتمام بتكليف الخلق إيفاءه عادة كالصوم والصلاة والصدقة والإعتكاف ولعتق هذه تلزم بالنذر بلا خلاف.<sup>(١)</sup>

قوله: وكذلك تحية المسجد نفوت بالجلوس ناسياً مع أنها من المأمورات<sup>(٢)</sup> أطلق المصنف مقتضى كلامه أنها نفوت بالجلوس وإن لم يطل الفصل وهذا ما قاله الأصحاب<sup>(٣)</sup>

وقال في «زيادة الروضة»: "وقال الإمام أبو الفصّل بن عبدان في كتابه «المصنّف» في العبادات: أنه لو سبي التحية وجلس فذكر بعد ساعة صلاتها وهذا عريب، وفي «صحيح البخاري» و«مسلم» ما يزيده في حديث الداخل يوم الجمعة"<sup>(٤)</sup>

(١) «نهاية المطلب في دراية المذهب»: لأبي المعالي الحويص ٤١٩/١٨

(٢) «المختار في القواعد الفقهية»: للرد كشي، ٢٧٣/٣

(٣) قال النووي: "لو جلس في المسجد قبل التحية وطال الفصل فانت ولا يشرع لها بالانقضاء كما سبق به

فإن لم يطل الفصل فالذي قاله الأصحاب إن نفوت بالجلوس فلا يفعتها بعدة" أهـ «المجموع شرح لمذهب»

النووي ٥٣/٤، و«روضة الطالبين وعمدة المفتين»: للنووي ٢٣٣/١، «نقطة المحتاج في شرح المنهاج» لابن

حجر الهيتمي ٦٨/٤، «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج»: لشمس الدين الرملي ٢٧٧/٣

(٤) «روضة الطالبين وعمدة المفتين»: للنووي ٢٣٣/١.

والحديث عن جابر بن عبد الله، قال: جاء رجل راسياً يخطب ناس يوم الجمعة، فقال: أصبئت =

قال في «المهيات»: «وهذا اندي استعربه قد حرم به في «التحقيقين» فقال وتفتوت  
إن طال أو تعمد تركها، (هذه عبارته)»<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>

قال في شرحي «المهذب» و«مسلم» «وكلامهم محمول عليه وفي الحديث ما  
يؤيده وهو قوله عليكم يا أيها الذين آمنوا إذا كنتم في الصلاة فذكرتموها»<sup>(٣)</sup>  
قوله: ولو جامع الصائم على طهر أن المجر لم يطلع فإن خلافه لا بعد صومه على  
الأصح كإسائي: «هذا محض لما في «الروضة» كاصلها فقد قالوا والعبارة «الروضة»  
«ولو طلع يعني المجر وهو جامع فسر في الحال صح صومه بقى عليه في «المختصر»  
ولهذه المسألة ثلاث صور:

أحدها أن يحس وهو جامع بالمجر فيسر بحيث يوافق آخر نزعه الطلوع.  
الثانية: يطلع المجر وهو جامع ويعلم بالطلوع في أوله فيسر في الحال  
والثالثة أن يمضي زمن بعد الطلوع ثم يعلم به، أم هذه الثالثة فليست مرادة  
بأنفس سطل فيها الصوم على اندحار، ويعني فيها الخلاف السابق فيمن «كل طناً  
الصبح لم يطلع فإن خلافه»<sup>(٤)</sup>

١. «تأخر» قال: لا، قال «ثم فارتفع ركعتين» البخاري كتاب الصلاة - ثبات - إذ رأى الإمام زجلاً حده وفر  
يخطب، أمره أن يصلي ركعتين - حديث رقم (٩٢١) عن حابر، ومسلم - كتاب الصلاة - باب النجاة والإمام  
يخطب - حديث رقم (٨٧٥) عن حابر

(١) ما بين معكوفين سقط من المخطوط وأثبت من «المهيات» للإسوي

(٢) «المهيات» للإسوي ٢٧٤/٣ - ٢٧٥

(٣) «مجموع شرح المهذب» لنووي ٥٣/٢، و«شرح صحيح مسلم» للنووي ١٦٤/٦ و«المهيات»  
للإسوي ٢٧٥/٣

(٤) «المنثور في الفتاوى» للروكني ٢٧٥/٣

(٥) «درر الطالبيين وعمدة المفاتيح» للنووي ٣٦٤/٢، و«مجموع شرح المهذب» لنووي ٢٠٩/٦

قلت: والذي سبق أنه يقصر على الصحيح المخصوص وبه قال الجمهور، وقيل لا يقصر فانه لم يرب وابت حريمة من أصحابنا والله أعلم<sup>(١)</sup>

(قوله: من قاعدة: البعد) وليس لنا شيء يضمن بغير النقد إلا في مسألتين: إحداهما: «المصراة»<sup>(٢)</sup> والثانية: إذا حصى على عند فتق ومات فانه يضمن للسيد الأقل من كل الدية، ونصف القيمة من إبل الدية»<sup>(٣)</sup>.

(١) «الأنباء والطائفة» مسبوطين ص ١٩٩، «فتح العربي شرح الوجيز» للرازي، ١/٦، ١٤٩، «أمنى المطالب في شرح روض الطالب»، مركز الأنصاري، ١/٢٢٥، «نعمه المخرج في شرح منهاج» لأبي حجر الهيتمي، ١٩/٣.

وعان التروى ولو كل انصائم سبب، فطى طفلان صومه، فجامع، فهل يعطى؟ وجهان أحدهما لا، كما لو سلم من الظهور ما سبباً ونكح عامداً، لا معلن صلاته. وأصحابه وبه قطع الجمهور يعطى، كما لو جامع وهو يظن أن العجر لم يطلع بأن خلاى» (روضة الطالبين وعمدة المفتين) ٢/٢ ص ٣٧٨.

(٢) «المشور في القواعد الفقهية» للدرر كشي ٣/٢٧٩.

قلت: «هذا اشترى بانه أو شاء أو بقره مصرانه ولم يعلم انه مصرانه ثم علم أنه مصرانه فهو بالخيار بأن يمسك ويبس أن يرد» روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا تصروا الإبل والنعم، فمن ابتاعها بعد فإنه بغير النظرين بعد أن يحنسها من شاء أمسك، ومن شاء ردها وصاح عمر» الحارثي كتاب البيع باب البيع للبايع أن لا يحمل الإبل، والبقر والنعم وكل عملة - حديث رقم (٢١٤٨).

فالقيمة هنا بالرد لا تكون نقد، بل صاعاً من تمر.

(٣) «المشور في القواعد الفقهية» للدرر كشي ٣/٢٧٩، قال مشنوري: «فقرع» مد عرفت أن الواجب فيه إذا حصى على عبده فعنى: وسرت الجناية على نفسه، بما هو البقرة والذئبة الإبل، قال الأصحاب: تؤخذ الدية، وتصرف على السيد حصته على التفصيل السابق من الإبل، وليس ثلواث أن يقول أمثولى الإبل، وأدفع إليه ما يسحقه من الدراهم أو الدنانير، ويعني أنه إبل يستحق القيمة، والقيمة دراهم أو دنانير.

لأن ما يستحقه يسحقه من عين الدية التي هي الواجب ويستمره حقة يحقه، بخلاف الدين مع التركة، وليس للسيد أن يكلف بخلاف تسليم الدراهم، ولو أتى الخلف بالدراهم، ففي خيار السيد على قيرط وجهان، أو جحبها عند الإمام والعربي معاً، وحاصله تخير الخلف بين تسليم الدية والدراهم، وبوأى سيد الخلف على يستحقه من الدية، يرى، وليس سورة المطالب به» (روضة الطالبين وعمدة المفتين): ١/٩ ص ١٧٦.

قلت: وجوب الأقل من كل الذية ونصف تسمة حيث كانت الحدية توجب ذلك، كأن تطع يده ولا دعة بمقدار ذلك حتى لا حتى حدية توجب لثلاث كل الواحد الأقل من كمال الذية وثلاث تسمة وعاء، «أدوى نصير»؛ «فإن خرج فعق فليس أقل ما وجب آخراً حدية ذلك، أو حدية أو قيمة خير، الحاني»<sup>(١)</sup> يريد أي أخذ قيمة أقل الأرض وإن الخير في ذلك لدعاني إن شاء أعطى بلا وإن شاء أعطى نقداً والله أعلم.

(قوله: النكرة إذا أعيدت كانت غير لأولى، كقوله تعالى: ﴿إِن مَّعَ الْقُسْرِ يُسْرٌ﴾<sup>(٢)</sup> إلى حرة هذه ذكرها من هشام في «أدوى نصير» وأصل، وذكرها الشيخ سعد الدين في «توضيح» وأصل.

(١) وفي مخطوط (جاء) والنص الأصح ما أتت من «أدوى نصير» ص ٥٥٢

(٢) «أدوى نصير» مخطوط ص ٥٥٢

(٣) «المشور في القواعد العقيمة» للزركشى ٢٨١/٣

(٤) «معني الديب من كتب الأعراب» لابن هشام، ص ٨٦١

(٥) هو معروف بن عمر بن عثمان الصائري، أحد الذين من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بدمشق سنة (١٧١٢هـ).

وتوفي بمصر سنة (١٧٩٣هـ) من تصانيفه «الهدية المنطق»، «المنطق»، «شرح معاني السبعة»

«المنطق» في كتب حوامض التصحيح»، «الأعلام»، «الزركشى» ٢١٩/٧، «شذرات الذهب» لابن العماد

٣١٩/٦، «معجم الزركشى» لعمير كحللة، ٢٢٨/١٢

قال العلامة سعد الدين الصائري: «النكرة إذا أعيدت نكرة فالذي غير الأول، ومعرفة بالنعكس، والكلام لها إذا أعيد النطق الأول مع كميته من التنكير، والتصريف أو بدونه، وحيث يكون طريق التعريف هو الأعلام أو الإضافة لتصبح معرفة النكرة، وبالعكس، ونعكس ذلك أن المذكور أو لا يتم أن يكون نكرة أو معرفة، وعلى التقديرين إما أن يعاد نكرة أو معرفة يصير أربعة أقسام، وحكمها أن ين الثاني فإن كان نكرة فهو معيار للأول وإلا فكان امتناع هو التصريف بناءً على كونه معهوداً سابقاً في الذكر، وإن كان معهوداً فهو الأول خلافاً على معهود الذي هو الأصل في الأعلام أو بالإضافة، وذكر في «الكشف» أنه إن أعيدت النكرة نكرة فالذي معيار بالأول ولا يعيد، لأن المعرفة تستغرق الجنس، والنكرة تناول البعض فيكون دخلاً في الكل سواء قدم أو أخر»

ولخصها الشرح برهان الدرس السماعي في سورة ((أنا نتخ)) من المناسبات  
وليبراجع.

(قوله: قال) يعني بن السماع (وهذه اللفظة موحودة إذا لم تعطف بعدها على معنى،  
ويعني أن يكون الفرق أن السمت الذي لم يعطفه على المصنف لم يقع؛ لأنه ليس معه لفظ  
الإيقاع ولا عطف على ما ليس فيه لفظ الإيقاع، هكذا في حقل المصنف وفي سج على ما ليس  
فيه لفظ «الإيقاع» ويسمى إسماعيل ليس كان إنشاءها بعد المعنى قوله ولو باع بصف  
وثلاث وسدس لا يلزمه دينار صحيح كذا في حقل المصنف في السج، ولعله منقود (ديار)

(شرح التلويح على التوضيح) ١٠٥/١

وقال العلامة علاء الدين البخاري الحلي "والكثرة إذا تعدت كثره كانت الثانية غير الأولى، لأن كل واحد  
منها مساوية لبعض فلا يلزم أن يكون الثاني غير الأول، ولأن الثانية لم تنصرف إلى الأول لتعيب صرب معنى  
بأن لا يشاركها غيرها في ملائمة كثره، بل الأمر بسلامته مثال الأول بعد المذكور في الآية "كتب الأسراء  
شرح أصول البردوي ١٧/٢

(١) قال البغدادي في (مظم الدرر في مناقب الأئمة والسور) ١٢٤/٢٢ - ١٢٥ "وقد اشتهر أن الكثرة إذا أعيدت  
كثرة الثاني غير الأول، ومعركة بالعكس قال الشيخ سعد الدين البخاري في أول تنويح في الكلام على معرفة  
والكثرة الكلام هي إذا أعيد اللفظ الأول إما مع كميته من التكثير والتعريف أو بدونه، بحيث يكون طريق  
التعريف هو الكلام أو الإضافة ليصح إعادة معرفته كثره وبالعكس، ونفصيل ذلك أن المذكور أو الأول أن يكون  
كثرة أو معرفته، وعلى التقديرين إما أن يعاد كثره أو معرفته فيصير أربعة أقسام، وحكمها أن ينظر إلى الثاني، فإن  
كان كثره فهو معاني للأول، وإلا لكان المناسب هو التعريف بناء على كونه معهوداً سابقاً بالذكر، إن كان معرفة  
هو الأول حمل له على المعهود الذي هو الأصل في الكلام والإضافة "فليبراجع

تسميه "هذه القاعدة باعتبار العرف، فلا يخالف هذه القاعدة النحوية أن الكثرة إذا أعيدت، فهي غير الأولى عن  
أن القاعدة أحبه كما في قول الله سبحانه ((يَقُولُ الرَّبُّ يَكْفُرُ الْكُفْرَ وَيَكْفُرُ الْكُفْرَ)) (الزمر: ٨٥) قسم يعمل بقصبتها  
لذلك ويعرض تسليم أطرافها صرف عن ذلك قاعدة الباب وهو الأحكام باليمين مع الاعتصام بالأصل وهو  
براهمة الدمع مما راد عن الواحد (حاشية قلوب على كثر الرادعين) ٣/٣٦٢، والله أعلم

المنهاج ٩٩/٥

بعد سدس قوله: (بل له دفع شيء من كل كذا أطلقوه، وهو كذاك إذا صرح بالدرهم، كذا في خط المصنف وفي السح ولعله بالدينار وقوله: المصنف إليه أما نوصرفه) كذا في خط المصنف وفي السح سقط (في النكل) بعد قوله (إليه قوله فيسعي أن يلزمه دينار صحيح) (١) يشهد هذا النصيب ما ذكرناه في انضلاق وقد تقدم شيء منه (٢)

(قوله: كما إذا ادعى على المجلس أنه أنف مالا فذكر، فردت البمين على المدعي، فإن قلنا بالإقرار سمعت وكذا كالتيبة (٣) أي إن علم هي كالية

قوله: من قاعدة، البية يتعلق بها مباحث، والعرض علة وقصد الفعل لا ينمك عنه الخطورة، إذ اللسان لا يحري عليه كلام مسطوم اضطراباً (٤)، كذا في السح لا ينمك عنه الخطورة، والذي في خط المصنف لا ينمك عنه النكر ويدل عليه قوله ولعكر فليتأمل (وقوله: القصد الثاني يستدعي العلم، فإن العرض إنما يكون باعثاً في حق من علم العرض فليرجع إلى الثاني هو البية وهي خطورة واحده ليس فيها تعدد حتى يعبر (٥) كذا في خط المصنف وفي نسخة ييسر جمعها هذا أعني حتى يعبر عاية النفي وعله له وتأمل.

تنبيه قوله "خطر"، قال في (الصحيح): خطر الشيء سالي يخطر بالصم خطوراً واخطره الله سالي (٦)، ووقع في خط المصنف "حطة واحدة" ولعله سقط منه الراء وإلا ولا معنى له هنا.

(١) (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي ٢٨٢/٣ - ٢٨٣.

(٢) (حاشية قليوبي وعميرة، على كثر الراغبين) للمجلد ٣٤٠/٣

(٣) (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي ٢٨٣/٣

(٤) (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي ٢٨٤/٣

(٥) (المنثور في القواعد الفقهية) للزركشي ٢٨٤/٣

(٦) (الصحيح تاج اللغة وصحاح العربية) للحواري: ٦٤٨/٢

بقوله: وكذلك إذا حاصت الكافرة وغسلت لتحل لروحها المسلم، فلا بد أن تنوي إباحة الاستمتاع وإن لم تنو لا يباح وظنها).<sup>(١)</sup>

قلت: يشكل عليه ما في «الروضة» في استحاح حيث قال: «وإذا ظهرت عن حيض أو نفاس ألزمها الروح الإعتسال، وإن امتنعت أحبرها عليه واستباحها وإن لم تنو للضرورة كما يجبر المسلمة المجبونة انتهى».<sup>(٢)</sup>

و لأصح في المجبونة أنه يعملها ويؤي عنها وقد يدل ما في «الروضة» إباحة الاستمتاع مع عدم نيتها إن هو في مسألة إجبارها، وأما مسألة يتها إذا اغتسلت هي ونه الزوج إذا غسلها محررة كفته إذ غسل المجبونة فليس في «الروضة» تعرض لها بنهي ولا إثبات، وصحيح في التحقيق أنه لا بد من نية الكافرة وروح المجبونة فقال: ولو انقطع حيض كتابية أو مجبونة لم يحل الوطء حتى تعتسل الكتابية وتغسل المجبونة نية، وقيل لا يشترط النية فيها، ولو امتنعت مع مسلمة فعسها مهرأ حلت، وحكى ابن الرفعة في باب الحيض من الكفاية عن الفاضل الحسين أن الدعية لا بد فيها من غسل الروح ونية والله أعلم<sup>(٣)</sup>

بقوله: وقد يكفي بهينة العبادة عن النية كما لو قال: أتسحر لأقوى على الصوم غداً

فإنه يكفي في النية على أحد الوجهين).<sup>(٤)</sup>

(١) «المشور في القواعد العينية» للمزركشي ٢٨٦/٣، (حاشية الشريبي على الدرر البهية) ١٥٥/١ - ١٥٦.

(٢) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» لسووي، ٣٦/٧.

(٣) «كفاية إليه شرح التبيه» ٢٠٧/٢، و«المجموع شرح المنهاج» للزوري، ٣٣١/١، «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للزوري، ١٣٩/٧.

(٤) «المشور في القواعد العينية» للمزركشي ٢٨٩/٣.

قال الرافعي: «ترجى عن الفقهاء أن يذكروا في العدة لو قال: أتسحر لأقوى على الصوم لم يكف ذلك في إليه ومن يعصمهم عن بواحد الأحكام لا يلبس الروابي أنه لو تسحر للصوم أو شرب بدفع العطش نهاراً أو امسح من الأكل والشرب واحتج بحقيقة المعجزة كان ذلك به للصوم وهذا هو الحق إن خطر بباله الصوم بانقضات»<sup>\*</sup>



قلت: قال الشبوحان "وهذا هو الحق إن حطر سابه الصوم بالصفت التي يشترط التعرض لها لأنه إذا تسحر ليصوم يوم كذا فقد قصده والله أعلم".<sup>(١)</sup>

(قوله: ثم أورد عليه ما لو دخل وقت صلاة الظهر، وليس عليه قضاء، ولا نذر وإنما عليه فرص الوقت فإذا بوي العرض عليه فكان يصح)<sup>(٢)</sup> كذا في خط المصنف وفي السح ولعله سقط الذي بعد (لعرض) أي فإذا بوي لفرص الذي عليه فكان يصح فليتأمل.

(قوله، ومنها بية الإقتداء يشترط في صلاة الجمعة وإن كانت الجمعة لا تعقد مفردة)<sup>(٣)</sup> كذا في خط المصنف وفي التسح وصوابه (مفردة).

(قوله: وكذلك صوم الدهر إذا صح نذره تعين ويشترط فيه البية).<sup>(٤)</sup>

قلت: قد في ((الروضة)) "إذا نذر صوم الدهر لرمه وكانت الأعياد والشريق وشهر رمضان وقصاؤه مستثناة، فإن فرص فوات عذره أو غيره تجب العدية لما أحسن به من لنذر بسبب القضاء، قال أبو القاسم الكرخي فيه وجهان، وقطع في ((تهذيب)) بأن لا قديبه، ولو نذر صوماً آخر بعد هذا لنذر يعقب، ولو لرم صوم كماره صام عنها وفدى عن النذر، ولو أفطر يوماً من الدهر لم يمكن قصاؤه ولا عدية إن كان بمنذر ولا فتجب العدية، ولو نذرت امرأة صوم الدهر فمزوج منعها ولا قضاء ولا عدية، وإن أدن لها أو مات فلم تصم لزمها العدية والله أعلم".<sup>(٥)</sup>

= التي يشترط التعرض لها لأنه إذا تسحر ليصوم يوم كذا فقد قصده والله أعلم" (فتح التحرير يشرح الوحي).

٢٩٧/٦ - ٢٩٩، ((المجموع شرح تهذيب)) للبركشي ٢٩٨/٦

(١) (فتح التحرير يشرح الوحي) (مراجع) ٦، ٢٩٨، و((روضة الطالبين وعمدة المفتين)) للبركشي ٣٥١/٢

(٢) "صوري في القواعد الفقهية" للبركشي ٢٩٠/٣

(٣) "الشوري في القواعد الفقهية" للبركشي ٢٩٢/٣

(٤) "الشوري في القواعد الفقهية" للبركشي ٢٩٢/٣

(٥) ((الروضة الطالبين وعمدة المفتين)) للبركشي ٣٨٨/٢

قوله: ومما يشترط فيه (المقارنة)<sup>(١)</sup> على الأصح بنية الجمع بين الصلاتين بخلاف بنية  
النصر<sup>(٢)</sup>، كذا في حط المصنف وفي السح والمصواب "مما يشترط فيه المقارنة بنية النقص في  
الصلاة بخلاف بنية الجمع"، فقد قال الشيحان في «الشرح» و«الروضة»: «للفصل أربع  
شروط أحدها أن لا يتبدى بمعية فإن فعده وبو في الخطة لزمه الإتمام إلى أن قال: الشرط  
الثاني بنية النقص ولأنه منها عند ابتداء الصلاة ولا يجب استدامة ذكرها، لكن بشرط  
الإنكسار على محض الحزم بها، ولو سوى انقصر أو لا ثم الإتمام، أو تردد بينهما، أو شك  
هل سوى ينصر، ثم ذكر في الحال أنه بوجه الإتمام، وقال في الجمع في وقت الأول  
المشروع ثلاثة أمور أحدها ترتيب إن أن ولا: الأمر الثاني: بنية الجمع والمذهب أنها  
سيرة ويكفي حصولها عند الإحرام بالأولى وفي أثناءها أم مع التحلل منها، ولا يكفي  
بعد التحلل، وبقول أنها تشترط عند الإحرام بالأولى، ووجه أنها تجوز في أثناءها  
ولا تجوز مع التحلل، وفي وجه أنها تجوز بعد التحلل قبل الإحرام بالثانية وهو قول أحرجه  
المزب لثبوت معنى ووجه آخر لأصحابنا وهو مذهب المزب أن بنية الجمع لا تشترط أصلاً<sup>(٣)</sup>  
فاستهدا من كلام الشرحين أن الخلاف يسر إلا في الجمع بين الصلاتين في شرائط اقترانها  
بأرضها وفي بقي اشتراطها فبها وأما النقص فلا بد من اقتران النية بأول الصلاة.

(قوله: واختلف في الحج هل يشترط النية في كل ركن منه لانصال بعضها عن بعض  
أم تكفي بنية الإحرام السابقة؟ والأصح الثاني، ونرى المتولى على الخلاف صحة وقوف التام  
بعرفة أو علمه بأنها عرفة، والصحيح أنه غير مشروط<sup>(٤)</sup>) كذا في السح وفي حط المصنف وبعله  
سقط (واجاهل بأنها عرفة دون استيقاظه في جزء من لوقت قبل قوله، (أو علمها بأنها

(١) وفي المعطوط (المقارنة) ومما انت هو في الأصل «المشور في القواعد الفقهية» للردكني، ٢٩٤/٣

(٢) «المشور في القواعد الفقهية» للردكني، ٢٩٤/٣.

(٣) «فتح العزيز شرح موجز» للردكني، ١٧٥/٤ و«روضة الطالبين وعمدة المفتين» نسوي، ٢٩٦/١

(٤) «المشور في القواعد الفقهية» للردكني، ٢٩٨/٣

عرفة، فليَنأمل<sup>(١)</sup>

(قوله. نعم يشترط في اعتبار بية الإقامة أن لا يوجد ما ينافيها فلو ي نوى الإقامة وهو سافر لم يؤثر قطعاً، ومثلها لو نوى القارئ قطع القراءة وسكت فيه بصر)<sup>(٢)</sup>

قال الفقاعي "وحد على هامش سحرة المصنف (ولم سكت لم يضر) ومكتوب عليه لعلّه والترجئة المذكورة قريبة لخط المصنف وضرب عليه؛ لأنه ذكره بعد قوله (ففي انقطاع الحول وجهان في التهمة بءاً على مسألة أصولية مسقت في حديث النفس بما صورته ومثله لو سكت لقارئ ونوى قطع القراءة صرّ بحلاف ما لو نوى انقطاع ولم يسكت وضرب عليه عليه بحطه"<sup>(٣)</sup> انتهى.

قلت. وبالحملة فيما وجد على هامش سحرة المصنف وإن وجد مصر وياً عليه إما من المصنف وإما من غيره فهو الموافق لكلامه السابق أن الصمير في قوله: "ومثلها" راجع لبية المشترط في اعتبارها أن لا يوجد ما ينافيها وقد مثل سابقاً بما لو نوى الإقامة وهو سائر فقد وجد ما ينال بية الإقامة وهو السير أي استمراره فالمناسب لهذا المثل هي السكوت أصلي لبية قطع القراءة، وأما إنسان السكوت فمبه تحقيق للمصوي وهو مناسب لما رجع إليه الصمير هذا على تقدير صحة ما استند إليه الفقاعي من وجود ذلك كذلك

(١) قلت. ذكر النووي مسألة بالتفصيل المذكور وذكر عدة مسائل لها تعلق بمسألة المذكورة في ((تكملة شرح

المهذب)) للنووي. ١٠٣/٨ - ١٠٤ ظيراجع

(٢) ((المختار في الفوائد الفقهية)) للبركشي. ٢٩٩/٣

(٣) قال النووي. "ولو نوى قطع القراءة ولم يسكت لم تبطل قراءته بلا خلاف نص عليه في ((الأم))، واتبع الأصحاب

عليه قال في ((الأم)) لأنه حديث حسن وهو موضوع عنه وإن نوى قطعها وسكت طويلاً بطلت بلا خلاف وإن

سكت يسيراً بطلت أيضاً عن الصحيح المشهور وبه الأكثرين ونص عليه في ((الأم)). ((تكملة شرح المهذب))

لنوري ٣٥٧/٣ ((حاشية العناية في معرفة مذاهب الفقهاء)) لتفطال ٨٧/٢، ((البيان)) للصمير. ١٨٨/٢ -

١٨٩ ((روضة الطالبين وحنيفة لفتاوى)) للنووي ٢٤٣/١

في مسحة المصنف، ولا فالدي وجدته في خط المصنف إسقاط المألة المذكورة أعني  
لو بوى الماري قطع القراءه) وذكرها بعد قوله. (الثالث أن يقارها فعل ما كاسكوت  
اليسر) وسر في خط المصنف شيء مصروب عليه أصلاً لا أولاً ولا ثانياً فانه تعالى  
أعظم.

(قوله: وكذلك لو بوى بالدراهم أو الدنانير الحلبي فتحى بصوغه، نعم لو بوى بالحلي  
التجارة والإكتار) كما في خطه وصوابه (بحلي التجارة الإكتار) ويدل عليه قوله "دخل  
في حكم بيته في الحال وإدلم بكنزه" فليتأمل.<sup>(١)</sup>

(قوله: وأما الصوم فهو فرع يرد بين أصليين الصلاة أي التي يقطعها الدافع في الحال  
قطعا (والحج) <sup>(٢)</sup>. أي الذي هو شديد اللزوم فلا يؤثر فيه دافع قطعاً.

(قال الرافعي: وألحقه الجمهور بالحج وهو مارع فيه) <sup>(٣)</sup> المتارح له في ذلك البلقسي  
في (تدريسه) <sup>(٤)</sup>، ومشى على التأثير تبعاً «للمهذب»، ونفى من أحوال الصوم قطع الية  
قبل المجر وقد قال بتأثيرها صاحب «التممة» وقرره في «شرح المهذب» <sup>(٥)</sup>، وعلل  
بالمصادة ولا يرد الأكل والجماع مثلاً لأن ذلك مصادة في الحقيقة واعتبر الشارع حصول  
الأكل والجماع

(قوله: والصابط أن ما وجب فيه الية ودوامها حكماً إذا قطعها له أحوال) إلى أن قال.  
(الثالث ما يراد لعبه كالوصوء والعمل واليمين فلا يؤثر في الأصح) أي قطع الية (قوله: فان

(١) «المنثور في القواعد الفقهية» للزركشي ٣/ ٣١٠

(٢) «المنثور في القواعد الفقهية» للزركشي ٣/ ٣١١

(٣) «المنثور في القواعد الفقهية» للزركشي ٣/ ٣١٠.

(٤) «التدريس» ١/ ٣٤٣

(٥) «المجمع شرح لمهذب» لمروني ٦/ ٣٩٩، «الأشباه والنظائر» للسيوطي ص ٧١

أراد إتمامه، أي إتمام ما يراد لغيره مما ذكر (حدّد البتة وبى وكذا سائر الصور السابقة)<sup>(١)</sup> هذا إطلاق يتأهيه تصرّحهم في باب الحج وإلحاقهم للصوم به.

(قوله: الرابعة: صلاة الحمار لا يعتد فيها تعيين الميت ولو عيّنه فكان غيره لم تصح صلاته ولو بوى في صلاة الظهر ركعتين ناسباً فمبني القاعدة)<sup>(٢)</sup> أي وهي أن ما لا يحى تعيينه جملة ولا تفصيلاً إذا عيّنه وأخطأ لا يبطل، أي صلاة الصهر (لا يبطل لأنه لا يحسب التعرض لعدد الركعات).<sup>(٣)</sup>

(١) قال البركشي "والصبط أن ما وجب فيه إليه ودوامه حكمي وعضده به أحوال

أحدها ما يبطد لدائه دوامه مدة العمر، كالإيمان والعقائد فيقطعها الدافع في الحان قطعاً، ومثله الصلاة.

الثاني ما هو شديد الثبوت فلا يؤثر قطعه كالحج، وأما الصوم فهو فرع برز بين صبي الصلاة والحج، قال

الرافعي وأخيه الخمهود بالحج وهو منزع به

الثالث ما يراد لغيره كالوصية ونسب والتيمم فلا يؤثر في الأصح فإذا أراد إتمامه جدد إليه ومضى، وكذا

سائر الصور السابقة لا يور فيه به سقط وحيث لا يقطع في لأشده بعد التعرّج بوى، ولو بوى قطع الوضوء

بعد التعرّج منه لم يبطل على الصحيح، وكذلك الصوم والصلاة ولا احتكاف والحج قاله البدوي، وكذلك الزكاة

لو بوى يظاها بعد إحراجها لم يضره، قال الجرجاني في معانيه قطعوا بأنه إذا بوى إبطال الصلاة بعد التعرّج لم

يؤثر وفي الطهارة خلاف، والفرق أن الطهارة باقية مستندة معرضة للإبطال بالحدث كالردة فيجوز أن يتكل به

الطلاق بخلاف الصلاة يجب غير مدامة بعد بصر غير مبرومة للإبطال بحال ومروءه بعدلان تطهار أنه

يستأنف إليه لا أنه يبطل ما بعده" (المشور في الفروع العقبية)، ٣/ ٣٠٠ - ٣٠١

(٢) (المشور في الفروع العقبية)، البركشي ٣/ ٣٠٤، (حاشية العلماء في معرفة معاني العقبية)، ٣/ ١٥٨،

"فتح العزيز بشرح الوجيز"، البركشي ٥/ ١٦٥، (المحمي شرح المعاني)، الفروي ٥/ ٢٣٠، (روضة الطالبين

وعنده العقبية)، بدوي ٢/ ١٢٤، (المعبر البهية في شرح البهجة الزردية)، لركري، الأنصاري ٢/ ١٠٩

(٣) (المشور في الفروع العقبية)، البركشي ٣/ ٢٠٤، قال العلامة الحفصي "ولا يشترط التعرض بعدد الركعات

ولا للاستعداد على الصحيح نعم بروى الطهر هم أو ثلاثاً لم ينعقد" (الكفاية الأخيار)، ص ١٠١

وقال ابن قاسم العبادي في (حاشية على النجدة)، "وقصيته أي أنه لا يشترط التعرض بعدد ركعات أنه لو

بروى الطهر ثلاث ركعات أو حاشياً أنه يعتقد لأنه إذ لم يشترط معه إذا عي وأخطأ به لا يبطل نكح المتول

الطلاق لأنه نقص من القرينة أو رادفها وذلك ما هو موضع الشرع" ٢/ ١١

قلت لكن قال في (شرح المذهب): "لو عطل في عدد الركعات فتوى الصهر ثلاثاً أو حمساً، قل أصحابنا لا يصح طهره، وعند لطلاب في باب الصلاة بتقصيره، قيل: وبطيرها من صلّى على موتى لا يجب تعيين عددهم ولا تعريضه، فلو اعتقدتهم عشرة فبانوا أكثر أبعاد الصلاة على الجميع؛ لأنّ فيهم من لم يصلّ عليه وهو غير معيّن، قال في (النحر): قال إن بانوا أقل فالأظهر الصحة ويحتمل خلافه؛ لأنّ آية قد بطلت في الرائد لكونه معدوماً فتبطل في الباقي والله أعلم" (١).

هذا؛ إن لم يشر من أشار صخ في الأصح، وماله الإمام لا يجب تعيينه وإن عيّن وأخطأ بطلت صلاته لما من لم يبرأ إلا صلاته، فإن حال احصر أو هذا فوجهان

قال في (الروضة): "الأرجح صحة الإقضاء" (٢).

وقال في (شرح المذهب): "أنه الأصح" (٣).

(قوله. وفي (الإستدكار)) "لو قال أصوم غد يوم الأحد وهو غيره فعلى وجهين، أو قال أنا صائم غداً من رمضان الذي أنا فيه، كذا في حط المصنف وفي النسخ ولعله (العام الذي أنا فيه).

(١) (المجموع شرح المذهب) للرووي: ٣٢٦/١.

(٢) (روضة الطالبين وعمدة المفتين) للرووي: ٣٦٦/١.

(٣) (المجموع شرح المذهب) للرووي: ٣٩٧/١.

(٤) (الإستدكار) لأبي الفرج محمد بن عبد الواحد البغدادي المتوفى سنة ٤٤٨ هـ، صفة في صفة وأصف بأنه نفيس كثير الموائد ذو مواضع وغرائب ما لا يعلم اجتماع منه في مثل حجمه وفيه من البلاغة والاختصار والأدلة ما لا يوجد بعينه مثله ولا ما يقاربه، قالوا: ولكن لا تصلح مطالعته إلا للعارفين بالذهب، والنقل عنه غير لاحتصاره يقع في ثلاث مجلدات (الطبقات الشافعية الكبرى) للسيبكي ٤: ١٨٢ - ١٨٨، و(طبقات الشافعية) لأبي قاضي شهبة: ٢٣٤ - ٢٣٥، (كشف الظنون) لمحيي خيمه: ٧٨/١.

وقوله: وهو، أي اليوم خصني من سنة غير التي هي فيه جاراً<sup>(١)</sup> كذا في حط المصنف وفي النسخ، وصوابه: غير السنة التي هو فيها.

قوله: الرابعة: إذا صلى وحده أو مع الجماعة، ثم أعاد الصلاة، ثم طهر أن الصلاة الأولى وقعت على نوع من الخل، فناس هذه البطائر أي تحريره وإن أوقعنا بقصد الخل وبه أجاب العراقي في «فتاويه»<sup>(٢)</sup>.

قلت: نقل عن المصنف أنه ذكر في الحاشية عدم الإحراء، وقال له عن الشيخ عبي الدين اللووي في «رؤس المسائل»<sup>(٣)</sup>، وهو الذي يقتضيه التقسيم لأن بعد.

قوله: قلت: والأحسن أن يقال إن كان المأسي به بيئة الخل منعجلاً كمن ترك لمة في غسل الجنابة<sup>(٤)</sup> إلى آخره فليأمل.



(١) المنثور في القواعد، فقهية، للبركشي: ٣٠٤ / ٣

(٢) المنثور في القواعد الفقهية، للبركشي: ٣٠٨ / ٣

(٣) كتاب «رؤس مسائل ونجعة طلاب المسائل» للووي، وهو مجلدان يذكر في أصول مسائل ويستدل بها (طبقات الشافعية) لابن قاضي شعبة: ١ / ١٧٥

(٤) المنثور في القواعد الفقهية، للبركشي: ٣١٠ / ٣

حرف

الف



## حرف الهاء

قوله: وفي باب العصب عن (التهديب)<sup>(١)</sup> لو وقع طير لغيره على طرف حداره فمعه،  
أو رماه بحجر فطار لم يضم<sup>(٢)</sup> لأن رمية لم يكن سببا لتغيره إجابته كان مشتقا قبل<sup>(٣)</sup> أي  
ما فرأ غير مصطط<sup>(٤)</sup> ب مكن يحصر<sup>(٥)</sup>



(١) ما بين المعكوفين غير موجود في المخطوط وأنته من الأصل ((المشور)) - ومن ((التهديب)) ((المعوي)).

(٢) ((المشور في القواعد المعقبة))؛ بلرر كشي ٣/ ٣١٥، ((التهديب))؛ بغيري. ٤/ ٣٣١

(٣) قال الماوردي: "نقص ولو كان الطائر ساقطا على حداره أو برج فمعه بحجر رماه به فطار من تغيره لم يضمه،  
لأنه قد كان طائرا غير مقدور غبه قبل الشعر" ((الخواص الكبير)) ٧/ ٤٩٩

وقال النووي: "ولو كان ساقطا على برج أو جدار فرماه بحجر فمعه فطار من تغيره لم يضمه؛ لأنه قبل الشعر  
لم يكن مقدورا غبه" ((المجمل شرح للتهديب)) ١٤/ ٢٩٠



## حرف الواو

(قوله: الواجب بتعلق به مباحث: الأول: فيه الحوار لكن الحوار فيه أصل، إلى آخره كذا في خط المصنف وفي السح وبعده سقط المتحقق) قل «فيه الحوار»، الرابع: الواجب لا يجوز أخذ العوض عنه وقد سقطت فروعه في حرف التاء<sup>(١)</sup> أي في قاعدة الترخيص فليراجع<sup>(٢)</sup>.

(قوله: الثامن: قد يجب الشيء ويسقط لتعارض المقتضي والمانع بكل منهما في صورة: منها لو روج عبده بأمته هل وجب المهر ثم سقط أوله يجب أصلاً وحيث<sup>(٣)</sup> أرسل الخلاف والأرجح كما يؤخذ مما سذكره عدم الوجوب

قال الولي العراقي في «تحرير العاوي»: "قول التيه المستحب أن لا يعقد النكاح إلا بصداق"<sup>(٤)</sup> فيه أمور:

أحدها أنه يروى استحباب صداق يشترط ويستقر فيرد عليه ما إذا روج عبده بأمته فإنه لا سبيل إلى استقرار الصداق فيه، ولا يرد ذلك على قول «المنهاج»: "يسر تسيته في العقد"<sup>(٥)</sup> فإنه اقتصر على مجرد التسمية، كذا قل وفيه نظر فإنه لا يتوهم من عقد النكاح به

(١) (المشوري في القواعد الفقهية) ١٢ للزركشي، ٢/ ٢١٦.

(٢) عند قوله «المرض لا يؤخذ عليه عوض» ص ٢٧.

(٣) (المشوري في القواعد الفقهية) للزركشي: ٣/ ٢٢٢.

(٤) (الثانية) في الفقه الشافعي: بشر أوي، ص ١٦٥.

(٥) (المنهاج الطالبين وعمدة المفتين) للمشوري، ص ٢١٨.

لرومه فهو في ذلك «كاللهاج».

ثانيها اقتصر «انتبه» و«اللهاج» على استحبابه، ولا يلزم من ذلك أن يكون<sup>(١)</sup> تركه مكروهاً وذكر الماوردي<sup>(٢)</sup> والمتولي أنه يكره إخلاء لكاح<sup>(٣)</sup> أمته<sup>(٤)</sup>

ثالثها تناول كلامها ما إذا زوج عبده بأمته وهو الحديد كما في «الروضة»<sup>(٥)</sup> وحكاها في «انتبه» و«انطلب» عن الأصحاب، وذكر المشائي أنه كذلك في النسخ المعتمدة من الرافعي<sup>(٦)</sup> وأنه الحق.

قال في «التوشيح»<sup>(٧)</sup> وهو مارع في المقامن، أما الأول: فلأن الذي في نسخة والده الشيخ عر الدين الشافعي وقد أحكم مقابلتها على عدة نسخ وهي أنفس النسخ أن الحديد عدم الاستحباب والسحة التي احتصر منها النووي نسخة ساذجانية وليست معتمدة، قال وهذا ما ذكره الوالد - رحمه الله - أن الأكثرين يملوه، وقال، إن قول «الروضة» الحديد الاستحباب تبع فيه بعض نسخ الرافعي، وليس بصحيح، قال: وأما الثاني: فالذي يظهر من حجة العقدة أنا إن قلنا: لا يجب رأساً وهو الأرجح فلا تسحب<sup>(٨)</sup> النسخة، وذكره أخو الكذب، وإن قلنا يجب ثم يسقط، ففيه احتمال، لعدم المائدة ودعوى أنه يتميز عن السماح لا يهض حجة، لأن التميز<sup>(٩)</sup> حاصل بولي مرشد وشاهدي عدل

(١) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأنه من «تحرير المناوي» للمعراقي ٦١٤ / ٢

(٢) «الحاوي الكبير»: ٣٩٣ / ٩

(٣) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأنه من «تحرير المناوي» للمعراقي ٦١٤ / ٢

(٤) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي: ١٠٢ / ٧

(٥) «فتح المريب بشرح الوجيز» للرافعي: ٢١ / ٨

(٦) هو «التوشيح على النسخة» لنجاح بن أبي السكي «طبقات السافعية» لابن قاضي شهاب ١٠٦ / ٣

(٧) في المخطوط «يستحب» بالياء والصواب ما أثبت بالثناء كما هو ثابت في «تحرير المناوي» للمعراقي ٦١٤ / ٢

(٨) في المخطوط «المبر» والصواب ما أثبت كما هو ثابت في «تحرير المناوي» للمعراقي ٦١٤ / ٢

وإيجاب وقبول انتهى.

وكذا قال شيخنا الإسوي في «التفريح»<sup>(١)</sup>، إن ذلك انعكس على التووي، قال وهو غلط لأشك فيه، فإن الموحود لأئمة المذهب أن الاستحباب هو القديم، صرح به ابن الصانع، واختول، والرواوي، وابن الرقعة، وحكى في «النوشيح» أنه نقل عن الشافعي أنه نص في «الإملاء» وهو من الحديد فيما يترجح على الاستحباب فيكون له في الحديد قولان، وإن<sup>(٢)</sup> البيهقي في المبسوط أنهم كلامه في حكاية القديم وجوب التسمية فقال: وقال في القديم: وإذا رُوح عنه أمت فلا يجوز إلا بشهود ومهر وإن كان هو يملك المهر للمسة في ذلك<sup>(٣)</sup> انتهى.

قلت وسحة الشيخ عز الدين الشافعي التي أشار إليها الشيخ تاج الدين ابن السكي رحمه الله تعالى - قد من الله عبيها، والذي في أصلها ما صورته: ويجوز أن يزوح أمته من عنه الصغير أو الناع وحينئذ فلا مهر وفي استحباب ذكره قولان: الحديد أنه لا يستحب وعلى هامشها يحط الشيخ عز الدين المشار إليه ما صورته في بعض النسخ والحديد استحبابه، والمحكي في «الشامل» و«السان» أن القديم استحبابه، لأنه من مسة النكاح، والحديد إن شاء ذكره وإن شاء تركه؛ لأنه لا فائدة في ذكره، قال. وهذا أصح قال. وحكى أصحاب أبي حنيفة أنه يجب ذكره ويسقط لئلا يحلو النكاح من مهر.

(١) وهو «التفريح على التصحيح» وسماه ابن حجر التفريح فيما يرد على التصحيح (أو تصحيح) هو كتاب «تذكر» السبكي في تصحيح التمهيد للإسوي معناه الدور لكامله، لابن حجر الملقب ٦ / ١٤٧ - ١٥، «المعجم الشافعي» لابن فاضل شهيد ٣ / ١٣٥، «كشف الظنون» للحاكي خبيرة ١ / ١٩٢، «الخرائن السبكية» للمندلي: ص ١١.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأنبه من «التحرير للروا» ٢ / ٦١٥.

(٣) «التحرير المتأخر» للروا المرافى ٢ / ٦١٤ - ٦١٥.

قالا وليس بصحيح إدلو وجب للمهر لوحب للسيد على عده ابتداء وهذا لا يجوز انتهى  
وقال في «المهمات» بعد حكاية كلام الشيخين وذكرهما بلوحيين مرسدين حكاية  
عن الشيخ أبي علي هل يقرب وجب المهر لحرمة سكاح ثم سقط أم لا يجب أصلاً؟ فيه  
وجهاً الأصح عدم الوجوب صححه في «البدية» و«الخيار» وهو مفتضى كلام  
«الحارثي الصغير»<sup>(١)</sup> انتهى

والعجب من الولي لعرفي كيف نقل عن شيخه الإسوي كلام في (التنقيح) ولم  
يتعرض لما في «المهمات» مع أن ذلك بين عيبه.

تفسره عبارته مؤاحدة في تشبيهه بالسيد الصغير إد لا يصح إلا على المرحوح، وهو أن  
له إجباره على السكاح فليتأمل<sup>(٢)</sup>

(قوله) ومن فوائد الخلاف أنه لو اعتمها السيد أي الأمة التي زوجها من عده قبل  
الدخول فإن قلنا لم يجب شيء أصلاً وجب بالدخول؛ لأنه خارج عن ملك السيد، وإن قلنا  
وجب ثم سقط لم يجب بالدخول؛ لأنه كالمستوفي) انتهى

قلت أبداً في «المهمات» للخلاف فائدة عكس ما ذكره المصنف، فقل. فائدة هذا  
الخلاف كما حكاها شيخنا إمامي القصبة<sup>(٣)</sup> جمال الدين الوجيري عن شيخه إمامي  
القصبة<sup>(٤)</sup> الطهيري التزمستي في ما إذا روجه بها وفرض بضعها، فقال: زوجتك بلا مهر

(١) «الحارثي الصغير» للقرويني ص ٤٧٤.

(٢) «المهمات» للإسوي ١٦٣/٧.

(٣) قلب سبب ذكر المسألة والبحث فيها فلتراجع في حرف التاء ص ١٧٣.

(٤) «الشورى في الفروع الشرعية» للروكشي ٣٢٢/٣.

(٥) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأثبتته من «المهمات» للإسوي ١٦٤/٧.

(٦) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأثبتته من «المهمات» للإسوي ١٦٤/٧.

ثم اعتقه ثم وطئها وهو حر، فإن قدا بعدم الوجوب فلا شيء للسيد قد صحَّح على العبد،  
 وإن قل: وجب وسقط فليس عليه مهر أمثل لأنه لا وجب في التفويض بالدخول وهو  
 حينئذ حر فلا سبيل إلى سقوطها وجب لسيد عليه<sup>(١)</sup>

قال المصنف في الخادم: بعد بقده عن «المهيات» «ما سبق أندي حكا» بعض  
 المأخزين عن الظاهر أنه منتهى خلاف ما سبق، وهو فيما إذا أعتق العبد أو أعتقه جميعاً  
 فطلق من الدخول، فإن قل: لا يجب شيء وجب لنسب المحل النكاح عن المهر، وإن قل:  
 وجب ثم سقط فلا كما إذا استوفاه انتهى<sup>(٢)</sup>

قال شحج الخلال الكري: «وهذا لتل أبي هو الموافق لفائدة الخلاف عند  
 سامر» ونبحث في المصنف على عدم الوجوب مطلقاً انتهى<sup>(٣)</sup>

قوله: التاسع، إذا أسمع المكلف من الواجب، إلى أن قل: وأما إذا دخلته النيابة قام  
 القاضي بمعاها، وقد سبق صورة في حرف الكف<sup>(٤)</sup> أي في قاعدة كل من وجب عليه كذا  
 فبتر أحدها.

قوله من (قاعده) الوارث في قيامه مقام الموروث<sup>(٥)</sup>.

(فيما نلت له) (الثاني: ما يقوم في الأصح كما إذا مات العاقد في مجلس الخيار ينتقل  
 الحق لوارثه وكموب المتأخر في أثناء المدة لا تعسخ الإحارة، وله أن يستأخر ويقوم مقام

(١) ما بين المعرفين هكذا في المخطوط والذي في الأصل مطبوع من «المهيات» العار فيه أكثر تعصلاً وهي «لأن  
 مهر في نكاح التفويض لا يجب» يعتقد بل بالدخول وهو حاله الدخول حر فلا يسقط ما وجب عليه في ذلك الحانه  
 سيد لأن يبي أسعده وهو رقيق؛ لأن السيد لا يشبه له على عده شيء وقد اتفق ذلك المسمى «المهيات»  
 للشرعي ١٦٣/٧، ١٦٤، وانظر المسألة في «معني المحتاج» للشرعي ٣٦٤/٤

(٢) حرف الكاف: ص ٢٩١

(٣) (الشورى في القواعد الفقهية) للروكني ٣٢٤/٣

وارثه<sup>(١)</sup> كذا في حط المؤلف وفي السح وصوانه أي (وإسوارث أن يستأجر من المؤجر في أثناء المدة لتي ورثها مئة أخرى كمورثه، فليأمن<sup>(٢)</sup>).

(قوله: لو ورث القصاص جماعة فمضى أحدهم سقط، ولو ورث حد القذف جماعة فمضى أحدهم لم يسقط وللناقي استيفاءه، وفرق الأصحاب بأن القصاص إذا سقط رجع إلى بدل وهو الدية بخلاف حد القذف، ويؤخذ من هذا الفرق أنه لو كان القصاص إذا سقط لا يرجع إلى بدل كما لو قتل عبد عبداً مشتركاً كالجماعة) أي كل من العديدين مشترك بينهم (فمضى أحد سادانه) أي عن القصاص (أنه لا يسقط؛ لأنه لا يرجع إلى بدل إذ لا يثبت) أي للعاني (على عبده شيء<sup>(٣)</sup>)

(قوله: الوطاء يتعلق به مباحث: الأول: الأحكام المتعلقة به على أصرب: أحدها: يعتبر فيه، أي الرطاء (كل واحد من المواطنين بحال نفسه وهو الحد والعسل فإيهما كان مكلفاً لزمه وبلا فلا<sup>(٤)</sup>)

كد في حط المصنف وفي لسح (والغسل) بحرف العطف وصوانه (لا العسل) بحرف المهي إذ لا فرق في وحبب العسل بين المكلف وغيره، فقد قرر في «الروضة» ما نصه: «الرابع أي - من موجبات لعسل - لحسه وهي بأحد من الجميع والإنزال أما الجميع فتعيب قدر الحشفة في أي فرح كان أي - موجب للعسل - سواء عيب في قل

(١) «سير في القواعد الفقهية»، ملزركشي ٣/ ٣٢٥.

(٢) قال النووي: «فلو مات المأفد فهل يقوم وارثه مقامه في العيص ليفي المقصد؟ فيه وجهان حكاهما الإمامان والنووي في «المبسوط» بناء على بقاء خيار المجلس والله أعلم» (الروضة الطالبين وعمدة المفتين) ملزروي ١/ ٢٩٤ و«حاشية الرواية» ملزركشي ص ٢١٣.

(٣) «في عمدة المفيد» لمرزكشي ٣/ ٣٢٧ «نسخ العتير» لابن إمام ٣٢٦/٥، «مجموع الكفر»

ج ١ ص ١٢.

(٤) «المشروع في القواعد الفقهية» ملزركشي ٣/ ٣٢٨ - ٣٢٩.



امراة أرسهيه أو درهما، أو دبر رجل أو حشى صغير أو كبير حي أو ميت، ويجب على المرأة بأي ذكر دخل فرجها حتى ذكر الهيمة واليب والصبي وعلى الرجل المولح في دبره ولا يجب إعادة غسل أيت المولح فيه على الأصح. قلت ويصير الصبي والمجنون لمولحان أو المولح فيهما جنين بلا خلاف، فود اغتسل الصبي وهو بمبر صخ عسده ولا تجب إعادته إذا دغ، ومن حمل منها قس الاعتسال وجب عليه الغسل وعلى الولي أن يأمر نصي المميز بالغسل في الحال كما يأمره بالوضوء والله أعلم انتهى<sup>(١)</sup>

(قوله: ثانيها) أي الإضراب (وقوله: الثاني) أي من المباحث (قوله: وغير الجمهور عن هذه القاعدة بعبارة أخرى وهي: أن كل وطء لا يخوع عن مهر أو عتوبة إلا في مسائل) إلى أن قال: (السادسة: إذا أذن الراهن للمرتهن في الوطء فوطئ على ظن الحل)<sup>(٢)</sup> هذا ضعيف.

فقد قال في «الروضة»: «وإن وطئ يحيي المرتهن بإذن الراهن فإن علم أنه حرام برمه لحدّ على الصحيح، وإن ادعى جهل التحريم فرجها. أحدهما لا يقبل إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام أو في معناه، وأصحهما يقبل مطلقاً؛ لأنه قد يحصى التحريم مع الإذن، وإذا سقط أحد سقط المهر إن كانت مطاوعة، وإلا وجب على الأظهر لسقوط الحدّ وقياساً على الممرضة في الكاح، والثاني لا يجب لإذن مستحقه فأشبهه زنا الحرة فإن أولدها بوطئه لدولد نسب حرّ ويجب قيمته على المذهب، وقيل: فيه القولان في المهر ولا تصير الجارية أم ولد له في الحل، فإن ملكها فقولان: أظهرهما لا نصير انتهى<sup>(٣)</sup>» وحينئذ فلا استثناء.

(قوله: وسها) لا أثر لوطء البائع في قل الخشى في مدة الخيار قاله النووي في د

(١) «الروضة الطالبين وعمدة المفتين» ١/ ٨١ نسوي؛ ١/ ٨١

(٢) «المشرور في القواعد الفقهية» ١/ ٣٣٦ زر كندي؛ ٣/ ٣٣٦

(٣) «نزهة الطالبين وعمدة المفتين» ١/ ٨٩، ٨٩، ٩٠؛ «الحدود الكبير» ١/ ٦٦، ٦٦، ٦٧؛ «البيان» ١/ ٦٦، ٦٦، ٦٧

الأحداث من «شرح المذهب» وقصته: أن الوطء في دبره فسخ كقتل غير الحشى<sup>(١)</sup> هذا أي قوله وقصته إلى آخره غير مستقيم، أما أولاً فلأن الوطء في دبره ودبر غيره ليس يحل في وقت إجماعاً لا حالاً ولا بالتيين، أما قتل المشرك فيحل في بعض الأحوال، فإذا لم يحل في وقت [يكون]<sup>(٢)</sup> وطؤه فسحاً فلا يكون في ذلك بالأولى وإنما ثبت قصصه قولك لا أثر لوطء قتل الحشى هي: إن وطئ من غير الحشى له ثمره ليس قصصه غير قتل الحشى له أثر حتى يشمل دبره وقل ودبر غيره فأصل هذا وقد صرح الأدرعي كالعري في «شرحيهما على المنهاج» بأن دبره ودبر غيره لا يكون وطؤه فسحاً، وعادة الغزي: "ويبغى أن يستثنى من الكتاب الوطء المحرم بدون لسع كحاربه المحرمة بسب أو المروحة والوطء في الدبر ولا يكون ذلك فسحاً قطعاً"<sup>(٣)</sup>.

بقوله: ومهمل لو وطئ روحه في دبرها فانبث بولده كان له نعمة باللعان في الأصح وإن لم تكن أربعة<sup>(٤)</sup>، عبارة «الروضة» "ولو جامع في الدبر أو في ما دونه فسخ فله المي على الأصح"<sup>(٥)</sup>.

قال الأدرعي: "لم يفسح الرافعي فيما إذا وطئ في الدبر بترجيع، وقد رخصنا في باب ما يجوز من الاستمتاع إن حكم الوطء في الدبر حكم القبل في حقوق الب، وهو خلاف ما صرح به في «الروضة» مما لتصححه ويشبه أن يكون الأرجح، لأن سبق الماء من الوطء في الدبر مع الإترال فيه أبعد في سبقه عند المباشرة فيها دون الفرج

(١) «الشورى في الفوائد العرفية» ٣٣٢/٣ بزرگنبي

(٢) ما بين المسكوفين غير موجود في المخطوط وأنته ليستقيم الكلام

(٣) «المجموع شرح المذهب» للنووي: ٥٣/٢

(٤) في المخطوط (أربعة) وما أنت هو في الأصل «الشورى في الفوائد العرفية» بزرگنبي ٣٣٣/٣

(٥) «الروضة العرفية وعمدة الفتى» للنووي: ٣٧٩/٨

من غير إيلاح، وقد صرح الأصحاب بأن الراجع منه عدم الحقوق لا جرم، قال في «الانتصار»<sup>(١)</sup> «ها» وإن كان يطؤها فيها دون العرج فانهب أن لا يدحقه الولد وكذلك إذا كان يطؤها في الدبر وجرم به بذلك فيها في تبينه انتهى.

وقال في «المهات» في باب الاستبراء: «عند قول الرافعي الثالثة لإقرار بالإتيان في غير المأني لا يكون كالإقرار بالوطء فلا يلحق به الولد وفيه وجه ضعيف» انتهى كلامه. وما صححه في الإتيان في غير المأني - أي في الدبر - من كونه لا يحق له الولد حتى دافع فصعب الحقن غريب جداً، وإن كان قد ذكر ما يقتضيه قبل ذلك في أوائل<sup>(٢)</sup> باب فذهب الروح وصرح في الروضة بتصحيحه لأجل ما فهمه من اقتضاء كلام الرافعي له فقد جزم أعني الرافعي - والذي ادعى ها أنه ضعيف في أوئل لطلاق في الكلام على السبب الثاني من الأسباب التي تقتضي كون الطلاق بدعياً فقال: ولو أنها في غير المأني ففيه تردد للشيخ أبي عبي، والأصح أنه بوجوب تحريم الطلاق كما يثبت السبب وتجب (به)<sup>(٣)</sup> العدة. هذه لمطة وصححه [أيضاً]<sup>(٤)</sup> قبل ذلك في أوائل القسم الخامس المذكور بعد ثبوت الخيار لدقنية، وعبر بلفظ الأصح هما. وهل يثبت به السبب؟ فيه وجهان: أصحهما نعم؛ لأنه قد يسبق الماء إلى الرحم من غير شعوريه، وإنما يظهر الوجهان فيما إذا أتى السيد أمته في غير المأني أو فرص ذلك في السكاح الماسد فأما (في)<sup>(٥)</sup> السكاح الصحيح

(١) حر «الانتصار» لذهب الشافعي، يقع في أربع محلات، وحيث أطلق الانتصار فهو المراد وهو مؤلفه عبد الله بن محمد بن أبي عمير، هو علي بن أبي عمير، مؤلفه مولود في ٤٩٢ هـ والثوري في ٥٨٥ هـ («كشف الظنون» ١، ١٧٤)، «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ١٣٢/٧ - ١٣٧، «الخرائج والنجاة» بمسند ٢٤.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأنت من «المهات» بالإسوي.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأنت من «المهات» بالإسوي.

(٤) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأنت من «المهات» بالإسوي.

(٥) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأنت من «المهات» بالإسوي.

فإمكان الوطاء كاف في ثبوت السب. هذا لفظه. فظهر كيف جرم بالحق في موضع ثم صححه في آخر ثم صغفه في موضع ثالث فقال إنه وجه ضعف ووقع هذا لإحتلال في «الشرح الصغير» و«الروضة»<sup>(١)</sup>.

(قوله. ومعه لو وطنها في الدبر سقطت حصانه أي عمته التي تسقط أخذ عن قاده  
فهي الأصح)

(قوله: السادس. الوطاء هل يقوم مقام القول في الإحارة والمخ ونحوهما اختفت فروعه) إلى أن قال (الثاني أي من نوعي ما يشرف على الروا أن يحصل ابتداءً بالفعل فيكون فسحاً ورجوعاً، فصحا وطاء لباع في رمز الخيار فإنه فسح، وكذلك وطاء المشتري إحارة وإنما خرجت عن القاعدة؛ لأن ابتداء الملك يحصل بالفعل كالسبي فكذلك ودوامه) أي بخلاف الكاح ابتداءً ودوامه كالرجعة فلا يحصل بالفعل (قوله التاسع: الوطاء المحرم لعارض هل يستتبع تحريم مقدماته أم لا إن كان لصعب الملك وقصوره) أي كما في رمز الخيار. (قوله: وهل يشترط في إحالة الوطاء تعيين الجهة؟ كلام الشافعي يقتضي اشتراطه فإنه قال: إذا اشترى روحه فلا يحور وطاءها في رمز الخيار لأنه لا يدري أبطا بالروحية أو الملك)<sup>(٢)</sup> انتهى

جعل في «الروضة» منع الوطاء هو الصحيح المنصوص وقال وفي وجه له الوطاء<sup>(٣)</sup>.

لكن المصنف في «الخادم» قال: "حكاية هذا وجهاً مردوداً، وإنه هو قول بل مر

(١) «المبهمات»: للإسنوي. ٨/ ٥٢، «روضة المطالبين وعمدة المفتين» للثوري. ٧/ ٢٠٤، «المرر البيه في شرح

البهجة الزردية»: لركريا الأنصاري. ١٧١/٤

(٢) «المشوري في القواعد الفقهية»: للزركشي. ٣/ ٣٣٥ - ٣٣٧

(٣) «روضة المطالبين وعمدة المفتين» للثوري: ٣/ ٤٥٦

الراجح" من وقد بين دلت القاضي حسين في باب الاستبراء من تعليقه فقال: "أما لو اشترى زوجته فأظهر لوجهين أنه لا يجب عليه الإستبراء بصر عليه الشافعي فدل، وإن اشترى زوجته بشرط الخمار حل له وطؤها؛ لأنه وإن تم البيع فهي مملوكة وإن فسخ فهي مكوخته، وحكوا في موضع آخر أنه ليس له وطؤها؛ لأنه لا يدري أبطأ مملوكة أم مكوخته انتهى كلام القاضي حسين"، قال في ((الخدام)) "فصهر منه أن الراجح في هذه المسألة حل الوطء إلى آخر ما ذكره".<sup>(١)</sup>

(قوله: الحادي عشر: كل وطء محرم إن حرم لحرمة عبادة وجست فيه الكفارة كالمحامي في نهار رمضان، وإن حرم لا لحرمة العبادة لم تحب كوطء الحائض على الحديد، وقد ذكر الرافعي هذه القاعدة في باب الحيض وهي مستقوسة بوطء المظاهر فإنه يوجب الكفارة مع أنه لا لحرمة عبادة).<sup>(٢)</sup>

قلت: أطلق وحبب الكفارة بالوطء وهي إنما تلزم بالوطء فقط في الطهار الموقوت

(١) وقال النووي: "تزوج لو اشترى زوجته بشرط الخمار ثم حاطها بالطلاق في زمن الخير، فإن سم العقد وثق؛ إنك لمشتري أو موقوف، م يقع الطلاق وإن قلنا لمائع، وقع وإن مسح وقت للبائع أو موقوف، وقع، وإن قلنا للمشتري، فوجهان. وليس له الوطء في زمن الخير؛ لأنه لا يدري أبطأ باندك أو بالزوجية؟ هذا هو الصحيح المنصوص وفي وجه له الوطء" ((روضة الطالبين وجمدة المفتين)) ٤٥٦/٣، و((فتح العزيز بشرح الوجيز)) للرافعي ٣٢١/٨، و((المجموع شرح المذهب)) بدوي ٢٢٢/٩.

(٢) ((المشور في القواعد الشرعية)) للزركشي: ٣/٣٢٧.

وقال الرافعي: "ومنها جامع في الحيض عمداً وهو عام بالتحريم منه فلو أن الحديد أنه لا غرم عليه لك يستحب ويتوب في فعل لأنه وطئ محرم لا لحرمة عبادة، فلا يجب له كفارة كوطئ خارية المجوسية وكالاتيان في الموضع المذكور ذلك يستحب له أن يتصدق بدينار في جامع في إقبال الدم ونصف دينار في جامع في إداره لورود آخر باندك، وهذا القول هو المذكور في الكتاب وتقديم أنه يلزمه غرمه كفارة له فعل ثم بها فلو أن أحدهم يذمه بغير رقة بكن حال مذهب عمر بن الخطاب رأسهم أنه إن وهن في إقبال الدم فعليه أن يتصدق بدينار وإن كان في إداره فعليه أن يتصدق بنصف دينار لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال: (من أتى امرأته حائض فليصدق بدينار ومن أتىها وقد أدير الدم فليصدق بنصف دينار). ((فتح العزيز بشرح الوجيز)) ٢٢٢/٢.

كقوله. أنت عليّ كصهر أمي شهراً، وما وطئ فيه صار عائداً فتحقق العود بها بالوطء  
 لحصول المحاماة لما قلناه بالوطء دون الإمساك لاحتتم أن يتطرب به الحن بعد مدة  
 واستمرار الوطء ووطء. والوطء الأول حار جداً انقضت المدة ولم يكسر حال الوطء  
 وبقيت الكفارة في ذمت ولو لم يطأ أصلاً حتى مضت مدة فلا شيء عليه، وأما الطهارة غير  
 المؤقت فإنها الكفارة فيه بالعود لا بالوطء، والعود أن يمساكها بعد طهارته ومن إمكان  
 فرقة؛ لأن العود لدقوله محاماة فإن قال لا ثم عاد له وعاد فيه أي خالفه ونقضه  
 وهو قريب من قوضه عادي هتته، وتعتبر منسبة امرقة بالتحريم وإمساكها مخالفة،  
 وهل سبب الوجوب العود فقط لأنه الجزء الآخر أو صهر لأنه اسكر والزور والعود  
 شرط له أو وجب بمجموع الأمرين؟ فيه أرحم مبرحح لشيخان منها شيئاً<sup>(١)</sup>

قال الكمال الدميري "والثالث هو الموافق لترجيحهم أن كفارة اليمين تجب  
 بالخلف والحث جميعاً"<sup>(٢)</sup>

وقال المصنف في (الخدام)، "وهو موافق قول الأكثرين أن كفارة اليمين تجب بها مع"

ثم قال الكمال الدميري "ويسمي على ذلك جواز تقديمها على الطهارة أو العود،  
 وحاصل المذهب جواز تقديمها على العود دون طهارة تنهى"<sup>(٣)</sup>

(١) قال المروي "وإذا حصل عود في الطهارة المؤقتة عن خلاف الوجهين، وهو يجب كفارة الطهارة على الصحيح،  
 وعنه تنكرع الأحكام المذكورة، وفي وجه الوجوب كفارة يمين، ويرى لفظ طهارة مبررة بلفظ التحريم وذكر  
 كجاء نهيها عنه أنه يجوز الوطء قبل الكفارة" - ثم قال "فرغ" - قال أنت علي حرام شهراً أو سه وروي تحريم  
 حينها، أو أطس، وهذا مطلقه يوجب كفارة اليمين، فهل يصح ويوجب كفارة اليمين، أم يلغو؟ وجهان حكاهما  
 الإمام، كالطهارة المؤقتة، أصحها الأول" (دروحة الطالبيين وعمدة القس) ٢٧٤/٨ - ٢٧٤

(٢) (النجم الوهاج في شرح المنهاج) للدميري. ٥١/٨

(٣) (النجم الوهاج في شرح المنهاج) للدميري. ٥١/٨

ولا يسقط الكفارة بعد العود بمرقة سواء فرقة الطلاق، أو<sup>(١)</sup> الموت، أو<sup>(٢)</sup> المصحح.<sup>(٣)</sup>

ويحرم من التكفير؛ لأن الله تعالى أوجب التكفير قبل الوطء حيث قال فتحرير ربه من قبل أن يمسها، وقال فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتهاشأ، وتعد من قبل أن يتهاشأ في الإطعام حملاً لمطلق عن لقيح لا اتحاد الواقعة<sup>(٤)</sup>، فهو وطئ قبل التحريم عصى ويحرم عليه الوطء ثانياً، وإذا قيل بتحريم الوطء عليه هل يعزr به أم لا؟

قال المصنف في «الحاشية» «قال الصيمري<sup>(٥)</sup> في «شرح الكفاية»<sup>(٦)</sup> بأن وطئ قبل الكفارة فقد عصى ولا حد ولا تعزير خاصة إذا قل جهلت انتهى والله أعلم».

بقوله، وقت الشيء هل يبرأ من ذلك الشيء؟<sup>(٧)</sup>

قلت: قد يستدل به بقوله وَالَّذِينَ يَتَّبِعُوا : «لا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر صلاة»<sup>(٨)</sup>

(١) ما بين معكوفين هو الصواب وفي المخطوط (و) والصواب ما أثبت.

(٢) ما بين معكوفين هو الصواب وفي المخطوط (و) والصواب ما أثبت.

(٣) قلت: «ولا يسقط الكفارة بعد العود بمرقة لا شغراً ولا بالأمساك قبلها» (لمحة المحتاج في شرح المنهاج، ٨٠ لابن حجر الميمني، ١٨٥/٨).

(٤) قال النووي: «ولا يسقط الكفارة بعد العودة بمرقة ويحرم قبل التكفير وطء وكنايس ومحوه بشهوة في الأظهير

قلت، الأظهير الخوار، والله أعلم». «منهاج الطالبين وعمدة المفتين»، ص ٢٤٦.

(٥) الصيمري هو عبد الواحد بن الحسين بن محمد أبو القاسم الشافعي (٣٨٦هـ) ومن مصنفاته «الإرشاد شرح

الكفاية» و«الإيضاح الكبير»، والمختصر المسمى «الكفاية»، «طبقات الشافعية الكبرى» ص ٣٣٩/٣ -

٣٤١، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شعبة ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٦) هو «الإرشاد شرح الكفاية» يقع في مجلد (كتف الطوبى) ٢ حاجي خليفة ١٤٩٩/٢، «الخزانة السنية»

للمدني، ص ١٩.

(٧) «المشوري في القواعد الفقهية» للركشي: ٣٣٨/٣.

(٨) «مصحح البخاري»، كتاب الصلاة، باب فصل صلاة الجماعة، حديث رقم ١٦٤٧ عن أبي هريرة.

فمن نزلت أدي بغير فيه الصلاة مرله فعل لصلاة والله أعلم

قوله: وإذا مضي زمان المصعة في الإحارة بعد التمكين استقرت الإحارة وإن لم يستوف المصعة.<sup>(١١)</sup>

قلت: ومحمّل أن بعد منه ما يشترط فيه الحول من ابعين الركوبة كالمقد وما لم تجارة تحب الركوبة معني الحول وإن لم يحصل منه تمر والله أعلم.

قوله: وكذلك أقاعة ومن عرضها أي الروجة (على الوجود مقام التوكيل) كذا في خط المصنف وفي السح، وصوابه، التمكين، يدل عليه قوله. (حتى تحب اسفة إذا علم ومضى زمن إمكان [وصوله]<sup>(١٢)</sup> إليها ولم يصل.<sup>(١٣)</sup> إذ النفقة إنما تحب بالتمكين لا بالتوكيل فليتأمل. قوله: وكذلك إقامة زمن التمكين من الاجتماع في المرأة المعتود عليها في النية في مضي قدر مدة الحمل مقام ابوط.<sup>(١٤)</sup>

قلت: هذه المسألة غير المسألة المعروفة لأبي حنيفة، فإن تلك إنما حوّل فيها باعتبار [العرف الشائع لعدم]<sup>(١٥)</sup> المسافة والله أعلم.

قوله: قد يصح العقد ويبقى الملك موقوف في ملك المبيع في زمن الخيار<sup>(١٦)</sup> كذا في خط المصنف وفي السح، ولعله سقط (كما قل زمن الخيار) أي ويبقى عندك موقوف في ملك المبيع كما في زمن الخيار فليتأمل.

(١١) مشور في الفوائد الشرعية: ٣٢٨/٣، فروع كشي: ٣٢٨/٣.

(١٢) وفي السحوط، وعوضها، والصواب ما أثبت.

(١٣) المشور في الفوائد الشرعية: ٣٢٨/٣، فروع كشي: ٣٢٨/٣.

(١٤) مشور في الفوائد الشرعية: ٣٢٨/٣، فروع كشي: ٣٢٨/٣.

(١٥) وفي السحوط، العرف الشائع بعد هذا صحيح من الناسخ والصواب ما أثبت به بتقييم الكلام.

(١٦) مشور في الفوائد الشرعية: ٣٢٨/٣، فروع كشي: ٣٢٨/٣.



بقوله نعم لو كان الإمام فاسقاً وقتلنا لا يلي الترويج كان له ترويج بانه بالولاية العامة لا بالولاية الخاصة كما يظهر من كلام المتولي وغيره، وهذا بناء على أنه يستحق الترويج عليها، أي بانه (بجتهن) فإذا تعذرت أحدهما عملت الأخرى.<sup>(١)</sup>

قوله: (واعلم أن الأصحاب اقتضوا على الأمرين فيما يعتبر بالأمر، ويسعى أن يضاف إليهما ثالثاً<sup>(٢)</sup>) كذا في حط المصنف وفي السح، وصوابه أن يضاف إليهما ثالثاً<sup>(٣)</sup> بشية الصغير ورفع ثالث على انبساطه عن القاعل فليتأمن.

بقوله: (وراءاً: وهو التعيص)<sup>(٤)</sup> كذا في حط المصنف وفي لسح، وصوابه (ورابع) عطفاً على ثالث أي وأن يضاف إليهما رابع (وفي الجراء إذا احتتمع ما يوجب وما يقط يعيب الإيحاب بدليل أن الصيد الواقف بين الحل والحرم) أي بعصه في الحل وبعضه في الحرام (إذا قتله قاتل يلزمه الجراء بقتله)<sup>(٥)</sup>

بقوله: (الصرب الثاني ما يعتبر بأخيهما وذلك في ثلاثة مواضع)<sup>(٦)</sup>. أحدها: الحاسة فالمتولد بين ظاهر ونحو له حكم النحس في المضلات وغيرها، وهل (يعتبر)<sup>(٧)</sup> أغلظهما بحاسة كالمتولد بين كلب وذئب وهو الديسم؟<sup>(٨)</sup> هذا مثل غير مطبق للدعوى، إذ استتب

(١) لأن الولاية الخاصة أقوى من العامة. (المشورق في القواعد العقلية): لنزر كشبي ٣/ ٣٤٥

(٢) وفي المحطوط (إليه ثالثاً) والصواب ما أثبت من الأصل - (المشورق) -

(٣) (المشورق في القواعد العقلية): لنزر كشبي ٣/ ٣٤٩.

(٤) وهو كذلك في الأصل المطبوع وهو الصواب كما أثبت سابقاً

(٥) (المشورق في القواعد العقلية): لنزر كشبي ٣/ ٣٤٩.

(٦) (المشورق في القواعد العقلية): لنزر كشبي ٣/ ٣٥٠ - ٣٥١.

(٧) ما بين المعكوفين من ريبه في المحطوط من المادي غير موجودة في الأصل المطبوع

(٨) وفي الأصل المطبوع - (المشورق) - كلمة (يتبع) ٣/ ٣٥١.

(٩) (المشورق في القواعد العقلية): لنزر كشبي ٣/ ٣٥١

غير مجس فلو مثل بالتولد بين الكلب والخير ثم حكى الخلاف فيه لكان صحيحاً  
فليتأمل<sup>١</sup>

(قوله: فرع - أسلمه في غيم فأعطاه غمماً خرجت من الطماء والغم)<sup>(١)</sup> إلى آخره كذا في  
حط المصنف (فرع) بالأفراد وهو قد ذكر هذا المخرج والندي معه فكان يعني أن يقول  
فرعان أحدهما فليتأمل؛ والندي في السح (فروع)<sup>(٢)</sup> وكلاهما غير مطابق فيه قد ذكر  
فرعين.

(قوله: الثاني: قال الشرح أبو حامد في باب الرهن من تعليقه التولد لا يعطي حكم أمه  
في ثلاث عشرة مسألة إلى أن قال (تولد المعضومة منصوب؛ لأنه موصوف بغير حق)<sup>(٣)</sup> استثناء  
هذه الصورة فهو إدلم يخالف أمه في الحكم وهذا من الواضحات.

(قوله: ويستحق به [مال])<sup>(٤)</sup> التعليق كولد المعضومة فإنه مضمون (مثلها)<sup>(٥)</sup> كذا في السح  
(سان، والذي في حط المصنف (ويستحق به بيان التعليق)<sup>(٦)</sup> وهو الصواب فليعلم ذلك.

(قوله: الثاني) أي من الأقسام (ما لا يفقد) أي حكم الأم إليه (قطعاً كالمرهونة

(١) وقد جمع السيوطي قوله ببعض أراء هذه المذكورات وما يتبع أصله في أبيات فليراجع - (إحانة الطالبين على حل

الغياض فتح المعين)؛ للبكري: ١١٢/١

(٢) قال الزركشي في الجواب على مسأله "فثلاثة أوجه في البحر، أحدها يجرر قوله، والثاني لا والثالث إن كان

لأم غمماً جاز فبوجه ولا فلا" (المنثور في القواعد الفقهية)؛ للزركشي ٣٥٢/٢

(٣) وهو كذلك في الأصل (المطبع) - (المنثور) - ٣٥٢/٣.

(٤) (المنثور في القواعد الفقهية)؛ للزركشي ٣٥٣/٣، و(الأشياء والمظان)؛ للسيوطي ص ٢٦٨

(٥) وفي المخطوط (بيان) وما أثبتته هو في الأصل - (المنثور) -

(٦) وفي المخطوط (مثلاً) والصواب ما أثبتته من الأصل - (المنثور)

(٧) (المنثور في القواعد الفقهية)؛ للزركشي ٣٥٥/٣

(٨) وفي المخطوط (كرر المبدئي) ذلك الخطأ والصواب ما أثبتته

لا يقبها ولدها إذا حدث بعد الرهن<sup>(١)</sup> ومثل الولد النمرة إذا انفصل قبل البيع؛ لأنه عقد لا يرمل لك فلا يسي إلى النماء كإحارة، وبالقاس على يد الحانية فدون الأوش لا يعلقه بالإنفاق بين وبين الحنينة، وقد خالفه، وخالف مالك في الولد في الموضعين ووافق على الثمرة، وكلهم اتفقوا في لكسب على أنه ليس برهن وإن كانت الأم برهنه حاملاً عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الأظهر بناء على أن الحمل يعلم.

(قوله: فإن كان، إلى الولد حملاً (موجوداً عند الرهن ولم يفصل عند البيع فيه) أي الرهن (يقتضيه لها) أي الأم، قطعاً؛ لأنه كحرتها)<sup>(٢)</sup>

(قوله: الثالث) أي من الأقسام (ما فيه خلاف والأصح التعدي).<sup>(٣)</sup>

قوله الرابع: ما فيه خلاف والأصح عدم التبعية<sup>(٤)</sup> كذا في حط المصنف وفي التسع انتعية، والصواب (التعدي) وقد تقدم في الثالث على الصواب فراجع.

(قوله: الثالث) أي من الفروع الولد إذا تبع الأم لا ينقطع الحكم بموت الأم.<sup>(٥)</sup>

(قوله: من قاعدة: ولد الولد هل يدخل في مسمى الولد عند الإطلاق؟ هذا صريان: أحدهما: أن يدخل في مسماه مع وجود الولد وعدمه).<sup>(٦)</sup>

(١) «المشور في القواعد الفقهية»؛ لدرر كنهي، ٣/ ٣٥٥، «الأشياء والطائر»؛ للسيوطي ص ٢٦٨

(٢) «المشور في القواعد الفقهية»؛ لدرر كنهي؛ ٣/ ٣٥٥

(٣) قال الدرر كنهي "كما لو عين شاة عيال في دمه فأنت بولد تبعها في الأصح" «المشور في القواعد الفقهية»؛ لدرر كنهي ٣/ ٣٥٥

(٤) قال الدرر كنهي "كولد الموصى بها إذا حدث لا يتبعها عن المصنف" «المشور في القواعد الفقهية»؛ لدرر كنهي ٣/ ٣٥٦

(٥) «المشور في القواعد الفقهية»؛ لدرر كنهي ٣/ ٣٥٧، «فتح الحرير مشرح الوجيز»؛ لمرامقي ٥/ ٤٨٦

(٦) قال الدرر كنهي، أحدهما: أن يدخل في مسماه مع وجود الولد وعدمه وذلك في المحرمات في النكاح كانت ولائاً لأبنته وكذلك في اشباع الفصاح بين الأب وولده وامتاع قصده في السرقة من ماله وولده شهيداً =

(أن) من (أن يدخل) رائده لا معنى لها.

(قوله. ومنها: الوقف على الولد لا يدخل فيه ولد الولد في الأصح، فإن لم يكن إلا أولاد أولاد نعيوا قطعاً).<sup>(١)</sup>

قلت: ولد الولد الداخل عند عدم ولد محتلف فيه، ففي الأثر والولاية لا تدخل البنت، وأما في الوقف والوصية فيدخل، ومألة دخولها في الوقف عن أولاد الأولاد صرح بها في (الروضة)، فقد قال في باب الوقف "كمنه وقف على أولاده وأولاد أولاده دخل فيه أولاد البنين والبنات، فإن قل على من يتنسب إلى من أولاد أولادي لا يدخل أولاد البنات على الصحيح"

ثم قد بعد ذلك: "ومنها أي (فاوى اس) (اصلاح)" أنه لو شرط النظر للأرشد من أولاد أولاده فكان الأرشد من أولاد البنات ثبت له النظر والله أعلم،<sup>(٢)</sup>



= انوائد لولده وإعتاقه إذا ملكه وحرره، الولاء والاستباح بإسلام أحد وامتناع دفع الزكاة إليه إذا كان يجب عليه بعقته

ثانيها: أن يدخل فيه عند عدم الولد لا مع وجوده وذلك في الميراث يرث ولد الولد حدهم مع فقد أبيهم كما يرثون أباهم ولو كان الأب موجوداً م يرثوه. ومنها ولاية الكاح في أحد مباح بعد الأب مقدماً على الابن وكذلك ولاية المان والحضانة والرجوع في الغبة والاستئذان في الجهاد ومنها الوقف على الولد لا يدخل فيه ولد الولد في الأصح فإن لم يكن إلا أولاد أولاد نعيوا قطعاً (المنثور في القواعد الفقهية)، ندر كشي ٣/ ٢٥٧ - ٣٥٨، و(القواعد) لابن رجب ص ٣٢٥

(١) (المنثور في القواعد المعهية) للزركشي، ٣/ ٣٥٨

(٢) (فاوى اس (اصلاح)) مسألة رقم (٢٨٨)، ص ٣٧٩، و(الروضة الطالبي وعمده مختار)، د بلوري ٢٣٦، ٥



## حرف لا

قوله لا يتولى أحد طرفي الصرف إلا الأب واحد في مال الطفل، وكذلك<sup>١</sup>  
تملك المستقط وبيع الطائر بما أخذ من حسن حقه<sup>٢</sup> كذا في حط المصنف وفي البيع

وقد سقط بعد غير حل حسن حقه بدل عليه فوجه إيجابه يتولى البيع وقسم الثمن  
وإحصاءه أي نفسه من نفسه<sup>٣</sup> إذ هو واحد الطائر حسن حقه له باعه، إذ لا معنى للبيع  
لا بحسن حقه ولا بغيره فليأمن

قوله من قاعدة: لا يثبت للشخص حق على شيء<sup>٤</sup>

(١) وفي المحفوظ «وكذا» والصواب ما أثبتته من الأصل «المشور»

(٢) «المشور في المواعيد الفقهية» ٢/٣٥٩ ذكره كشي

(٣) «المشور في المواعيد الفقهية» ٢/٣٥٩ ذكره كشي

وقال العربي عبد السلام "قاعده في عدم تولي أحد طرفي تصرف لا يتولى أحد طرفي التصرف ويشي به  
تصرف الأب، ولا جد في أمر الأولاد ولا أجداد وكذلك تملك المصطفى وبيع الطائر من غير حسن حقوقهم  
فإنهم يتولون البيع وبعض الثمن وإباحة من أنفسهم، وكذلك بيعهم بحسن حقوقهم مما هو له مقام فاعين  
ومفوض" «المعتمد في إحصاء المقاصد» ص ٩٣ «إتباع المطلب في درية المذهب» لأبي المعالي الجرجاني  
١٢٥/١٢

(٤) وفي الأصل نص القاعدة لا يثبت للشخص على نفسه شيء قال الزركشي "ولو كان حله فاعين مورثه إذ مات  
مورثه لا يثبت له فاعين على نفسه لا يثبت له إلا يثبت للإمام على نفسه شيء وإذا أصبح سقط في حقه زاد سقط  
في حقه سقط في حق مورثه؛ لأنه لا يتبعض" «المشور في المواعيد الفقهية» ٢/٣٥٩ ذكره كشي

ومن ثم لو مات وعليه دين لمهورته<sup>(١)</sup> يباح بعده في أصل المولف ولعله سقط إن كان جائزاً

أقوله: لا يحور أنلاخ حيوان حياً إلا السمك والجراد في الأصح، ويحور قطع فلفة من السمك والجراد في حيانهما في وجه<sup>(٢)</sup>.

قلت: هذا هو لأصح، فقد قل في «الروضة» "ولو ابتلع سمكة حية أو قطع فلفة منها لم يحرم على الأصح لكن يكره قلت: وطردها الوجهين في الجراد"<sup>(٣)</sup> انتهى والله أعلم.



(١) «المفتور في الفوائد العتيقة» للفرزكشي ٣/٣٥٩

(٢) «المفتور في الفوائد العتيقة» للفرزكشي ٣/٣٦٠

(٣) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للزوي. ٣/٢٣٩، واد مجموع شرح الهدية للزوي ٩/٧٣





## حرف الياء

أقوله يحرم طلب ما يحرم على العطلوب منه فعلة إلا في مسالتين<sup>(١)</sup> إلى أن قال:  
 (الثانية: الحرية بحوز طلبها من الدمي مع أنه يحرم عليه)<sup>(٢)</sup> أي الدمي (اعطائه) إياها إنما هو  
 عن استمراره على الكفر وهو أي الاستمرار على الكفر - حرام يدهو يحاطب بفروع  
 الشريعة فتحت عليه الصلاة والزكاة وغيرهم من المفروضات وحوب عقاب عليها في  
 الأحرار كما تقرر في الأصول لتعكس من فعلها بالإسلام الذي هو شرط في صحتها،  
 وإما لم يجب عليه قصص الصلاة إذا أسلم ترعياً له في الإسلام، وأما جواز طلب الحرية  
 وأخذها من ادعي في كل سنة بالتراضي بعد عقدتها معه فهو لإسكات إياه في دارنا  
 وحقق دمه ودريته وماله أو لكف عن قتله على اختلاف في ذلك مقرر في محله، وليست  
 الحرية مأخوذة في مقابلة الكفر ولا في المتقرر عليه، بل هي نوع إدلال له قال الله تعالى:  
 ﴿قِيلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِرُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ  
 دِينَ الْحَيِّ مِنَ الدِّينِ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْحَرِيرَ فَكَانُوا يُسْمِعُونَ بِلَاغِهِمْ صَغِيرُونَ﴾ (التوبة: ١٢٩).

دلّت الآية على ثلاثة أحكام: وجوب جهادهم، وجواز قتلهم، وحقق دعائهم  
 بأخذ الحرية.

(١) «مشور في القواعد العرفية» للبركشي ٣/ ٣٦٨، و«الأنواع العرفية وتطبيقاتها في المسائل لأربعة» للرحبي

٤٠٢/١، «الأشبه والنظائر» لمصطفى، ص ١٥٩، «الأشبه والنظائر» لابن سريج ص ١٣٢

(٢) «مشور في القواعد العرفية» للبركشي ٣/ ٣٦٨

وفي «صحيح البخاري» أن النبي ﷺ أخذ جربة من بحوس هجر<sup>(١)</sup> وهذه (هجر البحرين)<sup>(٢)</sup> من اليمن وهو مذكور مصروف، وأم (هجر)<sup>(٣)</sup> التي تسب إليها انقلاص الهجرية فهي قرية من قرى المدينة.

وروى أبو داود والبيهقي أن النبي ﷺ أخذها من أهل بحران<sup>(٤)</sup> ومن أهل أبيه<sup>(٥)</sup>.

واسعد الإجماع على أحدهما منه<sup>(٦)</sup>، والمعنى فيه أن مضماره وتدل بحملهم على

- (١) «البحاري» كتاب الحربة - باب ما روي مع من أحاط به - حديث رقم ١٣١٥٧١ عن عبد الرحمن بن عوف.
- (٢) قال ياقوت الحموي: «هجر مدينة من مدائن البحرين، وهي من مدائن بلاد العرب، وهي من بلاد البحرين».
- (٣) كتبها هجر وهو الصواب «(معجم البلدان)» ٤/٣٩٣.
- (٤) قال السهوي «هجر» فذكر في حديث شريك، قال أبو جهم: «هي منقح الماء والحجم قرية قرب المدينة النبوية عظم فيها ثلث الفلال أولا، وليست هي هجر البحرين المدينة المعروفة» «(الوقادع بأخبار دار المقطن)» ١٥٩/٤.
- (٥) قال ياقوت الحموي: «بحران في عهد مروان، منها بحران في تخاضع اليمن من ناحية مكة، قالوا سمي بحران بن ريدان من بني من بشخص من بعث بن فخطاه لأنه كان أول من عمرها مرفعا وهو المعروف وربما صار إلى بحران لأنه رأى رؤيا بهالته فخرج راندا حتى انتهى إلى واد سمرقند فسمي بحران به، كما ذكره في كتاب الكشي بخط صحيح ريدان بن سببه وفي كتاب غيره ومما روي ذلك الريادي عن شريك» «(معجم البلدان)» ٢٦٦/٥.
- (٦) قال ياقوت الحموي: «أيلة منفتح مدينة على ساحل بحر عظيم محاذي الشام، وعمل هي بحر الخنجر وأول السم، واشتقاقها قد ذكر في اشتقاق إيليه» بعده، قال أبو زيد: «أيلة مدينة صغيرة عامرة بأورع يسير، وهي مدينة لليهود الذين حرم الله عليهم صيد السمك يوم السبت فحالفوا بمسحوقه وحراره، وبها في يد اليهود عهد لرسول الله ﷺ» «(معجم البلدان)» ٢٩٢/١.
- (٧) «(مسند أبي داود)» - كتاب الصيد - باب في إحياء المواثيق - حديث رقم (٣٠٧٩١) عن أبي خنيفة الساعدي، «(السنن الكبرى)» لسهيم: «باب من يؤخذ به الجربة من أهل الكلب، وهم اليهود والنصارى» - حديث رقم (١٨٢٣٧).
- (٨) قال ابن حزم: «وتحققوا على وجوب أحد الحربة من اليهود والنصارى من كان منهم من الأعاظم الذين ذكروا أجدادهم يدين من النصارى قبل بعث الرسول ﷺ ولم يكن معتق ولا بدل منك يدين بغيره ولا شيعا تجر ولا يهودا ولا زناد ولا غير بايع ولا امرأة ولا راهبا ولا عرب ولا من تجر في أول السنة وكافه قنينا» «(مرااتب)»

الإسلام مع محالطة المسلمين الداعية لهم إلى معرفة محاسن الإسلام؛ ولأن في أحدها معزة للمسلمين وإهانة لهم وربما يحملهم ذلك على أن يذلولوا لحرية وينقادوا لحكم للإسلام.

نبيه إنني سميت الحرية لأنها حرت عن القتل أي كفت عنه، ولعطيها مأخوذة من المحاراة لكما عنهم وجمعها جزئ كقرينة وقرب.<sup>(١)</sup>

قوله من قاعدة: اليد اللاحقة تامة لليد السابعة<sup>(٢)</sup>

وقد يشكل على هذه القاعدة ما إذا استعار شيئاً لبرهه فتلف في يد امرئيه، فإنه لا يصحن العرتين، محال؛ لأنه مرتين لا مستعير (وحياته أن لو صفاه أدى ذلك إلى فقد معنى الوثيقة، ولأننا في غيبة عن ذلك بتصميم المستعير).<sup>(٣)</sup>

قلنا، إنما يصح الرهن المستعير يد تلف الرهن في يده، وأما إذا تلف في يد المرتين فإنه لا ضمان على الراهن؛ لأنه لم يسقط لحق عن ذمته، وهذا كونه بناءً على الأطهر من أن الإعارة على سبيل الضمان أي أن المعبر ضمن الدين في رقة الشيء المعار وأما على مقابل الأطهر وهو العارية فليزِم الراهن الضمان فليتأمل.

قوله: ولو أحرم مجامعاً فالأصح انعقاده صحيحاً<sup>(٤)</sup> هذا أحد أوجه ثلاثه، وعليه وردا

= الإجماع: ص ١١٥

(١) (تهذيب المعية): للزهري ١٠١/١٠١.

(٢) (المنثور في القواعد الفقهية): للزركشي ٣٧٢/٣.

(٣) (المنثور في القواعد الفقهية): للزركشي ٣٧٢/٣.

(٤) (المنثور في القواعد الفقهية): للزركشي ٣٧٢/٣.

قال تاج الدين السبكي "لو أحرم مجامعاً انعقد إحرامه صحيحاً، ثم (إن منع - في الحال - صح؛ وإلا صد، ولو صدح الجميع في أن الإحرام أحد النكح" (الأشياء والنظائر)، ٣١٧/١، (التصديق في تخريج المروع على الأصول): للإسوي، ص ٦٠، (الأشياء والنظائر): للسيوطي ص ١٨٦، (الوسط في المذهب): للبرقي

٢/٥٣٢، (فتح العزيز بشرح الوجيز): للرافعي ٧/٢٣٣

برع في الحال فذلك وإلا فسد سكه وعيبه الدم وامضي في فاسده والقضاء

والثاني يعتقد دسداً وعيب القضاء وامضي فيه سواء مكث أو برع، ولا يجب عليه إن برع في الحال، وإن مكث وحت شاة في قول، ومده في قول كما في نظائره

والثالث: لا يعتقد أصلاً كما لا تتعقد الصلاة مع الحدث.

قال النووي في «ريضة الروضة» "قلت هذا اثبت أصحابها والله أعلم".  
فيما صححه المصنف سبق قلم

قوله. من قاعدة. يعتبر في الدوام لا يعتبر في الاستداء<sup>(١)</sup>

ومنها: إذا قل لا تصح هبة الأب، فلو أبى الموهوب فهل يمتنع على الأب الرجوع؟  
فيه وجهان: لأن الرجوع فرع بقائه<sup>(٢)</sup> كذا في حقه المصنف، وفي السح إذا قل لا يمتنع  
بزيادة (لا) انافية والصواب إسقاطها فقد حرم الشيخان في «الشرح» و«الروضة» في  
أثناء الباب الأول من كتاب أهبة بأنه لا يصح هبة المجهول ولا الآن والصال<sup>(٣)</sup>

وقال في الباب الثاني في حكم الهبة في الرجوع والثواب الموهوب إما أن لا يكون  
باقياً في سلطة المتهب، وإما أن يكون انقسم الأول أن لا يكون بأن تلف أو زال ملكه

(١) «ريضة الطالبين وعبدة المعتمرين» للنووي ١٤٣/٣، و«الجموع شرح المهدب» للنووي ١٠٠/٧، «أسس  
المطالب في شرح درر الطالب» لتركيبه الأنصاري: ٥١٢/١.

(٢) «المشهور في القواعد الفقهية» للبركشي ٣٧٤/٣، «الأشياء والنظائر» للسيوطي ص ٨٦، «الأشياء  
والنظائر» لابن المنقر ٣٤٩/٢، «الأشياء والنظائر» للسبكي ٣١٣/١، «الأشياء والنظائر» لابن نجيم  
الحمي ص ٧٢، «القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير» لعبد المظيف ٦١١/٢.

(٣) «المشهور في القواعد الفقهية» للبركشي ٣٧٤/٣.

(٤) «فتح الباعث شرح الوجيز» ٣١٦/٦، وقال النووي "خرج لا تصح هبة المجهول ولا الأب، والمصنف ونحوه  
فيه المنعصوب بقه المصنف إن قدر على الانزع، وإلا فوجهان" «ريضة الطالبين وعبدة المعتمرين» ٣٧٣/٥.

عنه بيع أو غيره أو وفقه، أو اعتقه، أو كائنه، أو استولدها، أو وهبه وأقضه، أو رهنه وأقصه فلا رجوع له ولا قسمة إلى أن دلا وحكى الإمام خلافاً في أب الرهن هل يسمع الرجوع مسبقاً عن مـ من صحته الموهون<sup>١</sup>، فإن قلنا لا يصح، أي وهو الأصح كما لا يصح معه - لم يصح له الرجوع، ولا توقف، فإن أمك لرهن، بأن صحة الرجوع، إلى أن دلا "وقال الإمام بن صاحب بيع المأجر، وهو الأصح رجوع، وإلا فإن حوّن الرجوع في الموهون أو به فمما صح له رجوعها ولا يقف، بل الرقعة للرجوع، ويستوي استأجر بمدة بن انقضاء المدة وإن مع الرجوع في الموهون ففي المستأجر تردد، الاطراد المثل فيه وخصص من حق المستأجر بالمذموم<sup>٢</sup> وخرج عن هذا تردد في ما إذا أتى بعد الموهوب من مد سبب من يصح رجوع لو ائتم مع قولنا لا تصح هبة الآن، لأن هبة تمليك مستدأ<sup>٣</sup>، والرجوع به يسامح فيه<sup>٤</sup> انتهى<sup>٥</sup>

قال انصاف في الخادم، "وأما هبة المعصوب لغير العاصب فصحيحة إن قدر على الانتفاع والإفوجها، وهذا يشي في البيع أنه لا يصح سعه من لا يقدر على انتفاعه، وفي بيعه من يقدر عليه وجهان، ربيعي مجيء هذا في الأبى حتى أنه يجوز هبة لمن يعلم مكانه قطعاً، وإن مع خرح العرف وهذا جرى وجهه بحوار هبة الآن ولم يحكوا مثله في البيع، ويجوز هبة المستعار لغير المستعير، ثم إذا قصص أبو هوب له بالادن برئ العاصب والمستعير من الصمان، ويجوز هبة المستأجرة إن حوّن بيعها أي وهو لأصح وإلا ففيها الوجهان، ثم قال الشيخ أبو حامد وغيره لو وكل الموهوب له انصاف أو المستعير

(١) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأثبت من (اصح العبر) لروى في ثبانه يستقيم الكلام

(٢) ما بين المعكوفين سقط من المخطوط وأثبت من (الروضة) لروى في ثبانه يستقيم الكلام.

(٣) (اصح العبر شرح الوجيز) للرازي ٣٢٥/٦، (روضة الطالبين وعمدة المفتين) للروي ٣٧٣/٥ و ٣٨١،

و (المجموع شرح المهذب) للروي ٣٧٦/١٥.

قال الروي "وما لا يجوز بيعه كمجهول ومعصوب لمن لا يقدر على انتفاعه، وصال وأبق فلا يجوز هبة

أو المستسر في قصص ما في يده من نفسه وقل صحح، وإذا مضت مدة يتنى فيها القصاص  
برئ المصعب والمستعير من نصيبه، وهذا يخالف الأصل المشهور في أن الشخص  
بواحد لا يكون قابضاً مقبضاً انتهى<sup>(١)</sup>.

سعي أن يستثنى من هذه المعصوب عبر المصعب إذا قلنا بعدم الصحة الهبة  
المصنعية كأعتق عبدك عني، قال في ((الخادم)) قضية قوله وقيل أنه لا بد من القبول  
المعطي وهو يخالف الأصل في الوكالة أنه لا يشترط القبول لمطأ ولكنه متجه، وإنما  
لم يكنهي بالفعل وهو الإمسك، لأنه إسداده لما سبق فلا دلالة فيه على الرضى بنفسه  
عن المعبر بخلاف ما إذا وكنه في البيع فاع لا يشترط القبول اللفظي، وأما ما ذكره  
من الإشكال من مخالفة الأصل في الإقصاص وأجاب عنه من الرخصة بأن ذلك في قض  
متوقف على مقصص بأن يكون الحق في الدمة، وأما إذا كان معباً في نفسه فلا اتحاد فيه  
وما نحن فيه من هذا القليل انتهى.

قل ويمكن أن يقال ليس هذا من اتحاد المقصص والمقاصص، وإنما هو مجرد قبض؛  
لأن العارية بطلت باهبة، والتوكيل في قصصها كالنوكيل في قبض عين اشتراها ولا يد  
لأحد عليها" إلى آخر ما ذكره في ((الخادم)).

قوله. ولا يجوز توكيل المرأة في الاختيار في النكاح إذا أسلم على أكثر من أربع؛ لأن  
المزوج لا تستباح بقول النساء، وفي الاختيار للمراق وحدها لأنه إن تعين، أي هذا الفعل وهو  
تتمريق الاختيار الأربع للنكاح فليس، أي هذا التعيين أصلاً فيه بل تابعاً فاعتصر<sup>(٢)</sup> انتهى.

صحح نسوي في ((روائد الروضة)) أنه لا يصح والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

(١) «روضة الطالبين وعلته المختار» للنسوي، ٣٧٤/٥.

(٢) «مشور في القواعد الفقهية» للشيخ ٣٧٦/٣، و«الإيجاع في شرح المنهاج» للمصنف السبكي ٢٦١.

(٣) «روضة الطالبين وعلته المختار» للنسوي، ٣٠٠/٢.

قوله وقد يصح الشيء بمقصوداً وإذا حصل في ضمن عقد لم يحتج، وبطوره يصح  
جمع العقد قولاً واحداً أي يدخل المال المحتال عليه في ملكه ثم يتقل إلى ملك السيد  
ودخوله في كتاب في ضمن صحة الخلع (ويصح من تملكه السيد أي له الهبة في الأصح).<sup>(١)</sup>

قوله (ينعز في معاملة الكفار ما لا ينعز في غيرها)<sup>(٢)</sup>

قالباً لهم على الإسلام (بباض بعده في أصل المصنف)<sup>(٣)</sup>

قلت: ومن فروعه إذا تباعد دميان خيراً بحصور مسلم له دين على النائع فأعطاه  
الناس عنه لم يجز على قوله في الأصح، بل لا يجوز كما قلناه الرافعي في عقد الجارية<sup>(٤)</sup>  
ومنها لو عصب حراً من دمي وجب ردّها على الصحيح وعليه مؤنة الرد

ومنها خلطته في لركاة لا أثر لها كما جزم به الرافعي في كفارة الطهارة

ومنها: لو نكح الأمة مع اليسار الأصح الصحة حتى لو أعسر ثم أسداً أقررباه

على النكاح

(١) (المشور في الفرائد العقبية) للزركشي ٣/ ٣٧٦، (الإيجاع في شرح المنهاج) للفتي الدين السبكي ٢/ ٢٦٢،

(٢) (نقو حد) لابن رجب ص ٣٩٢، (حواهر المقارن ومعين الفضاة والمرفعين والشهود) للمنهاجي ٧/ ٩٠،

(٣) (أسى لطائف في شرح روض الصائب) للزكريا الأنصاري ٣/ ٢٤٥

قال النووي "يصح خلع العبد من غير إذن سيده وبدون مهر النكاح، ويدخل المهر في ملك سيده فمهره كأكسائه،

ولا يسلم المحتل، بل إلى أبيه بل إلى السيد" (روضة الطائفين وعمدة المفتين) ٧/ ٣٨٤

(٤) (المشور في الفرائد العقبية) للزركشي ٣/ ٣٧٨، وذكر هذه القاعدة ابن حجر العسقي في (التحفة) ومنع عن

السبكي به، قال السبكي ورغم أنه ينعز في معاملة الكفار ما لا ينعز في غيرها لا يرتصيه ذو ب" (١٤٦٤)

لمحتاج في شرح المنهاج ٣/ ٢٦٣

(٥) (في مسطور بعض المصنفين، والصراف ما أتته) (المشور في الفرائد العقبية) للزركشي ٣/ ٣٧٨، فقد

ذكر بعدها قاعدة (ينعز في العقود الضمنية ما لا ينعز في الاستقلال)،

(٦) (فتح التحرير بشرح الوجيز) ١١/ ٤٩١،

ومنها أنَّ أنكحتهم صحيحة على الصحيح ولو لم تجتمع شروط الصحة والله أعلم<sup>(١)</sup>

(قوله: ولو أخرج الوديعه ونوى التصرف فيها ضغن ولو انفرد أحدهما لم يصح)<sup>(٢)</sup>  
لعدم تعديه، وقريب منه لو ركب الدابة الخموح للسفر أو خشية رماها - عليه ما لو  
استعمل الوديعه طائلاً أب ملكه وبه يصح لإصابة، به حرم الإمام هـ، وحكاها الرافعي  
في باب الغصب، وجزم به انفعال في «فتاويه»،<sup>(٣)</sup>  
[هنا سقط بعض الكلام]<sup>(٤)</sup>

(وقريب منه دعوى ابن الصلاح فيما إذا اجمع الدف والشاب الاتفاق على التحريم)<sup>(٥)</sup>  
قلت: إن في «الجواهر»<sup>(٦)</sup> "وكلام أصحاب يأباه والله أعلم"

(١) هذه العرود ذكرها الإسماعيلي بحسب مسألة الكفار هل هم مكلفون بفروع الشريعة «الشيخ في تحرير العرود على  
الأصول»، ص ١٢٦ - ١٣١

(٢) وذلك عملاً بما عرفت. ويعتبر عند الأفراد ما لا يعتبر عند الاجتماع، «المنثور في المواعيد الفقهية» للبركلي  
٣/٣٧٩.

(٣) «فتاوى لقمان»، ص ٢٥٣، و«فتح العرير شرح الوحي» للرافعي ٧/٣٢٣ - ٣٢٤، «حاشية الروايات»  
للبركلي ص ٣٣٨، «معني المحتاج» للشرابي ٤/١٣٩، «مجمع المحتاج في شرح المنهاج» لابن حجر الهيتمي  
٧/١٢٢، و«شرح المواعيد الفقهية» للزرق، ص ٥١، «المواعيد الفقهية وطبقاتها في عادات الأربعة»  
للرحيلي ١٠/٦٧.

(٤) وفي المخطوط يضاف بعد هذه العبارة

(٥) «فتاوى ابن الصلاح» مسألة رقم (٤٨٦)، ص ٤٩٨

(٦) المقصود به «جواهر البحرين في مناقض النجاشي» لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسماعيلي، ويقصد بكنهه  
هذا مناقض النووي والرافعي ويعبر عنه بالإسماعيلي في بعض مؤلفاته. انقضى الصغير ويعبر في بعضه  
بـ النافض الكبير ويقصد به كتابه «المهمات» (الطبقات الشافعية) لابن قاضي شبه ٣/١٠، «الخرائج والنجاشي»  
للمصنفي ص ٤٤



ثم قال ابن الصلاح "وحيث انمرد كل مهمل عن الآخر فهو موضع الخلاف" (١)  
قلت: راد في «شرح المصباح» وفي كلام غيره إشارة للحاق.

وقال ابن العراقي في «نكته» بعد حكاية كلام ابن الصلاح هنا: "وقال في التوشيح وهو غير موافق عليه بل ظاهر قول من يجوز هذه لأشياء مفردة تجوزها مجتمعة وبه صرح أحمد العزالي" (٢) أحر حجة الإسلام وكان من أئمة العلم والورع، وثقه محمد ابن طاهر في تصحيحه في السمع عن الشيخ أبي إسحاق اشيراري وصحح عن الشيخ عر الدين بن عبد السلام والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد وهما سيدا المتأخرين علماً وورعاً انتهى (٣)  
ومقتضى كلام الجمهور أنه لا فرق في حل الذهب بين الرجال والنساء، وصرح به السكي في «الختليات» (٤) وصحّف قول الحلبي أن إباحته تختص بالنساء انتهى \*

تنبيه هذا كنهه عند من أبح الشاة وهو البراع وهو ما صححه الرافعي (٥)  
وأما النووي فإنه صحح في «المنهاج» (٦) تحريمها قياساً على إزمار وهو الذي صححه

(١) «فتاوى ابن الصلاح» ١: مسألة رقم (٤٨٦)، ج ٤٩٨

(٢) هو أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الله أبو الفرج الشافعي أخو أبي حامد العراقي وكان يلقب بصب أجه حجة الإسلام بين الذين وكان فيها غلب عليه الوغظ وذهب إلى الانقطاع والعزلة ومن مصنفاته اختصار الإجماع في تحكيم شئنا (كتاب الإجماع) وله مصنف آخر سمي «الدجيرة في علم البصيرة» توفي بقزوين (٥٤٢هـ)، (الطبقات الشافعية الكبرى) ١: للسكي ٦/ ٦٢، (الطبقات الشافعية) ١: لاس قاضي شهيد ١/ ٢٨٠

(٣) (أسس المطالب في شرح روض الطالب) ١: تركيزاً لأصاري ١/ ٣٤٥

(٤) (الحبيبات) كتاب للإمام أبي الحسن تقي الدين عبي بن عبد الكافي السبكي (٨٧٥هـ) نقل عنه ولده تاج الدين السبكي في (الطبقات الشافعية الكبرى) ١: للسكي في عدة مواضع ٤/ ٢١٢ - ٢١٣، ١٠/ ٢٠٥

(٥) (أسس المطالب في شرح روض الطالب) ١: تركيزاً للأصاري ١/ ٣٤٥

(٦) كتب "الرافعي" يصحح الجوز بل صحح التحريم بعد ذكر لزهر عن الأصمعي فقال في «اصح العبر» وفي البرع وجهان أحدهما أنه حرام، كالزمار والثاني: «لأنه يشط عن السير في الأسر» ولاصح الأول ١٣/ ١٥

(٧) ج ٣٤٥

العوي" وابن أبي عصرون.

وقد في «الروضة» "إيه الأصح وهي هذه الرمارة التي يقال لها انشبة، وقد صنف الإمام أبو العباس لدولعي" خصيصاً لثم في تحريمها كتاباً مشتملاً على نفاذ وأطب في دلائل تحريمه، وقد لدوى "تكره في الأمصار وتباح في الأسفار والمرعى وتبعه الروياني، وإنما سميت يراعاً لحدودها ومنه رجل يراع أي لا قلب له والله أعلم" (١).

(قوله: البقن شرط في الإقرار، قال الشافعي: أصل ما أسي عليه في الأقارب البقن وأطرح الشك ولا أسعمل العلة، فصوله العنة بصريح بأنه ترك الحقيقة في الأقارب ويحمل اللفظ على غير غالبه وهو المحار "يعني فإنه قل ما يظن عليه ذلك اللفظ فهو المتحقق ومن عدها مشكوك فيه، فإذا قل له علي مال أكثر من مال فلان ثم فسر به بأقل متمول قبل بأنه قد يكون أكثر من جهة البركة وكونه حلالاً طيباً وسحر ذلك.

قال في «ريادة بروضة»، قلت: "وسوء علم مال فلان أم لم يعلم" (٢).

وكذا يقبل تفسيره بأقل متمول، إذا قال له مال عظيم أو كبير أو كثير، أو جليل،

(١) (التهذيب) ٢٦٧/٨

(٢) هو عبد الله بن زيد بن ياسر النخعي الدومني، فقيه الدين، أبو العباس فقه شافعي، من أهل (الدولعية) من قرى الموصل تصد بعدد وانتقل إلى الشام، فولي الخطابة وتدرّس العربيه دمشق ولد سنة ٥١٤هـ ومات سنة ٥٩٨هـ قال عنه السيكي: "وكان فقيهاً كبيراً متصفاً عادماً بالذهب ديناً على طريقة حمدة"، (طبقات الشافعية الكبرى) ١٨٧/٧ - ١٨٨، (طبقات الشافعية) لابن قاضي شهاب ٣١/٢ - ٣٢

(٣) قال لاورددي: "أما الشباب فهي في الأمصار مكروهة، لأنها مستعمل فيها للخصب والسماحة وهي في الأسفار والرعاة مباحة؛ لأنها بحث على السير وتجمع البهائم (دا مرحب" (الإخاء في الكبير) لاورددي ١٧/١٩٢

(٤) (الروضة الطالبين وعمدة المفتين) لاورددي ٢٢٨/١١

(٥) (المشور في القواعد الفقهية) بدر كشي ٣/٣٨٠، (منهج العربي بشرح الوجيز) لاورددي ١١/١٢٠

(٦) (الروضة الطالبين وعمدة المفتين) لاورددي ٣٧٥/٤

أو نفيس، أو خطير، أو غير تافه، أو مال وأي مال لأنه يحتمل أن يريد عظيم خطره بكسر  
مستحله وإثم عاصبه.<sup>(١)</sup>

تنبيه: إذا مال له على شيء طلبت تسميره فإن فسر به ما يتموّل قبل أكثر أم قلّ كريع  
وفلس وثمره حيث يكون ما قيمة، وإذا فسر به ما لا يتموّل لكنه من جس ما يتموّل كحبة  
حنطه أو شعيراً، أو قمع تاذنجانية قبل في أصح الوجهين؛ لأنه شيء محرم أحده ومحج  
على أخذه رذّة، وقولهم لا تصح الدعوى به ممنوع والثمره والريسة حيث لا قيمة لها على  
لوجهين، وقيل يقل قطعاً قوله في «الرخصة» وأصلها.<sup>(٢)</sup>

(قوله الثاني) أي من مباحث اليمين على حسب الدعوى إلا في صورة وهي:  
ما لو حدد ابورثة تدبير العبد إلى أن قال: «فإن لم يُقم» أي العبد (بيّنة وحلف الورثة كانت  
يمسهم على نفى الظن دون الست؛ لأنها يمين نفى لعل غيرهم وكانوا في إيمانهم مختارين  
بين أن يحلفوا على نفى العتق بخلاف البيّنة التي لا تسمع إلا على التدبير دون العتق، كما  
في حط المصنف وفي النسخ ولعله سقط ونفى التدبير قبل بحلف البيّنة يدل عليه قوله  
(لأن البيّنة تؤدي ما تحمّله وهو العقد واليمين) أي المطلوبة من الورثة (ما تضمنته الدعوى)  
أي من العبد (وهو) أي ما تضمنته الدعوى (كل واحد من العقد والعتق) أي بوجود الصفة  
وهي الموت إذا التدبير على الرجح تعليق عتق على صفة (قاله الماوردي في الحاوي).<sup>(٣)</sup>

(قوله: الثالث) أي من مباحث اليمين (اليمين صريحة) أي أن قال: (وثانيهما) أي  
الصريين (ما يقع في المحاكمات وهي نوعان: يمين دفع، ويمين إيجاب) أي أن قال: (ويمين  
الإيجاب).<sup>(٤)</sup> روي في جانب المدعي والله أعلم.

(١) «فتح المبرر شرح الوحي» ٢٤/١١، «أرواح الطالبين وعمدة المفتين» للبركشي ٣٧٥/٢.

(٢) «أرواح الطالبين وعمدة المفتين» للبركشي ٣٧١/٤.

(٣) «المشور في الأمر عند المعصية» للبركشي ٣٨١/٣، «الحاوي الكبير» للماوردي ١٠٩/١٨.

(٤) «المشور في القواعد الفقهية» للبركشي ٣٨١/٣.

قوله: وقد تكون مستحبة كما لو طنت المرأة من «الحاكم التزويج فيحلمها على الحلو من الموانع استجباً في الأصح» أي إذا صدقها من غير يمين فإن اليمين تستحب (وغيره) أي فيما إذا لم يصدقها إلا باليمين فإنها تجب.

قلت: أصل هذا أن الشافعي - رحمه الله - قال: السلطان لا يجوز له أن يزوج من تدعي عينة ولها حتى يشهد شاهدان أنه ليس لها ولي حاصر وأنها خلية عن السكاح والعدة، فقبل هذا وأحب وقبل مستحباً.<sup>(١)</sup>

قال في (روضة الروضة): «أنه مستحب ويملكه عن إبراهيم المروزي، فعلى هذا لو أُلحِت في المطالبة ورأى السلطان التأخير فهل له ذلك؟ نقل في «الروضة» وجهين من عمر نوحج، والطاهر إيجانتها إلى التزويج، ومع القاضي من ذلك لأنها تنصّر بالتأخير وقد يطول التأخير وربما حصل بالتأخير معسدة من جهة الدين والدين، ولا يقل في هذا الإشهاد إلا مطلع على بواطن أحوالها»<sup>(٢)</sup>.

دروع: أحدها قال في (الروضة): «سوق في التحليل لو قالت المنطقة ثلاثاً، تكفي روح وأصابعي وانقصت عني عنه ولم يطر صدقها، أن الأولى لا تنكحها وهل يجب عليه البحث عن الحال؟

قال أبو إسحاق: لا يجب ولكن يستحب، وقد الروابي: أنا أقول يجب في هذا

(١) «المشور في القواعد الفقهية» للشيخ - ٣ / ٣٨١

(٢) وفي الأصل المطبوع تحت قاعدة (تصرف الحاكم هل هو حكم؟) العبارة هي «وأعزم أن الراعي يملك» ذكرني

كتاب النكاح ما يروى أنه ليس بحكم، فإن نقل عن نص أن السلطان لا يزوج التي تدعي غيبه ويها حتى يشهد

شاهدان أنه ليس لها ولي حاصر وأنها خلية عن السكاح والعدة، معهم من قال إنه واجب ومهم من قال

يستحب» «المشور في القواعد الفقهية» للشيخ - ١ / ٣٠٥، «الأشبه والنظائر» للشيخ - ٢ / ٢٧٦

(٣) «روضة الطالبين وجملة المختار» للشيخ - ٧ / ٦٩

الزمان".<sup>(١)</sup>

واندي سبق له في التحليل ما نصه فرع "إذا قالت المصقة ثلاثاً: نكحت زوجاً  
آخراً، ووطني وفارقني وانقضت عدتي منه، قل قولها عند الاحتمال، وإن أنكر الروح  
الثاني وصدّق في أنه لا يلزمه إلا نصف المهر، فكذلك لأنها موقنة في انقضاء العدة إلى  
آخره".<sup>(٢)</sup>

مراد لشيخ بقوله: "وإن أنكر الروح الثاني الإصانة والطلاق بدليل قوله: وصدّق  
في أنه لا يلزمه إلا نصف المهر، وصوره المسألة. أبا أقرت لزوح معين وأنكرت الإصانة،  
وكذا لو أقرت سكاك رجل غير معين، أمّا لو أقرت سكاك رجل معين وأدعت أنه طلقها  
أو عات عنها فلا بد من اليقينة كما ذكره قيل دعوى السب عن «فتاوى البعوي»<sup>(٣)</sup>

الفرع الثاني: قال في «الروضة»: "قال 'راحعتك اليوم، فقالت: انقضت عدتي قل  
رجعتك، صدّقت هي نصّ عليه"، قال الأصحاب: المراد إذا اتصل كلامها بكلامه،  
قالوا: وقوله راجعت إن شاء، وتوطأ انقضت عدتي إخبار فيكون الانقضاء سابقاً على  
قولها".<sup>(٤)</sup>

المرع الثالث: "إذا نكحت زوجاً بعد العدة فجاء الأول وأدعى الرجعة في العدة،  
فإن أقدم بيّنة فهي زوجته سواء دخل بها الثاني أم لا، فإن دخل فيها عليه مهر لثني، وإن  
لم تكن بيّنة فأراد تخليصها سمعت دعواه على الصحيح، فلو أدعى على الروح فهي سماع

(١) «الروضة الطالبين وعمدة المفتين» للشيخ: ٧٢ / ٨

(٢) «الروضة الطالبين وعمدة المفتين» للشيخ: ١٢٨ / ٨

(٣) «الروضة الطالبين وعمدة المفتين» للشيخ: ٨٥ / ٨، ولم أسد، مسألة في «فتاوى البعوي»

(٤) (١) للام، ٢٦٣ / ٥

(٥) «الروضة الطالبين وعمدة المفتين» للشيخ: ٢٢٤ / ٨

دعواه وجهان أصحهما عند الإمام لا، لأن بروحة ليست في يده، والثاني نعم؛ لأنها في حالته وفراشه وهذا قطع المحامي وغيره من العرقيين، إذا ادعى عليها فإن أقرت بالرجعة لم يقل إقرارها على الثاني بخلاف ما لو ادعى على امرأة في حالة رجل أنها روحته فقالت كنت روحتك فطقتني فإنه يكون إقراراً له وتجعل رجعة له والقول قوله في أنه لم يطلعهما، لأن هذا لم يحصل لإتقان على طلاق وهذا حصل ولأصل عدم الرجعة، ونعزم المرأة للأول مهر مثلها، لأنها فوتت لمصع عنه بالنكاح الثاني، وقال أبو إسحاق لا عزم عليها كما لو قتلت نفسها<sup>(١)</sup>.

قال في «المهمات»، «كيف يستقيم هذا وقد سبق بعلق حق الثاني، وقد صحح هو - الرافعي - أنه لو باع شيئاً ثم قال كان معرياً لم يقل لأبها قد يتواطأ، ولعل صورتهما أن يثبت نكاح الأول انتهى»<sup>(٢)</sup>.

قال اللقيبي: «يجب تقييده بما إذا لم تكن المرأة أقرت بالنكاح لمن هي تحته، فأما إذا أقرت ثم قالت لمن ادعى ذلك فيها لا تنزع منه جرماً؛ لأنه يؤدي إلى إبطال حق من أقرت له قبل ذلك بإقرارها بعده، وكذلك لو كان نكاح من هي تحته ناشئاً باليئة بأنها لا تنزع بالإقرار المذكور، ولو فتح هذا الباب مطلقاً لأدّى إلى أن الروح لا يأمن بقاء عصمتها أبداً لأن المرأة إذا أرادت انتقامها عنه قالت هذه المقالة ودعت بما لا يصح في الشريعة فوجب تقييده بما تقدم وهذا مما يجب أن يتنبه له».

وقد ذكر المسألة «الحاوي الصغير» في عدة<sup>(٣)</sup> فأوردها على ما أطلقه الرافعي لها والعيد لا بد منه وما ذكره الشيخ صرح به العوي في «المتاوى»<sup>(٤)</sup> كما ذكره الأدرعي

(١) «أروحة الطالبين وحمد الله» للثوري: ٢٢٥/٨.

(٢) «المهمات»: للإسوي: ٦٠/٧.

(٣) «الحاوي الصغير»: للثوري: ٨٣٧/٢.

(٤) «المتاوى البهوي»: ص ٣٦٩، مسألة رقم (٥٤٨).

والنصف في «خادم»، وساق لفظ الفتوى وفيه كما نقله<sup>(١)</sup>

أقوله التاسع، أي من ماحث اليمين (اليمين على نية الحالف) أي بدأ أو حلفه غير الفاضي من قاهر، أو حصم، أو غيرهما، أو الفاضي إذا حلفه بالطلاق وكان لا يرى التحصن به كما قد في «الأدكار» والأعصار نية الحالف بلا خلاف وتنفع التورية قطعاً سواء حلف بالله، أو بطلاق، أو عتاق<sup>(٢)</sup> وغيرها صرح به الماوردي<sup>(٣)</sup>، ونقله ابن الصنيع عن الأصحاب ذكره الشرح في كتاب الطلاق<sup>(٤)</sup>

أقوله أو كان حلفاً حلف، لا نكح عليه للمدير إذا اشترى مديراً فزوج بيعة عبد الحنيفة لا يصح فيحلف أن لا نكح عليه للمدير «فالنية في اليمين نية الحالف دون الحاكم المستحلف قاله الروياني<sup>(٥)</sup> والماوردي<sup>(٦)</sup>»<sup>(٧)</sup>

وقوله سابقاً كالحالف الشافعي أن لا شفعة عليه لبحار<sup>(٨)</sup> أي فإن الية في ليمين نية الحالف دون الحاكم وهذا ضعيف<sup>(٩)</sup>

(١) المسألة المذكورة في «الخاري الكبير» الماوردي، ١٠/٢٢٠

(٢) قال البرزكشي «إن حلفه لحاكم بالله تعالى فعلى به حاكم إلا في صورة وهي ما إذا كان مظلوماً كالحالف الشافعي أن لا شفعة عليه لبحار، أو كان حلفاً حلف لا يمين عليه فالنية في اليمين نية الحالف دون الحاكم المستحلف»

(٣) «المشور في القواعد الفقهية» للبرزكشي، ٣/٣٨٥

(٤) «سأله في «الخاري الكبير» الماوردي، ١٧/١٢٩

(٥) «أروغية الطالبين وعمدة المفتين» للماوردي، ١٢/٣٧

(٦) «ابحار المذهب» للرويان: ٢/٢٠٦

(٧) «الخاري الكبير» الماوردي، ١٠/٢٩٩

(٨) «المشور في القواعد الفقهية» للبرزكشي، ٣/٣٨٥

(٩) «المشور في القواعد الفقهية» للبرزكشي، ٣/٣٨٥

(١٠) قلت «مسألة مختلف فيها على ثلاثة أقوال، قاعدة، هل اليمين على نية الحالف أو على نية المستحلف؟ عند الشيعة لا مقصد للفظ على نية اليمين، فقد استوفوا فقالوا اليمين عند الشافعي على نية الحالف إن كان =

وقد قال في ((الروضة)) "إدعى حنفي على شافعي شفعة الحذر والقاصي يرى إثباتها وأنكر المدعى عليه فليس له أن يحلف عملاً باعتقاده بل عليه إتساع القاصي ويلزمه في الظاهر ما ألزمه القاصي، وهل يلزمه في حلفه؟ وحال الصحيح باتفاقهم نعم، والثاني لا، وعن صاحب ((التقريب)) أن نكاحه في المجتهد فيه مند في حق المقلد ظاهراً وباطناً ولا ينفذ في حق غير المجتهد فيه مذهباً، فهو حلف المجتهد على حسب اجتهاده لم يأنتم انتهى" (١).

(قوله الثاني عشر). أي من مباحث اسمين اليمين عندما لا تأثير لها في تغير الأحكام خلاف رأي حبيبة، إلى أن كان (وقضى مذهبهم أي الحنفية أنه إذا قال، والله لا أفعل كذا معناه وعظمي حرمه لله لا أصل ذنب فإن فعلت كسب ناراً تعظمي حرمة الله تعالى، وذلك حرام عليه، وكذا هذا الفعل يحرم وإنما تحقيقه على أصا أنه وحده الحلف في بوعده) (٢) كذا في السمع (وإنما أنه يحدث الداء ولعله) (وأمّا تحقيقه عن أصا فإنه وحده الحلف).

= مظلوماً، وعن به محمد أي الماحي إن كان خالف ذلك عند في غير الطلاق والساق صبيها على به التحالف سواء كان ذلك أم مظلوماً وأما عند حاكمه والسابعة فاليمن على به مسجود أي تقاضي عند التحالف في الأحكام كلها، فلا يصح فيها التورية ولا يقع الاستثناء وإنما عند الحاملة فقد كان في ((منار السيل)) يرجع في الأبيات إن به الحلف إذا استلها البعض ولم يكن ذلك، وحرم هذا كالحلية ((الحاوي الكبير))، فلها وردي ٢٩٩/١٠، و(الوجيز في بيضاح فواعد الفقه الكلية) ١١١ إل بورو، ص ١٥٨.

(١) (الروضة الطالبين وعمدة المفتين) ١٠١ للووي: ٣٧/١٢

(٢) ((المشور في فواعد الفقه)) للرشدي ٣/٣٨٨، قال الإمام "من حلف لا يدخل الدار، لم يعص بالدخول، ولم تؤثر اليمين عندنا في تحريم ما كان مباحاً قبل اليمين، فلا نسب إذا إن هتك الحرمه وشرعاً يحظر المخالفة ذكر بفعال إن يستدعي مذهب أي حصة في مصره إلى أن اليمين يحرم الحلال" ((نهاية المطالب في دراية مذهب)) لأبي المعالي الجرجاني: ١٤٠/١٤

وقال أكمل الدين أبو عبد الله البكري الحنفي "فلأن الأصل في تحريم الحلال به هو اليمين عند لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَرَمَ مَا لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا لِلَّهِ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾" (١) قوله: ﴿وَقَدْ رَضَى اللَّهُ لَكُمْ إِلَهُكُمْ﴾ ((التحرير)) ١٠. ((النهاية شرح

الهدية) ٢٠٩/٤



إلى آخره فلي تأمل.

(قوله: الثالث عشر: سبق أن البعير إن تعلقت بدعوى فواحشة، هذا هو الأصل وقد لا يحب في مواضع يقتل قومه من غير احتياج إلى يمين)<sup>(١)</sup> كذا في حط المصنف وفي السح (مواضع) ولعله محذور.

(قوله: لثامه، دعوى الأب الحاجة للنكاح إذا ظهرت يصدق بلا يمين)<sup>(٢)</sup>؛ لأن تحليمه في هذا المقام لا يليق بحرمة.

(قوله: قال رجل أنا وكيل ربد في قص ديونه فأذنه إلهي، فقال المدعى عليه: لا أعلم أنك وكيل، فقال المدعي أحلف على نفي العلم بالوكالة)<sup>(٣)</sup> أي لم يمكن المدعي من تخليف المدعى عليه، لأنه لو أعترف بالوكالة لم يلزمه تسليم أخو هذا هو المذهب، وفي الوكالة وحده أنه يلزمه التسليم وعلى هذا له تحليمه وإن لم يلزمه التسليم باعتبار أنه إذا قلنا اليمين المردودة كاليمة قاله في ((الروضة))<sup>(٤)</sup>.

(قوله: التاسعة: ادعى علي وصي ميت وصى له وطالته فقال: لا أعلم لم يكن

(١) (المشور في القواعد الفقهية) للروكشي: ٣/ ٣٨٨.

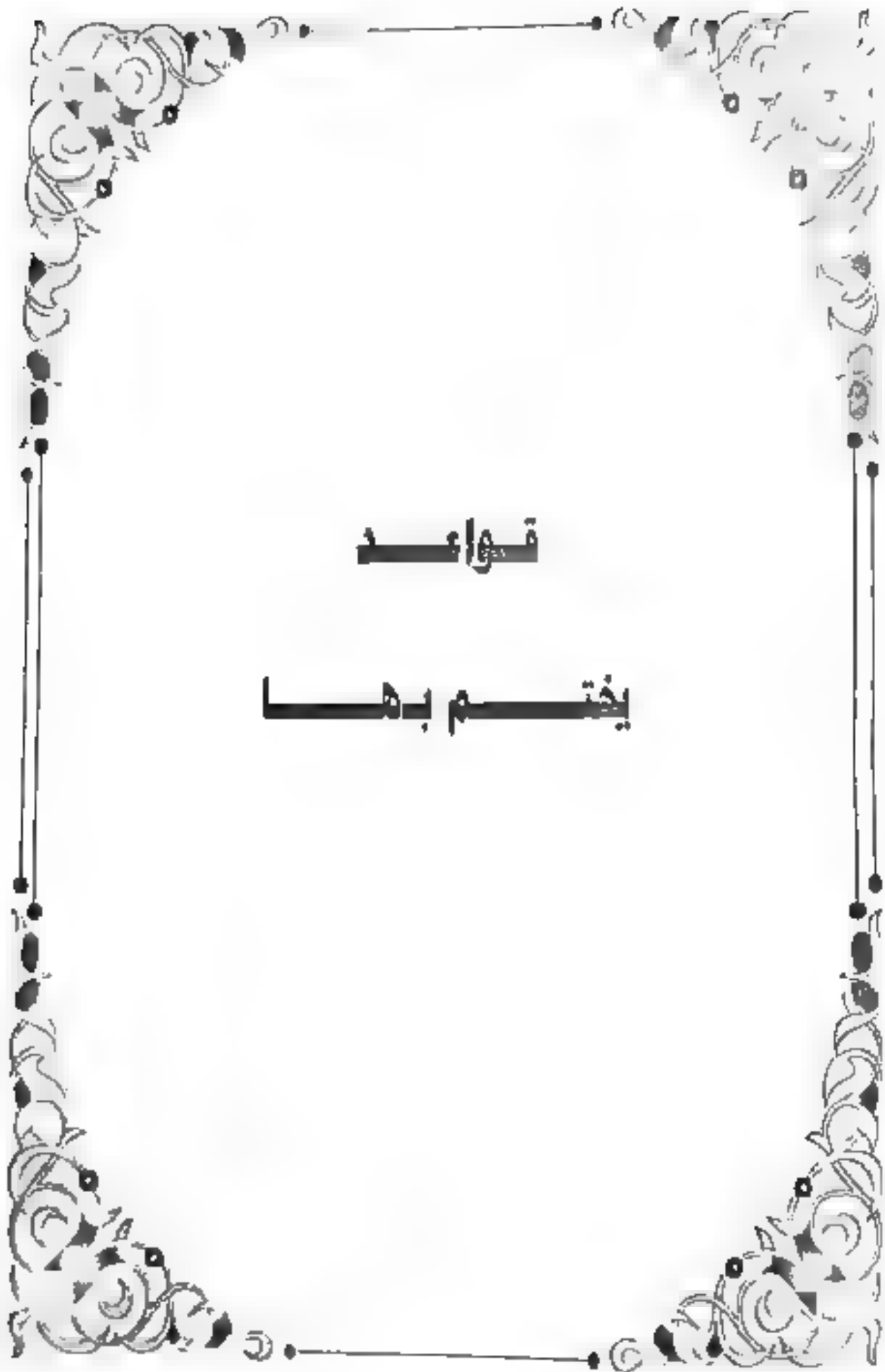
(٢) (المشور في القواعد الفقهية) للروكشي: ٣/ ٣٨٩.

ذكر النووي هذه مسألة في الطرف الثالث فقال: "في إعفاف الأب. المشهور أنه يبرم الولد إعفاف الأب فرع شرط الإعفاف الحاجة إلى النكاح، فإذا ظهرت الحاجة إلى قضاء الشهوة والرغبة في النكاح، صدق بغير يمين؛ لأن تحليمه في هذا المقام لا يليق بحرمة، لكن لا يجل به طلب الإعفاف إذا صدقت شهوته، بحيث يحذف العب أو يصير به التعريف، أو يشق عليه الصبر" ((روضة الطالبين وعمدة المفتين)) ٧/ ٢١٤ - ٢١٧ باختصار، و(الأسس المطالب في شرح روض الطالب) لتركيب أنصاري: ٣/ ١٩٠، ودرجعه «محتاج في شرح المنهاج» لابن حجر الهيتمي: ٧/ ٣٦٤.

(٣) (المشور في القواعد الفقهية) للروكشي: ٣/ ٣٨٩.

(٤) (الروضة الطائفة وعمدة المفتين) للنووي: ١٢/ ٣٩.





قواعد

يختصم بها

## قواعد يختص بها

بقوله وكذلك أعتق عندك عبي على كذا وكذا أترام الحفل في الحالة وبدل وثمن

(المبيع)<sup>(١)</sup>

كذا في السبع، والذي في حط المصنف وبدل الخلع، فسقط لفظ (الخلع) قبل

(ثمن) فليعلم.<sup>(٢)</sup>

بقوله ومنه الافتداء في الخلع فإن فيه إرادة ملك من الحاسب: حاسب الزوج بإرادة يد

العصمة، وحاسب ملكه<sup>(٣)</sup> كذا في حط المصنف وفي السبع ولعله سقط منه (الروحة) بإرادة

قبل (ملكه) والصواب (ملكها) بضمير المؤنث يدل عليه قوله عن المال المدلول فإن (الحال

(١) «المنثور في الفوائد العقيمة» للبركشي، ٣/ ٣٩٢

(٢) فائدة قلت "منه من المعود التي تكون غير لازمة في الحاق، ولكن قد يعيى إلى ثرونها في ثاق حاق، فهي تحسنة عقود احتمال، وهي قول الرخل من حاق في يعدي الأبق قلّه وير

والبش يعوس قلّه أعتق عندك عبي دينار . وهذا المسألة المذكورة في الحاشية . وشبهلاك لأشوال بالصان كعونه ألق متاعك في البحر وعلى قينته والقرص، وإليه فهد المعود الحقة غير لازمة في الحاق، فإن جيـ بالأس، وأغنى العبد، وألقى متاع في البحر، وأسهلك القرص، وأقيض الحية، ليرت فيكون احبار بها قبل ثرونها، بالتساقيدين معاً

«ليرت سقط الجبار من جهتها جميعاً» شرط يبقى، وسقط تخيار قبل ثرونها أو شرط إثبات خبر بها تعد ثرونها، بطلت" هـ من «الحاوي الكبير»: لما ورد في تصرف يسير ٥/ ٢٩

(٣) "و حاشيت الساذل فإن فيه إرادة ملكه عن المال، بدون" «المنثور في الفوائد العقيمة»، للبركشي ٣/ ٣٩٣

المذكور، إما هو من جانب الروجة فيتأمل.

قوله: الناسة من ملك شيئا له أن يخرجه عن ملكه عبداً كان أو مفعلة بالتمليك بأبوابه، إلى أن قال: واستنط منه بعضهم، يعني به الشيخ تقي الدين من السبكي المروى عن الوطائف<sup>(١)</sup>.

أقوله: حديث النفس الوارد من غير استقرار في القلب معناه في الشر مكتوب في الخبر<sup>(٢)</sup>، يقدم في حرف احاء ما يجاهه فيه قال: قال المحققون وهذه المراتب الثلاث لو كانت في الحسنات لم يكتب له بها أجر انتهى.

ومعنى المراتب الثلاثة الهاجس والخاطر وحديث النفس<sup>(٣)</sup>

(١) (المشور في القواعد العقبية) للبركاتي ٣/ ٣٩٣، (الآباء والعشائر) للبركاتي ص ١٥٦

(٢) (المشور في القواعد العقبية) للبركاتي ٣/ ٣٩٦

(٣) «فائدة» قال بين حشر الهيكل "فرع وطن حيلته متفكر في محاسن أجبية حتى حيل إليه أنه يظنها فهو يحرم ذلك التفكير والتحليل، اختلف في ذلك جمع متأخرون بعد أن قالوا إن أمثلته نسبت مفعوله فقال جمع محفود كمن المراكح وحال لإسلام ابن البري والكمال الردود شارح (الإرشاد) وللحال سبوطي وغيرهم يحل ذلك وانقصه كلام نفعي السكي في كلامه على فائدة سد الدرائع وسد الأول مدون بحديث (إن الله تعالى يحاور لأمي ما حدثت به أنفسها) وقد رده بأن الحديث ليس في ذلك بل في حشر تحرك في النفس هل يفعل المصيبة كارتيا ومقدماته، أو لا فلا يؤاخذ به إلا إن صمم على فعله مخالفاً الهاجس والواحد وحديث النفس ولعزم وما نحن فيه ليس بواحد من هذه الخصص؛ لأنه لم يحظر به عند ذلك التفكير والتجسس فعل وما ولا مقدمه به فضلاً عن العزم عليه وفي الواقع من تصور فيج بصورة حسن فهو متأس لموصف الداعي متذكر لموصف العار من عار تخيه وذلك لا محذور فيه إذ غاية أنه تصور شيء في الدفن غير مطلق للمحارج فإن قلت يلزم من عمله ومن وطئه في ذلك الألبه أنه عارم على أمرنا بها قلت بموجب كما هو واضح وفي اللازم فرض موطوءه هي عند الحسناء وقد عر أنه لا محذور فيه على أن لو فرضنا أنه يضم إليه عطر الزنا بتلك الحسناء لو ظهر بها جمعة، بأنم إلا إن صمم على ذلك فانصاع أن كلاماً من التفكير والتجسس حاش غير تلك الخواطر الخمسة، وأنه لا إثم إلا إن صمم على فعل المعصية تلك التحيلة لو ظهر بها في الخارج قال ابن البري ويسمى كراهة ذلك وود بأن التفكير لا بد فيها من شيء خاص". (نقطة المحتاج في شرح المنهاج) ١/ ٧٤ - ٧٥

بقوله، وأسي على ذلك قواعد منها أن السبب ليس عذراً في ترك المأمورات وهو عذر في المنهيات وقد سقت<sup>١١</sup> أي تنبأ القواعد في فصل السبب وغيره فلتراجع<sup>١٢</sup>.

هذا "وما يقع بنفس من المعصية له مراتب الأربع المأجس وهو ما يلقى فيه ولا يؤخذه به بالأحاديث الثانية اسما وهو حريانه فيه وهو مرفوع أيضا اثنته حديث النفس وهو تردده بين فعل الخطر المذكور وتركه وهو مرفوع أيضا الرابعة أهم وهو قصد الفعل وهو مرفوع أيضا بقوله تعالى ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَلْمِزُهُمْ فِي الْقُرْآنِ﴾ الآية به لو كان مؤاخذا لم يكن الله وبها والخبر من هم بينه ولم يعمها م تكتب أي عليه وحبر أن الله تعالى يجازي لأذى ما حدث به نسيه ما لم يعمل أو نكلم به ونسيه أنه قد نكلم كالتحية أو عمل كشراب الخمر انضم إلى المؤخذا بدلالة من أحبة حديث النفس وأهم به وفي هذه الدقة يعرق حبه والسبب فإن حصة تكتب به السبب لا تكتب عليه بخلاف الثلاثة لأرب ما لا يترك منها ثواب ولا عقاب وانضم الدغم على هاتين المرتبتين بوصفها لأمر في الأربعين الخاصة الحرم وهو قوة القصد والحرم به وهو مؤاخذا به بقوله تعالى ﴿وَلَكِنْ يَرْغَبُكُمْ بِأَكْسِيَّتِ قَوْلِكُمْ﴾<sup>١٣</sup>، «غنية البيان شرح ريذاي وسلا» ٢٤١ مرقم.

(١) «المختار في القواعد الفقهية» للشيخ ٣٩٨/٣

(٢) قال القاضي الحسبي، "ولأن تارك المأمور يمكنه تلافيه بإيجاد الفعل لزمه ولم يعلم فيه بخلاف منتهي إذا ارتكبه فإنه لا يمكنه تلافيه إذ ليس في قدرته معي فعل حصص في الوجود عذر فيه ولأن القصد من الأمر وجه الثواب فإذا لم يأت بمرج له ثوابه بخلاف النهي فإن فيه خوف العقاب؛ لأنه لم يترك حرمة، والناسي لا يقتضي منه عند حرمة عدم بحث عليه العقاب فمن الأول عدم بطلان الصلاة بالكلام ناسيا وانصوم بالأكل ناسيا وكما في المحرم إذا نسي أو ليس أو جامع ناسيا وكان يعذر في المحرم لله تعالى، ما نطلا بالسبب، لأنه من باب المنهيات ومن الثاني إليه في العبادات كالوضوء والصلاة والصوم والحج فلو ترك الترتيب في الوضوء ناسيا لزمه الإعادة، ولو ترك الصلاة ناسيا لزمه الإعادة وهو سبي التسمية أول الوضوء تاركها في أثناءه ولو معي الماء في حله ونعم وصل ثم تذكر أعاد، أو سبي أنه على غير وجهه وصل ثم ذكر أعاد، أو كان به ثوب وهو ناس به وصل حينئذ ثم ذكر أو كان عند رقبة وهو ناس فصام ثم ذكر الرقبة، ولو مر من العقاب ولم يجرم منه ناسيا لزمه دم كما لو عمد، نعم إذا قلنا يجب الإحرام على الداخل مكة فتركه ناسيا لا يبرمه مضاه، وكذلك نية المسجد نفوت بغيره ناسيا مع أنها من المأمورات.

ويومض على سبب الحديث ناسي كالنفس ويحوى انتعاض وضوءه على الصحيح وقد أورد على هذا الصوم فإنه عند من قيل المأمور وطأ تحب إليه ومع ذلك لو أكل ناسيا م يطر وأجيب بأنه خرج عن قياس المأمورات؛ لأنه لم يخصص مأمورا بل من من منتهي إذ ليس فيه ترك وتصور من النائم جميع النهار بأسط الشرع غمد السبي نسيها. الأول إنما يعذر بالنسيان بشرطه؛ أحده أن لا يكثر فإن كثر عذر كما في الكلام في الصلاة، ركعة -

## المطارحات

(قوله: مائة. رحل صلى الصلوات الخمس بخمس وصوات).<sup>(١)</sup> إلى آخره تقدم في أوائل قاعدة الشك ما يشبهه مراجعه، وذكر هذه المسألة ابن العماد في أحكام المأموم والإمام<sup>(٢)</sup> فأوضحها.

لاكل في الصوم عبد الرافعي، وحالته السوي وهل يطرد ذلك في كل ما عذر فيه بالسيان فيه نظر الثاني أن لا يبقه نصريح بالبرام حكمه في لو حال. والله لا أدخل النار عامدا ولا ناسيا فدخلها ناسيا حدث قاله القاضي حنبل وغيره وقد يستكن بالقاعدة السابقة أن ما وسعه الشرع فضيفه المكلف عن نفسه ينطبق كما لو بدر الفعل فأنى أو الصوم في السر والاصح لا، لأنه لا ينطبق

الثالث أن لا يكون معه حالة متكررة بسبب معها لتقصير والام بتقريب عليه حكم، وهذا لو أكل في الصلاة ناسيا لا تبطل ما لو على الظاهر على فعل نفسه فصل مناسب لمطهرات المشهور أنه يكون عاتدة لأنه يسيل من ك يذكر تمرره فلا يندر في سائر النظائر " (المنثور في القواعد الفقهية) ٣٧٢ / ٣ ٧٧٤

(١) قلت. سأله في "رحل صلى الصلوات الخمس بخمس وصوات فلما فرغ قيل أنه ترك مسح الرأس في أحدها ولم يعرف عنه نجاة بن المفتي ولم يحدث مسألة عن ذلك فقال له توها وأعد الخمس فوضأ وأعاد الخمس فيها فرغ من أنه ترك مسح الرأس في هذا الوضوء أيضا فجاءه بن المفتي فسأله عن ذلك فقال له توها وأعد العشاء الأخرى وقد يستشكل ذلك وحده أن وضوء العشاء الآخر في آخره الأول إما أن يكون صحيحا أو باطلا فإن كان صحيحا وترك المسح من غيره فقد أعاد الخمس بوضوء صحيح وإن كان باطلا بأن يكون ترك المسح فيه مدموم إلا العشاء فقط لأنه ترك المسح فيه وغيره وقع صحيحا ولو لم يعد الوضوء في الأول بل أعاد الخمس معادا لمطهراته كان كما لو أعاد الوضوء وترك فيه مسح الرأس فلا يبرمه إلا إعادة العشاء " (المنثور في القواعد الفقهية) ٣٩٨ / ٣ ٣٩٩

(٢) هو كتاب (القول الثام في أحكام المأموم والإمام) لأبي المسح محمد بن أحمد بن العماد الأنصاري الشافعي

## المتحركات

(قوله: قلت: ويتصور فيها) أي في ثلاث ركعات (أربع تشهدات) إلى أن قل: (ويتصور فيها خمسة بأن يشك هذا الذي أتى بالتشهدات الأربع وهو في التشهد الأخير فإنه يأتي بها وتشهد)<sup>(١)</sup> أي فهذا التشهد خامس.

(قوله: مائة: قال أبو العباس الفضايري<sup>(٢)</sup> في كتاب «الوشائج»: سئلت عن قول أبي علي الطبري<sup>(٣)</sup> في كتاب «التهذيب»<sup>(٤)</sup> ولا يرث الحميل إلا ثالثاً<sup>(٥)</sup> الحميل بالخاء المهملة وزن الأمير المدعي.

قل أن الأثر في «النهاية»: «هو الذي يحمل من بلاده صغيراً إلى بلاد لإسلام، وقيل: هو المحمول لسبب وذلك بأن يقول الرجل لإنسان هذا أخي أو أبي ليروي

(١) «المنثور في القواعد الفقهية» للرد كندي ٤٠٠/٣

(٢) لم أحده ترجم

(٣) الحسن بن محمد بن القاسم أبو علي الرضا جدي الإمام الكبير أحد الأئمة تلميذ ابن القاص والرواي عنه حره حديث أبي عمر رقيق القاصي أبي الطيب أنه كتاب «ريادة المفتاح» وكتابته المذكور يلقب بـ «التهذيب» قريب من «التهذيب» يشتمل على فروع رائدة على «المفتاح» لشحه وهو تحرير الوجود وله كتاب في الدور علقه عن ابن القاص ونوق في حدود الأربعمائة على ما رآه ابن السكيت «طبقات الشافعية الكبرى» ٣/٢٦٥ و ١/٣٢١، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ١/٣٩٩

(٤) هو كتاب «التهذيب ريدات المفتاح» ويلقب بالتهذيب وهو قريب من «التهذيب» يشتمل على فروع رائدة عن «المفتاح» لشحه أبي العباس ابن القاص وهو تحرير الوجود «طبقات الشافعية» لأبي ناصي شهبة ١/٣٢١

(٥) «المنثور في القواعد الفقهية» للرد كندي ٤٠٣/٢



ميراثه عن مواليه ولا يصدق إلا بيته<sup>(١١)</sup>

قوله في «الصحاح» «الدعوة إلى الطعام بالفتح يقال كذا في دعوة فلان ومدة  
دلالة، ومصدر يمدون الدعوة إلى الطعام ويدعون بالكر في النسب يقال فلان دعوي بين  
الدعوة، والدعوى في نسب هذا أكثر كلام العرب الأعدى الريب فإنهم يفتحون الدل  
في النسب، ويكرونها في الطعام، والدعي من تَسَيْتُهُ<sup>(١٢)</sup> قال تعالى ﴿وَمَا جَعَلْ أَدْعِيَاءَكُمْ  
أَسْنَاءَكُمْ﴾ [أحزاب: ٤٤].



(١١) «سجدة في مدح عبد الله» الأثر ١/ ٤٤٢

(١٢) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» ١/ ٢٣٣٦ - ٢٣٣٧

## المقالات

قوله. اشترط السعي وقوعه بعد طواف إما فرصاً، أو تفلأً، فإن قلت: هل يصح بعد طواف الوداع؟ قلت: هذه مسألة لأن طواف الوداع لا يصح قبل إتمام المناسك فكيف يصح قبل السعي؟<sup>(١)</sup>

عبارة «الروضة». "فيشترط وقوعه بعد طواف سواء طواف القدوم، ولا يتصور وقوعه بمعنى السعي بعد طواف الوداع؛ لأن طواف الوداع هو المأتي به بعد الفراغ وإذا بقي لسعي لم يكن المأتي به طواف وداع"<sup>(٢)</sup>

قال في «المهمات» "فيه أمور. أحدها أن ما قلناه - يعني الراجعي والنوي - من عدم تصوره غريب؛ وذلك لأن طواف الوداع يؤمر به من أراد الخروج من مكة حلالاً كان أو محرماً، لكن هل من شرطه أن يخرج إلى مسافة انقصر أم لا؟ فيه خلاف مذكور في موضعه والصحيح في ذلك أنه لا فرق بين القصر وغيره وحيث نقول يتصور ذلك بما إذا أحرم بالحج من مكة ثم أراد الخروج قبل الوقوف فيطوف هذا لمحرم للوداع ويخرج حاجه ثم يعود ويسعى بعد عوده إذا المولاة بين السعي والطواف غير شرط عندنا وهذا التصوير واضح جلي، وقد ذكره صاحب «البيان»، وانشيخ أبو نصر البندنجي،

(١) «مشور في قواعد الفقه» للشيخ كشي ١٠٠/٣

(٢) «روضة العابد» روضة الفقيه للشيخ كشي: ٩٠/٣

وزاد على ذلك فحرّم بالصحة وقالاً إنه مذهب الشافعي<sup>(١)</sup>، ونقحه النووي في «شرح المذهب» عنهما وسلم التصوير لكه نارع في الصحة فقال ولم أر لغيرهما ما يوافق، قال، وطهر كلام الأصحاب أنه لا يجوز إلا بعد انقضاء الأفاصة<sup>(٢)</sup>.

وهذا الموقف منه في الصحة مع هذا العمل الصريح مردود، وأما [ذكر]<sup>(٣)</sup> الأصحاب لطواف القدوم والأفاصة دون غيرها فلأن ذلك هو العالب وقد ذكر أعني النووي في شرح المذهب، كلاماً تدخل فيه هذه الصورة فإنه قل قبل الكلام على دخول البيت ما نصه ويشترط كون السعي بعد طواف صحيح<sup>(٤)</sup>، هذا لفظه.

وذكر ابن عباد في «شرائط الأحكام»<sup>(٥)</sup> مثله فقال فإن كان بعد طواف ما أحراه عن العرض، وإن لم يكن عقب طواف ما لم يجزئه، هذه عبارته

ويدخل في هاتين العبارتين صورة أخرى وهي ما إذا أحرم المكي بالحج كما فرضا ثم انتقل بالطواف وأراد السعي بعده، وقد صرح الطبري شارح «التبعية»

(١) قال العمري «إذا ثبت ما ذكرناه فإن السعي لا يصح إلا بعد طواف الأذ السعي <sup>ويجوز</sup> ما قدم مكة طواف القدوم ودخل خلف المقام ركعتين، ثم سعى بين الصفا والمروة»

قال الشيخ أبو بكر «ويجوز من أحرم بالحج من مكة، إذ طاف للودع لخروجه إلى صبي أن يقدم السعي بعده الطواف» وقال مالك وأحمد وإسحاق، «لا يجوز تقديم السعي من أحرم بالحج من مكة، ربهما يجوز ذلك لتقديم» دليلاً ما روي أن ابن عمر كان يفعل ذلك، إذ أحرم من مكة، وروى أن ابن عمر لما أهل هلال ذي الحجة أهل وطاف وسعى وخرج وأعاد ذلك لقاسم بن عمدة ولأنه إذا حار ذلك من أحرم من غير مكة جاز ذلك من أحرم منها» أمه (١١٥) ٣٠٣/٤ ٣٠٤

(٢) «المجموع شرح المذهب» للنووي، ٧٢/٨ ٧٣

(٣) وفي المخطوط (ما ذكر) والصواب ما أثبتته ليستقيم الكلام.

(٤) «المجموع شرح المذهب» للنووي، ٢٦٦/٨

(٥) هو «شرح لأحكام» لأبي الفتح عبد الله بن عبد الله الحمداي وهو محدث متوسط في الثقة نقل الوحد. «طبعات

الشافعية الكبرى» للسيكي ٦٥/٥ - ٦٨، و«طقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ٢٠٨ - ٢٠٩

بمسألة وجزم بالإجراء قان. وروى [أن] (١) ابن عمر وابن الزبير فعلاه، لا أن فيها نظراً، وكلام الراعي في المسألة متقدمة يقتضي المبع (٢)

الأمر الثاني: أن الراعي لما حكم في الصورة التي ذكرها بأن الطواف لذي أتى به على أنه الوداع لا يقع عنه لم يتعرض لصحة السعي، بل كلامه يوهم عدم الإعتداد به وبس كذلك بل هو صحيح، فتفطن به. وذلك أنه لا يجوز إما أن يكون قد طاف للإفاضة أم لا، فإن طاف صبح هذا السعي لتقدم طواف الإفاضة عليه وتراخيه عنه لا يقدح، وإن لم يطف وقع هذا الطواف عنه كما صرح به الراعي وغيره ويرم منه الصحة بطريق الأولى. (٣)

الأمر الثالث: إن منع الراعي طواف الوداع عند نقاء شيء من المناسك كيف يستقيم؛ لأن السعي والخلق لا آخر لوقته، ويجوز للدعاج أن يخرج من مكة قبل أن يعملها، وحيتنذ فهو محتاج إلى طواف الوداع، فإذا قال: أنا أخرج وأحنق في بلدي وب

(١) ما بين المنكوفين غير موجود في المخطوط وأنته ليستقيم الكلام.

(٢) قال الرملي الكبير "قان شيخنا وأما طواف العمل فيما إذا أحرم المكى بالخج ثم تعلى بالطواف وأراد السعي بعده فصرح به (شرح المذهب) بعدم جرائته لكن جزم الطبري شارح (النتية) به بالإجراء يوافقه هو ابن الرفعة اتفقوا على أن من شرطه أن يقع بعد طوافه، وهو مقلد لا طواف الوداع، وعبارة (النهاية) و(اليسيط) وغيرهما أن يقع بعد طواف صحيح إما فرض أو فعل وسط في التوسط الكلام على المسألة، ثم قان وباحتملة بالذي تين لي بعد الغيب أن الرجوع مذهب أن السعي يصح بعد كل طواف صحيح سواء كان القدوم أو غيره فلا أو فرضاً بالشرع بربالدر" (مناشئة الرملي الكبير عن أنس المطالب)، ٤٨٤/١ - ٤٨٥

(٣) قال الراعي "وقوله في الكتاب ولكن وقوع السعي بعد طواف ما شرط بعض شمل لأنواع الطواف غير أنه لا يتصور وقوع السعي بعد طواف الوداع فإن طواف الوداع هو الواقع بعد أعمال المناسك فاد بقى السعي عليه م يكن المأب به طواف الوداع واعلم أن السعي ركس في الخج والحجرة لا يحصل التحلل دونه ولا يجبر بالدم وـ مال مالك، وعده أب حجة بغيره بغير، وعن أحمد روايان أصحابها مثل مذهبنا" (فتح العزيز بشرح الوجيز)

صححنا طواف التوداع بطل ما دله وإن لم نصححه لرم الخروج بلا وداع أو وجوب  
السمي والخلق قبل الخروج انتهى<sup>(١)</sup>.

قال في «الخادم»: «عند قول الرافعي وأما الخلق والطواف فلا يتوقت أحدهما  
ما أظنه من أنه لا يتأقت آخرهما لأبد من تقييده بما إذا لم تدخل أشهر الحج ويكون ذلك  
كعصاء رمضاء يحرم تأخيرها إلى رمضان آخر وعليه إطلاقه جوار البناء على الإحرام إذا  
لم يأت به ونقده عن نص البويطي<sup>(٢)</sup>».

وقال في «شرح المهدب»: «قال الشيخ أبو حامد ولما ورد في الدارمي وغيرهم  
ليس لصاحب الموات أن يصبر على إحرامه إلى السنة التالية، لأن استدامة الإحرام  
كابتدائه واستدائه لا يصح، ونقده أبو حامد عن النص وإجماع الصحابة وليس في  
«الشرح» و«لروضة» ما يدل في الإحصار ولا في الموات على وجوب التحلل أو عدم  
وجوبه، وقد جرم ابن لرفعة بعدم وجوب التحلل فقال: كلام الأصحاب دال على أنه  
غير واجب قال وبه صرح أبو الطيب، والبيهقي وغيرهما، ثم ذكر في المسألة الطواف  
ما يدل على ما إذا تحلل الأول فلا يجوز تأخيرها ولا يصبر محرماً ما خرج في غير أشهر<sup>(٣)</sup>  
إلى آخر ما ذكره.

(١) «المهدب» للإمام النووي ٢٢٤-٢٢٥

قال الرافعي: «وأما خلق وطواف فلا يتأقت أحدهما لكن لا ينبغي أن يخرج من مكة حتى يطوف بها وداع  
بها وداع خرج وقع عن نسيان وإن خرج ولم يطف أصلاً لم يحل له النساء وإن طاف لم يزد  
ومعه غيره لا يتأقت الطواف من الطرفين الآخر أن لا يصبر قضاء لكن في النساء أنه إذا تأخر عن يوم التروية  
بها قضاء

من أبي حنيفة لم يزد أمر وجه الطواف آخر اليوم الثاني من أيام التروية<sup>(٤)</sup> ومع تعريض شرح بوجوب

٣٨٢ ٣٩١ ١

(٢) «المعجم شرح المهدب» للنووي ٢٩٠/٨

هد آخر ما تيسر تعليقه من الحواشي على قواعد العلامة بدر الدين أبي عبد الله محمد  
اندر كشي نعمده الله به حقه وأسكنه مسيح حقه، جعلها لله خالصة لوجهه الكريم  
مُثَاناً عِيده الدرجات في حبات السعيم، ونفعاً وأحساناً وسائر مسلمين .

كما نفع بالمحشي عليه إنه سميع محيب ومن التجاء إليه لا ينجيب،

الهم صل على سيدنا محمد وعن آل محمد كما صليت على

إبراهيم وعن آل إبراهيم وبارك على محمد وعن

آل محمد كما باركت على إبراهيم وعن آل

إبراهيم في العالمين إنك

حميد مجيد

وكان المراءع من تعليقه في مدّة آخرها الليلة المسعر صباحها عن يوم الخميس

ارابع عشر من شهر ربيع الثاني سنة خمس وعشرين وتسعمائة على يد

مؤلفها فقير رحة ربه الهادي عمر بن إبراهيم بن محمد بن

عبد الصمد لعبادي الشافعي عفى الله عنه آمين

وحسنا الله ونعم الوكيل، وأقول ثانياً بهم

اجعل ذلك خالصاً لوجهك الكريم،

وأن ينفع به كما نفع بأصله، وأن

يسد لنا في الأقوال والأفعال،

وأن يكفينا ما أهمت من

أمور الدنيا والآخرة

ولا حول ولا قوة

إلا بالله العلي

العظيم .

## نتائج البحث

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فهذه القواعد الفقهية التي ضمّنها الزركشي في كتابه «المنثور» و«حاشية العبادي» عليها، مجموعة في هذا البحث، راجياً أن يكون هذا الإخراج لهذا المخطوط إضافة جديدة لهذا نعلم الشريف علم القواعد الفقهية، وللمكتبة الإسلامية وقد توصلتُ حلال بحثي إلى هذه النتائج:

١) تمكّن الزركشي صاحب «المنثور»، ركّز العبادي صاحب «الحاشية في علم القواعد الفقهية»، وبألفها الفروع الفقهية عليها، مما جعل فقههما رصيناً؛ لكونها سداً على قواعد الفقه المستوحاة من أدلة الشرع

٢) إن علم القواعد من أهم العلوم الشرعية في عصرنا خاصة؛ إذ من خلالها يستطيع الفقيه الوقوف على أحكام السوازل واستجدات المعاصرة وحل الكثير من المعضلات.

٣) إظهار أهمية دراسة فقه أئمة الأمة وأعلامها، والاستفادة منه، وإخراج ما وجد من كتبهم المخطوطة؛ ليسهل الرجوع إليه في زمن فترت المهم أن تبذل شأن من تقدّمها.

٤) كمال هذه الشريعة حيث أبار الله ﷻ السبيل ووضح الدليل، ووُضعت لقواعد بها

بتطابق مع العقل الصريح، ثم تُترك المجال لإعمال العقل الصريح وفق ذلك لنوع  
و مقصد الشرعية في الأمور الاجتهادية، فكان بذلك رحمةً للعالمين.

(٥) عدد القواعد الفقهية المذكورة في «حاشية العبادي على كتاب المشور للركشي»  
(١٨١) قاعدة تقريباً

(٦) يظهر أهمية كتاب «المشور» و«حاشية العبادي» عليه بما تصح من كونه و عدم  
مهجة من خلال هذه الجولة من انقواعد الفقهية.





## التوصيات والمقترحات

وفي نهاية رحلتي مع هذا البحث أودُّ أن أسطر بعض توصيات والمقترحات التي ظهرت لي من خلال دراستي، وهي كالآتي:

١. أن تكون مادة القواعد الفقهية مادةً مستمعة لطلاب الماجستير - قسم الدراسات الإسلامية؛ لأهمية هذا العلم الجليل.
٢. أقترح على الباحثين التوجه إلى إخراج تراث علماء الأمة أو دراسة تراث علماء الأمة والاستفادة مما دونوه.
٣. أوصي الباحثين بإفراد بعض القواعد المهمة بالدراسة لما لها من كبير أثر على تقريب وجهات النظر، وإعذار المخالفين، كقاعدة: (الخروج من الخلاف مستحب)، «الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد»، (الحدود تدرأ بالشبهات)، (لا إنكار في مسائل الاجتهاد).

نم البحث أسأل الله أن يرزقني التوفيق والقبول، وأن يغفر الدب  
وسر العيب، إنه حواد كريم، بر رحيم، وصلَّ الله عليهم وسلم  
على عبدك ورسولك محمد ﷺ وعلى آله وصحبه  
والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.



فهرس المحتويات

الإهداء ..... ٥

الشكر والتقدير ..... ٦

المبحث ..... ٩

تقريب ..... ١١

مقدمة ..... ١٣

أسباب اختيار الموضوع وأهميته ..... ١٤

خطة البحث ..... ١٥

أولاً: منهجي في ضبط النص ..... ١٨

في قسم الدراسة: ..... ٢٠

وفي قسم التحقيق: ..... ٢٠

صعوبات البحث ..... ٢٠

الفصل الأول

تعريف القواعد العقلية لغة واصطلاحاً وأهم مؤلفاتها ..... ٢٧

المبحث الأول تعريف القواعد العقلية لغة واصطلاحاً ..... ٢٧

تعريف العقدة ..... ٢٨

تعريف القواعد العقلية باعتباره ثقباً للعلم: ..... ٢٨

العلاقة بين القاعدة العقلية والضابط العقلي ..... ٢٩

- ٢٩ العلاقة بين القواعد الفقهية والقواعد الأصولية . . . . .
- ٣٠ الفروق بين القواعد الفقهية والقواعد الأصولية هي . . . . .
- ٣٢ العلاقة بين القواعد الفقهية والأشياء والظواهر . . . . .
- ٣٥ المبحث الثاني أهمية علم القواعد الفقهية وفائدته . . . . .
- ٣٧ المبحث الثالث أهم المؤلفات في القواعد الفقهية في المذاهب الأربعة عبر القرون

### الفصل الثاني

- ٤١ درسه عن المؤلف صاحب الحاشية (العبادي) وحاشيته . . . . .
- ٤٣ المبحث الأول: التعريف بالمؤلف (العبادي) . . . . .
- ٤٤ المطلب الأول: (العبادي) اسمه، ونسبه، وكنيته، ومولده . . . . .
- ٤٥ المطلب الثاني والثالث: شيوخه وتلاميذه . . . . .
- ٤٦ المطلب الرابع: محنته . . . . .
- ٤٨ المطلب الخامس: عقيدته ومذهبه . . . . .
- ٤٩ المطلب السادس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه . . . . .
- ٥٠ المطلب السابع: وفاته . . . . .
- ٥١ المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف ((الحاشية)) . . . . .
- ٥٢ حاشية العبادي . . . . .
- ٥٢ المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب . . . . .
- ٥٢ المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه . . . . .
- ٥٦ المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب . . . . .
- ٥٧ موارد الكتاب . . . . .
- ٦٠ المطلب السادس: نقد الكتاب إذ وجد (تقويمه، بذكر مزاياه والمآخذ عليه) . . . . .

## المفصل الثالث

- دراسة عن صاحب الأصل (الركني) وكتابه المشور . . . . . ٦٣
- مبحث الأول: شخصية المؤلف (الركني) صاحب المشور . . . . . ٦٥
- الركني . . . . . ٦٦
- المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته . . . . . ٦٦
- مولده: . . . . . ٦٦
- المطلب الثاني - الثالث: نشأته، وشيوخه، وتلاميذه . . . . . ٦٧
- نشأته وطلبه للعلم . . . . . ٦٧
- شيوخه: . . . . . ٦٧
- تلاميذه: . . . . . ٦٨
- المطلب الرابع: آثاره العلمية وحياته العملية . . . . . ٦٩
- حياته: . . . . . ٦٩
- بعض مؤلفاته . . . . . ٧٠
- صفاته: . . . . . ٧١
- أهم المناصب التي شغلها: . . . . . ٧١
- المطلب الخامس: عقيدته ومذهبه . . . . . ٧٢
- المطلب السادس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه . . . . . ٧٢
- المطلب السابع: وفاته . . . . . ٧٣
- المبحث الثاني: التعريف بالمؤلف («المشور») . . . . . ٧٤
- المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب . . . . . ٧٥
- المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه . . . . . ٧٦

- المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب ..... ٧٦
- المطلب الرابع: أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده ..... ٧٨
- عناية العلماء بهذا الكتاب ..... ٧٨
- المنهج الذي سلكه المؤلف في كتابه ..... ٧٨
- المطلب الخامس: موارد الكتاب ومصطلحاته ..... ٨٠
- أهم مصادره وموارده في كتابه «المنثور» ..... ٨٠

### قسم المحقق

- حرف الألف ..... ٨٩
- الإباحة تتعلق بها مباحث ..... ٩١
- الإبراء يتعلق بها مباحث ..... ١٠٥
- الأبوة والبنوة من صايفان ..... ١٠٨
- القاعدة المذكورة في اتحاد القاض والمقبض ممتنع إلا في صور ..... ١٠٩
- الإجارة كالسبع إلا في وجوب الساقب والانسحاق [بعد القبض] ..... ١١٠
- الأجل لا يحل بغير وقته إلا في صور ..... ١١٤
- قاعدة: حيث حل الأجل ولم يوجد ما أجل لأجله هل يبقى الأمر كما في الحال؟ ..... ١١٥
- قاعدة: مخالفة الإذن الثاني مخالفة إذن شرطي ..... ١٢٢
- قاعدة: إذا بطل الخصوص هل يبقى العموم ..... ١٢٤
- قاعدة: إذا تعلق الحق بعين فأبليت فهل يعود الحق إلى الدن المأخوذ من غير تجديده عقيدة؟ ..... ١٢٥
- قاعدة: إذا اجمع السبب والمباشرة أو العرور والمباشرة قدمت مباشرة ..... ١٢٧
- قاعدة: إذا علق الحكم بعدد أو ترتب على متعدد فهل يتعلق بالجميع أو بالأحر؟ ..... ١٢٩
- قاعدة: إذا اختلف القابض والمدافع في الجهة فالقول قول المدافع ..... ١٣٠

- قاعدة إذا احتلف المتعاقدان وأدعى أحدهما إلى رفع العقد والآخر إلى إمساكه . . ١٣١
- قاعدة إذا احتلف المتعاقدان في الصحة والعساة . . . . . ١٣١
- قاعدة لإسلام تجب ما قبله . . . . . ١٣٢
- قاعدة الاستثناء الحكمي هل هو كالأستثناء اللغوي . . . . . ١٣٣
- قاعدة الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن . . . . . ١٣٣
- قاعدة الأصل في الأصابع التحريم . . . . . ١٣٤
- الإصلاح الخاص هل يرفع الإصلاح الخاص . . . . . ١٣٤
- قاعدة الإعراص عن المثلث أو حق است . . . . . ١٣٥
- قاعدة إن الإكراه يسقط أثر النصرف . . . . . ١٣٥
- قاعدة الإمام هل يلحق بالولي الخاص . . . . . ١٤٢
- قاعدة إمكان الأداء شرط في استقرار الواجبات في الدعة . . . . . ١٤٣
- قاعدة أوائل العقود يؤكد بها لا يؤكد أو آخرها . . . . . ١٤٤
- حرف الباء: البدعة . . . . . ١٤٧
- قاعدة ما لا يؤثر في الحال هل يؤثر في الاستقبال؟ . . . . . ١٥٠
- قاعدة: [البعض] المقذور عليه هل يجب؟ . . . . . ١٥٣
- حرف الثاء . . . . . ١٥٧
- من قاعدة: أن التابع هل يكون له تابع؟ . . . . . ١٥٩
- قاعدة تحمل المؤنة على الغير . . . . . ١٦٠
- قاعدة التحمل مراتب . . . . . ١٦١
- قاعدة التحيات ثمان . . . . . ١٦٥
- قاعدة التحريم يتعدد بتعدد أسبابه وكذلك الخائص المستبرأة . . . . . ١٧

- قاعدة: التحفيف في الشرع على ستة أوجه ..... ١٦٨
- قاعدة: التحجير يتعلق به مباحث ..... ١٦٩
- قاعدة: التداحل يدخل في ضرر ..... ١٦٩
- قاعدة: الترجمة بالعربية أقسام ..... ١٧٠
- قاعدة: الترادف ..... ١٧١
- قاعدة: التراحم ..... ١٧٢
- قاعدة: قَدْ يَفْعُ النَّقْطُ مِنْ شَخْصَيْنِ مَعَ صَلَاحِيَّةٍ كُلِّ وَاحِدٍ (مُتَّهَمًا) لِلْأَفْرَادِ (بِهِ) .. ١٧٢
- قاعدة: النزاحم على الحقوق ..... ١٧٣
- قاعدة: تصرف الإنسان من غيره ثلاثة أقسام ..... ١٧٤
- قاعدة: تصرف الحاكم هل هو حكم؟ ..... ١٧٤
- قاعدة: تعارض الأصل ..... ١٧٥
- قاعدة: تعارض الأصول ..... ١٨١
- حرف الجيم ..... ١٩٣
- الجهل والسيان يعدرهما في حق الله تعالى في المهيئات دون الأمور ..... ١٩٥
- حرف الحاء ..... ١٩٧
- قاعدة: الحاجة العامة تترل منزلة الضرورة الخاصة في حق آحاد الناس ..... ١٩٩
- قاعدة: حديث النفس له خمس مراتب ..... ٢٠٧
- قاعدة: الحدود يتعلق بها مباحث ..... ٢٠٨
- قاعدة: الحر لا يدخل تحت اليد والاستيلاء ..... ٢١٠
- قاعدة: الحصر والإشاعة ... ٢١١
- تبيهاث ..... ٢١٣



- قاعدة: الحقوق أربعة أقسام .. .. . ٢٢٠
- قاعدة: حقوق الله إذا اجتمعت فهي على ثلاثة أقسام .. .. . ٢٢١
- قاعدة: حكم الحاكم فيه مباحث .. .. . ٢٢٤
- قاعدة: الحلال عند الشافعي ما لم يثبت دليل على تحريمه وعدل أبي حنيفة ما دل الدليل على حله .. ٢٢٥
- قاعدة: الخلف يتعلق به مباحث .. .. . ٢٢٦
- قاعدة: الحمل يتعلق به مباحث .. .. . ٢٢٦
- أجزاء خمسة السمع والبصر والشم والذوق واللمس .. .. . ٢٢٧
- قاعدة: الحبل جائز في الجملة .. .. . ٢٢٨
- الحلة المحظورة .. .. . ٢٢٩
- قاعدة: الحياة المستقرة واستمرة وعيش المذبوح .. .. . ٢٤٤
- قاعدة: الحيوان يتعلق به أمور .. .. . ٢٤٩
- حرف الخاء المعجمة .. .. . ٢٥١
- الخبر ما احتمل الصدق والكذب .. .. . ٢٥٣
- قاعدة: الخلف في الصفة هل ينزل مرة حلف العين بطريقه .. .. . ٢٥٥
- قاعدة: الخلاف يتعلق به مباحث .. .. . ٢٥٦
- قاعدة: الخيار في اختلاف العراقيين .. .. . ٢٦١
- حرف الذال المهملة .. .. . ٢٦٩
- أدوار قسما .. .. . ٢٧١
- حرف الذال المعجمة .. .. . ٢٧٥
- الذهب يحرم استعماله على الرجا .. .. . ٢٧٧
- حرف السين .. .. . ٢٨١

- الرخصة الواجبة. . . . . ٢٨٣
- الرخص لا تناط بالمعصي . . . . . ٢٨٣
- تقديم الكفارة على الحث رخصة . . . . . ٢٨٤
- قاعدة الرصي بالشيء رصي بما يتولد عنه . . . . . ٢٨٥
- حرف الـ راي. . . . . ٢٨٧
- حرف السين . . . . . ٢٩٣
- تنبيهان. . . . . ٣٠٣
- السفر قسيان طويل وقصير . . . . . ٣٠٤
- السفيه تصرفه على ثلاثة أقسام . . . . . ٣٠٦
- السكوت ضربان . . . . . ٣٠٦
- تنبيهان. . . . . ٣١٠
- السنة يتعلق بها مباحث . . . . . ٣١٦
- قاعدة: السؤال يعاد في الجواب . . . . . ٣١٧
- قاعدة: سلامة لعاقبة . . . . . ٣١٨
- السهو . . . . . ٣١٨
- ولا يعفى عن اسهوي المنهيات في صورتين . . . . . ٣١٩
- قاعدة: إن السيد لا يشت له على عبده دين استداء إلا في الكتابة . . . . . ٣٢٠
- حرف الشـ سين . . . . . ٣٢٣
- شرط العلة هل يجري مجرى شرط العلة؟ . . . . . ٣٢٧
- قاعدة: اشروع لا يعبر حكم المشروع فيه . . . . . ٣٢٨
- قاعدة الشفاعة . . . . . ٣٣٢

- ٣٣٢ ..... الشَّرْكَهُ يَتَعَلَّقُ بِهَا مَبَاحِثُ
- ٣٣٣ ..... الشك يتعلق [به] مباحث
- ٣٥١ ..... حرف الصاد
- ٣٥٣ ..... قاعدة: أن الصبي يتعلق به مباحث
- ٣٥٥ ..... قاعدة: الصريح ولفظ المس متكرر في القرآن
- ٣٥٩ ..... حرف الضاد المعجمة
- ٣٦١ ..... قاعدة: الضروريات نبيح المحظورات
- ٣٦٢ ..... قاعدة: ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها
- ٣٦٣ ..... الضرر لا يزال بالضرر
- ٣٧٥ ..... حرف الطاء
- ٣٧٩ ..... حرف الظاء المعجمة
- ٣٨١ ..... قاعدة: أن الظن إذا كان كاذباً فلا أثر له
- ٣٨٣ ..... حرف العين المهملة
- ٣٨٣ ..... [الْعَادَةُ فِيهَا مَبَاحِثُ]
- ٣٨٨ ..... العبادة يتعلق بها مباحث
- ٣٨٨ ..... قاعدة: العبرة بصيغة العقود أو بمعانيها
- ٣٩٠ ..... قاعدة: العذر العام
- ٣٩٨ ..... قاعدة: العزم على الإبطال مبطل
- ٤١١ ..... حرف النون المعجمة
- ٤١٥ ..... حرف الفاء
- ٤١٧ ..... فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعنده

- قاعدة: تُرُقُّ النكاح ..... ٤٢٢
- فرض الكفاية يتعلق به مباحث ..... ٤٢٣
- الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها ..... ٤٤٠
- الجماعة في البيت أفضل من الأفراد في المسجد ..... ٤٤١
- حرف القاف ..... ٤٤٧
- القدرة على التحصيل كالقدرة على الحاصل ..... ٤٤٩
- القضاء مقابل الأداء ..... ٤٥١
- النية يحرم على المكلف اقتناء أمور ..... ٤٥٤
- البيعة هل وصف قائم بالمتقوم ..... ٤٥٥
- حرف الكاف ..... ٤٥٧
- الكفر يتعلق به مباحث ..... ٤٥٩
- قاعدة: الكفارة يتعلق بها مباحث ..... ٤٦٠
- قاعدة: الكليات ..... ٤٦٢
- قاعدة: كل من صحت صلاته صحت مغنية عن القضاء صح الإقتداء به إلا في صور ..... ٤٦٢
- كل تصوّف لا يترتب عليه مقصود لا يشرع من أصله ..... ٤٦٣
- من أقر بنيء [يضره] يضر غيره قبل فيما يضره ولا يقبل فيما يضر غيره ..... ٤٦٥
- حرف الـلام ..... ٤٦٧
- اللفظ يتعلق به مباحث ..... ٤٦٩
- حرف الميم ..... ٤٧٣
- ما تعلق بالعين مقدم على ما تعلق بالذمة ..... ٤٧٥
- ما جاز بيعه جاز رهنه ..... ٤٧٦

- ما شرع فعله لمعنى ..... ٤٧٨
- ما يحصل ضمناً إذا تعرض له ولا يضر ..... ٤٨١
- قاعدة: ما لا يؤثر في الحال هل يؤثر في الاستقبال ..... ٤٨٣
- قاعدة: ما لا يحتاج فيه إلى مباشرة فأقام فيه وكيلين فأمصاه أحدهما نقد ..... ٤٨٥
- ما وشعه الشرع فضيقه المكلف على نفسه هل يضيّق؟ ..... ٤٨٦
- ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض مكلف يصير ..... ٤٨٧
- المشرف على الزوال هل يعطى حكم الزائل ..... ٤٨٨
- قاعدة: المشقة تجلب التيسير ..... ٤٨٩
- قاعدة: المطلق يتعلق به مباحث ..... ٤٩٣
- المعارضة بتقيض المقصود [وعنده] أقسام ..... ٤٩٥
- المقدرات ..... ٤٩٩
- المكاتب كالحرقية هو مقصود الكتابة به ..... ٤٩٩
- الميسور لا يسقط بالمعسور ..... ٥٠١
- قاعدة: من ثبت له القصاص ثبت له حق العفو ..... ٥٠٣
- من لا يملك الإنشاء لا يملك الإقرار ..... ٥٠٣
- قاعدة: من لا يملك التنجيز لا يملك التعليق ..... ٥٠٦
- تنبيهات: ..... ٥٠٨
- حرف النون ..... ٥١٣
- النادر هل يلحق بالغالب ..... ٥١٥
- قاعدة: النائم يعطى حكم المستيقظ في صور ..... ٥١٦
- النجاسة يتعلق بها مباحث ..... ٥١٧
- قاعدة: النقد وليس لنا شيء يضمن بغير النقد إلا في مسألتين ..... ٥٣٥

٥٣٨	قاعدة: النية يتعلق بها مباحث
٥٤٧	حرف الـهـاء
٥٥١	حرف الـوـاو
٥٥٣	الواجب يتعلق به مباحث
٥٥٧	قاعدة: الوارث في قيامه مقام الموروث
٥٦٥	وقت الشيء هل ينزل منزلة ذلك الشيء
٥٦٩	قاعدة: ولد الولد هل يدخل في مسمى الولد عند الإطلاق؟
٥٧١	حرف الـلا
٥٧٣	قاعدة: لا يثبت للشخص حق على نفسه شيء
٥٧٥	حرف الـياء
٥٧٩	قاعدة: اليد اللاحقة تابعة لليد السابقة
٥٨٠	قاعدة: يعتقر في الدوام مالا يعتقر في الابتداء
٥٨٣	يعتقر في معاملة الكفار مالا يعتقر في غيرها
٥٩٥	قواعد يختم بها
٦٠٠	المطاريحات
٦٠١	المتحطات
٦٠٣	المغالطات
٦٠٨	نتائج البحث
٦١٠	التوصيات والمقترحات
٦١١	قائمة المصادر والمراجع
٦٤١	فهرس المحتويات